



المحيط البرهاني

لمسائل المبسوط والجامعين والتفسير والزيادات والشواهد
والفتاوى والواقعات مسلسلة بذلائل المتقدمين رحمهم الله

تأليف

الامام برهان الدين أبي الفتح محمد بن يوسف بن الشيخ محمد بن مازة البخاري

بحمد الله تعالى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

إصدار من مطبعة دار

نعيم أشرف نور أحمد

المجلد الحادي والعشرون

المطبعة العنبرية

إدارة القرآن

كتاب ما يجمع القرآن منه وما لا يجمع وبيان ما يحل للإنسان أن يفعله وما لا يحل

هذا الكتاب ينقسم على أربعة فصول :

لفصل الأول : هو محذورات من طريق العامة ومن طريق الخاص

لفصل الثاني : من التصرف في الأعيان المسبوبة .

لفصل الثالث : من الاستعانة بقدالة أسلحتها إلى ملك رقيب .

لفصل الرابع : هي التبرعات .

الفصل الأول

في المحدثات في طريق العامة وفي الطريق الخاص

هذا الفصل يشتمل على أنواع :

النوع الأول : إذا أراد رجل إحداث ظلة في طريق العامة :

١٩٦٠٨ - فهذا على وجهين . إن كان ذلك بضرر بالعامة ، فكل واحد من أحد المسلمين حق المنع قبل الإحداث ، وحق الرفع بعد الإحداث ، وإن كان ذلك لا بضرر بالعامة قل أبو حنيفة : لكل واحد من أحباد المسلمين حق المنع والرفع ، وقال محمد : لكل واحد من أحباد المسلمين حق المنع عن الإحداث ، أما ليس له حق الرفع وقال أبو يوسف : ليس له حق المنع ، ولا حق الرفع .

وإن أراد إحداث الظلة من سكة غير نافذة ، فإنه لا يحضر فيه الضرر وعدم الضرر عندنا ، بل يعتبر فيه إذن الشرع . الأعلى والأسفل في ذلك على السواء ، حتى لو أراد أن يحدث في آخر السكة شيئاً لا يملك ذلك إلا بضرر من كان في أعلى السكة ، ومن خالفنا أغسر الضرر حتى إنه إذا لم يدخل على أهلها ضرر لا يمنع عنه ، ونسب هذا بالجلوس على قارعة الطريق فلا مشاحة ، والانتفاع بالشمس .

وفي المتن : وقال أبو يوسف : إذا أراد أن يبني كنيسة أو ظلة على طريق العامة ، فلا يمنع عن ذلك ، وإن بنى ، ثم احتصموا نظرت في ذلك ، فإن كان فيه ضرر أمر به أن يرفع ، وإن لم يكن فيه ضرر تركته على حاله .

وقال محمد : إذا أخرج الكنيف ، ولم يدخله في داره ، ولم يكن فيه ضرر تركته ، وإذا أدخله في داره منعته عنه ؛ لأنه إذا أدخله في داره ، ولينة على الذي يخاصمه أنه

من الطريق .

وقال : في رجل له ظلة في مكة غير نافذة ، فليس لأصحاب السكة أن يهدموها ، إذا لم يكن يمكن بيع كان أمرها ، وإن علم أنه بناها على السكة هدمت ، ولو كانت السكة نافذة . رهدمت في الوجهين جميعاً ، وقال أبو يوسف : إن كان فيه ضرر هدمت ، وما لا فلا .

١٩٦٠٩ - وفي نوافر ابن سماعة عن محمد : رجل اشترى داراً ، ولها ظلة على طريق نافذ لعامة المسلمين على حائط الدار وحائط جاره ، فاندمنت الظلة بعد ما قبض الدار والظلة ، فأراد أن يعيدها ، فليس له ذلك ، وهذا إما اشتراها على أن الحق فيه أن يهدم ، ولم تلت الظلة على طريق غير نافذة ، فله أن يعيد الظلة ، وليس لأحد أن يهدمها ، وإن علم أنه الظلة محدثة ، فهنا وما إذا كانت الظلة على طريق نافذ سواء ، فليس له أن يعيد الظلة ، ولا خير له في ذلك ، وهو أنه إما اشتراها على أن الحق فيها أن يهدم .

١٩٦١٠ - وقال في آخر كتاب الشرب : رجل بنى حائطاً من حجارة على القرات ، فاتخذ عليها رحي ، أو بنى في طريق المسلمين بناء ، فخاصمه في ذلك واحد من المسلمين ، أو من أهل الذمة سوى العبيد والصبيان ، فإنه بغض عليه يهدمه ، سواء كان يضر بعامة المسلمين أو لا يضرهم ، هكذا ذكر في الشرب . وقال محمد بن سلمة البلخي : لا يقضي عليه بالهدم إذا لم يضر بالمسلمين ؛ لأنه إذا لم يضر بالمسلمين ، فالخاصم منعته في الخصومة . وجه ما ذكر محمد : أن هذا لصنع إن كان لا يضر بالمسلمين في الحال ، حتى يضرهم في الثاني بأن يكثر الزحمة في الطريق ، فلا يجد الناس سبلاً إلى الطريق^(١) في ذلك المكان . والفقهاء أبو القاسم الصغار يقول : إما يلتفت إلى خصومة الخاصم إذا لم يكن للخاصم في طريق العامة ، وفي الفرات مثل ما للذي يخاصم معه ، أما إذا كان له مثل ما للخاصم معه لا يلتفت إلى خصومته ؛ لأنه منعته في هذه الخصومة ؛ لأنه لو أراد دفع الضرر عن العامة لم^(٢) بنفسه ، فلما لم يبدأ بنفسه

(١) هكذا في ط وم د م ، ونادى في الأصل ، الطريق .

(٢) هكذا في الأصل ، وكان في ٤ ، انداء ، وفي ط يده .

علم أن قصصه النعته، وقد نفع عنه ما هو من حسن هذه المسألة، وهو رتبها: مبر في
سكة غير نافذة غرس رجل على شعبة في فناء داره شجرة، فأراد رجل من أشركاء أن
يقلع نبت الشجرة، وفي تلك السكة أشجار مثلها، ولم يتعرض هذا الرجل لما سوى
هذه الشجرة، قال: ليس به ظلم، لأنه متعمد، وليس بمجانب، لأنه لو كان محتسباً
لعرس لجميع الأشجار التي في هذه السكة

١٩٦١ - هذا إذا بنى في طريق العامة لنفسه، وأما إذا بنى للمسلمين، بأن بنى في
بعض الطريق مسجداً، ولا يصير بتسليمه، لا ينقض. روى الفقيه أبو جعفر عن هشام
عن محمد: أنه قال: لا بأس أن يعبر من الطريق مسجداً، أو شياً من المساجد،
طريقاً، لأن الحق في كل واحد العامة المسلمين.

وفيه صلح قوله: قال شاذ: في المساجد التي تكون في الطريق، ليس لأحد
أن يخاصم فيها وأن يرفعها، لأن هذا شيء قد فعله الناس، ولهم فيه منفعة، وعن
الغضبية أبي جعفر: أن للمحتسب أن يخاصم في دفع المساجد، الشاذة إلى الطريق،
قال: ألا ترى ما ذكر في كتاب الرهايات هي المساجد، الشاذة إلى الطريق، سقط،
فتصيب النار، أصابه الطرف الخدج إلى الطريق، يضمن صاحب المساجد، وإن أصابه
الطرف الذي في ملكه لا ضمان، وقد ذكرنا قبل هذا مسألة الغلة على طريق العامة
وفي سكة غير نافذة.

والخاص أن ما كان على طريق العامة إذا لم يعرف حاله، جعل حديثه حتى كان
للإمام رفعها، وما كان في سكة غير نافذة إذا لم يعرف حالها، فجعل قديمه حتى لا يكون
لأحد رفعه، قال شيخ الإسلام خوهر زاده: وتأويل هذا في سكة غير نافذة، أن تكون
داراً مشتركة بين قوم، أو أرضاً مشتركة بينهم، بنوا فيها مساكن وحجرات، ورفعوا بينهم
طريقاً حتى يكون الطريق مشتركاً لهم، وأما إذا كان السكة في الأصل مختلطة، لأن شياً
داراً، وتركوا هذا الطريق للمروء، عاجزاً فيه كالجواب في طريق العامة، لأن هذا
الطريق بنى على ملكهم، ألا ترى أن لهم أن يدخلوا هذه السكة عند الزحام، وما هذا
للتأويل^(١) في جميع الأحكام التي تذكرها في السكة ليس نافذة.

ج ٢١- كتاب ما يمنع الإنسان منه ٨ الفصل : الأحداث في طريق العامة وخاصة
وحكى عن الشيخ شمس الأسمه الخليلي : أنه كان يقول في حد السكة الخاصة :
أن يكون فيها قوم يحدسون ، أما إذا كان فيها قوم لا يحدسون ، فهي سكة عامة ، والحكم
فيها نظير الحكم في طريق العامة في جميع ما ذكرنا . بنى من هذا الجنس فصل هو أنه هل
يباح إحداث الطلة ، وأنشأها في طريق العامة ، ذكر الطحاوي في كتابه : أن عيسى بن
أبي حبيقة : يباح ذلك ، ولا يأنم فاعله قبل أن يحاصمه أحد في ذلك ، وبعد ما حاصم
لا يباح ، ويأنم فاعله بتركه ، وقال أبو يوسف رحمه الله : يباح ذلك إذا لم يضرب بالعامة ،
ولا يأنم فاعله ، خصوص في ذلك ، أو لم يخلصم .

نوع آخر :

١٩٦٦- وإذا كانت الدار ميراثاً بين قوم في سكة غير نافذة ، فاشتموا فيما بينهم
على أن يفتح كل واحد منهم في يمينه باباً إلى السكة كان لهم ذلك ، وإن أبى أهل
السكة ، ففرق بين هذا وبين إذا كان لرجل أراض ، ولها شرب من نهر منات صاحب
الأراض ، وانقسم ورثة الأراض على أن يفتح كل واحد منهم لأرضه كوة من النهر
ليس لهم ذلك .

والفرق أن الورثة قائمون مقام الميت ، واليب حال حياته لو أراد أن يفتح لهذه
الأراض كوة أخرى من هذا النهر ليس "له ذلك ؟ لأنه يريد أن يأخذ زيادة على قدر
حظّه ؛ لأنه قدراً معمولاً من الشرب ، ويفتح كسوة أخرى عما يراود الماء على ما كان
له ، لأن دخول الماء يتفاوت بكثرة الكوة وقلتها ، فكذلك لا يكون لورثته ذلك ، فأما
الميت حال حياته لو أراد أن يفتح باباً آخر إلى حله السكة كان له ذلك ؛ لأنه لا يصبر أخفاً
أكثر من حقه ، لأن مروره في طريق السكة من باب واحد ومن عشرة أبواب على
السواء .

والسألة في كتاب القسمة من الأهل ، وذكر شيخ الإسلام هذا الفرق على هذا
الوجه في شرح كتاب القسمة ، وذكر هو أيضاً في شرح كتاب الشرب سكة غير نافذة
أراد واحد من أهل هذه السكة أن يحول باب داره كان له ذلك ، سواء كان بابها في أعلى

ج ٢١ - كتاب ما يقع الإنسان منه - ٤ - الفصل: الأحداث في صريح العامة وخاصة
المكة. فجعلها في الأسفل، أو كان في الأسفل، فجعلها في الأعلى.

١٩٦٣ - وذكر شمس الأنفة السرخسي في شرح كتاب القسوس أيضًا أن
صاحب المدار أراد أن يفتح بابين أو ثلاثة، أو أراد أن يرفع جميع المحتاط كان له ذلك.

١٩٦٤ - وذكر المصدر الشهد في مسألة مكة: أن صاحب المدار إذا أراد أن
يفتح بابًا آخر على، الجدار أعلى من الباب القديم له ذلك، وإن أراد أن يفتح بابًا أسفل من
الباب القديم ليس له ذلك، فناء: لأنه ليس له حق المرور وراء باب داره، هكذا ذكر
شمس الأنفة السرخسي في شرح كتاب القسوس.

قال المذوق السديد: وكذلك لو كان مكة في اسكف، وهذا غير ثابت، ونبت
واحد من أهل مكة جدار في المسكة الأولى، وحدار في المسكة القصوى، وباب داره
في المسكة الأولى، فأراد أن يفتح بابًا في المسكة القصوى ليس ذلك له، نص عليه في
كتاب القضاء من جامع الصغير.

١٩٦٥ - والمذكور في الجامع الصغير أن لغة مستطبة تنسب منها لغة أخرى
وهي مستطبة أيضًا، فليس لأهل اللغة الأولى أن يفتحوا بابًا في اللغة الأخرى؛ لأنه
ليس له حق المرور فيها، ويحسن منبجنا قائلوا: بهم أن يفتحوا بابًا لأن الحكيم ملكهم،
ولكن لأهل المسكة أن يسموهم من المرور، ولكن هذا الجواب يختلف بظاهر الرواية، فمن
محمداً رحمه الله نص على أنه ليس لهم أن يفتحوا بابًا، وهذا لأنه إذا فتح، يره، ولا
يمكن للجيران أن يمنعوه بعد الفتح في كل ساعة وأون، حتى لو فتحه بالاشتهاد، أو
تأجيل كان له ذلك، ولا يكون للجيران أن يمنعوه. هكذا ذكر لعقبة أبو جعفر في أول
كتاب القسوس في الباب الأول وجب له دار في مسكة غير نافذة أراد أن يفتح سائلاً على
المخدار أسفل من ذلك الباب له ذلك؛ لأنه به أن يرفع جداره كله، ويدخل داره، وإن شاء
من أوله أو من آخره، وقد قالوا: ليس له حق المرور وراء باب داره ليس بصحيح. ألا
نرى أن له لو أراد تطيق حذره الذي وراءه مكان له ذلك، وذلك بدون المرور لا
يكره.

١٩٦٦ - فالجواب أن في المسألة اختلاف الروايات واختلاف المشايخ، واختار
شيخ الإسلام. أن به أن يفتح باباً على الجدار أسفل من الدار الأول أو أعلى، وبه يفتي،

ج ٢١٠ : كتاب ما يقع الإنسان منه - ١٠ - الفصل ١ : المحدثات في طريق السامع والغاصه

وإذا كانت مقصورة بين ورثة ما بها في دار مشتركة ليس لأهل المقصورة فيها إلا هربهم ،
والمقصورة عبدة عن أحجرة بلسان أهل الكوفة ، فاقسموا المقصورة على أن يفتح كل
واحد منهم باباً في نصيبه في هذه الدار ، فإنه ينظر إن كان الطريق المرفوع للمقصورة
ملازقاً لحائط المقصورة صولاً ، حتى يحصل فتح كل واحد منهم باباً في نصيبه إلى طريق
المقصورة في الدار كان لهم ذلك ، وإن لم تكن طريق المقصورة ملازقاً لحائط المقصورة
طولاً ، بل كان حذاء باب المقصورة فتولا إلى الباب الأعظم من الدار ، لا يكون لهم
ذلك ؛ لأنهم يفتح الباب إلى طريق المقصورة لأن أخذوا أكثر من حقهم من الدار التي فيها
طريق المقصورة ، إنما يفتح الباب في ناحية أخرى من الدار سوى طريق المقصورة ،
مأخذون أكثر من حقهم .

نوصحه : أن لهم طريقاً واحداً في موضع معلوم من عرصة الدار . وهم يريدون
أن يجعلوا جميع العرصة شراً ، فيحسون عن ذلك ، معص مشايخنا فلولوا معنى قوله في
الكتاب في هذه الصورة : أنهم يجمعون من ذلك أنهم يجمعون من الطريق في غير الموضع
المعروف ، طريقاً لهم في صحن الدار ، أما لا يجمعون عن نفس فتح الباب ، لأنهم يجمعون
في حائط حنهم ، قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة السرخسي . لا ، بل يجمعون
عن فتح الباب ، لأنهم لو قدموا ، فإذا تقاروا العهد ، وقد بدعوه أن لهم طرقاً في صحن
الدار ، ويسدون على ذلك بالباب المرقب ، فلهذا يجمعونه عن فتح الباب ، فمن كان
لصاحب المقصورة دار أخرى إلى جنب هذه المقصورة باباً إلى سكة أخرى فسما ،
فصارت المقصورة والدار مبرأين ورثة ، فوقعت المقصورة في حرم أحدهم والدار في
قسم أخيه ، وحده الدار لزم طريق المقصورة ، فأراد صاحب الدار أن يفتح طريقاً إلى
طريق المقصورة حتى يمر ، ويغترق به إلى الدار مع عنه .

قام إذا كان المالك للمقصورة والدار واحداً ، بأن اشترى الوارث الذي هو
صاحب المقصورة الدار التي بجنب المقصورة من الوارث الذي أصابه الدار ، أو كان
الوارث واحداً لمقصورة والدار حسبها ، فأراد أن يفتح باباً لهذه الدار ، فهذا على

(١) وكان في طواف : مكانهم مكان ، حنهم

(٢) زيد في نسخة النسخ .

ج ٢١ - كتاب ما يجمع الإنسان منه - ١١ - الفصل ١ : المحدثات في طريق العامة وحاميه
وجيهين : إما إن أراد أن يفتح إلى طريق المقصورة ، أو أراد أن يفتح إلى المقصورة ، ثم
يمر من المقصورة إلى السور التي فيها طريق المقصورة ، ففي التوجه الأول ليس له ذلك ؛
وهي الوجه الثاني له ذلك إذا كان هو الساكن في الدار والمقصورة .

والفرق أن في الوجه الأول نصير طريق المقصورة طريقاً للدار ، لأن الطريق منصوص
بالدار ، وهو يدخل الدار من الطريق ، فتصير طريقاً له متى لم يمنع من ذلك ، وفي ذلك
ضرب على شريكه في طريق الدار التي فيها طريق المقصورة ، لأنه متى مانع هذه الدار التي
سحب هذه المقصورة بحقوقها ، يدخل هذا الطريق في بيع الدار ، فيزيد شريك آخر في
هذا الطريق بعد ما لم يكن ، وفيه ضرب على أصحابه الطريق ؛ لأن الطريق يقتضي زيادة
الشريك .

وأما في الوجه الثاني طريق المقصورة لا يصير طريقاً للدار ؛ لأن التحول في الدار
لا يحصل من طريق المقصورة ، فإذا حصل من المقصورة ، والمقصورة لا تصير طريقاً
لدار ، وإن كان يدخل في الدار من المقصورة ، لأنه فذلك التحول في الدار من المقصورة
بحكم تلك لا يحكم الطريق ، وإذا لم يصير شيء من المقصورة طريقاً للدار ، صار الدار
مستقلاً عن طريق المقصورة ، فلا يصير طريقاً للمقصورة طريقاً للدار ، فلا يدخل في بيع
الدار متى مانع الدار حقوقها ، فلا يزداد الشريك ، فرق بين هذا وبينما إذا اشترى أرضاً
سحب أرضه ، وشرب الأرض المشتراه من جانب آخر ، فأراد أن يسوق الماء إلى الأرض
المشتراه من الأرض القديمة ، فإنه يمنع وإن كان يسوق الماء إلى أرضه من الأرض
عوف في كتاب القسمة .

١٦١٧ - وهذا الذي ذكرنا إذا كان الدار والمقصورة لملك واحد . وهو ما كتبنا ،
فأما إذا كان الساكن محصفاً بأن أجر الدار من غيره ، وترك المقصورة لنفسه ، فأراد أن
يفتح باباً إلى المقصورة ؛ ليعبر المستأجر إلى الدار التي هي بحسب المقصورة ، أو كان على
العكس بأن أجر المقصورة ، وبقي الدار لنفسه ، فإنه يمنع من ذلك ؛ لأنه أراد أن يفتح
آخر في طريق المقصورة ، وإن أجرهما لم يمنع ؛ لأن الساكن واحد .

١٦١٨ - رجح له دار في سكة غير مائة اشترى بجانب هذه الدار شيئاً ظهره في
هذه السكة ، وبابه في سكة أخرى ، فأراد أن يفتح لهذا البيت باباً في هذه السكة ليس له

وغيرهم لهم أن يحذروه عذرا. ثم روي به

١٩٦٢ - أهل لسكة ذات أدان شعبوا عنى رأس مسكنه ذرياء أو يمدوا
السكة ليسر لهم زلا. لأن من هذه السكة. وإن كان ما لا لها طهر. لكن لعمدة
في نوع حتى أيضا. وهو أنه إذا اراد حرم الناس في العرس. كان لهم أن يدخلوها حتى
يحلف الزحام. فذكره في بوالخير يورس.

١٩٦٣ - وقال أبو حنيفة. في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها. وإن
استعملوا على ذلك. ولا يؤمنوا بها فيما بينهم. لأن الطريق الأعظم إذا كثر به
الناس. كان لهم أن يدخلوها حتى يخفف الزحام. قال الباقر في بيده رافعاته.
هذا كله نطق ابن رستم.

١٩٦٤ - وقار شداد في دور بين حصة نمر عام أحدهم بعميه من الطريق.
فأصبح جائز. وليس للمستهدي أن جر في هذا الطريق إلى أن يشرى دار البائع الذي كان له
الطريق.

١٩٦٥ - قال أبو حنيفة. الطريق إذا كانت غير نافذة. فلا صحابة أن يبيع. فيه
اختلاف. ويطلبوا الذواب. أو موقوف فيه. وإن عطف إنسان بالوضوء والحطب أو
الغداة. فلا يعمده على الرابض والواقف والوقوف. وإن حذر فيه ذل. أو بنو. فطالب
طال. إنسان يضمن. ويؤخذ. إن يقام الشئ. ولا يؤخذ بالقيمة البئر.

وهي شرح شيخ الإسلام حواشي: في باب الحطب. ولتأمل صاحب الدار: لا تتعاضد
معه. فإنه من ليس للغير من الغناء الشجر والطير والحيث. روي الماراب والفقود. ورواه
الذكاة والتميز. ولكن يشترط لستامة. قالوا والجواب في إغناء الطيور والنبات
والطبيب. روي أنه عني الإغلاق كما ذكر شيخ الإسلام. لم في ماله الشجران
والتميز. يجب أن يكون الحطب على التفصيل إذا كانت سكة نافذة. ورواه ذلك. ومن
كانت غير نافذة. ليس له ذلك إلا إذا جدد على السكة. هكذا ذكر في حديثات
الجامع الصغير. ورواه ذلك في أول هذا الفصل. والاكلام في الهلاك بالفتح
الملقى وغير ذلك من في كتاب الجنائيات

ج ٢٩ - كتاب ما يمنع الإنسان منه - ١٦ - الفصل : المحدثات في طربز العامة وصاحبه
بلازميد اردش ميكونيد طاقچهبا من بسنه مي لموده هال له ان يمنع ! ينهني أن لا يكون له
المنع على فينس هذه المسألة ؟ لأن صاحب البيت الآخر يجعل منه ذا سقفين يمنع صاحب
الطاقچهبا من الانضمام له ملك نفسه كما في هذه المسألة .

وقد ذكر الصدر الشهيد حمام الدين في فتاويه الصغرى : أنه إن كان البنيان في
القصر سقفه واحد ، لمصاحب الطاقچهبا أن يمنع من ذلك ، وإن كان في القديم
سقفين ، فليس له أن يمنع ، فإن رحمه الله * وحد اتفاق أن لا يحفظ أفراجه وراء هذا
الوقت يجب كان يحسن أنقى الوقت الذي يحفظه الناس حد تقديره . وبينى عليه الأمر ،
فعلى ما ذكره الصدر الشهيد يحتاج إلى الفرق بين المسائلين ، والقول أن في مسألة البنيان
الذي يريد البناء يمنع صاحبه عن المصروف . وأنه من الخواص الأصلية ، وفي مسألة
يمنعه من التمس والربح ، وإيهما من الخواص الزائدة ، وكذلك لصاحب المساحة أن
يتخذ فيها حمام ونور أو بالوعة أو من ماء ، لأنه يتصرف في خالص ملكه ، ويتنقح به
انتفاع مثله ، وإن ترص يديه حافظ جاره لا يجبر على تحريمه ، ولا يصح ما سقط من
حافظ جاره . وكذلك أراد أن يجعل فب رحي أو حدة أو فصارة ، فليس لصاحبه
منعه .

وحكى عن بعض متأخري : أن النار إذا كانت مجاورة لدور ، فأراد صاحب الدار
أن يبني فيها تنوراً للخبز الدائم ، أو رحي للطحن ، أو مدقاة للمقاصرين لم يحج ؛ لأنه
يضر بجيرانه ضرراً فاحشاً . وإن أراد أن يعمل في داره تنوراً صغيراً على ما جرت به
العادة جاز ، وكان أبو عبد الله الضحيري^{١١} إذا استغنى عن راد أن يبني في ملكه تنوراً
للخبز في وسط البرازيل مارة كان يمتن . بأنه ليس له ذلك .

والخاصل في هذه المسائل وفي إحسانها : أن الفياس أن كل من تصرف في حاله
ملكه لا يمنع عنه في حكمه . وإن كنت يؤول إلى إحقاق الضرر بالغير ، تكن تركنا الفياس
في موضح يتعدى ضرر تصرفه إلى غيره ضرراً بيناً . وقيل : بالفتح ، وبه أخذ كثير من
متأخرينا ، وعليه الفتوى ، وفي كتاب النسخة إذا وقع لرجل في الفسحة بناء ووقع لأخر
مساحة لا ، فيها ، ففتح صاحب البناء في جدار علوه كوة ، وطالبه صاحب المساحة

(١) هكذا في الأصل وم . وكان في مزموم الطبري .

ج ٢١ - كتاب ما يمنع الإنسان منه - ١٧ - النصب ١ : المحدثات في طريق العامة وحاصه

جدها ، فليس له هذه المطالبة ، فلا يجب على صاحب البناء سد الكوة ؛ لأن صاحب البناء يفتح الكوة تصرفه في ملكه من غيره أنه يفتح على صاحب الساحة ملكه ومفعة ملكه ، ألا ترى لو دفع جميع جدره كان له ذلك ، فإذا فتح كوة أوى ،

نوع آخر :

١٩٦٧ : رجل المشتري حجرة ، سطعها وسطع حاره يسنويان ، وأخذ جاره حتى يتخذ بئرة بين السطحين لا يجبر على ذلك ؛ لأن الإنسان لا يجبر على البناء في ملكه ، ولو أراد أن يمنع عن الصعود حتى يتخذ بئرة ، قال : إن كان في صموده يمنع بصره في دار جاره ، فله أن يمنع ؛ لأن فيه ضرراً ، وإن كان لا يقع بصره في دار جاره ، ولكن يقع بصره عليهم إذا كانوا على السطح لا يمنع ؛ لأنها اسمياً في الضرر ؛ لأنه إن كان يقع بصره في السطح يقع بصرهم عليه أيضاً في السطح ذكر المسألة على هذا الوجه في "فتاوى أبي الليث" .

وعلى قياس المسألة انشئ تقديم ذكرها : وهي ما إذا فتح صاحب البناء في حذله علوه كوة ليس لصاحب الساحة أن يمنع عنه ينشئ أن يقال : في هذه المسألة ليس نالجار حتى يمنع عن الصعود ، وإن كان يقع بصره في دار جاره ، ألا ترى أن محمداً لم يجبر صاحب الساحة حتى منع صاحب البناء من فتح الكوة في علوه مع أن بصره يقع في الساحة .

وفي كتاب الحيطان دار من رجلين اقتسما هذه الدار ، فقال أحدهما : نبني حائطاً بيننا ، فليس على الآخر إجابته ، وإن كان أحدهما يؤذى صاحب ، ويطع عليه في حال لا يجوز الاطلاع عليه ، كان المقدس أن يأمرهما ببناء حائط بينهما ، ويخرج كل واحد منهما عن النصفة بحصة بفعله القاصي على وجه المصلحة .

وفي "فتاوى أبي الليث" : رجل له في داره شجرة فربها قد باع أشجارها ، فإذا ارتقاها المشتري يطلع على عورات الجار ، قال : يرفع الجار إلى القاضي حتى يمنع عن ذلك ، قال القدر الشهيد في واقعة : المختار أن المشتري يخبرهم وقت الارتضاء مرة

ج ٢١ كذاب ما يمنع الإيثار منه - ١٨ - العمل ! المحدثات في طريق النعمة وحده
أو مرتين حتى صبروا أنفسهم ! لأن هذا جميع من الخلق ، فإنه لم يخلص إلا أنه يرفع أخاه
إلى القاضى ، فإن رأى القاضى المنع ثابته ذلك ، وعلى قياس المسألة انتم تقدم فكم بها
وهي مسألة فتح الكثرة ، يبقى أن لا يكون لفحاز ولاية المرفعة ، ولا يكون للفاضل
ولاية المنع .

الفصل الثاني

في الانتفاع^(١) بالأعيان المشتركة

١٩٦٢٨ ذكر محمد رحمه الله في ودعيه المعبود و الواتعات :
الأرض الكرم إذا كان بين حياصر ، أو غائب ، أو بين بالغ وبينهم أن الحياصر ، أو
البالغ يرفع الأمر إلى القاضى ، ولو لم يرفع ففى الأرض يزرع بحمصه يعطيه له ، وفى
الكرم يقسم عليه ، فإذا أدركت الثمرة بينهما ، وأخذ حصته ، ويوقع حصه
الغائب ، ويعطيه له ذلك إن شاء الله تعالى ، فإذا قدم الغائب ، فإن شاء ، ضمه القسمة ،
وإن شاء ، اختاره . وذكر عن محمد فى موضع آخر : لو أن الشريك أخذ حصته من
الثمرة ، وأكلها جاز له ، ويعطى نصيب الغائب . ويحفظ لهما ، فإن حضر
صاحبه ، وأجار فعله ، بجور ، وإلا ضمه قيمته ، وإن لم يحضر ، فهو كثلقة تصدق
بها ، قال : لا يفتيه أبو الليث . وهذا المستحسن ، وبه أخذ ، قال : وأو أذى الخراج ؟ إن
متطوعا .

١٩٦٢٩ - وذكر محمد ، فى شروط الأصل فى الدار إذا كانت مشتركة وأحد
الشريكين غائب ، فأراد الخاضر أن يسكنها إسانا ، أو يوزجرها إسانا ، قال : أما قيمته بينه
وبين الله تعالى ، فلا يفتى له ذلك ، لأنه تصرف فى نصيبه ونصيب الشريك ، والتصرف
فى ملك الغير حرام حقا لله تعالى ، وحقا لرب الملك ، وفى القضاء لا يمنع من
ذلك ، لأن الإنسان لا يمنع عن التصرف فيما فى يده ، إذا لم ينافه أحد ، فإن أجزأ
وأخذ الآخر ينظر إلى حصته نصيب شريكه من الأجر ، ويرد ذلك عليه إن قدر ، وإلا
يتصدق به ؛ لأنه تمكن فيه نعمت لحق شريكه ، وكان كالمقاصب إذا أجزأ ، وقبض الأجرة
بتصدق^(٢) به ، أو يرد على المنصوب منه ، أما ما يحصر نصيب يعطيه له ، لأنه لا يجب
فيه .

(١) وفى ب : فى تصرف بالأعيان

(٢) ويد من نية التصرف

ج- كتاب ما يمنع الإنسان منه - ٢٠ - الفهية ٢. الاشتغال بالاجيان المشتركة

هذا إذا سكن غيره، وأما إذا سكن نفسه وشربكه عائداً، فانهيئس أن لا يكون له ذلك فمساكنه، ويرى بقية معاني كمالكو سكن غيره^(١) وفيه لا يسكنان له ذلك، لأن له أن يسكن إذا لم يكن غير ذلك صاحبه حال حضوره صاحبه: لأنه نعت الاستئذان في كل مرة، وعلى هذا الأمر فما كان له أن يسكن حال غيابه، فمما ليس له يسكن غير حال حضوره صاحبه بغير إذنه، فكذلك حال غيابه، وإلى هذا المعنى أشار محمد بن النعمان، قال: وهكذا أعاده الدور في الدور^(٢)

نحو أن فاز أعير مضمومة بين رجلين عن أحد ههنا، ومنع الحاضر أن يسكن بقدر حصته، فيمكن أن لا يسكن، وكان قد وقرن وحسين حباب أحدهما، فالحاضر أن يستخدم أعاده بحسنه، وفيه أنه لا يركب الحاضر: لأن الثاني يتقاربون في التركيب، أما لا يفتقران في السكنى والاستخدام، فيصير اتفاقاً يوجب الدابة، ولا يتصور بالسكنى والاستخدام

١٩٦٣- وفي جردات الجواز عن محمد بن مقاتل للحاضر أن يسكن إذا لم يقدّر نصيبه، وعن محمد بن الأعصر أن يسكن جميع الدار، إذا خاف على الدار الجواب إن لم يسكنها، وروي عن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في الأرض أنه ليس للحاضر أن يروح نفسه، وفي الدار له أن يسكن، وفي رواية هشام أنه ذلك في وجهين أحدهما أن يسكن أو لا يسكن، والثاني يسكن في الدار المشتركة بينه وبين شريكه، ثم حضور شريكه له، ومطلبه آخر نصيبه ليس له ذلك إن كان السدس معدة له مستعدلاً، يجب أن يعلم أن الدار المشتركة في حق السكنى، وما كان من توزيع السكنى بجمل ممرق لكل واحد، وعلى سبيل الكفاية إذا لم يكن كذا، فيمنع كل واحد منهم من الدخول والعمود، ويضع الأمتعة فيها، فينعطل عليهما مانع ذلك، فإنه لا يجوز، وإذا كان هذا هو الحق، فكأن في خلاف نفسه، فكيف بعد الأجر.

١٩٦٣- وفي المتن: هشام عن محمد بن حمزة قال: لو سبى رجلين باهنا أحدهما، فقال الآخر للمدعي: ولم يالك شئ، قال: نعم لأرضي بهما، فما رفع من

ج ٢١- كتاب ما يمنع الإنسان منه - ٧١ - القفل ٢ . الانفعال بالأخبار المثيرة

البناء فيه نصيب غير النافي يرفع ، وذلك تسمع الإسلام في شرح كتاب القسمة في آخره
أحد المشتركين : إذا لم في أرض مشتركة معبر إذ ذن شريكه ، فشرطه أن يغض ما
لأن له ولاية النفس في نصيبه ، بالتميز غير يمكن - والله أعلم - .

الفصل الثالث

في الأشجار المتدلية أغصانها إلى ملك الخير

١٩٦٣٢ - وفي 'فساوي أبي الثلبث' : إذا باع ضيعة ، وللبائع أشجار من ضيعة أخرى بجانب هذه الضيعة أغصانها متدلية في الضيعة المبيعة ، كان لمشتري أن يأخذ من فرع الضيعة المبيعة من الأغصان المتدلية فيها ، وكذلك لورثها ، وفيها أغصان لو ارتفع الشجر ، لأنه ثم مقام المورث ، وكان للمورث أن يأخذ هذا المورث بتفريع ضيعة من تلك الأغصان ، فكذلك من قام مقامه .

وفي التوالد : إذا وقعت شجرة في نصيب أحد مجتمعين أغصانها متدلية إلى نصيب الآخر ، روى ابن رستم عن محمد : أن للأحر أن يجبر صاحب الشجرة على قطع الأغصان ، وروى ابن سماعه عن محمد : أنه يرك كذالك .

١٩٦٣٣ - وفي كتاب الصلح : نخلة لرجل في ملكه خرج معها إلى جاره ، فأراد جاره أن يقطع ذلك لتفريع هواه ، فله ذلك ، فقالوا : وهذا على وجهين : إما أن أمكن تفريع الهواء بعد السقف إلى النخلة ، ولشد عايبها ، وفي هذا الوجه ليس للجار أن يقطعها ، ويمكن بطرف من صاحب النخلة أن يمد السقف إلى النخلة ، ويشده عليها بحبل ، ويلزمه الشاخص ذلك أن نجح ، وكذلك إذا تمكنه مد بعض السقف إلى النخلة ، ولشد عيب ليس له أن يقطع ذلك البعض ، وأما إذا لم يمكن تفريع الهواء إلا بالقطع ففي هذا الوجه الأولي أن يستأذن صاحب النخلة حتى يقطع هو نفسه ، أو يأذن له بالقطع ، فمن استأذن ، ونفى برفع إلى الفاصي حتى يجيره على القطع ، فمن لم يفعل الجار شيئاً من ذلك ، ولكن قطع بنفسه ابتداء ، فإن قطع من موضع لا يكون بالقطع من موضع آخر أعلى منه ، أو أسفل منه أتبع في حق المالك ، فلا ضمان ، وأما إذا قطع من موضع كان القطع من موضع آخر أسفل أو أعلى ، أتبع في حق المالك ، فهو مسموح .

هذه جملة ما ذكره شيخ الإسلام خوهر راده ، وقد ذكر الشيخ الإمام شمس الأمانة الخليلي : أنه إذا أراد القطع ، فماذا يقطع في ملك نفسه ، ولا يكون له أن يدنح

بستان جاره حتى يقطعه ، قال ربه الله : وقد قال مشايخنا رحمهم الله : إنما يكون له أن ينقطع من جانب نفسه إذا كان قطعه من جانب نفسه مثل أهله ، من جانب صاحبه في الضرر . أما إذا قطعه في جانب صاحبه أقل ضرراً ليس له أن يقطع ، ولكن يرجع الأمر إلى القاضي : الأمر ، المقام . فإن أعز وأبى ، هذا القاضي نائباً ، حتى يقطعه من جانب صاحب النحلة ، ثم في الموضع الذي لا يضمن ، إذا قطع بنفسه ، لا يرجع على صاحب النحلة ، لأن في مؤنة القطع ؛ لأنه كان يمكنه أن يرجع إلى اقتصاص ، ليأمره بذلك ، أو يأمر صاحب النحلة ، وإذا تم بالفعل صار مرسوماً .

التفصيل الرابع في المتفرقات

١٩٦٣٤ - ذكر شيخ الإسلام في شرحه كتاب الأهل : تاريخ جنس ، فلذلك
 وجد سمها أن يضع فيها مدغاه ، وأن يرقه فيها ذابها ، وأن يفعل كل ما يعد من اسكنى ،
 حين أراد أحدهما أن يحد منها سر ، قلما في ذلك ، وبما أنه أن يسر ، غير له ذلك
 انشاء ذكر في صلح الأهل ، وفي حسابات الحسن له ذلك ، وفي انعمت
 الشاطبي : تاريخ هو من كنه فاعضهم التوضيح ويخط ادوية ورفض الحث فيها ،
 ومن غصبه ذلك ، ولا ضربة ، ولم حشر مثراً ، يوحده بأن يسوي ، وأن يهكي نقصان
 سمها الحمر يوحده من نقصان .

وفي إسمائات السواب : في نفسها حكمة للرجل ، وإسمائات الأخير : زاد
 الإسمائات أن بعض باب الدار من حد حث الخبرة أن يندعه من ذلك إذا كان يعني في
 الوقت الذي مغلقت لاس دم هم في تلك الحجة

وفي صحح الترمذ : في هذا المعنى في تحرير : إذا كنت لا تعبر بالخيرين ، فلا
 تسمى ، وبهذا معنى عمر من ذابها ، وكل من سادها ، وإن كان في مسجد سمها :
 أن ساد لا بأس بأحد نيتها أو كنها ، وقد يجوز أحد من فيها ، قد قال الله في حشر .

١٩٦٣٥ - قال محمد في كتاب الترمذ : إذا كان لرجل من في أرض رجل آخر ،
 أن يحد من أرضه أو من أرضه ، أو من أرضه ، أو من أرضه ، أو من أرضه ، أو من أرضه ،
 وإنما يحد من أرضه أو من أرضه ، أو من أرضه ، أو من أرضه ، أو من أرضه ،
 خلافاً

من منسجها من قال : ما ذكر في الكتاب قول أبي حنيفة : أنه لا حريم من نهر في
 قول أبي حنيفة ، أما على قولهم : فليس حريم ، فكان به أن يمر على المنفعة لإصلاح

النهر ، رئيسه ان يمر فيهما وراء السناد ، لأن ما وراءه ، احداً منك صاحب الأرض ، ومنهم من قال : ما ذكر في الكتاب قول المكي إلا أن موضع المسألة صاحب النهر ما عدا السناد من صاحبه الأرضي ، وبقي لغير نفسه ، فبقى بين هذه المسألة ، وبين أن إذا كان الظرفين لغيره ، بلى القرات في أرض إنسان كان ذلك من أن يرد : من أرضه بغير إذن .

ويعرف أن في مسألة القرات متى اصبحت للناس حق المرور في الأرض ، فقد انحصر ضرر الخاص لدفع ضرر العام ، وإن جاز ، وفي مسألة النهر الخاص لو أظفنا الضرر في الآخر ، فقد حملنا ضرر الخاص لدفع ضرر الخاص ، فإنه لا يجوز .

١٩٦٣٦ - ثم انهم يحرقون في بستان رجل ، فصاحب البستان انهم من علم ، حافته ، لأنه لا ضرر لأصحاب النهر في ذلك حتى لو كان لهم في ذلك ضرر بأن يفسد مياههم سببها ، يتبع عنه ، ولو كان قد عرس يومه بانفلاق قال : إلا أن يوضع النهر من الطرف الآخر فقدر ما كان على وجه لا ينفلاق في حق أصحاب النهر ، فحسب لا يبع عنه ، وإن كان قد عرس لا يضر بالفتح .

وعر شدة في نهر العام إذا أراد الرجل أن يعم من عمه قطعة فسلمين أن ذلك

١٩٦٣٧ - رجل له حمام ، وغدير كثيرة أراد أن يسحبها من نهر رجل ، وخاف صاحب النهر فساد المسألة وتحويلها ، حله منعه عن ذلك ، لأن الانساع الماء مباح بشرط أن لا يضر ملك الغير ، هكذا اختاره العنه أبو الليث .

١٩٦٣٨ - إمام يحرق نهر القوم في مدينتهم لأجل الشعة ، فلأهل المدينة أن يتخذ أهل ذلك بساتين إذ لم يضر ذلك لأهل المدينة ، وإن كان يضر ما عدا ذلك ، فإنهم يمتنعون عن ذلك بمراد به أن سبب تعاضد البساتين إذا كان لا يصل الماء إلى أهل السفلى ، أو يصب إليهم شيء قليل لا يكتفيهم ، فإنهم يمتنعون عن اتخاذ البساتين

١٩٦٣٩ - رجل فتنوق أمير النيث : اشتري أرضاً بمجاري ماءها . ثم اشتري ماء ، وأراد أن يجريه في ذلك فنجري إلى أرضه ، نظراً إن كان اشتري هذا الماء من نهر قرية أخرى ، فليس له ذلك بلا خلاف ، وإن كان اشتري من أهل هذا النهر ، قال ابن

سنة : في ذلك لتعامل الناس ، وقال عامة المشايخ : ليس له ذنوب ، قال الحسن الأشعري : في رافعاته : هو المختار لأن له حق سوق الماء في هذا المجرى بقدر ما هو شرب هذا النهر لا بالزيادة عليه .

١٩٦٤٠ - مثل الفقيه أبو بكر عن رجل له أرض ، وله جارية ، داره أصغر من أرضه يريد صاحب الأرض أن يردع في أرضه أوداً ، ولا شك في خراب داره إن فعل ذلك . قال : إن علم أنه ليس في أرضه مستقر الماء ، فليس له أن يردع هناك ذريرة لا يحتل ذلك ، إن كان يحتل ، لأن حجر في أرضه يخرج الماء منه ، ويؤدي التدوير إلى دار جاره ، فليس له أن يمنعه من الدواغة .

١٩٦٤١ - وعن أبي يوسف : لو أن أمة بقاءة ، مودة لكم قعة ، وزادوا أن يمتدوا منها ، ويعبر ذلك بأهل الكوفة ، قال : عندهم عن ذلك ، قال : ألا نرى أن أهل السنة يعنون عن انشراح للحكمة ، فهذا أولى .

١٩٦٤٢ - وفي المتن : قال هشام : سألت محمد بن عبد الله بن جابر في قرية ، سبب تلك القرية على ذلك النهر ، فزعموا أن الماء يمشي منه ، وعليه غرس أشجار لهم إلا أنه ليس لهم حق في أصل النهر ، أراد أبواب النهر نحو جبل المهر عن تلك القرية ، وفي ذلك خراب القرية ، قال لهم : ذلك ، قال : وسألته عن رجل له قناة خاصة به فيها أشجار لغرضه أراد صاحب القناة أن يعصرف لماله من هذا النهر ، ويحفر له موضعاً آخر قال : ليس له ذلك ؛ لأن لأشجار الناس على حافتي هذا النهر حق شرب من هذا الماء ، قال : ولو باع صاحب القناة ، كان مع أصحاب الشجر شبع حوار .

١٩٦٤٣ - وإذا كان الرجل دار في جبل عامرة أراد تخريبها ، فليعلم أنه له ذلك ؛ لأنه لا تخريب ينصرف في خلع منك ، وكان الشيخ أبو الحسن الكرخي رحمه الله يعني بأنه ليس له ذلك ؛ لأنه يؤدي إلى خراب الجبل ، وإنه نوع امتحان منه .

١٩٦٤٤ - وإذا امتدح جراً جماً لا يعمس عليه مائة من الحمل ، فليس له أن يزيد دليلاً ، وإن كان شيئاً سيراً إلا إذا كان شيئاً لا يجري فيه النسخ عادة كالمنطقة والعصا

مع راقب الخليل ، هكذا ذكر في الخط .

١٩٦٤ - وفي إعلانات المنوئل - ربح اشترى شجرة ، وضعتها ، واستأجر
أرضاً ، وجنبها الشجرة ، فوضع فيها تلك الأعطاب التي تنسج ، ولهم الأرض
الشجرة طوبى في أرض رجل آخر ، فأراد اشترى الأشجار أن يمر في طريق هذه
الأرض حنظل وحولائه ودوابه ، فله ذلك ، إن كان ضربه في سنة ذلك الرجل
وكرمه ؛ لأنه محتاج إلى إخراجها ، وذلك بالعمى يكون والطريق هذه ، لا يرى أن
صاحب الأرض المستأجرة أن اتخذ هذه الأرض منه ، وأما أن يكون أنه أن يذل تلك
الأشجار لا شك أن يكون له ذلك . فخذ هذه الدار إذا كانت في محطة عامرة ، فأراد
حسبها أن يحرسها ، هل يمنع من ذلك ؟ انقياس أنه ذلك ، وقد أيا الحسن الكثير
منه ، أنه ليس له ذلك ، وهذا - أحسان - ، وقال شيخ الإسلام في كتاب أحبه : إن
المنوى أجمع على الغيبة في هذه بينه ، فأم بينه والخير من ضرر من بذلك كان لهم جبه
على النساء إذا كان قادراً على النساء . هكذا ذكر في كتاب : في معرفة ، قال
المصنف الشهيد : المحتار أنه ليس به ذلك : لأن المرأة لا يخبر عن بناء مكانه والله
أعلم -

كتاب الحيض

هذا الكتاب يشتمل على ستة فصول:

الفصل الأول في الدعوى في الحائض

الفصل الثاني في جدار بين رجلين يريد أحدهما أن يضع عليه حملته أو يريه في حملته

الفصل الثالث في الجدار بين اثنين ابدا أو مدماه أو هدمه أحدهما

الفصل الرابع في منفل لرجل وعلوه لآخر وقروعه وأحكامه

الفصل الخامس في شراء الحائض والإقرار به والصالح عليه

الفصل السادس في المنفقات

المفصل الأول في الدعوى في الحائط

هذا الفصل يشمل على ثلاثة أنواع :

النوع الأول: إذا تنازع اثنان في حائط يدعى كل واحد منهما أن الحائط له، ولم يكن الحائط متصل ببناء أحدهما إلا أنه متصل بأبديهما^(١)
وهذا النوع يشمل على - جو - .

١٩٦٤٦ - أحدهما أن لا يكون لهما عار اخاتعة شيء من الخلع وغيره، وفي هذا الوجه يقضى بالحائط بينهما، هكذا ذكر في الأصل؛ لأنهم استأنوا في الدعوى، وليس ثمة من ينازعهما به، وليس أحدهما بأولى من الآخر، فيقضى بينهما، ومعنى قوله: يقضى بينهما أنه إذا عرف كونه في أيديهما، يقضى بينهما قضاء ترك، وإن لم يعرف كونه في أيديهما، وقد ادعى كل واحد منهما أنه ملكه وفي يديه، يجعل في أيديهما؛ لأنه لا متنازع لهما، لا لأنه يقضى به سبحانه، هذا كمدار ادعاهما رجلا، كل واحد يدعى أنه ملكه وفي يديه، فإن لم يعرف أنه من أيديهما، فإنه يجعل في أيديهما، لأنه لا متنازع لهما، لا لأنه يقضى به سبحانه، وإن عرف أنه من أيديهما يقضى به قضاء ترك، كذا هيئت.

١٩٦٤٧ - الوجه الثاني: إذا كان لأحدهما على الحائط هراري أو بوارى، وفي هذا الوجه يقضى بالحائط بينهما أيضا؛ لأنه يوضع الهراري لا يلزم على الحائط بد استعمال، لأن الحائط إمّا يبنى للسقف، وذلك بوضع الجذوع عليه لا بوضع الهراري؛ لأن السقف على الهراري، والهراري غير ممكن، وإما بوضع انه رادي، والبوارى للاستغلال، والحائط لا يبنى للاستغلال، وهو نظير ما لو كان لأحدهما على

(١) هكذا في الأصل، وكان في طرف إلا أنه يان دترهما .

الحائض ثوب مبسوط ، ولا شيء . والآخر ، وهناك يقضى بالحائض ييبس ؛ لأن صاحب التمسك غير مستعمل للحائض بالطريق الذى قلنا ، كذا هما ، وكذلك إذا كان لهما عيب هرادى أو يوارى يقضى بالحائض بينهما أيضاً ؛ لأنه لا عبرة بظهوره وإسوته ، فيكون وجودها والعدم بمنزلة .

١٩٦٤٨ - الوجه الثالث : إذا كان لأحدهما عليه يدعوى أو جذعان ، ولا شيء . والآخر ، وفى هذا الوجه يقضى بالحائض لصاحب الجذوع ؛ لأن لصاحب الجذوع بدأ مسنعة ، والآخر مجرد بد بلا استعمال ، ولا شك أن صاحب اليد المسنعة أولى ، ألا ترى أنه إذا تنازع الثمان فى ذبابة أحدهما واكبتها ، والآخر أخذ بجلجهاها ، كان الركب أولى ، وإنما كان أولى ؛ لأنه صاحب يد مسنعة ، ألا ترى أنه إذا تنازع الثمان فى ثوب ، وأحدهما لأبيه ، والآخر متعلق بعرف منه كان اللباس أولى ، وإنما كان أولى لأنه صاحب يد مسنعة .

والغنى عن ذلك أن الاستعمال زينة دليل على الصدق ، لأنه يظهر أن الاستعمال يكون من الخائف كما أن الظاهر أن اليد تكون لثمانك ، وأنه يسر من جنس اليد ؛ لأن الاستعمال يكون بعد ثبوت اليد ، فكان جيباً آخر سوى اليد ، ومثل هذا يصح للترجيح ، ألا ترى أن يد صاحب اليد هو دعوى انتجاع وفر دهنوى الشرى من تلك صلت للترجيح بين يدى اليد ، وطريقه ما قلنا : إن اليد دليل زائد على الصدق ، وأنه من خلاف جيب البية ، كذا فى مسائلنا ، وكذلك إذا كان للآخر عيب هرادى ؛ لأن وضع الهرادى ليس باستعمال الحائض ؛ لأن الحائض لا يبنى ليومع عليه الهرادى واليوارى ، فيكون وجوده والعدم بمنزلة .

١٩٦٤٩ - الوجه الرابع : إذا كان لأحدهما جذع واحد على الحائض ، ولا شيء . والآخر ، ولآخر عليه هرادى أو يوارى ، ثم يذكر محله . رحمه الله هذا الفصل فى الأصل ، وقد اختلف المتأخرون فيه ، بعضهم قالوا : لا يقضى لصاحب الجذع الواحد ؛ لأن الحائض لا يبنى لوضع جذع واحد ، وبعضهم قالوا : يقضى لصاحب الجذع الواحد ، وهكذا روى ابن سبعة عن محمد بن حمزة أنه : لأن لصاحب الجذع الواحد مع اليد نوع استعمال ؛ لأن وضع الجذع على الحائض نوع استعمال للحائض ، ألا ترى كيف قضينا

لصاحب الجذوع بالحائط ويكون وضع جذوع واحد استعمالاً لا للحائط بعده، نيس للأجر
ذلك، فيكون صاحب الجذوع الواحد أولى، هـ هنا.

١٩٦٥٠. الوجه الخامس: أن يكون لكل واحد منهما عليه جذوع، وأنه ينقسم
أقساماً: القسم الأول: أن يكون لكل واحد منهما ثلاث جذوع عداها، ولكن استويا
فى العدد، وفى هذا القسم يخص بالحائط بينهما نصفان، القسم الثانى، أن يكون
لأحدهما عشرة جذوع، وللآخر ثلاثة جذوع عداها، لكن: أقل من جذوع الآخر،
وفى هذا القسم يخص بالحائط بينهما عشان أيضاً، لأنها استويا فى الاستعمال الذى
ينى الحائط لأجاءه، لأن الحائط يس نفسه، وتقسيف كما يحصل بالعشرة يحصل
بما يودها إلى الثلاث، فاستوى، أكثر ما فيه أن لصاحب العشرة زيادة استعمال إلا أن
الجنس الواحد، وترجيح لا يثبت بالزيادة فى الجنس الواحد.

وعن أبى يوسف فى الأمالى: أن أبى حنيفة رحمه الله كان يقول: أولاً كما ذكرنا
نى ظاهر الرواية، ثم رجح، وفان. يخص لكل واحد منهما مجتذعه؛ لأن ما تحت
حذعه نى يده وصاحبه حرج فيه، وانقول قول صاحب البلد: والباقي بينهما
لاستواءهما فيه، وهى أبى يوسف رحمه الله أيقن: أنه كان يقول: أولاً كما ذكرنا نى
ظاهر الرواية، ثم رجح، وقال: يخص بالحائط لصاحب العشرة، ولكن لا يوزن الآخر
برفع الجذوع، أما المقصود صاحب العشرة لأن يد استعماله أقوى، وأما لا يوزن الآخر
برفع الجذوع، فلما نين بعد هذا إن شاء الله تعالى - فإن أبو يوسف رحمه الله - وإنما
أجمل الحائط بينهما بعدتين إذا تقاربت الجذوع، أو كان لصاحب الأقل أكثر من نصف
جذوع الآخر.

القسم الثالث: إذا كان لأحدهما ثلاث جذوع فصاعداً إلى العشرة، وللآخر جذوع
واحد، وفى هذا القسم: القياس أن يخص بينهما، لأن وضع الجذوع الواحد حجة فى
هذا الباب؛ لأن به ثبت يد الاستعمال، ولهذا لو كان لأحدهما جذوع واحد ولا شيء
للآخر، أنه يخص صاحب الجذوع على رواية أبى سعيد، وهو اختيار بعض المشايخ، فلا

(١٩) وهو إلا أن العشرة الجسر.

(٢٠) هكذا فى ط، وكذا فى غيرها لا يفرم.

يترجع ذكر مريضة جذوع ، لأن الجنس واحد ، وفى الجنس الواحد : هذا أحد الحبطين لا يترجع على الآخرى فى الزيادة .

وفى الاستحسان : لا يقضى به بينهما - لأن وضع الجذع الواحد وإن كان حجة فى هذا الباب - إلا أنها حجة واحدة ، لأن الخطاط إنما يبنى على حقيقة .. والشبهة لا يحصل مانعاً إلا نادراً ، وكانت حجة ناقصة من هذا الوجه ، والحجة الناقصة لا تظهر بمقابلة الحجة الكاملة .

ثم على جواب الاستحسان : إذا لم يقضى بينهما تصفان كيف يقضى ، ذكر فى كتاب الإقرار : أنه يقضى بخائط لصاحب الجذوع ، لأن وضع جذع واحد حجة ناقصة ، فلا يظهر بمقابلة الحجة الكاملة ، ولكن لا يؤمر صاحب الجذع الواحد برفع هذه مائة منين بعد هذا - إن شاء الله تعالى - .

وذكر فى كتاب الصلح ، وفى كتاب الدعوى أنه يقضى لكل واحد منهما بما تحت جذعه ؛ لأن بد الاستعمال لكل واحد منهما ثابت على ما تحت جذعه حقيقة ، ويقضى له به كالدائر الواحدة إذا كان فيها أحد عشر منزلاً ، عشرة فى يد رجل وواحد فى يد رجلين تنازعا فى الدار كلها ، وهناك يقضى لكل واحد منهما بما فى يده من المنازل كلها كلها ، فكيف يقضى به بين الحسبات على هذه الرواية ، واختلف المسايخ فيه قال بعضهم : يقضى على أحد عشر سهماً ، وقال بعضهم : يقضى بينهما نصفان لاستواءهما فى ذلك ، ألا ترى أن فى مسألة الدائر قسماً منزلاً يقضى بالساحة بينهما نصفين لاستواءهما فى ذلك كلها ، وعى أبى يوسف رحمه الله فى الأمالي : أنه إذا كان لأحدهما عشرة جذوع وللآخر عليه جذع ، يقضى بالخائط بينهما على أحد عشر سهماً على عدد الجذوع ؛ لأن النسمة هنا باعتبار الاستعمال واليد ، والاستعمال هما بحكم وضع الجذوع من حيث إن الجذع يعتمد على ما تحتها ، فتكون النسمة باعتبار عدد الجذوع من هذه الوجهة .

انقسم الرابع : إذا كان لأحدهما عشرة جذوع ، وللآخر جذعان ، ولا ذكر لهذا القسم فى شيء من الكتب ، وقد اختلف المسايخ فيه قال بعضهم : جذعان بمنزلة

الثلاثة؛ لأنه يمكن التثنية بهما، وقال بعضهم: بمنزلة الواحد؛ لأنه لا يمكن التثنية إلا نداءً.

وكما يتصل هذا النوع:

١٩٥١- إذا كان لكل واحد منهما جذع فى الحائط إلا أن جذع أحدهما أسفل، وننازعانى الحائط، فإنه يفتى بالحائط لصاحب الجذع الأسفل، لأن يده أسفل.

نوع آخر:

١٩٥٢- إذا تنازع انسان فى حائط بين داريهما، وكان الحائط متصلاً ببناءه، وإياه على وجهه: أخذها؛ أن يكون اتصالهما اتصال تريبع. والشانى: أن يكون اتصالهما اتصال ملافة، وفى هذين التوجهين يفتى بالحائط بينهما تصفين لا متواءمهما فى الدعوى. والاتصال بالأرض والبناء. والثالث: أن يكون اتصال أحدهما اتصال تريبع، واتصال الآخر اتصال ملافة، وفى هذا توجه يفتى لصاحب التريبع؛ لأن صاحب التريبع مستعمل للحائط المتنازع فيه؛ لأن قوام حائطه بقدر التريبع بالحائط المتنازع فيه؛ لأن تفسير التريبع إذا كثر الحائط من لبن أو آجر أن يكون أنصاف لبن الحائط المتنازع فيه داخل فى أنصاف لبن غير المتنازع فيه.

وإذا كان الجدار من خشب، فتفسير التريبع أن يكون ساحة أحدهما مركبة فى ساحة الآخر، فأما إذا نصب ودخل، فلا يكون تريبعاً، وإذا كان تفسير التريبع هذا كان لصاحب التريبع مع الاتصال نوع استعمال، وللآخر مجرد اتصال من غير استعمال، ولا نثبت أن الاتصال مع الاستعمال أولى؛ لأن الظاهر أن صاحب التريبع هو الذى يبنى الحائط المتنازع فيه مع حائطه، فدلناؤه أنصاف اللبن لا يكون إلا بيناه الخافقين معاً، وكان هو أولى.

نوع آخر^(١):

١٩٦٥٢ - إذا تنازع ثثان في حائط بين داريسما ، وكثن الحائط متصلا ببناء أحدهما ، وإنه على وجوه : أحدها : أن لا يكون للآخر على الحائط جذوع ، ولا شيء آخر ، وفي هذا الوجه : يقتضى الحائط لصاحب الاتصال . سواء كان اتصاله اتصال تريبع ، أو اتصال ملازمة ، أما إذا كان اتصال تريبع قطامر ، وأما إذا كان اتصال ملازمة فلأنهما استويا في حق الاتصال بالأرض المملوكة ، ولأحدهما زيادة اتصال من خلاف الجنس الأول ، وهو الاتصال بالبناء ، فيرجع عنى الآخر .

الوجه الثانى : أن يكون للآخر عليه مرادى أو بواوى ، وفي هذا الوجه يقتضى لصاحب "الاتصال أيضا" لأن وجود الهراوى والبواوى والعدم معتزلة .

الوجه الثالث : أن يكون لأحدهما اتصال تريبع ، وللآخر عليه جذوع ، وإنه عنى وجهين : إن كان الاتصال في طرفي الحائط المتنازع فيه ، فعصاحب الاتصال أولى بالحائط ، عليه عامة التشيخ ، وهكذا روى عن أبى يوسف رحمه الله فى "الأملى" : فقد رجع صاحب الاتصال على صاحب الجذوع .

وإذا كان نكل واحد منهما على الحائط بد الاستعمال ، لأن الاستعمال بالتريبع سابق على الاستعمال بالجذوع ؛ لأن التريبع يكون حالة البناء ، والبناء يكون سابقا على وضع الجذوع ، فالاستعمال بالتريبع يكون سابقا على الاستعمال بوضع الجذوع ، وكان صاحب الاتصال أولى لهذا إلا أنه لا يرفع جذوع الآخر بخلاف ما إذا استحق أحدهما الحائط بالبيئة وللآخر عليه جذوع فإنه يؤمر الآخر برفع الجذوع ، والفرق أن البيئة حجة مطلقة تظهر فى حق الدفع^(٢) والاستحقاق على الغير ، ألا ترى أن الملك الثابت بالبيئة يصلح لاستحقاق الشفعة على الغير . فأما اتصال التريبع فهو نوع نادر ، فالملك الثابت به يكون تبعا شرع ظاهره ، والظاهر يصلح للدفع لا للاستحقاق على الغير ، ألا ترى أن الملك الثابت بظواهر اليد لا يصلح لاستحقاق الشفعة على الغير ، فكذا الملك الثابت

(١) وفى ظ : النوع الثالث .

(٢) حكاه فى ظروفه ، وكان فى الأصل : الدفع ، وفى م . الجمع .

- انصاف لا يمنع الامتناع في رفع الجذوع ذئب صاحب الجذوع ، وإن كان الانصاف في
 ظاهره ، واما ذكر صاحب الإسلام أن صاحب الانصاف أوس ، زهد له في الصحابة ، وذكر
 شيخنا لأنه لم يرضى أن صاحب الجذوع أولى

١٦٦٥ - قوله رابع ، أنه يكتب لأخيه انصافاً من ذئب ولا يرضى عنه من ذئب ،
 وفي ١٦٥٥ ، أن صاحب الجذوع أولى ، وإن كان في أعلى الخلق ، ثم في ١٦٦٥ ،
 مني عود من على جانب أخيه ، ولا يرضى عنه من ذئب ، فقد اختلف المتأخرين
 في حكمه ، وفي

نوع آخر

١٦٦٥ : قال أبو حنيفة رحمه الله ، خص به ذئب ذئب ، رضى صاحب ، كل
 ذئب أن الجذوع له ، ذئب يرضى به ، ولا يرضى به ، وذئب أبو يوسف
 رحمه الله ، يرضى به ، يرضى به ، يرضى به

وعلى ١٦٥٥ ، أن ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ،
 أو انصافاً ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ،
 وذئب أبو يوسف ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ،
 وانصافاً ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ،

فوجه ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ،
 في الجذوع ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ،
 إلى جرد ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ،
 ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ،

والأولى ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ،
 وذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ،
 الذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ، ذئب ذئب ،

جاء في مشرك لأجل العطر والاصبراحه، وكذا في حصر قديم جعل المخطوط في جيب
جاء في السورة جابه حتى يطيه، وخط لا يحتاج به.

وكانت تسمى به أيضاً:

۱۹۶۶ - دهه فاضلی بین داری رحمان - واکل واحد، ص ۵۴، مورد بحث، اختلاط
فی الاتصال، و وضع الجذوع، فسی اکل واحد جنب نمایادی، ساخته من الحنص،
یعنی باغی که مستعمل در سائط موضع اخذ و انسبف، ولا نظر الی عدد
الاجزاع: لان انفسا هم بسبب ابد المستعنة، والاعمال هما بوجع الجذوع، واما
ما یسمی من انفسه، ففی بعضی بعضین، بذیسی اُحدیما یا دلی من الاخره وین
اُدم کثر واحد، ینتقل الحائط له، ففی الحائط یسببه، وین فم ثمره، وین فم ثمره، وین
الحائط له فی بعضی بعضین کله له.

هكذا اذكر صاحب كتاب الخطوط وهو الشيخ النقي، رحمه حفظه وواله، أما
الخط فانه صاحب يد بعض هذا الخط وبه صاحب اليد لا نجل، وإن هذا صاحب
مسلوكه أعز، حتى لا يكون على الخط نفس، إنما هو حاضر بين الناس، إنما
أقام أحدهم "أما الخط له، بقصى بكر، الخط له، لأنه إذا تم يكن على الخط
منه في، الخط ليس في يد أحد، إنما كل واحد خارجا في الخط، وبه
الخط، فقول، أما إذا كان على الخط مطبق في كل، من، من الخط،
في، لا نجل، إنما تأييده في يد من، لا تأييده في يد من، فلهذا
استغنى، ويتضح له على وجه قصه ترك، ونشر، إذا نزل في دار، والد في
أبديهم، فأقام أحدهم بينه وبين الدار له بقصى نه في يد من، فلهذا
وتنصيه على ما في، فلهذا تركه، فلهذا تركه، فلهذا تركه، فلهذا تركه.

(١) مقام : مذكورہ ہے

www.elsevier.com/locate/jmb

ويعتصل بهذا الفصل مسألة المستورة والسياباط

ودعوى استحقاق الخائط بسبب ذلك:

١٩٦٥- فمما استورة: فإذا كان الخائط بين ذريتين لرجلين لأحدهما علق جذوعه، وعلى الخائط السترة، وتفسير السترة ما يصحح فوق المصنع بين الدارين، فتسارعاً، فهذا على وجهين: أحدهما: إذا وقع التنازع في الاحتياط مع تعاقب، بأن السترة للدارين لا جناح له على الخائط، وفي هذا الوجه الحدف لصاحب الجدوع والسترة للأخر، أما السترة للأخر فلا تعاقب على ذلك. وأما الخائط نفسه، جدوع مع أن كان واحداً، فممل للحدف، لأن اسمعيل صاحب الجدوع سبق على اسمعيل صاحب السترة، لأن نصيب السترة يكون بعد وضع الجدوع، ولا يميز صاحب السترة برفع السترة؛ لأن استحقاق صاحب الجدوع لحدف شيوخ ظاهر، حتى لو كان بالنسبة، بؤم صاحب السترة برفع السترة.

الثاني: إذا وقع النزاع على الخائط السترة جميعاً، في هذا الوجه احتفظ بالسترة لصاحب الجدوع، أما الخائط فلا لصاحب الجدوع مستعمل في الحدف يجذوعه، وأما السترة فالرب موصية على الخائط، وقد حكمتنا بالاحتفاظ له، ومن حكيم له شيء، فبغرقه، يكون له أيضاً، لأنه في يده.

وأما مسألة الساباط، فارجل له، لأن أحد الدارين، ومع هذا التبدل على الحدف، فإن حصل، فتسارعاً، فمسألة عنى: وجهين: أحدهما: أن يتفق على أن الحدف لصاحب الجدوع، ويتسارعاً في حق وضع الجدوع لصاحب الحدف عليه، وقال صاحب الدارين: جدوعك على حنظلي بغير حق، فإن رفع جدوعك عنه، وقال صاحب الساباط: هذا الجدوع عنى حنظلك في حق وأحب، ذكر الخصاص في كتاب المسحلات: أن الفاضل لا يميز صاحب الساباط برفع جدوعه، وذكر صاحب كتاب الحيمان الشيخ الثمري: أن الفاضل يأمره برفع جدوعه، قال القصد: التمهيد رحمه الله: وبه يفتى.

وجه ما ذكره الخصاص، أن الإقرار بحجة ظاهرة، وكسبت بحجة نطمة، فعلى غير البد. وقد ذكرنا قبل هذا أن القضاء بالحدف منه، كان بظاهر اليد لا بؤم صاحب

الجذوع يرفع الجذوع، وجه ما ذكره التقى : أن الإقرار فوق البينة ؛ لأن الإقرار يوجب الحكم بنفسه، ولا يحتاج فيه إلى القضاء، والبينة لا توجب الحكم إلا بواسطة اتصال التمسك بها، وبهذا أثر اجتماع الإقرار مع البينة، فالقاضي يقضى بالإقرار لا بالبينة، ولو ثبت استحقاق الخائض بالبينة أليس أنه يلزم برفع الجذوع، فكانا إذا ثبت استحقاقه بالإقرار من الطريق الأولي.

الوجه الثاني : أن يتنازع في الخائض، وفي هذا الوجه يقضى بالخائض لصاحب الدار في ظاهر الرواية " من مذهب أصحابنا رحمهم الله، قالوا : وقد ذكر محمد رحمه الله في دعوى الأصل ما يدل على أنه يقضى به لصاحب السباط.

وجه ما ذكر في كتاب الدعوى - أن صاحب السباط مستعمل للخائض بجذوعه، وصاحب الدار ليس مستعمل للخائض، وجه ظاهر المذهب أن الخائض متمكن بملك صاحب الدار وبالانصاف ثبت الجيد، ولكن هذا إذا كان الانصاف اتصال تربيعة، أما إذا كان اتصال ملازمة لصاحب السباط أولى، وقد سويت المسألة من قبل

الفصل الثاني

فی جلد از بین رجلیں پریدہ آخذہما انا یضع علیہ حملتہ او یزید فی حملتہ

١٩:٥٨ وقد كان الحافظ بن رسلين يرويها جماعة عنه ما يروى، وليس إلا ما عنه
جده، فإنه الذي لا حديث له لأن رفعه حديثه صاحبها ليس له ذلك، ولو أراد أن يضع
عنه حديثاً، ما كان يرفع حديثاً عنه، حكى عن أبيه أنه يقول: «أنا وأبائي من
جذوع هذا عهدنا، فلا خير أن يضع عنه حديثاً، وإن كنت قد رويته، فليس للأخبار
أن يضع عنه حديثاً، وحكى عن أبيه أنه لم يضع عنه حديثاً، والشيخ أبو تمام شمس
الأئمة قال: «حسن رحمه الله أن الأخبار أن يضع عنه حديثاً، وأما إذا كان الجاهل
يضمن ذلك من غير فصل بين القديم والحديث، لأبعد استوراها من أصل الملك، فيستوراها
عن الأنظمة المملوك، والشيخ حافظ من حديث وضعه حديثاً، لأنه يبين المنسحق،
قال القاضي أبو الفتح: «الشيخ رحمه الله لا يرى أن أحداً من الناس في كتاب التصحيح، إذا كان
جذوعاً، أحدهما أكثر عللاً، من أن يرفع في جذوعه إذا كان الحافظ يحصل ذلك من غير
فصل بين القديم والحديث

١٩٦٥- وهذا إذا كان الحافظ يحتمل من ذلك الخذف، وأما إذا كان الحافظ لا
يعتدل من ذلك، ويحتمل أن الأصل الحذف بهما، فليس كالأخر أن يضع عيب من
جوارح صاحبه، فإنه لا يردى بذلك، وإنما هو الأصل أن صاحب الجوارح يرفع
بعض جوارحه حتى يضع الآخر عليه من الخذف، مثل ما بقي لصاحبه مما يحتمل الحافظ
أثبت، فكانا حكى فتوى فليس الألف سرجين رحمه الله

وَمِنْ النَّفِيهِ أَيْ الْقِسْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ. نَحْنُ الْقَاضِي بَغْوَالِصَاحِبِ
نَحْنُ وَهْ: إِنْ شِئْتَ نَحْمِلْ حَمْلَهُ: نَيْبُوزٍ مَعَ مَبْعُوثٍ، إِذْ شِئْتَ نَحْمِلْ عَيْتَ بِمَا يُمْكِنُ
نَحْمِلُكَ مِنْ أَجْمَلِ عَنَائِدَتِ، قَالَ: أَلَا تَرَى أَنَّهُ شِئْنَا إِذَا كَانَ بِمِزْجٍ جَدِيدٍ: نَحْنُ هَهُمَا
سَاكِنٌ فِيهَا، فَتَرَانِ الْأَخِيرَ أَوْ يُمْكِنُ مَعَهُ، وَلِذَا لَا يَلِيقُ لِسْتِغْنَاهُمَا وَفِيهَا بَتَيْنَاكُ فِيهَا.

[illegible]

وہی کہ بتھیل پہنچا :-

١٩٦٦ هـ : تناوب الدفعة في الثالث رحمه الله . حياطة بين رجس ،
ولأخيهما عليه به : إراد التي له الشاء أن يحول الجدير به ، هو ضمها في موضع آخر ،
أو أن لا يسترها ، أو يرفعها ، فإن : إراد أن يرجونها من الأيد : ير الأيد ، أي من
الأيد إلى الأيد نسر له ذلك ، وإن : إراد أن يسترها من أعلى الخياط إلى نفسه لا يستر
به ، وإن : إراد أن يرفعها عما فلاذ فيكون له ذلك : لأنه قد أصبر باخذف : لأن الأيد من
يحتول به ، ويحمله رأس الخياط

١٩٧٧-١٩٧٨: ومن المصنفات التي نشرها في هذه الفترة كتاب "الحمولة الأولى" وهو من تأليفه مع زوجته السيدة فاطمة، وهو من تأليفه مع زوجته السيدة فاطمة، وهو من تأليفه مع زوجته السيدة فاطمة.

١٩٦٦ - وفي كتاب الخيصال : إذا كان جديح أحدهما مشقة وجذوع الآخر مرتفعة ، فزاد الذي جذوعه مستقيمة ثم يرفع جذوعه بزيادة جاذوعه الآخر ، فإن وجد ر من إله إلى حره بينهما وقد ندم أحدهما ، وينبأ أنه أن يرفع جذوعه بزيادة جذوعه الآخر ، وإن لم يندم ، وإذا أن ينسب الحائط لشيء رافع جذوعه فيه ، فقد احتسب المتأخرين فيه ، كان أبو بكر الخوارزمي يعني أنه ليس به ذلك

وكان سببا لله إخراج روجه لله يعني أنه ذلك ، لأن الخشب في الحائط يرفع ولا يدخل فيه ضررا ، ومنهم من فعل الجواب تمصيفا ، فقال : إن كان بغير حائط ، ويدخل فيه روغانا يمكن له ذلك ، وإن كان لا يدخل فيه وهذا ولا يضر به ، فله ذلك

١٩٦٧ - وفيه أيضا : إذا كان الحائط مشترك بين رجلين ، ولأحدهما سقيع عام أو لاه أو لآخر يرفع من الأعلى ، ويضع الجذوع دون ذلك ، فإن انتهت المطامع ، وأعادها ، فله ذلك ؛ لأنه رضى بدون حقه ، ولا حصر فيه بالحائط ، وإن لم ندم ، وإذا أن ينسب الحائط ، فهو على الخلاف بين المتأخرين على وجه مذكور في المسألة المتقدمة .

١٩٦٨ - وفيه أيضا : حائط بين رجلين ، ولأحدهما عليه جذوع ، فأراد صاحب الجذوع إزالة روجه عنه وجهين ، إما إن أراد القطع من روجه حائط ، وفي هذا توجه له ذلك ، وإما إن أراد الإخراج ، فإنه على وجهين أيضا ، فإن دخل في ثقب ثقب له ، فله ذلك ، وإن لم يدخل في ثقب ثقب ، فليس له ذلك .

١٩٦٩ - وفيه أيضا : إذا كان لرجل بغير في حائط ، وأطراف الجذوع شاخصة إلى دار رجل ، فأراد صاحب الدار أن يقطع أطراف الجذوع ، فهذا على وجهين : إما إن أمكن التسقيف على الأطراف المحرقة إلى دار ذلك الرجل ، وفي هذه ترجحه ليس لصاحب الدار أن يقطعها ، وإن لم يمكن للتسقيف عليها ، فهو على وجهين : إما إن كان عليه الأطراف بضرقة الجذوع بغير قطعها ، وفي هذا توجه ليس له أن يقطعها ، وإلا أن يقطعها ، وأما إن كان قطع الأطراف لا يضر بغيرية الجذوع ، وفي هذا توجه كون ، أن يقطعها بالقطع على قول أبي حنيفة رحمه الله

الفصل الثالث

في الجدل بين اثنين انهدم أو هدماه أو هدماه أحدهما

١٩٦٦ - وإذا كان الحائط بين رجلين، فانهزم، فأراد أحدهما قسمة عرصته الحائط، وأبى الآخر، أو أراد أحدهما أن يبني ابتداء بدون طلب القسمة، وأبى الآخر، فهذه انسأفة على وجهين: إما أن لا يكون على الحائط حمولة أصلاً لحائط: نكروم، وأشباهه، أو كان عليه حمولة.

ففي الوجه الأول إذا لم يكن عليه حمولة أصلاً إن طلب أحدهما قسمة عرصته الحائط، وأبى الآخر، ذكر في بعض المواضع مطلقاً: أنه لا يجمو، وبه يأخذ بعض المتأخرين.

أما إذا كان عرصته الحائط لمجر عريضة بحيث لو قسمت لا يهيب كل واحد منهما شيء يبني فيه، فظاهر، لأنه منعت في طلب القسمة، وأما إذا كان عريضة بحيث لو قسمت أصاب كل واحد منهما ما يمكنه أن يبنى فيه^(١)، فلأن القاضى إذا قسم يقرع بينهما، وربما يخرج في قرعة كل واحد منهما ما يلي دار صاحبه، فلا يتفجع به، فلا تكون هذه القسمة مفيدة، وإلى هذا أشار محمد رحمه الله فيما روى هشام عنه، فقد روى عنه حائط بين دارين يسقط حتى يبدأ أسفله، فقال أحد التريكين في الحائط: أنقسمه، وقال الآخر: أبى. قال: لا أقسم بينهما، فعلى يقع نصب كل واحد منهما إن قسم مما يلي الآخر.

وبعض مشايخنا قالوا: إن كان القاضى لا يرى القسمة إلا بالاقراع لا يقسم؛ لما ذكرناه، وأما إذا كان يرى القسمة بدون الإقراع، فالقاضى يقسم إذا كانت العرصه عريضة على الوجه الذي بينا، ويجعل نصيب كل واحد منهما مما يلي داره تجميعاً للمقعة عليهما.

وقال بعضهم: إذا كانت العرصة عريضة، فالقاضي يجبر الأمي على التمسك على كل حال، وإليه أشار الخصاص في نقضاته، وعليه الفتوى، ووجه ذلك: أن العرصة إذا كانت عريضة على الوجه الذي قلنا، فالذي يطلب القسمة طلب تنعيم القسمة عليه بالقسمة، فيجبر شريكه عليه كما في الدار والأرض.

ووردى الأعلى عن أبي يوسف رحمه الله: في حائط بين رجلين نهما أن يقسما، وإن نبي أحدهما ذلك أجبر عليه، وذكر الجبر من غير فصل بينهما إذا كانت العرصة عريضة أو غير عريضة.

وأما إذا أراد أحدهما أن يبني ابتداء، بدون طلب القسمة وأبى الآخر، هل يجبر الأمي على البناء؟ فإن كانت الحائط عريضة، بحيث لو قسمت أصاب كل واحد منهما ما يمكنه أن يبني فيه حائطاً لنفسه لا يجبر؛ لأن الإنسان لا يجبر على البناء ملك شريكه إلا إذا كان في ترك ذلك ضرر لشريكه، ولم يوجد ذلك هنا، وإن كانت عرصة الحائط غير عريضة، فقد اختلف المشايخ فيه.

بعضهم قالوا: لا يجبر، وإليه مال الخصاص، وقال بعضهم: يجبر، وإليه مال الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل والشيخ لإمام الأجل شمس الأئمة، وهو الأشبه، لأن في امتناعه عن البناء إضرار لصاحبه بتعطيل منافع الحائط، وليس في البناء ضرر بالياني^(١)؛ لأنه يجعل له بمقابلة ما ألقى ملك الحائط ويستفيع به.

ولو لم يكن شيء من ذلك منهما، ولكن يبني أحدهما الحائط بقبر إذن شريكه، هل يرجع على صاحبه بشيء؟ اختلف المشايخ فيه: قال بعضهم: لا يرجع على كل حال، وهكذا ذكر في كتاب الأقضية، وهكذا ذكر الفقيه أبو الليث في التوازي عن أصحابه. وقال بعضهم: إن كانت عرصة الحائط^(٢) عريضة على نحو ما بينا لا يرجع؛ لأنه غير مضطر فيه، وإن لم تكن عرصة الحائط عريضة على نحو ما بينا يرجع؛ لأنه مضطر فيه.

١٩٦٦ - روى واقعات الناطقى - قال في دعوى الإملاء: حائط بين رجلين

(١) هكذا في ظوم، وكان في الأصل وم بالهم.

(٢) وفي ط لدر مكان الحائط

اَمْ دَمٌ ، فَاَلَا جُنْدَ الشَّرِيعَةِ اَنْ يَتَمِيعَ مِنَ الْبَاءِ ؛ لِأَنَّهُ اِنْ شَاءَ سَمِعَ اَرْصَى اخْتَلَفَ نَصْرَتَيْنِ ، وَلَوْ
خَرَّ أَحَدُهُمَا بَاسٍ لَعُدُّنَ يَرْجِعُ عَلَى شَرِيكَهٖ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ اَنْ يَأْخُذَ مَانَدًا .

الوجه الثاني: إذا كان على الحائض حمولة بأن كان عليه خدوع وإنه على وجهه: أحدهما: إذا كان لها جذوع عليه، وغلب أحداهما فسمه عرصة الحنطة، والجلوب فيه أنه لا يقسم عرصة الحائض إلا عن تراخي ميماء، وإن كانت لعرصة عريضة على التفسير الذي فسا؛ لأن حق كل واحد منهما يغلظ بجميع العرصة، وهو وضع الجذوع على جميع الحنطة، فلو قسمت عرصة الحنطة من غير دفعا أحدهما، سخط حقه نعم حصل لشريكه من غير رضاه، وإنه لا يجوز.

وإن أراد أحدهما البناء، وأمر الآخر، ذكر بعض كعنايخنا: أن عزيمة الخائف إذا كانت عزيمة لا يجبر الأبى على البناء، وذكر شيخ الإسلام رحمه الله: أنه لا يجبر من غير تفصيل، وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله: أنه يجبر من غير تفصيل، وعليه الفتوى: لأن في عدم الجبر تعطيل حق صاحبه، فإن له حق الوضع للمذبح على جميع الحالات.

١٩٦٨- وإذا بنى أحدهما بغير إذن صاحبه، بعض منايخنا قالوا: إن كانت عريضة غلطت عريضة على التفسير الذي قلنا، لا يرجع إليها على أمريكا، ويكون متطوعاً، وهكذا ذكر الخصاص في فقرته، وبعض منايخنا قالوا: لا يكون متطوعاً، والله أشرف من كتابه الأضيق.

وهكذا روي ابن مسنعة عن محمد بن حماد عن أبيه أنه قال: وهو الأصح؛ لأن
البناء حتى وضع الجذوع على جميع الحائط، ولا يتوصل إلى ذلك إلا بناء جميع
الحائط، فكان مصطفاً في البناء، فلا يكون متلوغاً كما لو كان أرض الحائط بقسم، فبناه
أحدهما

وهي 'دعوى الإسلام': حائض بين دارين لأحدهم عليه جدوع أشد، ونقلب
صاحب الخنوع البقاء من شريكه، لا يجبر شريكه عليه، ويقال لهما: إن شئكما،
انضمنا أراض الحائط، وإن شأه صاحب الحدو زناه، وحمل عنه جدوعه.

فإن أراد مع الجذوع البناء، وأرد لأخبر قصة أرضي الخطأ: ففهم بينهما

في شرح كتاب المزاوعة، وذكر في "فتاوى الفضلى"^{١١} في الحائظ المشترك: أنه يرجع نصف ما أنفق، وفي العلو والسفل يرجع على صاحب السفل بما أنفق على السفل، واستحسن بعض المتأخرين من مشايخه فقانونا. إن بنى بأمر القاضي رجوع بما أنفق، وإن بنى بغير أمر القاضي يرجع بقيمة البناء. وذكر القاضي الإمام أبو عبد الله الدامغانى في شرح كتاب الخطان. إن بنى بغير أمر القاضي، يرجع بقيمة البناء بلا خلاف، وإن بنى بأمر القاضي، يرجع بقيمة البناء في رواية، وفي رواية: يرجع بما أنفق، ثم في الموضع الذي يرجع بقيمة البناء، يعتبر قيمته يوم البناء أو يوم الرجوع، فقد قيل: يوم الرجوع وبه كان يعنى القاضي الإمام الدامغانى، وقيل: يوم البناء، وبه قال يعنى الصمد الشهيد حسام الدين رحمه الله.

١٩٦٦٩ - هذا الذي ذكرنا إذا الهدم الحائظ بنفسه وإن هدماء، فكذا الجواب في الرجوع عنها، وإن هدمه أحدهما، أجزر على البناء؛ لأنه هو الذي أنفق محللاً لتعلق به حق المغير، فيجبر على الإعادة - والله أعلم -.

(١١) هكذا في ظ وف رم، وكان في الأصل: وذكر الفضلى في فتاويه.

الفصل الرابع

فى سفلى لرجل وعلوه لأخر وقروعه وأحكامه

١٩٦٧ - فإن محمد رحمه الله : علو لرجل وسفلى لأخره ، فليس لصاحب السفلى أن يشد فيه ونشده ، وأن يغيب كوة : وإنكلام فى هذا المصلى فى سبأ ص : أمهما : أن صاحب السفلى لو أراد أن يهدم سنده لفسد له ذلك ، وإن كان السفلى خالص ملكه حتى لو باع السفلى كان الثمن كله له ؛ لأن لصاحب تعلو فيه حقاً ، وهو حق القرار وصاحب الملك قد يمنع من التصرف فى منكته إذا كان لميره فيه حق كالراهن يمنع من التصرف فى الموعود ، وإن كان الموعود خالص منكته ؛ لأن للمرتهن فيه حقاً .

لنا : إذا ارتد صاحب العلو أن يتصرف فى السفلى تعبيراً نحو : إن أراد أن يفتح فيه باباً ، أو يقب كوة ، أو يدخل فيه جنداً ، لم يكن له فعل ذلك ، فليس له ذلك إلا برضا صاحب العلو ، سواء كان بصير ذلك به أولاً ، أو بعد موافقة ، ودفعه . رحمه الله : إن كان يقصر ذلك بالعلو وكذلك ، فأمّا إذا كان لا يقصر بالعلو فله ذلك من غير رضا صاحب العلو .

وجه قولهما فى ذلك : إن ملك كل واحد منهما ممتاز عن ملك الآخر حتى لو باع لصاحب السفلى السفلى : كان جميع الثمن له ، ولصاحب العلو أن يأخذ بالشفعة بحق الجوار حتى يشاركه شائر الجيران فيه ، فلو أن ملك كل واحد منهما ممتاز عن ملك صاحبه إلا أن لكل واحد منهما حقاً فى ملك صاحبه ، لصاحب العلو فى حق السفلى وهو قرار العلو عليه ، ولصاحب السفلى حق فى العلو وهو دفع النطر والتلجج والشمس عن السبلى ، والملك مطلق للتصرف والحق مانع ، فقد اجتمع ما يعلق التصرف وما يمنع ، ويؤخر الإطلاق ويؤخر المنع على السواء ؛ لأننا لو أباحا التصرف للمالك ، أنطقنا حق صاحب الحق على التأبيد ؛ لأن حقه يشتر ما انفص ، بغوث على التأبيد ، ولو حجرتا المالك عن التصرف لمحبته عن التصرف على الأبد ؛ لأنه ليس له أن يستأجره ، للأخر نفسه ، وبذلك لم يبرح أحد الضررين على الآخر ، حتى نعمل بالراجح منهما

وجب العمل بهما ، والعمل بما يطلق التصرف وما يمنع التصرف في كذا متصرف متقدر ، فعملنا بالمطلق للتصرف في تصرف ، لا يضر صاحبه ، وعمدنا بالمنع في تصرف بضر صاحبه توفيرا على الأمرين خطهما بقدر الإمكان بخلاف الجارين في قانون حيث لا يمنع كل واحد منهما عن التصرف في ذاته ، سواء أضر بصاحبه أو لم يضر ؛ لأن ملك كل واحد منهما ممتاز عن ملك الآخر ، ولا حق لأحدهما في ملك الآخر ، وبخلاف الرهن فإنه يمنع عن التصرف في المهرهون أضر بالرهنين أم لم يضر ، بأن أراد أن يدخل في الدار المهرهونة جذعا ، أو يفتح كوة ، وقد اجتمع فيه ما يطلق التصرف وهو الملك وما يمنع وهو الحق ، وذلك لأن ما يمنع راجع على ما يطلق ، لأننا حججنا بالرهن عن التصرف بسبب حق الرهنين ، يتأخر حقه في التصرف ؛ لأن له أن يفك الرهن بقضاء الدين ، ومتى أطلقناه التصرف أهله حق الرهن أصلا ، ولما خير هون من الإبطال بخلاف ما نحن فيه .

وأمر حنيعة ورحمة الله يقول : اجتمع ما يطلق التصرف ، وما يمنع إلا أنه ما يمنع راجع على ما يطلق ، فيكون العبرة للمانع لا للمطلق كما في الرهن الصغير المانع ، وهو حق الرهنين حتى صار الرهن ممنوعا عن إحداث التصرف فيه ، أضر بالرهنين أم لم يضر ، وسقط اعتبار الملك المطلق للتصرف ، وأما قلنا المانع راجع ، وذلك لأن ضرر الإطلاق فوق ضرر المانع ، وذلك لأننا إن مننا مالكا عن التصرف في ملكه ، فإنما يفوت عليه مجرد منفعة ، فأمّا شيء من عين ملكه فلا يفوت ، ومتى أطلقناه التصرف ، فأت هذا القدر حق صاحب الحق في العين والمنفعة جميعا ، وإذا ترجح ما يمنع كانت العبرة له كما هي الرهن .

وأما إذا أراد صاحب السفلى أن يبني في بقعة السفلى إن كان لا يضر بالعلو ، فله ذلك من غير رضا صاحب العلو وإن كان يضر به فكذلك عند أبي حنيفة ورحمة الله ، إذ ليس لصاحب العلو حق في بقعة السفلى ، فصار كالحارين ، وعندهما ليس له ذلك إلا برضا صاحب العلو ؛ لأن لصاحب العلو حقا في بقعة السفلى ؛ لأن قوام العلو بالسفلى وقوام السفلى بالبقعة ، فعبارة النسخة حقا لصاحب العلو من هذا الوجه بخلاف الجارين .

[illegible][illegible]

ويعلم من ذلك : لا بد من مسألة واحدة وتتمثل في ملك صاحب العلم نفسه
لا يرفع صاحب الحق وإن لم يرفع نفسه عن حقيقة وحبه الله وعباده ، وما
ذكر من الاستنهاد في مسألة العلم والفضل في نفسه ، لغيره آراءه أو آراء غيره حرام
في حقه ، حبه لله من الله سبحانه

وفاء الشيخ الإمام على البروتوني في شرح الخصال القصصية: الحمد لله، انتدب
 به، منهم من لم يأت في تفسيره لكونه المذكي، مطلقاً، فعلى قول هذا الكتاب لا
 خلاف أنه يملك ذلك إذا لم يمتد به، و لا يمتد في قول بعض من، وفي قول البعض
 لا يملك، وقال في الإجماع: إذا سكن له، وإذا لم يمتد، لا يملك رواية واحدة
 عن البعض، وعند البعض في إحدى الروايات، والمحذور أنه إذا اشكى، لا يملك، وإذا لم
 يمتد، ذلك

وإذا كان النسيئة على حذيفة مشتماً، فإن صاحب البيت أن يهتم فيه من رأى

1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 26

[illegible]

دكتنا، هل نه ذلك متدهما، كان الفاضى الإمام أبو عبد الله الضميرى " غارة يفتى بأن له ذلك، ونارة بأن ليس له ذلك، وإن كان كانونا بقت ويحول، فله ذلك، وكان أبو بكر الخوارزمى يفتى فى الحائط إذا كان مشتركاً بين رجلين، فأراد أحدهما أن يعمل فيه حصصاً يستر به أن له ذلك.

الثالث : إذا هدم صاحب العلوى وهدم صاحب السفلى سفله أخذ صاحب السفلى بناء السفلى؛ لأنه فوت على صاحب العلوى حقاً بالملك، فيكون مضموناً عليه كما لو فوت عليه ملكاً.

الرابع : إذا اتهم السفلى من غير أن يهدمه صاحبه، وفى هذا الفصل لا يجبر صاحب السفلى على بناء السفلى؛ لأنه لو أجبر لا يخلو إما أن يجبر لحقه، أو لحق صاحبه العلوى لا وجه إلى أن يجبر لحقه؛ لأنه مالك للسفلى، ومالك لا يجبر على بناء ملكه إذا اتهم كما لو لم يكن لأحد على هذا السفلى علوى، ولا وجه إلى أن يجبر لحق صاحبه العلوى؛ لأن حق صاحب العلوى فى الفروقات من غير تعدى، وجد من صاحب السفلى، فلا يجب عليه أن يبنى به إلى حقه؟ أم لو كان مكان الحق مكاناً، إذا لم يجبر على البناء.

بعد هذا يقال لصاحب العلوى : ليس لك الوصول إلى حقل فى العلوى طريق سوى أن تبنى السفلى بنعمت، فإن شئت، فابن السفلى من مالك، فإذا بنى السفلى وأراد صاحب السفلى أن يسكن فيه، كان لصاحب العلوى أن يمنع من ذلك حتى يؤدي فيحمله البناء إلى صاحب العلوى، وذلك لأن البناء ملك لصاحب العلوى؛ لأنه بنى بفجر أمر صاحب السفلى، فيكون البناء ملكاً له كما فى الناصب إلا أن الناصب متعد فى البناء، فلا يجوز أن يمنع صاحب الأرض من الانتفاع بأرضه لشدة وجد من الناصب فى حق البناء، فأما هنا صاحب العلوى غير متعد فى هذا البناء؛ لأنه مضطراً إليه لإحياه حقه، وكفى له أن يمنع صاحب الأرض من الانتفاع بأرضه حتى يؤدي إليه قيمة البناء.

١٩٦٧ - ثم إذا أدى إليه قيمة بناءه بملك البناء عليه، وكان له الانتفاع بأرضه، وإذا جاز له ذلك البناء، على صاحب العلوى تغيير وضعه؛ لأنه لا مبيع له إلى نفى هذا

الباء، لأن اسمي غير معتد في البناء، فبعد هذا إما أن سمك صاحب الباء الأرض، أو حب حب الأرض، وتكلم البناء أهون، لأن البناء نيج، والأرض أص. فلهذا هناك الباء بالقيمة، فقد أوجب على صاحب السفلى قيمة البناء، وإليه حب حب ظهر الرواية، وذكر اختصاص في تنقيح هذه المسألة، وأن حب على صاحب السفلى ما أنفق صاحب العلوى من ماء السفلى، ويمكن ذكر النسخاوى في مختصره.

وسمى من يحنأ من هان: ما ذكر اختصاص محمول على ما إذا بنى بآذن صاحب السفلى، ومتى بنى يذنه كذا الرجوع عما أنفق، ومن بنى بغير إذنه يصير البناء مملوكاً له، ويكون في الإيقاق نائب عنه، وما ذكر في ظاهر الرواية محمول على ما إذا بنى بغير آذن صاحب السفلى، ومن بنى بغير إذنه يصير البناء مملوكاً له كما في الاختلاف. ثم صاحب السفلى يتعاضد عليه البناء، الذى هو ملكه، وإنما يتعاضد بنفسه، وبى هذا مال شيخ الإسلام المعروف به سائر راده.

ومهم من قال: إذا بنى بآذن صاحب السفلى يرجع عليه بما أنفق، وإذا بنى بغير إذنه صاحب السفلى، فم: المسألة روينها، وإليه مال، يحبس الأئمة لغيره وشخص الأئمة المرعسى، ثم إذا كان لصاحب العلوى أن يمنع صاحب السفلى من الانتفاع بنفسه حتى يردى إليه قيمة البناء على ظاهر الرواية، أو ما أنفق فيه على ما ذكره المصنف رحمه الله في نقضاته، فلم يمنع صاحب السفلى من أداء ذلك، لا جبر عليه.

١٩٦٧٢ - فوق بنى خطاً قريباً إذا استعير من آخر شيئاً فنه بنى به، ومن ثم إلى تعير قضى دين لمنهين بهير المستعير على أداء اثنين إلى المعير، والمفروق أن أحد القيمة أو النصف في باب البناء بيع لبناء من صاحب السفلى، لأنه البناء ملك الدين، والقيمة ملك صاحب السفلى، فكان بائناً الباء به بالقيمة، فيكون حب حب السفلى مستورياً الباء بما يؤدى. واحدة لا يجبر على الشراء، فتعاضد فى مال، الرضى ما يأخذ مثل ما وحب فى ذمة المستعير، فأخذ المثل فى باب المديون أنفق لعين الواجب حكماً. وليس ستره. ولهذا جاز لأحد بغير رضا المديون متى ظفر بحبس حقه، وإذا كان عين حقه حكماً، جاز إجبتر ترهين منى ذلك: لأن الجبر على أداء عين الحق إلى صاحب الحق جائز، كما فى الغاصب والمودع.

ثم عرق بين هذا وبين ذرع بين شريكين، أو سدين بين شريكين شارب أحدهما، أو
أنتق الآخر يكن من منبر عا، فيما أتفق حتى لا يكون له أن يرجع على صاحبه بشيء، وهذا
لم يحصل صاحب العلو منبر عا في بناء السفلى، وكذا لا يتوصل إلى إحياء العلو إلى حقه
في العلو إلا بالبناء في أرض صاحبه، فتعذر ذلك أحد الشريكين في ذرع والعقد لا
يتوصل إلى إحياء حقه إلا بعد الاتفاق على نصيب صاحبه.

١٩٦٧٤ - ولحق بينهما أن المتفق في باب الذرع والعقد غير مضطرب في الاتفاق
على نصيب صاحبه، بل منبر عا، وشرع لا يرجع عما يتبين على غيره، كما لو قضى دين
معيه بشهر أمره، وإذا كان: إنه غير مضطرب؛ لأن الخائن لا يجوز إما أن يكون صاحبه
حاضراً أم غائباً، فإن كان حاضراً، فالتقاضى يحرمه على أن يشق في نصيبه، يحصى
حقه، فلا يصطبر في الإعتاق على نصيبه، وإن كان غائباً، فالتقاضى بأمر الحاضر
بالإتفاق حتى يرجع على صاحبه بما أتفق، لأن للتقاضى ولاية الأمر بالاتفاق إذا كان
الخصم غائباً في كل موضع، نه الإيجاب إذا كان الخصم حاضراً، وإذا زلت لأخصر أو كان
منبر عا، فأما صاحب العلو فهو مضطرب في بناء السفلى حاضراً، أو صاحب السفلى أو
غائباً، إن كان حاضراً فلأن التقاضى لا يعجزه على البناء؛ لأن الإنسان لا يحرم على بناء
ملكه، وإن كان غائباً، ولأن التقاضى لأمره بالبناء ليرجع على صاحب السفلى بما
أتفق؛ لأنه ليس للتقاضى الإجازة على البناء، إذا كان حاضراً، فلا يكون له الأمر البناء
إن كان غائباً؛ لأن الأمر إجماعه على البناء، وإذا لم يتوصل إلى إحياء حقه من جهة
صاحبه كان مضطرباً في بناء السفلى، والمضطرب لا يكون منبر عا.

ثم إنما جاز الجلب في باب الذرع والدين، وتبادل المشتركة على الاتفاق، ولم يجز
جبر صاحب السفلى على بناء السفلى؛ لأن حق كل واحد من الشريكين بناء في الذرع
والأمر به، وهذا الحق يفوت بترك الاتفاق عليه من جهة صاحبه، فيصير متمنعاً عن النطق
متلفاً حقاً دائماً على صاحبه ترك الاتفاق، فيسقط عن الإلتزام بالإجدر على الاتفاق.

فأما حق صاحب العلو بعد الاستدراك، لأن حقه في قرار العلو على
السفلى، ولم يبق للعلو، فلا يكون صاحب السفلى، ولا متمنعاً عن بناء السفلى متلفاً حقاً

قائماً على صاحب العلو، فلا يجبر على البناء، بل يكون ماله مكسباً له حقاً فأت لا من جهته، ولا يجبر الإنسان على مثل هذا.

١٩٦٧٥ - وفرق بين هذا وبين بيت مشترك، أو دار مشتركة بين اثنين انتهدهم، فبنى أحدهما بغير إذن صاحبه، فإنه لا يرجع على صاحبه بشيء، لا بقيمة البناء، ولا بما أنفق، وصاحب العلو إذا بنى السفل كان له أن يرجع على صاحبه بقيمة البناء، والفرق بينهما أن أحد الشريكين في البيت والدار بعد الانتهاء غير مضطر إلى البناء فيصيب صاحبه بل كان منعدياً، فكان كالغاصب، والغاصب إذا منى في أرض غيره، فإنه ليس له أن يرجع بقيمة ما بنى على صاحبه، ولا أن يتمتع من الاستغناء بأرضه، بل المالك بالخيار إن شاء تقضى بناءه، وإن شاء تركه، وانعم بأرضه.

فأما ههنا فصاحب العلو مضطر إلى بناء السفل؛ لأنه لا يتوصل إلى حقه بالبناء من جهته صاحبه؛ لأن صاحبه لا يجبر على ذلك، فلا يبقى لوصوله إلى حقه طريق سوى بناء السفل، فيكون مضطراً فيه فيزول ثمة التعمد عنه حتى لو كانت الساحة صغيرة بحيث لو قسمت لا يمكنه البناء في نصيبه، فإذا بنى لا يصير منعدياً، ولا حراً كما في مسألة السفل والعلو؛ لأن صاحبه لا يجبر على البناء كمصاحب العلو، ولا يمكنه التمسك؛ لأنه لا يحتمل التمسك، فلم يبق لإحياء حقه طريق إلا أن يبنى الكل.

وعمّا ينصل بهذا الفصل:

١٩٦٧٦ - ثلاثة نفر لرجل سفل، ولآخر عليه علو، ولثالث على العلو علو، فانهدم الكل، فقال: كل واحد سهم لصاحبه السفل لك والعلو لي، فهذا على ثلاثة أوجه: إما أن لا يكون لواحد منهم بيعة، أو يكون لواحد منهم بيعة، أو يكون للاثنتين سهم بيعة، ففي الوجه الأول يحلف كل واحد سهم لصاحبه؛ لأنه ادعى عليه معنى لو أقر به لزمه، فإذا أنكروا يستحلف، ثم تكلموا في كيفية الاستحلاف، قال صاحب المحیطان: يحلف كل واحد سهم بالله الذي لا إله إلا هو ما يجب عليك بناء هذا السفل الذي يجب لهذا بناء علوه عليه، وقال غيره: من أصحابنا رحمهم الله: يحلف بالله الذي لا إله هو أن هذه الأرض ليست بملك لك، ولا يجب عليك بناء؛ لأنه لو استحلف كما

فإن صاحب الخيطان، ربما يتناول^(١) أنه لا يجب عليه البناء بمعنى أنه لا يجبره القاضي على ذلك، فيكون براء في بيته، قال الصدر الشهيد: وبهذا ينبغي.

فإذا خلقوا يقال لكل واحد منهم: إذا شئت أن نبني السفلى - ونبنى عليه ما ندعيت من العلوى، ونمنح صاحبك من الانتفاع إلى أن يدفع إليك ما أنقصت، وإن شئت دفع.

وفي الوجه الثانى: يفتى ببيته، وفي الوجه الثالث، يفتى ببيتها، ويقضى بالعلوى بحصة الأرض بينهما نصفان، ويجوز أن يسمع البتة على أن هذه الدر ملك المدعى عليه، وإن تعلق به حق المدعى.

ومما يتصل بهذا الفصل أيضاً:

١٩٦٧- دار بين رجلين فانهمت أو بيت بين رجلين فانهدم، فبى أحدهما لم يرجع على شريكه بشئ، وكذلك الحمام والبئر. هكذا ذكر صاحب الخيطان، أما الدار والبيت فلأن مساحتهما يقدر على القسمة، والبناء من نصيبه إذا كان البيت كبيراً يحتمل القسمة، وأما الحمام فأراد أنه إذا خرب، وصار مساحة، لأنه يمكنه القسمة، وأما البئر فلم يرد به إذا انهدمت، وإنما أراد به إذا صار فيها حماء؛ لأن ذلك حصل بفعلها من الاستفاه، فيلحقها إزالة ذلك، وإذا طالب أحدهما شريكه بذلك، أبى شريكه عليه، فكان له طريق وهو المطالبة، وإذا لم يفعل كان متبرعاً.

وفي صلح واقعت الناطقى: إذا انكسر شئ من الحمام المشترك، فأراد أحدهما العمارة، ونى الآخر، يجبر الأخر على المساواة.

وهي دعوى النوازل عن محمد رحمه الله: فى حمام بين اثنين انهدم منه شئ، ويحتاج إلى قدر ومرومة، وأبى أحد الشريكين أن يبني، لا يجبر على البناء، ولكن يقال للآخر: إن شئت، فابنه أمت، ثم تجره، فإذا أخذت غلتك، فخذ منها نفقتك، ثم يصيران فيه سواه.

وعن بعض المتأخرين: أن الحمام المشترك إذا استقرم، وأبى أحدهما العمارة،

(١) هكذا فى ظ، وكان فى الأصل وم: "يؤزل".

ج ٢١ كتاب الخيطات ٥٦ الفصل ٤ : سفلى رزحى ومنطوقه لأخر

عالمقضى يخرج الحمام عن أبيهما ويؤجره لهما أو ما ذل قدوى فريد العسيرة
بالإجارة والله ما يؤجره إلا عن بعضهم فذل القاصى بأمر القضى يريد أنه لا يؤجر
بالإعناق عليه وبالعسيرة ثم يجمع صرحه من الانتفاع حتى يؤجر نصف ما نفع.

وفى صلح وقعات النافقوى فى رزحى ماء بين رجلين فوئبت لهما فخرمت
كلهما وصارت عسيرة لهما لا يحران على العسيرة ويقسم الأرض بينهما ولو كانت
الطاحون فائمة إلا أنه قد ذهب منها شئ يجبر الشريك الأسمى على العسيرة مع شريكه
وإن كانا عسيرة أقبلي شريكه أعتق أنت إن شئت ويكون نصف ذلك ديتانك على
شريكك

وفى إجماعات أفتاوى الفضلى عن محمد رحمه الله : فى طاحون يؤجر شريكه
أنفق أحدهما فى مرثته بغير إذن شريكه لا يكسبه منطوقه : لأنه لا يتوصل إلى الانتفاع
بمصيبه به إلا بذلك .

وعلى الفضلى رحمه الله عن طاحونة أو حمام بين اثنين استأجر نصيب كل واحد
منهما وحل ، ثم أعتق أحد المستأجرين فى مرثته الحمام بأذن مؤجره ، هل يرجع بذلك
على الثالث الذى لم يؤجر بمصيبه منه ؟ فذكر عن محمد رحمه الله رواية التى ذكرناها .
وأحجب عن نفسه أنه لا يرجع ، ثم قال . يجوز أن يقال المستأجر يقوم مقام مؤجره فيه ؟
أعق . ويرجع على مؤجره بما أعتق . ثم يؤجر ويرجع على شريكه بما أخذ منه المستأجر .
لأن المؤجر قائم المستأجر مقام نفسه ، ويرجع كل من قبل المستأجر إنما يرجع على
مؤجره ، لأجل أنه قد نفع فى الانتفاع ، وأما المؤجر للمستأجر يجوز على نفسه لا على
شريكه ، سيكون المستأجر منطوقه فى نصيب المؤجر الآخر ، فلا يرجع به على أحد .

وقال أبو يوسف رحمه الله : فى حمام بين رجلين هدم أحدهما كاه ، ثم غاص ،
فى الآخر ، ثم حضر الذى هدمه كان له اختيار إن شاء ضمن لصاحبه نصف قيمة ما
كسر ، ونصف قيمة ما بنى ، ويكون الحمام بينهما ، إن شاء ضمن نصف قيمة ما كسر ،
وبقى للذى بنى : لرفع بناءه حتى يقسم الأرض بينهما - والله تعالى أعلم -

الفصل الخامس في شراء الحائط والإقرار به والصلح عليه

١٩٦٧٨ - ذكر المحقق في كتاب الشروط : إذا اشترى الرجل حائطاً ، ولم يقل : بأرضه يقع الشراء على البناء دون الأرض ، ويقال للمشتري : اقلع بناك ، قال : وهذا مذنب أبي يوسف رحمه الله ، ووجه ذلك أن الحائط اسم لما حوط به المكان ، وهذا لا يتناول ما تحت البناء ، وأما الأساس هل يدخل ؟ قال القاضي أبو عبد الله الدامغانى : الظاهر من مذنب أبي يوسف رحمه الله أنه يدخل ؛ لأن متصل بملكه ، وكان من حصة الحائط ، ولا كذلك الأرض .

وذكر شيخ الإسلام غواهر زاده رحمه الله عليه لى شرح كتاب القسمة : أن ما تحت الحائط من الأرض يدخل فى الإقرار بالحائط والقسمة والبيع ، ولم ينسب هذا القول إلى أحد .

وفى المتن : " إذا باع حائطاً من دار ، فهذا بأرضه قال ثمة ، لأن الحائط بغير الأرض لا يسمى حائطاً ، وفى المتن " أيضاً : وقال أبو حنيفة رحمه الله فى الحائط : هو له بأرضه .

١٩٦٧٩ - ولو اشترى نصف حائط ذكر صاحب الحيطان هذه المسألة وجعلها على وجهين : أحدهما : أن يشتري نصف الحائط بأرضه ، وإنه جاز ، ويصر المشتري شريكاً فيه ، والثانى : إذا اشتراه بغير أرضه ، وذكر أن القاضي أباه عبد الله الضميرى كان يفتى بجوازها ، وكان الشيخ أبو الحسين القفورى رحمه الله يفتى بفساده ؛ لأن هذا الشراء يقع على مدمه ، فيطالب المشتري البائع بالهدم ، وفيه ضرر للبائع فيما لم يبعه وهو النصف الآخر ، فصار كبيع الخنزير فى الحائط^(١) وكبيع نصف الزرع .

وعنى ما ذكره شيخ الإسلام والحاكم الشهيد فى المتن " فى المسألة المتقدمه

(١) حكاه فى ظهركان فى غيرها : " فى السقف " مكان " فى الحائط " .

يسمى أن يحوز هذا الشراء، كما كان الفاضل أبو محمد الله رحمه الله عليه، لأن إرضه تدخل تحت البيع، فلا يقع هذا الشراء على الهدم، فلا يتصور البائع، فيحوز الشراء، ويصير المشرق شريكاً للبائع كما لو اشتراه بأرضه

١٩٦٨ - وإذا باع حائطاً، وفيه جدوع مركبة للذر، إلى جنبها، فهذا على وجهين: أحدهما: أن يكون الجدوع المباع، وإبه على وجهين أيضاً، إما إن لم يشترط أن تكون الجدوع متروكة على الحائط، وفي هذا النوع شراء جائز، وكان يسمى "اللا يجوز" لأن البائع يضر في غير ما باعه؛ لأن المشتري يطلبه برفع الجدوع فيهدم الثدار الأخرى، ألا ترى أنه إذا باع الحائط في استغنى لا يجوز، وإنما لا يجوز؛ ما قلنا والجواب وهو الصريح بين المسائلين أن في تلك المسألة البائع يتضرر بالشرط، وهي مسألتنا بتصور حكمها لا بالشرط، والثابت بالشرط ثابت مقصوداً، والثابت حكماً ثابت ضرورة، ويجوز أن يثبت الشيء ضرورة وإن كان لا يثبت مقصوداً، رضى صح الشراء، بوزم البائع بقي الحائط، لأن عليه تبرير المبيع، وسليمه فارغاً

ذكر أصحاب هذه المسألة في موفيق من الشروط هكذا، وذكر في موضع آخر من الشروط عين هذه المسألة، وقال: لا يؤخذ البائع بتسليمه إلى المشتري، لأن في ذلك ضرراً على البائع، ولكن إذا رفع ذلك مقصوداً، ومنه الدار إلى المشتري كان جائزاً، قال: وهذا منزلة رجل باع من رجل شقة في بناء، لا يؤخذ شقة بها إليه، ولو تزعمها، وسلم إليه جزاً، فقد شبع بيعاً تختبئ في البناء، وذلك فاسد، فكذلك هذا، فيصير في المسألة قولان

وأما إذا شرط أن يكون الحائط متروكة على الحائط، فعلى القول الذي لا يجوز هذا البيع بدون هذا الشرط لأننا أنه لا يجوز مع هذا الشرط، وعلى القول الذي يجوز هذا البيع بدون هذا الشرط، فمع هذا الشرط اختصوا بعضهم قائلوا: لا يجوز مع هذا الشرط، وبعضهم قائلوا: يجوز، ومنى جاز لا بوزم البائع بالقلع.

١٩٦٨ - هذا إذا كان الجذوع للبناء، وإن كانت لأجنبي، وهو الوجه الثاني، فهذا منزلة المبيع، والمشتري أن يرد الحائط بذلك، والبيع صحيح، وإنما يكون للمشتري

الرد في هذه الصورة إنما لم يعلم وقت الشراء ، وأما إذا علم فلا يكون له الرد .

وإذا أقر بحائط لرجل ، فإنه بأرضه فاعقر له ، وأو أقر ببناء هذه القدر لآدمان لا يدخل في الإقرار ما غت البناء من الأرض ، وكذلك لو أقر ببناء هذا القصر لأخر لا يدخل تحت الإقرار ما غت البناء من الأرض ، والفرق أن الحائط مأخوذ من الحياطة وهو الحفظ ، وأما يتحقق هذا المعنى من الحائط مدام قسماً ، وقيامه بالأرض ، فكان الإقرار بالحائط إقرار بالأرض التي تحته أيضاً ، وأما البناء فمأخوذ من بني بني وهو وضع الشيء على الشيء ، وهذا المعنى يبقى بعد الانتهاء ؛ لأن النقص بمغضه يكون موصوفاً على البعض . وإذا كان معنى الاسم يبقى بعد الانتهاء لم يصر مفعلاً ما غت البناء من الأرض مقتضى الإقرار بالبناء ، وذكر الحاكم الشهيد في المختصر : أن في الإقرار بالبناء ، يدخل ما غت من الأرض ، ولو أقر بنقص الحائط ، فله البناء لا غير ؛ لأن النقص اسم لذلك .

وإذا اختلعت المرأة من زوجها على حائط بعينه ، ولم يغزل ، بأرضه يقع ذلك على البناء دون الأرض . قال الصدر الشهباء رحمه الله في شرح كتاب الحيطان : وهذا قول أبي يوسف رحمه الله ، وأما على قول محمد والحنين رحمهما الله ، فإنه يقع ذلك على البناء ، وعلى ما غت من الأرض ، وإذا صالح على هذا الحائط من دعوى ادعائها ، ولم يغزل ، بأرضه ، فإنه يقع ذلك على البناء دون الأرض ، وهكذا ذكر صاحب الحيطان الثقفى .

قال الصدر الشهيد : بعض مشايخنا قالوا : المأنة مأونة تأويلها إذا وقع الصالح على حائط لم يدخل تحت دعوى المدعى ، وأما إذا وقع الصالح على حائط دخل تحت دعوى المدعى ، بأن ادعى المدعى داراً ، أو صالحه المدعى عليه على حائط منها كان له الحائط بأرضه ؛ لأن هذا إسقاط للحق عبد زاد عن الحائط ، فيستحق الحائط بأرضه بحكم قديم الملك ، ومنهم من قال : المأنة مجرأة على إطلاقها ، كما ذكر صاحب الحيطان .

الفصل السادس

في المخرقات

١٩٦٨٢ - مبنى لرحيل وعليه علو لأخر امتسما في الخدوخ المستلبة يعني في سقف السفلى ، فالسقف بخدوخه وهرانيه وباربه وطيه لصاحب السفلى ولصاحب العلو حق السكنى والمقام عليه ، فكذلك الخصاف في أحكام النبروط ، وإنما جعلنا السفلى لصاحب السفلى ؛ لأنهما تنازعا في متاع محمول على ملك أحدهما ، فوجب أن يكون صاحب الملك أولى كما نوتنا نزاعا في متاع محمول على بعير أحدهما ، ولأن يد صاحب السلم أسنى ، وإظهار يشهد له

في الخدوخ ما في سقف السفلى ، وفي الخائط الذي فوق السفلى أيضا ، فلا ذكر لهذا الفصل عن المتقدمين ، وقد احتلف فيه المتأخرون قال بعضهم : يقضى بالخائط لصاحب السلم كما يقضى بالسقف ؛ لأن الخائط الذي فوق السقف محمول على ملكه ، فيقضى له بالسقف ، قال بعضهم : لا يقضى بالخائط لصاحب السفلى .

١٩٦٨٣ - وفرفر هذا الدائن بين السقف وبين الخائط الذي فوق السقف والفرق ان الاستحقاق بحكم الحمل على الثلث ، بما يكون في موضع كان الثلث في المحمول عليه ثابثا يققن كما في سقف السفلى ، فإن هناك المحمول عليه وهو السفلى محمول لصاحب السفلى يققن ، فثبت استحقاق المحمول وهو السقف لصاحب السفلى بحكم الظاهر ، وأما سقف السفلى فعبر بمسوك لصاحب السفلى يققن ، بل هو مملوك له بوج ظاهر ، فلو ثبت له استحقاق الخائط الذي فوقه ؛ لكونه محمولا على ملكه ، فقد ثبتا له الاستحقاق بالحمل على ملكه من حيث الظاهر ، وإظهار لا يصلح لذلك

١٩٦٨٤ وفي مراح أنرازل - حافظ بين رجلين سقف ، ولأحدهما بنات عورة ، فطلب من جاره أن يسهل له جاره ، لا يجر واحد منهما ، وإن أراء أحدهما أن

يسرى في ملك نفسه، فعل، قال لغنيته أو الليث، معه لغة: هذا مع الثقبان وهو قول علماء، وقال بعضهم: لا بد من بناء يكون سراً بينهم، وبه تأخذ، وإنما قال أصحابه: إنه لا يحسن لأنهم كانوا في زمن أهل الضلح، أما في زماننا فلا بد من حاجب يسبها.

١٩٦٨ - وفي إشارات الجمع الصغير^(١): جدار بين كورين الهند، فسبها في الحذف، على السلطان لما أبى صاحبه أن يبنى، فأمر السلطان ببناء^(٢) أو قس المستعري، أن يبنى الجدار على أن يأخذ الآخر منهما جميعاً، فبنى كذلك أن يأخذ الآخر من صاحب الكورين.

١٩٦٩ - وفي نوكر حصة الله: في جدار بين جبلين الهند، وتأخذها غلب. فبنى احاضر فوق ملكه جداراً من حنبله، وبقي موضع الحائط على حاله، ثم قدم الغائب، فأراد أن يبنى في موضع الجدار القديم جداراً من حنبله، وجاراه الآخر بأمره، فزاد أن يبنى على طرف الجدار مما يمين جاره. ويجعل ساحة أساً أحاطت إلى ملكه ليس له ذلك، وإن أراد أن يبنى حائطاً على القلعة الذي في الحائط الأول، أو يبنى حائطاً أدنى من ذلك في وسط الآخر، ويدع القصر من أسه مفتحاً مما يلي شريكه ونصفاً مما يلي ملكه، فله ذلك.

١٩٧٠ - وقال: في جدار بين جبلين وتكمل واحد منهما عليه حموله فهو من المنة وأراد أحدهما أن يرفعه ليعمل به، فبنى الآخر، فسمى له بقول الذي أراد الإصلاح لصاحبه: أرفع حمولتك بأسطوانات رصمت، ويجب له أن يرفعه في وقت كذا، وينهد على ذلك، فإن فعل ذلك، وإلا فلهما أن يرقى الجدار. وإن سقطت حمولته، فلا ضمير عليه.

١٩٧١ - وفي أمثال العفاب، حصة الله: حائط مشيرك بين اثنين، وبه وهي ولا يؤمن سر سفره، فأراد أحدهما القصر. وأمنه الآخر يجبر على بقصه، وجب: لو بقض الشريك كان الجدار الذي بينهما ١. فأراد أحدهما أن يرفع أملاكه كان ليس

(١) هكذا في نون، وكان في الأصل: وفي الأصل

(٢) هكذا في الأصل، وفي نون: وفي نون

لمشرك أن يبيع إلا أن يكون خارجاً عن الرسم : لأن أسهل الحائط والأسر مشرك
ببنيان ، ألا ترى لو مداما حديد ، وتو دأ حديدات ، وأما الآخر منه لم يكن له ذلك ،
فكذلك إذا أراد أن يبيع في الحمار هو ، مشرك لا يكون فبالسر معه

وقال القاضي الإمام زكي الإسلام في عالم السغدي أنه معة ، لأن هذا نصيب في
شيء ، مشرك ، فبحسب إلى رخصات ، وهكذا يرى في محمد رخصته الله في
والصالحات انقضت ، وصورة ما ذكر في أقامات الحائط بين حربي قد فاعة
الرجاء ، وأراد أحد الشرير أن يبيع في طرله ، وأبى الآخر ، فله معة .

وقد أيضاً : لو عدم شريك في جدار ايمنه ، ثم امتنع أحدهما من البناء ، أحبر
عنه ، فدمر هذا ففعل قبل هذا خلافه .

١٩٦٨ - وفي شرب التناول : قال أبو بكر في دار بين رجلين ، وبيت أحدهما
أسفل ، وبيت الآخر أعلى فذراع أو ذراعين ، وفيهم ، فقال صاحب الأعلى لصاحب
الأسفل : إن الجدار بينهما ، ثم من حديد عاليس له ذلك ، بل بيانه من أسفل إلى
أعلى ، وقال الفقيه أبو ثابت ، حجة الله ، وإن كان بيت أحدهما أسفل بربعة أذرع ، أو
هو ذلك مقدار ما يمكن أن يتخذ بيتاً ، فإصلاحه على صاحب الأسفل حتى يتسوى الجدار
، وهو البيت الآخر ، لأنه لو لم يخذل بين أسفل وأعلى ، وقيل : بسان الكبر ، وهو قول
أبي القاسم ، ثم رجع ، وقال : إلى حيث سلخه عليه ، ثم يغير كان .

١٩٦٩ - وفي شهادات الختان : رجل باع داراً له من رجل ، وادعى الجار أنه
من هذا الحائط من ماله نفسه ، وأن استع من أعطاه حصته من النفقة ، وأراد منع المشتري
من كان الختان من الذي يفسد الحائط نفسه ، فهو منصوص بالماء ، وإن هدمه ، أو هدم
عنه لا يكون موطوعاً ، به ذلك إن أنكر المشتري ما ادعاه ، قال في قوله ، وليس
لجار منه ، لأنه مبكر ، والحصة مفعول لرباع ، وإن تعلقه فيما ادعاه ، يظهر إن وجميع
أخبره بغير إلفه ، أنه أن يخذل ليرفعه ، وإن كان وضعها بإذنه ، ليس له أن يأخذها
بغيرها ، وله أن يخاصمه بياض

١٩٧٠ - وفي صحيح الخويل قال الفقيه أبو القاسم : في حائط بين رجلين

لأنهم من علمه جازع ، ولأنهم علمه سقف منه ، فاعلموا مخافة من أفعاله ، وواظبوا على
الامتثال له ، ثم انقضا جسما حتى ب ، ذاب باع انبعاث ، ثم وضع سقف منه ، أي صاحب
السقف ، أي من يبعد عنه ، لا جسم قد حقق فيما جازع به ولا ذاب .

[illegible]

كتاب الحيل

هذا الكتاب يشتمل على اثنين وثلاثين فصلاً

الفصل الأول : في بيان حيل الخيل وعلوم حيل زهر

الفصل الثاني : في مسائل الموضوعات المختلفة

الفصل الثالث : في اركانه

الفصل الرابع : في الحيل

الفصل الخامس : في التلويح

الفصل السادس : في ارجح بحره انه مذهبنا ان يبيد ولا يذبحه

الفصل السابع : في الخلفه

الفصل الثامن : في الخلع

الفصل التاسع : في التزيان

الفصل العاشر : في التزيان

الفصل الحادي عشر : في التزيان والاعرف

الفصل الثاني عشر : في التزيان والاعرف

الفصل الثالث عشر : في التزيان

الفصل الرابع عشر : في التزيان

الفصل الخامس عشر : في من يظن من غير معاملة

الفصل السادس عشر : في ليلع والسرار

الفصل السابع عشر : في المداينة

الفصل الثاني عشر: في الأجازات.

الفصل الثالث عشر: في الدعوى.

الفصل الرابع عشر: في لو كنة

الفصل الخامس عشر: في المشقة.

الفصل السادس والعشرون: في الكفالة.

الفصل السابع والعشرون: في طوالة.

الفصل الثامن والعشرون: في الصلح.

الفصل التاسع والعشرون: في لهن

الفصل العاشر والعشرون: في المزارعة.

الفصل الحادي والعشرون: في المضاربة.

الفصل الثاني والعشرون: في الحجر

الفصل الثالث والعشرون: في الإحصية.

الفصل الرابع والعشرون: في فعل المريض وما ينصل به.

الفصل الخامس والعشرون: في استعمال المعارض الكلام.

الفصل السادس والعشرون: في المضرفات.

الفصل الأول

في بيان جواز الحيل وعدمها

١٩٦٩٣ - فتاوى : مذهب علماءنا أن كل حيلة يحتال بها لرجل لإبطال حق الغير ، أو لإدخال نسبة فيه ، أو لتسوية باطل ، فهي مكروهة ، وكل حيلة يحتال بها الرجل لبتلاصها بها عن إغرام ، أو ليتوصل بها إلى حلال ، فهي حسنة ، وهو معنى ما نقل عن الشيخ رحمه الله لأبأس بالحيل فيمن يحسن ريجوز ، والأتمل في جواز هذا النوع من الحيل قرأ الله تعالى : ﴿ وَحَدِّثْكَ فَبِمَا ضَرْبٍ بِهِ وَلَا تَحْتِمْ ﴾ هذا تعليم المخرج لا يوجب صلوات الله على بشا ، وعنده عن يمينه التي حلف ليعضرب امرأته مائة عود ، وقد تعلق محمد رحمه الله بهذه الآية في مسائل الحيل ، والهدف لم يتعلق بها في حيلة .

قال مشايخنا رحمهم الله : بغال لم يتعلق بها التخصاف لأن حكمها مسوخ ، وعامة الشايخ رحمهم الله على أن حكمها ليس بمسوخ ، وهو الصحيح من المذهب ، وتكلموا فيما بينهم في شرط البرية قبل " أن يأخذ الحائث مائة عود ويسوى رأس الأعماد قبل أن يضرب بها ، وقد ذكرناه بتعامه في كتاب الإيمان .

وأما السنة فماروى عن رسول الله ﷺ : أنه قال تعامل خير في حديث معروف : هلا بعت ساعك " بساعة ثم ابتعت بساعتك صاعاً " ، وهذا تعليم الخيلة ، وإنه تعالى في الباب - وعن ابن عباس رضي الله عنهما : أنه قال : وقعت وحشة بين سارة وهجرة رضي الله عنهما ، فعاظمت سارة على هجرة حلفت ، وقالت : لئن ظفرت بها لقطعت عضوين منها ، فأرسل الله عز وجل جبريل عليه السلام إلى إبراهيم عليه السلام يأمره أن

(١) سورة ص : الآية ٤٤ .

(٢) هكذا في طردوم ، وقادى الأصل : قال مضمون . ان يأخذ .

(٣) وقادى في ط : صاحبت .

(٤) ولم يروى الحديث .

يصح ببسبب، تكلم إبراهيم بهما، فقالت سارة: ما حيلة يمس لنا وحى الله تعالى. ثم
 إبراهيم آل يأمير سارة حتى تنقب أدنى هاجر، فمن لم تقرب إذا الله - - - - -
 سارة فليفت الخيلة ليدسها، فلم يتكلم عليها إبراهيم عليه السلام، والله تعالى أرحم
 الخيلة، فكل ذلك دليل على أنه لا بأس بالخيل من الأحكام

وكانت الشيخ الإمام الأحمدي في الإفتاء في - - - - -
 الشرح، وحده في ما لا يلاب كلها موطوعة بالخيول، فيجاب من أحب امرأة، ومسا حيلة حتى
 يصل إليها بطريق حلال، بذلك - - - - -
 بتخلص عنها، يقال له: فارقها، وطلقها، وبعد ما فارقها، وندم، وسأل حبيبته يقال له:
 راجعها، من كره أخيه من الأحكام، وهذا يكره في الحقة، فله أحكام، لم يشرخ، ومن هذا
 الاستنباه بما يقع من قوة التأمير

الفصل الثاني

في مسائل الوضوء والصلاة

١٩٦٩١ - حنفى له طول أكثر من عشرة أذرع وفيه ماء إلا أن عرضه أقل من عشرة، فعلى قول بعض المشايخ رحمهم الله: لا يجوز الوضوء فيه، والخيفة على قول هؤلاء، أن يحضر حفرة قريبة من الحنفى، ثم يحضر نبيذ من الحنفى إلى الحفرة ويسيل الماء من الحنفى إلى الحفرة، فيصير الماء جارياً في الحنفى، فإن شاء توضأ منه، وإن شاء من النيرة.

١٩٦٩٥ - إذا توضأ رجل، ورأى الببل سائلاً من دكره، وكان الشيطان يربه ذلك كثيراً، فالحيلة في قطع هذه الوسوسة أن يتوضأ فرجه بالماء، فإذا رآه الشيطان ذلك أعانته على الماء إلا أن هذه الحيلة إنما تنفع إذا كان الحميد مريضاً، ولم يجف الببل، فأما إذا جفت، ثم رأى ببلًا على ذكره بعيد الوضوء، لأنه لا يمكن إيجانه على ذلك الماء.

١٩٦٩٦ - إذا أصابت النجاسة حنفاً أو نعلًا، ولم يكن بها جرم كالبول والحمرة، فلا بد من الغسل وطياً كان أو يابساً، والحيلة في ذلك إذا كان رطباً أن يمس في التراب أو الرمل حتى يلمص بعدهم بالتراب، ويجفف، ثم يمسحه بالأرض، فيظهر هكذا ذكره الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة رحمه الله، وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله إلا أنه لم يشترط الجفاف.

١٩٦٩٧ - إذا صلى ثلاث ركعات، ثم أقام المؤذن، وعلم المصلى أنه لم يصل في المسجد، فأراد أن يصلي مع الإمام، وكره أن يفسد ما صلى، فالحيلة في ذلك أن لا يقف في الرابعة، ويقوم إلى الخامسة، فيصلّي الخامسة والسادسة حتى تصير هذه الصلاة ثلثاً عند أبي حنيفة رحمه الله، ثم يعصى الفريضة مع الإمام ذكره شمس الأئمة الحلواني رحمه الله المسألة على هذا الوجه.

١٩٦٩٨ - وجب جاء إلى الإمام في صلاة الفجر، وخاف قوت الجماعة لو اشتغل

بالسنة جائز له أن يدخل في صلاة الإمام ، ويترك السنة ، ثم يقضيها عند محمد رحمه الله بعد طلوع الشمس ، ولا يقضيها قبل طلوع الشمس إلا عند الشافعي رحمه الله ، والحيلة لمن أراد أن يقضيها بعد ما صلى المغرب قبل طلوع الشمس أن يشرع في السنة ، ثم يفسدها عن نفسه ، ثم يشرع في صلاة الإمام ، فإذا فرغ الإمام من الفريضة ، يقضيها قبل طلوع الشمس ، ولا يكره ؛ لأنها بالإضمار صارت ديناً عليه ، وخضه الدين في هذا الوقت لا يكره ، إلا ترى أن من شرع في التطوع ، ثم أفسده على نفسه ، ثم قصاه في هذا الوقت لا يكره ، وإنما لا يكره لأنه قضى ديناً عليه ، كذا هنا ، هكذا حكى عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله ، قالوا : هذا إذا لم يتخذ عادة ، وإنما فعله أحببنا ، أما إذا اتخذ ذلك عادة له ، فإنه يكره له فذلك

بعض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله قالوا : ههنا حيلة أخرى هي أحسن ، فإن في هذه الحيلة يحتاج إلى إفاد ما شرع فيه من عمل الأخيرة ، وإنه مكروه . قال الله تعالى : ﴿وَلَا تُطْلَبُوا أَعْسَاكُمْ﴾ ، والأحسن أن يشرع في السنة ، ثم يكره ديناً للفريضة ، فيخرج بهذا التكبير من السنة ، ويصير شارحاً في الفريضة ، ولا يصير مبطلاً لعمله ، بل يصير مجاوزاً عن عمل إلى عمل ، وهو نظير من كبر للظهر في وقت العصر على ظن أنه لم يصلها ثم تذكر أنه صلاها في وقتها ، فكبر ثانية من غير سلام ولا كلام ، ونوى به الدخول في العصر صار به خارجاً عن الظهر شارحاً في العصر ، وكمن صلى الظهر وقص في الرابعة ، ثم قام إلى الخامسة ساهياً ، فلما تذكر أنها الخامسة لم يعد ، ولم يكلم ، بل كبر ، ونوى الشروع في ركعتي الظهر بعد الفريضة ، ساء خارجاً عن الظهر شارحاً في سنة الظهر ، ذكرها في أول كتاب الصلاة في باب افتتاح الصلاة ، كذا ههنا ، يفضل هكذا ، ولا يفسد على نفسه صلاة شرع فيها ، ولكن هذه الحيلة مشككة عندي ؛ لأن السنة إنما صارت ديناً في الذمة ههنا بفعله ، فهي بمنزلة الصلاة المتدورة إذا أداها في هذا الوقت ، وإنه مكروه وإن صارت ديناً في ذمته ؛ لأنها إنما صارت ديناً في ذمته بفعله ، كذا ههنا - والله تعالى أعلم -

١٩٦٩ - المسافر إذا كان معه من زاد - واسع ، وأداة من ما يحتاج إليه ، ولا

يتبين بوجود الماء، لكنه على طمع من ذلك ماذا يصنع؟ قيل: ينبغي أن يأمر أحداً من رفقائه بصب الماء في طرف من الخراب وهو ينوح، وعند الطرف الآخر من الخراب إناء طاهر يستجمع فيه الماء، وبه يكون ذلك الماء طاهرًا وظهوراً؛ لأنه حيار، هذا قول بعضهم قالوا: هذا ليس بشيء، لأن إذاه بالجرى إلى لا يصير مستعملاً إذا كان له ممد كالعين والنسر وأشباههما، أما إذا تم يكن فلا.

١٩٧٠ - الخاج إذا انصرف من حجة ومعه ماء، رمز جاء به للاستشفاء أو للتعطية في أنية، وجعل رأس الآنية موضعاً، فلم يجد ماء في بعض المراحض، فتيمم، وصلى، لا تحيرته صلاته؛ لأنه واحد للماء حليفة، فإن طلب لذلك حيلة، ذكر في فتاوى أبي انليل رحمه الله: أن الحيلة أن سبب ذلك الماء تغيره، «سأله إليه، ثم إن المومنين أنه استودعه منه.

وبعض مشايخنا رحمهم الله يقولوا هذه الحيلة؛ لأن القدرة على استعمال الماء ثابتة بواسطة الرجوع في الهبة، فيمنع حواجز التيمم، ألا ترى أن القدرة على استعمال الماء بالشراء منعت حواجز التيمم، فهذا أولى.

وحيلة أخرى أن يلقى فيه الزعفران، بحيث يغلب على الماء، ويصير الماء تحيناً، فإن في هذه الصورة لا يحوز التوضوء عند بعض العلماء، فيجزئه التيمم - والله أعلم.

الفصل الثالث

في الزكاة

١٩٧٠١ - رجل له مائة دية ، أراد أن لا يارب فيه الزكاة ، فدحيلة له في ذلك أن يتصدق بدرهم قبل تمام الحول بיום . حتى يكون التصد مائتاً . أو يبت ذب الدرهم لأنه يصعب فيه الحول بيوه ، أو يبت الدية لهم كلف لأبيه تصغيره ، أو يذيقها معنى أولاده ، فلا تحب الزكاة .

فإن الخسوف رحمه الله : كره بعض أصحابه : جميع الله الحيلة في إسقاط الزكاة ، وزحصر فيها بعضهم ، فإنه تسمى الأئمة أخباراً . الذي كرهها محمد بن الحسن ، وإنما يرضى فيها أن يوسع رحمه الله ، فقد ذكر إحصاف حجة في إسقاط الزكاة ، وأمره المنع عن الإحزاب لا الإسقاط بعد الوجوب .

ومناخا رحمه الله أخذوا الحق من رحمه الله دفعاً للضرر عن الشراء ، فإن من كانت له سائمة لا يحوز أن يشبه لها قبل تمام الحول ، يوم سبتها ، وسلامتها . فيقطع به حكم الحول ، أو يبت التصد عن بشبهه ، ثم يرجع بعد الحول في هبته . فيعتبر الحول من وقت الرحى والتقص ، ولا يعتبر ما مضى من السنة ، وكذا في الثانية وثالثة بعمل هكذا ، فيلزم في إحقاق الصدق بأنه مقر .

قال شمس الأئمة الخنوس رحمه الله : ذكر محمد رحمه الله في كتاب لابن مائس . وعدي إلى الحيلة فيها مع أن في ذلك إسقاط حق الشراء ، لأنه لم يأمر به ، بحداهما . رجل عليه كفارة يمين . وله خادم لا يحوز له أن يكفر عن يمينه بالصوم ، ثم قال : أو مدح الخادم . أو هذه من غيره ، ثم دعاه . ثم رجع في اليمين ، أو أقال الشراء ، أوام يحوز صومه ، ويثنى الخادم على منك . فله مدني إلى الحيلة .

والثانية : رجل عليه كفارة يمين وعليه دين ، وعنده طعام يكفيه عن كفارته ، لا يحوز له أن يصوم عن كفارة يمينه ، إذ يستحل أن يكون عنده طعام وهو يصوم عن يمينه ،

ويستحيل أيضاً - أن يكفر بالطعام وعينه دين ، ثم قال - لو صرف الطعام أولاً إلى الدين - ثم صام عن يمينه ، بجوز ، فقد هدى إلى الخيلة ، فإن كان هذا من محمد رحمه الله إجازة لمحنة ، صار هو محمد رحمه الله في باب الزكاة وزيادته .

١٩٧٠٢ - رجل له على فقير مال ، فأراد أن يتصدق بمائة على غريمه ، ويحتسب به من زكاة ماله ، قد عرفه . من أصل أنه لا ينأى بالدين زكاة العبد ، ولا زكاة دين آخر ، فاختلعه في ذلك أن يتصدق صاحب المال على الغريم بمثل ماله عنه من ماله العين نأياً به عن زكاته ، ويدفعه إليه ، فإذا قبضه الغريم ، دفعه إلى رب المال فصار له عليه من الدين فيجوز .

وذكره في التواوير (١) : أن محمداً رحمه الله سئل عن هذا فأجازه ، وقال : هذا أفضل من أن يدفع إلى غيره ؛ لأن فيه إخراج مفرق ، ومشايعنا المتقدمون رحمهم الله كانوا يستعملون هذه الحيلة مع غرماهم انقلبوا ، وكانوا لا يرون به بأساً ، فإن خاف الطالب أنه لو دفع مقداره إلى الغريم منع الغريم عن قضاء الدين ، فلا يبقى له أن يحاف من ذلك ؛ لأنه يمكن أن يمد يده ، ويأخذ ذلك منه ؛ لأنه فقير بحسب حقه ، فإن كان الغريم يدانعه ويمنعه ، يرفع الأمر إلى القاضي ، فيجده القاضي سلباً ، فيكلفه قضاء الدين .

وأخرى أن يقول الطالب للمطوب من الدين : وكل أحد من حذمتي يفيض لك زكاة ماله ، ثم وكفه بقضاء دينك ، فإذا قبض الوكيل يصير المتبوض مكاناً لمركبه وهو المدبون . والوكيل بالقبض وسيل بقضاء دينه من هذا المال بحكم وكفه . فبني : من هذه الحيلة نوعان ، فإن المدبون ربحوا ، عزله هذا الوكيل عن قضاء الدين بعد ما قبض له المال ، فلا يقدر الوكيل على قضاء الدين . فلا يحصل مقصود الطالب ، ولكن هذا ليس بشيء ، لأنه يمكن لصاحب المال أن لا ينفق الوكيل ، فكما عزله المدبون يمد صاحب المال يده ، ويأخذ المال من الوكيل . أو يرفع الأمر إلى القاضي عنى نحو ما بينا

وأخرى أن يقول صاحب المال للمدبون : وكل هذا وعب ، فإذا غلب لا يمكنه عرك الوكيل

(١) هكذا في طوفودم ، وكان في الأصل : في التواوير من محمد أنه سئل .

وأخرى أن يقول المديون لمركب: كلما عزت لك، فأنت مركبى، وهذه على احتياط بعضهم، فإن أصحاب الشروط يختلفون في هذا بعضهم، قالوا: لا يصح التركيل على هذا الوجه، قال تميم الأحمسي الخولاني: رحمه الله: أحسن ما قيل في أصل هذه الخيلة أن يعطى صاحب المال المديون من ماله العين زيادة على مقدار الدين حتى يعطى الدين بمقداره، ويبقى له بعد قضاء الدين شيء يتشفع به، فلا يشعقر قلبه أن لا يفي بما شرط عليه.

فإن كان للطالب عسر في هذا الدين، بأن كان له رجلان على ربح ألف درهم أراه أحدهما أن يحتال بما ذكرنا في نصيبه، فلو أن الشريك الآخر أن يشاركه فيما قبض من الدين كان له ذلك؛ لأنه استوفى نصيبه من دين مشترك بينه وبين غيره، فيكون فطرته حق المشاركة معه على ما عرف، فإن أراد أن لا يشاركه الشريك فيما قبض، فخطئة في ذلك أن بعد ما دفع صاحب المال من ماله العيني إلى المخرج قدر الدين نكوباً عن زكاته يتصدق صاحب المال على هذا المديون بحصصه من الدين، ثم إن المديون يجب ذلك المقرض من صاحب المال، فيصح، ولا يكون لشريكه حق المشاركة معه في المقرض.

وأخرى أن ينقرض المديون من رجل مالا بقدر حصة هذا الشريك، ثم إن هذا الشريك يتصدق بذلك على مديون ماوياً من زكاة ماله، ثم يرى هذا الشريك المديون عن نصيبه من الدين، ولا يكون للشريك الآخر عليه سبيل؛ لأنه لم يستوف من الدين المشترك شيئاً، إذا أبراء المخرج عن نصيبه من الدين، وأحد صاحبي الدين إذا أبراء المخرج عن نصيبه، لا يضمن لشريكه شيئاً.

ثم تكلم المشايخ رحمهم الله في فصل، وهم أن هذا الطالب لو كان لمديون: أبرأته عن نصيبه، وأدفع إليك زكاة ماله على أن ترضى بذلك ديني، من المشايخ رحمهم الله من قال: ذلك لا يجوز، وأكثرهم على أنه يجوز الهبة، ويسقط الشرط وهو شرط قضاء الدين؛ لأن هذا شرط في الهبة، وقد صح أن رسول الله ﷺ أجاز الدعوى، وأبطل شرط العسر^(١).

(١) ذكره أبو حامد في معاصر المختصر ٤٤١/٢، وابن حجر في الفتح ٣٢٨/٢، ٢٤٠. وفي شرح سان بين مائة ٢٧٤١، وقطب الأساء ١٦٤/٣. وذكر، الهنسي في مجمع الزوائد ٥٦٦/٢. وعبد الشكور في التلخيص في أخبار قزوين ١٧٥/١ و ٢٥٠/٣، وذكره الزاهد في

عندها أقوام من النسطائي أن أحمد لعشر من عصابة، وهذا الجواب إنما يستقيم على قول محمد رحمه الله ! لأن ما ذهبون عنه، محترق، والمؤنة تدور على الماء، ولو أراح الله هذه شأنا من ذلك لربما نمت لا يدور، ولا يحل للمسلم أن يصرعه إلى إرمطة، وإخيه أن يصرده لتساكن بذلك على الصراة، ثم هم يدعون ذلك إلى إثباتي، ثم الكثر إلى صفره، أي الربط هو الله أعناه.

الفصل الرابع

في الحج

١٩٧٠ هـ - الحجة لألفاني إذا أراد أن يدخل مكة من غير إصرار من المبدأ أن لا يقصد دخول مكة، وإنما يقصد مكاناً آخر وراء الميقات خارج الحرم فهو مستأنن بنى عامر، فلو استأنن بنى عامر موضع هو داخل الميقات إلا أنه خرج الحرم، فيلحق بذلك بنى عامر أو موضعاً آخر بهذه النصفة الخاصة، ثم إذا وصل ذلك الموضع يدخل مكة بغير إحرام، وهذا لأن الذي لا يلزمه حق الميقات نفسه، بل تعطيته الفدية، حتى لا يكون من الميقات؛ لأن الإحرام لا يلزمه حق الميقات نفسه، بل تعطيته الفدية، حتى لا يكون المقدم عليه إلا على قصد زيارته، وإلا كان تمام التعظيم بالقصد لزيارة من البيت وحريمه وهو الميقات، فإذا لم يرد دخول مكة ولو لم يلزمه الإحرام لم يلزمه حق الميقات نفسه، وهو لا يبرم حق الميقات معه، وبعد ما وصل إلى ذلك المكان نتحن بأعنه، ولا على ذلك المكان دخول مكة بغير إحرام، فكذلك هذا الرجل الذي نتحن بهم.

وعن أبي يوسف رحمه الله أنه شرط نية الإقامة بذلك المكان خمسة عشر يوماً، حتى لو نوى الإقامة أقل من خمسة عشر يوماً، لا يدخل بغير إحرام؛ لأنه ما يصر به منوطاً به، فيلحق بهم. فأما إذا نوى الإقامة للمل من خمسة عشر يوماً، فهو ما نوى عنى سفره، فلا يلتحق بأهل ذلك المكان، فلا يدخل مكة من غير إحرام.

الفصل الخامس

في النكاح

١٩٧٠-١٩٧١: بعث سرهه غني رجل تكاحه، وانزل حل بحججه، ولايهه للبراهه،
والاستحلاف لايجوز في التكاح عند أبي حنبله رحمه الله، ففادت انه اذا انفك صبي لا
يملكه أن تزوج؛ لأن هذا هو حق، وقد أنكح الحكم، فعنه ليضفي لا تزوج آخر
غيره، والزوج لا يمكنه أن يفسخه؛ لأن باعلاق يصير من أالكاح، فبإدائه صبي حكمي
عن النبي (الإمام الزاهد) فخر الإسلام غني البزدوي رحمه الله الفاضل بقوله خروج:
فلها إن كنت امرأته فانت طالق فلا، وإن عني هذا التفسير لا يصير الزوج من أالكاح
بالحكم، ولا يبرمه غني، ولو كانت امرأته تغاضبت منه.

١٩٧٠٧ رجل ادعى علي مورثة بكحسا، فأراد المدعي تحليفها علي قل أن أبو
يوسف ربح الله ومحمد ربحه الله، فاطيلها لها في دفع اليمين عن نفسها أن تبيع
يوسف، فلما بعد مزوجته، لا يستحق للمدعي، لأن فائدة الاستحلال اشكوك البني
هو الاقرار، ولو أنه استلحق المدعي، لا ما تزوجت بزوج لا يصح باقرارها، ولا
تستحق لعدم الفائدة.

« يا أقرت لم حل غائب بالتمسكاح، هل يصح فإرادته؟ فعلمه. فقلت انصبه أمير جعفر.
 يصح. ولكن جعل بالتمسكاح من الغائب، وعلى قول الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن
 فضال، لا يصح إفراده. »

١٩٧٠٨ - إذا أراد الرجل أن يجدد ككاح مواته ولا يلزمه مهر أو غيرها غير بلا خلاف
 كجاء مصنف^٤ في حيلة أن يجدد الككاح ، ولا يلزم المهر ، أو يجدد بذلك المهر ، ولا يجب
 عليه مهر آخر .

١٩٧٠-١٩٧١: الأب "إذا زوجت مني - ر، فطلب الله أن يفرق بعض شيء مني

الصدائق ، والإقرار بالفسخ باطنى ، لأن أهل المجلس يعتبرونه كذب حقيقته ، وأم الهبة
فإن كانت نكاح كبرى ، فلا بد يفوت أهمل باذن الست ، كذا وكذا ، ثم يقدم الزوج
عنها ، ويقول : إن أكرمت الإعداء بهنـة رجعت عليك ، فأنا صاهى لك عنها ، ويكون هذا
انضمام صحيح كونه مصافاً إلى صلب الوجوب ، وإن نادى الابنة بصغيرة ، فالهبة لا
تصلح حبيبة ، ولكن ينبغي أن يحيل الزوج عصر الصداق على أن التسعير ، ويخرج
فمه إن كان ذلك أملاً من الزوج

١٩٧٠ - وإذا جعل بعض مهر ابنته اليانعة مباحاً ، وبعضه حراماً ، وبخسه هبة
كما هو المأثور ، وطهر ما من الأب انضماماً ، ومن الأب أن لا يلزمه شيء ، يقول :
أحب كذا ، فإن لم تحز لابنة الهبة ، فهو على ، ولا يفوت . أحب باذن الابنة على معنى ما
ذكره من لفظة الأبلى ، فسر هذه الصورة لا يلزم الأب شئ ، كذا ذكره في عهديات
فتاوى أبي اللبت رحمه الله .

١٩٧١ - وإذا وقع الفرج بين الرجل وامرأته ، وأراد أن يعدة النكاح من
غير أن يعطىها أملاً فسد منه ، فالحيلة فيه أن يقول له : إنى خلعت جبين ، وسألت
انضماماً ، فقالوا : جدد نكاح امرأتك ، فإن كان وقع حبسها بالطلاق ، فالتكاح بها
لك ، وإن لم يقع حبسها بالطلاق ، فهذا النكاح لا يضر ، فإذا احبته إلى ذلك تزوجها
محصنة من النكاح أو يقول لها : اجعل الأمر إلى من تزوجى منك من نفسى ، فإذا
جعلت تزوجها بمحضر من الشهود ، أو بوليها ، أو بغيره ، ففى الأمر ، وإذا
فعلت تزوجها من نفسه بمحضر من الشهود ، ويحوز ذلك فذكره فى كذا القول .

وإن كان الزوج يخاف أنه لو قال : هذه المكافاة لا تذهب إلى ذلك ، فخوفاً له أن
يطهر له بريد حسبك ، أو يفسد فى مثله ، ويقول له : إنى ورثة ، وإنى لا منهم
عاشت ، ولهم لا يصحح لك إن من ، وإن لم يكن تجبلى فارى منه أو ضحك من هذه
صداقاً ، وإنه لا يملك على ذلك ، فحطى أمرك إلى من أن أحل ذلك ، كما جاء
الصدائق ، فإذا جعلت الأمر لله تزوجها منى نكاح المهر ، ثم إذا جاز النكاح ، هل تصدق
الدار أو الصيغة مهر ؟ لأنك أنت تصدق مهر فببين الزوج وبين الله تعالى ، لأن الزوج

علم بوقوع الخردة بينهما ، وقد تزوجها كحادث مستقلا بهذا المهر .

وأما المرأة إذا علمت بوقوع الخردة ، وباعت قبل ذلك النكاح الأول ، فهي ببيعها له تأخذ ذلك مهرًا في الخردة ذكر المختص أو على قول آخر حصة ربه الله ببيعها .
وإذا علمت أنها لا تملك مهرًا ، أو لم تزوج به ، أو لم يهر معاهم ، ثم تزوجها ، أو أجازها لمهر آخر مسكن ، فإنه ثبت التسبب عند أبي حنيفة بحصة الله تعالى في ذكره بعض الأصابع حسبهم من خلاف النكاح ، والمساكنة مرددة في النكاح .

قال وهو بطريق ما ذكره في كتاب الصبي أن المسلم إليه إذا أدى المسلم فيه ثمنه بناءً ، فإن لم يولد له ذوات ، فلا تعين ، وهو يرد من رأس المال ، وإن عدهم أو يرد شيئا ، على قول أبي حنيفة وحسنه الله . يرد ، وعلى قولهما لا يرد .

١٢٧١ - رجل له غلام مثله أن يرد حصة أمه له خردة ، فعادف المولى أمه من زوجة شكك في أمره ، أو لا يرغب أحد في شراءه بعد ذلك ، فحيلة للمدعي أن يملك له ، حلك أمس هذه ، أو هذه الخردة من أن أمره يرد ، أي أصيب أمسا فريد ، وإذا من العبد النكاح ، فعبر أمه بأمه المولى ، فبطلت كل ما بدأ بالمولى .

١٢٧٢ - رجل أراد أن يزوج امرأة ، فباعها له المرأة أن يزوجها ، من تلك المرأة ، أو يتزوج بحسب ، أو يترى ، فأرادت الثمن منته بغير من ، فالحل له أن يزوجها بحسب على مهر مسكن حتى أن لا يزوج عنها من الخردة ، فإن أخرجهما منها ، فإنها تدم مهر منته ، وبغير الزوج أن مهر من شاء ما كسب ، وكذا الشيء أكثر من هذا في بطل عصى الزوج . البتة .
ذلك على عصبه . وإن تزوج غيرها من تلك المرأة أحدته بتم مهر من شاءها .
وإنما نحن في ذكر ذلك لما روي من مهر منته بغير من ، فبطلت عصى الزوج ، فإذا لم يعمل له تلك المصلحة ، فإنه لم يهر من شاءها ، وعذا ذلك ، ذكر في كتاب المهر .

وإنما الزوج امرأة على قول من مهر منته على أن مهر منته ، فإن زوجا مكره ، فيه المسكن ، وإن لم يهر ، فإنه تمام مهر منته ، كذا جهنا .

١٢٧٣ - رجل عسر بغيره امرأة بغير منته ، حتى إذا لم يهر الزوج ما عسر . لا يحتاج إلى إنسان مهر من شاءها ، بل بنفس القاصر على الزوج بغير زوجه .
فإن في هذه الخيانة ، وبغير الزوج من مهر من شاءها ، وكذا الشيء كثير بغير من

الروح، كان القاضي الإمام أبو علي النفسى رحمه الله يقول : إنه يصبح هذا الإقرار من الروح إذا كان في حيز الاحتمال، أما إذا كان في حيز المحال فلا كسر، قاله تاج الدين : إنك على خمسة آلاف درهم أرض يدك التي قطعت، وبند غير مقطوعة، أو قال لك : على كذا أرض شجرة، ولمست به شجرة، فإنه لا يصبح هذه الإقرار، فهذه كاذبات

وبعض المشايخ : رحمهم الله قالوا : لا، بل ما ذكره في الكتاب صحيح يدلل ما ذكره محمد رحمه الله في كتاب الإقرار، إذ أقر إنسان أن لهذا الرضيم^(١) على ألف درهم من قرض أقرضه، أو من لمن منع ينعيه، والصبي ليس من أهل القرض وتعليم، فإنه يصبح إقراره وإن كان لا يتصور وجود هذا البس من جهة أم فبيع - لكن إنما يصبح باعنا، أن هذا المقر محل لثبوت الدين، فتصميم عليه في الحملة مباشرة الأولى صبه، فألغينا البس، وجعلنا هذا من المقر المتزماً لمحال بجهة أخرى وهي مباشرة الأولى صبيه نصحيحاً للإقرار، فكذلك هنا المقر محل لزوم ما زاد على مهر الفل مائة أخرى، فينتهي الصب، ويعمل هنا التزماً لما زاد على مهر الفل^(٢) مائة أخرى نعم حجة هنا للإقرار.

ومن المشايخ رحمهم الله من قال : ما ذكر الإمامية تقييد حيلة على قول من يقول : الشرط الثاني حائز كالأول، أما على قول من يقول : إن الشرط الثاني لا يصبح، وإذا لم يقر به^(٣) كان لها مهر مثلها لا غير لا تستقيم هذه الحيلة.

ثم إذا جاز هذا الإقرار، وحاز هذا الشرط على قبول من يقول : محوזה، وهي تعلم أن المقر به أكثر من مير مثلها، فله أن تأخذ جميع المقر به في القضاء، وأما في ما بيننا وبين الله تعالى : فليس لها أن تأخذ الزمادة على مهر مثلها إلا إذا أعطاهما الروح ذلك بطيب نفسه، دماً إذا تزوجها من غير هذه الحيلة، وقصد أن يحررها، طاب وجهها لا يمكنه أن يحررها من البلدة، فالحيلة أن تقر المرأة بالدين لمن تزوجه من أغاربها، وينهت

(١) هكذا في ظوم، ركن في الأصل النصيب.

(٢) هكذا في ظوم، ركن في الأصل : على مهر مثل ما سبقت أخرى بجهة أخرى.

(٣) وفيه فاء : إذا لم يقر به فزوج أكثر من مير مثلها، فهذا الأصح في الزمادة، أما ما ذكره في هذا الشرط، ثم عندما حاز هذا الإقرار، وهي تعلم أن المقر به أكثر - إنفع

على إقراره حتى إن الزوج متى أراد أن يخرجهما من البلد، وألزمه بالدين بمسما من المخرج غير أن منه إما تذكر حيلة على قول أبي يوسف رحمه الله، لا على قول محمد رحمه الله، لأن صدق محمد رحمه الله، يصح إقرارها بذلك في حق نفسها لا في حق الزوج، حتى لا يكف للمنفق له أن يفتعها من المخرج مع الزوج، وإن خاف المنفقه أن يخاصه الزوج منه إن لك عليها هذا المال، قال: يبيحها بذلك مالاً ثوباً حتى إذا حلف لا يأثم، وهذا إنما يثنى على قول أبي يوسف رحمه الله، لأن عنده للمنفق له أن يفتعها من المخرج مع الزوج، فكان الزوج أن يستحلف المنفقه أن ما أقرت لثبته حق، ولكن الحيلة التي تنافي على قول الكل: أن يشتري من ثقي به شيئاً يتصن عالماً، أو تكف من غيره عن ينق به بأسه أو يصرق، وإن لمات مع المكفول نه أن يفتعها من المخرج، بل أن تؤذي النفس والمالين عند الكل، وإذا أقرت بكفافة، كان للمكفول له أن يفتعها من المخرج عند الكل، يصح هذا حيلة عند الكل أيضاً

وأخبر أن في كل موضع أقرت، وذاكرت للمنفق به سبباً يصح إقرارها في حق المنفقه، وإن حق الزوج عند الكل حتى كان المنفقه أن يفتعها من المخرج مع الزوج عند الآخر، وفي كل موضع أقرت، ونج يذكر للمنفقه سبباً كان فور صحة إقرارها من حق الزوج اختلاله على نحو ما...

٩٧١٥- ومن زوج بنته من عهده، ثم ماتت السببه، فسد النكاح، لأنها ملكة جميع رقبه زوجها، وإن لم يكن معها وارت، أو شفعاً، إن كان معها وارت، وأنا ما كان يفسد النكاح، وإن لم يكن المولى أن لا يفسح النكاح بموته، فالحيلة فيه أن يكاتب العبد على ماله، ثم يزوج ابنته منه، ولا يفسد النكاح بموته المولى، لأنها لا تخلك شيئاً من رقبته من مات لأب، لأن المكاتب لا يورث، لكن لها حق المثلث في رقبته، ورحم المثلث يفسد ابتداء النكاح أنه لا يمنع البقاء.

وحيلة أخرى أن يبيع العبيد، أو يبيعه من يثنى منه، ثم يزوج ابنته منه، فلا يفسد النكاح بموته، وتؤذي أن يبيع المولى به في هذه اللعبة عنه بما مره بغير شيء، فإن في

هذه الصورة لو مات المولى، لا يفقد الكاح، سواء كان العبد يخرج من الثلث أو لا يخرج، إن كان يخرج فظاهر، وإن كان لا يخرج، فلا ينعني ذلك بحكم الوصية، ويجب عليه السعاية في الثلثين للورثة في حق الورثة في السعاية لا في رقبته، فلا تحدث المرأة شيئاً من رغبة زوجها، فلا يفقد الكاح هذه الثلاث هي الحبل بما إذا أراد أمراً أن يزوج ابنته من عبده، ولا يفقد مكانها بموته، وقد ذكر ما فيها بعد، وهذا بخلاف ما لو أوصى برقبته لإساق، ثم مات المولى، فإن ذلك إن كان العبد يخرج من الثلث، لا يفقد الكاح، وإذا كان لا يخرج يفقد؛ لأن هناك إذا كان لا يخرج العبد يعود لقلبه إلى ملك الورثة، فتملك المرأة شيئاً من رغبة زوجها، فيفقد الكاح، ولا كذا في الوصية بالعنق.

١٩٧١- جعل له جارية أراد أن يكتائبها، ويطأها في انكسابة ليس له ذلك، فالجارية فيه أن يسيبها لابن صغير له، ثم يزوجهما، وهو في ملك أبيه، ثم يكتائبها بعد التزوج بابنه، فتصير مكانة لابنه، وهو يطأها بملك الكاح، وهذا ظاهر، فإن للاب تملك ما لمسه من ابنة بنفسه بالبيع، فيملك بالهبة أيضاً، ويملك أن يزوجه ابنة ابنه من غيره، فيملك تزوجهما من غيره أيضاً، وقد عرفت أن طول أحدهما عتقاً لا يمنع ككاح الأم، إنما يمنع كون أحدهما تحت، ولم يوجد ذلك فيها، فجاز الكاح، ثم قال بعد ما تزوجهما، يكتائبها لابنه الصغير؛ لأن للاب أن يكتتب مملوكه ابنة الصغير استحساناً على ما عرفت، فتكون هذه مكتوبة في يده، ويحل له وطءها، وذكر هذه المسألة في بعض الروايات، ووضعها في الهبة، وذكرها في بيعها، ووضعها في الصدقة، فقال: ينصليق بإجازة على ابن له صغير، ثم يزوجهما، ثم يكتائبها لابنه آخر ما ذكرنا في الهبة. قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله، وفائدة وضعها في الصدقة حتى لا يكون للأب حق الرجوع بالإجماع، لأن الأب إذا أحب شيئاً للولد، لا يكون له حق الرجوع عند انحلاله نشأته، رحمه الله، وإذا صدق على ولده شيء، لا يكون له الرجوع بالإجماع.

ولو أن هذه انكسابة جاءت بأولاد، منهم بعضهم يقرابة الأخ؛ لأن الولد يكون ثلث النصف من الأب، ويصير مكاناً لأخيه، ويكتتب عليه ثلثاً للأب، ومن ملك أخاً، يعني عليه، فإن عجزت المكاتب بعد ذلك، لا تكون أم ولد الأب؛ لأنها لم تجز لا تعود

الى مثل الالب ، انما تعود الى مثل الالب ، ويبقى الابن اجرة متى شاء ، وهذا طاهر ،
وراجع لاجل ذلك الالب ، لان باعجر تعود الى ملك الالبن جرده الالب من لكان
الالب اسد ، بقية لولي .

١٩٧١٧ رجل خطب امرأة الى نفسها ، فخطبته اليه ، وكره ان نكحها ، فخطبته
اوليا ، فخطبت امرها في نكاحها اليه ، هل يجوز النكاح ان يزوجها بنفسه ؟ قال :
الخصم رحمه الله : انه في قول اكثر اصحابنا اذا تزوجها الرجل ، وباشهاد على ذلك ،
وكان اروج كفه ، لواء النكاح جائز خلال ، ذكر " الخطب قول اكثر اصحابنا ، ورواه
ابن قول أبي حنيفة ، في يوسف ، جميعا الله ، وكان الحد ، في نكاح بغير ولي
قول أبي يوسف مثل قول أبي حنيفة ، وهذا لان النكاح بغير ولي جائز عند أبي حنيفة
رحمه الله ، وهذا محذور رحمه الله : لا يجوز

وقول أبي يوسف : مضطرب ، ذكر في بعض المواضع انه جائز كما هو قول أبي
حنيفة رحمه الله ، وذكر في بعض المواضع انه لا يجوز كما هو قول محمد رحمه الله ،
وذكر في بعضها : انه الراسخ ، كما كان كفه محذور ، وإذا كان غير كفه ، لا يجوز ، فثبت
عن أبي يوسف رحمه الله في هذه ثلاث رويات .

وعن محمد رحمه الله : انه رجع في قول أبي حنيفة رحمه الله ، ثم حذر " هذه
العهدة ، فإن كان المأخوذ واحدا ، لأن الواحدة يتولى عرض عقد النكاح عدلا ،
عرف ، فإن كان الروح كره ان يسميها عند انشائها ما احرأه في ذلك ؟ فالجيلة فيه أنها إذا
خطبت امرها اليه في النكاح ، وفرتها على المهر ، فالزوج يحل ، التي لتعود . ويقول
له : انه خطبت امرأته الى نفسها ، وعاد بها من اصدان كذا ، فربحت بدلك ،
وجعلت امرها التي لا تزوجها ، فأنشدكم أبي قد تزوجت امرأة أبي جعلت امرها التي
على سداق كذا ، فيعقد النكاح بين ما إذا كان اروج كفه ، لها ، هكذا ذكر المصنف في
حيثه .

قال شمس : لأئمة الحواشي : إن الخصم الكندي هذا افتد من المعرف لحوال

النكاح، وبعض مشابهة كانوا يقولون : هذا رأى الخصف، وفي جواز هذا النكاح كلامه لأن لم يمر معرفة، وفي باب النكاح يستغنى في التعريف غاية الاستقصاء، وهذه حكى عن مشايخ بلغ حتى حكى عنهم أنهم قالوا : رجل قال لابنته : إن رجلاً يخطبك، فأريد أن تزوجك منه، ولم يذكر اسمه ونسبه، ولم يذكر مهر فسكتت، لا يكون سكنها رضى، حتى إنه إذا تزوجها من رجل به مهر معلوم لا يجوز، ويستقر أن يذكر اسم لرجل ونسبه وقبيلته أو بلدته أو قريته، ويذكر مقرر المهر هذا قول عامة مشايخ نسخ، وهو قول بعض مشايخ ما وراء النهر، وكان ما ذكر الخصف رتبها، قال شمس الأئمة الخنوتي : الخصاف كبير في العلم، وهو من جملة من يبرح، لا تفتأ به.

١٩٧٨ - المرأة يخطبها رجل : وليس لها ولي حاضر والزواج كفو، فلا يأنس بأن توكل ورجلا تزوجها من هذا الخاطب، وهي مسألة النكاح بقهر ولي، ومن العلماء من قال : هذا نكاح بولي : لأنها ولية نفسها، ثم يقول في الكتاب : لا بأس بأن توكل رجلاً يزوجه من هذا الخاطب مع أن الحكم لا يختلف عبد من أجاز النكاح بغير ولي بين أن تزوج نفسها وبين أن توكل رجلاً، ففى هذا بيان أن أحسن أن موكل رجلاً يزوجه عنه، ولا تباشر العقد بنفسها : لأن إختاء محمود فيهن، ويعياشونها بنفسها يظهر لهن الحياء أو عدمه.

١٩٧٩ - امرأة ادعت على رجل نكاحها وهو يحجب، ولا بينة له، رآه، والاستعلاف لا يجري فيه، فماذا يفعل ؟ قد ذكرناها.

١٩٨٠ - رجل له حارية يطأها، فخاف أن تأتى بولد، فتصير أم ولد له، فالحيلة أن يبيعها من ابن صخر له، ثم يزوجه، فيكون أولادها أحراراً عتقوا بالأخوة، وتكون الحارية مملوكة للابن المشتري، يبيعها متى شاء.

١٩٨١ - سئل أبو حنيفة رحمه الله عن أخوين تزوجا أختين، فزقت إحداهما إلى كل واحد منهما امرأة أخرى، ولم يعلم حتى أصحوا، فقال : يطلق كل واحد من الأخوين امرأته بطلقة، ثم يتزوج كل واحد منهما بالمرأة التي دخل بها، وهذه حيلة صحيحة : لأن كل واحد منهما من دخل بالمرأة، وما خلاها، فلا تجب العدة على كل واحدة من المراتين بسبب طلاق الزوج الأول، وإنما يجب على كل واحدة العدة بسبب وطء الزوج

انتهى عن شبهة ، وعدة الإنسان لا يمنع نكاحه .

١٩٧٢٢ الصغيرة إذا زوجهها أو عمها ، فلها الخيار في المجلس الثاني أو ركت ، فإن قامت عن مجلسها قبل أن تختار ، مسح النكاح ، بطل خيارها ، هكذا ذكر المحصاف رحمه الله ، فقد جعل خيارها بمنتهى إلى آخر المجلس ، وهذا خلاف ما ذكر في المبسوط : أنها إذا احتارت نفسها ساعة ما بلغت . وكان الزوج حاضر أو غائب ، فرددت أريد النكاح إذا تعطل به قضاء القاضي ، وإن لم تخير نفسها في تلك الساعة بطل خيارها ، وهذا إذا بلغت بكرة ، وأما إذا بلغت نكاحاً فبطل خيارها لا ينقطع بالساعة التي بلغ فيها ولا بالمجلس . والصواب وقتئذ لا أن تصحح بطلان النكاح أو يوحدها ما يفل على الرضا به ، وهو المتمكن من روجها ، وما قبله ذلك ، أما بدون ذلك فلا يطل خيارها .

وأما أن مكان الجارية سلام ، وباقي المسألة بحالها لا يفضل خيارها ، وصحوت ، ويكون وقت خيارها للمهر إلا إذا صرح بالرفاء بالنكاح ، أو وحده ما يدل على الرضا به ، بحيث لا يطل خياره ، وما ذكر المحصاف في حق جارية أن خيارها يرد في المجلس ، بمنزلة مذهب بعض العلماء ، رحمه الله ، وهو قياس خيار المخيرة والمعتقة . وقد اختار المحصاف ذلك ، وبني عليه الحيلة ، فقال : إذا أراد الزوج أن يطل خيارها ، فالحيلة أن يمس إليها امرأة تكون عليها ساعة أن تدركه ، فنقول لها : لا تختاري الفرقة حتى أدعوك لك رجلاً ، تشهدهم على مسح النكاح ، وهو ما يسمى ثبوتك ، واجلس في بيت آخر ، فإلزامي ففعلت ذلك . بطلت خيارها ، هذه الحيلة على قول المحصاف ، وعندنا : يفضل خيارها ، إذا سكنت ساعة ما بلغت ، إذا بلغت بكرة ، والحيلة للزوج على مذهبنا أن يمس إليها امرأة حتى تشغلها عن خيارها بنفسها ساعة ما بلغت ، وفي حق الفخيرة والمعتقة إذا كان خيارها بمنتهى إلى المجلس ، فالحيلة للزوج أن يمس إليها امرأة حتى تشغلها إلى أن يوجد منها ما ينقطع به المجلس .

١٩٧٢٣ ومن أذن لعمه أن يسرى ، لا يخل له أن يطلقها فرجاً إلا بنكاح ، قال عليه السلام : لا يسرى العبد ولا يسرى مولاه ولا يملك العبد والمكاتب شيئاً سوى

الطلاق^١، والحكمة للمبد في ذلك أن يقول له المولى: قد أدنت لك أن تتزوج كل أمة
نفسها^٢، فإذا استوفى العدد أمة، وتزوجها ولا بد من ثلثه، يجوز النكاح، وصريح الجواز
أن يجعل قول المولى للعبد: قد أدنت لك أن تتزوج كل أمة تعتبرها من جانب العبد فقط
مالتزوج، ومن جانب الأمة تعتبرها كمثل للعبد من جهة المولى أن يتزوجها من نفسه،
وإن أحد من سبب النكاح يصح أن يكون عاقداً من أحاديث، وسر كمال أمولى فالمعبد
بالزوج ما يخرجه الفدية ما صحح^٣، لأن المولى يملك تزويج الأمة التي قد شترها عنده
فيه، فيملك تزويجها إليه، ثم شرط لفسخه النكاح أن لا يكون على العبد دين.
وإنما شرط ذلك لتفسير نفسه محمداً غنياً، أما إذا كان على العبد دين مسمى، كانت
الفدية على خلافه، على قول أبي حنيفة رحمه الله، لا يجوز النكاح، وعلى قولهما.
يجوز، وإن كان الدين غير مستوفى، كان لأبي حنيفة رحمه الله في سائر النكاح قول
أول وآخر. وهذا لأن إتيان المولى بالتزويج مدق بالشرع، والمعلق بالشرط عند وجود
الشرط كالمرسل.

١٩٧٤ - ولو أن العبد اشترى أمة، ثم أدت له المولى أن يتزوجها فإن لم يكن عليه
دين يصح الإذن، وإن تزوجها بعدوز النكاح بالإجماع؛ لأنه إذا لم يكن على العبد
دين، فالمولى يملك اكتسابه بالإجماع، والأمة المشرقة من كسب العبد، فيملكها المولى
إذا لم يكن على العبد دين، وبذلك التصرف فيها تزويجاً، وبغير ذلك، فيملك تزويجها
تزوجها إلى العبد.

١٩٧٥ - وإذا كان على العبد دين مستوفى، وأدت له المولى أن يتزوجها على
قول أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز؛ لأنه لا يملك، إذا ساءب، عنده إذا كانت عليه دين
مستوفى، فلا يملك المولى أمة ضد أبي حنيفة رحمه الله، ولا يصح تعريضه فيها تزويجاً
وبغير ذلك، فلا يجوز تزويجها إلى العبد، وعندهما، يصح الإذن؛ لأن عندهما دين
العبد، وإن كان مستوفى لا يمنع وقوع ملك المولى فيه إكسابه، فيملك التصرف في الأمة
تزوجاً وبغيره، فيملك تزويجها إلى العبد، وإذا كان الدين غير مستوفى، فلا يملك

١١ - أخرجه مختصراً (الإمام مسلم في كتاب الأيمان ٣٠١) مختصراً

١٢ - أخرجه مختصراً (الإمام مسلم في كتاب الأيمان ٣٠١) مختصراً

الأول. صحح. لأن من الأدب وإن قبيح ونجس. مثلث سموني في النكس، وعلى قوله الآخر: يصحح. ثانياً على قوله الآخر: من بعد ما كان قدماً فلا يجمع المثلث للمعنى في الكلام.

وأما المضاف بعد: منامته بب في سطر المحسن، وهي معناه الخنع، صديقتها، وإدراج العبد لم يذكره من لا، ثم أضافه ثانياً أن يزوج فأشار إليه بكناح المضافين، وإدراج هذا الضمير في لا يجوز. وفي الأساليب: يجوز، وعلى هذا: يقرب من الاستعانة بالنصلي لإدراج ما لا يجوز، ثم إن صاحب المثلث قد صحح سطره، وأجوز ذلك. الرابع. والقول: لا يجوز، وفي الاستعانة بجوز. وكذلك الفصل في إدراج امرأته من رجل. حاضرة استعانة، ثم إن ملك امرأته في نفسه أن يزوجه، من رجل. فأشاره لوكس ذلك. لأنه قد قال: لا يجوز. وفي الاستعانة: يجوز.

١٩٨٢٦ رجل تزوج امرأة مسمى صفة ذرية. ودفع لغيره إني. في الذي يجوز قصده لهذا، وحاشا لزوجة أمه. ثم عبد القاصي يظهر يلزمه، ويحصل القول من مراد، في حيلة فيه أن يكرر اسم. أمه لا، ما إذا كانت أمه أمه ما تكرر بها حتى إننا القاصي، ذكر خصص. أمه إذا كانت طاعة ومعه أن حاشا لها، ويرى فيه أحد غلبه، يرى ما في منها على أمه الذرية اليوم. وهذا ما عذ. في كتابه، لا يجوز أن يكون من. في حاشا لها كان مظهر ما.

وأخرى أن يبنى من غير البدل الذي تزوجها فيه، وهذا الثاني. ما في أحده. وإن من أنه أن نية الذرية في أمه، لا تضاف، وإذا كان المضاف مظهر ما. وعلاية النصيب فيما لا يظفره لا يصح، والمدة معروفة في إيمان إجماع.

إذ كانت المرأة قد قبضت نصف المهر، ثم أكرت القبطي قسلاً، فيبني الزوج أن يقر لها فيه، ويكرر لزيادته، إلا أن هذا القاصي يعلقه به ما تكرر معها على سائر مراد. كما نذكر، قد تكرر من خصص ذلك أمه تدعى أمه، فأخبره فيه أن يرى من حاشا على الخصم في قوت به، وعلى خصم الذي قد تكرر أمه، هو الذي

المخاض، فإذ كان قد تزوجها سرّاً بخمسين ديناراً، ثم أظهر النكاح بمائة دينار، والمهر ما
 زوجها عليه في السر خمسون، فإن أرادت أن يملأه التزوج، فالحيلة أن يحلف بأنه
 ما تزوجها على مائة دينار، ويريد به ترويج السر الذي عمده أولاً، وهذا على قول
 الكل؛ لأنه نوت فيخص به ما هو مافوقه لأن التزوج مفضول.

الفصل السادس

في الرجل نجي ، أنه ولد ، فأراد أن يتغيه ولا بد منه

١٩٧٢٧ - قال أبو حبيبة رحمه الله : في رجل زه حرة بطلاها ، وخرج في حياته ، فجاءت بولده ، قال : يبيع للمولى أن لا يدعي ولدها ، ويتغيه ريسه أن يبيع اللمه والولده ، لأنها إذا كانت تخرج وتزني ، فأمر المتوفى من المولى من موهوم ، إذ يجوز أن يكون من غيره . فكان في سنة من نفى الولد عن نفسه ، وقد صبح عن عمر رضي الله عنه أنه كانت له جارية تزني هي حواشيها فولدت ، فذللها المولى لا تلحق بولده عمر ما ليس به ، فاعترفت أنه من غيره .

قال من بعد رحمه الله : إذا كانت مع أولادها من هو نجي لمولى لا ينفذ . عن الرجل إذا لم يكن صالحا ، فأما إذا كانت نكر إلا أن يصفه صالحا لا يسمع أن لا يدعي ولدها . بل يلزمه يمينه وبين الله تعالى أن يدعيه ولا يتغيه ، وإلا فهو منهم بحكم فدية . رآه ابن أبي عمير ، وذكر رآه أنه مع ، يدعيه ، وإن رفع في غائب ظنه أنه ليس به يسمع أن يتغيه ، وإذا لم يقع في قلته شيء ، إذا كان يبرأ عنها ، يبعه ، لا يبيعها ويبيعها .

قال أبو حبيبة رحمه الله : إذا كان المولى حصي الخديعة ولم يدعيها تخرج ، وجاءت بولد لم يسمع أن يتغيه . سواء كان يبرأ عنها أو لا يبرأ ، أما إن كان لا يبرأ عنها . فإن انفرد في هذه العبارة أن الولد به ، وأما إذا كان يبرأ عنها ، فإنه يحتمل أن يكون الرجل قد غابت شبهة : فسبق به الشيء والحق ، ووقع في رجبها ، ثم عثر عنها عنه كمال غرور معه ، ويحتمل أنه نسي العزل ، أو أنه في الحمامة ، وتعتبر عليه العزل ، ويحتمل أنه يعني شيء من الشيء في قضية الذكر ، وعاودها قبل نسول ، فوصل شطه إلى رجبها . وقد صح أن رجلا من بني علي . مسمي الله عنه وقال : إنني أنه وفاق كنت أظنها . وأعزل عنها ، وقد جاءت بولده ، فذلل علي رضي الله عنه . أشدك بغيره ، هل كنت تزدني جاعا ؟ إنني أن يكون لا فرق . نعم ، فقال علي رضي الله عنه : هم لذلك .

الفصل السابع

في الطلاق

١٩٧٢٨ - رجل كتب إلى امرأته كل امرأة لي عبرك وغير فلانة، فهي طالق، ثم محا ذكر فلانة، وبعث بالكتاب إلى امرأته لا تطلق فلانة، وهذه حيلة جيدة الحيلة للمطلقة الثلاثة إذا خافت أن يحسبها الزوج الثاني أن تقول للذي يريد التحليل قبل أن يتزوجها: قل إن تزوجتك، وجامعتك مرة، فأنت طالق نكاحاً، أو واحدة بائة، فإذا قال: ذلك، تزوج المرأة نفسها منه، فإذا جامعها مرة يقع عليها الطلاق، ويحصل لها الخلاص، وإن خافت أنه يحسبها زماً طويلاً ولا يطلقها، ولا يجمعها كيلا يقع الطلاق عليها، فالحيلة لها أن تقول له قل التزوج، وقل: إن تزوجتك وأمسكتك، ولم أجامعك فوق ثلاثة أيام يوماً أو فوق خمسة أيام، أو ما أشبه ذلك بقدر ما يهواه، فأنت طالق، فإذا قال الزوج ذلك تزوج المرأة نفسها منه، فإذا مضت تلك المدة يقع عليها الطلاق، ويحصل بها الخلاص.

حيلة أخرى هي أصل المسألة أن تقول المرأة للمحلل: زوجت نفسي منك على أن أمري بيدى أطلق نفسي كما أريد، ثم يقبل الزوج، فيصير الأمر بيدها تطلق نفسها كما أرادت، ولو بدأ المحلل، فقال: تزوجتك على أن أمرك بيدك تطلق نفسك كلما تريد، فقبلت لا يصير الأمر بيدها لأن في الفصل الثاني التفويض حصل قبل النكاح، وفي الفصل الأول التفويض حصل بعد النكاح، يبان: أن في الفصل الأول الزوج كما قال: قبلت صار كأنه قال: قبلت على أن أمرك بيدك تطلق نفسك كلما تريد، فيكون التفويض بعد النكاح من هذا الوجه.

وأخرى أن يقول المحلل للمرأة: تزوجتك على أن أمرك بيدك بعد ما أتزوجك، فطلق نفسك كلما تريد، فغالت المرأة: قبلت بصير الأمر بيدها أيضاً.

١٩٧٢٩ - المطلقة الثلاث إذا أرادت التزويج والرجوع إلى الأول، وهي نكرة أن تزوج نفسها رجلاً تشتهر بأنها قد استحلت، فالحيلة لها إن كان لها مال أن تهيب لبعض

من غير ان يدرك فذلك البشري، فهو بان ذلك النفس مخلوقا صغيرا امره ان يبدع من نفسه
العلماء، ثم تزوج نفسه بالعلماء بشهادة تاهلين، وذلك على العلم، فبادا دخل اعلام بهيم
البشرى هذا العلم للمعرفة، فتنفذه ونقصه، فيبطل النكاح، بادا احسد رجعت الى
زوجها وانكاح، ثم بدعت، انكحوا الى بناء من البلاد، فبناح عدك، فيبني امرها
بستور، فبكل ذكر الحبيب رجمه الله هذه الحيلة.

قال شمس لائمة الخليلي: في هذه الحيلة غيبة وعط من رجوع، فعددا، انه
قال: تزوجها منى العلم من تد، فيكون هذا النكاح من غير كفء، والاختلاف فيه
معروف، والثاني انه قال: تزوج بنفس من علم امرها، فبناها ذلك المراهق، وبني
حليها المروج، لا لم يوطء المراهق الاختلاف، فبطلت، ثم قال: بهت ذلك الشخص
اسبوك من المرأة، فبفسد النكاح، لاسا فملك وزوجها وجدة جزء من العلم منها يكفى
لنفسه النكاح، نفس عليه في السوط، ثم قال: تحت لملوك الى المدن، فلكان
فيما عنك، وانما امره انك حتى تنقطع لفقاء بين الناس، ولا يكون مثالا اليه، هكذا
وي على عمر رضى الله عنه انه قال: فيس اتي ببيعة تجر في الجوهرة البار، حتى تفتطم
المثالة به، لاسي، ولا يكون مثالا اليها، كذا هنا.

وانه ان والكتب في ذلك علم لسوء، وانما حسب الحق، لاني المراهق يكون
اعقل، فلا يقضى امرها، والبايع رعا ينسئ امرها، فكان المراهق اسير لأمرها.

١٩٧٣- قال: المراهق يكون عدو الرجال، وذكر انما به بالطلاق، وتعلم المراهق انه
حنت فيها، ووقع عليها ثلاث تطلقات، والزواج يحدد الطلاق، فالحيلة لها ان تهرب
من الزوج، وان ظلمت تذكر احس النكاح، وتقول: ما هو زوجي، وانحلت على موز
من يرى الاستحسان في النكاح، وتكون صداقة في هذا البهيم، لان كلامها يتناول
الحال، فان قامت لافترق على ان تهرب منه، فطيلة بها ان تخرج من منزله، وتدخل
بيتا لا يعلم الزوج بها فيه، وينبذ على ذلك تنهوا. بدتس الى من حاسمه، فقول
نه محصور من الشهود، بان امراتك تزعم انما تزوجت، ادوات في هذا البيت، وانما انكر

(١) وفيه تزوج نفسه من علم

(٢) فعددا في الأصل، وفيه منى منى، فعددا.

الزوج يقول له المحاصم: فليكن امرأتى لى فى هذا البيت طلاقاً ثلاثاً، فإذا قال الزوج: هذه المقالة تدعج امرأته من هذا البيت، واليهود يشهدون بذلك عند القاضي، فيحسمون خلاصاً للديانة، أو يقول المحاصم للزوج عند تكرره: أنفذ أن يزوج المرأة حتى تخرج من هذا البيت، فإذا قال: نعم، خرجت، امرأته مستكرهة ببر جماعه شتمه. ثم يقول الزوج: فليكن امرأتى لى فى هؤلاء المسبوء طلاقاً ثلاثاً، فإذا قال الزوج: فذلك أسفرت امرأته من وجهها وأشهدت علب.

وفد روى عن محمد رحمه الله فى هذه المسألة حبلاً كثيرة: فمنه: أن يثبته من زوجها: أنا، فإذا وجدت بينه بعد ذلك على طلاقها قبل الاقتداء فى ثبته، وجعت عما فقدت من مالها، ومسا: أن المرأة تقابل الزوج، وإذا كانت معتلتها تأتى على نفس الزوج، وحكى عن الشيخ الإمام أبى بكر: - من الذين الذين البحارى رحمه الله - أنه كان يقول: إن امرأة إذا سمعت زوجها أن يقول طلاقاً ثلاثاً، أنكر ذلك، المرأة ضعيفة لا تقاوم مع الزوج، قال: إن ثبتت فرمت حتى إذا دام الزوج يشغفه فى النوم، فلا تأثم، وأرجب أن يقال: التوبة، وإذا لم نطع أن نخضعه، فإنها نسقته من أنه ديه، يقتله، ولا تأثم بذلك، وأرجو أن يدل التواب، وهذا مستقيم على قياس من ذهب أصحابنا رحمه الله، فإن من ذهب أصحابنا أنه من أراد، أخ، مال غيره، ساجد حب الله أن يغالته، وبلى نرى بمقتضاه على نفس الرجل الآخر، وكذلك يسرق ليرحمه مال إسماعيل، وتبعه صاحب المال، وغالته حتى قتله، لا يأثم بذلك لما أن ذلك مال ماكه، فقد أحبس عند هذا الرجل ماله، فخير حتى، فكانت له أن يقتله، ويستخرج ماله، كما هو نفس هذه المرأة أحببت عند الزوج بنير سوء، فكان لها أن تغالته، فتستخرج بنفسه منه.

١٩٧٢ - ومن أراد أن يثبته، ولا يقع طلاقه، يبيع أن يستثنى بشرط أن يكون الاستثناء موقوفاً موقوفاً حتى إن انفصل لا يفسخ، وكذا ينضم من فائه لا يعمل، ويكره مسموئاً، هل هو سره؟ فقد اختلف الساج فيه: بعضهم قالوا: ليس بشرط، وإذا انشطره نصحيح الظروف والاشك فيه، وبه مهم فالأول: وأنه مسموئاً شرطاً، والمسألة معروفة فى كتب الطلاق.

فه احتجب المصحح في معنى ان الطلاق المعلق إذا قُرئ به الاستثناء حل بصفة
 انسخ من مكية موقعا لم لا قال "مهم" بفتح هاء مع أنه لم يثبت انه قُوع حين انسخ
 حلفه. وقال: والله لا أنقض ليوم من أنه تعلف واحدة أو ثلاثا، ثم قال ليها ليبر:
 ان فتاني البرم ثم اتاني ثاء الله له لي، أو قال له، الله، طالع ثلاثا على كعب، ففانت
 الشرافة. لا أقدر كان هذا لمحل براء ولا بحسب في بيه. حكاه: روى عن أبي حنيفة
 رحمه الله، وهو: "خيار مشايخ پنج رحمهم الله"

وكذلك إذا حلف أن يبيع مائة بدينار فسد، ففدبر في بيه، وأعيد بالمرجوع
 المدة، وبن ثم يبيع المدة، فكذا في مسألة الاستثناء في الطلاق بمنبر موعده، وإذا لم
 يثبت النوع، ومشايعت شلور لا ينصف بكونه موقعا، وحملوا صاروا على أن
 حنيفة حمله الله في المسألة التي تقدم ذكرها أنه يعتبر بآراء في بيه جواب ظاهر النوبة

١٩٧٣٢ ر. حل صلح امرأته ثلاثا، ولها عليه دين المهر أو دين آخر. فحجها
 ذلك، وحلف عليه، فأرادت أن تاحده عدة عدتها، وتعالى، أنا أخذ منه عدة
 حقة العدة محسوبة بدلها عليه من الدين، قال أبو يوسف رحمه الله: سمعنا ذلك بيمينه
 يرد أو أدت ذلك بعدا، انقضت عدتها.

قال شعور الأعمى الحلواني رحمه الله: وهو نظير ما قال مشايخنا رحمهم الله:
 فيس له على آخر ثاء، فمتم عن إيماء، وحجته حليم، وأرادت الدين أن يأخذ منه
 كانت المال بسبب التماس، فقامت وأخذت حقه منك. لا بأس به. وقال: الله. ولو أراد
 الزوج أن يحلفها على انشاء عدة فتقول: مائة ما أنقض مدتي، وتريد به الحساب،
 لأن اسم العدة سطلاني "عسى" الحساب، قال الله تعالى: "إذ عده الشهر عبد الله اتنا
 عشر شهر" لا أنى عدد أشهر، ثم لا تنوي هذا الحساب العدد إنما مرق حسابا آخر غير
 حساب العدة، فلا تخاف من شيء، وأخذت الزوج والسفنة.

(١) هكذا في دارم، وكان في الأصل: حل بصفة به انسخ من ثم موقعا أم لا.

١٢١ حكاه في ط: بقال في بيرها وهو مكتوب ومضى

١٢٢ في الأصل: بعت

١٢٣ سورة التوبة الآية ٣٦

١٢٤ في مرقوم: وم يند

الفصل الثامن

في الخلع

١٩٧٣٣- إذا شرط في عقد الخلع أن تكون نفقة الولد وهي مؤنة امرضاه عنى
 المرأة إن وقت لذلك وقتاً، بأن قال: إلى سنة أو نحوها يجوز، وإن لم يوقت لذلك وقتاً
 لا يجوز، هكذا ذكر الخصاف، وقد كتبت في كتاب العلق في مسائل الخلع رواية هشام
 عن محمد بن عيسى بن خالغ مرآته عني وصانع ابنه ولم يوقت لذلك وقتاً أنه جدثاً وهو
 على سنتين، وإذا وقت حتى جاز على ما ذكر الخصاف، إن مدت لولده قبل تمام المدة،
 فالزوج يرجع عليها بما بقي من أجر مثل الرضاع إلى تمام المدة، والخيلة لها في ذلك حتى
 لا يرجع عليها أن تقول مرة للزوج حتى يقول لها: خالعتك عني أن يرى من نفقة الولد
 إلى سنتين عني أنه إن مات الولد عني بعض المدة، فلا رجوع في عيبك.

١٩٧٣٤- مثل أبو حنيفة رحمه الله عمن قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً، إن
 سألته: الخلع إن لم أعتله، وعلقت المرأة يعتن محاليتها أو بصدقة مالها إن لم تماله
 الخلع قبل التليل، فحماه إلى أبي حنيفة رحمه الله، فقال أبو حنيفة رحمه الله للمرأة:
 سلمه الخلع، فقلت لزوجها: أسألك أن تخلعني، فقال أبو حنيفة رحمه الله: فزوجها
 قل: قد خلعتك على ألف دهم تعطيها، فقال لها الزوج: ذلك، فقال أبو حنيفة رحمه
 الله للمرأة: قولي: لا أقبله، فقال: لا أقبل ما خلعت، فقال أبو حنيفة رحمه الله: فومي
 مع زوجك، فقد برأك وحدكما في بيته، وإنما كان هكذا لأن شرطه برأها في اثنين
 أن تسأله الخلع وقد سأله، وشرط بر لزوج أن يخلعها بعد سؤالها، وقد فعل فكفا ذكر
 الخصاف هذه المسألة في حجة عن أبي حنيفة رحمه الله.

قال شمس الأئمة السرخسي في شرحه حيل الأصل: هذه مسألة رواية فيما إذا
 قال المرأة لزوجها: اخلعني، فقال الزوج: خلعتك على ألف، إنه لا تنفع الفروقة بينهما.

(٢٦) وفيه خطأ.

(٢٧) وفيه شذوحت.

لم تغل المرأة: قبلت، بخلاف ما إذا قالت: اخلعني على كذا فقال: قد خلعتك، فإنه تقع الفقرة بينهم، وإن لم تغل المرأة: قبلت، قاله صاحب الأئمة الخلوئي: ما ذكر الحنفية في حبه مخالفه ما عرف في 'نيسوس'، فالذي عرف فيه أن الخلع عقد معاوضة يشترط فيه الإجارة وغيرهما من عقود المعاوضات، وهو عقد يبيع على بيع أو إجارة، أو ما أنسبهما من عقود المعاوضات، قاله لا يحصل ما لم يوجد الإيجاب والقبول، بخلاف ما هو عقد يمين على تبرعات، فعلى قياس هذا، لا يبيع أو لا يقع المهر في مسائلنا في يمين كل واحد منهما، إذا لم يوجد القبول من الآخر، لكن اخصف رحمه الله هكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله، ومحمد رحمه الله ذكر هذه في حبه هذه المسألة، ورواها عن أبي حنيفة رحمه الله على ما لوجه أيضاً

وما ذكر ضمن الأئمة مستقيم في جانب المرأة، لأن الخلع في جانب معاوضة غير مستقيم في جانب الزوج؛ لأن الخلع في جانبها يمين، وتعلق الطلاق بقبولها، والله يمين بالعلق لا يمتنع له بالقبول، لا يمين يتبع بالخلاف لا يعلق لها بغيره.

حينئذ أخرى للمرأة إذا كانت يمين المرأة يعلق بمالكه وصنقة ما لها أن تبني كل ذلك من ثمنه حتى يمضي اليوم، وليس في منكها شيء، فيحل اليمين لا إلى حرها، ثم تستقبل النكاح.

ولو كانت المرأة حلفت، وفقدت، كان غرضه أن يملكه إلى ثلاثين سنة، فهي في المالكين صدقة لم يكن لها في ذلك حيلة هكذا ذكر الحنفية، قال عيسى الأئمة الخلوئي في هذا أيضاً: نوع من سببه؛ لأن عند بعض العلماء المدة المضاف لا يصح، ولو رفعت الأمر إلى الحاكم وحكم بطلان ذلك لندر يطل بشرها، فمعلم وجه شبهة أيضاً.

١٩٧٣٥ إذا أراد الأب أن يبيع ابنته وهي صغيرة من زوجها أو هي كسرة إلا أنها لم تأخذ به، ينفى أن يخلعها بشيء من ماله، أو يضمن بدل الخلع، فيجوز؛ لأن أحبها لو خلعها حتى ما لنفسه، أو يضمن بدل الخلع، فيجوز، فدأب أولى، وأما إذا حالها على المصدق فإن كانت كسرة، فإن كان الخلع بإذن، جاز ذلك عليها، وإن كان بهير إذاها، فإن لم يضمن الأب التصديق لا يجوز الخلع، ولا يقع الطلاق إلا أن ترخص إذا بانها، لأنها بالطرف خرجت عن ولاية الأب، وصار الأب في حقها منزلة

الأجنبي، والأجنبي لو خالعهما مع زوجها على صداقها، يتوقف على إجازتها إذا كانت كبيرة؛ لأن الأجنبي عقد عقد، له محيز حال وقوعه، فيقف على الإجازة كعامل يبيع ماله أو ذهب، فإن أجازت وقع الطلاق، ويرى الزوج من الصداق، وإن لم يجز لا يقع الطلاق، ويسمى الصداق في ذمة الزوج على حاله، وأما إذا ضمن الأب الصداق للزوج، أو كان أجنبي^(١) ضمن الصداق للزوج، فإنه يقع الطلاق، واعتبر هذا الخلع معارضة فيما بين الزوج والمخالع طلاقاً بغير بدل في حق المرأة.

فبعد ذلك إذا ينعها الجير إن أجازت، نفذ عليها، ويرى الزوج من الصداق؛ لأن الإجازة في الانتشاء بمنزلة الإذن في الابتداء؛ وإن تم تهر كان لها أن ترجع على الزوج بصداقها، ثم الزوج يرجع على الأب بحكم الضمان، ويصير تقدير هذا الخلع كأن المخالع قال للزوج: إن ينفها الخير فأجارت، قاليدن عليها وإن لم تجز، فالبدل على، فما يجب على المخالع من الضمان، إنما يجب بحكم العقد، لا بحكم الكفالة.

فأما إذا كانت صغيرة، وقد جعل الخلع على صداقها، فإن ضمن المخالع الصداق للزوج صح الخلع، ووقع الطلاق سواء كان العقد ثباتاً أو أجنياً، وإذا بلغت كان لها أن تأخذ الزوج بنصف الصداق، وإن لم يكن دخل الزوج بها، وإذا كان دخل بها، أخذتها بكل الصداق، ثم الزوج يرجع بذلك على الضامن بحكم الضمان، قال شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب الطلاق في باب الخلع: إن عند بعض مشايخنا تأويل هذه المسألة إذا خالعهما على ماله مثل الصداق، وأما إذا خالعهما على الصداق فلا؛ لأن الصداق ملكها، وليس لأحد ولاية إخراج الشيء عن مالكها^(٢) بغير عوض والصحيح أنه يجوز؛ لأن الخلع على الصداق إذا لم تكن المرأة من أهل الإجازة، خلع على مقدار الصداق.

وأما إذا لم يضمن المخالع الصداق للزوج لا شك أنه لا يستطع صداقها بيده؛ الخلع، ولكن هل تقع البتونة؟ إن قبلت الصغيرة عقد الخلع وكانت من أهل ذلك بأن كانت تعقل العتد، وتعرف الطلاق يقع بالاتفاق، وإن لم تقبل الصغيرة عقد الخلع، هل

(١) وفيه "لو كان مكان الزوج أجنبي فبمس الصداق للزوج".

(٢) وفيه "لو كان ملكها".

تقع البيئونة^٢ بنظر إن كان العاقد لذلك أجنبياً لا تقع البيئونة بالاتفاق، ولكن تكلموا أنه حال يتوقف ذلك على إجازتها إذا بلغت، قيل: لا يتوقف؛ لأن هذا عقد لا مجيز له في الحال، وقيل: يتوقف، نص عليه الخصاف في شروطه في باب الخلع، وإليه أشار في حيل الأصل حيث قال: لا يصح الخلع إلا إذا ضمن الأب أو غيره المدرك، والمدرك في الصداق إنما يتحقق إذا لم يجز ذلك، وهذا لأن لهذا العقد معيناً حال وقوعه، فإن الأب أو الأجنبي إذا نكح الزوج: أضمن لك بدل الخلع للحال، جاز هذا الخلع، ووقع الطلاق، فإذا كان لهذا الخلع مجيز حال وقوعه يتوقف.

وأما إذا كان العاقد أباً ولم يضمن الصداق للزوج هل يقع الطلاق؟ ذكر الشيخ الإمام المعروف بخوارزاده في شرحه كتاب الطلاق: أن فيه اختلاف المشايخ، وذكر شمس الأنسة الخلواني أن فيه روايتين، في رواية: لا يقع، وفي رواية: يقع وإن لم يسقط الصداق؛ لأن خطاب الخلع وحده مع الأب من حيث اللفظ، فيكون النوع معلقاً بقوله، وقوله نافذ عليها فيما يضعها غير نافذ عليها فيما يقصرها، وقروح المطلاق ينفعها، فيكون قوله في حق هذا الحكم كقبولها، فلو قبلت هي هذا العقد وكانت من أهل ذلك يقع الطلاق وإن لم يسقط صداقها، كذا هنا، قال رحمه الله: وإليه أنصار محمد رحمه الله في الشروط، فإنه ذكر فيها في هذه العنصرة أنه يقع الطلاق، ولم يتعرض لضمحل الأب، فهذا دليل على أن ذلك ليس بشرط لوقوع الطلاق إلا أنه نص في حيل الأصل أنه لا يقع الطلاق ما لم يضمن الأب المدرك، قال الشيخ الإمام المعروف بخوارزاده في شرح حيل الأصل: ما ذكر في كتاب الشروط محمول على ما إذا ضمن الأب المدرك للزوج، فيحصل على هذا توقفاً بين الرويتين بين رواية في كتاب الشروط وبين رواية في كتاب الخلع.

وأما إذا اختلعت الصغيرة من زوجها وهي تعطل المقعد، وتبر عن نفسها، فإياها نبين بالاتفاق؛ لأن الطلاق معلق بقبولها وقد وجد، ولكن لا يجب انال، ولا يسقط صداقها إن حصل الخلع على الصداق، وإن وكلت الصغيرة رجلاً بالخلع، فخلعها الوكيل بمصداقها، إن ضمن للزوج ذلك تقع البيئونة بالاتفاق، وإن لم يضمن، ذكر في كتاب الوكالة: أنها تبين من زوجها، وذكر في النوادر: أنها لا تبين وجه ما ذكر في النوادر: أن توكيلها لم يصح، فصار كأنه لم يوجد، فحصل خلع الأجنبي بغير

أمرها، وذلك لا يوجب البيئونة للحال، ولكن يوجب توقّفه على الاختلاف على ما مر قبل هذا، وجه ما ذكر في كتاب الوكالة: أنها لو اختلعت بنفسها تبين من زوجها بالانفراق، فكنا إذا وكلت غيرها؛ لأن الأصل أن ما يملك الإنسان بنفسه يملك تعريضه إلى غيره، فبصح التوكيل، وإذا صح والوكيل في باب الخلع سفير ومعبّر، صار كأنها اختلعت بنفسها.

قال تميم الأثمة الحلواني: قال مالك رحمه الله: الأب إذا خانعها على صداقها، ورأى الخلع غيراً لها، بأن عنم أنها لا تحسن العشرة مع زوجها، فإن الخلع يصح، والصدائق يزول عن ملكها، وإذا قضى بذلك فربي، نفذ قضاءه؛ لأن هذا قضاء في فصل مجتهد فيه.

الفصل التاسع

في الإيلاء

١٩٧٣٦ - رجل قال لامرأته : أنت طالق ثلاثاً إن وطئتك حتى صار مولداً منها على ما عرفت في موضعه ، فبأن وطئها بعد ذلك ، وقع عليها ثلاث تطليقات ، لا تحس به إلا بعد زوج آخر ، وإن تركها أربعة أشهر ، ولم يطأها ، كانت تطليقة ، فإن تزوجها بعد انقضاء العدة فكأخاً فاسداً ، ووطئها ، لا يقع الثلاث التي حلف بها عليها بهذا الوطء . لأنها في الحال ليس بدخل لإيقاع انطلاق عليها ؛ لأن النكاح الفاسد لا يثبت عليه الطلاق ، ولكن يتحل البعث حتى لو تزوجها نكاحاً صحيحاً بعد ما وطئها في النكاح الفاسد ، ثم وطئها في النكاح الجائز لا يقع طلاق آخر لوجود شرط الانحلال وهو الوطء ، فقد حلت إلى هذه الحيلة في هذه المسألة تدفع ردوع الثلاث . لكن لم يصرح بالحيلة ، ولم يأمر به ؛ لأن فيه مشقة الحرام ، فلا ينبغي لأحد أن يعمل بها ، ولا أن يعلم غيره ، وكذلك لو زنى بها بعد انقضاء العدة يتحل البعث لوجود شرط الانحلال حتى لو تزوجها بعد ذلك لا يقع طلاق آخر ، وكانت امرأة له بما بقي من الطلقتين ، ثم بين وجه النكاح الفاسد ، والنكاح الفاسد وجوه كثيرة عرفت في موضعه .

قال : وإن كان ولي هذه المرأة زوجها منه بغير أمره يشهود ، فمكنت نفسها منه ، هل يكون ثمنها إجازة لذلك النكاح ؟ قال : لا يريد به أن هذا الزوج معه ما صدر مولداً منها ، فإن تركها أربعة أشهر حتى دانت منه تطليقة ، ثم إن وليها زوجها من زوجها المولى بغير أمره يشهود ، فمكنت نفسها من هذا الزوج ، هل يكون ذلك منبإ إجازة لذلك النكاح قال : لا ؛ لأنها لم تعلم بالنكاح ويتحل البعث لوجود شرط الانحلال ، وإن علمت بالنكاح كن ذلك الثمك منبإ إجازة النكاح ويتحل البعث إلى جراحه في الرجوع عنها ، ويقع ما بقي من الطلقتين ، فبعد ذلك ينظر إن كان هذا الوطء بعد انقضاء عدتها من الطلقة الأولى يتحل البعث إلى جراحه ، وإن كان قبل انقضاء عدتها ، يتحل البعث إلى جراحه ، ويقع عليه ما بقي من الطلقتين ، ولا محل له بعد ذلك حتى تنكح زوجاً آخر .

الفصل العاشر

في الأيمان

وإنه يشتمل على خمسة عشر نوعاً :

النوع الأول

في النكاح :

١٩٧٣٧ - رجل حلف أنه لا يتزوج بالكوفة ، فالحلقة في ذات أن يخرج الزوج وولى المرأة من الكوفة ، ويعقدان النكاح خارج الكوفة ، فلا يحسن في عينه ؛ لأنه ما تزوج بها ؛ لأن تزوج عبارة عن الإيجاب والقبول ، وإنهما ما وجدوا بالكوفة إما وجدوا خارجها .

قال شمس الأئمة الحلواني : جعل سواد الكوفة خبر الكوفة وسواد الري من الري ، وسواد السمرقند غير سمرقند ، وسواد مرو غير مرو ، وأما تظهر هذه الحيلة بمسألة الإجارة إذا استأجر دابة إلى الكوفة ، أو إلى مرو ، أو إلى سمرقند يجوز ؛ لأن هذه الأسماء أسماء النقص لا غير ، فكان المنفرد عليه معلوماً ، ولو استأجر دابة إلى الري لا يجوز ؛ لأن هذا الاسم يقع على الفصبة والسواد جميعاً ، فكان المنفرد عليه مجهولاً ، وإنما عرف هذه الأسماء من جهة العرف لا من جهة اللغة ، وقد ذكرنا مسألة الإجارة بنسائها في كتاب الإجازات .

وأخرى أن يوكل الحالف رجلاً ، فيخرج الوكيل والمرأة من الكوفة يعقدان النكاح لئمة ، أو يوكل المرأة أيضاً ، ويخرج الوكيلان من الكوفة ، فيعقدان النكاح خارج الكوفة ، فلا يحسن في عينه ؛ لأنه ما تزوج ولا تزوج له بالكوفة ، والمعتبر في هذا الباب حنث الوكيل لا حنث الموكل ، ألا ترى أن الإشهاد يعتبر حنث الوكيل لا حنث الموكل ، وقد ذكر الكرخ في جامعته " من محمد : أن الرجل إذا حلف أنه لا يتزوج ابنة ، فوكل

رجلا حتى زوجها يجوز ، ولا بحث في يمينه ، ولو حلف لا يزوج امرأة ، فوكل رجلا حتى تزوجه امرأة بحث في يمينه ، ففي بعض المسائل اعتبر حال الوكيل ، وفي بعضها اعتبر حال الوكيل ، فكان فيه كلام .

١٩٧٣٨- إذا حلف يزوج عبده أمته هذه أبداً ، ثم بناه أن يزوجه منه ، وطلب حيلة لئلا يثبت في يمينه ، قال الخصاف : الحيلة أن يبيع العبد أو الخارية من رجل وثق به ، وبدفعهما إليه ، ثم يزوجهما هذا الذي تقررهما معاً ، ثم يشرهما بالخلف بعد ذلك ، فيكونان زوجين على حالهما ، ولا يثبت الخلف ، وقد حصل صراعه ، وقد ذكرنا في المسألة المضادة عن الكرحي : أن من حلف أن لا يزوج ابنة ، فوكل رجلا حتى يزوجهما أبداً ، ولا يثبت في يمينه هذه الحيلة كانت لا يغني عن الخصاف ، ولو كان ما ذكره أنكره صحباً ما احتاج إلى حيلة البيع في هذه المسألة بل يوكل رجلا حتى يزوجهما أبداً ، فلا يثبت .

١٩٧٣٩- ومن حلف ليزوجن أخته من الرضاعة أو ذات رحم محرم ، فهذا على صورة العقد إن وجد ذلك بر في يمينه ، وهذا أصل كبير في الجامع أن من عقد يمينه على نكاح لا يجوز بحال ، فيمينه على صورة العقد ، وإذا عقد يمينه على نكاح يجوز بحال ، فإن يمينه ينصرف إلى نكاح صحيح في المستقبل .

١٩٧٤٠- ومن حلف أن يزوج فلانة امرأة لها زوج ، وقد دخل بها ، فزوجهما في يومه بر في يمينه ، وهذه المسألة مؤولة ، وتأويلها أنه عقد يمينه على تزوجهما في اليوم . ألا ترى أنه فيد الجواب ، فقال : فزوجهما في يومه ، وهذا لأن اليمين إذا لم تكن موقوفة باليوم يمكنه أن يزوجهما نكاحاً صحيحاً ، بأن يطلقها الزوج ، وتنفق عندها ، فبتزوجهما الخلف ، فمطلق اليمين ينصرف إليه ، فأما إذا كانت موقوفة باليوم لا يمكنه أن يزوجهما نكاحاً صحيحاً في اليوم ، فينصرف يمينه إلى صورة العقد ، وإن لم يكن دخل بها ، فيجبه تنصرف إلى النكاح الصحيح ، ولا حيلة له إلا النكاح الصحيح ، سواء أطلق اليمين ، أو وقتها باليوم ؛ لأنه يتصور نكاحها بوصف الصحة في اليوم : إذا لم يكن الزوج دخل بها ، وإذا انصرف بأن يطلقها الزوج إذا لا تعجب عليها انعدة ، إذا لم يكن الزوج دخل بها ، وإذا انصرف نكاحها بوصف الصحة في اليوم ، ينصرف مطلق اليمين إليه ولا كذلك ، أما إذا كان

الزوج دخل بها واليمين مرفقة باليوم ، لأن هناك ثقب المدة إذا طلقها زوجها ، فلا ينسب زناها وصفت الصحة في اليوم ، فصرف مطلق انفس إلى صورة العقد .

النوع الثاني

في الطلاق:

١٩٧٤١- حلف أن لا يطلق امرأته ببحارى ، فالحينة في ذلك على فياض مسألة
النكاح التي تقدم ذكرها أن يخرج من بخارى ، ويطلقها ، أو يوكل . خلا حتى يطلقها
أو كبل خارج بخارى ، فلا يحنث في يمينه .

وإن قال : إن تروجت فلانة ، فهو طالق ، فتزوجها يقع عليها طائفة ، وينزومه
نصف المهر ، فإن أراد أن يزوجه ثانياً من غير أن ينزومه وبادة على المهر الذي سمي في
النكاح الأول ، فالحينة أن يزوجها على النصف التي يطلق منه في النكاح الأول ، ولا
يقع الطلاق في هذا النكاح ؛ لأن اليمين عقدت بكفسة ، وإنها لا تقضى التكرار . ومن
قال : إن تروجت فلانة ، فهي طالق ، ثم سألته أن يتزوجها ، ثم يتزوجها مرة أخرى .
وعلى محمد رحمه الله لتزوجها مرة أخرى ، فقل : لأنه إن حث ، فقد وجد نكاحها
بعد ما حث بالنكاح الأول ، وإن لم يكن حث لم يضره النكاح الثاني ، ومعنى هذا
التعبد أن السلف ورحمهم الله اختفروا في صحة اليمين للعلاق المصاف إلى ملك
النكاح ، وبعضهم قالوا : إنها صحيحة ، وإذا تزوجها يقع انطلاق كما هو مذهب
أصحابنا ، وبعضهم قالوا : إنها ليست بصحيحة ، وإذا تزوجها لا يقع الطلاق كما هو
مذهب الشافعي رحمه الله ، فإن كان قد وقع للعلاق كما هو متبعنا ، فقد جحد نكاحها
بالتزوج الثاني ، وإن لم يقع انطلاق لم يضره النكاح الثاني .

قال ضمن الأئمة الحلواني : قوله : لم يضره النكاح الثاني مستقيم ، إذا لم يكن
في النكاح الثاني تسمية مهر ، لأن إذا لم يكن في النكاح الثاني تسمية مهر ، وقد صح
النكاح الأول ، لا يلزمه بالنكاح الثاني شيء ، فأما إذا كان في الثاني تسمية ، فيلزمه
النسب عند أبي حنيفة رحمه الله ، فإن من أصبه أن من تزوج امرأة ، وسمى لها مهراً ، ثم
تزوجها ثانياً ، وسمى لها مهراً آخر ، يلزمه المهر الثاني ، فيضره النكاح الثاني .

وهي بمعنى محبة رحمه الله لهذه المرأة فائدة عناية تظهر في مسألة أخرى .
وهي قوله : إن تزوجت فلانة ، فهي طالق ثلاثاً ، فتزوجها حتى طلقت ثلاثاً
عندنا ، يعني أن يطلقها فثالثة أخرى بطريق الاحتياط لاختلاف السلب رحيمهم الله .
صحة هذه النية ووقوع الثلاث عند التزوج ، وإن كان الصحيح ما قاله بعض السلف :
بأن يقع الطلاق كما تزوجه لا تنصر هذه الطهارة ، وإن كان الصحيح ما قاله الآخرون : إنه
لا يقع الطلاق كما تزوجه لو قلنا : إنه لا يطلقها أخرى ، فمراه تروح بروح أخرى ما
على سبيل أصح بنا رحمه الله ، وهي امرأة الزوج الأول عند آخرين وهذا نبيح ،
فكان الاحتياط أن يطلقها بطلقة أخرى حتى نيز من ، إما يحكم هذه الطهارة ، وإما
يحكم الدين السابقة ، فيجوز لها التزوج بأخر فلهذا

١٩٧٤ - رجل قال : إن طلقت فلانة أو تزوجه ، فهي طالق ، ثم به أنه إن
تزوجها ، فما احبها في ذلك ؟ قال : الحيلة أن يخطبها ثم يتزوجها ، فلا يقع الطلاق .
لأن شرط انحلال بغير أحد الشيعين الخطبة أو الروح ، فإذا زوجته ، الخطبة وجد شرط
انحلال بغيره ، وهي ليست ثم . كذا . فيحل اليمين إنى جزاء ، فإذا تزوجه بعد ذلك ،
فقد وجد شرط انحلال باليمين ، وهي في نكاحه ، إلا أن اليمين ليست سابقة ، فلا تطلق
بجزالة ما لو قال : إن فدت فلانة ، أو تزوجتها ، فهي طالق قبلها ، ثم تزوجه لا تطلق ؛
لما قلنا ، وهذه هي الحيلة لمن انتهت امرأته - لمزوج بامرأة أخرى ، وهو بجحد فتلح عليه ،
فزوجها - الزوج إن يخطبها ، أو غلبت في نكاحها ، أو أرسلت إليها رسولاً ، أو صلبها
بالنكاح ، أو أمرت - إن شاء - ليزوجه ، أو تزوجتها بنفسه ، فهو طالق ، ثم إنه أمر
بإبهار سولا ، أو أمر بإساقته تزوجه ، ثم تزوجه بنفسه ، لا يقع الطلاق . والله ما
ذكره .

ولو أنه تزوجه قبل أن يخطبها ، بأن زوجها منه ففرضه قبلها وأجلت ، فطالق ؛
لأن التزوج إذا سق الخطبة ، فقد وجد الزوج ، واليمين سابقة ، فتحل اليمين أي حنت ،
وكانت بمنى أن لا تطلق ؛ لأن شرط انحلال اليمين الروح ، وبجحد الزوج لا انحلال
في نكاحه ، إلا أنه وجد الإجازة منها ، فوجد شرط انحلال اليمين ، وهي ليست في

نكاحه، فيخرج المهر إلى حواء، وحين ينحل في نكاحه بالإجازة لمهر نكاحه بهينة^١، وأولادها لا يقع الطلاق لأن الإجازة منها لا تكون تزوجاً^٢، وهذا أولى، والجواب على الشرط هو أن الزوج إلا أنه قد تم الزوج بإجازته، وعند الإجازة هي في نكاحه، يوجد شرط انحلال المهر، وهي في نكاحه، فخطب

قال غسي الأئمة السبع^٣ : وهذه المسألة تبين أن من قال : إن خطبت فلانة، أو قال : إن امرأة أحبها، فهي طالق إن بيته لا ينفذ، لأن الخطبة غير لعقد وهو نسق لعقد، فلا تكون بهذا اللفظ مصيغاً للطلاق، قلت

وأما إذا قال : كبر فلانة راغواهم، أو قال : حر زنى كذا راغواهم، فغير كل مدحج يكون هذا اللفظ منهم تفسير الخطبة لا ينفذ المهر أيضاً، وهو عمر خراسان، وفي كل موضع يراد بهذا اللفظ للزوج، ينفذ المهر، وهو عرف ديوان

وقوع هذه المسألة في بعض النسخ يد قال لوجي : إن خطبت فلانة وتزوجتها، هي طالق ثلاثاً، وأجاب على نحو ما ذكرنا فقال : إذا خطبت، لم تزوجها، لا طلق، وهذا غلط، لأن مع حرف أو أو نصير الخطبة مع الزوج شرطاً واحداً كما في قوله : إن كنت أو شئت إذ فعت وذهبت وأشبه ذلك، فلا ينحل المهر بالخطبة وحدها، فإن تزوج بعد ذلك لا يحل المهر، وهي في نكاحه، فنصق

١٩٧٤ : وإذا قال لامرأته : إن لم أطفك اليوم ثلاثاً، دنت طلق ثلاثاً، فلهينة في ذلك أن يقول لها : أنت طالق ثلاثاً على ألف درهم، فتقول المرأة : لا أقبل، فإن هي هذه المرأة لا يقع الطلاق في رواية أبي حنيفة رحمه الله، وبه يأخذ كثير من فقهاء، لأنه أتى بالتطليق، ولكن معنى ألف درهم، فكانت هذه نصيباً مغباً، والمفيدة : إن طلق، فبعدم شرط وقرع الطلاق، ومن ظم الزهنية لا يصلح هذا حيلة، ويقع الطلاق ثلاثاً، لأن شرط وقوع الطلاق عدم الطلاق، وبه أتى به ليس بتطليق بل هو تعليق، والتعليق غير المطلق. ولو قال : إن لم أطفك اليوم ثلاثاً على ألف درهم، فقلت : لا، وهو حيا، قال : فإن قلت لها : أنت طالق ثلاثاً على ألف درهم، فقلت : لا أقبل، لا يلزم الحنف، وهذا الجواب يجب على أن يكون على الإجابات كلها.

١٩٧٤٤ - وإذ قلت امرأة تزوجها: انحلت لي بطلاق كل امرأة تزوجها علي، قال المحقق: ينبغي أن يقول لها: كل امرأة أتزوجها أعطيها، وينوي بقوله: عليك علي رقتك، فيصح، ويصدق قصد ودبابة؛ لأنه نوى حفصة علامة، وإن كان على بقوله عليك: على طلاقك بصدق قصد بيته وبي الله تعالى؛ لأنه نوى ما يحسنه لفظه، والمنزوح ملو، طلاقها، يكون مروجاً غيباً؛ لأنه خلاف الظاهر، فلا يصدق في الغيباء، وهكذا ذكر محمد رحمه الله هذه الحيلة في حيله أيضاً.

وإن كان على بقوله: كل امرأة أتزوجها علي مائة دينار، كل امرأة يبدده، أو كل امرأة من بنات فلان، أو كل امرأة أتزوجها علي مائة دينار، قلته بيته، وهذا مذهب المحقق.

وحيلة أخرى هي هذه المسألة الزوج أن يقول: كل امرأة أتزوجها عليك، فيكون هذا من المطالب استيفائياً لا حلقياً في الحقيقة، وعن هذا قالوا: إذا أراد القاضي أن يستحلف رجلاً بالله ما تطلق عليك شيء، يقول الحالف: بالله ما تطلق على شيء يدعيه استيفاءً للقاضي، فيعين بيته، فلا يجب إذا كان مطلقاً.

حيلة أخرى لم يحضه أمر أنه بطلاقها أن لا يتزوج عيها أن يقول: إن زوجت عليك، ويؤى بقلبه أن تزوجت حال ما أنا حليس غلبت.

١٩٧٤٥ - رجل طلق امرأته ثلاثاً، فوجدت إليه بعد الحول، فادعت الفلاني، فقدمته إلى القاضي يرى أنه يستحلفه بالله ما طلقها، ينبغي نكاحاً يحلف، وينوي بقوله: ما طلقها في هذا النكاح الذي تزوجها آخر، وهذا رأي خبيث، لأن انتكاح ليس بذكر ولا مذكور - وتنه تخبص من مالمس مملووظ صحبة عنه.

النوع الثالث

في الجامعة:

١٩٧٤٦ - إذ قال لها: إن لم أطلقك مع هذه المنة، فأنت طالق ثلاثاً، ثم قرأ لها: طلاقك مع هذه المنة، فأنت طالق ثلاثاً، فالحيلة أن يضاًها بنير المنة، ولا

ينزع الطلاق ما دامت المنة باقية قائمة وهذا حيان ؛ لأن شرط وقوع الطلاق في الحال لا يتحقق ، وهو وجود الوضوء مع المنة ، وكذلك لعدم لا يتحقق أيضاً للحال ، فإن مات أحد هذا ، أو عكفت المنة ، رقع الطلاق ؛ لأن العدم قد تحقق إذا قل لها : إن لم أجامعك على رأس هذا الرمح ، فأنت طالق ، فألغى ، فأخبرته أنه إن تنفب السقف ، ويخرج رأس الرمح من السطح ، فجامعها عنيه ، ولو قال لها : إن لم أجامعك وسط النهار وسط السور ، فأنت طالق ثلاثاً ، قبح الحجة أن يدخلها في العماري ، ويدخل السور ، ويمثل ذلك الفعل

١٩٧٤٧ - إذا قل : إن لم أجامعك مع هذه الحجة التي عليك ، فأنت طالق فتردها ، وأبى أن تأبسها ، فأخبرته أنه إن ليس الزوج الحقة وجامعها ، فلا تطلق ؛ لأنه جامعها مع هذه الحجة .

رس هذا الخبر في فتاوى أهل سمرقند " وصورة ما ذكرتم إذا قل لها : إن لم أبت معك ثلثة مع فحيصت هذه ، فأنت طلاق ثلاثاً ، وقالت المرأة : إن بئت معك مع قميصي هذا ، فجاؤني هذه ، سره ، فأخبرته في ذلك أن ليس الرجل ذلك لقميصي ، ويبيد فلا يحتان ؛ لأن قصد الرجل أن يبيت معها رمة هذا القميص ، وقصد المرأة أن لا يبيت معه لأبسة قميصها ، وفيه نظر من الجانبين يعرف عبد التامل المقيم .

١٩٧٤٨ - إذا حلف على امرأته في شهر ومضان ، أو يجامعها في يومه ذلك ، فأخبرته أن يخرجها من البلد بقصد أن يسيرة ثلاثة أيام وليأبى ، فإذا خرجا جامعهما ، ثم برحمان ، لا بأسه الرجوع إذا كان حين خروج قصد سيرة سفر .

النوع الرابع

في العتق

١٩٧٤٩ - إذا أراد الرجل أن يمس امرأة ، فنحلفه امرأته يعني ثلث جارية يشتريها ، فتقول : كل جارية يشتريها ، فهي حرة ، فأخبرته للزوج إذا حلفته لها أن يقول : نعم ، ويحني بذلك مع بلدة أو قرية يمشيها ، فإذا نوى ذلك ، ثم اشتري جارية ، لا تعتق عليه ؛ لأنه نوى ما يحتمله لفظه ، فصحت نيته ، وصار كأنه صرح به ، وهناك لا تعتق جارية

بشره، "فأما بعد" وعندها لا تتركوا، أو أن ترحلوا من حرمي، عبد عبد نبيكم من الأتراك، فبقول ذلك الحبر، نعم، إنه بكفى، ويصبر به جانبك بلك تبين لي عروصه. وهذا حصل احشاه المتأخرين. قال بعضهم: لا يتذكر قوله "وإلا: من أن يصبر باليمين". وقال بعضهم: كفى به، وهذه المسألة دخل عبد وهو الصحيح، وإني أتلفها لا أن يقول: من جاريه امسرىتها، فهي حرة ينبغي أن يقول هكذا، وبني وبغارية المسعدة؛ لأن المسببة تسمى حارمة، واسفن سمي حماراً، قال الله تعالى: ﴿فَرِحَ حَكْمُكُمْ فِي الْمَجَارِيَةِ﴾ أي التسمية، وقال الله تعالى: ﴿قَوْلُهُ لَتَبُولُوا الْمَسْكَنَاتِ فِي الْحَرْبِ﴾ أي المسكن، فلو نوى ذلك، فقد نوى ما يمتنع لفظه، فتعسف فيه، وعسا كانه صريح، فإذا اشترى حارمة بعد ذلك، فلا يحنث في تيبه.

حالة أخرى في التمرد الأول أن يقول: نعم دلنا، فنعن بمدة أنه قد: نعم برمي قبل: مما يتركه أحبارنا، فقالوا: فالحيلة هم، ذلك أن يبيع من يمشي به، ثم يعمل المملوك عبداً، ثم يستثنى ثبوت في محليته. بعد ذلك إليه، ولا يجب من يبيع

النوع الخامس

في الكلام:

١٩٧٥ - حكى عن الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله أنه قال: لا يملك، وقال: إني جئت من أبي عرائس ثلاثاً، إر هي لم تكلمني قبل الفسخ، وقد أمكنت من الكلام، فقلت: من أن يطأوا إذا نسبست، فقال له أبو حنيفة رحمه الله: عبد أبي، ونصحه في نفسه وأنها، وأنه سوء، فحسبته معذرة على ذلك، فأجابته بذلك كلامه. ونسب بعض، وهذه حبيبة وأصبحت إلا أن يبيها تعليم لما لا يصل شرعاً، وقد سكي هذه الخادش بطريق آخر، فإنه يرى أن ذلك لرحل لما سألوه من الله بعدة بدت، وأنه أمهنا من أمهنا إلى مائة ذلك إلى حلي، وأمره أن يترك قبل التمسح التمسح، ففعلت السرقة لزوجها: قد نجدها الله تعالى، ملك فطرو، فإذا لصبر لم يطلع وير الرحل في

(١) حرة عدته الآية ٦٦.

(٢) - سورة البر من الآية ٢٠

النوع السادس

في البيع والشراء:

١٩٧٥١ - إذا انتقص البيع بين البائع والمشتري بإقالة ومحوها، ثم ادعى البائع أو المشتري البيع على صاحبه، ذكر الخصاص رحمه الله: أنه ينبغي للمدعي عليه أن يحتلف، وينعى مكاناً آخر ورملاً آخر غير المكان الذي والرمان الذي وقع العقد فيه، ومما رأى الخصاص بناء على أنه يرى فيه "تخصيص ما ليس من لفظه".

١٩٧٥٢ - ولو أن رجلاً صاوم رجلاً يثوب، ولم يلبى البائع أن ينقذه من فاشي عشره فقل للمشتري: عبده هو إن اشتراه بالثمن عشره، ثم سأل أنه أن يشتريه، يبقى أن يشتريه بأحد عشر درهماً وديناراً، أو بأحد عشر شوباً ودرهماً، وكان ينبغي أن يبحث: لأن عزمه الخالص أن لا يلزم أن يثوب عشر درهماً، أو ما يبلغ قيمته ثمن عشر درهماً بسبب شراء هذا الثوب عرق وعادة لا نفس لشراءه، فيجعل هذا كالمخرج به، ولو صرح به، وبأنه أنسأه بعدائه ليس أنه يبحث في قيمته، كذا هيئنا، والجواب أنه لو بحث في قيمته بسبب هذا لشراءه، فما يبحث إذاً ردنا في عبده^(١)، أو ما يبلغ قيمته ثمن عشر درهماً من مال آخر سوى الثوب، ولو ردنا ذلك ردنا مجرد العرف والقصص؛ لأن اسم الثوب لا يحمل مالا آخر، ولا يجوز إبطال الريادة في البيع مجرد العرف والقصص، ألا ترى أن من حلف لا يشتري هذا الثوب بدرهم، فاشتراه بدينار، لا يبحث مع أن الثوب أكثر من الدرهم، ومن رعب عن شراء شيء، بدرهم، كان أرعب عن شراءه بما يبلغ قيمته درهماً وريادة، ولكن قيل: لو ردنا ذلك ردنا مجرد العرف، وإيه لا يجوز

هذا الذي ذكرناه فمما إذا اشتري الثوب بأحد عشر درهماً وديناراً أنه لا يبحث في قيمته جواب القياس، أما على جواب الامتحان: فبحث، فقد ذكر محمد رحمه الله: فمن حلف لا يبيع عبداً، بغير درهم إلا أكثر، أو إلا بزيادة، فباعه بنسعة ودينار،

(١) ومضى طية

(٢) هكذا في نسخة وم. وكذا في الأصل في نسخة.

القياس أن يبحث؛ لأن الشيء هو البيع المطلق، والمشتري المبيع بأكثر من عشرة أو بأزيد، فإذا باع بتسعة ودينار، فما باع بأكثر من عشرة أو بأزيد منها، لأن تكررة والزيادة إنما تكون في الجنس الواحد، والدراهم والله ناسج جنسان مختلفان، فإم يكن هذا البيع داخلا تحت المشتري، وكان داخلا تحت البعير، وفي الاستحسان، لا يبحث في عيه؛ لأن الدراهم والله قائم به علا جنساً واحداً فيما عدا حكم الثوب، فيكثر الدراهم بالدينار، فكان هذا يائماً بأكثر، ولم يذكر في هذا الفصل ما إذا باع بتسعة وثوب.

قال مشايخنا رحمهم الله: وينبغي أن يبحث في عيه قياساً واستحساناً، لأن الثوب مع الدراهم حسان مختلفان قياساً واستحساناً، فلا يكسر الدراهم به، فلا يكون هذا البيع مشتري من البعير، بل كان داخلاً تحت البعير قياساً واستحساناً، ولو أن رجلاً ساءم رجلاً بثوب، فنحن رب الثوب أن لا يبيعه بعشرة دراهم، ثم أراد البيع، بسعى أن يبيعه بأحد عشر درهماً أو بعشرة دراهم ودينار أو ثوب فلا بحث، وكان ينبغي أن يبحث؛ لأنه جعل شرط الحث البيع بعشرة، وقد ما به بعشرة وزيادة، والزيادة على شرط الحث لا تمتع اخذت، ألا ترى أن في جانب المشتري هذه الشراء بثلاثة عشر أو ثاني عشر، وثوباً شراء بعشرة، وكذا في جانب البائع، بحث أن يكون كذلك. واخراج أن القياس في جانب البائع أن يكون حاملاً ما ذكر؛ لأن البائع ثاني عشر بائع عشرة كما أن المشتري ثاني عشر مشتري بعشرة إلا أن فرس القياس في جانب البائع بحكم العرب والعادة

ويبان ذلك أن البيع بعشرة نوعان: بيع عشرة مفردة، وبيع بعشرة وزيادة، وعرض البائع عرفاً وعادة منع النفس من البيع بعشرة مفردة، لأن الدائع مستزيدة، فإني يحلف عرفاً وعادة ليزيد المشتري على العشرة، فخصصنا من عيه البيع بعشرة وزيادة بحكم المعروف، وبني البيع بعشرة مفردة داخلاً تحت البعير، ونخصص من يحمله انقضاء المعروف حظه، وأما في جانب المشتري فلا عرف، لأن المشتري منقضي، فإذا باع يخرج عن عيه الشراء بما هو أقل من عشرة، فأما الشراء بعشرة مفردة أو الشراء بعشرة وزيادة يرضى داخل تحت البعير، فحده المشتري إذا اشتراه عشرة مفردة، أو اشتراه بعشرة وزيادة، ولم يبحث البائع إذا باعه بعشرة وزيادة. ويبحث إذا باعه بعشرة مفردة لهذا

وحيلة أخرى أن يبيعه بتسعة دراهم ، فلا بحث في يمينه أيضاً ، وكان ينبغي أن يبحث ؛ لأن البائع إنما منع نفسه عن البيع بعشرة ؛ لما فيه من النقصان ، وإنه في التسعة أكثر ، فيجعل هذا كالصرح به ، وصار كأنه قال : إن بعته بعشرة أو بأقل ، فكذا وعنت لو باعه بتسعة بحث ، فكذا ههنا ، والجواب أنه لو بحث في يمينه بالبيع بتسعة إنما يبحث إذا زدنا في يمينه ، أو بأقل ، ولو زدنا ذلك زدناه بمجرد العرف لا بلفظه ؛ لأن لفظه لا يحتمل التسعة ؛ لأن لفظ العشرة واسم العشرة لا يحتمل ما دونهما ، والزائدة لا تنبت بمجرد العرف .

١٩٧٥٣- ومن حلف لا يبيع عبده بعشرة دراهم حتى يزداد ، ثم احتاج إلى بيعه ولم يجد من يشتري بالزيادة ، قال : ينبغي أن يبيعه بتسعة دراهم ، ولا بحث ، وكان ينبغي أن يبحث ؛ لأنه حمل غاية البيع بالزيادة على العشرة ، ولم توجد الغاية ، فبقيت اليمين فيجب أن يبحث كما لو باعه بعشرة ، والجواب أن الحنف لا يقع ببقاء اليمين ، وإنما يقع بوجود شرط الحث ، ولكن في حال بقاء اليمين فيما إذا باعه بتسعة لم يوجد شرط الحث ؛ لما مر ، فلا بحث لعدم شرط الحث لا لعدم هذه اليمين ، وفيما إذا بعته بعشرة وجد شرط الحث ، واليمين باقية ، فيبحث هذه الجملة من الخانع . وقد ذكر مسألة الأخيرة هشام في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله وقال : القياس أن لا بحث ، وبه تأخذ ، وإنما أخذنا القياس لقوة وجهه ، وجنس هذه المسائل في الخانع من باب المساواة .

١٩٧٥٤- وإذا حلف لا يبيع هذا الثوب من فلان بثلثين أيداً ، فالحيلة أن يبيعه منه ومن آخر ، فلا بحث ؛ لأنه ما باعه منه إنما باع بعضه منه ، وشرط الحث بيع الكل منه لا بيع البعض منه ، وأخرى أن يبيع بعضه منه ، ويبقى الباقي منه ، وأخرى أن يبيعه منه بعرض ، وهذا لأنه ذكر الثمن في البيع مطلقاً ، وإنه ينصرف إلى الكامل ، والعرض ليس بتمتع كامل ، وأخرى أن يبيعه من يشتريه للمحرف عنه ، فإذا فعل ذلك لا بحث في يمينه ، وأخرى أن يوكل من يبيعه من المحرف عليه ولا بحث ، لأنه ما باع بنفسه ، وهي الوجه المتقدم ما باع من المحرف عليه .

١٩٧٥٥- وفي أيمان الأهل : من حلف لا يبيع ، أو لا يشتري ، فالمر بفك

تسأل: لا يثبت إلا إلى ثمان سائلاً لا يتولى وثق نفسه، فيثبت بالإقرار والمأكل
معبر عنه، وثمة من أنه يبيع هذا المذهب وهو يبي من الله برفعة شانه، أنه إن طاف بالبيع
بيعه، فثبت بخت لأنة ما يبعه، يثبت أجزائه، والإحزمة ليست ببيع، شرط الخلف
شيع

١٩٧٦ - وثمة حنف يعني عبد بعينه إن الشراء، فاشترى شرراً فاسداً وقيمه لا
يعتبر، لأن البعدين، الشراء بالجل لا إلى حره أو مملوك، وإذا قبض، بعد ذلك، فثبت ملكه
إلا أن التبعين ليست بواقعة فلا يعتن، وإن كان يشتري نفسه العبد أولاً، ثم اشتراه
شراً فاسداً إن كان له، النفس مضمون نفسه، ساء فاسداً بغير العقد، ويثبت الملك له
بغير الشراء، فيعتق العبد، وإن كان القبض هو مورد في لعقد نفس أمانة كقبض
الجاره ولو دفعه، ثم كان بغير صمد، لكن بغيره لا يثبت قبض من هو - على رواية
أبي سليمان - لا يصير قسماً بغير العقد، ألم يحذر فيه قسماً، فلا يثبت الملك في العبد،
بغير الشراء، فلا يعتن عليه، وعلى رواية "أبو حفص: يجعل فلكه من انفسه بغير
النفس المتحد، إذا كان في بدو الشراء، فممكن من بيعة، فيجوز ذلك منزلة
المصور المتحد، يبيع ملك أو يبيع الشراء فيعتن

ولو قال: إن بيع هذا العبد، فهو حر داهية يبعاً فاسداً والعبد من بد يباع، يعتن
عليه، لأن البيع الفاسد لا يبرئ الملك نفسه، وقد تعق الشرط وهو البيع، والعبد من
ملكه، فيعتن عليه، وإن كان العبد في يد الشراء يوم ربه، فدوى رواية أبي سليمان
إن كان أمانه أو مضموناً بغيره، يعتن على أن يبعه أيضاً، لأنه لم يملكه المشتري بغير
العقد، فيعتن على ملكه "أبو داود" ووجه شرط الاعتن فيعتن، وعلى رواية أبي حفص
رحمة الله، يثبت للملك المشتري بغيره، فلا يعتن على الشراء.

١٩٧٧ - إذا مال: إن شترت هذا العبد، فهو حر، ثم سأل: إن يشتري العبد،
في الحيلة أن لا يشتريه على أن يبيع فيه - خيار، فلا يثبت: لأن خيار البيع يتم به أن
المبيع على ملكه، فلا يملكه شخص الشراء، ولا يثبت عليه، وأما من قال أن خيار

رحمه الله : أن يشتريه على أن المشتري فيه باختيار ، فحيار المشتري يمنع دخوله المشتري
 في ملك المشتري عنه ، فلا يملكه المشتري بنفس الشراء ، فلا يعتق عليه ، وحصل الجميع .
 لا إلى جزاء حتى لو نال نفسه الشراء ، ثم اشتراه شراء بائنا ، لا يعتق عليه . وأخرى أن
 يشتري هذا العبد مع رجل آخر ، هكذا ذكر الخصاص في حبله ، وفي هذه الحيلة التي
 ذكرها الخصاص عني قول أبي حنيفة رحمه الله : نوع تبيها ، فقد ذكر محمد رحمه الله في
 الجامع الصغير : أن من حلف وقال : إن اشتريت هذا العبد ، فهو حر ، فاشتراه على
 أنه باختيار عني عليه من غير ذكر خلاف ، والمشايخ خرجوا المسألة على قول أصحابنا
 جميعاً وقالوا : أما على قولهما : فظاهر ؟ لأن خيار المشتري عنه لا يمنع دخول العبد
 في ملك المشتري ، فوجد شرط العتق ، وانعقد في ملكه ، وأما عند أبي حنيفة رحمه الله :
 فلا بد منه عيار أن شرط أن كان يمنع وحول المشتري في ملك المشتري إلا أن لا يعتق
 متعلق بالشراء لا بالملك ، والمتعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمسألة فيصير قائلاً بعد
 الشراء هذا العبد حر ، ومن اشتري هذا بشرط الخيار للمشتري ، واعتقه بعد شراء ،
 بقا خياره ، وبث ان ذلك ، وبغض العتق ، وكأنه ذهب في ذلك عني الخصاص ، أو
 يكون في المسألة دأيتان عن أبي حنيفة رحمه الله .

وحيلة أخرى : أن لا يشتري هذا العبد مع رجل آخر ، وأخر أن يشتري نسمة
 وتسعين سهماً من مائة سهم من هذا العبد لنفسه ، ثم يشتري السهم الثاني لابت
 انصغير ، أو لامرأته فأمرها ، أو يشتري تسعة وتسعين سهماً من مائة سهم من نفسه ، ثم
 إن ابائع بقوله بالسهم الباقي ، وعلى هذا يد قول : إن اشتريت هذه الدار فكما ، فاشتري
 نسمة وتسعين سهماً لنفسه واشتري السهم الثاني لابت أو لامرأته ، ولو وجب السهم
 الثاني ، ففي العبد ، وما أتتبه مما لا يحتمل انقصة يصرح الله ، وبما يحتمل القسمة لا
 نصبح الهبة في أن يجزى جميعاً لا يحنث في يمينه . وفي حبل الأسفل : لو قال : أول كره
 أتتبه صدقه ، ثم بد ، له أن يشتريه ، بمعنى أن يشتري كراً وخسف كراً ، ولا يترمه
 التصديق بشيء ، وهذا بخلاف ما هو قال : أول عبد اشتريه ، فهو حر ، واشتري عبداً
 وتصدق عنه ، حيث عتق الكامل .

الشيء السابع

في أخذ الدين وانتفاءه وإعطائه ومعرفة العروة

١٩٧٥ هـ - من به عسر أمر مئة درهم ، فقال . عسى حر إن أحلتها اليوم مشرقاً ،
 و قد له أن يأخذ بعض المائة متفرقات ، مائة ولا حث : لأن شرط أخذها فليس جميع
 المائة متفرقة ، لأن انتهاء هي قوله : أخذها بمائة من المائة ، وإذا قصر بعض المائة ، معاً
 فليس جميع المائة فضلاً عن السبب في نفسه البري . ولو قال : إن أخذتها اليوم إلا جنة
 كذلك ، فأخذ جميع المائة به ، ثم من عسر مائة مائة متفرقة ، فإذا ان سبب له ، ولا يحسن
 في بيته ، فالمائة أن يستبدله في المئدة ولا يحب ، وكذلك لو ترك الاستبدال أصلاً .
 ويجوز له أن يثبت في بيته ، ولو استبدله اليوم ، بحسب في بيته ، لأن شرط أخذها
 جميع المائة متفرقة ، وتطرق لغير نفس جميع المائة جميعاً ، قلت : وتخصيص المتفرقة لا يفسد
 أحد جزء المائة ، لأن الله : أوفية ببيت من جسد الفرد ، فإذا استبدله في اليوم فقد
 وحده قصر جميع المائة متفرقة في اليوم ، وإذا استبدله بعد أن لم يحدد نفس جميع المائة
 اليوم فضلاً عن القدر في بيته .

وإذا حلف بأحد من مائة درهم ، أو ليعطيه ، ثم قال له : لا يأخذه بعض ،
 فالحيلة أن يرضى غير ما حلف ، وأخذ ولا حث هو : لأن المكيل يقضى له من ذلك مخصص .
 ويقيد الأبرج إليه . ففعل الثاني كعمل القيوب عنه ، فكان لو قال : قمعه بنفسه ،
 . سبباني بها في ما ألتزم بحلها ، وكذلك لو قال له : أن لا يأخذ من المحلوف عنه
 نفسه ، فأخذه أو ما عده من ، كجاء المحلوف عليه ولا حث ، لأن المكيل : لنفسه سبب
 مخصص ، فكأنه : ففعله من المحلوف ، عليه ، ولا يفتقر إلى أخذ ، قال : قال من المحلوف .
 عليه من المحلوف عليه ، أو رجل أحله المحلوف عنه ، ففرض في بيته ، هكذا ذكر في
 القاب ونى .

وذكر في التعيين مسألة : ما عني به يحسن في بيته ، : يسوءه ما ذكر في
 التعيين : : إذا حلف لأخص من مائة من المظلم فهو : ففرض من وقت التطهير .
 لأن المكيل يفتقره ما بين سبب مخصص ، : من نفسه من مخرج له بحسب ، وكذلك لم

فقد من ثمنه أو احتار عليه ثم بحثه لأنه لم يخلص من المطلوب، ولا من ذاته، فلم يجعل الخفض من كبره، والاحتار عليه فبقضا أو المدين حتى تم بحثه، فو يمينه، فقد انقضى المسألة لم يجعل القرض من انكسار، والتمثل عليه قصص من المدين حتى لا يراعى يمينه.

١٩٧٥٩ - روى التذويقي: وهو حلف المطالب بـ كعطين فلا تأخذ منه. فأمر غيره
بالأداء أو أحال، فقص روى عنه، وإن فنى عنه مبرع، لا يبأفى عنه، وإن عى
أن سى وثب نفسه، صدق بانه نصا، وبقه نصا هو حلف المطالب أن لا يعطيه،
فأعذه على أحد هذه الوجوه ستة، وإن بوى أن لا يعطيه نفسه، لم يذر من النصا،
وذكر في موضع آخر أنه يصدق من غير قص: (أنه نوى) تخصص المظنط: الصحيح
ما ذكرناه أولا

١٥٧٠ - وإذا حلف أن لا يفارق غريمه حتى يموت في ما عليه فله به ، ثم إن انعم
منه لا يثبت ؛ لأنه لم يفارقه إنما بارقه العزم ، ولو نكح حلفت على أن لا يفارقه غريمه
وإنما استأنف بدعاء ، يستأنف في بيعة ، هكذا كرهنا في الأصل ، وهي الأصل إن كان
الغدايب ، أو غفل عن الخطوب ، أو سمع إساناً كالسلام ، فتهرب الخطوب ، لا يثبت على
منه ، ولو لم ينم ، ولم يغفل عنه ، ودعب ولم يدب ، صعد الصالح ، ونم بيده مع
الإمكان ، بحيث في بيته ؛ لأنه لما لم يذهب معه مع الإمكان ولم يجمعه ، لم ينفارق
به ، فيثبت في بيته ، وبما ذكره في الخبرين ثبت أن الأصل على هذا الأصل

١٩٧٠- وهي النظم : إذا جئت لأيمانك فإني جئت بحسن يستوفى مدخله ، فنهض
مفعلاً تحت برأه حتى لا يهونه ويحفظه ، فليس يغتفر له ، وإن حان سبها ستره ، أو
عصم من أعداءه نصحه ، فليس يغتفر له قطباً ، فكذلك إذا جلس أحدكم خارج
المسجد ، والأكثر دعيه ، ولما لم يفتحه لم يجب برأه ، فليس يغتفر له

هـ إذا توالى عند حلقه ألفه والأخر خارج، فله صفريق، وكذلك إذا كان
بهما جيب وعينه، والفتح بعد الحذف، والحذف من باب التثنية على الباب، فهو

مصدق

١٩٧٦٢ - ومن حلف لا يأخذ ماله على فلان إلا جملة ، أو قال : إلا جميعاً ، ثم أراد أن يأخذ منه على سبيل التفريق ، فالحيلة له أن يترك من حقه عليه درهماً ، ويأخذ الباقي كيه حقه ، ولا يحدث في يمينه ، لأنه بسبب هذا اليمين منع نفسه عن أخذ جميع ماله مطلقاً ، واستثنى منه أخذ جميع ماله عليه متفرقاً ، فلا يحدث في يمينه ، ولو أخذ جميع ماله عليه متفرقاً ، ثم وجد درهماً ستوقاً ، فالحيلة أن لا يستبدله ؛ لأنه إذا لم يستبدله لم يوجد أخذ جميع ماله عليه على سبيل التفريق ؛ لأن السرقة نسب من جنس الدراهم ، ولو استبدله في أي وقت استبدله يحدث ، لأنه أخذ جميع ماله عليه على التفريق .

١٩٧٦٣ - فإذا حلف لا يأخذ من فلان شيئاً من حقه دون شيء ، ثم أراد أن يأخذ على التفريق ، أو أراد أن يترك بعض حقه يحدث في يمينه ؛ لأن اسم الشيء يتناول القليل والكثير ، ولكن الحيلة أن يأخذ عن غيره قضاء عنه ، فلا يحدث ، وإن لم يكن المطلوب من يودي عنه وكان الطالب من يقبض له ، فقبضه له ، فلا يحدث ؛ لأن الطالب ما يقبض ، فقد نص هنا أن الطالب لا يصير قابضاً ببعض وكيفية ، وقد ذكرنا قبيل هذا في أول هذا النوع بخلافه .

١٩٧٦٤ - وإذا حلف المطلوب أن لا يعطي فلاناً حقه درهماً دون درهم ، ثم أراد أن يدفع ذلك بتفريق ، فالحيلة أن يعطيه حقه درهماً ، ويعطيه الباقي بتفريق ، ولا يحدث في يمينه ، لأن شرط حقه أن يعطيه جميع حقه على التفريق ، وإذا جسي درهماً من حقه ، فما أعطاه جميع حقه على التفريق ، فإن أعطاه بعد ذلك ما جسي عنه ، يحدث ؛ لأنه أعطاه جميع حقه على التفريق ، ومن حلف لا يفارق غيره حتى يسئوه ما عليه ، فأقرضه الطالب ففاز ماله عليه ، فقبضه المطلوب ، ثم دفعه إلى الطالب قضاء من يمينه خرج من يمينه ، وهذه الحيلة منزوعة من الجامع .

١٩٧٦٥ - وإذا حلف المطلوب أن لا يعطي فلاناً ماله عليه درهماً أو أكثر ، أو قال : فما غرقه ، فالحيلة أن يعطيه مكان الدراهم ديناراً^{١١} قضاء من حقه ، فلا يحدث في يمينه ، لأنه عقد يمينه على الدراهم ، وما أعطاه الدراهم ، وإذا حلف المطلوب لبعطين

فلأننا حقه غداً، فلم يتبهاً به ذلك، فالحيلة أن يبيع المطلوب من الطالب عراً صاعقه، وبفضي الطالب العرض، فيسقط حقه به، ثم يتفادى البيع في العرض، فيعود الذين ويرى الخائف، وإن قال الطالب: أخاف أن لا يساعديني المطلوب في الإقابة، ولا قبل مني العرض بعد ذلك، فالحيلة أنه أن يأمر من يثق به، حتى يبيع عراً صاعقه من المطلوب بذلك القدر من المال، ثم المطلوب يبيع ذلك العرض من الطالب به حقه، فإن قبل المطلوب بعد ذلك، تعرض من الطالب فيها، وإلا أحال البائع الأول الطالب للمال على المطلوب، أو يقر البائع الأول أن ضمن العرض الذي له على المطلوب لتطالب بحق عرضه، فيعود الدين إليه بحقه، وإن حلف المطلوب ليقصين حتى ملان عداً، فحالف الحلف عليه، فلم يجده المطلوب ليقصين حقه، وطلب لذلك حيلة، فعلى ما ذكر في فتوى أهل سمرقند: أنه لا تحت عن الخائف في هذه الصورة لا حاجة إلى الحيلة. وفي التوازل: أشد إلى الحيلة، وقال: ينبغي أن يدفعه إلى القاضي، ويكون تدفع إليه في هذه الصورة كالدفع إلى المحلوف عليه^(١) نظر الخائف، وبه كان يفتي المصدر التنبهاً، وذكر هذه المسألة في إمامة الشافعي، وأشار إلى حياة أخرى، فقال: ينصب القاضي عن المحلوف عليه كعبلاً، ويأمر الخائف بالدفع إليه، فإذا دفع إليه فقد مر في حقه.

وفي نوادر بن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله في عين هذه الصورة: أن المطلوب إذا جاء بأمال إلى الحاكم، وأعلمه بذلك، فجعل الحاكم للطالب وكبلاً، وأمره بقبض الغرام، وأشهد للمطلوب بالبراءة، أو أشهد على النائب أنه قضى، فهذا باطل، وبه كان يفتي الشيخ الإمام الأجل طهیر النعیم المرفعی.

١٩٧٦-٦ وإذا حلف المطلوب أنه لا يعطى فلان شيئاً عماله عليه، وحلف الطالب أن لا يفارق غريمه، حتى يستوفى ما عليه، فالحيلة أن يدخل بينهما ثالث، فيقتضى الطالب حقه من مال نفسه من غير أمر المطلوب، ثم المطلوب يدفع إلى ذلك الرجل مثل ما دفع إلى الطالب، فلا يحدث واحد منهما في حقه؛ لأن المطلوب ما أعطى نفسه ولا بتنه؛ ليحتمل إتهامه كإتهامه، والطالب لم يغادره قبل استيفاء ما عليه، فلم يرد

النوع التاسع

في الرجل يحلف ببدي ما يملكه أو يصدقه وفيه بعض مسائل مفارقة الغريم:

١٩٧٧١ - إذا قال الرجل: إن فعلت كذا، فعلى صدقة في المساكين، أو قال: فجميع مالي أو قال: كل مالي، تفعل ذلك اتفق، فالقيس أن يلزمه التصديق بجميع ماله مال الزكاة وغيره في ذلك على السواء، وفي الاستحسان: يلزمه التصديق بمال الزكاة، وما لازكاة فيه لا يلزمه التصديق به، وجه القياس أنه أضاف الصدقة إلى ماله مطلقاً في الصورة الأولى، وإلى جميع ماله في الصورة الثانية، فيدخل تحته جميع أمواله كما في الوصية، وجه الاستحسان: أن إيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى، ثم ما أوجب الله من الصدقة مضاف إلى مال مطلق، وهو قوله تعالى: ﴿تُخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ﴾^(١) فنال مال الزكاة خاصة، فكذا ما وجب بإيجاب العبد بخلاف الرصبة، لأنها لا تجب في الوصية إيجاباً من الشرع تقيد بحد الزكاة، حتى ينصرف بإيجاب العبد إليه، فينصرف بإيجابه إلى الأموال كلها.

ولو قال: جميع ما أملكه صدقة في المساكين، فهذا كل شيء من العروض وغيره، قال: وكذلك يدخل فيه أرض العشر وأرض الخراج، بعض مشايخنا على أن ما ذكر في كتاب الهبة، وفي المتن: جواب القياس، وفي الاستحسان: ينصرف إلى مال الزكاة أيضاً، وإليه ذهب الفقيه أبو بكر الطعفي وشمس الأئمة السرخسي، ومنهم من قال: هذا جواب القياس والاستحسان، وإليه ذهب الفقيه محمد بن إبراهيم.

والفرق على قول هذا الفائل بين قوله: أملك وبين قوله: مالي أن الملك أعم من المال، فإنه يتناول ملك الفخاير وملك النكاح وملك التضيعة، فلا بد وأن يظهر لعموم هذا اللفظ زيادة مؤنة، وإن يظهر له زيادة مؤنة إذا انصرف إلى كل مال يجوز التصديق به وذكر شرح الإسلام في شرح الجامع أن في قوله: جميع ما أملك مبدقة رويتهن: في رواية: ينصرف إلى مال الزكاة لا غير، وفي رواية: ينصرف إلى مال الزكاة وغيره، وهكذا ذكر البيهقي في كتابه، ثم قال في كتاب الهبة: ويعد من ذلك مؤنة، لأنه لو لم

بملك ذلك ، لقدّر يحتاج إلى أن يسأل الناس من ماله ، ولا يحسن أن تصدق بجميع ماله ، ويسأل الناس ، ولم يبرن مقدار ما يملك

قال مشايخنا : إن كان محتاراً بملك قوت يوم وإن كان صاحب حوائث غلة بملك قوت شهر ، وإن كان دهنياً بملك قوت سنة ، فليداو صلي إلى غنى ، من ذلك صدق بقدر ما أمك ، لأنه استهلك قدر ما أمك من المال الذي ينزله التصدق به ، ويصير صاعداً مثله ^(١) كما لو استهلك مال الزكاة .

وروى بنسب عن أبي يوسف رحمه الله : أنه سئل عمن قال : مالي في المساكين صدقة كم يحبس منه ؟ قال : مقدار قوته ، قلت : لكم ؟ قال : الله ونحوها ، فإذا أفاض ، لا تصدق بعد ذلك مثله ، وهذه الرواية إشارة إلى أن علي قوت أبي يوسف رحمه الله إذا قال : مالي صدقة ، إن يمينه ينصرف إلى جميع أمواله ، إذ لو انصرف إلى مال الزكاة لا غير كان لا يحتاج إلى أن يحبس لنفسه شيئاً ، ثم في قوله : مالي في المساكين صدقة ، إذا بلزمه التصدق بمال الزكاة لا غير ، سنحسب ما إذا لم ينو جميع المال ، وأما إذا نوى جميع المال لزمه التصدق بجميع المال ؛ لأنه نوى حصة كماله ، وفيه تغلظ عليه .

وإذا قال : مالي في المساكين صدقة وله أرض عشرية فيها غلة يومئذ ، فالغلة تدحر في يمينه ، وأما ربة الأرض فلا تدخل في يمينه في قول أبي حنيفة رحمه الله ، وقال أبو يوسف رحمه الله : تدحر سواء كان في الأرض غلة أو لم يكن ، قال : لأن أهل الجبل يسمون غلة الأرض مالا هكذا ؟ رضى المتنفى ، وأما أرض الخراج هل تدخل ؟ ذكر الغدوري في شرحه : أنها لا تدخل بالإجماع ، وفي المتنفى عن أبي يوسف رحمه الله ، أنها تدخل ، وعن محمد ، أنها تدخل .

في البضائي : وإذا قال لغيره : مالي عليك صدقة في المساكين إن فارقتك حتى استوفيه منك فمأرقه ولم ينو فيه ، يحبس في يمينه ، ويلزمه التصدق بماله عليه ، وإن كان ماله عليه دين ، وفي قوله : مالي في المساكين صدقة يلزمه التصدق بمال الزكاة وبمال هو عبء ، ولا يلزمه التصدق بالدين المتق له عن غيره ، ولتفرق أن في هذه المسألة النزم التصدق بمال هو عليه لا بمقتضى المال ، ومال الدين له عليه الدين ، فحاز أن ينفيذ اليمين

« وفي ثلث أسئلة الترم الأربعة في هذا المثلث، واسم المثلث ماثلثاً يرفع على مثل المثلث
« على مثل الترم ».

ثم هي مثلث إذا كان المثلث صغيراً، فكذا في بيان ما به، هل هو في ٩٠ عام، قول أبي
يوسف: رحمه الله تعالى، وهو: « إن لم يكن بلطف الجميع: لأن عند الترم ليس شرطاً،
وعدمه عند الترم شرطاً، فلا يجوز الترم في طايه وجهه ».

ولو قدر، كل شيء يبيع فلا بد، فهو في الساكنة، ثم ما به لا يلزمه شيء،
لأن البيع يزول ما كان عن المبيع، وبما انصرف إلى حارة زوال ملكه، فلا يصح، ولا
يزول منه التصديق، لأنه انما هو المبيع دون الترم، لأن لواءه فهو كفاية عن
المبيع دون الترم.

النوع العاشر

في الأكل والشرب والذوق

١٩١٧٢ إدا قال لا ماله، إن أكلت من هذا الخمر، وأنت طائر، فخلطه لهما حتى
تأكل، ولا تغلق ما روي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه ينبغي جأ أن تدق ذلك الخمر،
وتغلب في عسبة حتى يصر هالكة، فإذا أكلت لا تحت، وفي القدح، في هالكة، في
حيلة أخرى، فقال: لو جففت رده، ثم شربه بما أنه محبب، وإن أكله من لا حس،
بافصلي هالكة، في حيلة أخرى، وتكره هالكة ما روي، فقال: إذا جفده، بها أرحم أن
لا يحب، لأنه اسم الحزق قدر الهم

وإذا غلب لا يمكن من المصالح، ثم إذا كان في الأكل، ما جفده، في بيع القمح،
عليه ما عاين من الطعام من المالح، ثم يأكل المالح، فلا يفت: لأن الطعام صار محتاً
للمحبة بالبيع، وزهده، وفي أن الحاله، في أن طعام نفسه، في أن شويخ الإصام لأجن
مصر الأشعة الحلبي، في تصدق جوار بيع الطعام بها، مطلقاً، وإنما يجوز هذا البيع إذا

كان الطعام مشاؤاً إليه ، أو يشير البائع إلى موصمه بأن يقول : من يبتدئ كذا أو حسو^(١) كذا ، أو يعرفه شيء ، أما إذا أحسق إطلاقاً لا يجوز هذا البيع .

ولو قال : لا أكل طعاماً هداً ، فأعده له لا يذكر له أنه قد أكله في جبل الأصل ، ولا في جبل الخصاص ، وقد قيل : إن له حيلة في قول أي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله حلفاً لمحمد رحمه الله تعالى على أن من حلف لا يدخل دار فلان هذه . وبإجماع فلا بد : أنه " : ثم دخلها الخائف ، فعلى فم لهما لا يحجب ، وعنى قول محمد : يحنث ، ولو قال : لا أكل طعام فلان وفلان يبيع الطعام ، هانئ يرى من ، ثم أكل يحنث ؛ لأن أي طعام من بيع الطعام يكون هكذا ، فلا يصح . أحيلة .

١٩٧٧٢ - روي أحمد قصة ، وروى فيها في فمها جأكلها ، فحلف رجل ، وقال : إن أكلتها ، فأمرني طالق ، وقال رجل آخر : إن ألقيتها ، فأمرني طالق . فالحيلة أن ينفي بعض النكحة ، ويأكل بعض النكحة ، فلا يحنث واحد من الخالفين ؛ لأن شرط حيث أسدعما أكل النكحة ، وهو إما أكل بعض النكحة ، وشرط حيث الآخر إلقاء النكحة ، وهو إما ألقى بعض النكحة ، وعن هذا قلنا : إن امرأة إذا أخذت نكحة ، ووضعت في قمحها حتى تأكل : هـ قال لها زوجها : إن أكلتها ، فأنت طالق . وإن ألقيتها ، فأنت طالق ، فأنثت نفسها . وألفت الساقى لا بحث الزوج في فيه ، فإن لم يفعل المحلوف عليه . ولكن جاء إسان آخر ، وأخرج النكحة من فم المحلوف عليه ، وألفها . قال : إن أخرجه والمحلوف عليه جامد على أن لا يفعل ممتنع جهده مغلوب على ذلك لا يحنث واحد من الخالفين ، أما الذي عقد يمينه على الأكل فلا بد أن يأكل ، وأما الآخر فلا بد عقد يمينه على الإلقاء وما ألقى حراً أيضاً إن شاء الله تعالى ، ونظيره مسألة النكحة .

١٩٧٧٣ - إذا كانت امرأة إل جبل عبي السلم يزيد أن تصعد المنطع قال إثر حل : أت طالق إل صديق ، فأودت أن تزل ، فقال لها : أأ طالق إن زلت ، فانزعج أن تحجب . وتزل فلا تكبرن هي التي زلت .

(١) هكذا في ط ، وكان في الأصل : يبتدئ يقول : يبتدئ أو حسو ، وفي م : يبتدئ يقول : من يبتدئ أو حسو .

(٢) هكذا في الأصل ، وكان في ط : أوجبها .

١٩٧٧٥ - إذا حلف أن لا يدق لفلان طعاماً ولا شرباً ، ونوى نوعاً من أنواع الطعام كان كذباً نوى ، لأنه نوى تخصيص ما في لفظه ، فإنه نوى تخصيص الطعام والشراب ، وأنه ملفوظ بخلاف ما لو حلف لا يأكل ، ولا يشرب ، ونوى طعاماً دون طعام ، أو شرباً دون شراب ، حيث لا تصح نيته في ظاهر الرواية ، وعلى قول الخصاف : تصح نيته أيضاً على ما عرف من مذهبه ، وكذلك لو حلف لا يأكل شيئاً ، ونوى نوعاً من أنواع الطعام ، تصح نيته ؛ لأنه نوى تخصيص الملفوظ ، فاسم الشيء ، يتناول الكل ، هذه الجملة من حيل الخصاف

ومن جنس هذه المسائل :

١٩٧٧٦ - ما ذكر محمدر حبه الله في حيل الأيمان . إذا قال : إن أكلت طعاماً عندك أبداً ، فهو على حرام ، أو قال : إن أكلت طعاماً هنا ، فهي في المساكين صدقة ، فأكل لا يلزمه شيء ، لأنه تصاف الحرمة وإيجاب الصدقة إلى ما بعد الأكل ، وما بعد الأكل ، ليس هو بمنع لتحريره ، وإيجاب الصدقة والنصرف المضاف إلى غير صحته لا يعتبر

ولو حلف لا يدق طعاماً لفلان ، فأكل طعاماً بينه وبين آخر بحث ، في نيته ، لأن الذوق يتم بالحز ، الذي هو لفلان بخلاف ما لو حلف لا يلبس ثوباً لفلان ، فلبس ثوباً بينه وبين آخر لا يحدث ، لأن الجز ، الذي هو لفلان لا يسمى ثوباً ، وعلى هذا لو حلف ، لا يأكل نعمة فلان ، فأكل لقيمة بينه وبين آخر ، لا يحدث ؛ لأن ما من لقيمة أكلها إلا وبعضها لغير المتحلف عليه ، فلا يتناول لقيمة فلان .

ولو حلف لا يشرب الشراب ، ولا نية له ، فهذا على التحريم ؛ لأن الشراب متى أطلق في العرف والعادة ، إنما يراد به الخمر ، فإن شرب غير الخمر لا يحدث ، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة للرخسي : إذا شرب غير الخمر مما هو مسكر ينتهي أن يحدث ؛ لأن الشراب إذا أطلق في العرف ، إنما يراد به ما هو مسكر ، وإذا حلف لا يرتكب حراماً ، فشرب الخمر لا يحدث إلا أن ينويه ؛ لأن المراد من هذا اللفظ عند الإطلاق هو المتحريم ، وما سوى هذه المسائل معروفة في كتاب الأيمان .

١٩٧٧٧ - رجل قال لعبيده : أنت حر إن ذقت طعاماً ، أو شربت شرباً حتى أضريت . فلما سمع العلام ذلك أبق العبد ، فالحيلة في ذلك أن يهب الحالف العبد من انه الصغير ما دام العبد متردداً في دار الإسلام إن كان له ابن صغير ، وإن لم يكن له ابن صغير ، فليس لقيط صغير في حجره ، ثم يذوق طعاماً وشرباً ، ولا يلزم الحالف شيء ، وأعلم بأن العبد الأبق ما دام متردداً في دار الإسلام ، فهو في يد المولى حكماً ، فيصير قابضاً للصغير بمجرد الهبة ، ويتوب ما كان للأب من القبض عن قبض الهبة ؛ لأن ما كان للأب قبض أمانة وقبض الهبة أبشاً قبض أمانة ، فيتوب أحدهما عن الآخر ، وإذا صار الأب فاضلاً للصغير بمجرد الهبة صار العبد مالئاً للصغير فلا يعتق على الأب .

وعلم بأن من هذا الجنس مسائل هبة الأبق وبيعه وهبة العبد الذي أرسله في حاجته وبيعه ، فأما هبة الأبق : فلما دام متردداً في دار الإسلام ، يجوز هبته من انه الصغير ومن لقيط صغير في حجره ، ولا يجوز من غيره ، وإن كان أبشاً إلى دار الحرب لا يجوز منه لا من ابن صغير له ولا من غيره ، وبيع الأبق لا يجوز إلا ممن في يده ، وهبة العلام الذي أرسله في حاجته وبيعه يحرم من ابن صغير له ومن غيره ، وهذه المسائل ينسجها مذكورة في بيع الخوامع

النوع الحادى عشر

في مسائل النفقة :

١٩٧٧٨ - إذا حلف بالطلاق أن لا يتقر عليها ، فالحيلة أن يهب لها مالا ، حتى تنفق على نفسها ، أو يتقرضها مالا ، أو تشتري منها شيئاً بمال ، أو أشياء بدين ، فتنفقها على نفسها من ذلك المال فلا بحث ؛ لأنه ما أتفق عليه ، بل أنفقت على نفسها من مال نفسها ، وكذلك إن وهب لها حلياً يستعمله ، وينفق عليه أو أجراً لحامول منها بشيء يسير حتى أنفقت على نفسها من غلته لا بحث . ما قلنا ، ووجه آخر أن تستأجر امرأة من روحها كل سنة بكذا على أن يسجل لها في أنواع الشجارات ، فيكون كسبه لها تنفق منه عليه وعلى نسله ، وهذه حيلة ظاهرة ؛ لأن الاستئجار على هذا الوجه صحيح ، لأن المعقود عليه معلوم والبدل معلوم ، وإذا صحت الإجارة صارت منافع الزرع مملوكة

للمعرفة، فما حدث من الكسب يكون بدل ملكها، فيكون ملكها، فصار هي منفعة على نفسها، فإن كان الرجل خياطاً أو غيره من الصناعات استأجرته على أن يخطط لها مناهرة، ويتقبل العمل، فيجوز ذلك، ويكون الكسب لها، فإذا أنفقت على نفسها وعليه لا بحث.

ومن جنس مسائل النفقة ما ذكر في حيل الأهل

١٩٧٧٩ - رجل وهب لرجل مالا، ثم قال الواهب: امرأتى طالق ثلاثاً إن أنفقت هذا المال الذي وهبت لك إلا على أهلك، فأراد الموهوب له أن ينص على ذلك المال ديناً عليه، وينفق البعض على أهله، فهل بحث الخالف؟ قال: لا، حتى ينفق كل المال على غير أهله، لأن شرط البر إنفاق جميع الهبة على الأهل، وكان شرط حننه ضد ذلك، وهو إنفاق جميع الهبة على غير الأهل، فماله يوجد ذلك، لا يبحث في يمينه.

النوع الثاني عشر

في المساكنة والدخول والخروج:

١٩٧٨٠ - إذا حلف لا يسكن فلاناً، فالحيلة في ذلك أن يسكن كل واحد منهما في مقصورة على حدة في دار واحدة، وهذا قول أبي يوسف رحمه الله، وروى هشام عن محمد رحمه الله: أنه بحث، وهذه ثلاث مسائل: إحداهما: أن يسكن في محلة واحدة كل واحد منهما في دار، وهما لا يبحث بدو النية؛ لأن المساكنة مع فلان متى أظننت، وإنما يرد بها في العرف والعادة أن يجمعهما مسكن واحد، ولم يوجد ذلك ههنا. والثانية: أن يسكنوا داراً واحدة كل واحد منهما في بيت على حدة وهما يبحث. والثالثة: أن يكون في الدار مقاصير، وكل واحد منهما في مقصورة على حدة وهي مسألة الكتاب.

محمد يقول: بأن الدار مسكن واحد، والمقاصير فيها ككبيوت، وأبو يوسف يقول: كل مقصورة مسكن على حدة، ألا ترى أن المنافي من بعض المقاصير فيها لو

أخذ في صحرائه فقل أن يخرج كان عليه انقطع ، وألا نرى أن مسائن إحدى المقصورين ، فوسق من التصورة الأخرى ، متاع صاحب ينقطع خلاف السموت ، وكل بيت من الدار ليس يمكن على هذه ، ألا ترى أن الكل حرز واحد حتى إن المدفوع من السب إذا أخذ في حرز الدار وهو مدفع متاع لم يدفعه ، والذي هو المدفوع من دخول أحد البيتين إذا صرف من البيت الآخر لم ينقطع ، فمعرفة أن الكل مسكن واحد ، والله أعلم بالصواب .

١٩٧٨١ - إذا حلف لا يسكن فلاناً فراه في بيته ، عبات عنده ليلة أو ليلتين لا بد ، لأن الله لا يفتقر به ، فالتقدير في العرف والعادة ، بل بشرط يسكنني هي مهبل ففرا والدارام .

إذا حلف لا يسكن فلاناً وهذا في بيت واحد ، فحلف أن يطاول انتفاله ، فيزعم شيء من بيته ، فالحيلة أن يخرج هو ويأمنه من ساعته ، ويبيع متاعه كله ممن تلقى به ، فإذا بقي المشتري أو متاعه في الدار ، لم يحنأ الحالف ، لأنه لا يسكن بمذبح الحالف ، وإن امتنع امرأته عن التحول لم يفرضه ، وهذه المسألة معروقة في الأيمان .

١٩٧٨٢ - إذا حلف لا يسكن دار فلان ، أو هذه الدار ، ما دامت لفلان ، فأخرج فلان جرة من الدار من ملكه ، لم يملكها الحالف لا يحنأ في بيته ، لأنه ما سكن دار فلان إذا سكن دار بعضها فلان ، وهذا ليس بشرط الحلف .

إذا حلف لا يسكن هذه البيت أو الخانوب يهدم ، ثم بنى ، ثم سكنه لم يحنأ ؛ لأن هذا ليس حين دلت البيت .

١٩٧٨٣ - إذا حلف لا يدخل بعدد إلا عام سيرة ، فالحيلة فيه أن يأمر المفتي ، حتى يقصد المدين يدعونه بعدد ، فإذا دخل فليدبر المدين يأمر المفتي إنساناً والحالف لا يعلم حتى يفره بالمقام فيها ، فإذا أقام فيها لا يحنأ ، لأنه لم يحنأ بالبناء ، الدخول ، لأن ابتداء الدخول كان على وجه العبور ، وهو المستثنى من بيعة ، فإذا لم يحدث ابتداء الدخول ، لا يحنأ بعد ذلك ، هكذا ذكر الحيلة هنا ، وذكر هذه المسألة في حيل الأصل ، ففعل ، إذا دخل بعدد على قصد المرور ، ثم باله ، فأقام نبيها لا يحنأ ، ولم يشترط أن يأمر المفتي إنساناً حتى يأمره بالمقام .

١٩٧٨١- رجلان خلفاً أن لا يدخل كل واحد منهما هذه الدار قبل صاحبه.

فالخليفة ان يدخل أولاً لأنه حينئذ لا يوصف أحدهما بالخارج من صاحبه، وكذلك الخليفة في البقيع، إلا أن كل واحد منهما لصاحبه لا يتحدث، يكتمهما معاً، وما يبحث أحدهما.

١٩٧٨٥- إذا حلف امرؤ لا يدخل دار فلان فدخل سكرها لا يعتد؛ لأن ربه نال من حرمة، ولم يدخل هذا إذا حملته إسرة وأجره مكرهاً، فأى إذا كرهه حتى دخل بيده يثبت عذابه خلافاً لما في رحمه الله، وهذه معرفة في كتاب الأيمان.

إذا حلف لا يدخل دار فلان، فأدخل إحدى جهته من الأخرى، فهذه مسألة معروفة في كتاب الأيمان أيضاً.

١٩٧٨٦- إن حلف لا يدخل دار فلان، فالخليفة في ذلك أن يدخل الحائط أولاً، ثم يدخل المعلوم عليه، فلا يعتد بالحائط؛ لأن الحائط مادة دخل على فلان، وسبب في هذه المسألة حصة أخرى في الشفرات، ثم الدخول على فلان أن يقصده بالدخول على وجهه لمعظم. والله يرد في مكان يزور فيه، فإذا ثبت هذا، فنقول: إذا دخل عليه في حائط أو مسجد لا يعتد في بيته. وهذا على أصل محمد. ظهر رحمه الله، وعلى أصل أبي يوسف رحمه الله؛ لأن كل واحد من الزوجين مكان لا يجلس فيه من داره، وهذا على عرف أهل الكوفة، أما في عرفنا إذا دخل عليه في المسجد وجب أن يعتد في بيته عند أبي يوسف رحمه الله، لأن في عرفنا يجلوس في المساجد لمخون الزائرين عندهم، وإذا دخل عليه في دهليز إن كان الدهليز خارج الباب لا يعتد عند أبي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله يعتد.

١٩٧٨٧- وإذا حلف أن لا يدخل دار فلان، فدخل واحد منهما على صاحبه، والخليفة أن يدخل أولاً، كل واحد منهما، فدخل مع صاحبه لا يعتد صاحبه.

١٩٧٨٨- إذا حلف لا يخرج امرأته من هذا المنزل إلا بإذنه يحتاج إلى الإذن في كل مرة، والمسألة معروفة، وأخيلة أن يقول لها: أذن لك أن تخرجي كلما شئت، وهذا لأنه جعل الخروج بدونه مستثنى عن البقيع، وإلا فأن يكتمه ثم يدخل مرة بعد مرة، أم يدخل البقيع، فهي في كل مرة بما يخرج ياداً، فلا يعتد، إلا أن منه من الخروج.

فحيثما إذا خرجت بعد ذلك كان خروجاً غير إله .

١٩٧٨٩ - إذا حلف وهو بغداد أن يخرج من يومه إلى الكوفة ، فالبيل للمنفى أن يئمره بالخروج متوجهاً إلى الكوفة ويأمر بعض من معه عنى وجه لا يعام هو به أن بأسره بالعيد إذا جاوز يومه ، فإذا فعل ذلك برقى يمينه ؛ لأدعيته تناول الخروج إلى الكوفة ، وهو لا يخرج قاصداً الكوفة ، فقد حرج إلى الكوفة ، وقد مر نظير هذه المسألة من قبل .

١٩٧٩٠ - رجل حلف لا يخرج امرأته من باب هذه الدار ، فاحيلة أن يخرج من السطح إلى دار بعض الجيران فلا يحنث ، لأنها ما خرجت من باب هذه الدار . وأخرى أن يفتح بئراً أحبر لهذه الدار ، فتخرج من ذلك الباب ، هكذا ذكره الخصاص ، وذكر القديسي أنه يحنث في هذا الوجه .

النوع الثالث عشر

في مسائل الكسب وما يتصل به :

١٩٧٩١ - رجل قال لامرأته : إن أكلت من كسبي أو من كسب يدي ، فأنت طالق ثلاثاً ، فاحيلة له ، أو يهب الزوج ما اكتسب ليهض من يثيق به ، ثم ينق المهررب له ذلك على اتو هب ، وتأكل المرأة من ذلك فلا تطلق ؛ لأن يتبول عقد النكحة ، صار هذا المال كسب المهررب له ، فالكسب ما صار للإنسان بفعله كأخذ المباحات أو قبوله انعمود ، وصارت المرأة أكمة كسب المهررب له فلا تطلق .

وكذلك لو وهب ذلك من امرأته حتى أكلت ؛ لأن ذلك صار كسبها فصارت أكلة من كسب نفسها ، وكذلك لو اشترى من امرأته شيئاً فاكسب أو استأجر منها شيئاً فاكسب ، فأكلت المرأة ذلك لا تطلق ؛ لأن ذلك كسب ، وأخرى أن يظلمها واحدة ، ثم يتركها حتى تنقضي عدتها ، ثم تأكل من كسبه ، فينحل البين لا إلى جرم ، فلو أكلت بعد ما تزوجها لا تطلق أبداً ؛ لأن البين قد انقضت مرة ، فلا تعود إلا بالشجب .

النوع الرابع عشر

في مسائل الكسوة

١٩٧٩٢ رجل حلف مطلقاً امرأته أن لا يكسوها، ثم دفع إليهما دراهم لتكنس بها. فإن كانت عادة هذا الرجل فيما مضى أن يقطع لها الكسوة، لا يحث بهذا. وإن كانت عادته فيما مضى أن يدفع إليهما ثمن الكسوة، حثت؛ وذكر في حيل الأصل: أن من حلف لا يكسو فلاناً، فأعطاه دراهم، وأمره أن يكتم بها ثم يحث.

وأحاصل أن الكسوة عبدة عن ثيابك ثوب بلبس، ويسير جميع الثياب، أو ما لا بد منه وهو العورة، فمقدية هذا أن لا يقع الحث إلا بثياب التوب، في جميع الفصول إلا أنه لما كان من عادة الزوج أن يعطي لامرأته ثمن الكسوة كان يكسوها الزوج إياها بما في الطريق. وإذا حين يصرف إلى المعتاد، فثبت الحث، لو جرد العادة المعتبرة لهذه الحقيقة، ولم يوجد المعبر لثمنه، فحلف فحلف على الحقيقة.

ولو حلف لا يكسوها، فوعد بها دراهم، ولم يأمرها أن تكسوها بها أو دفع الدراهم إليها قضاء من مهرها فاشترت بها كسوة لم يحث؛ لأنه ما كسوها، وكذلك لو اشترت من الزنا ثوباً، واكتسبت بها، ثم إذا تزوج ففقد البهرار اشتمت ثم يحث؛ لأنه قضى ديناً، وما كسوها، وكذلك لو سرقت من مال الزوج نساً واكتسبت به لا يحث، وكذلك فوعد منها ما يصلح للكسوة، أو وهدى لبعض أهلها، ثم اكتسبت ذلك لم يحث؛ ما قلنا.

١٩٧٩٣ ولو حلف لا يكسو فلاناً قميصاً، فوعد له ثوباً، وأمره أن يصنع منه قميصاً يحث، ولو حلف لا يكسو فلاناً قميصاً، فوعد له ثوباً، وأمره أن يصنع منه قميصاً لا يحث.

ومن هذا الجنس

ما ذكر في حيل الأصل:

١٩٧٩٤ إذا حلف لا يكسو فلاناً قميصاً، فوعد له ثوباً فاعتذر قميصاً لا

يحدث ، لأنه ما كان قبيحاً

١٩٧٩ - ولو حلف لا يكسو فلاناً ، فكما عبده له يحدث ، لأنه ما كان قبيحاً إنما كان عبده ، ثم تلك يقع للمؤمن على سبيل الخلاف ، وهذا ليس بشرط حقه ، ثم هذا على قول أبي حنيفة رحمه الله لا شك ، فإن عبده لو أحب لعبده أحد يملك الرجوع فيه ، ولم يجعل حبه له أخيه كونه لأخيه ، وإذا يشك في قولهما ، فبهما جعلنا منه من عبده أخيه في حكم الرجوع كونه لأخيه ، فبعض أن يكون في حكم الخلف الملاءمة ، والمعروفة ، أن في ذلك التصور جعلنا منه من عبده أخيه فنه من أخيه في حق الرجوع باعتبار أن مضمونه في الرجوع يكون مع المولى وهو قد جده ، لأنه فوجبه يؤذي إلى قطيعه الرجوع ، وهذا شرط أفت في الكسوة لا معنى يبنى عليه ، وقد حددناك مع أحمد قوله المولى ، ألا ترى أن الله والقبول يعتد به من العبد دون المولى ، ويهدى الطريق فلما إن من حلف لا يبيع من فلان شيئاً ، ويده من عبده ، لا يحدث بالاتفاق لما أفت .

١٩٨٠ - لو حلف لا يكسو فلاناً ، فكما نسباً ، يحنث من عبده ، والمساءلة ، معروف ، فلو كساه بعد ذلك مرة أخرى لا يحنث ، لأن البين قد انحلت المرة الأولى ، ولو حلف لا يكسوه إلا ناسياً ، فكما ناسياً ، ثم كساه ناسياً عاماً حدث ، لأن نسباً مستثنى من البين فممن يحنث به الجبن ، فإذا كساه بعد ذلك عامداً وحده شرط الحنث ، والقبول رتبة فبعت .

١٩٨١ - ولو حلف لا يشركي نوكاً ، فأعلم بأن التوب إذا أطلق يراد به في المعروف ، ولقد ذم ما ليس من الشباب ، فلا يحنث من أكل ما لا يليق ، لا بلية ، ولا فسق فرداً ، فاجد ، الكفاية ، أنه يحنث ، وعكس ذلك الخافض الإمام أبي محمد الكر من أنه كان يتوهم ، هذا في عرفهم ، أن في حلف فأن كان التوهم ، أطلقاً به حدث ، وما لا فلا .

١٩٨٢ - وإذا حلف لا يلبس من ثياب فلاناً ، فهذا على ما يكون لفلان وقت اللبس ، لأن الله اعز إلى التمسك الذي حلف من جهة فلان ، وبذلك المعنى إنه يتبع من إيجاب اللبس في مثل هو مصاف إلى فلان ، فيعتبر بكونه مصافاً إلى فلان ، فيعتبر

بكونه مضاعفاً إلى فلان وقت إيجاد الفعل ، وما ذكر سوى هذه المسائل من هذا الجنس في حبل الأخص معروف في الإيمان ، فلا تذكروا حترافاً عن التطويل .

النوع الخامس عشر

من هذا الفصل في المتفرقات :

١٩٧٩٩ - إذ قال : إن دخلت بيتاً فيه عبد الله ، وامرأته طالق ، ثم أراد أن يجتمع مع عبد الله في بيت ، فالخيلة أن يدخل هو أولاً ، ثم عبد الله أو يدخلان معاً ، فلا تطلق امرأته .

إذا فاجأ لامرأته : إن دخلت على فلان ، أو فاجأها : إن دخل عليك فلان ، فأبنت كذا ، فالخيلة أن يدخل معاً فلا تطلق ، لأنه لم يدخل هو غيبه ، ولم تدخر هي عليه .

١٩٨٠٠ - استمرى رجل مناسي لحم ، فقالت امرأته : هذا أهل من منى ، وقد خلتوك ، وحلفت على ذلك بعتاق ، وقال الرجل : إن لم يكن منى ، فأنت طالق ثلاثاً ، فالخيلة هي ذلك أن تطبخ المرأة اللحم قبل أن يوزن ، فلا يصح البتة ، ولا العتق ، بالنسبة .

١٩٨١١ - مرؤذ أذن في يوم غيم ، ففعل رجل : هو للظهير ، وقال الآخر : هو للعصر ، وحلف كل واحد منهما على أن يكون بطلاق امرأته ، فالخيلة أن لا يجبرهما المؤذ أن هذا نصلاً العصر أو الظهير ، وبحلف على أن لا يخرجهما بذلك ، فلا يقع الطلاق عليهما مرة واحدة ، ولا يحد منهما يائسك .

قال لامرأته : أنت كذا إن فوأت القرآن اليوم ، فحصر ب الصلاة ، فالخيلة في ذلك أن تأثم بزوجها أو بامرأة أخرى .

١٩٨١٢ - سئل شيخ الإسلام أبو الحسن رحمه الله عن ثمة امرأتان طُبعت إحداهما من الزوج أن تطلق صاحبته ، وخيفت الآخر عليه وهو لا يتخلص عنها ، وليس من ربه لمن يفارق صاحبها ، فالرجح في ذلك قال : يتزوج امرأة اخته باسم صاحبته ، ثم يقول : طأقت امرأتى فلانة ، ويعنى التي تزوجها الآن .

رجح آخر أن يكتب اسم تلك المرأة أو اسم أبيه على كف اليد ، ويشير بيده

المعروفين، المكشوف. ويقول: انقضت خلافة هؤلاء ثلاث فترات. فهو هو الطالب انه على نبي
تخلت منه الدنيا. قال: وسعيت بحر هذا من الفناصير الإمام المأثور بنى له عمل من
هذا في تخلصه. اذ قال: هـ. وما يدريخ حميد أنهم لا يجد نفوسه، ولا يخرجون عليه،
فكتب على رءوسهم اسم الخفافين، فكان ينسج بعد التخليق. ولا أحالف هذا
الطائف، ولا أخرج عليه، وقد يترجمته إلى سائر.

مقال الضمير الإمام محمد المديح النسخي عن سلطان مات، وترك من صغيراً.
والنعت الرابعة هي أن يعجزوا الذين حلتها ما حال الغصة، والخطبة. قال: ينبغي أن
سبحوا على والي عظيم، وسبحوا سلطاناً يصير هو سلطاناً، وهو بعد نفسه. ولا لأن
السلطان العظيم. قال: هي خاتمة الالهيان هو الالهي، ويصح هذا. انظر. وهو طمأنينة.

هـ.

١٩٨٠٣ - رجل أتته من بعده، وأرادوا أن يحضروا ثلاث تطلعات، أمر أنه، وهو
يريد أن يحضر، ولا تطلق. ما أنه ما الحياة في ذلك؟ فقال: احبلة أن يطلق امرأته مطلقة
بأنه لا يقول: كبر مرأتي. فهي تطلق مطلقاً أو فعلت ذلك، ولا ينوي امرأته المصلحة.
ولا تطاق.

وأخرى إن كان له أمر بجي، إليها، وبعد ذلك عمل أن يذهب إلى حلقه، ثم يذهب.
ويشرب. امرأته وقت نظر أمي ما فعلت هذا الفعل. ولم كمت فعلت هذا الفعل. مرته
حالفه ثلاثة. يبدى بنت المفارقة لتصل دين تولادة، وإن لم يكن له أم بعد امرأته
ثاني ثم سب، لها، ولها ولد من غيره، يعني أم ذلك الولد لا محالة، ثم يخلع ويتوب.
مما عرفت بعض الأم، فعمت هذا الفعل. ومعنا أن مرأته ابنت بغيره قد فعلت، وأراد
الزوج تخليتها، فسألت هذا من توب، الأنفة، وطالت الحدة، وقال لها: عذرية
يردده يكي شاهوار اندر بحسب وان شاهواره ببرون اندر ويگوي، كه از دقت كه از
شاهواره ببرون آمده، ام بر من این کارونی. فكتب وبه في دار ببرون أملا ان يكون شاهواره
ببرون احد حر دكي.

١٩٨٠٤ - جزي قال لا رفته. أمي طاقی این است، فلا بالكلام، ولا انه سرفه. إن
بذلك بالكلام، فجار من حرة قل: سدا الروح بالكلام، ثم نكلمه المرأة، ولا يحسن

واحد منهما في يمينه ، لأن المرأة قد كلمته بعد يمينه حين حاضبتا يمينه ، فلو كلمها الزوج بعد ذلك لا يكون مستدثاً إياها فالتكلام بعد اليمين ، ثم تكلمه المرأة بعد ذلك ، ولا تكون المرأة مستدثة إياه بالتكلام أيضاً ، فلا بحث واحد منهما في يمينه .

١٩٨٠٥ - وذكر في الجامع : رجلان كل واحد منهما قال لصاحبه : إن ابتدأت بك كلام فكلمنا ، وأشار إلى الخيلة ، فقال : إذا التقيا وسلم كل واحد منهما على صاحبه معاً لا يبحث كل واحد منهما في يمينه ؛ لأن كل واحد منهما لم يبتدئ صاحبه بالكلام .

١٩٨٠٦ - وإذا أرادت المرأة أن تخلف زوجها بوطء كل جارية ، أو بوطء كل امرأة ، وليس له جارية ولا امرأة ، يبنى أن يخلف ، ويقول : كل جارية أطأها ، فهي حرة ، كل امرأة أطأها ، فهي طالق ، ثم ينزوي ، سراة ، أو يشتري حواشي ، وبطأها ولا يبحث ؛ لأن هذه اليمين خبر متعقبة أصلاً ؛ لأنها لم يقض إلى الملك ولا إلى سيده . وإن أراد أن يقول : كل جارية اشتريتها ، فطأها كل امرأة أتزوجها ، فطأها ، يبنى أن ينوي بقلبه . فطأها بقدسي ، فإذا تزوج امرأة أو اشتري جارية ، وحامها ، لا يبحث فيما بينه وبين الله تعالى ؛ لأنه توى حقيقة كلامه . فصحت نيته فيما بينه وبين ربه . وهن تصح نيته قضاء^٩ فيه اختلاف المشايخ ، والأصح أنه لا يصح ؛ لأنه خلاف الظاهر ، وإن خاف الزوج أنها لو خلفت بوطء كل جارية وله جارية ، فتم حلف ، وتم في الوطء بالقدم ، لا يصدقه القاضي ، فالخيلة أن يبيع الجارية ممن يثق به بحضور من الشهود ، ثم يحنف ، ثم يقتل البهي ، فلا يبحث بوطءها .

١٩٨٠٧ - رجل اتهم جارية له بسرقة شيء من ماله ، فقال لها : أنت حرة إن لم تصدقي ، وخاف المولى أن لا تصدق فتعتق ، فالحيلة أن نقول : سرقت ، ثم قالت : لم أسرق ، فلانتس ، لأن شرط اخنت في هذه اليمين أن لا تصدق ، فإذا قالت : سرقت ، ثم قالت : لم أسرق ، فقد صدقت ، فإحدى الكلامين . فتعفى شرط التبر ، فلا يبحث .

١٩٨٠٨ - رجل بلغه أن فلاناً يقع فيه ، ويقول : ما لا ينبغي ، فيجس فلان عنده ، ويحلف والله الذي لا إله إلا هو أنه يعلم ما قلت : من شيء يريد هذا إذا ما أتته ، أي بمعنى الله يعلم كل شيء قلته ، ويرى السامع أنه يريد ما نفي ، وأنه لم يقل : فيه شيئاً ، وهو

صادق يمانوى، فلا بحث في يمينه، وهذا مخرج جيد وحيلة حسنة.

إذا غفل الرجل لامرأته: إن لم تضررك النجوم، فأنت عاتق، ثم قالت المرأة: إن من عضولك عضوي، فصارت حرة ذكرى فتوى أهل مسرند: أن الخيلة أن تبع المرأة جاريب عين تنوره، ثم بصريب المروج صريبا خفيفا، فبرق في يمينه، ويسقط بين المرأة، ثم تنسرى المرأة خارية من مشربيا، فلا يعنى، وعندى أنه لا حاجة إلى هذه الخيلة، لأنه يمكن الزواج صرا، والمخدة ونحوها، فلا بحث واحدة منهما في يمينه؛ لأن الزواج قد ضربا قبل أن يمس عضو، عضوها، وما يفتح إلى هذه الخيلة أن لو كانت المرأة ذلك: إن ضررى، لجارى حرة.

١٩٨٩- ومن حنف بقسدة جميع ماله، إن فعل كذا، فأراد أن يفتي ذلك الفقيه، ولا يبرمه لصديق ينى، فأخبره أن يهب جميع ماله على ينى به، ويسلمه إليه، ثم يمس ذلك كعم، فلا يلزمه التصديق ينى، لأنه لا مال له، ويلزم التكفير بالصوم، فبد كفر به، وهو يوجب له يهب جميع ماله منه، فلا يلزمه التصديق ينى.

١٩٩٠- وحكى عن الشيخ الإمام لأجل شمس الأئمة الخوانى: أن متبعنا حملوا، حلف لرجل بالغا حية وأنه أن فلائ ذكر كنم، والله راقدا، والله تروى نجوم، ينى عرفنا، فأف هذه الأنظار فى حقيقة نيت يمين: لأن قولهم: رطلين، وأسماء، أنه تعالى لا تعلق به، وإذا كان لا يصح لتعلق به لا يكون، ينى على الحقيقة، وعن أبى يوسف رحمه الله أنه يكره ينى، تمتد بحثا رحمه الله جعلوه ينى فى العرف اعتقادا على ما روى عنه وأخذوا بالاحتياط.

وكذلك إذا قال بالمدارية: والله كه بن كاريكم، فهذا بين عرفا، وليس بيمين على الحقيقة، لأن كلمة كه فى الحقيقة للتعليل، فيكون تحميرا لا تعليقا، وهذه الفتوى قول لامرأته: تراسه ثلاثا دادم كه فلائ ذكر يكتفى به الثلاث فى الحلف، ويكون تديرا ولا يكون تعليقا، وقد كتبنا فى كتاب الأيمان: أن قوله: كه فى مسألة الإطلاق للتعليل يحكم العرف، فأمر رحمه الله: وكان فاضل من نصرة المتقدمين إذا حلف إسانا يحلفه بأنه ترا ابن سنان يودنى نيت، ولا يحلفه بالله كه ترا ابن سنان يودنى نيت، وإذا كان يفتي، فلا قنا، واليهين على الحقيقة أن يقول: والله نكنم رات نعورم لأن يفتي رات كه نكنم أو يكم.

الفصل الحادي عشر في التدبير والعق والكتابة

١٩٨١١ - رجل له جارية ، فحرص علىها : العتق والتدبير ، ففكرت ذلك ،
وقالت : البيع نسمة أحب إلى . والبيع نسمة البيع من يده إعانتها ، هذا المولى أن
يوصى بأن تباع من يده ثمنها ثمنه . وبمعنى أنه لا مد من حظ شيء من ثمن ثمنها ؟
ليرحب في سرها بمسألة ، ولو أوصى أن تباع ، ويحط عن المشتري بعض الثمن لا تصح
هذه القولية ؛ لأنها حذفت للمجهول ، والموجبة للمجهول لا تصح . والحيلة في ذلك
أن يقول المولى : يبيعها من أحب ، وحث أرادته وجعلها من ثمنها كذا ،
إذا أحببت ، وعشت إسماً ، يتعين ذلك لرجل للرعية للمعاداة ، فيقال إذاك الرجل :
إن فلاناً أوصى بأن تباع هذه الجارية منك نسمة ثمن ثمنها ، ويحط عنك من ثمنها كذا ،
فإن رغبت في شراءها تباع منك ، وهذه الحيلة متبعة عما ذكر محمد رحمه الله في
الميسرة : أن من أوصى إلى رجل ، وقال : ضع ثلث مثلي حيث تشاء أو حيث
أحببت يحوز ، وكان له أن يضع ثلث مثله حيث أحب ، فهذا كذا .

فإن أراد المولى في هذه المسألة أن يوصى لها بشيء من الثمن . بقول لها : يبيعها
من أحب ، وأدفعوا إليها من ثمنها ألف درهم ومئة لها . ويكون هذا من المولى وصية
مستثناة بالبيع . والله ، فإذا عتق رجلاً ، ويمن من ذلك الرجل ، وأعتقها المشتري .
كان لها من ثمنها ألف درهم ، وإن لم يعتقها المشتري كان الألف ومئة للمشتري . إذ
الرعية للمملوك وصية للمالك

١٩٨١٢ - رجل له مملوكة أراد أن يديره على وجه يعتق يمينه ، ويكره له يبعه منى
شاه : فاحسبه أن يديره بتدبير أخيراً ، فيعتق بعد موته ، ويجوز بيعه حال حياته ، ثم ذكر
صاحب الكتاب تدبير الخفيد في التدبير ، فقال : يقول له المولى : إن مت ، وأنت في
ملكى ، فأنت حر بعد موتى . وكان : أنماض الإمام أبو علي الأنصاري يقول : ليس هذا
تدبير مفيد ، بل هذا مصير لقوله . أنت مدبر : لأن تدبير المدبر أن يعين بعد موته بقا

سات فاندبروهر في منكه ، وأتم يوجد منه هنا إلا هذا التلطف ، فلا يكون مدبراً أحسن .
ولكن التدبير المقصد أن يقدم الثمن على الموت يدي أو يمين ، أو يؤخره عن الموت يمين
أو يمين . أو يفقد العنق بالموت في ستر بعينه ، أو مرض بعينه غير أن العنق ، إذا أصيب
لم يلبث ما بعد الموت زمان لا يعنى العبد إلا باعتناق المولى أو التوارث .

١٩٨٦٢ - قال : رجل نه حارية طلبت من أولي أن يشتريها ويتزوجها ، وكره
تزوج ذلك ، وأراد أن يطيب نفسها ما الحيلة في ذلك ؟ قال : الحيلة أن يبيعها على بنت به
سر أصها أو يبيعها له ، ويبيعها المهر ب له ، ثم يعقها بحضرة شه داليع ، ويدوها
بحضرتهم ، ثم يقبل بيعها ، فيبيع النكاح ، ويترجع إلى قديم ملكه ، وكان له أن يطأها
تلك اليمين ، ولا يدع الحارية بشئ من هذا ، فتطيب نفسها وهي كالمكره .

قال شمس الأمانة الخنواي : غير أن في هذا نوع غرور ، فإنه لا يملكها معاملة
الإماء ، ولكنه يملكها معاملة الخرات ، فيجوز فيه بيع تنجيس وتدنس وغرور ، ثم ذكر
في الحيلة أنبيع وانهاية ، والبيع أحب وأيسر إذا احتاج فيه إلى التماس .

١٩٨٦٣ - عند بن زبدي ديه أحدهما صار كله مدبراً عند أبي يوسف رحمه الله
وعامة فقهاءنا : حمهم الله ؛ لأن التدبير عندهم لا تنجز ، وضمن المدبر قيمة حصه
صاحبه موصراً أو موصراً ، والمساءة معروفة ، فإن أراد أن يكون مدبراً أليهما ، ولا يضمن
أحدهما لصاحبه ، فالحيلة في ذلك أن يوكل المولى رجلاً يدره عينا في كلمة واحدة .
ثم امسألة بعد ذلك : عني وجهين : إما أن يقول الوكيل للعبد جعلت بصيب كل واحد
من موليك مدبراً عنه ، وفي هذا الوجه يصير مدبراً بينهما ، أو يقول : أنت مدبر عن
فلان وفلان وفي هذا الوجه أيضاً يصير مدبراً بينهما ؛ لأنه جمع بين المولين بحرف
الجمع ، وتو جمع يصعب بلفظ الجمع بأن قال : أنت مدبر بينهما ؛ لأنه جمع بين المولين
بحرف الجمع ، ولو جمع بينهما بلفظ الجمع ، بأن قال : أنت مدبر عنهما ، لا شك أنه
يصير مدبراً عنهما . كذا هنا ، فقد أمهما بالثو كليل ، ولم يصر بدبراً معاً ؛ لأنه لو
أمرهما بذلك رب بسبق أحدهما صاحبه ، فيصير كله مدبراً لأول ، فلا يحصل
مفسد دعه .

ثم قال : يوكلان دولا ، ولم يقل : يوكل أحدهما صاحبه : لأنه لو وكل أحدهما صاحبه فثبت الوكيل للعبد . أتى مدرسى وعن فلان بصير كله مديراً عن فلان عند أسي حنيفة وأسي يوسف . رحمه الله : لأنه دير يحكم الوكالة والمثل جميعاً ، وصير مدعيهما أن تصرف المالك ، ولو كان في جهة ما ، وأخرج معاً بعد تصرف المالك سابقاً ، وإذا اعتبر تصرف المالك سابقاً بصير العبد كله مديراً للمدير ، فلا يحصل مقصودهما .

وأخرى أن يقول الذي يريد التدبير . إن مـ ، ونعني من العبد في ملكي ، فهو حر ، بهجوز التدبير ، ولا يضمن لشريكه شيئاً على ما ذكره الحنفية رحمه الله : لأنه يضمن هذا مديراً معي . وفي التدبير لا يجب العبد ، لأنه لا يبيع نبيح ، فإن أراد أحدهما أن يعتق العبد . لشرك على وجه لا يضمن لشريكه شيئاً ، فأنه لا يشهد أن يأنه قد أعتقه ، فيعتق بنفسه عند ذلك ، ولا يضمن لشريكه شيئاً ، فإن كان العبد قد ورد في ملكهما ، وذلك معروف ، فأنه في ذلك أن يشهد على صاحبه أنه أعتقه ، فيعتق العبد ، ولم يضمن لشريكه . ويسعى العبد في جميع ذمته لهما ، كما استشهد عليه . العتق موصراً أو معصراً عنه أي حنيفة . رحمه الله : كذا عندهما إن كان معصراً ، وإن كان موصراً يسعى في عيب المشهود عليه .

وأخرى أن يوكل تريد العتق شريكه بإعاق نصب ، ثم يد للعق . فإذا قبل الوكالة أو لعتق لا يضمن له الموكل شيئاً . وأخرى أن يبيع عبده من معسر ، فيعتقه الشري ، فلا يضمن هو لعتقه . ولا يأتع به .

١٩٨١٥ وإذا كان العبد بين شر يكون كاتب أحدهما نصيبه . صرح لكن مكاناً عليه عبد أبي يوسف ومحمد . رحمه الله . ولشريكه الخيار إن شاء فحق الكتابة في كل العبد وأبطلها ، وإن شاء ضمن الكاتب قيمة نصيبه ، فإذا أراد أن يصير نصيب كل واحد منهما مكاناً عبده ، ولا يضمن لشريكه شيئاً ، فاختل في ذلك ما ذكرنا في فصل التدبير أن يوكل لا يحل أن يكتب نصيب كل منهما في كلمة واحدة ، فبقول الوكيل للعبد . كأنك عن موقبل ، جدي . عن الكواكبي ، وإذا قبل العبد ذلك صار مكاناً لهما ، فلا يضمن أحدهما لصاحبه عبدهما ، ولا في قول أبي حنيفة رحمه الله ، غير أن الوكيل إذا كتب العبد عن موقبله جميعاً ، فإن كان الكتابة يكون بين اثنين جميعاً ، وإن قبض

أحدهما من بدل الكتابة شيئاً شاركه الآخر فيما قبضه سواء كان يدل الكتابة عن المولدين جميعاً من جنس واحد، أو من جنسين مختلفين لإضافة عقد الكتابة إلى نصيب المولدين جميعاً على السواء، ووفوع الكتابة كلها جملة، فيكون يدل الكتابة لهما على السواء، فما قبض أحدهما شاركه الآخر فيه كمين بين اثنين، ثم الثقة لهما حتى يكون نصيب كل منهما مكاتبا لصاحبه، ولا يشترك واحد منهما صاحبه فيما قبض من المكاتب أن يوكلوا رجلاً بمكاتبة هذا العبد، ويقض الموكل الكتابة تفصيلاً في نصيب كل واحد منهما، ويخالفه في التسمية، أو يوافق فيها، فيقول الموكل للعبد: كاتبتك على القم وخمس مائة درهم، نصيب فلان يأتف، ونصيب فلان الآخر بخمسمائة، فيقول العبد: قلت ذلك كله أو يقول: كاتبتك على ألف وخمسين ديناراً نصيب فلان يأتف، ونصيب الآخر بخمسين ديناراً، فيقول العبد: قد قلت ذلك، فإذا فعل ذلك، الموكل هذا، فقد استوثق، ولا يضمن أحدهما شيئاً لصاحبه، وما قبضه أحدهما لا يشاركه الآخر، ويصير كما لو قرئ عقد الكتابة في نصيب كل واحد منهما، فيختص كل واحد به.

وذكر محمد رحمه الله في "الأصل" الثقة من وجه آخر، فقال: يوكلان رجلاً بمكاتبة هذا العبد، فيقول للموكل أحد الموكلين: كاتب نصيبى على كذا وكذا، ويقول له الآخر: كاتب نصيبى على كذا وكذا، فيخالفان في التسمية، ثم يجيء المكاتب، فيقول للموكل: كاتبتى فى حصصه فلان على كذا وفى حصصه فلان على كذا، فيقول الموكل: كاتبتك على كذا، فيجوز ذلك، فلا يضمن واحد منهما لصاحبه شيئاً، ولا يشترك واحد منهما لصاحبه فى شيء مما قبض من المكاتب من نصيبه، أو يقول العبد بعد ذلك للموكل: كاتب^١ على نفس نصيب فلان بكذا، ونصيب فلان بكفا، فيقول الموكل: قد فعلت ذلك كله أو يقول: كاتبتك على ذلك، فيجوز ذلك، وقد استوثق، لأن جواب الموكل وقبوله يبنى على خطاب المكاتب، وخطبه وقع مفصلاً، فكذلك جواب الموكل يقع مفصلاً، فلا يكون لأحدهما شركة فى نصيب صاحبه من بدل الكتابة، ولا ضمان أيضاً؛ لأن كتابة العبد وقع فى النصيبين جمعة، ولكن يبدلين مفصلين، فلا يوجب الضمان لأحدهما على صاحبه فى شيء عندهم.

(١) هكذا فى ظ، وكذا فى غيرها: كاتبت .

وهذا كما يقول في البيع : لو أن عبداً بين رجلين فالأرجح : بعائك هذا العبد
عصيب فلان بكذا ، ونصيب فلان بكذا ، فقال الرجل : قد فبئت ذلك كله ، أو قال : قد
اشتريت ، فإن العقد جائز ، والتميز لهما عليه لازم ، ولكن لا يتناول أحدهما صاحبه من
لمن نصيه لهذا المعنى أن الجواب ينسب على الخطأ ، والخطأ وقع في التميز مفصلاً ،
فكذا الجواب الذي ينسب عليه ، كذا هذا .

قال الشيخ الإمام لمعنى الأئمة الحلواني : إن محمداً رحمه الله قال في هذه
الحيلة : إن العبد إذا جاد إلى الوكيل ، فقال له : كاتب حصه فلان منك ، وحصه
فلان بكذا ، فقال الوكيل : كاتبك على ذلك أنه يجوز ، ولم يشترط أن يقول على العبد
بعد ذلك ، وقاس هذا بالنكاح ، فإن الجواب في النكاح هكذا ، إذا قالت المرأة لرجل
بحضرة شهود : تزوجني على كذا درهماً ، فقال الزوج : تزوجتك أنه يجوز النكاح .
ولا يشترط قبولها بعد ذلك ، أو يقول الرجل لها : زوجي نفسك مني فقالت :
زوجت . أو زوجت نفسي منك ، فإنه يكفي به ، ولا يشترط قبول الزوج بعد ذلك ،
ويكون قولها : تزوجني على كذا شرط العقد ، وقول الزوج لها : تزوجتك شرط العقد
الثاني . فيكون ذلك عقداً تاماً ، كذا هوذا في المكاتب جعل محمداً رحمه الله قول
المكاتب : كاتب حصه فلان منك ، وحصه فلان بكذا شرط العقد ، وقول الوكيل :
قد كاتبك على ذلك شرط الثاني . فيجوز عقد الكتابة . وقاسه بالنكاح .

قال الشيخ الإمام هذه : والمشايع يختلفون فيه بعضهم يقولون : الكتابة نظير
النكاح . وبعضهم يقولون : الكتابة نظير البيع ، مع قاسها بالنكاح يقولون : بأن لكتابة
تجوز على الوصف . ويثبت أحوال دأب في الدمة في عقد الكتابة كالنكاح ، ومن قاسها
بالبيع يقول : الكتابة لا صحة لها إلا بتسمية مال كالبيع ، ويحتمل البيع بعد وقوعها
قصداً كالبيع ، والواحد فيها لا يصحح أن يكون وكلاً من العاتين جميعاً ، كما في
البيع إلا أن محمداً رحمه الله لم يشترط قبول المكاتب بعد ذلك ، لأنه جعل معنى قول
المكاتب : كاتب مني حصه فلان بكذا فإني قبلت ، فيكون هذا شرط العقد

إذا قال الوكيل : قد كاتبك فقد تم العقد ، هذا كما يقول في البيع إذا قال الرجل

وأخرى مع صلته منى يكاد ادر هذا، فولي هيات، فليار، لأخرى، معته، فإن نمره تام حتر.
 تذا هذا، ولا يشكل في قول المكتوب خو كين. كانت على بعضي حسب لزم نكلا،
 فيور الوكيل. قد نيك أن به يجوز عقد لأر فوال المكتوب، كانت على نفس هذا
 شرط العقد عدمه جيباً، وقول الوكيل: كانت شرط الثاني، فبم العقد بينهما جيباً
 ويجوز، وهذا لما هو الصبح إذا قال الشيخ، مع مثك هذا العهد كذا، فقال المشتري:
 قيب، أو المشتري، سم الصبح سبها، كذا هنا، قال، وكذا لك لو باع حلالاً عدداً
 بربها، وباع أحدها، سبها، بتمس سبها، وباع الآخر، سبها، بتمس سبها، وباع
 المشتري كله، ثم فسر أحدهما من المشتري، له، سبها، بتمس سبها، وباع الآخر، له، سبها،
 لأر، سبها، بتمس سبها، وباع الآخر، له، سبها، بتمس سبها، وباع الآخر، له، سبها،
 فأخذ هذا في نصيب، سماحاً، في نصيب.

١٩٨٦ رجب من بخر، أراد أن يعش عبده بم يأمن أن يتكر دارته تركه، فأخذ
 لحد، باله، وله، ول، بخرج العبد من مله، قال، سبها، وباعه في ذلك، أن، بربها،
 نفسه بآن، وبفهمه أمان بعبده لسهود، وبفهم العبد حين يشتري نفسه، وبأمن بآن
 بفسق، بولي، بآن، قال، سبها، الأثم المروني، شرط الخصاف أن يكون فخص
 المروني البذل عند تشهده، أراد بحتج، إلى هذا إذا كان على المروني دين انصحه حتى
 لا يصح بمراده بالسياسة، ما وجب له في حالة المرض، فمأ إذا لم يكن عليه دين لصحة
 وأقرب بالسياسة، فمن لدى وجب له على نعه في المروني فبأه بضره، لا بضره،
 مر، أملت.

صل، سبها، إذا كتب عبده في مرضه، ثم أفر، سبها، بال، بالكتابة، وليس عليه
 ذر، انصحه، وبه بضره بمراده، ويعتبر من الثلث بخلاف ما إذا باع في المرض، ثم أفر
 بصفها، فمن، بضره بمراده، وبفهم من جميع أمان

والرحمة، وأما إذا أعطه على مال في مرضه، ثم أفر، سبها، بال،
 وبفهمه بضره بضره، فمن، بضره بمراده، من جميع أمان بخلاف بدل الكتابة، وهذا لأن

(١) في الأصل: نصيب، لا من النصيب

(٢) هكذا في الأصل، وبالفرد في غيره، بضره مكان لا بضره

في باب الكتابة يسلم للمكاتب رتبته بإقرار المولى باستيفاء بدل الكتابة ، والإقرار وجد الآن ، فجاز أن يعتبر من الثلث كما لو أعتقه في الحال ، فأما في العتق على مال فريقة العبد إما تسلم له بقول بدل العتق لا بإقرار المولى بالاستيفاء ، فكان نظير الثمن في باب النسيء ، فيعتبر من جميع المال ، فعلى هذا ينبغي أن يصدق المولى إذا أقر بالاستيفاء من غير أن يعطى الاستيفاء بشهود ، لكن الاختلاف زاد في الترتيب والاحتياط ، قال : فإن تم يكن للعبد مال ، فالحيلة أن يدفع المولى إليه مالا في السر ، ويكتم ذلك من الورثة ، ثم يدفع العبد ذلك المال إلى مولاه في حضرة الشهود فبعث ، ولا يكون للورثة عليه سبيل ، لأنهم لا يعرفون أن المولى أعطاه شيئا .

وذكر محمد رحمه الله هذه المسألة في حيل الأصل ، فقال : الحيلة أن يبيع المولى هذا العبد ممن يتق به ، ويقبض الثمن منه بحضرة الشهود ، فيعتقه المشتري ، فيصح إصاحقه ، ثم المريض يبيع الثمن من المشتري سرا ، ولا يكون للورثة سبيل ، لا على العبد ، ولا على المشتري ، ثم قرع عن هذا في حيل الأصل ، فقال : إن لم يرد للمولى أنه يعتق عبده ، لكن أراد أن يبيعه من أحد الورثة بدين له عليه ، وليس لذلك الوارث بالدين بينه ، فإن يبيعه من الوارث لا يصح عند أبي حنيفة رحمه الله ، وعندهما : يصح ، إلا أن لا يصدق أن للوارث عليه دين ، فالحيلة على قولهما : أن يقضى أولا دين الوارث سرا ، ثم يبيع العبد منه ، فيؤدي الوارث الثمن من ذلك المال بحضرة الشهود ، والحيلة على قول أبي حنيفة رحمه الله : أن يبيع المريض العبد من أجنبي بفقر الدين الذي للوارث ، ويقر أنه استوفى الثمن من الأجنبي ، ثم يقضى المريض دين الوارث في السر ، ثم الوارث يشتري العبد من الأجنبي ، فيؤدي إليه ما أعطاه المريض ، فيحصل العبد للوارث ماله على المريض من الدين ، ثم يدفع المشتري الأجنبي ما قبض من الوارث إلى المريض .

١٩٨١٧ - رجل أعتق عبدا له في صحته ، فلم يشهد عليه ، فلما مرض أراد أن يقر ، ولو أقر يعتبر من الثلث ، وهو يريد أن يعتبر ذلك من جميع المال ، فالحيلة أن يقر بهذا العبد لرجل أجنبي ، فيقول : هذا العبد لك ، ثم إن المقر له يقول : هذا العبد ليس لي ، ولكنه حر الأصل . فيعتق العبد من جهة الأجنبي المقر له ، ويعتبر عتقه من جميع المال .

ثم اعلم بأن تصرفات المريض نافذة للحال؛ لأنها صادرة "خاص ملكه، ولهذا لو كتب له حجارة بحل وهداه، وهذا لأن حق النفس لا يتعلق بماله في مقابل المرض، وإنما يتعلق في مرض الموت وهو ما يحصل له موته، ولا يدري في الحال أنه هل يحصل له الموت أم لا؟ فلا يحكم بحرقه مرض الموت في الحال، ولا يحكم بتعلق حق الغير بماله في الحال، فإذا مات ظهر من الاستدلال أن هذا لمرض كان سر من الموت، وإن حق الورثة والقرب كان متعلقاً بماله إلا أن للمريض حقيقة الملك، فحكمنا بالنفاذ عملاً ما خففه، وحكمنا بالتقصير بعد النفاذ عملاً بالحق" عملاً بالتدبير بقدر الممكن، وإذا ثبت أن تصرفات المريض نافذة للحال، فإذا أقر بالعبد للأجنبي، صح إقراره، وصار العبد منكراً للأجنبي المقر له، فإذا قل: هو حر، فقد أقر بحرية ممنونه، والمقر صحيح، فيعتبر عتقه من جميع المال.

فكم انحصار هذه الخيلة في حيله، وإن متروكة من محال الاجماع، فقد ذكره فيه: إذا أقر المريض لبعض ورثته بعبد له ولا مان له غيره، فقال الوارث المقر له: هذا العبد ليس لي، ولكنه فلان الأجنبي، ثم مات المريض، فالعبد يلم للأجنبي، كما ذكرنا أن تصرفات المريض نافذة للحال، فصيح إقراره لو أقر به، وصح إقرار الوارث به للأجنبي، وهذا استحسان، والقبول أن لا يصح إقرار الوارث بالأجنبي، لأنه لما قال: هذا العبد ليس لي فقد رد إقرار المريض للوارث، والإقرار يرد بالرد، ومعهما ارتد إقرار المريض للوارث كيف يصح إقرار الوارث نفسه؟ والتدليل عليه أنه إذا مكنت صابغة، ثم قال: ولكنه فلان لا يصح إقراره للأجنبي، وطريقه ما قلنا.

وجه الاستحسان أن قول الوارث: ليس هذا العبد لي يحتج أن يكون مقبلاً للملك من الأصل، فيكون رد الإقرار المريض، ويحتج أن يكون نسباً "فملاك في الحال، ومعناه هذا، ليس لي الحال، أي مذكته من الأجنبي بالإقرار، وذلك بتقديم المؤخر وتأخير المقدم، معناه مكنت هذا لعبد من فلان بالإقرار، فليس العبد لي في

الاحمال ، وعلى هذا التقدير لا يكون هذا ردة لإقرار المريض ، فلا يثبت الرد بالشك والاحتمال ، بخلاف ما إذا سكنت ساعة ، لأنه حينئذ لم يبق للوجه الثاني احتمال ، فتعين الوجه الأول ، وهو نفي الملك من الأصل فكان ردة للإقرار .

قال ثمة : وإنما صح إقرار الوارث للأجنبي في مسألتنا بضمن الوارث للمقر له فبيعة العبد ، ويكون بين الورثة ؛ لأن إقرار المريض وإن صح للوارث إلا أنه لما مات المريض وجب تقضه ، ووجب على الوارث رد العبد لنفسه لتصرف المريض ، وقد عجز عن تسليم عين العبد بواسطة إقراره به للأجنبي فيضمن قيمته ، ولكن يرفع عن الوارث حصه ؛ لأنه لا يضمن لنفسه شيئاً .

قال ثمة : وكذلك الجواب فيما إذا كان المقر له الثاني وارثاً آخر للمريض . سلم العبد للثاني ؛ لأن العبد إنما وصل إلى الثاني من جهة الوارث الأول ، ولا حجر بين الوارثين ، وبما ذكر محمد رحمه الله من المسائل في "الجامع" قد عدى إلى الخيلة لمن أراه أن يقر لبعض ورثته بشيء ينفي أن يقر لأجنبي بذلك ، ثم يقر هو به للوارث على نحو ما بينا .

وكان الخصاف في مسألتنا بين الخيلة على جواب الاستحسان على نحو ما ذكر في "الجامع" : رجل له عبد سعى المذهب أراد مولاه أن يحدث في أمره بعد موته حدثاً لا يباح ، ولا يلحقه عتق ويقضى ما عاش مملوكاً ، فالخيلة في ذلك أن يوصى بخدمة فلان ما عاش فلان ، ثم من بعده فلان ما عاش ، ثم فلان ما عاش فيجوز ؛ لأن الوصية بخدمة العبيد والإماء جائزة ، ويجعل التوثق للمولى ؛ لأن العبد الموصى بخدمته لا يباح ولا يعتق لحق الموصى له ؛ فإن خاف أن يموت الثاني قبل الأول ، فيعود إلى الوارث يموت الأول ، فالخيلة أن يوصى لهم بخدمته ويقول : كلما مات واحد منهم ، فخدمته لمن بقى منهم .

قال شمس الأئمة الحلواني : وهذا التحرز إنما يقع على مذهب علماء نازحينهم أنه ، وأما عند ابن أبي ليلى : فلا ؛ لأن عنده مثل هذه الوصايا لا تصح ، إذ لا يستقيم عنده أن تكون الرتبة للإنسان والخلعة والرافق لغيره ، وفاس هذا على الوصية بلين

موشيه لإتباعه وإبائها لا يجوز . . . كذلك سائر المرافق عدة . . . فعلم أن هذا الحرز لا يقع
على قول ابن أبي بيلي رحمه الله . قال شمس الأئمة السرخسي : ما ذكر صاحب الكتب
نبي يحيى على قول أصحاب رحمته أنه أيضاً . لأن العبد الموصى به خدمته إذا أعفاه
أورثت يخدمه . ويصير الورث قيمته يشتري به عبداً آخر يخدم الموصى به ،
وكذلك لو قتله إسان نجبة الغيبة ، ويشترى بها عبداً آخر يخدم الموصى به إنما لا يقد
بمع الإرث فيه ، أما إمتافه بخدمته فلا يحوط فيه أن يقول : أوصيت بخدمته لفلان وفلان
وفلان إماماً سامعاً ، وخدمته من أفي وسم ، . . . إذا ماتوا فهو وصية أفلان فلا
سقط إعتاق الورثة فيه . لأن وقته ملك فلان آخر .

وفي هذه المسألة حيدة أخرى لم يذكرها المختص ، وهي أن يجعل العبد وفقاً على
خدمة المكعبة ، فيجوز عند محمد رحمه الله . لا يبيع ولا يفتي . وكذلك إذا أوصى به
بيت المال ، فيفرق الصدقات على الفقراء بإذن الإمام يجوز عند محمد رحمه الله . ولو
أوصى به حق ملة المسجد الحرام أو مسجد بيت المقدس أو مسجد رسول الله ﷺ أو
مبنية رحمه الله فيه رواية ، ولو أوصى به خدمته مسجد آخر سوى هذه الثلاثة ، فإن
خبرنا ، بعده يخدم مسجداً آخر ، فيه وإن كان أيضاً من مسجد رحمه الله .

فإن قال المؤلفي : يخدم على ورثتي بعد ذلك سنة ، ثم هو حر فإن : هذا
جائز ، وهو غير ما ذكر في التوضيح إذ قال : عبيدي بخلاء فلا بأس . ثم هو حر . فإنه
يجوز ، ويخدم العبد الورثة ، لكن بحجة الملك لا بحجة الوصية : لأن الوصية حوارث لا
تجوز ، ولم يرد المصنف بخوار حوار الوصية بخدمته . وإنما أراد ، حوار التخيير الوصية
بالعتق عن حال ماله ، ثم إذا خدم العبد ، رثته فيما ذكر من المدة لا يفتي إلا بمختلف
أورثة ، وهذا الأصل معروف في كتاب العتق . . . أن العتق إنما يخرج عن الورث لا يترتب إلا
بأورث الورثة ، فإن كان العبد ، لا قبل الوصية باعتق لا يلزم إلى ثبوته بخلاف الوصى
له بالأل إذ قال : لا قبل الوصية . . . والعرفي أن الوصية بالعتق حق الموصى : لأنه به

(١) هكذا في نسخة ، وكان في الأصل يوم .

(٢) هي : أي كتاب الإبراء والعتق .

(٣) هكذا في نسخة ، وكان في الأصل يوم الوصية بالعتق .

بشرب إلى الله عز وجل، ونيس لأحد ولاية ود حق العبر، فأما الوصية بآمال فذلك حق الموصى له، فبما أن يردده، فإن أعنى الوارث العبد قبل مضي مدة الخدمة في هذه الشأن، نفذ عنه ويقسم قيمة العبد، فيستري بها عبد يخدم الموصى له، فإن أراد حيلة لا يصد فيه عن الوارث، فهي ما يشاء.

١٩٨١٨- رجل أعنى عبداً له قيمته ألف درهم، ثم جحد أولي العتق، ما الحيلة في ذلك؟ قال: يدس العبد رجلاً عربياً إلى مولاه، فيقول له: قد لعبك هذا: أد إلى ألقا، وأنت حر، فإنه يدعي عليك العتق، فيأخذه ألف درهم، فيسلم لك، فإذا قال المولى للعبد: أد إلى ألف درهم، وأنت حر، يشهد على المولى العبد بذلك، ثم يجيء العبد إلى من يتق به، فيستقرض منه ألفي درهم، ويشهد له بذلك على نفسه، ثم يؤدي العبد إلى مولاه منها ألف درهم محضرة الشهود، فيعتق العبد بها، ويكتب العبد الألف الثاني، ثم يجيء المقرض المولى، ويقول له: إياك قد استقرضتني ألف درهم، وأدائها إليك، فادفعها لي، وإني أحق بها منك؛ لأن العبد قد صار مأذوناً في التجارة بمالك، أد إلى ألف درهم وأنت حر، وقد وجب ديني عليه، ودين الأحرى أقوى من دين المولى، فيأخذ من المولى: الألف التي دفعها العبد إلى المولى، فإذا أخذ الألف يقول للمولى أيضاً: لي على حشدك ألف أخرى، وكان لي حتى بيع العبد بهذه الألف الأخرى، لأنه مأذون، والمأذون باع بالدين، فلذا أعتقته، فقد منعني عن بيعه، فحشدك قيمته، فيضته ألف درهم أخرى، فيأخذها منه، ويدفعها إلى العبد سراً حتى إذا رجع إلى مولاه بالآلف التي أعطاه عليه، ولم يسأله، يدفعها له بالآلف الألف إليه، فيعتق في الحقيقة من غير شيء، وإنما يستقرض العبد ألفي درهم، وإن كان يعتق بألف واحدة حتى يكون للمقرض حق تضمين الدين موتين، فيدفع إحدى الألفين إلى العبد حتى إذا أتى رجع على العبد بالآلف التي أعطاه عليه، فلعبد يدفع إلى المولى مال المولى، فيحصل العتق له بغير شيء.

١٩٨١٩- رجل له عبد أراد المولى أن يذره عن وجه لا يجب على العبد سعيه لورثته، وليس له مال غيره، والمولى صحيح، والحيلة أن يشهد أنه قد ذره، ويكتب له

كما أخر بغير وجه الزاوي أن يجعلوا حراً، أو الأمر أودع مدره هذا ألف درهم، وإيه أذن أنه في قبول هذه التوبة من الرجوع المردع أخبره فقبضها المدين، ثم إن المؤني قد أخذ الألف منه، وأنتهها على نفسه، فصارت ديناً عليه، ووجب عليه دفع مبلغها إلى المدين، ليدفعها إلى الخير، ويتعهد على ذلك، فإذا مات المؤني لا سبيل لتورثه على العبد في حياته، وإيه أذن هكذا لأن العبد يأخذ من إرث أبي التوبة ياد المؤني، يجوز، ويكون التوبة أهنة في يد المدين والتدبير، فإذا أئتم المؤني الأمانة حتى وحب عليه المصداق، فالعبد أو المدين هو الذي يلم فقبض ذلك من المؤني، لأن المدع مأمور بأخضه، ولا توجه إلى حفظ إلا بعدة مدة على التوبة، فكان حق القبض له، بعد القبض لا يكون لتورثه على ذلك سبيل، يكون الدين مبدعاً على الميراث، إذا ثبت خلاف فقول في مسائلنا إذا لم يترك المؤني ماله غير هذا المدين يحب عليه أن يدفع في جميع قومه لأجل الدين، ثم لا يكون للتورث على لصداية سبيل، لأن السداية ضمان التوبة

وحيلة أخرى: أن يقر المؤني لرجل حر يقر له إيه ألف درهم، وينتقل به ثوباً من الحرمل، حتى إذا استعصف لرجل آخر هذه الألف والسداية، فعلى لا يأثم، ويكتف بالألف للرجل على نفسه كذا، ويقر في الكسب أنه ربي عبد، هذا من هذا الرجل والألف، وإيه دير العبد بعد ذلك، فصار مديراً، فإذا أجمع التدبير، فإذا بعز عنى هذا الرجوع، ثم مات المدين على العبد في قسمه لصداية الألف، ولا يكون بلوته عليه سبيل عنى نحو ما بينا، هذا إذا كانت قيمة العبد ألف درهم، فإن كانت أكثر كان المدين به عنى قدر قيمته

١٩٩٦ - حر حطب بعز كل تمعوك فلكه إيه ثلاثين سنة، وحطب كفارة طهار: أورد أن يمتن عن طهاره، ولم يمتن به حتى بالإيجاز، الأول، ولا يجوز عن طهاره، فاقبل أن يجوز لرجل أعتق عنك عنى على ألف درهم عن كفارة طهاره، فإذا أجمع المأمور جاز عن كفارة طهاره، وهذا لأن الملك إنما يثبت للأمر في العهد الذي أنتهقه المأمور به ضرورة نصحيح "الإعفاء عنه"، وليس به بالخبرة لا بعد موافق الضرورة، فلا يظهر الملك في حق ثوب العتق باليدى الأولى.

المفصل الثاني عشر

في الوقف والصدقة

١٩٩٢ - رجس لا يثبت له ذل غضرب ، أراد أن يرضعها عنى فمرام بأحد من
 نحبها ، فالحيلة له أن يرضع رجل من نس ، وإنه يرضع وقف هذا الضباغ عنى ، وإن
 وفلان وقفا صحيح ، يذكر فيه شرائط الوقف ، وهذه الحجة ضعيفة لأن الجواز لا يثبت
 عينا في بدو صحيح ، وإن خالف له وإرت وأراد أن يرضع جميع عذراته بغير الوقف عنى
 مدوم ، بيتا ، وإنه آياتا ، أنه يتولى أمر هذه الصدقة من جهة الوقف لهذه الصفة ،
 وجعلها وقف في يده عنى هذا السبل الذى وجب ، فإذا أقر بذلك ، أنه يمكن لأمرته عنى
 من ذلك ، لأنه بما يصير لأمرته ، أن هذا يوم الموت ، وقد أقر أنه لم يكن ذلك بما إذا
 له وقف المراء .

١٩٨٢ - ومن أراد أن يجعل غلامه صدقة من أن يكسب ذلك ، وحالته
 بطلاة ، وحال ذلك حيلة ، فدعه أن من نى لى رحمه الله لا يجوز أن يجعل
 أحد هذه المراء ، فدعه موقوف على المسكين ، ومما أهله ما يجوز فيه ، فإن ملك ذلك
 حيلة كذا بطله فاضى يرى ، ذهب أن لى لى رحمه الله ، فحيلة له في ذلك أن يجعل
 غلامه صدقة موقوفة على المسكين ، حال حياته وبعد موته ، وبذلك فى ذلك ، وإن
 رد ذلك سطار أو خاص ، باع الدار ، ونصه ، سب على المسكين ، فيستحق أن من
 بذلك ، لأن أحد له يقار بعدم حار هذه الصدقة .

١٩٩٣ - ومن أراد أن يجعل دار أو غيبه صدقة موقوفة على مسكين حار
 حياته وبعد موته ، وخاف أن يرفع إلى الفنى بى فده ، لى صدقة رحمه الله ،
 ويقف هذه الصدقة بعد موته ، وحال ذلك حيلة ، فاعلم أن الوقف على قوم لى
 حيلة ، حيلة أنه لا يصح مضاف إلى ما بعد الموت إلا يطرب له حيلة ، فكذلك ،
 الخسائى رحمه الله ، ومما دفنا أن الوقف على لى حيلة رحمه الله صحيح إذا كان
 من إلى ما بعد الموت ، أو كان موصى به ، وحيلة له فى ذلك أن يدفع إلى الوقف ما رافقه

إني رجل - ومجبه له قايمةً لهذا الوقف - ثم إنني أصببت من ماله الصدقة إلى المساكين أو يبيع هذا الوقف من إسانه ثم يسلطه إليه ، ثم يحاصم القولي المستوي في أصل البيع ، وإن أوقف في أصل استناعه من تصرف المصدق إلى المسكين ، ويندعه إلى فاضي يرى صحة الوقف ، فيتقضى بالصححة ، ويصح القضاء بوجود الدعوى من المذمعي ، والخصومة من المدعي عليه ، ولا يكون لأحد بعد ذلك إبطاله ، لأن القضاء صادق معجلاً مجتهداً فيه ، فنفذ وصار صحيحاً عليه

١٩٨٦ هـ رجل له مال من وقف أو وقف عليه وعليه غيره ، ولم يمهدين - فأراد أن يوكل غيره ببعض ما يصير له من كل سنة من غلة هذا الوقف قضاء من دينه ، فقال : نعم ، بئس ما أنت ! فخرجنى من انوكماله ، فأريد أن تؤكسني وكسلة لا تقدر على إخراجي منها حتى أسوف مالي عتيق ، فحسبه به أن يقر الذي عليه الدين أن الواقف قد شرط لنفسه في أصل الوقف أن ينفق هو على نفسه وعياله من غلة هذا الوقف في كل سنة كذا وكذا ما دام حياً ، وأن يقضى منها وبونه بعد وفاته ، فإنه بدأ بذلك ، ثم باقى الغلة بعد ذلك لمن وقف عليهم ، وكان لفلان بن فلان يسرى غيره على فلان الواقف هذا من الدين كذا وكذا درهماً ديناً صحيحاً ، وقد كتبت ضمانت جميع ذلك المال منه ضماناً صحيحاً جائزاً ، وإن الواقف جعل ولاية هذه الصدقة إلى فلان يعني صاحب الدين في حياته حتى يستوفى دين من عله ، فإذا فعل ذلك فلا ولاية له بعد ذلك ، ويكتب أيضاً : إني قد كتبت في قضائي نصيب من غلة هذه الصدقة حتى يستوفى جميع ما وضعت له من الدين على الواقف " ، فإذا أقر بذلك لم يكن له إخراج بعد ذلك ، لم يفسد حقه

فدل شمس الأمانة الخليلي : في هذه الحيلة نوع غش ، لأنه قال : شرط الواقف في أصل الوقف أن يبدأ بنفسه وينفق عياله وقضاء دينه ، فيكون هذا أصلاً ، بعض الوقف لنفسه ، وهذا باطل عند أبي يوسف رحمه الله ، جاز عند محمد رحمه الله ، فيذهب أن يكتب أضمة في الكتاب إقرار هذا المدين أن قاتلاً قضى بحوارده ، فيصير منهقاً (١) وكان في الوقف ، وكان في ماله من ماله من ماله من ماله ، وكان في الأصل أنفق ماله من ماله عليه .

عديه ، ثم قال في هذه الخيلة : إنه وحيد لعله يسمى عنده على هذا النوف كذا ،
 يصح هذا القول من هذا الرجل ؛ لأنه شعر بتقديم حرف العبر على حرفه . فصدق في
 ذلك كذا لارتداد الأمر على ما رثه بدي ، فإنه يصح لهذا أنه أقدم من غيره .
 فعاجب الذين يقدرون على الورد ، فكذلك هذا ، ثم قال : ويكتب في الكتاب أني قد كنت
 صممت جميع ذلك غساناً صحيحاً ، وفيه من شبهة أيضاً . لأن الصدور إنما يصح إذا
 مات ترافق غياً . ثم إن مات ، فكذلك هذا يصح . والكتاب قد نسي حسنة رحمه الله ،
 فيسمى أن يشرح به حكم الحكيم حتى يفسد متفق ، ثم قال : بعد هذا ، إن النوف
 ولا به هذه الصدقة إلى فلان الغريم ، وهو قول هذا الرجل . وقد في يده يفسد غائباً ،
 هذا القول منه أيضاً ؛ لأنه أمر بتقديم حرف العبر على حرف نفسه فيصح ، ثم يكتب إذا
 استوفى فلان الغريم هذا الدين لا بد له على الصدقة حتى لا يذم في الاستحقاق لنفسه
 بكونه في يده .

(١) حكمه في ط ، ونادى من غيرها . النوف مكان النوف

(٢) كذا في ط ، وكان قول الأمل في ط غائبا

الفصل الثالث عشر

في الشركة

١٩٨٥ - وجاز أن يراد أن يشرك كل واحد من مائة دينار، ومع ذلك لم يشرع فيه، خاصة في الشركة، وإن كان أحد الطرفين لا يملك بالأشهر إلا أن لا يثبت له عند حلول الأجل ثلاثة أضعاف رأسه، والله ليس بشرك، والله أنه معروف في كتاب الشركة، وإن صاع أحد المالكين بعد الشركة نفس الشراء، يهلك من مال صاحبه، وهذا معروف، وإن أراد أن ما يصاع من أحد المالكين قبل الشراء يصح عليه، فإن الشراء في ذلك أن يصح من أحد المالكين نفسه، فليس هو من ماله الذي ينفق في الشركة، فيفسد المالكين مشركاً بينهما، ثم يوافقون عقد الشركة على ما يريدان، وهذه حيلة وضحة، لأن الأصل في المال المشترك أن ما يملك بهما على الشركة، وما بقي يفسد على الشركة.

ثم قوله: وينبغي أن عند الشركة على ما يريدان، وهذه المسألة على وجهين: إما أن شرطوا لهم على وجه واحد، أو على أحدهما، فإن شرطوا العمل عليها، فإن شرطوا العمل والتسليم في الترخيص كما قال، وإذا شرط العمل على أحدهما، فإن شرطوا العمل على الذي شرط له، زيادة ربح جاز، وإن شرطوا العمل على الذي لم يشرط له زيادة الربح لا يجوز، وهذه المسألة مع نواحيها معروفة في كتاب الشركة.

ولم قال: مع أحدهما منافع، ومع الآخر مال، فأراد أن يشترط في ذلك كتاب هذه الشركة بالتعويض، وإلا لا يجوز، قال المصنف: والحل في ذلك أن يصح لصاحب المنافع من حيث منحه المال ينفق ماله، فيصير المال والمنافع بينهما عطفان، ثم تعاقدت شركة بينهما بريدان، وهذه حيلة وضحة، ذكرها صاحب منعه في شركة الأصل.

فإن شئت الأشد، وإن في قولهم: يوافقون عند العقد، حيلة وضحة، ما يريدان، يستقيم في حق العقد، فإن لم يحصل في الربح في الشراء يجوز، طالما إذا كان من المال.

معرضاً ، فلا يجوز شرط التفاضل في توزيع ، ويكون الربح بينهما على قدر رأس المال .
ليجوز على أن المرأة لما قال : في حصصه أنفداً ، دون الشرع .

وتو كان لكل واحد منهما مائة ، فأراد أن يترك : قال الخصم : الحيلة في ذلك أن
يبيع كل واحد منهما نصف مدته بنصف مائة الأجر ، ثم يتعاقدان الشركة على ما
يريدانه . وهذا إذا كانت قيمة مائة كل واحد على السواء ، فأما إذا كانت قيمة مائة
أحدهما أكثر بأن كانت قيمة مائة أربعة آلاف ، وقيمة مائة الآخر ألفاً ، فإن صاحب
الألف يبيع من مائة أربعة آلاف مائة ، فخص من مائة صاحبه مائة مائة ، فله مائة
أربعة آلاف ، ويكون الربح بينهما على قدر رأس مائتيهما ، وهذه حيلة واضحة أيضاً .

١٩٨٦ - قال : رجلان مع أحدهما ألف درهم ، ومع الآخر ألف درهم ، فأرادا
أن يشتركا على أن يكون الربح والخسارة بينهما أنصافاً ، فإنه يجوز ؛ لأن الوضعية إنما
تكون على قدر رأس المال على ما عرفت في كتاب الشركة . قال الخصم : حيلة الله :
الحيلة في ذلك أن يقرض صاحب الألف نصف الألف الزائدة من صاحبه حتى يصير
رأس مالهما على السواء ، فحينئذ يجوز اشتراك الوضعية عليهما على ذلك الكيفية .

وكذلك لو كان مع أحدهما مال ولا مال مع الآخر ، فاشتركا على أن يعملا على
مساواة المال لا يجوز ، وإن شاء في ذلك . أن يقرض صاحب المال بعض ماله من صاحبه
حتى يجوز .

١٩٨٧ - أحد الشرطيين إذا أراد بفض الشركة حال غيبة الآخر لا يجوز إلا إذا
لشركة قيب مع التوكاة ، فإن تولى واحد من الشرطيين وتكلى عن صاحبه في نصيب
صاحبه ، وأخرج التوكيل نفسه عن التوكلة في حال غيبة التوكيل لا يجوز ، قال المحقق :
والحيلة في ذلك أن يبعث المحاصر إلى الغائب رسولا أو كتاباً ، حتى يخبره بفض
الشركة ، أو يوكي وكيله ، حتى يذهب إلى الشريك ، ويأقض الشركة ، وهذا لأن المانع
من النقص جهل الآخر بالنقص لا عدم رضاء ، ألا ترى أنه لو كان حاضراً ، فنقص
بمحصر منه يجوز وإن لم يرض به ، وإذا كان المانع جهل صاحبه بالنقص ، فهذا المانع
يؤثر إذا بعث رسولا أو يوكي وكيله ، فقلت : بالخوار .

قال شمس الأئمة السرخسي : وهذه الحيلة في كل عقد لا يشتمل به المروم نحو

نحوه التوراة و حاجر على العهد المذكور وفتح انصافه .

و اخرى ، ان كان الشريكان متفاوضين ان يمتدح الشريك الحاضر من رجل مالا عينا بصلح ان يكون رأس مال الشركة تحو اليه اعم ، الذنابر ، فإذا وهدا ، ان ذلك وبغير ، تنقص الشركة .

و لأصل في باب الفدية ، انه إذا زاد مال أحد متفاوضين ، ما يصلح رأس مال الشركة يتقص الشركة ، وقد عرفت ذلك في كتاب الشركة .

و اخرى في المتفاوضين أيضا ، ان يحدد الشريك أحد غير المتفاوضين وبين البشر ان اقاله ، فإن أحد المتفاوضين إذا جحد المتفاوضة انصرفت ، فكذلك غير إلا أنها ، فالتعظيم حيلة حال حضرة الشريك الآخر ، فإن المتفاوضين إذا كانا حاضرين ، و جحد أحدهما المتفاوضة في وجه صاحبه تنقص متفاوضه ، ويكون حجه معتبراً ، أما إذا جحد المتفاوضة حال غيبة صاحبه لا في وجهه لا تنقص المتفاوضة ولا يكون حجه معتبراً .

ثم إن الخصائص حص هذه الحيلة بالمتفاوضين ، وإنه لا يعتد بالمتفاوضين ، فإن جحد جميع الشرفات لم ينجح لها كدته في كتاب الشركة من هذه النسبة ، وكذلك الخواص في كل مال أصله أمانة بعد التبرع والضاعة والتضاربة و جحد ما المودع والمستضيئ والمضرب في وجه صاحبه كد جحد معتبر ، ويجب انقضاء ، وان جحد لا في وجه صاحبه لا يكون جحد معتبر ، ولا يجذب الصمان .

وإذا أراد صاحب الشركة ، ولهما دين ، وعليهما دين ، وإذا أن يفر أحداهما الدين ، ينبغي أن يفر ، وإذا جحد في ذلك أن يكتب الذي يريه البراءة من الدين الذي لهما ، فمما جحد أن حسيب ما يسه ، واسم شركته فلان بنى فلان وفلان وفلان ، ويسمونه بجملة ، هو اعلان شركته خاصة ، واسمه في ذلك عبارة ، ويذكره بنفس ذلك ، ويجعله وصية فيه ، ويكتب صاحبه له بقرار أن جميع ما ذكر في المنكوك فلان وفلان وفلان وعليهما هو عبه خاصة ديني سيديك ، وإن شريكه ضمن ذلك معه وله الرجوع عليه أي أدرك مدي ذلك ، فحصل المبلغ لهما .

١٩٨٧٨ - ر جلال نقاعد على ضبيعة يريدان شراءها فقال كل واحد منهما لصاحبه : إن اشتريت هذه الضبيعة ، فأنت تربكتي فيها بالنصف جدر ، لأن كل واحد منهما وكل صاحبه بأن يشتري له نصف ضبيعة معينة ، ولو حصل التوكيل بشراء جملة الضبيعة المعينة يجوز ، فهذه كذلك ، فإن أراد أحدهما أن يشتريها لنفسه ، وتكون له خاصة ، ما الحيلة في ذلك ؟ قال الاختصاص . الحيلة أن يوكل رجلاً حتى يشتريها بعموم محضر منه ، فتكون الضبيعة للموكل خاصة ، لأن كل واحد منهما وكيل بشراء نصف ضبيعة معينة ، ولو حصل التوكيل بشراء جملة الضبيعة المعينة فأمر الوكيل رجلاً آخر بالشراء فاشترىها المأمور بغير محضر من الأمر الثاني يصير مخالفاً ، ويصح شراء الوكيل الأول دون الموكل ، والنسالة معروفة ، فهذه كذلك .

قال : وهذه حيلة أخرى أن يأمر صاحب الضبيعة حتى يهبها له غنى عوض مسمى ، وإذا فعل كذلك لا يكون للأخر أن يشتريه فيها . قال نعم في الأئمة لخاوي . الحيلة الثانية إما تثنى على قول أبي يوسف رحمه الله ، أما على محمد رحمه الله فينبغي أن يكون للأخر حق المساركة في الضبيعة .

أصل المسألة ما ذكر في "المبسوط" : أن الوكيل بالبيع إذا وهب بشرط العوض ، أو الوكيل بالشراء ، إذا قبل الهبة بشرط العوض عند محمد رحمه الله . بجور ، وعند أبي يوسف رحمه الله : لا بجور ، ومحمد يعتبر الممنى ، وفي الهبة بشرط العوض معنى البيع ، وأبو يوسف رحمه الله يعتبر اللفظ ، ولم يوجد في الهبة شرط العوض لفظ البيع .

فإن رحمه الله : وقد ذكر أيضاً في "المبسوط" : من ادعى شراء عن فشبه له أحد الشاهدين بالشراء ، والآخر بالهبة بشرط العوض قبل الشهادة ، وجعل الشراء والهبة بشرط العوض سواء . قال القاضي الإمام أبو عبيد الله التميمي : وهذه نسالة عن روايتين ، في رواية : قبل الشهادة ، وفي رواية : لا قبل ، وكذا من حلف لا يبيع ، عوهد بشرط العوض ، فهو عن الروايتين أيضاً ، ففي مسألة الكتاب بكون روايتان أيضاً ، أو يكون على الاختلاف .

قال : فهو إذاً يرى هذه الضبيعة لأبيه الصغير ، فنصفها لأبيه الصغير ، ونصفها

لشريكه ، ولا شيء للمشتري ، لأنه صار وكيلًا عن غيره ، شراء نصف هذه الضبعة ، ومن
 نوكل بشراء شيء لغيره لا يملك شراء ذلك الشيء لشخص آخر ، لكن فيما يشتري لنفسه
 يملك الشراء لغيره ، فيصرف شراءه إليه إلى النصف الذي كان يشتريه لنفسه .

وهذا كما ذكر في كتاب الشركة فيمن كان لغيره : اشترى عبد فلان بيني وبينك ،
 فقال : نعم ، ثم لقي المأمور رجلاً آخر ، فقال : اشترى عبد فلان بيني وبينك ، فقال : نعم ،
 فذهب المأمور ، واشترى البعد ، فهو بين الأمرين ، ولا نسيه للمأمور من البعد ، فهذا
 كذلك .

١٩٨٢٩ - شريكان يقدلان سلحماً عبد الله ، وللآخر : يريد أن يصمنا عن
 رجل مالا بأمره على أنه إن أدى المال قال عبد الله ، ورجع به على زيد إن شاء ، وإن شاء على
 لأصل ، وإن أدى المال يرد رجوع به على الأصل ، ولا يرجع على عبد الله ، فالحيلة أن
 يضمن يدياً ، لا هذا المال عن الأصل "أمره" ، ثم يضمن عبد الله عن زيد ، وعن الأصل
 بأمرهما إن أدى زيد ، لا يرجع على عبد الله ؛ لأنه لم يكفل عنه بأمره لا حباً ، وهذا
 ظاهر ، ولا مفسى الشركة التي بينهما ، لأن الشركة التي بينهما إما أن كانت عيشاً ، وإنها
 لا تقتضي الكفالة أو مفارقة ، وإنها تقتضي الكفالة في ضمان التجارة ، وليس هذا
 ضمان التجارة . وإن أدى عبد الله رجوع على أبيهما شاء ؛ لأنه تفل عنهم ، ثم يرجع على
 كل واحد منهما بنصف الألف ؛ لأنه أنصف الضمان إليهما على السواء ، فيقسم بينهما
 على السواء ، وإن أراد عبد الله على أن يرجع على أبيهما شاء بجميع ما يؤدي ، ضمن
 عن كل واحد منهما حصة المال بعقد على حدة ، وهذا ظاهر ، فإن كانا صمنا عن الأصل
 ضماناً واحداً ، فأراد عبد الله أن يرجع على زيد بما أدى ، فالحيلة فيه أنهما إذا فوجعا من
 الضمان الأول ، يقول زيد لعبد الله : ما لزمك من غرم بهذا الضمان . فهو لك على ،
 وهذا المال على يديك ، فيرجع عبد الله على زيد بما لزمه عن غرم يحكم هذا الضمان
 لك نبي .

١٩٨٣٠ - شريكان بينهما دار أو مبيعة باعهما أحدهما بأمر صاحبه من رجل ، ثم
 إن المشتري أراد أن يبالغ البائع من جميع الممن على نصفه على أن يضمن له النافع ما

لرحل : صب لك حسب فلان من هذا العمد مكيا وحسب فلان مكدا ، فبشرى الشري :
فبليت ذلك كله فيما يخص الرحيل لأحدهما ، لا يتشاركه الآخر فيه ، لأن البيع يكن
بحكم العطف ، فيصير بما ذكره بقوله البيه :

فإن قيل : لو كان شكر واحدكم المفسد كشكر الآخر بالعطف ، يجب أن يقال : بأن
المشترى إذا قبل البيع في صب أحدهما دون الآخر أن يجوز ، كما لو نكر بالعطف البيه ،
بأن قال : أحدهما : بنت نصيب من هذا العمد بمكدا ، والآخر : بنت مكدا ، ففبين
المشترى البيه في نصيب أحدهما صحيح ، وهما لما لم يصح عرفنا أن اشترى بحكم
العطف لا يحمل ، فشكر بالعطف ، فلا : لأرواية لهذه المسألة ، فهو... يصح بيده ،
المشترى البيه في نصيب أحدهما كما لو نكر لعطف البيه .

١٩٨٣٢ - رجلان لهما على امرأة مال - وهذا شريكه ، فزوجها امرأة على
نصيبه من هذا المال ، هل يشاركها فيه ، فصبحت تدعى ما يسمى لها من المهر ، قال
الحصاف : ماء عبد عيسى ، والثالثة وعامة العناب - رحمهم الله - ثم قال : لو كنت آمن عليه
أن يصبه غيره ، وإذا قال لطلعه ، وعاينهم ، أنه لا يتشاركها فيه ، لأن بدل نصيبه
منفعة صحيح ، ومنفعة الصحيح بما لا يحتل يشتركة .

ومن العمد من قال : بأن اشترى من أحدهما ، ودخل المذبح بالأموال فاشترته .
ولو كان بدل نصيبه لا بأن اشترى نصيبه عرفاً من العروض ، فإن شريكه أن يتشاركه
في نصيبه من الدين ، كذا هذا ، ومذهب هؤلاء كذهب الشافعي : رحمه الله ، فإنه يجعل
المنافع للأمور القائمة كما في سائر المسائل ، وذكر محمد - رحمه الله - المسألة في
حيل الأصل ، وذكر أن الشريك لا يرجع على المزوج ، ولم يذكر أن من افتأه
مخالفاً كما ذكر الحصاف .

قال الشيخ الإمام : إن محمد - رحمه الله - ذكر هذه المسألة في الحيل ، وأوجدها
وذكرها في الجامع ، ونسب الجواب على وجهين ، وقال : إذا تزوجت أحدهما حصته

(١) هكذا في مدونة ، وكان في الأصل : من هذا المال الذي شاركه بهما .

(٢) وفي الأصل : وم . خير .

(٣) وفي : من حيل الأصل .

من الدين لا يشتركه الآخر، وأما إذا تزوجها أحدهما بشيء نصيبه من الدين عيباً، ثم جعل نصيبه من الدين قصاصاً بمهرها يشتركه صاحبه في نصف ما جعله قصاصاً؛ لأن في الفصل الأول إذا جعل بدل نصيبه من الدين منفعة البضع، ولا شركة في البضع. وأما في الفصل الثاني فقد جعل بدل نصيبه المال، والمال محتمل للشركة، فحذر أن يشترك صاحبه هذا كما قال على منا، جميعهم نفع.

لو أن رجلاً تزوج امرأة على دار بعينها، فإنه لا يجب للشفيع حق الشفعة، وكذلك إذا تزوجها بمهر مهر، ثم فرس لها داراً بعينها لا يثبت للشفيع حق الشفعة، ويملكه لو تزوجها على مهر حسبي، ثم عوضها بمهر داراً يثبت للشفيع حق الشفعة، والمعنى المرفوع بينهما ما ذكرنا، كذا هذا، فحصل إجاب عن أصحابنا، حسبهم الله في هذه المسألة على وجهين على ما بينا.

والحيلة أن لا يصح الزوج لشريكه شيئاً في جميع الأقاويل ما ذكر في الكتاب أن يجب انشريك الذي يريد أن يزوج هذه المرأة نصيبها كما عيبها لهما، ثم يزوجها على عتبه، ثم يهب المرأة الزوج العشرة التي تزوجها على؛ لأن الزوج لا يوجب له شيء من مهرها نصيبه؛ لأن هبة الدين من الدين يسقط وإيراده إذا برئت، لا يرجع شريكه على صاحبه الذي وهب نصيبه شيء، ثم تزوجها على مهر وكس، وهي العشرة التي لا بد له منه، ثم يهب ذلك من الزوج.

وإذا قال: إنه تزوجها على مهر وكس؛ لأنه لو تزوجها على أكثر، أو مهر كثير غالب، فربما لا يهب مهرها من زوجها، فتصير الزوج بذلك، فقال: بأنه يزوجها على مهر وكس الذي لا بد له منه حتى لا يتضرر الزوج بذلك كثير ضرر لو لم يهب من زوجها ذلك المهر، ثم الاحتياط بيده الحيلة إنما يقع إذا كان هذا المسمى من مهر الوكيل يرصى الأولياء، فأما إذا تم بكن ذلك رضاهم، فإن هذه الحيلة لا تنفع الاحتياط، وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله على ما عرفت في كتاب الكناح: إن المرأة إذا زوجت نفسها من كس، وفصرت في صداقها، فعنده الأولياء حق الاعتراض، بأن يربطوا إلى غلام مهر مثلها، وعندها لم يكن الأولياء حق الاعتراض، ثم إن اختصاص ذكر في ابتداء هذه المسألة: أنه ليس لشريكه أن يشتركه، فيصحه حذف ما سمي لها عند علماء من.

ويبين أن لعلهما مخالفة في المسألة ، ولم يسم المصنف .

وفي التقدير : لو فروج أحد الشريكين المرأة التي عليها الدين على حصته ، روى عن أبي يوسف رحمه الله : أنه يرجع عليه شريكه بنصف حصته ، وفي رواية أخرى عنه : لا يرجع عليه شيء ، وهو قول محمد ، رحمه الله ، فإن شاء : ولو استأجر أحد الشريكين بنصفه رجع عليه شريكه بنصف نصيبه في قولهم جميعاً .

١٩٨٣٢ - عبد بن اثنين أدن أحدهما لنصيبه في التجارة ، ولم يأذن له الآخر ، فراه الذي لم يأذن له يشتري ربيعاً ، فسكت عنه ويكون هذا رضى به بالإذن بالتجارة ، وهذه المسألة أوردناها بحمد رحمه الله في كتاب المأذون ، وقد عرف ثمة أنه من رأى عبده يبيع ويشتري ، فسكت أنه يكون ذلك منه إن شاء في التجارة ، ثم الحيلة حتى لا يكون مكروه إن شاء لعبد أن يشهد عليه في سوقه أنه حذر عليه في نصيبه عنه وأنه ليس برضى أن يشتري ويبيع ، وأنه إن سكت بعد رواية بومه هذا ، فإنما يسكت ، لأنه لا يقدر أن يمنع شريكه أن يأذن لنصيبه في التجارة ، فإنما فعل هذا لا يصير نصيبه مأذوناً في التجارة ، وإن سكت بعد ذلك إذ تقوم الدلالة منى جاء النص بغير بخلافه

قال شمس الأنسة الحلواني : هذه الحيلة التي ذكرها هنا إنما تكون حيلة على جواب الاستعانة ، ولا تكون حيلة على جواب القياس ، فإن في هذه المسألة وهي ما إذا جهر على عبده في سوقه ، ثم رآه يبيع ويشتري ، فسكت قياس واستصحاب القياس أنه يكون سكوته رضى بالتجارة ، وهي الاستحسان : لا يكون سكوته رضى بالتجارة ، فهو مال إلى وجه القياس يجعل سكوته عند رآه ، يشتري ويبيع بمنزلة الإذن إنصاحاً ، ولو أذن له إنصاحاً بعد ما أشهد له في سوقه على حجره ، فإنه يملك حجره ، وإن أشهد ألف مرة على الحجر ، ولكن أسمعهم نصيبنا رحمهم الله ، ولم يجعلوا سكوته بعد الطهر رضى بالتجارة لغة ، وهو أن السكوت إنما جعل قبل الطهر رضى بالتجارة وإن شاء من المولى إليه نصيب الصرور والغرور ، ولغرض عن السلمين ، وبالإشهاد على الحجر في سوقه نفى معنى الصرور والغرور ، فحاز أن لا يجعل سكوته بعد ذلك رضى بالتجارة ، وإن شاء منه إياه بها .

ثم هذه الحيلة إنما تكون حيلة واحتمالاً على جواب الاستحسان، إذ أبي المولى أن يبيع معه بعد الحجر في سوفه، وأما إذا يبيع المولى معه واشترى فقد انقك ذلك الحجر، وصار مأذونة له في التجارة.

١٩٨٣٤ - في حيل الأصل : رجلاان اشترى شركة مفروضة أو غيرها أواد أحدهما أن يخرج إلى لهما جميعاً إلى بلد من البلدان في تجارة، وخاف أن يحدث لصاحبه المقيم حدث موت، فإذا اشترى بعد ذلك بالمال متاعاً يضمن، كيف الحيلة فيه حتى لا يضمن شيئاً يجب أن يعلم أن أحد الشريكين مفروضة أو عاناً إذا مات، والمال عيب قاضي^(١) إلى يصلح رأس مال الشركة، فإن موته يوجب نفق الشركة بينهما، فما اشترى الحي منهما بعد ذلك شيئاً، وهو لا يشعر بموت صاحبه، فإنه يلزمه خاصة، وكان ضامناً نصف الثمن لورثة شريكه، إذا نفق الثمن من مال الشركة، وإذا كان الحكم هذا إذا مات هذا الذي يخرج أن يموت المقيم وهو لا يعلم، فيشترى بالمال متاعاً، فيلزمه ويضمن، فالحيلة له ما ذكر في الكتاب: أن يشهد هذا المقيم أن المال الذي بينه وبين شريكه الذي شخص به مال ولده الصغار، وأنه أوصى إلى هذا الشريك بجميع ما ترك، وأمره أن يشتري لهم ما أحب في حياته وبعد وفاته، فيجوز ذلك؛ لأنه لما أقر به ولده الصغار، صار جميع ذلك لأولاده بحكم إقراره على نفسه، وأنه قد أوصى إلى شريكه في جميع ما ترك، وهو يملك الإيصاء، وأمره أن يشتري لهم ما أحب في حياته، وهو يملك التوكيل، فيجوز ذلك.

وأما إذا كانت الورثة كباراً: فالحيلة به أن يشهد الشريك المقيم أن هذا المال الذي في يد صاحبه الذي شخص به مال أولاده الكبار، ثم يأمر ولده الكبار هذا الشريك الذي شخص أن يعمل لهم فيه، ويشترى لهم ما أحب ويشتركونه، فلا يضمن انشائهم للتعني الذي يامات صاحبه، أو عاش. وهذه الحيلة التي ذكرها محمد رحمه الله على معنى أنه إن فعل هذا كان ذلك جنزاً، ولا يكون ذلك على وجه الأمر به؛ لأنه لا يكون ذلك أمراً بالكذب وهذا لا يجوز.

١٩٨٣٥ - رجلاان بينهما مال على رجل من ثمن شيء باعاه، فأراد أحدهما أن

بني في حصة من هذا المال. ولا يشترط فيه ما جاء في ما حيزه في ذلك؟ ثم قال: لا
 احل ان احب احدًا محمداً، ولا غير عبد الله، ولا صواب زيد، ثم اطلب أحد الطالبين
 حبله على مع ما يراه وطيلة ما يستقرض عبد الله من روحا أجنبي يدعى جعفر أو
 نسيه، وذلك حسون ديناراً، ثم إن ألقى عليه الدين، وهو يريد يقرض جعفر أو
 حسون ديناراً، فيصير طعنه على عبد الله حسون ديناراً، ويريد على جعفر هذا المفسد
 ألقاه، ثم يقول جعفر لزيد: وكذلك بأن يضي من عبد الله حسون الدينار التي لي
 عليه، ويريد ان يجعله قهراً ما لعبد الله عليه، ويريد لزيد لو كانه، ثم يقول زيد:
 يد حلفت احسب الدين الذي لعبد الله على فصاحراً لزيد ثم ألقى طعنه على عبد الله،
 فيكون ذلك فصاحراً، ولا شرعة حصد مع عبد الله في ذلك؛ لأن حصد إنما يترك عبد
 الله إذا انقضى عنه الله ما كان به من الدين على زيد، وهبت عبد الله ثم يضر على زيد،
 بين قصي نسيه ذلك كان عليه ليعفر، لأن امر الدين يكون قهراً لأنهما، وأولهما
 لا يكون فصاحراً لأحد، وهذا أصلاً، روح في الجاهل، وأحد الدين يكتفي إذا
 قصي نسيه ذلك كان عليه لا يكون فصاحراً في يشاركه في ذلك، وكذلك لو أن عبد الله
 في حده لفسد ذلك طعنه، لو سلم زيد مثل ملك علي فدفد وكنه أن تقبض الدين
 التي لي عن زيد، وأذن لك أن تجعل الدين التي لي على زيد فصاحراً لزيد الذي
 نزيه عليك، فيبين جعفر هذه كاله، يجعله فصاحراً، ولا يشاركه محمد؛ لأنه ترون
 من الفهم أن سدا الله صار قهراً ديناراً عليه.

وأخبرني باب زيد وهو المذنبون من ابن عبد الله، ومن ملوكه مفداو عصب عبد
 الله، ويقب عبد الله ذلك، ثم يقب عبد الله أن يقرأ كثر قره، فحصد بكنه، وكان ذلك
 علي، سبيل إغفال، ولم يكن علي زيد من هذا المال شيء، وأنه ضمر أن زيد جديح .
 أدركه هي قلته من ثوب، ويؤخذ ذلك.

وأخبرني أن بعد ما وهب زيد من ابن عبد الله أو من محمود؛ مقدور نسيه، عبد الله
 يبرئ عبد الله زيدا من نصيبه، فلا يكون له حصة، أن يرجع على عبد الله بنسيه؛ لأن عبد
 الله أبر أغربه عن حصته، واحد الشريك إذا أبر أغربه عن حصته، لا يكون الشريكه

عليه شرعاً ، والمسألة معروفة ، وما هو أسهل ، من هذا أن يوجب لنا ، أعباء الله مفاد ، بحريته ، فإذا قضى على وجه الهبة ، يبرأ من نصيبه من الدين .

وكأن الفقيه أبو بكر يقول : خيلة أن يبيع المذني يريد بعض نصيبه ، فأنما من زبيب مثلاً بمنل ماله عليه ، ثم يرق الغريم عما كان له عليه في الأصل ، ثم يطالبه بشئ الربيب لا بالدين ، وهذه حيلة واضحة .

قال : فإن كان هذا المال بينهما على مـ وصفنا ، فبأن أحدهما صاحبه أن يسمى له مـ يفيض من هذا المال ، فأجبه إلى ذلك . ولكنه يحاج أن لا يبيع بما وعد ، وبشاركة فيما يتبعضه ، فالخيلة أن يقر المسلم شريكه أن شريكه فلا باع حصته من هذا العبد الذي كان بينهما في صفقة على حدة ، وإذا أقر هكذا لا يكون له حق المشاركة .

فإن شئسي الأئمة اختلفوا ، إذا سلم أحد الشريكين صاحبه أن يقضي حصته ، فعرض وسلم له شريكه بعد انقضاء لا يكون للمسلم بعد ذلك أن يشاركه ، وإذا رجع التمس عن التسليم قبل القبض صبح حرمه ، حتى إذا قبض الآخر كذا للمسلم أن يشاركه فيه ، فإذا حرم شريكه عن الرجوع فيما التمس ، والخيلة ما ذكرنا .

وتذكر أن أورد كل واحد منهما أن ينفرد بحصته ، ولا يشارك صاحبه فيما يقضي ، والخيلة أن يكتب كتاباً فيه إقرارهما أن العسقين قد تعرفنا ، وأن بين كل واحد منهما قد وجب عقد على حدة ، ويؤكد الكتاب بذلك ، وبصعاعته على يدي عدل ، فيكون لغة لهما ، وهذه مسألة معروفة في الكتب أن أحد الشريكين إذا باع نصيبه من الدين المشترك بشئ مسقى ، وباع الآخر نصيبه بشئ مسقى ، وقبل المشتري ذلك كله بكفسة واحدة ، ثم قبض أحدهما من المشتري شيئاً ، لا يكون للأخر أن يشاركه في شئ من ذلك .

قال مشايخنا : وكذلك إن كانا لو أودا أن يوكلا رجلاً حتى يبيع النعمان المشترك بينهما شئ ، وجه لا يشار أن أحدهما صاحبه فيما يقضي الركن لأحدهما بقضي لهما أن يوكلا رجلاً ، فيقول أحدهما للركن : بيع نصيب من هذا العبد بكذا ، والآخر يقول : بيع نصيب من هذا العبد بكذا ، فلهذا لا يلزم أن يوافق ، وقال أبو بكر لرجل : بعت منك صبيب فلان من هذا العبد مكداً وصبيب فلان مكداً ، فقبض المشتري ذلك كله ، فما

الفصل الرابع عشر

في الهبة

١٩٨٣٦- امرأة حامل تريد أن تنجب المهر من زوجها على أنها إن عانت في نفاسها كان الروح بريئاً عن مهرها، وإن عاشت، وصلمت من نفاسها عاد المهر على زوجها، فالخيلة لها أن تشتري من زوجها شيئاً قليل القيمة بمالها من المهر، والمرأة لا تنظر إلى ذلك الشيء، فإن عانت في نفاسها، فقد برئ الزوج، وإن سلمت ردت الشيء،^(١) بخيار الرؤية، فيعود المهر على زوجها.

قالوا: وهكذا الخيلة فيمن أراد أن يغيب، وله على آخر دين يريد أن يكون الغريم بريئاً لم يعد وإن عاد أخذ المال فالخيلة أن يشتري رب الدين من الغريم شيئاً ويضعه على يده لئلا إن عاد، يده بخيار الرؤية، فيعود الدين، وإن مات، لزمه البيع، وبرئ المدبر عن الدين بشيء قليل القيمة.

قال شمس الأئمة السرخسي: وهذا يظيم إذا بقى الشيء^(٢) على حاله، لأن الرد بخيار الرؤية غير موقت، وبه ينسخ العقد من الأصل، فيعود المهر عليه كما كان إلا أن التوب قد يتعيب عللها، أو يهلك، فيتعذر رده عليها، قال: فالسبيل أن يشتري الثوب، ويشهد على ذلك من غير أن يغمه من الزوج كيلا يتعذر عليها الرد، إذا سلمت بوجه من التوب.

١٩٨٣٧- رجل قال لامرأته: إن لم تهبي صداقتك مني اليوم، فأنت طالق ثلاثاً، فإذا استأذنت أباعها من ذلك، فقال الأب: إن وهبت صداقتك، فأملك طالق ثلاثاً، فالخيلة في ذلك أن تشتري من زوجها توباً موقوفاً في شيء بمهرها، وتبعض ذلك الشيء من الزوج، فإذا مضى ذلك اليوم، فقد مضى وقت اليمين، ولا مهر لها في دمة الزوج،

[١] هكذا في ط، وكان في الأصل وفوم: 'ثوب'.

[٢] هكذا في ط، وكان في الأصل وفوم: 'ثوب'.

فيسقط البيع ، ولا بحث الزوج بترك الهبة ، ثم يكشف عن الثوب المشتري ، ويرده بخيار الشرط ، ويعود المهر على الزوج ، ولا تطلق أمها أيضاً ؛ لأنها ما وهبت المهر إنما اشترت به .

١٩٨٣٨- وفي المتن . إذا وهب داره من ابن له أحدهما صغير في عياله ، والآخر كبير ، قال : إن قبض الكبير ، حارت الهبة لهما ، وذكر في موضع آخر عن أبي يوسف رحمه الله : أن الهبة فاسدة وهو الصحيح . ولا شك في فسادها عند أبي حنيفة رحمه الله ، وإما تلك على مذهبيهما ، فإنه لو وهب من كبيرين ، يجوز عندهما ، وإذا كان أحدهما كبير لا يجوز ، وهكذا ذكره في فتاوى أبي الليث رحمه الله ، والعرق أنه إذا كان أحدهما صغيراً ، فالهبة للصغير انعقدت للحنان لقيام نفس الأب مقام قبضه ، والهبة من الكبير انحاضت إلى قبض الكبير ، فكانت الهبة من الصغير سابقة معنى . ففسدت كلها بالانضاق . وقال الباقون . الحيلة أن يلم الدار إلى الابن الكبير ، ثم يهب الدار معها .

الفصل الخامس عشر

في الرجل يطلب من غيره معاملة

١٩١٣٩ - الرجل إذا طلب من غيره من مئة مثلاً بمقدار ثمان مائة، وأبى المطلوب منه ذلك إلا ببيع ما قدر درهم، فإذا أذاعه يطلب منه أن يبيع عدت ما دفع درهم إلى مئة، ثم يشتري منه ذلك المتاع بثمان مائة حابة يدفعها إلى الطالب ليحصل في يده الطالب ثمان مائة، ويكون المطلوب منه على الطالب ألف درهم، فبعض مضمونهما. فهذا لا يجوز؛ لأن المطلوب منه بيع مائة مثلاً بأقل مما دفع له بعد التمس، وإنه لا يجوز علم ما عرفه، فطلب من ذات حيلة، فحيلة أن تدخل المتاع في المتاع نفساً بغيراً، ثم يبيع من مائة بثمان مائة، فيكون نقصان الثمن متعاقباً. فبعض المتاع عند المشتري، فيجوز وإن كان ذلك جزءاً قليلاً؛ لأن الجزء الفتي بجوز أن يتأمله، بل كثير، هكذا ذكر الخفيف، منه الحيلة، وهذا مع نوع توسعة حيث جعل بمقابلة الجزء، فبعض البضائع لكثير، وإنما دفع ذلك، لأن شراء ما دفع له ما جاء فيل بعد التمس جزاءه معناه، فيه بين الله، ربحهم الله، فإذا وجد أدنى عنه، وهو أحب من درهم من المتاع عليه عند المشتري، من حكمه عليه، وعرف عليه، وهو بغير ما ذكر محمد، رحمه الله في (الحجرات) أن مستأجر الدار والدواهي إذا أجز الدار في متن تلك المدة ما قدر من الدواهي ندى ما أجزها لا يجوز، ولا يطيب له الرجوع، ولو أجزها بالقبول، فإنه يجوز، وإن كانت أكثر من ثمان مائة، انتهى استأجرها منه، ولم يرد من الثمان مائة والدواهي في حق هذا الحكم كس، واحد، وإن كان في كثير من الأحكام كس واحد استحقاقاً، ولم يستحسن هنا، ولم يجمع بينهما شيئاً، وحده باعتبار أن بعض العلماء فتنوا، سألوا أن يستعمل على الإحالة مثل ذلك الحديث، وإذا كان هذا فضلاً، اختلف فيه العلماء، فإذا وجد أدنى عنه وهو اختلاف الجنب من حيث الحقيقة من الحكم عليه.

وإنما في أن يبيع المشتري ببعض لا متعة شيئاً بغيراً، ثم يبيع الثاني منه بأقل من

الثنى الذى اشترى فيعوز ، ويكون نقصان بمقابلة ما احتبس عند المشتري الأول ، فإن كان المبيع شيئاً لا يمكنه أن يعبه ، أو يحبس بمضه نحو إن كان المبيع جوهراً أو عبداً أو دابة ، فالحيلة فى ذلك أن يبع المظنوب مع المتاع الذى يريد بيعه شيئاً آخر يسير القدر ، ثم إن المشتري يحبس ذلك الشيء اليسير ، ويبيع المتاع من البائع بأقل من الثمن الذى اشترى ، ويكون نقصان الثمن بمقابلة ذلك الشيء فيجوز .

وأخرى أن يهب المشتري جميع ما اشترى من ولد البائع ، أو وهب من بعض من يشق به والموهر له يقبض ذلك ، ثم يبيعه من البائع بتمن قليل فيجوز ، لأن الماقد قد اختلف ، والمالك أيضاً اختلف ، فلا يتمكن فيه شراء ما باع بأقل مما باعه .

١٩٨٥ - رجل طلب من تاجر معاملة بمال وليس عند التاجر متاع يبيعه إياه ما الحيلة فيه ؟ قال : إن كان للرجل الذى يطلب المعاملة صنته أو دار يبيعها من التاجر بالمال الذى يحتاج إليه هذا الرجل الذى يطلب المعاملة ، وذلك ثمان مائة مثلاً ، ويقبض التاجر المبيع ويقبض الذى يطلب المعاملة الثمن ، ثم التاجر يبيع منه ما اشترى بأرب درهم حال ، أو إلى أجل ، فيحصل فى يدي الرجل ثمان مائة درهم . ويصير للتاجر عليه ألف درهم ، وهذا جائز ؛ لأن هذا الرجل يتحمل الغلاء ليصل إلى حاجته ، ومثل هذا جائز ، دليله السلم ، فإنه جائز بالاتفاق ، وصورة السلم هذا أن يحتاج الرجل إلى مال إنسان ولا يفرضه ، فيقول له : أقبلي السلم بكذا وكذا دوماً وبغبل ، وما فى ذمتك أزيد مما يتمجى ، ولكن جبرز ذلك باختيار أنه يتحمل الغلاء للوصول إلى حاجته ، كذا هذا إلا أن هذا النوع من المعاملة مذكومة ، وليست مذمومة مصاد ، لكن مذمومة عذمة منع الجود والسخاء ، فإن الواجب على الإنسان أن يفرض من احتاج إلى ماله من المسلمين نحن الإسلام ، فإذا لم يفرضه ، وأجأه إلى تحمل الغلاء كان مذموماً ، وإن لم يكن للطالب ضياع ولا دار ، ولما كان له مملوك أو متاع فالجواب كما ذكرنا أيضاً .

ولا فرق بين المتقول وغير المتقول إلا فى فصل واحد ، وهو أن فى المتقول التاجر يحتاج إلى القبض ليصبح منه البيع بعد ذلك ، فإن بيع المتقول قبل قبضه لا يجوز بالاتفاق بخلاف الغفار ، فإنه يجوز بيعه قبل قبضه عندنا على ما عرف ، عند أى حيلة وأى يوسف رجعها الله فى المسوطة ، ليقع الفرق بين هذه المسألة وبين مسألة ،

تقدم ذكرها في هذا الحكم ، أما فيما عدا ذلك ، فبها على السواء .

ولو لم يكن له مال ، فباعه التاجر مالا بثمن غال ، ثم اشترى التاجر ذلك المال منه ، فإنه يجوز إذا تجرد عن شراء ما باع بأقل مما باع قبل مقد الثمن ، وذلك بأن يفرض التاجر الثمن للطالب أولاً ، ثم يبيعه شيئاً من أعيان ماله ، ويقبض التاجر الثمن ، ثم إن التاجر يشتري ذلك العين من الطالب بالمال الذي يحتاج إليه الطالب ، ويدفع التاجر ذلك الثمن إلى الطالب ، فيحصل إلى مقصوده ، ولله جائر ما ذكر من المعنى .

قال : فإن طلب معاملة بمائة دينار ، فباعه ثوباً بأربعين ، ثم أقرضه ستين ديناراً قال : لا بأس به يريد به إذا كانت قيمة الثوب عشرين ديناراً ، فباعه من الطالب بأربعين ديناراً ، ثم أقرضه ستين ديناراً ، فتحصل في الخسفة في يد الطالب ثمانون ديناراً ، ويصير للتاجر على الطالب مائة دينار ، وهذا جائز ، لأنه أقرض البيع ، وأقرض الاستفراض ، وكل واحد حالة الأفراد جائز .

قال نسس الأنسة الخلواني ، وهذا مذهب محمد بن مسلمة إمام بلخ ، وهو كان يفعل ذلك ، حتى روى عنه : أنه كان له سلعة ، وكان إذا استقرضه أحد شيئاً كان يبيعه أولاً سلعة بثمن غال ، ثم يفرضه بعض الثمن إلى تمام حاجته ، وهو قول الخصاص ، وقد اختلف الأقاويل في هذه المسألة ، وكثير من المشايخ يلخ رسمهم الله كانوا يكرهون ذلك ، وكانوا يقولون : هذا قرض جر نفعاً ، لأنه لو لا ذلك القرض لكان المستقرض لا يتحمل غلاء الثوب ، فكان هذا قرض جر منفعة ، ونهى رسول الله ﷺ عن قرض جر منفعة ، ومن المشايخ من وافق محمد بن مسلمة والخصاص ، وقال : بالجواز ، لأن هذا بيع جر منفعة ، ومن المشايخ من قال : إن تقدم البيع على القرض يجوز ، لأن هذا بيع جر نفعاً ، وإن تقدم القرض على البيع لا يجوز ، لأنه قرض جر نفعاً ، ومن المشايخ من قال : إن كانا في مجلس واحد يكره سواء تقدم البيع أو تأخر ، لأن المجلس الواحد يجمع الكلمات كلها قصار كأنهما وجدا معاً ، فيكون هذا قرصاً جر نفعاً .

ثم قال نسس الأنسة : قول الخصاص أمثل ، فإن محمداً رحمه الله ذكر في كتاب الصرف : أن المستقرض إذا أهدى إلى المقرض شيئاً قال : لا بأس به . ولم يفصل ، وبعض المشايخ فهضوا في الجواب تفصيلاً ، فقالوا : إن كان من عادة المستقرض أن يهدي

إلى الذي أقرضه قبل لقرض شيئاً مثل ما أهدى إليه بعد القرض لا يكره، وإن لم يكن بحري سبباً مبدية فيل لقرض يكره، إلا أن محمد^١ رحمه الله لم ير ذلك بأساً مطلقاً من غير تفصيل، فلما حاز الإجماع من المستقرض، فلأن يجوز البيع من المستقرض كان أرنى

وأما إذا أقرضه أولاً، ثم باعه خضع على الوجه الذي بينا، فكثير من امتناع من كره ذلك، وتعشهم قالوا: إن اتحد المجلس يكره، وقال الخصاف: ما أحب له ذلك؛ لأن هذا فرض جزئياً، وقد ذكر محمد رحمه الله: أن أنسلف كانوا يكرهون ذلك إلا أن الخصاف لم يذكر الكراهية، ولكن قال: لا أحب له ذلك، وهو قريب من الكراهية، ولكنه دون إنكاره، ومحمد رحمه الله لم ير ذلك بأساً على ما ذكرنا، وهو دليل على أنه رفض قول السلف رحمهم الله، ولم يأخذه، قال شيخ الإسلام: ما نقل عن السلف: قد نك محمول على ما إذا كان الإهداء^٢ مشروطاً في الاستراض، وهو تأويل نهى النبي ﷺ عن قرض حر نكماً، أن يكون البيع مشروطاً في القرض، وعند محمد رحمه الله: إذا كانت الخفعة مشروطة في القرض يكره أيضاً، وإنما لا يكره إذا لم تكن مشروطة فيه حتى لو كان بيع المتاع شح في مقابل في مسألتنا مشروطاً في القرض يكره أيضاً عند محمد رحمه الله.

قال رحمه الله: وعنى هذا إهداء المستقرض بما لا يكره عند محمد رحمه الله، إذا لم يكن مشروطاً في القرض، أما إذا كان مشروطاً في القرض يكره عند محمد أيضاً، وهذا لتفصيل المذكور في شرح القموري، والمذكور نكاً، وكل من جر منفعة لا يجوز: لشيء لشيء^٣ عن ذلك، قال: وإنما يكره ذلك إذا شرط في القرض نحو أن يقرض غلة ليرد عليه صحيحاً، أو ما أنشبه ذلك، وإن لم يكن مشروطاً، فأعطاء الذي يعني المستقرض أجود مما عليه، فلا بأس، قال نك: ألا ترى إلى ما روي: أن رسول الله ﷺ استقرض، فلما رده قال للوازن: زن، وأرجع^٤، وم يري بالريافة مأخذاً لما لم

(١) وفي الأصل: النكعة مكان الإهداء

(٢) أخرجه ابن الجارود في المنقذ ١٤٨/٦ حديث (٥٥٩٩) والحاكم في المستدرک ٣٥١/٢ و ٢١٣ ح ٢١٣ (٢٢٣٠) وأبو داود (٧٤٠٧) وأبو داود في سنن (١٤٥/٣) ح ٢١٣ (٣٣٣٦) والسنن في سنن (٢٨٦) حديث (٤٥٩٢) وابن ماجه (٢٤٩/٢) حديث (٢٢٢٠) والدارقطني (٢/٣)

تكن الزيادة مشروطة في الغرض كما ذكره خصافه ، فأما إذا لم يكن مشروطاً في الغرض ، فلا يكره كما ذكره محمد رحمه الله في إهداء المستقرض .

قال الخصاف رحمه الله : فإن تولى لمعاملة عبد التاجر ، بأن باع عبد التاجر من الطالب ثوباً قيمته عشرون دراهم ، ثم إن التاجر كتب على الطالب المشتري كتاباً باسمه بالمائة الدينار ، وأقرضه ستين ديناراً قبل معاملة العبد أو بعدها ، قال : لا بأس بذلك ؛ لأن المعاقدة غير الولي ، فتصرف العقد ، وعند تفرق العقد يزول الحث ؛ لأن حقوق العقد تقتصر على المعاقدة ، ولا تعدى إلى غيره ، ألا ترى أن المسلم إذا كان له عبد ذمي ، فأذن له في التجارة ، فعقد على الخمر أو على الخنزير ، جاز ؛ لأن حقوق العقد تقتصر على المعاقدة ، ولا تعدى إلى غيره ، وعلى هذا إذا كان المقرض هو الأب والمعاقد هو الابن ، فإنه يجوز ؛ لما قلناه ، فإن طلب من التاجر معاملة مائة دينار ببيع خمسين ديناراً ، وليس عند التاجر متاع يبيعه ، ولكن المرحل الذي يريد المعاملة ، ويطلبها مملوك^(١) يساوي عشرين ديناراً ، فاحتمل أن يطلب الذي يريد المعاملة من التاجر أن يشتري مملوكه بمائة دينار ، ويقبض المملوك ، ويدفع إليه المائة دينار . ثم إن الذي يريد المعاملة يشتريه بدينه وخمسين ديناراً ، فتعمل إلى الذي يريد المعاملة مائة دينار ، ويصير لتاجر عليه مائة وخمسون ديناراً ، فيحصل مقصودهما . ولو لم يأمن^(٢) التاجر أنه إن اشترى المملوك من الطالب بمائة دينار ودفعها إليه ، فالتائب يشتري المملوك منه بعد ذلك ، قال : التاجر يشتريه من بعشرين ديناراً ، ويقبض ويدفع إليه الدنانير ، ثم يبيعه منه بثلاثين ، ويسلمه إليه ، ثم يشتريه عنه ثانياً بعشرين ديناراً ، ويقبضه ويدفع إليه الدنانير ، ثم يبيعه عنه بثلاثين ديناراً ، فيحصل ذلك خمس مرات ، حتى يصير على الرجل الطالب مائة وخمسون ديناراً ، ويكون قد وصل إلى أن الرجل مائة دينار ، وتكون هذه العمود جائزة ، أما في جانب الطالب فلأنه اشترى ما يباعه بأكثر مما يباعه ، وأما في جانب التاجر فلأنه وإن اشتري ما يباعه بأقل مما يباعه ، لأنه وجد نقد الثمن منه .

٣٣٨ حديث (٢٤٨٥) والنسائي في الكبرى ٣٥/٤ حديث (٦٦٨٥) والبيهقي في الكبرى

٣٦/٦ حديث (١٠٩٥٦-١٠٩٥٣) والطبري في الكبير ٨٩/٧ حديث (٦٤٦٦).

(١) وفي الأصل : مملوكة

(٢) وفي الأصل : وف : ولو لم يأمن

ومحمد رحمه الله عمن مثل هذا أيضاً، فإنه قال في كتاب الصرف: إذا اشترى رجل من آخر مائة دينار بألف درهم، ولم يكن عند المشتري الدينير إلا خمس مائة درهم، فلو تفرقا، نفذ العقد بتمام الخمسمائة؛ لأن القبض لم يوجد إلا في ذلك المفسد، والحيلة في ذلك أن ينفذ المشتري الدينير خمسمائة درهم للبيع عن بدل الصرف؛ ثم يقرض البائع المشتري الدينير ثلث الدراهم الخمسمائة، فيقمضها، ثم يذبحها إليه عن بدل الصرف، فيبعد ذلك وإن تفرقا عن دين، لكن ذلك الدين دين اقترض لا دين الصرف.

وكذا ذكر في كتاب الأيمان في آخر الجامع: إذا حلف رجل لا يفارق غريمه حتى يستوي ما عيه من الحق، أو قال: حتى، وليس عند المدين إلا درهم واحد، فالحيلة في ذلك أن يوفيه ذلك الدرهم، ثم يستقره منه، ثم يوفيه، هكذا يفعل مراراً حتى يصير مستوفياً حقه، ثم يذبح حلفه إليه أن لا يفارقه ما لم يستوفيه، ويبقى له عبء دين مستحدث، فيبذل في يمينه، وإن قال: حتى استوي من درهمي، أو قال: حتى استوي من الدراهم، وباقى المسألة بعده لا بد وأن يكون عند المدين ثلاثة دراهم، حتى يستوفيا لعالم، ثم يقرضها من المدين، هكذا يفعل مراراً، حتى يصير الطالب مستوفياً دراهمه، وهذا لأن الطالب عقد يمينه باسم الدراهم، وأقل ما يطلق عليه هذا الاسم ثلاثة.

قال الخصاصف عقيب هذه المسألة: يرى هذه العقود سائرة ما لم يكن على موضع بينهما، فيقول: اشترى ملك عبدك هذا بثلثي دينار، على أن أبيعك بثلثين ديناراً، وأراد بالثمن ثمانية المصارعة، فجميع ما يذكر الخصاصف من لفظة القراضية يريد بها المصارعة، وأصحها: ارحمهم الله إذا ذكروا المواضع يريدون بها المواضع، ثم إذا كانت مشارطة نفس السمع؛ لأنه يكون بيعاً بالشرط فيفسد.

قال: فإن طلب من التاجر عشرة آلاف دينار، وقال التاجر: أريد أن تكون القصة التي لك في يدي، وأرجع عليك خمسة آلاف دينار قال: يبيع التاجر ثوباً أو متاعاً بخمسة آلاف دينار، ثم يسري التاجر من المصبة بخمسة آلاف دينار، فيفقد عشرة آلاف دينار، وفتح القصة بقدر خمسة آلاف دينار، وتكون المصبة في يده بعد.

ج ٢٦ - كتاب الحبلى - ١٧١ - المهر ١٤ - في الرجال يهذب من غيره بمعدله
وبعده أنه متى رد عليه هذه الخمس عشرة آلاف دينار ، رد عليه الضبعة ، فالخصاف لم
يعتبر ما شارطنا حتى لم يوجب مصاد العقد ، بل اعتبر لفظ المتعاقدين ، وهذا لأن معنى
العقد على ما في لفظ المتعاقدين لا على ما في ضميرهما وعزتهما .

قال : فإن سلب من التاجر معاملة بألف درهم عني أن يكون التاجر عليه دينار ،
كيف الوجه في ذلك ؟ قل : يشتري منه التاجر دارة بألف درهم ، ويقبض الدار منه ، ثم
يبيع التاجر الدار من الثقات بمائة دينار إلى أجل ، فيحصل مضمودهما .

وذكر في حين الأصل : إذا جاء رجل إلى صاحب مال يستقرض منه ألف
درهم إلى سنة ، وألف من لا يعطيه إلا ببيع مائتي درهم ، ولو شطط زيادة سائى درهم
كان ربا ، فالجينة في ذلك أن يبيع المقرض من المستقرض مائة ألف درهم ومائتي
درهم إلى سنة ، ويدفع المتاع إلى المستقرض ، ثم إن المستقرض يبيع ذلك المتاع من غيره
بألف نقد ، ولا يبيعه من المقرض ، لأنه يصير مستفريا عما ناعه من بانه بأقل قبل نقدا
التمس ، وإنه لا يجوز . فبيعه من غيره بألف نقد ، ثم إن المشتري الثاني يبيع ذلك المتاع
من البائع الأول ، وهو المقرض بألف درهم ، فيجب له أن يشتري الثاني على المقرض ألف
درهم ، وقد وجب للمشتري الأول وهو المستقرض على المشتري الثاني يبيع ذلك ،
فنقول له : إنه قد وجب لك على البائع الأول ، وهو المقرض ألف درهم بالمسرة ،
ووجب لي عليك ألف درهم ، فأعطى بها عدي ، فبجيلة عليه بها . فمضى المشتري
الأول ، وهو المستقرض من البائع الأول ، وهو المقرض ألف درهم بعد ما وجب له على
المشتري الثاني بالشراء ، وينتج للبائع الأول ألف ومائة دينار بالشراء الأول ، ويعود
المتاع إلى البائع الأول بالشراء من المشتري الثاني ، فيحصل مضمود كل واحد منهما من
غير ربا .

قال : فإن أراد المقرض أن يعطيه درهم ، ويكون له على المستقرض دينار أكثر
فيمنه من ألف درهم ، قال : يشتري المقرض دار المستقرض بألف درهم ، ويقبض الثمن ،
ثم المستقرض يشتري الدار منه بمائة دينار إلى سنة .

وأخري أن يبيع المستقرض داره بمائة دينار من المقرض ، والمقرض يبارقه بألف
درهم ، ويجوز ذلك ، لأن المصارف يدين سبق وخو به جائز . ثم يشتري المقرض الدار

منه ثانياً بمائة دينار إلى سنة، فقد جعل للمستقرض ألف درهم، وصار دين المقرض عليه مائة دينار، فإذا أراد المقرض أن يكون دينه على المستقرض من جنس الدرهم أكثر مما أعطاه المقرض كيف يصنع؟ قال: يبيع المستقرض داره من المقرض مائة درهم، ويتقدم المقرض ألف درهم، ويقبض الدار، ثم يبيع الدار ثانياً من المستقرض بألف وحمه - مائة إلى ستة والله أعلم - .

الفصل السادس عشر

في البيع والشراء

١٩٨٤ هـ - وجي نه دار أوصية، فأراد أن يبيعها من وجي، وليس يمكنه أن يسلمها إلى المشتري، فثار جدّه على أنه إن أمكنه تسليمها إلى المشتري سلمها إليه، والإدّة عليه الثمن، ولم يكن للمشتري أن يأخذ الدين بالبيع بما فيها زينة لا محالة، قال: الحيلة فيه أنه إن يفر المشتري أن البائع باع هذه الصبغة، وهو في يدي عالم مثر بالنصب غميه إيماناً، وإنها ليس من يده يوم بيعها منه، وأشهد على عبده ذلك، ثم يكتب كتابه اشترائه، ولا يكتب فيه قبض الصبغة، ويكتب فيه إقرار البائع بفرض الثمن، فإن قدر على تسليم الصبغة، والإدّة تفسد على المشتري.

قال شمس الأنفة الحلبي: ذكر محمد رحمه الله في انوارادات: إذا اشترى الرجل الشيء المعصوب من الثالث والعاشر من ألفه في أرضه من، وأجابه في موضع أنه يجوز البيع، وقال في موضع آخر: يكون موقوفاً، وهما يتقاربان في المعنى؛ لأن النوقف إنما يكون لأجل التسليم، وأما البيع، فإنه لا.

وذكر فيه أيضاً مسألة التماس: إذا باع الموهوب أحد في موضع أنه يجوز البيع، وأجاب في موضع آخر أنه لا ينعى البيع كما ذكر في مسألة بيع المعصوب يد، كان الغائب مفر، وأما إذا كان الناحس حاصلاً، ذكر أيضاً أن البيع دفي، وقسمه على بيع التيق.

ثم قال المحقق في تعميم هذه الحيلة: يفر المشتري بأخذ الصبغة صبغة من يدي ناظر مقرر بالنصب ذلك، لأنه لو لم يفر المشتري بذلك لزمنا مذهب الرافعي بتسليمه المبيع. وسأل القاضي حسنة: فالقاضي يجيبه: وإذا عرف القاضي إقرار المشتري أنه اشترى منسوباً لا يحميه؛ لأنه وحده الرضى من المشتري يتأخر القبض إلى وقت الإمكان، وهذا كما لا ادعى على غيره، وبناءً ولغيره مقرر، فالقاضي يجيبه: إذا ظهرت محله، وتأخر قضاؤه، وإذا عرف القاضي إقرار الطالب أنه مفر، فإنه لا يحميه، ثم قال:

ويشهد عليه البائع بذلك إلا أنه لا يملكه إثبات ذلك إلا إذا ارعاه القاضي عليه.

ثم إن بعض الشايخ عاونا على إخصاف في هذه المسائل، فنقل: علم خصوف حيلة فيها أمر بالكذب، لأنه أمر المشتري أن يقر أن المشتري في الدالة الحبيب، ونم يكر كذلك، وكذا يجب على قول أبي حنيفة رحمه الله في مثل هذا، إنه أمر بالكذب، فإنه إذا كان البائع جارية حلي، فحالف المشتري في أن يمنع أنه به غير حبيب، وسأفهم اسبح، فأراد الخبيث في دفع دية، فالخبيث فيه أن يأمر المشتري بالبائع، حتى يقر بالحيل المسمى باسم عبيد أو من الخلاء، حتى إذا ادعى به ذلك لمعه لا تسمع دعواه، وهذا الأمر بالكذب، لأن ذلك لم يكن كذلك، ولكن يقول: لم يكن هذا من أبي حنيفة رحمه الله أمر بالكذب، فإنه لم يفتى في ذلك حتى في أمره، ولكن في ٩٠٠ هـ، منه فتن أنه لم يفعل ذلك، لأن ذلك، وتبين يكون دعواه أمر بالكذب، ومحمد رحمه الله لم يعرف ما هو دور من هذا، فإنه قال: في عقود المراجعة، يقول: ناه على بك، لا يقول: انتزيعه بك.

وقال في التفسير الكبير: الكفار إذا أخذوا مسلماً، فأرادوا أن يصرهوا السيف على وسعه، وأرادوا أن يسلّموا، فبوا مائة إلى لا يصره أن يقول: لا تصربوا على رسول الله، وصرهوا رأسه، فبوا هذا الأمر بالمعصية، ولكن يفتى أن يفتن العصر على البطش أمر شنيع، ومصرهوا رأسه فبوا أجعل، فتكون هذا أمر ضروري، إن رغبة إلى وجهه انتزيعه، فإذا لم يجدوا أحد كيف يصرهوا بالكذب.

١٩٩٤ - راجع أن يشتري من رجل داراً، وم يأمس المشتري أن يكون المبيع قد أحدث فيه حدثاً قبل أن يبيعه، فأراد المشتري به إن استخفت الدار من يده، رحمت على البائع بضعف المبيع، ويكون ذلك خلافاً، والحمد لله أن أن يبيع المشتري من يبيع الدار ثوباً بمائة دينار مثلاً، ثم يشتري منه الثوب بمائة دينار، يدفعها إليه ويؤلفه الدار التي هي نفس الثوب، فيصير ثوب الدار مائة دينار، إن استخفت الدار، رجع المشتري من يبيع ثوبه ثوباً، ويكون خلافاً له.

وإذا أجز: أن يبيع مشتري الدار ثوباً به يساوي ثوبه، ثم يبيع من وثوب الدار ثوباً

درهم ويدفع الثوب إليه . ثم إن مستوى الدار بشدري من صاحب الدار ذاهب وهي تساوي ألف درهم يألفى درهم ، ويقبض الدار ثم ينقصان الثمن بما وجب له على صاحب الدار من ثمن الدار . فإذا فعلنا ذلك ثم جاء مستحضر واستحققت الدار بآليته ، فإن اشترى الدار يرجع عن بيع الدار يألفى درهم ، وذلك ضعف ما حصل به له الدار

وذكر محمد رحمه الله هذه المسألة في حبل الأصل ، وقال : أخيه فيه أن يبيع الساتع الدار من المشتري بألف ، ثم يبيع المشتري من بائع الدار بالنفس كله ثوباً قيمته خمسمائة ، ويقبض بائع الدار ذلك ، ثم يبيع بائع الدار ثوباً من مشتري الدار بخمسمائة ، فإن استحققت الدار ، رجع المشتري على البائع بضعف ما أعطى ، فإنه أعادني البائع في الحاصل خمسمائة . ثم عند الاستحقاق رجع عليه بألف ، ويكون ذلك حلالاً له .

١٩٨٣ - رجل أراد أن يبيع داراً له أو جارية له أو شيئاً آخر ، ويريد أن يصرأ هو كل عيب ، إلا عن معرفة أو حرية ، ولم يأمر البائع أن يردعاً عليه المشتري ، ويقول : لم نسلم شيئاً ، ولم تضع يدك عليها ، ويرجع الأمر إلى قاضي لا يرى البراءة عن العيوب إلا أن يضع يده عليها عند إبراءة ، وسمي ، ما أخيفه ؟ يجب أن يردعاً من باع عبداً أو شيئاً آخر ، وشراً عن عيب ، فإنه يجهز وتبرأ عن العيوب كلها وإن لم يسم العيوب . ومن الناس من قال : لا يجوز ما لم يسم العيوب ، ومنهم من قال : مع تسمية العيوب بشرط أن يضع يده على موضع العيب ، ويقول : أتبرأ عن العيب الذي سميت ، ووضع يده عليه أم بدون ذلك ، فلا يصح إبراءة ، وهو قول ابن أبي ليلى رحمه الله . ثم إذا لم يسم العيوب ، ولم يضع يده على محل العيوب ، فإنه لا يعرف أن يسمي العيوب ، أو لا يعرف جميع العيوب التي بالمبيع حتى يسميها . ويضع يده على محلها ، وخاف أن يرفع الأمر إلى قاضي لا يرى البراءة عن العيوب بدون التسمية ، ويدونه وضع اليد على محل العيب صححاً ، وهذا حيلة ، فالحيلة في ذلك حتى يأمن مما ذكر أن يأمر صاحب العين المبيع رجلاً غريباً لا يعرف حتى يبيع ذلك العبد من الدار ، معنى أن ما أدرك في ذلك من ذلك ومن صرفه وحرية ، ويخرج الغريب حيث شاء ، ويحصل التوثق

بالبائع لأن المشتري إذا وجد عيباً سوى السرقه والخربة "لا يمكنه أن يخاصم صاحب ذلك العين في الرد؛ لأن حقوق العقد ترجح إلى انعاقده، ومولى ذلك العين ليس بعائد، والعائد غريب لا يوقف عليه.

هكذا ذكر محمد رحمه الله في جبل الأصل في رواية أبي حفص، وقال في رواية أبي سليمان: الحجة في ذلك أن يأمر البائع رجلاً غريباً يشتري الجارية من البائع ثم يبيعها من المشتري على أن مولى الجارية ضامن لما أدرك المشتري فيهما من ذلك أو من سرقه أو خربة "خاصة، وبعبء الغريب، فإذا وجد المشتري بها عيباً آخر سوى هذين العيبين لا يمكنه الرد على المشتري الأول؛ لأنه غائب، ولا يمكنه الرد على بائع المشتري الأول؛ لأنه لم يشرها منه، فيحصل مقصود البائع، قال شيخ الإسلام رحمه الله: وما ذكر في رواية أبي سليمان: ألحق مولى الجارية؛ لأن حقوق العقد وإن كانت ترجح على انعاقده الركب عندنا إلا أن عندنا بعض العلماء ترجع إلى المولى الموكل، فربما يرفع المشتري الأمر إلى قاضي يرى الرد على الموكل، فلا يحصل مقصود مولى العين.

وإذا كان الغريب يشتري من مولى العين، ثم باعه من المشتري، وغاب، لا يمكن المشتري من الرد على مولى العين بالانقاع، وكان هذا أولى وأحوط.

قال شمس الأئمة الخلوئي: ولهذه المسألة جبل آخر ذكر بعضها محمد رحمه الله في كتاب الصلح، وهو أنه ينبغي لهما أن يسميا العيوب وهي الخمس والعشرون والخمس المحدثات، وهي معلومة في ديالهم، وإذا سمى البائع هذه العيوب بحضور المشتري ونبرا يحصل له البراءة عن العيوب كلها عندهم جميعاً. وأخرى ذكرها أيضاً في كتاب الصلح وهي أن يشتري إذا كان حارية أو عبداً فالبايع يأمر المشتري حتى يقول للبائع: متى أحصلت عيب، فهو حر، فلا يمكنه أن يخاصمه بعد ذلك بخلافه أن يتوى ماله. وأخرى ذكرها الخصاف رحمه الله أن يشهد المشتري أنه تصدق بالبدل على بعض ولده أو على غيره وقبضها منه؛ لأن المشتري منه ما تصدق بالمشتري لا يمكنه أن يخاصم البائع بسبب العيب.

(١) هكذا في موهب، وكان في ط: حربة.

(٢) هكذا في موهب، وكان في ط: حربة.

١٩٨٤ - رجل له عبد مأقون له في التجارة اشترى العبد نفسه من مولاه والمولى في يد العبد أموال ، فأراد العبد من مولاه أن يشهد له بأنه قد باعه نفسه فامتنع المولى من ذلك دون أن يشهد له المبد بأمواله ، وخاف العبد أنه لو شهد له بذلك يمتنع المولى بعد ذلك من الإقرار له بالبيع كيف الخيلة للعبد في التوثيق ؟ قال المحصاف : يشهد العبد في السر لرجل يثق به بالمال الذي في يديه وبالدون ، ثم يشهد بعد ذلك في العلانية أن ذلك لمولاه ، فإن وفى له المولى في الإشهاد له بأنه قد باع نفسه منه ، وقبض الثمن ، وفى له العبد بذلك ، وأمر ذلك الرجل بالإقرار لمولاه بما كان العبد أنفذه له ، وإن لم يف له المولى بذلك أقام ذلك الرجل بيته على إقرار العبد أولاً أن المال له ، وبأخذ المال ؛ لأن ذلك الإقرار قد صح من العبد ؛ لأنه مأقون في التجارة ، والمأقون إذا أقر بما في يده من الاكتساب لإسنان يصح لإقراره ، فإذا أخذ ذلك الرجل المال من المولى بأخذ العبد ذلك المال من ذلك الرجل فيحصل مقصوده .

وإن كان المولى هو الذي يخاف من العبد أن لا يف له بالمال ، والعبد يريد أن يبدأ المولى بالإقرار له ببيع النفس أول مرة كيف الخيلة للمولى في التوثيق ؟ قال المحصاف رحمه الله : الثقة للمولى أن يبيع العبد من رجل يثق به في السر ، ويشهد عليه ، ثم يبيع نفس العبد منه ، فإن وفى له العبد بما شرط وفى المولى له ، وأمر ذلك الرجل الذي كان أشهد له ببيع العبد حتى يشهد على نفسه أن العبد حر ، وإنه لا سبيل له عليه ، ويشهد المولى على نفسه بذلك أيضاً ، وإن لم يف به العبد لمولاه جاء ذلك الرجل وأقام بيته على ما جرى به وبين المولى أول مرة ، فبأخذ العبد ، ثم يسلّمه إلى المولى .

١٩٨٥ - رجل أراد أن يبيع جارية له نسمة ، وخاف البائع أن لا يعقها المشتري ولو شرط ذلك عليه في البيع فسد البيع ، كيف الخيلة له في ذلك ؟ قال : يقول البائع للمشتري : أشهد على نفسك أنك إن اشتريتها ، فهي حرة ، فإن قال المشتري ذلك ، فإنها تعتق عليه بالشراء ، ويجوز هذا ؛ لأن إضافة العتق إلى الشراء جائز عندنا ، فإن قال المشتري : أنا أكره أن أعتقها في حياتي ، وأحتاج إلى خدمتها ، ولكن لا أبيعها ، فأراد البائع الثقة في ذلك فالخيلة أن يقول المشتري : إن اشتريتها ، فهي حرة بعد موتى ، أو يقول : إن اشتريتها ، فهي مدبرة ، وإذا اشتراها تصير مدبرة له يستخدمها في حال حياته ولا يبيعها ، لأن بيع المدبر لا يجوز إلا بقضاء قاضي ، فيحصل مقصود البائع والمشتري .

قال شمس لأئمة الحلواني: يجب أن يعلم أن البيع بشرط الإعتاق فاسد في ظاهر الرواية، ولو اعتقها المشتري مع ذلك، قال أبو حنيفة رحمه الله: يقرب العقد، جائزاً، ويجب الثمن، متى انشترى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: لا يغلب العقد جائزاً، ويجب القسط، والمائة معروفة في بيع الميسرة.

وردى الحسن بن علي بن حمزة رحمه الله أن البيع بهذا الشرط جائز، فإن اعتقها المشتري، رآها أعمادها البائع إلى ملكه، ونافضة البيع، وقد أورد محمد رحمه الله في الميسرة إجازة بيع السبعة في موضع، وبني الأحكام عليها، فقد حوز البيع على رواية الحسن بهذا الشرط، وإن كان هذا شرطاً لا يقتضيه العقد، وفيه منفعة للمعقود عليه ومثل هذا الشرط مما يفسد العقد، تكن إذا حوز نعمة العرف فيه، وهذا كما قلنا في الرجل يشترى حبة بشرط أن يريه في منزل المشتري: كان البيع جائزاً مستحباً لغلبة العرف فيه، وإن كان العقد لا يفسد ذلك كذا هنا، وكذلك لو باع بشرط أن يكفل فلان، وقلان الكفيل حاضر في المجلس، فكفل أو باع بشرط الرهن، والرهن معين في المجلس حاز العقد استحساناً لغلبة العرف، كذا هنا، فعلى قياس هذه الرواية لا يباحث إلى الحيلة، ولكن إن روي له المشتري بذلك أمضى الشراء فيها، وإلا كان للبائع أن ينقض العقد، أما عنى ظهير الرواية: فالباع بهذا الشرط فاسد، فيحتاج إلى الحيلة، والحيلة ما ذكرناه.

فروع محمد رحم الله على هذا في حين الأصل فقال: إن أبي المشتري أن يقول: إن انشتريتها، فهي حرة بعد موتي، قال: أحاف أن لا يوافقني، قال: ليس في هذا حيلة إلا أن يستوثق منه بالأيمان أنه إن أكرهها يبيعها على ما اشتراها في الاستيثاق لها، يريد بهذا أنه يحلف المشتري بالأيمان أنه متى كرهها، وزاد بيعها لا يبيعها بشرط أن لا يباع، ولا يوهب، لأنه يفسد البيع، ولكن يبيعها من رجل، قال: إن اشتريتها، فهي حرة بعد موتي، ثم قال محمد رحمه الله: وهذا لا ينبغي ولا يصلح، حكى عن الإمام الحنفية أني محمد الشكر في أن قوله: لا ينبغي ولا يصلح راجع إلى البيع بشرط أن لا يوهب، ولا يباع، معتاد أن البيع بشرط أن لا يباع، ولا يوهب لا ينبغي ولا يصلح، لأنه يفسد البيع، وقال بعضهم: قوله: وهذا لا ينبغي، ولا يصلح راجع إلى الميعين بغير الله تعالى، لأنه ذكر الأيمان مطلقاً، فنه قال: يحلف المشتري بالأيمان، فيتناول الميعين بالله.

واليمين بغير الله، ثم قال: وهذا لا يتنهي ولا يصلح معنى لا يعطى المشتري اليمين بغير الله، فإن الشرع لما نأى عن ذلك على ما قال عليه السلام: «من كان حائفاً فليحلف بالله أو لغيره»^(١).

قال شمس الأئمة الحلواني: ما ذكرنا من الحيلة في مسألة الكتاب على ظاهر الرواية إنما يستقيم على قول علمائنا رحمهم الله، أما عند بعض العلماء إضافة العتق والتدبير إلى الملك لا يصح، فعلى قول من لا يرى صحة هذه الإضافة لا يكون هذا حيلة، والحيلة التي يكون متفقاً عليها أن يقر المشتري أنه اشتراها أو أعطاها، وبشهاد على نفسه قبل الشراء أنها حرة، وهذا وإن كان لا يصح في ملك الغير، ولكن إذا دخل في ملكه يعني بالاتفاق، أو يشهد المشتري على نفسه أنه كان اشتراها ودبرها، فإذا دخلت في ملكه نصير مدبرة بالاتفاق غير أن هذا لا يكون حيلة عند من يرى بيع المدبر، فربما يرفع الأمر إلى قاضي يرى ذلك، ويقضى بجواز بيعها.

والحيلة في أن لا يقدر على أن يبيعها أن يشهد المشتري على نفسه أنه دبرها بعد ما ملكها، وإنه أراد بيعها، فرافعه إلى قاضي رأى إعطاله بيع المدبر، فأبطله حتى لا يمكن بيعها بعد ذلك بالاتفاق؛ لأن المجتهد فيه إذا انضم قضاؤه القاضي إلى بعض الأقوال فيه صار ذلك القول كالتفق عليه.

وأخرى أن يشهد المشتري على نفسه أن هذه الجارية ولدت منه بعد ما ملكها، ومات ولدها حتى إذا ملكها، صارت أم ولد له بإقراره ولا يمكن بيعها، قال شمس الأئمة الحلواني: هذا إنما يكون حيلة على قول من يقول: لا يجوز بيع أم الولد وإن قضى قاضي بجوازه وهو محمد ورحمة الله، أما على قول أبي حنيفة رحمه الله إذا قضى قاضي بجواز بيع أم الولد فإنه يجوز، فلا تكون هذه حيلة عاملة عنده إلا أن يفكر فيه قضاؤه قاضي الوجه الذي ذكرنا في فصل التدبير، فحينئذ يمتنع بيعها بالاتفاق.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٩٥١/٢ حديث (٢٥٢٣) وفي ١٣٩٩/٢ حديث (٣٦٢٤) و ٢٤٤٩ حديث (٦٢٧٠) ومسلم في صحيحه ١٢٦٧/٢ حديث (١٦٤٦) وأبو حنيفة في مسنده ٢٦/١ حديث (٥٩٠٥) وأحمد في مسنده ٢٠/٢ حديث (٤٧٠٣) والطيبراني في الكبير (٨) ٢٣٣ حديث (٨٤٦٢) وفي الكبير ١٠٢/١٠٢ حديث (١٠٤٦٨) وعبد الرزاق في مصنفه ٤٦٧/٨ حديث (١٥٩٧٣) والبيهقي في الكبرى ٢٨/١٠ حديث (١٩٦٠٨).

وأخرى أنه إذا أراد أن يبيعها مائة دينار، ويريد عليه في السعر مائة دينار، ويقضي مائة دينار، وينتج عليه مائة دينار، ويقول له: إذا استرنيته مني، وأنت في ذلك بما أصبح لك، أنت أم ولد لك، حتى لا تقدر على بيعها، أنتك من المائة الدينار الثانية التي لي عليك، فإذا فعل هذا حار، ثم إن وفي له بما شرط أن يرد عليها، وإن لم يفعل له بما شرط بطلان تلك المائة الدينار، وإن حار اختصرتي من الزمان أن لا يرد عليها، فليطه فيه أن يتراضيا جميعاً، على رجل ثلثة يكون بينهما، فيتولى بيع هذه الجارية من هذا المشتري بمائة دينار، ثم يرد مائة دينار، ويقضي مائة دينار، فيرد عليها إلى المثل، وإن وفي المشتري بما شرط أبراه ذلك الرجل عن الثاني وإلا فلا، وتكون هذه حيلة يقع التوثيق بها لهما.

قال الخصاف بعد هذا المسألتين: وفي بيع الجارية للعقن حيلة أخرى، وهي أن يمر الذي يريد أن يشتريها قبل أن يشتريها أنه كان ملك هذه الجارية وأعتقها، ويذهب ديناراً على نفسه، أنه يقول فدام شهود آخرين، إذا اشترت هذه الجارية، فهي حرة لوجه الله تعالى، فإن ذهب من يخلها إلى أنها لا تعتق بقرانه، إن اشترىها، فهي حرة، تعتق بعدها، إن كنت ملتحقها، وإن أعقب، وإياها حرة إلا أن في هذه زيادة تطويل لا حاجة إليه، فهو ما عرفت من الزمان، إذا أقر المشتري قبل الشراء أنه كان ملكها، وأعتقها على ما ذكرنا قبل هذا، ولا حاجة إلى هذه الرعدة.

قال الخصاف: وفي ذلك حيلة أخرى أن يرد مائة دينار على من يبيعها أنه قد كان يبيعها من أصل له، أو من غيره ممن يتولى مائة دينار، ويشهد على نفسه بذلك، وتكون الصفقة في رقة عند المولى الذي يريد أن يبيعها، ثم هذا المولى الذي يريد أن يبيعها توافق مع الذي يريد شراءها ليعتقها أو يرد حراً، ثم يبيعها به بيعاً مطلقاً، وإن أقر المشتري أن بما شرط المانع عليه، دفع المانع تلك الرقة إلى الرجل الذي كان أقر أنه كان يشتريها منه قبله، فيجزم ذلك الرجل فجأة على إقرار المولى بذلك ويأخذ جارية من يد المشتري.

١٩٨٦- رجل أراد أن يبيع داراً أو حصلاً أو جزية، أو غير ذلك من وجوه، ولم يأمن أن يرد المشتري ذلك عليه جميعاً، فأراد التوثيق على ذلك، فالحيلة فيه أن يرد المشتري

بعد الشراء أن ذلك البيع خرج عن ملكه إلى ملك غيره إما بيعاً أو هبة أو بصدقة، فإذا أقر به لم يكن له أن يرد على البائع بعد ذلك.

١٩٨٤٧ - رجل اشترى جارية بمائة دينار ونقد الثمن، وطبى الجارية، ثم وجد بها عيباً، فأراد ردها، وخاف أنه إن ادعى على البائع أنه باع منه هذه الجارية بمائة دينار، وقبض الثمن، فيقر أنه بعها منه، ويترك قبض الثمن، ويحلف على ذلك، فإن ردها عنه لم يكن له أن يرجع عليه بنسبه، أو يقول: إنى لم أبع هذه الجارية، ويحلف على ذلك، ويأخذها، فالحيلة هي ذلك: أن يقول المشتري للبائع فيما بينه وبينه: قد اشتريت منك هذه الجارية، وبها هذا العيب، وقد رددتها عليك بالبائع، ثم يقدمه إلى القاضي ويقول: لى على هذا مائة دينار، ولا يقر بالسبب الذى ثبت الدين به.

قال مشايخنا رحمهم الله: هذه الحيلة غير صحيحة؛ لأن البيع إذا تم بين البائع والمشتري، وتأكد بالتقبض لا ينسخ بالرد بالبائع، لا بفساد أو برضى، أما مجرد قول المشتري: رددت عليك فلا يفسخ، وإذا لم يتفسخ البيع لا يصبر الدنانير ديناً على البائع، فلا يمكنه أن يدعى ديناً على البائع مطلقاً، وكان الخصام مال إلى قول بعض العلماء: أن الرد بالبائع بعد القبض مما لا يحتاج فيه إلى القضاء والرضا، بل يتمرد الراد به، كما يتمرد الراد بالرد في خيار الرقبة والشرط، وحكم بالفسخ العفء بقول المشتري: رددتها فيستقيم أن يدعى الثمن ديناً مطلقاً، ويحتمل أن الخصام أراد بهذا: إذا وجد بها عيباً قبل القبض، وفيه يتمرد الراد بالرد من غير أن يحتاج فيه إلى قضاء أو رضا، فأما بعد القبض فلا يصح.

هذه حيلة يجب أن يعلم أن في كل موضع يلزم للمشتري حق الرد بالعيب إذا قال فى وجه البائع: قد أعطت لي بيعاً إن كان قبل القبض انتقض البيع قبل البائع ذلك أو لم يقبل، وإن كان بعد القبض، فون قبل البائع ذلك ينتقض البيع، وإن لم يقبل لا ينتقض، ون قال المشتري: أبطلت البيع بغير محصور من البائع لا ينتقض البيع، وإن كان ذلك قبل القبض، أصل المسألة في الموقوف وقصص الحضرة: وكالة الناس، فثما بعد انتقض فلا يصح هذا، ولا تنضم هذه الحيلة.

فإن حدث بالجارية عيب آخر عند المشتري، حتى عجز عن الرد على البائع ينظر

المشتري إلى أرض العيب الذي كان عند البائع، فبدعه عليه، ويحلقة على ذلك، فإن حلف، حلف أنشاء هكذا ذكر الخصاص في الكتاب، وهذه الحيلة أيضاً غير صحيحة؛ لأن حصة العيب إنما تنصير ديناً على البائع، إذا تعذر الرد عليه بأن خاصه المشتري عند القاضي، وأما البائع المتيقن، فقتضى عليه بحصة العيب، ولم توجد الخصومة والقضاء هنا، فلا يمكن أن يدعى حصة العيب من الثمن، قال مشايخنا رحمهم الله: إلا أن تبدل العين، وتغير بحت تمتع الرد على البتات نحو أن كان ثوباً فباعه، فإنه لا يمكن أن يرد، وإن رضى به البائع، فحينئذ يكون له حصة البيع من الثمن، وإن لم يوجد الخصومة والقضاء، فيمكن أن يدعى حصة العيب، فتقيم هذه الحيلة في هذا الفصل، أما في فصل العيب للبائع، أن يقول: أنا أقبله كذلك، ولا يمتنع الرد على البتات، فلا يتعين حق المشتري في حصة العيب، فكيف يمكن أن يدعى ذلك

١٩٨٤٨- وكان القاضي الإمام أبو علي التمسقي يقول: المشايخ رحمهم الله يختلفون فيما إذا أطلع المشتري على عيب بالبيع معه ما تبدل العين، وتغير أنه هل يتعين حق المشتري في ثمن العين الميب؟ بعضهم قالوا: يتعين، وبعضهم قالوا: لا يتعين، فلما كان عند تبدل العين للمشايخ فيه اختلاف، فهنا حتى بقاء السنة وأكثر أو صاهاً أولى أن لا يتعين حق المشتري في حصة العيب، فدل أن هذه الحيلة غير صحيحة.

وذكر الخصاص حيلة أخرى، وهي الأصح أن يقول المشتري للقاضي: أباها القاضي! إنني اشتريت هذه الجارية من رجل حر جازر الأمر بمئة دينار ودعيت إليه النسي، وقد وجدت بها هذا العيب، فلي الرجوع على هذا الرجل بهذا العيب إذ هو خصمي في ذلك، فإن القاضي يحل كلام المشتري على الصحة، ويجعله إما مانعاً أو وكيلاً ببيع أو وكيلاً بالخصومة في هذا العيب من جهة البائع، بأن خاصه المشتري البائع في هذا العيب عند قاضي، فوكل هذا الرجل بالخصومة، ولا يمكن أن تمتنع عن الخصومة لتعلق حق المشتري، فإذا ادعاه على هذا الوجه، فالقاضي يسأل خصمه عن دعواه، فإن أقر أنه باعه، وقبض الثمن حكم بينهما بما يقتضيه الحكم، وإن حشد البيع، فالقاضي يحلفه بأنه ما لهذا قبلك ما ادعاه بمبيع الميب، ولا له قبلك حق بسبه، ولا يجب له عليك رد ثمنها عليه وهو مائة دينار، ثم إذا حلفه القاضي على هذا الوجه وركل عن اليقين وجب عليه قبض الجزية ورد المائة الدنار إلى المدعي، وكان للمدعي أن يحس

الجازية إلى أن يستمرى التمس ويكفوا، بخلافه المهرن في يده.

١٩٨٤ - رجل باع من رجل مائة لم يره المشتري، فخاف البائع أن يرده عليه بمرار الزمنية، قال: إن أحدث المشتري في ثوب من الخبز عيباً يكون نصفاً من قيمته أم يمكن له بها، ذلك أن يرد شيئاً من المائة المذبح يوزن الرقعة؟ لأنه مخرج عن رد ما قبضي على الصفقة التي قبض عليها، فليست خياره كما في خيار الخرج، وسواء كان ذلك قبل القبض أو بعده، لأن ما أحدثه بصير قائماً، فصار الخواتم قبل القبض ومعه مائة.

عنه ما جاز يروى فيه منع، قال: إن جاز في المشتري الجواب أو أمهله لم يكن له أن يرد المائة بخلاف الرقعة، لما ذكرنا أنه لا يمكن الرد كما قبض، قال شمس الأنفة الحلواني: يسعى في حفظ هذه، فإذا مشايخنا رحمهم الله قالوا: إذا اشتري ثوباً هو يروى، فمخارج لا بد من في البيع عيب، وجه المقصد، وإذا يكون له حصته من الثمن، ولكن يدخل في البيع على وجه الشح، ويقسبون هذا على ما إذا اشتري هدية فمن ثيابها التي عليها لا تدخل في العقد من غير ذلك، ولكن نافع إذا رد باسمها عيبه فقال له: استبدالاً منتهى، فإذا كانها، فالثياب لم تكن في العقد على وجه الشح لا على وجه المقصد حتى لا يكون للثياب حصته من الثمن، وكذا إذا اشتري ألبسة يدخل الثوب في الثراء على وجه الشح لا على وجه المقصد، ومع هذا لا يكون لها حصته من الثمن حتى لو مشحون الثوب لا يستحق بإرادته من الثمن، لكن ثبت أنه الخيار، وأما ما ينفرد

وهو ذكره خصيف دليل على أن الجواب من تحت العقد، وله حصته من الثمن؛ لأنه لو كان العقد قائماً على الثياب دون الجواب، ولم يكن للجواب حصته من الثمن، لكان لا يدخل خيار الرقعة بعيب حدث في الجواب، فعلم أن الجواب حصته من الثمن، وهذا المقصد صحيح، وهذا لا يوجد في المصنفين من جهة الخلاف رحمه الله.

ولو المشتري مسعة أو داراً، فلم بأس البائع أن يردّها بخيار الشفعة، وطالب أحياناً، قال: ينبغي أن يبيع مع نصيباً مائة، أو ما أشبهه، فإذا أوجب البيع قطع المشتري

الثوب، أو وجه الإنسان، أو استهلكه بوجه من الوجوه، فيبطل خياره، لأنه عجز عن إكله على الصيغة^(١) التي فُرض عليها، فيبطل خياره. فإن تيسر الأكلة المخوفاً - وهذا إذا كُلبا بعدد من الضيعة، فأما إذا كان يقرب منها فإنه يقع غصتها من أعصار أنسجده تلك الضيعة، فيبطل خياره، فإن خاف السامع أن لا يستهلكه المشتري، ولا يوجه من أحد حيزه برد ذلك على المشتري مع الصيغة أو الدار، فالخيلة أن يقر المشتري في أن يشتري ذلك أن هذا الثوب لهذا الرجل لوجله محضرة السامع، ثم يبيعه بعد ذلك الدار أو الضيعة مع ذلك الثوب، ويدفعه إليه بمحضرة الرجل الذي أقر له به، ثم إن المقر له يأخذ الثوب من المشتري بإقراره له به، فيملكه ويبطل خياره روية المشتري، وهذه حيلة واضحة؛ لأن من أقر لإنسان بشيء ليس في يده، ثم وقع ذلك الشيء في يده، المقر يؤمر بقرائه - إلى المقر له، وإذا سام المشتري الثوب إلى المقر له لا يمكنه، ودون البيع بعد ذلك على الثوب؛ لأنه محرز عن رد جميع ما قبض، وكذلك كل ما اشتراه المشتري من دس أو دواب أو غيرها، فالوجه في بطلان خيار الروية، في خيار الشرط ما وجدنا.

٩٨٥ - رجل غصب من آخر ضيعة، ثم أقر أن يردّها عليه وقال: يعتب، وهو يقر به في السر، ويجحد في العلانية، فأراد حيلة يتحلل بها ضيعته، فالخيلة أن يبيع المغموص من الضيعة من يتق به سرّاً، ويشهد عليه، ثم يبيعها من الغاصب، ويجعل بين المقتدين مدة لا يشتبه التاريخ على الشهادة، فإذا فعل ذلك بجىء المشتري الأول، وقيم بينه أن سرّاءه كان أفسى، فأخذها من الغاصب. من سرّاء المغموص إذا كان الغاصب جاحداً قد ذكرنا أن فيه اختلاف الروايات، على رواية النوادر يجوز، فيكون هذا حيلة على تلك الرواية.

وأخرى أن يقر المغموص من بالضبيعة لمن يتق به، ثم يبيعها من الغاصب، ثم بجىء المقر له بالبينة على الإفراز والوقف، وبأخذها من الغاصب، فإن حذر للغاصب هذه الحيلة، وقال للمغموص منه لا تشتري ملك هذه الضيعة بنفسى، وإذا أمره بشيء، فزيتاها إلى مائة، فأراد المغموص منه حيلة ترجع إليه ضيعته، فالخيلة أن يبيعها ولا ممن يتق به ولا يكتب في لسانك قبض الضيعة، ثم يبيعها من وكيل الغاصب،

(١) هكذا في ق، وكان في الأصل: على الضيعة.

ويكتب في صك الإقرار بقبض الفضيعة، وهذا لأن المشتري الأول لو أقر بالقبض، ثم جاء يدعي أنه اشتراها من فلان لا تقبل بينه ولا تسبح دعواه، وإذا لم يدع بالقبض نسمع دعواه؛ لأنه إذا لم يقبض ثبت الملك بالشراء، ولم يوجد منه القبض، فكان له أن يقبض ملكه حيث ما وجد، ولا يكون في دعواه مناقضاً ويكون هو أولى؛ لأن شراءه مقدم، ويرجع وكيل الغاصب على البائع بالثمن؛ لأنه لم يملك له المشتري، وإن قالوا: بين الغاصب. لا أقر لك بقبض الفضيعة، ينبع للمعصوب منه أن يقول: لا أقر لك بقبض الثمن أيضاً، فصطر "لو كيل، فيقر بقبض الفضيعة"

فمن قال الغاصب للمعصوب: أكتب في كتاب الإقرار بأن هذه الفضيعة لي، يمين للمعصوب منه أن يبيع الفضيعة أو لا يمن يثق به، ثم يقر بها للغاصب، ويكتب في كتاب الإقرار أن الفضيعة في يده، ثم يقيم المشتري بينه، فيحمل أولى بحكم السبق.

١٩٨٥ - رجل أجبر بولده حتى يبيع منزله، وكبره الأمن ذلك، فالحيلة للأب حتى لا يزول المنزل عن ملكه، ولا بسخط الأب أن يبيع المنزل أو لا يمن يثق به، ويشهد عليه، ثم يتصدق بالمنزل على أبيه، فإن مات الأب، فالمشتري يأخذ المنزل بحكم الشراء السابق، فيرده على الابن، فإن خاف الابن بعد ما باع من الأخشى أن يموت الأجنبي، فيصير ميراثاً بين ورثته، قال: يشتري الابن المنزل من المشتري الأجنبي بعد ما تصدق به على الأب، فإذا مات الأجنبي لا يصير ميراثاً بين ورثته.

١٩٨٦ - رجل اشترى من آخر شيئاً، ودفع الثمن، وقبض المبيع، ثم جحد البائع المبيع، وخاب من المشتري أنه لم يعلم العرض إليه، وقدمه إلى القاضي، وقال للقاضي: مثل المشتري من هذا؟ أكان لي؟ أو قال: سده اشتري حتى؟ ولم يكن للمشتري بينه عنى ذلك ما ينشئ للقاضي أن يسأل القس من هذا؛ لأنه متى قال المشتري: نعم، يصير مفعلاً للبائع، والبائع جاهد فبأخذ الثمن من المشتري، ويبطل حقه، ولكن سأل القاضي أن يقول للمشتري: هل للمدعى قلمك حق، أو قى يدك حق؟ فيقول: لا، ولا يصير مفعلاً للبائع، فلا يبطل حق المشتري.

فإن كان من رأى هذا القاضي أن سأنه، هل كان شيء، بما في يدك لهذا الثمن،

ويحلعه على ذلك، أو يحلفه بأنه ما اشترى هذا الثمن من هذا الفديس قال: يحلف ويؤى شيئاً آخر مما في يده سوى ما رفع فيه الدعوى، هذا لما ذكرنا أنه بل هذا أن من مشحلف على أمر من غاشى (هو مظلوم، فالهبة لبنته. وأخرى أن يحلف، ويشتري في نفسه على وجه يسمع نفسه.

١٩٨٥٢ - رجل له حذوية أراد أن يضعها موضعاً صالحاً يتخذها مذبرة، ولا يبيعها. ولو اشترط ذلك عند البيع بغسب البيع، فاحيلة في ذلك أن يقول لئذي يريد شراءها حتى يقول: إذا اشتريتك فأنت مرة، هذه حيلة قد ذكرناها فيما تقدم قبل، فهل نألفي ذلك مخالفاً؟ قال: نعم، قيل: فما الحيلة حتى يصير مثقفاً؟ قال: الحيلة أن يقر هذا الذي يريد شراءه الجارية أنه كان اشترى أماس مولاها هذا، وأنه دفعه بعد ما اشتراه، فإذا أقر بهذا، والشهود لا يهاجمون ذلك متى اشتراه، جاز إقراره بذلك، ولزم تدبيرها، فلو قال مولاها: لا آمن أن يذهبوا إلى قاضي يرى بيع الذير، ويحكمه ببيعها ما الحيلة في ذلك؟ قال: يشهد عليه قبل أن يبيعها منه أنه كان تزوج هذه الجارية من مولاها تزوجاً صحيحاً، وإنها ولدت منه ولداً، ثم يشتريها بعد ذلك. قيل: وهل في ذلك حيلة سوى ما مر بيانه؟ قال: نعم، وهو أن يجعل البائع أو المشتري بينهما عدلاً، يبيعها ذلك العدل من المشتري، ويزيد في ثمنه، ثم يأخذ العدل من المشتري مقدار ثمنها، وينزك الباقي عليه حتى إذا هم سعيها أخذ العدل بالزبد، وهذا ظاهر.

١٩٨٥٤ - إذا طلب البائع من المشتري أن يؤجله في تسليم الثمن واجب المشتري إلى ذلك لا يصح، لأنه تأجيل في الدعوى. وإنه مطلق، والحيلة في ذلك أن يقر البائع والمشتري جميعاً أن البائع كان أمر هذه الدار، وهذه الصيغة من سنم حر سنة أولها حرة شهر كذا من سنة كذا، ثم إنه باعها بعد ما أجراها من فلان هذا بكذا وكذا، قبض الثمن، وعدم المشتري بالإجارة الموصوفة في هذا الكتاب، فاختر أن يقيم على شراءه، ولا يتخذه إلى أن تنقضى مدة الإجارة، ثم يبيعها من فلان إلى فلان، ورضى بذلك، فليس له مطالبة ولاية هذا البيع بالسليم إليه، حتى تنقضى هذه المدة الموصوفة في هذا الكتاب، ويؤكد الكتاب بذلك.

قال شمس الأئمة الحلواني: هذه حيلة لما نثقيم على فلان أبي يوسف رحمه

الله ، فإن من اشترى مسناً جراً عالمياً لا يكون له قصصه بعده ، لأن كون المصنوع عليه مسانجراً بمنزلة الجيب ، ومن اشترى مبيعاً عالمياً به وقت الشراء لا يكون له حق الفسخ . وعند محمد رحمه الله : يكون للمشتري حق الفسخ ، سواء كان عالمياً يكون مسانجراً وقت الشراء أو كان جاهلاً ، ويقس هذا على المشتري ، فإن من اشترى من إنسان مائ غديره ، المشتري يعلم أنه مال الغير ، ومع هذا اشترى ، فله أن يرجع بشبهه ، وفسخ البيع ، ذكر الاختلاف على هذا الوجه في الاستاذ ، وكذلك هذا الخلاف في الموهون أن من اشترى موهوناً ، عند أبي يوسف رحمه الله يكون له حق الفسخ إذا لم يعلم بكونه موهوناً^(١) ، وإذا علم لا يكون^(٢) له حق الفسخ ، وعند محمد رحمه الله : له أن يفسقه في الوجهين جميعاً .

ثم إن عند أبي يوسف رحمه الله إذا لم يكن للمشتري حق الفسخ متى كان عالمياً بالإنجارية والرهن وقت الشراء ، وتأخر التسليم إلى انقضاء مدة الإجارة ، فكذلك الرهن لا يكون للبائع حق المطالبة بالنقص ما لم يجعل المفقود عليه محل التسليم ، وكذلك إذا اشترى شيئاً عائباً ، لا يكون للبائع أن يطالب بأن يضمن ما لم يجعل المبيع مهياً لتسليمه ، كذلك إذا اشترى عبداً ، فأنقذ قبل التسليم ، فإن المشتري بالخيار في فسخ ذلك العقد ، ولا يكون للبائع أن يطالب بالمشتري بأشئ ما لم يعصر العبد ، كذا هذا .

فإن قال المشتري للسائق : أقم لي خسيباً يضمن لي تسليم هذا الشيء عند انقضاء مدة الإجارة ، والضمان حذر عندنا . وعند الشافعي رحمه الله : لا يجوز ، لأن هذا ضمان معين مضمون ، والضمان بالأعبان المضمونة عندنا صحيح خلافاً له ، وإذا صح ضمان التسليم عندنا لو امتنع الضمين^(٣) عن التسليم ، يجبر على أن يسلم ، وبحسب به ، وإذا ملك ذلك العين يطل الضمان عندنا ، لأنه عجز عن تسليم ما تناوله العقد عجزاً لا يرجع زواله ، فيوجب إعلان العقد كماله ما مات المكفول بنفسه ، فإن الكفيل يبرأ ، كذا هذا .

(١) وكذا في الأصل : موهوناً .

(٢) هكذا في الأصل . وكان في غيره : يكون مكان لا يكون

(٣) وفي ج : لضمان

ذئب ، قال : هذا جائز ، وينسخ البيع بين المشتري وبين مانعه بالإفاته خبر أن لعنه الله إن لم يصبح إن كان بعد تلك الإقالة ، أما إذا كان قبل تلك الإقالة ، فالتالي لا يصبح ؛ لأن النار كانت سبباً للمشتري الأول في قلات الحانة . فبالإفاته يعود المثلث في النار إلى السانع لا إلى المشتري . فلو أقر أو المشتري الثاني أن لا يرجع المبيع عن السانع ، فحينئذ أن يضر البائع أن المشتري الأول كان أقبله شبع فيها قبل أن يبيعها من المشتري الثاني ، لأن إقرار البائع على نفسه صحيح ، فيصح إقراره ، يرجع إلى قهره به عن اندر ، ولا يكون له على النار بعد ذلك سبيل .

مسائل الاستبراء :

١٩٨٦ : رجل اشترى حرة ، وذاد أن لا يلزمه استبراء فيها ما الخيلة في ذلك ؟ قال المحقق : الخيلة أن يروحها المبيع من حق به ، ليس تحته حرة ، ثم يسميها من المشتري ، فينبغيه المشتري . ثم يطلقها الزوج قبل . لدخول بها . فلا يجب الاستبراء على المشتري ؛ لأن سبب وجوب الاستبراء استحداث ملك الزوج باستحداث ملك الزوج بالنسبة أو به من أسباب ملك البعينة . ووقت الشراء كان بيعها حراماً على المشتري . فلم يجب الاستبراء في تلك الحالة ، فلا يجب بعده ، ولكن يشترط أن يكون المولى الذي زوجها استبرأ أولاً بحبضة . ثم زوجها ؛ لأنه لو لم يعمل كذلك ، يكون في هذا اختراع الراد من على امرأة واحدة هي طهر واحد . وبها راسخ أنه يبيح من ذلك ، فإن تصح هذه الحجة بهذا الشرط الذي قلنا ، وهكذا الجواب في حق وطى أمه . ثم أراد أن يزوجه من إنسان ينهي له أن يستبرأ بحبضة . ثم يزوجها ؛ لما ذكرنا من المعنى . هكذا ذكر المحقق .

وفي الجامع الصغير : لو كان البائع وطئها قبل التزويج لا بأس بالتزوج أن يطأها قبل الاستبراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف وحسبهما الله ؛ قال محمد بن حماد : لا أحب أنه أن يطأها حتى يستبرأ بحبضة ، ثم إن قال المحقق : فبعضها " المشتري ، ثم يطلقها الزوج ، وإن شرب في الطلاق بعد الفحص ؛ لأنه لو طلقها قبل فطر المشتري ، ثم

فبعضها بحد الاستبراء في أصح الروايتين عن محمد وحمه الله؛ لأن القبض له شبه بالتمتع، وعنه الأحكام خصوصاً فيما بنى أمره على الاحتياط، ولو اشتراها في هذه الحيلة يجب الاستبراء، فكذلك إذا وجد القبض لدى له شبه بالهبة فشرط الطلاق بعد قبض المشتري لهذا.

وفي بيع الأمل: إذا اشترى جارية لها زوج ثم يدخل بها فطلقها الروح قبل قبض المشتري فعليه أن يستبرأ بها بحيفية، وفي حيل الأمل: لا استبراء على اشترى، فعلى رواية أخيل: اعسر وقت التبرأ، ووقت التبرأ هي متفولة بعد الغير، وعلى رواية الأمل: اعتبر وقت القبض، ووقت الغض هي فارغة عن حق التبرأ وهو الصحيح.

فإن أسي السامع أن يزوجهما قبل إتيان النكاح، فحيلة: أن يشتريها المشتري، ويدفع الثمن، ولا يقبض بجارية، ولكن يزوجهما من يثق به، وليس تحت حرة، ثم يقبضها بعد التزوج، ثم يطلقها فتزوج حد قبض المشتري، فلا يكون على المشتري الأمر؛ لأنه حين تأكد منك فيه، كان يصمها حرماً ما عليه، وحين صار يصمها حلالاً، لم يحدث المالك فيها، فلا يجب الاستبراء، لأن مشيخنا رحمهم الله قالوا: يجب الاستبراء في هذا الوجه فترى إحدى الروايتين من محمد وحمه الله؛ لأنه حين اشتراها، فقد وجب الاستبراء، ثم حكمت الحدود عليك، فلا يسقط ذلك الاستبراء، إلّا يجب بالشروع، فودع طلقها التزوج وجب الاستبراء، إلّا أن تكون حاصلة حصة بعد النكاح قبل طلاق في يد المشتري، فحينئذ لا يجب الاستبراء بالانعاق؛ لأنه فرقي مؤنة الاستبراء مرة، فإن خاف المشتري أن لا يطلقها التزوج، فأنقذ في ذلك أن تزوجهما من على أن أمرها هي طلقها بكل ما شاء مولاها في يده مولاها إذا تزوجهما، فمذا زوجها إياه على ذلك كان طلاقها في يد المولى كل ما شاء، وإذا شرط أن يكون الأمر في يد المولى كل ما شاء؛ لأنه لو لم يقل: كل ما شاء يقتصر على الجنس على ما عرف في موضعه، وربما لا يمكن الإيقاع في المحس، فيخرج الأمر من يده، فاحتار هذه اللفظة لمكانه إيقاع اضطلاع متى شاء.

ولو كان المشتري تزوج هذه الجارية بنفسه قبل التبرأ، ثم اشتراها، وقبلها ولا يلزمها الاستبراء؛ لأن النكاح يثبت له عنها الفواش، فزعموا اشتراها وهي في فراشه

وقبالة ثمراني له عنبه دليل فراخ ورحمها ثمره. في المتن: رواية ابن مساعة عن محمد بن حماد عن أبيه عن غير هذه الصورة: استحسن را مشرقها. وروى بشر عن أبي جعفر عن أبي حنيفة رحمهم الله في هذه الصورة: أنه لا استبراء عليه، وقال أبو يوسف رحمه الله عليه الاستبراء. وسمعنا عن الشيخ الإمام طهر الدين المغربي قال: رأيت في كتاب الاستبراء لبعض المتأخرين أنه إذا لا يجب الاستبراء على المشتري في هذه الصورة. فافترجها ووطئها، ثم استبراء؛ لأنه حيث ملكها، وهي مشغولة عنده، أما إذا اشتراها قبل أن يطأها فكما اشتراها بطل المكح، فحاله ثبوت ملك البمين في حارة، فيجب الاستبراء.

ثم يذكر هذا كراهه الخطة لإسقاط الاستبراء، ويذكر بعد هذا، فقال على قول محمد رحمه الله: بكرة، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله: لا بكرة إلا أن مشايخنا اختلفوا في هذا الرب يقول محمد رحمه الله: لأن أبواب الفرج نورها والبزج في الظهر الذي نراها فيه، فإذا احتال المشتري لم يشأ الاستبراء، وسقط، بل إذا المشتري، فيحتجهم رجلان على امرأه أو عده في وطء واحد، فإنه مبيى عنه.

١٩٨٧- رجس له جارية طائفة بيضاء من لا يقدر على رده، وكمره بخيراتها من ماله، فاحببته أن يبيعها عن يمينه سرا، ثم شهد أنه قد أعثنها، وأبقر أنها قد ولدت له أولاداً فقامت أسنينة حلقهم، فإذا تركها الأطالب عاد، ونفتها من راعها منه، فويل خاف أنه إن أقر بذلك أن يأخذ الأمة بذلك، فاحببته أن يبيعها عن يمينه، ثم يتزوجها، ويتركها على ملك الذي راعها منه، فيكون له أن يطأها علك التكاح، وكذلك هذه الحيلة فيما إذا خاف المالك أنه لو اشتراها ثانياً يملأه هذا الشخص بالبيع، ولا يقدر على إعادة الإقرار أنها هي ملكه، فاحببته في هذا أنه يتزوجها، ويتركها على ملك من راعها منه - والله أعلم - .

حق في طلبه عنه ، وانقضى لا يحجر من مثل هذا الوضع .

وذكر الخصاف أمدا هذا مما ذكر محمد رحمه الله في أسر كتاب الحبر أن القاضي إذا أذن لرجل بالتصرف ، ففما تصرف ، ودين القاس ، فبعد الرجوع ، بعد محمد رحمه الله : لا يحجر ، وإن لم يحجر عليه القاضي ، وعند أبي يوسف رحمه الله : لا يحجر إلا بحجر القاضي ، وإذا حجر عنه القاضي مع حجره ، ونحجر ذلك الرجل ، وهناك يقولون أيضا إن حق الحبر به بالألف ، إلى المحجور وإيراده ، وفي هذا الحجر إبطال حقه عليه ، ومع هذا يجوز ذلك ، وكثيرا ما يوجد في كتاب الحجر مثل هذه الأدلة ، فهما أيضا كذلك .

ثم قال الخصاف : هذا قول أبو حنيفة رحمه الله : يجوز قتل من أذن كذا باسمه لذلك بعد إقراره ، ويحجر تأجيله وإيراده ، وهذا ما صنع به من قبل ، وإذا خص قوله : لأنه لا يرى الحجر حائرا ، وإنما يصح الحجر عند كتاب تصرفاته مائة ، وصار الحال بعد الحجر كالحال قبله ، وفي الحجر كان تصرفات المقر في الغيب المفعول حائرا على ما عرف في كتاب الإقرار أن من أمر بالتعليق أذن له على أساس الرجوع ، صح إقراره ، ويكون حق المنفصل ، لأنه هو الذي عاقب وعاقبه ، والعاقبة يترك التناحيل والإبراء عن الناس عند أبي حنيفة ومحمد ، رحمهم الله قالوا قيل بالبيع إذا مره المتصرف من الناس يجوز عدهما ، وإن كان معرفة .

ثم ذكر الخصاف قول أبي يوسف رحمه الله : فقال : إذا لم يحجر عليه القاضي ، فهو يجوز قبضة للمالك ولا يجوز إيراده ولا حله ولا تأجيله ، لأنه عند أبي يوسف رحمه الله لا ينحصر هذا الرجوع في حجر القاضي ، فقبل حجر القاضي يصح فسخه ، أما لا يصح إيراده وتأجيله ، أي : لو كان الرجوع غير أن مدته في نفس هذا المقر ، فله من في عياله قال المحقق رضي الله عنه ، وإن قل بعد الأختي كان الغيب هي مضمون حقه ، فلهلاك كتابي بدفع المودع ، ثم ذكر الخصاف : وهذا قول أبو يوسف رحمه الله : إنه لا يصح قبض المقر ولا إيراده ، ولا تأجيله ، وإن لم يحجر عليه القاضي ، لأن الإقرار ينقل ملكه ، وإيراده إلى غيره ، فلا يكون له حق للتصرف فيه بعد ذلك ، كما لو أقر فريسان بعين من أعين ماله .

قال شمس الأئمة الخليلي : هذا من قول زفر رحمه الله إذا كان الدين مطلقاً ولم يكن السبب ظاهراً ، أو كان هذا الغير رسولاً أو كان هو وكيلاً بالكتابة حتى لا يملك قبض طلبة الكتابة ، فأما إذا كان وجوب الدين بسبب المعاملة التي^(١) يكون قبضها إلى الوكيل ، فنقول زفر رحمه الله في هذا نظير قول أبي يوسف رحمه الله : إن هذا الغير يملك القبض ، أما لا يملك الإبراء ولا التهمة ولا التأجيل .

١٩٨٥٩ - رجل له مال على آخر فطلبه منه فقال : اقصر^(٢) ما لك على الناس ، وهو طالب له في ذلك ، وأراد صاحب المال حياة حتى يضمم له المال ، فالحيلة في ذلك أن يكتب صاحب المال على هذا الرجل الذي باسمه المال كتاب بالإقرار أن جميع المال الذي باسمه على فلان وفلان ، وفي ملكه ويزيد فيه أن هذا المال لم يزل له ، وكان في منحه يوم دابته ، وأنا دابته بأسره ، فإذا أقر على هذا الوجه ينكر صاحب المال أن يكون أمره تلك المداينة ، ويكون القول قوله ، فيبصر المقر بذلك المداينة مما شاء .

١٩٨٦٠ - رجل له على رجل مال ، فأراد الذي عليه المال أن يتحول ما عليه لرجل آخر ، فالحيلة فيه أن يقول المدينون لمن يريد أن يتحول المال له : مع عبدك هذا أو مع عبدك هذا من العتائب التي له على ، فإذا باع المدين عبيده من صاحب المال الذي له على فلان ، وقبل صاحب المال المبيع^(٣) من صاحب العبد^(٤) يتحول الدين ، ويصير لصاحب العبد على المطلوب ، وهذا لأن المدين في هذا الموضع يصير منزلة الكفيل بالثمن لصاحب العبد ، ولو قال : مع عبدك من فلان على أن أكفل لك الثمن جاز ، كذا مهنا ، والعبارة الصحيحة في ذلك أن يقال : البع لا يتعلق بذلك الدين ؛ لأن اندثارهم والمداينات لا يتعينان في المفقود عيناً كان أو ديناً ، وإنما يتعلق بثلثها ديناً في الذمة ، فيصير كأنه قال لصاحب العبد : مع عبدك من فلان يثقل الدين الذي له على ، ثم ارجع منه قصداً بماله على من الدين ، وذلك جائز ، وعند ذلك يتحول المال إلى صاحب العبد .

(١) وفي ط : الذي

(٢) هكذا في الأصل ، وكان في ط : تقصّر .

(٣) وفي الأصل : أشبع .

(٤) وكان في ط : الذي مكان العبد .

وهذه المسألة ذكرها في الخوامع ، وذكرها صاحب بلقيس : ج ١ : ١٠٠ ، وذكرها ،
والتي : أن يأمر المذنب ذلك الرجل حتى يصلح من الدين الذي لطلب عليه من
سببه هذا ، فإذا فعل قدر المال على المطلوب نفى حب العبد عني أن في حصل السبع
حب حب العبد ، يرجع على المطلوب بمقتضى الشئ ، وفي حصل المصلح بقيمة العبد ،
والفرق أن المصلح وقع بالعبد لا بدنه ، لأن المصلح إذا حصل إلى دين يتبعه معه لا
مكته دين في الدمة ، لهذا إذا صالحه على دين ، ثم تصادق له ثم يكن عليه دين يظل
المصلح ، وإذا حصل المصلح بالعبد وقع المصالح بيمين العبد ، ودر المذنبون مستقر بها من
المأمر بعده ، واستقر بها العبد يوجب القيمة ، أم في باب بيع العبد لا يثبت بذلك
الدين ، مكته دين في الدمة ، ولهذا لا يشتري زب الدين من المذنبون شيئاً بحله عليه من
الدين ، ثم تصادق على أنه لا دين له لا يقبل السبع ، ولما كان كذلك : حب المأمور بالخيار
دين ، الأمر من من العبد كونه باع العبد بداره ، ثم جعل منه قصاصاً للدين الذي على
الأمر للمشتري ، ولو كان هكذا : جمع الأمر على الأمر بسبب العبد ، وهو على الدين ،
كذا ههنا ، فإذا لم يرد المطلوب ذلك ، وإنما أراد الطالب ذلك ، فاحيلة أن يشتري له العبد
العبد ، أو اشترى من ماله ، وألف درهم مطلقاً ، ولا يقبل بالأنف ثنى له على الطالب !
لأنه لو قال : هكذا كان حب غلبك الدين من غير من عليه الدين ، وإنه لا يجوز ، ولكن
يشتري وألف مطلقاً ، ثم يحبس بها البيع على المذنبون فيصير ذلك الدين للمانع
فإن لم يقبل الذي عليه المانع أنه من يتم ؟ قال : لا ، لأن الناس يتصافون في
المطالبة ، فلا يتحول المطالبة إلى غيره إلا مرساً ، دون طلب حيلة بغير ذلك المانع للمانع
من غير حيلة ، فالوجه ما ذكرنا أن يشر الطالب بالدين لبياعه وموكله بقبضه على ما
ذكرنا ، ثم صاحب العبد يبرئه عن تمس العبد ، وإذا خاف المقر له أن يبرئه عن لو كان
فالوجه ما قد مر من قبل هذا أيضاً ، فإن قال المقر له مدين وهو المانع ، إذا أراد أن يشر
العبد ، لا أن يشر أن يشر في قصص هذا الدين ، ويعلفني عليه ، فاحيلة في
ذلك أن يكتب إفراج المالك بالدين للمقر له على ندم ما يبيع ويملك فيه أقبلاً
فقرن المالك ، وهو المقر أنه ادعت على المقر له عند فاضي من قضاء المستعجل أنه
وكيل في قبض هذا الدين وحلفه على ذلك فلا يبرئ من قبضه بعد هذا في هذه
الدعوى ، فإذا أقر بعد أن يكره له على المقر له ولا على الذي عليه ذلك بعد ذلك سبيل

١٩٨٦ - رجس نه علي رحل مال، فاك مخلوط الحطاب انو جنه بهذا المال
 لي رافه موه، او بجمه عليه، وناجيه الطاب الى الدلاء، فاهله، ما دنيو، انو به دتر
 عليه الخائب فقر دمان غمره، ثم مزحه، او بجمه عليه، فلا يجوز ان حبه، ولا نصيبه
 في قول أبي يوسف رحمه الله، لأن الله هو الذي عامل وعاقب، فيكون قتلته الوكيل
 بأبيه من جهة نفسه له، فلا يصح تأجيله ولا تجريمه في قول أبي يوسف رحمه الله؛
 وطلب حيله حتى يصح بأبيه ونصيبه عند الكفر، فاحذله في ذلك أن يقرب الخائب أن
 حبه المال حين يجب مالي هذا المخلوط يغاوب من حذله الى وقت تدار، وإن كثر يريد
 أن يجمعه عليه ينصأب ان هذا المال حين يجب على المخلوط يغاوب من حبه مالي
 وقت كذا ويصف الحزم، وهذا أن العلماء ورحمهم قد خطبوا أن الوكيل بأبيه في كل
 وقت التاحيل والتجريم بعد عدم البيع؟ وانفقوا على أنه يملك البيع بشي مؤجل ومنحه،
 فيضي أن يقرب الطاب على هذا الزم، فأبو يوسف رحمه الله لم يصح التناصل
 والتجريم بعد ما ثبت الثمن مطلقاً، وجواز الإقرار به وجب المال مؤجلاً ومجباً من
 الأصل، ورحم عليه ما قالوا، في الدين إذا كان مقترناً بدينين، فأراد أحدهما أن يؤجل
 في نصيبه، أبي الآخر، لا يجوز هذا التاخير أصلاً، وإن قال أحدهما: هذا الدين
 حين يجب مؤجل، وأكثر الآخر، ثبت التاخير في نصيبه، فهو، ولا خلاف عند القدماء
 أو يجب على الغداف، فأراد المذوف أن يعمل غفوه، ونوف المذوف، فأنك
 مطلقاً في دعوى مطلقاً أحده، فتبين بهذا أنه من أقرب نصيب لشيء، فدعا بثبت على عبده
 أبي آخر، ومن أراد إقراره بغير نصيب قد صح، لا يعمل إقراره، وكذا في هذا.

قال شيخ الإمام الأئمة شمس الأئمة الحلبي : ومما إذا كان لأحد متعدياً ، فإنه إذا كان لأحد من هذه الأئمة ، لا يصح إقراره بدينه عند أي مؤيد له به ، ولا رخصتهما فيه ، والمسئلة معروفة في كتاب الإقانة أن التوكيد بالبيع إذا باع بأجل عند أبي حنيفة رحمه الله يصح كيف كان ، وعندهما يصح من التاجين ما كان متعاقداً ، ويبني أن بعض المطالب للمضروب أيضاً ما يدوله في ذلك من ذلك من قبله ، وبأصابعه من إقراره وشكته فيه ، وعليه ونحوه حدثت ، إن كان أحدهما في هذا المكان يظل به التاجين الذي لمحقه فلان : فهو قدس حتى يخلفه من ذلك ، أو يرى عليه ما يلزمه ، فلا احتال بهد الخيلة ، ثم حرر رجل فعد كان المطالب فمر له بالرفق لناحية ، وأخذ المضروب بالمال .

وكذبه في التأجيل لا يثبت التأجيل عند أبي يوسف رحمه الله ، ولكن يكون المظنون حق . الرجوع على الطالب بما ضمن : لأنه قد ضمن له ما يلحقه من الدرك ، وقد حلف النوك ، فيرجع عليه ، فيما أن يحلصه الطالب ، ما أن يدع إليه ما ضمن ، فيكون عليه إلى وقت أجهه وتجميعه

وأخرى في الثقة من قول أبي يوسف رحمه الله أن يشهد الطالب على نفسه بقبض ذلك الماء ، ويؤرخ الكتاب الذي يقر فيه بالقبض بيوم معنوم . ثم يقر المظنون أنه وجب للطالب عنه بعد تأريخ الإقرار بالقبض قيمة تلك الدراهم دينار موزجة إلى وقت كذا ، ويؤرخ كتاب الإقرار بالتأخير بعد كتاب الإقرار بالقبض بيوم أو يومين ، فلا يلحق المظنون بعد هذا درك من حصة إقرار الطالب بالمال ؛ لأن الطالب أقر بقبض تلك الدراهم ، وحق القبض في الدراهم كان له ، والديانير ديني حادث وجب ، لأن ، فلا يكون للغير له حق مذاخيه حق ، فبعض الأمن للمظنون من جميع الوجوه

وإن خاف الطالب أنه لو أقر بقبض الدراهم من المظنون ، فإنه لا يقر له بالتأخير ، أو يخاف المظنون أنه لو أقر الطالب بالتأخير ، فالتأثير لا يقر بقبض الدراهم منه ، فطلباً حيلة ، والحيلة في ذلك أن يحضر الشهود ، ويقول لا لهم . تشهدوا عليّ إلا بعد قراءة الكتابين حميداً ، وإلا فإنهم لا . وقد ألكه : تشهدوا عليّ بما في هذين الكتابين ، فاشهدوا بذلك عليّ ، وإن أقر أحدهما امتنع الآخر ، فلا تشهدوا عليّ إقراراً واحداً ، فتكون هذه حيلة لهما جميعاً إلا أن في هذه الحيلة نوعان ، فإن من أقر بحق لا أن ، ثم قال للشاهد : لا تشهد عليّ ، لا يصح لشيء ويسمى أن يشهد : لأن الأمر ليس يشترط لتحسين الشهادة ، فيصح من غير أمر ، أن يشهد عليه إلا أن يقول المدعي للشاهد : لا تشهد عليّ فإن بما يجري بيننا ، فإنه لا يسع للشاهد أن يشهد ، وهذا لأن الشاهد لا يعرف أن المدعي محق أو مبطّل ، والمدعي يحرف حقيقته الحال ، فيذاع الشاهد عن الشهادة بحمل ذلك على أنه مبطّل ، فلا يسع الشاهد أن يشهد له .

وكان القاضي الإمام أبو عليّ النسفي يقول : بأن المتأخر من دون فيما إذا قال المدعي للشاهد : لا تشهد بما جرى بيننا ، ثم يقول له : إنما نيتك لعنير ، فاحضر المجلس

لنفسه، واشهد أني بآية، يعقدهم فأول، يوسع أن يوسع، ويعقدهم فأنزل، لا يوسع
ذلك، فالأختلاف بين ثلاث المسألة وليس على أن جميعاً، الخصاص، ومعنى، في الخصاص
تدوين المسألة في دفتر، نفس الخصاص، ثم، قال المفسر للمفسر، لا يوسع على لا يوسع
لنفسه، يوسع أن يوسع، واشهد بها إلى نفسه، وقالوا، لا يوسعوا وأغلباً، ثم يوسع
نفسه، إلا لو لم يصح لا تذكر، ثم، وحده، فغيرت أن في عهد أمهاله ومع الخصاص
ونفسه.

فإن كان قد بقي دهم مثلاً، فماذا مضى به أن يعطى الطالب ألفه درهم، ويؤخذ لذلك من الخلف، وذلك المطلوب حيلة الإقرار، على ما مر، فالحيلة أنه إن بقى من المطلوب ألفه درهم، وبقي من الخلف في كتابه ما يرجع، ثم يكتب على المطلوب كتاباً بأنفسه من حيلة لم يفت كما بعد نأزيع الكتاب بالتقصير به أو يومين، فسمع الأمر بالمطلوب سمع، ويتألف هذا، فإن حلف كل منهما من صاحبه أن لا يقر أنه أن سبق هو بالقرارة على نحو ما به من في، فحيلة أو يومين، درهم، أو اثنين، أو ثلاثة، ويكتب عند التوسط على الطالب كتاباً باسمه، أو باسم من يشي به بأمر درهم، ويخفى من المطلوب ألفه درهم أنس، يريد أن يؤخذ، إلى الطالب، فسكن وحده يعني مفقود التوسط، ويكتب التوسط على المطلوب بالأنف لبقية كتاب باسمه، ثم يستر التوسط ألفه حتى أخذ، الطالب كتاباً حذراً فخرى ما كان، على أنظاره، وبقيت ألفه درهم، ويستر الطالب بها حتى يكتب الطالب على نفسه ألفه درهم من حيلة بعد ذلك التأويل، فإذا فعل ذلك دفع التوسط إلى طالب واحد منها فلهذا الذي ذكره غيره بإدخال الشيء كتب عليه ليعطي كل واحد منهما ذلك الكتاب، ثم دفع التوسط إلى الطالب الأول والكتاب الثاني إلى الطالب الثاني، فإذا وجد، ويدفع إلى الطالب كتب الإقرار الطالب بتقصير الأخير، وعلى أن يحضر التوسط في جميع من في واحد من الطالب، والمطلوب شيء، فإذا اتفق يريد، أو يكتب عنه حتى ينفذ استعصم التوسط أن المالك الذي يمسح حتى في واحد منها حتى يكون ذكر في إليه، وهذه الحيلة وقعت مختلفة في الفسخ، وباب مشكلة لم تنصح لها حتى فيها، ثم ذكرهما في الفصل الثاني، وهو ما لا يقر الطالب إلا بالمشاورة، وخلاف المطلوب أن يكون الطالب احتال بحيلة الإقرار حتى لا يصح الإقرار، على قول أبي يوسف رحمه الله.

حيلة أخرى : وهي أن يقر الطالب أنه كان أشهد على المطلوب بهذا المال إسهاماً باطلاً ، وقرار فلان المطلوب منه للطالب كان على طريق الإخفاق ، فبعضن له ما أدرك فيه من حرك على نحو ما بينا ، فإن كان الطالب قد أقر بهذا المال للإنسان ، وجاء ذلك الإنسان ومطالب المطلوب ، دح المطالب على الطالب بما صمم له من أدرك والمخلص .

١٩٨٦٢ رجل له غنى وحل مائة فساتين على غلبه غلبه ، فسأل الوارث صاحب المال أن يضمه هذا المال إلى أجر يعني بوجلي هذا المال ، قال : لا يجوز التأجيل ، قال شمس : لأنه الحلواني : هذه المسألة لا تعرف إلا من جهة الخصاف ؛ لأنه لا ذكر لها في المبسوط ، وتكون ذكر في المبسوط : أن من عليه المال إذا مات حل لأجل موته ، وذكر حديث يزيد بن ثابت رضي الله عنه ، وأما يذكر هذا الفصل هناك ، وفلان اخضعف : الأجل لا يثبت في حق الوارث ؛ لأن الدين ليس عليه فلا يثبت الأجل في حقه ، بعد هذا ، هذا لا يخلو ؛ إما أن يثبت الأجل للميت ، أرى الله ، لا وجه أن يثبت للميت ؛ لأن الدين سقط عن ذمته بالموت ، فكيف يغير الأجل ، يدل عليه أن الأجل الثابت لهذا الشخص يسقط بموته ، فكيف يثبت له الأجل ابتداء بعد موته ، ولا جائز أن يثبت في أقال ؛ لأنه عين ، والأعيان لا تقبل الأجل لذلك ؛ بأنه لا يثبت للأجل ، وقال بعض مشايخنا رحمهم الله : ما ذكر في الكتاب قول محمد رحمه الله : وأما على قول أبي يوسف رحمه الله : ينشئ أن يثبت الأجل ، وردوا هذا إلى مسألة وهو أن غريم الميت إذا أقر الميت عن الدين ، فرب الوارث عند محمد رحمه الله لا يعمل رده ؛ لأن الدين ليس عليه ، وعند أبي يوسف رحمه الله : يعمل رده ؛ لأنه هو الطالب بالدين ، فلما عمل رده وجعل كأنه يدين عليه ، عمل أيضاً الأجل ، ويثبت في حقه ، هكذا قالوا ، ولكن الصحيح أنه على الاتفاق على ما ذكر في الكتاب .

ثم إذا كان لا يثبت الأجل في حق الوارث ، فالحيلة أن يقر الوارث أنه قد كنت ضمنت هذا المال عن الميت في حجة أبت فلان إلى وقت كذا ، ويعر هذا الطالب أنه كان مؤجلاً على الميت ، وعانى كغلبه هذا إلى هذا الوقت ، ويقر الطالب أيضاً : أنه لم يصل إلى هذه الوارث شيء من مال الميت ، فإذا أقر على هذا الوجه ، فحجته يبقى ، فأن على الوارث مؤجلاً ، وإنما كان هكذا ، وذلك لأن الأجل وإن سقط في حق الأصيل بموته لا

يستطع في سنه كبير ، ينبغي على الورثة من خلا ، هكذا ، ذكر في ظاهر الرواية .

١٩٩٣ - ذكر في بعض روايات : الوارث : أنه إذا حث أهله على الأجل ، يحل على التكليف ، وإذا استعذ الأهل في حق التكليف لا يستطع في حق الأجل ، وفيه على لإبراء ، فإنه إبراء الأهل ، إبراء الأهل ، وإنما لا يمكن أن يكون إبراء الأهل ، وإنما في ظاهر الرواية : لا يستطع لأجل في حق التكليف . وسبق ذلك عليه من خلا ، ثم قال : ويقرر المقام : أنه لم يضل إلى هذا الوارث منه . من ذلك ، الميت : أن الميت قد حل على الأجل ، يمكن له أن يبيع ماله ويأخذ ابنه وحده ، بغير حكمه حتى لا يكون له أن يرجع على الورثة غيره .

قال في الكافي : ولا غير أنه مات مفلساً ، فضمن الورث عنه بعد ماله ، ولكن بقر أنه كان ضمن عنه ، لأن المذهب عند أبي حنيفة رحمه الله أنه الكفالة ما بين موت مفلس إلى أصبح ، فيسعى في تحصيله عنه على الوجه الذي قبله ، فإن قال الوارث : لا أضرم هذا المال لمطالع ، ولكن أدفعه إليه بعد سنة ، فمضى لمطالع بذلك ، وطبعا حية حتى يتم هذا الأمر بينهم ، قال : بشر الوارث في الميت كان أدفعه على حية ، ومن حية الله . وروى أبو حنيفة ، ويقرر صاحب المال بذلك . وبشر أيضاً ، أنه لم يضر إلى هذا الوارث شيء من حال الميت ، فإذا تأخر بهذا لم يكن مطالع ، فإن طالع على الحال ، لأنه ذلك الأجل لا يستطع موت المفلس ، لأن موت من عليه الأجل لا يوجب سقوط الأجل ، فمضى الأجل ، والوارث ، وهو من المال ، في ماله ، وماله من المال ، على الوارث ، بحيث ذلك عليه إلى أجله ، فثبت قال : هذا الوارث إذا بظهره وارث آخر ، وحكر الأجل ، ويكون القول قوله بناء على قوله ، فإنه أن من أبر بالمال ، وأدعى الأجل لا يصدق في دعوى الأجل عندنا ، وعندنا لدفع ربحه الله : بصدق . فحيلة في ذلك أن يضر الوارث أنه قد ضمه من الميت من رجل من الناس مؤلف درهم إلى سنة ، وبشر المطالع ذلك ، فيكون القول قوله لو ادعت بعد ضمه له إلى الأجل ، وهذه ماله ، وهو في الجامع اعتبر ، لأنه من له به ، على نفسه من جهة كفالة مؤجلة ، إنه يصدق في دعوى الأجل ، قال نسي الأئمة الحلوني . وهذه لا تخفى على من أدعى ، من صف ربحه الله : لأن عنه في الإقرار بالكفالة لا يصدق في دعوى الأجل أيضاً ، فإن قال الوارث : لا أضم هذا المطالع ، أنه يستحق ماله ، ثم ضمن هذا المال للميت إلى سنة ، فالوئعة

فيه أن يمر العريم أنه قد استخلف لوارث عمر ذلك عبد قاضي من القضاة، فلا يكون له بعد ذلك استعلاءه، لأن الخصم إذا استخاف مرة لا يستخف ثارة.

١٩٨٦٤ - رحن مات وعليه ديون، و عند الورثة تركته، فاقسموا فيما بينهم، فبدا حنا، غريم الميت، كان له أن يطالب كل واحد من الورثة بماله ما في يده حتى يستوفي تمام دينه، فلو طلب أحد الورثة حيلة حتى يعطيه بقدر حصته من دين الميت على أن يبرره عبد بني، ويطالب بعد ذلك، ويطالبه ما في يده، فاحيله أن يدفع هذا لوارث إلى الطالب قدر حصته من دين الميت، ثم يغير الطالب أنه تم يصل إلى هذا لوارث من مال الملب إلا هذا بقدر، من خاف هذا فوارث أن يصفه الطالب بعد ذلك على أنه لم يصل إليه إلا هذا القدر، فالوجه ما ذكرنا قبل هذا أنه يتر أنه استحلته على ذلك عند بعض القضاة مرة.

١٩٨٦٥ - رجل له على آخر مال، فأراد رب الدين أن يقوم ببعضه فرجل على أن ما يخرج منه، فهو لمقر به، ولا يكون للمقر شيء حتى يستوفي المقر له تمام مقر به، فحيلة أن يقر الذي باسمه المال أن أسمى في نصك عادية، أن هذا المال لم يمل من أناس قد عرفه بعينه واسمه ونسبه، وأنه أوصى به لي ولفلان بن فلان يعني أني يريد أن يقره على أن فلان من فلان أنه كذا ولي كذا، وعلى أن ما يخرج منه، فهو لفلان يبدأ به حتى يستوفي فلان وصيته، ثم ما يخرج بعد ذلك لي، وذلك أن رجل وكفى نفسه، ما أوصى إلي من ذلك، وذلك أن رجل توفي، وهذا المال لا يخرج من ثلثه، ثم يوكل المقر المقر له بنفس ما أقر به له، ويؤكد على ذلك، وإن أراد أن يقدم بقية المقر في بيت الوصية، ثم بدأ ما يخرج بالقر، ثم المقر له، وإن أقر به لفلان، وأراد أن يقدم أحدهم يكتب على بحر ما ساء، وعلى هذا القصاص يخرج حشر هذه المسائل، وقد موت جنس هذه الحيلة فيما تقدم.

١٩٨٦٦ - لرجل يكون له الدين على رجل، ويكون له دين، فيوكل وكبلا باقتضاء دينه، ويشترى عمر عباده، فأراد رجل من له على الثوري دين حيلة في اقتضاء دينه، فالحيلة أن يبيع الدين على الثوري إلى رجل يستواري عليه دين، ويقر له إني وكلتك، فخصني الدين الذي لي على الثوري وباقتضاء دينه.

وأن يجعله قصاصاً بما للعتواري عليك . وأخبرت أمرك في ذلك . وما فعلت فيه من شيء . يقول الوكيل : قد قلبت منك . ويسعد عني ذلك عدولا . فقد عرفه أن الوكيل بغض الناس إذا جور له أن يجعل الدين الذي وكل يقضه قصاصاً بما عليه . يجوز أن يفعل ذلك . فإذا جعله قصاصاً . تخوف ما كان تخفت إرضى على الوكيل إلى هذا الموكل . لأن الوكيل أوفى ديناً عليه مما كان الوكيل "بأمر صاحبه . فيصير ذلك ديناً عليه للموكل . فيقبض الموكل ذلك منه

١٩٨٦ - صاحب الدين إذا أراد إتياء دينه على المديون المائب حتى يحكم له الحاكم بذلك . فالجواب أن يضمن رجل جميع المال الذي لهذا الرجل على الغائب . ولا يسمى مبيع المال . ثم يقدم صاحب الدين الضمين إلى مجلس الحاكم . ويدعى عليه . فيقر التكفل أي قد فعلت عن الغائب لهذا . ولا أدرى كم له على فلان . أو يقول : لا أدرى له على فلان شيء أم لا . فيقسم صاحب المال البينة بمصر من هذا الضمين . فإذا أقام البينة حكم القاضي بمائة على الغائب . وعلى الحاضر بحكم صمدنه . ويتنصب الحاضر خصماً عن الغائب . لأن المال لا يجب على التكفل الحاضر إلا بعد وجوبه على الأصل الغائب . وفي من هذا الحاضر يتنصب خصماً عن الغائب .

١٩٨٧ - رجل ينفق من رجل مالا . وسأله أن يؤخره بماله . فالأجل في القرض باطل عندنا . والمسألة معروفة . وخيلة الجواب أن يحل المستقرض صاحب المال بما عليه على رجل إلى مدة أو سنين إلى الوقت الذي يريد أن الأجل إلى ذلك الوقت فيصبح . ويكون المال على المحتال عليه إلى ذلك الوقت . ولا يسئل للمقرض . ولا لورثته إن مات المقرض على المقرض . لأن الحوالة توجب براءة الأصل . فإن مات المحتال عليه يحل المال عليه . ويؤخذ ذلك من تركته . فإن لم يكن له ماله . يرجع الغائب على المقرض . لأن المحتال عليه إذا مات مملوكاً يعود الدين إلى دمه المحيل . وقد طلب المقرض حيلة حتى لا يرجع عليه المقرض ولا ورثته . فالحيلة أن يكتب إقرار المقرض يسام المحتال عليه وسلامه . فإذا أقر بذلك . لا يرجع على المقرض ولا ورثته . إلا إذا

أن يموت العبد، فيبتوى ماله، فلا خيلة أن يشتري الطالب انجاء من المطلوب بالدين، ولا يشفع منه، فإن أعطاه المال أقامه البيع. وإذا هلكت انتفض البيع، وكان ديه على حاله، أما انتفاض البيع، لأن المبيع قد هلكت من بدائع قبل التسليم. يستفيض البيع، وإذا انتفض البيع بقي المال عنه كما كان، فإن قال المطلوب: أحلف أنني إذ رددت المال لا يغفلني البيع قال: يبيعه على أنه بالخيار إلى وقت كذا شهراً أو أكثر، فإن رد المال، ولا بيع بينهما، وإن لم يرد المال، والخيار باطل. وبين البيع، ويكون لقة لهما حيفاً، فإن رده المال انتفض البيع إن لم يرده، ثم البيع، ويكون هه محقرة رجل يشتري متاعاً على أنه إن رد البائع انتفض البيع إلى ثلاثة أيام، فلا بيع بينهما، وإن لم يرد، فالبيع باطل، والخيار باطل، وذلك حائر كذا هه، وهذه طيلة لا تتأني عنى قول أبي حنيفة رحمه الله: لأنه لا يرى اشتراط أجل أكثر من ثلاثة أيام.

١٩٨٧ - رجل له على رجل مائة دينار حمسون منها بصل وخمسون بغير بصل، فجاءه المطلوب فاحسب إلى لا حدث بهاء، أفرد بالآخرى وحلف على ذلك، ولا خيلة للمطالب حتى يأخذ منه جميعه، له أن يركل رجلاً غريباً لا يعرف، يعرض المال من المملوك، ويشها على ذلك هو العلاءية، ثم يمشي في الدرس من يثوره بمحضر من التوكيل أنه يخرجه من الوكالة وعزله، ثم يمشي التوكيل، يأخذ من المدينون المحسبين انظر به، ويسألهم إلى الخائب، ويجب التوكيل، ثم يمشي الطالب ويطلب المدينون بالخمسين التي صاحبك، فإن قال: دمعني إلى وتبيلت بقسم العادب بية أنه كان عزله التوكيل قبل أن يقضي الخمسين منه، فيقصي القاضي له على المطلوب بالمال، ويقض له: بيع التوكيل وهالكه، بما قضى عنه.

١٩٨٨ - إذا كان لرجل على رجل دين ولا يؤديه، فالحقة رب الدين أن يتوكل عن انفسه في شراء عين من ماله، فمدا اشترى تقع المقاصة بين دين كان للتوكيل على البائع قبل هذه الشفعة، وبين دين وجب للبائع على التوكيل، ثم التوكيل يأخذ النصف من التوكيل وحيلة أخرى أن يركل رب الدين حبيبه بالشراء من التدين، فتقع المقاصة بين دين التوكيل وبين ما وجب على التوكيل.

الفصل الثامن عشر

في الإجازات

١٩٨٧٣ . قال محمد رحمه الله في إجازات الأصل : رجل استأجر حماماً ، وشتره رب الحمام المومة على المستأجر ، فالإجارة فاسدة ؛ لأن قدر المومة يصير أجراً ، وإنه مجهول ، والحيلة للجواز أن ينظر قدر ما يحتاج إليه في المومة ، ويضرب ذلك إلى الأجر ، ثم أمر صاحب الحمام استأجر بصرف ما ضم إلى الأجر بمومة ، حتى إنه إذا كان الأجر عشرة ، وانفاد المحتاج إليه إلى المومة عشرة أيضاً ، عرب الحمام بوجره منه بعشرين ، وبأمره بصرف العشرة إلى المومة ، فبصير المستأجر وكيلاً من جهة رب الحمام بالإتفاق عليه من ماله ، وإنه معلوم فيجوز .

من صاحبنا رحمه الله من قال : هذه الحيلة مستقيمة على قولها سير مستقيمة على قول أبي حنيفة رحمه الله ؛ لأن الأجرة دين ، وقد أمره بالنصف إلى مجهول ، وهو بائع آلات المومة والأجر مجهول ، وإنه يبيع جواز الوكالة على قوله ، كما إذا قال صاحب الدين للمدين : أسلم مالي عليك في كذا ، أو قال : اشتر لي بجالي عيشة كذا ، ومنهم من قال : لا ، من هذه الحيلة مستقيمة على قول النكّل ، واعتنقوا في العنة بعضهم قالوا : حالة التوكيل الأجر غير واجب ليكون أمراً بصرف الدين إلى مجهول ، وهو المانع من جواز الوكالة ، ألا ترى أنه لو كان قبل الإجارة جازت لو كالة ، وإنما جازت لما قلنا : بخلاف ما سلم لأن الدين هناك واجب وقت لو كالة ، فإذا وكله بفلان ، وتم بيع المسلم إليه ، فقد أمره بصرف ما عليه من الدين إلى المجهول ، فلا يجوز كما لو قال له : أد مالي عليك إلى رجل من عبيتي الناس ، أما هنا بخلافه حتى لو كانت الأجرة واجبة وقت التوكيل يجب أن لا يجوز على قول أبي حنيفة رحمه الله ما لم يبيع الآخر ، أو يائه الآلات كذا ، في مسألة السلام

ومعهم قالوا : إن ما حنيفة رحمه الله إنما لا يجوز التوكيل بصرف الدين ، إذا كان المصروف إليه مجهولاً ، أما إذا كان معلوماً ، ألا ترى أن من استأجر من آخر دابة أو

غلاماً، وأمر الآخر فاستأجر أن يتفق بعض الأجرة في عمله المداية، ففقه الله إلام بما يجوز فأكث من محل التصرف وهم الغلام والذئبة معلوماً، بهما محل التصرف، وهو مرمة حمام غير معنوية بخلاف مسألة المسلم، لأن هناك محل التصرف ولدفع إليه مجهول حتى لو كان معلوماً بأن قال: أسلم ما لي، حثيث من الدين إلى فلان، وعنه يجوز أيضاً عند أبي حنيفة رحمه الله، فإنه قال: فاستأجر: فدرعت الحمام به لا يقبل فونه لا صحبه، وكقولك: إن أئمة رب الخدم أن المستأجر موصوف في الأمانة من الإنفاق لا يعمل فون المستأجر إلا بحجة، وهذا لأن بدعوى الإنفاق بدعي بإفهام ما عيه من الآخر، ورب الخدم ينكر، فيكون القول قول رب الخدم إلا أن يفهم المستأجر الينة على ما ادعى ١٨٥ لز ادعى الإيفاء حقيقة.

والحيلة المداية: أورد: - في يقبل فونه هي دعوى ما أتت من غير حجة أن يجعل المستأجر مقدار الزمة، ويدفعه إلى رب الخدم سم هو يدفع ذلك إلى المستأجر، ويأمره بإتفاق ذلك في مرمة الخدم. فبذلك أن يقول فونه في اتفاق ذلك من غير بينة، لأن الملعجل يصير المعجل متقارب الخدم، فزاد دفعه المستأجر بعد ذلك صير المستأجر أميناً فيه، والقول: قول الأمين في صرف لأمانة إلى مفسرها. وأخرى لإسقاط البينة عن المستأجر أن يجعل مقدار الزمة عدلاً حمي يكون القول قول الحل فيه يتوق لأن العدول أمين.

١٩٨٦ - وإذا دفع إلى آخر مرمة ماله، أو يكون الحادث بينهما قدساً، فالحادث كله لصالح البقرة، وعنه أجر من عمل المدفع إليه ونحن انعلق، وعلى هذا إذا دفع دجحه إلى إنسان، أو يكون البينات بينهما، وعلى هذا إذا دفع بدعوى اتفاق، غير بالصف، فقام عليه حتى أثرت، فأنفلق لرب المدفع، لأنه حدث من بئره، ولذا أجر عليه قيمة الأوزان، وأجر مثل عمله، والحيلة للحراز أن يبيع رب البقرة والدجاجة، وتقدر لفلس نصف ذلك من المدفع إلى البقرة، ويرثه من من ما انتهى ويكون الحادث بينهما.

١٩٨٧ - ذكر الخصام في حيله: أن الرجل يريد أن يستأجر ذئباً أو ضباً

سبب معلومة ، يخاف المستأجر أنه تنتقض الإجازة بموته ، أو بموت الأجر ، أو معنو
يعتبره الأجر ، وأراد التوثيق ، فالحيلة في ذلك أن يجعل المستأجر لكل سنة من أو - سنى
الإجازة أجراً قليلاً مما يريد أن يستأجر به الأرض ، ويجعل أكثر الأجر لسنة الأخيرة من
هذه السنين ، حتى إذا انسخ العقد قبل حصول مفصوده لا يلزمه ما ينظر به ، ويمنع
رب الدار من الفسخ كيلا يفوته معظم الأجر أبدى هو بمقابلة السنة الأخيرة .

قال شمس الأئمة السرخسي : والأحوط أن يجعل العقود صفقات متفرقة ؛ لأنه
إذا حمل انكل صفقة واحدة و فرق النسبة ، فربما يذهب بعض القضاء إلى رأى بن أبي
ليلي ، رحمه الله ، ويوزع جميع المسمى على جميع المادة بالخصه ، ولا ينظر إلى تفریق
النسبة عند اتحاد الصفقة ، وعند اختلاف الصفقة يمنع الأمن من هذا .

فإن كان رب الدار هو الذي يخاف أن يسكن المستأجر بعض السنين ، ويقصر
العقد بعد ذلك بعنو ، فالحيلة لرب الدار أن يجعل معظم الأجر بمقابلة لسنة الأولى حتى
لا يفسخ المستأجر العقد في بقية المدة ؛ لأنه قد لزمه أكثر الأجر ، ولو انسخ العقد لم
ينظر به صاحب الدار .

قال شمس الأئمة الحلواني : وقد أورد هذه المسألة في كتاب الإجازات إلا أن
هناك وضع المسألة في الغلام ، فقال : أذهب إذا سلم الغلام إلى رجل لعمله عملاً ، وقد
كان يطلع الغلام مقدار ما يستأجر منته لذلك العمل ، فخاف كل واحد منهما من صاحبه ،
وذكر هذه الحيلة في الجانبين على الوجه الذي ذكرنا ، ولم يذكر الخصاف ما إذا خاف كل
واحد منهما من صاحب العقد كيف الثقة بهما . وكذا لم يذكر محمد رحمه الله في حبل
الأصل .

وقال شيخ الإسلام المعروف بـ أخيراً زاده : الحيلة في ذلك أن يجعل شيئاً
كثيراً من الأجر لسنة الأولى ، ويجعل السنة الأخيرة شيء كثير من الأجر أيضاً ، وما
بقي من الأجر بجملاته للسنين الباقية فيما بينهما ، وتفسير ذلك أنه إذا أراد أن يؤجر داره
من إسماعيل عشر سنين مثلاً بألف درهم يجعلان أربع مائة وخمسين للسنة الأولى .
وأربع مائة وخمسين للسنة الأخيرة ، وما بقي في ذلك ، فإنه لما بينهما من السنين ، وذلك
ثمانين سنة .

١٩٨٧٦- ومن استأجر من آخر عريضة ذو جندل معلوم منه معيونه ، وقد ندرت الدار أن يبنى فيها كذا وكذا ، ويحسب له أنفق في البناء من الأجر ، فهو جائر ، ألا نرى إلى ما ذكره محمد رحمه الله فيمن استأجر حماماً ، ووكله رب الخدم أن يرمي من استتر من الخدم ويحسب له ذلك من الأجر يجوز ، وإذا جرد ذلك ، وأنفق في البناء استوجب على الآخر قدر ما نفق ؛ لأنه معطى بأمره ، ولأنه حر على المستأجر تدبيره ، فيبقى حاله فصلاً إن لم يكن بينهما فصل ، وإن كان يشترط أن الفصل ، ويكون البناء لصاحب العريضة ، وأما إذا لم يذكر صاحب الخدم المحاسن من الآخر ، وإما أمره بالبناء لا غير ، بأن قال : أبر عريضة كذا وكذا ، ولم يقل : أحسبك بما أنفقت في البناء من الأجر ، فإن أمره بالبناء لا غير ، فعلى فيها ، قالت من يكون ؟ حلف الشايخ به ، بعضهم قالوا : البناء يكون لصاحب العريضة ، واستدل بما ذكر في كتاب الإحارات أن من أجر من آخر حماماً ، وقال له صاحب الحمام : رم ما استرم ففعل ، فالعمارة تكون لصاحب الحمام ، وفي بعضهم : يكون للمستأجر ، واستدل بما ذكر في كتاب العارية أن من استأجر من آخر داراً ، ونى فيها ، وإذا رتب الدار ، إن البناء يكون للمستأجر ، ثم على قول من يقول : بأن البناء في هذه الصورة يكون للمستأجر لا يكون له حق الرجوع على الآخر بما أنفق في البناء .

فإن خاف المستأجر أنه لو بنى وسقطت الإحارة قبل تمام هذه السنين ربما رفع الأمر إلى قاضي لا يرى له حق الرجوع على الأجر بما أنفق في البناء في هذه الصورة كما هو قول بعض المشايخ ، فتذهب بقوته ، فينصره ، فالجيلة أن يقول لصاحب الساحة حتى يقول له حين يأمره بالإنفاق في البناء ، وأحسنت ما أنفقت في البناء من الأجرة ، فيكون له حق الرجوع على الأجر بما أنفق بالاتفاق معنى انقضاء الإحارة قبل تمام هذه السنين .

وأخرى أن يظن بأن مقدار هذه القصة كذا تكون ، ويضم ذلك إلى أجر الدار في السنة الأخيرة ، ويجمع التكاليف آخر السنة الأخيرة ، ثم يقول رب الدار لاجب تأجير أسلفه أي سجله من أداه السنة الأخيرة كذا وكذا ، وقبض ذلك من المأجر حتى إذا انقضت

الإجارة قبل مضي هذه المدة ، فالمستأجر يرجع على المأجر بما أقر أنه استلف من تجارة السنة الأخيرة ، وإن تمت الإجارة حصل مفسود المستأجر ، لا يكون له على صاحب المأجر شيء .

فإن تخاف المستأجر أن يستحقه المؤجر بأنه لقد استلفته كلها وكذا ، ولا يمكنه أن يحلف ، فالحيلة له أن يبيع المستأجر شيئاً يسيراً من المؤجر بقدر النقص ويدفع ذلك الشيء إليه . فإن تمتحت الإجارة قبل مضي هذه المدة فإن المستأجر يرجع عليه ثلث ذلك الشيء ، ويمكنه أن يحلف أن له على المؤجر هذا المقدار ، لأنه جرت المبيعة بينهما بهذا المقدار .

١٩٨٧٧- رجل أراد أن يؤجر داره من إنسان ، رغب في رب الدار أن يؤجره المستأجر من غيره ، فذهبها المستأجر الثاني ، ولا يكون للأجر عليه شيء ، والحيلة في ذلك أن يبيع الدار من رجل يثريه ، ثم يؤجره من هذا الذي استأجرها ، فيكون تاريخ التسليم قبل تاريخ الإجارة ، فإذا انقضت مدة الإجارة ، إن ردها المستأجر على صاحبها فيها ، ولا جاء المشتري بتاريخ الشراء ، ويقوم المشتري البينة على ذلك ، ويمن أن المستأجر حين أقر كان عاصياً ، فكان له أن يأخذها بغيرها عند محمد رحمه الله ، فحرف اليوم القيمة منه من الإجارة من غيره .

وأخرى أن يبيح رجل إلى رب الدار ، ويقول : إن الدار التي في يدي أفتأجر تسليمها إليّ ، أجب على ، وإما أنا ضامن لذلك ، وإما جيب على تسليم هذه الدار بأمر حق وأجب ، فإذا ضمن هكذا أصبح انضمام ، ويكون لصاحب الدار أن يأخذ الضامن بالدار ، لأنه ما قال : يقر وأجب يحمل على أنه أراد أنه ضامن له تسليمها إذا جعلها جاحداً ، والدور تضمن بالانحداد بالانفاق ، إما الخلاف في البيع والتسليم ، وإضافته الضمان إلى إيمان المضمومة جائرة ، كما في النقص ونحوه .

وإن قال صاحب الدار : إني لا آمن أن يستحقني الضامن أن هذه الدار لم تكن إجارة في يدي فلان ونحوها فبطلت تسليمها عنه ، فإن حلفت على ذلك ، حلفت على إثم من الحيلة في ذلك ؟ فالحيلة أن يأخذ هذا الذي يريد أن يضمن الدار من غير تسليم من جهة رب الدار ، ولا أمره بإياه بقضها ، ثم إذا قبضها يقر أن هذه الدار لعلان

مضمونة له . وإن تسلّمها إلى فلان واجب عليه ، ثم بدعها إلى صاحبها ، ثم يزجرها صاحبها بعد ذلك هذا المستأجر . ويسلمها إليه ، فيلزم الضامن الضمان ، هكذا ذكر الخصاص في حديثه . وهذا بناء على أصل محذور حله الله ، فإنه يرى من جوب ضمان المقار بالبيع والغصب ، فإذا قبضها هذا لرجل الفنى يريد الضمان من غير تسليم المالك ومن غير أمره إياه بالمقبض ، صارت مضمونة عليه ، وإذا أقر بعد ذلك أنها مضمونة عليه ، وأن تسلّمها إلى المالك واجب عليه حصل الأمن لرب الدار إذ لا يتمكن الضامن من طلب رب الدار ، لأنها لم تكن إجارة وقت الضمان ، وإذا حلفه رب الدار على ذلك حلف على غير إنهم ؛ لأنها لم تكن إجارة وقت الضمان ، بل كانت مضمونة .

قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني : العجب من الخصاص أنه جعل الدار مضمونة على الرجل الذي يريد الضمان بذلك الغصب ، ثم لم يدفع الضمان عنه بزوال ذلك الغصب ووصول الدار إلى يد المالك ، والضمان محذوف عن وصول المضمون إلى يد المالك ، أو إلى يد شخص آخر فبطلت يادن المالك هو الصحيح ، وإليه أشار الخصاص بعد ذكر هذه المسألة بمقتل ، فقال : ألا ترى أن من غصب من آخر داراً ، ثم أجرها لمالك من رجل ، وقضها المستأجر من يد الغاصب بإذن المالك ، فذلك يكون إبراء للغاصب عن الضمان ، قال : وألا ترى أن من غصب داراً ، ثم غصب من الغاصب آخر ، ثم إن المالك أخذها من الغاصب الثاني ، فذلك يكون براءة للأول عن الضمان .

قال رحمه الله . ويحذر أن يكون هذا من الخصاص بناء الأمر على الظاهر ، وإن : من حيث الظاهر مضمونة على الضامن ، فأب في الحكم : فقد ارتفع الضمان ، فبى الخصاص الحكم على الظاهر ، حتى لا يعثرب رب الدار ضامراً إذا حلفه الضامن

وأخرى يقع بها الأمن لرب الدار من جهة المستأجر ، ذكرها الخصاص بعد هذا تساني : أن يقر المستأجر لرجل يثق به صاحب الدار هذه الدار له ، وأن تسلّمها إليه واجب على ، ويؤكد ذلك ، فوفا مصت المدة ، وسلم المستأجر الدار إلى صاحبها فيها ، ولا يجيء المقر له ، وبأخذ المستأجر بقراره ويطأه . فحصل مقصود رب الدار .

وحية أخرى يقع الأمن بها لصاحب الدار من جهة المستأجر أن يهب رب الدار من يثق به ، ثم إن الذي يريد أن يستأجر الدار يأخذها من الموهوب ، نه بغير أمره : ويقربها

له ويضمن تسليمها إليه على نحو ما ذكرنا، ثم يستأجرها بعد ذلك من مالكها القديم وهو الواهب، فيصح الضمان، فإذا مضت السنة، ولم يسلم المستأجر الدار، فالوهاب له بأخذها بحكم الضمان، فيحصل^(١) عرض رب الدار، ويكون ذلك بناء على مذهب محمد رحمه الله على ما ذكرنا، وكذلك لو استأجرها من مالك القديم وهو الواهب، ثم أقر بها لسو هوب له، ويضمن له تسليمها، كان ذلك جائزاً، ويكون حيلة.

١٩٨٧٨ - وحل أراد أن يؤاجر داره من غيره سنة وخاف أنه إذا مضت السنة وطلب^(٢) المستأجر بتسليم داره، فالمستأجر لا يدفع الدار إليه، فالحيلة أن يؤجرها سنة من يومه على أن أجرة كل يوم بعد مضي السنة ديناراً أو أكثر إن شاء رب الدار، فيقع الأمن لرب الدار؛ لأن المستأجر لا يتمتع عن تسليم الدار معاقبة أن يلزمه كل يوم ديناراً أو أكثر، فإن قال المستأجر: لا أمن أن ينسحب رب الدار عن لئزني هذه لأجرة بعد مضي السنة كل يوم، فالحيلة^(٣) في ذلك أن يجعل بينهما عدلاً، فيؤكله رب الدار بأن يؤجر الدار على نحو ما بينا، وبه يقع الأمن للمستأجر، فإنه بعد مضي السنة المستأجر يرجع إلى العدل، ويسلم إليه الدار، وينافضه الإجارة التي حدث بينهما، فيحصل مقصود المستأجر، وإن لم يعمل هكذا حتى مضت السنة، والمستأجر لا يدفع الدار إليه، فالنقطة أن ينادى رب الدار بين جماعة المسلمين، ويقول للمستأجر: أن يكلم دارى هذه إجارة لك كل يوم بدينار أو أكثر، ويشهد عليه ذلك القوم الذى ينادى بذلك بين أيديهم، هكذا ذكر الخصاف، ولكن هذا إنما يصلح حيلة، إذا أسكت المستأجر بعد نداء الأجر، ومضى على ذلك؛ لأن سكوته بعد نداء الأجر، وانضى عليه يكون رضى منه بالعقد بذلك الآخر، فأما إذا قال المستأجر بعد ما سمع مقالة الأجر: لا أؤيد هذه الدار بما تقول، وسكت الأجر، لا يلزمه الآخر.

وعلى هذا إذا طلب صاحب الدار من غاصب الدار أن يرد عليه الدار، فليج الغاصب وشغب، فقال له رب الدار: الدار عنك بإجارة كل شهر هكذا، وسكت

(١) وكان في الأصل: 'فيأخذ'

(٢) ونظره 'طلب'.

(٣) وكان في ظ: 'فالحيلة'.

الحامضية ، ويصير عليه زرع فينفذ الإبرة في جميعه ، ويؤخره الاجر المدهى - وانه ذلك ربه
فان اذا طلب من المستعمل ان يروى الله عليه فليح - دعوت - فقال زرع الحاد - انما يصدق
بوجوه اني شوه - كذا - فمدت - ويصير على ذلك - فنفذ الإبرة في جميعه - ويوجب
لأجر الحامضية .

والحمد لله رب العالمين 'ان الله يهدي من يشاء' فلو كان في الدنيا من دفع الى
الخير توباً، وقال: هو لك سج بعشرين درهمه، فسكنت الدهري، ومعتق عبد، فخر به
بعضهم في عسده، وقال: قال المشتري: لا زيد بعشرين درهمه، فمعتقاً ايده بعسده،
وسكنك انما يقع، فبمبيع بعسده، واما اذا كان البيع مائة الف الف على المشتري فمعتقاً
وسكنك بخسري، فهو بيع محرم في هذه، واما كل شخصه من عن محمد رحمه الله غير ان
مشايخنا يفتي بانها حلالا اذا كان المشتري يبيع سماعاً مائة الف الف، فاعلى وجه
الاستصحاب، بانها اذا ذهب مستحب لنا، فلا ينفذ البيع، لانه اذا ذهب على وجه الاستصحاب،
فمعتقاً ايده بعسده.

١٩٨٧- رحل إردن بزمرة، ويحلف أن يعقب المقاتل - يسمى نباله فيها
 بالآلة، وعلى إخراجهم بعد خمس شدة - إلى المقاتل، بعد وفاءه، في عمل المقاتل من
 جهة المقاتل، وبعد الأمر لا تكون به حصصه من حق غير صاحب الأمانة، فقد قبل
 صاحب الأمانة - يسمى - من المقاتل أن يؤمنه، والدار من رحل آخر، معاني إلى ما بعد خمس
 عهد الإجارة الأولى - عاودت عهد الإجارة الأولى، القديس الإجارة الأولى - وهذا
 زمانه، ودن المقاتل الذي إخراج غير الأول من الدار، وهذا في الإجارة نصح
 مضاعف، ومضاعف، الأمانة من قبله، هذه الشهور لأحد - أجرة شدة في نفس المقاتل
 كذا - وعلى - فبعد من الشهر تتخذ بينهما إجارة

وتملك ان كان في مدحى فان رجل واحد في شهر اربعة. فصار له ثلث
 في جال في اذاع. واما في شهر اربعة. فصار له ثلث في جال في اذاع.
 اربعة. فصار له ثلث في جال في اذاع. فصار له ثلث في جال في اذاع.

تعالى -

وذكر الخصاص رحمه الله هذه المسألة في حبه ، وذكر وجه الحيلة ، فدل : ينبغي أن يعلم المستأجر بها ما سأل الدار من أجل أن يملكه ويوصيه في أمكن هذه الدار من قالت في يده أو يمس منه إياه أو سارعه فيها ، ويؤكد له وكالة الوصية ، فبقي الأمن : لأنه يكون له أن يأخذها من كانت في يده بحكم الوكالة والوصية ، فقد شرط شروط ولاية الأخت تركي المستأجر إياه بالنقص وإن كانت الدار مملوكة للأحرار ، ولهذا يغيب في الشرح ، فإنه ذكر في الشهادات رجل آخر ذرا في يدي رجل أنها ذرا ولا اشتريتها منه ، وأقام على ذلك بنة ، وأقام ذواته بنة على أن ولانا أودعها إياه لا يكون للمشتري ولاية النقص ما لم يثبت بالبينة أن مملوكة وكله بالنقص . وإن صدرت الدار ملكة للمشتري ، كذا حيا .

فإن قال الأجر : لا أمن أن يوكلي ، ثم يخد جنى من أموكالة والوصاية بعد ذلك ، قل : يكتب له وكالة والوصاية على ما وصفنا ، ثم يدخل له رجلا صميئا ، يضمن له تصحيح الدار ، فيصبح إذا شرط جرحه من في يده الدار ، حتى تصير الدار معه موهبة عليه ، وآخرى أن يزوج الدار امرأة المستأجر ، ويضمن الزوج له رد الدار في الوقت الذي يسميه ، فإن كان الزوج حاضرًا طالبه رد الدار بالتسليم ، إن شاء بحكم الكفالة ، وإن شاء طالب المرأة ، وإن كان الزوج غائبا يطالب المرأة .

وقد ذكر محمد رحمه الله مثل هذه الخيلة في كتاب الإجازات في استيفاء الأجرة^(١) ، فقال : إن خراف الأجر أن المستأجر يغيبه فلا يقدر على استيفاء الأجرة ، فينبغي أن يذاكر المستأجر من امرأة المستأجر ، ويضمن له الزواج بها الأجرة . فإن كان الزوج حاضرًا ، فلا يجبر بطالب الزوج بحكم الكفالة إن شاء ، وإن شاء يطالب المرأة بحكم العقد ، وإن غاب الزوج يطالب المرأة بحكم العقد .

قال شمس الأئمة السرخسي في الحيلة التي ذكرها الخصاص آخر نوع شبيهة ، فإنه ليس على المستأجر تسليم الدار وردها ، إنه عليه أن لا يمنع الأجر عن الأخذ إذ أراد

(١) وكان في الأصل الإجارة .

الأخذ ، وفي مثل هذا لا تصح الكفالة^(١) كالكفالة برد الوديعة ، وإذا لم تصح هذه الكفالة لا يكون للأجر بمقابلة الزوج بتسليم الدار إذا كان حاضراً ، قال : إلا أن يقر الزوج أنه ضامن له تسليم الدار إليه في وقت كذا ، حق لازم صحيح ، فيكون مؤاخذاً بحكم الإقرار إلا أن هذا كذب محض ، ولا غصه في الكذب .

قال رحمه الله : والأحوط أن يأخذ الزوج الدار من المرأة بعد ما استجبرته المرأة على طريق الاستيلاء لبصير الزوج صاحباً رد الدار عنها في المدة ، وعنى رب الدار بعد مضي المدة ، ويقر الزوج بذلك بين يدي الشهود ، فيكون لرب الدار أن يطالب الزوج بتسليم الدار بعد مضي المدة إن كان حاضراً ، وإن شاء طالب المرأة ، وأقر شيخ الإسلام حواهر رحمه الله أنه لا شبهة في الحيلة التي ذكرها الخصاصف^(٢) لأن معنى ما ذكره الخصاصف أن يضمن الزوج تسليم^(٣) الدار للأجر إذا جحدت المرأة الإجارة ، وأنكرت أو ماتت مجهلة ، والمستأجر يصير مضموناً على المستأجر بالوجود والموت مجهلاً ، عالمكفانه مضافة إلى حاشئ نصير الأمانة مضمونه ، ومثل هذا جائز كالكفالة بتسليم الوديعة إذا جحد المديون^(٤) ، أو مات مجهلاً فيها .

قال الخصاصف : وقوله الحسن بن زياد رحمه الله : لا يجوز ضمان الزوج إلا أن يقر الزوج أن المرأة جحدت صاحب الدار داره ، وإنه ضمن له تسليمها إليه ، ومذهب الحسن مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله : العقد لا تضمن إلا بالوجود ، فشرط الوجود للمرأة حتى يصير الدار مضمونة عنه ، فيكون الزوج ضامناً لتسليم غير مضمون ، فيصح ضمانه .

قال الخصاصف رحمه الله : وأحوط ما في هذا الباب أن يأخذ المستأجر برحل يضمن عنه ، ويقر انصدان أن هذا المستأجر قد استأجر هذه الدار من فلان ، ثم إن المستأجر جحد صاحب الدار داره ، ومعه إياها ، وإنه يضمن له لصاحبها تسليمها إليه ، فيصح هذا الضمان ، ومن أراد أن يجر داره لم يكن المستأجر^(٥) بأجر الدار ، فالحيلة أن يأخذ رب الدار من المستأجر كفلاً بأجرة الدار ما يمكن . ويسمى أجره كل شهر ، فيضمن الكفيل

(١) ممكن ما في ذلك ، وكان في الأصل : لا تصح الكفالة كما لا تصح الحيلة برد الوديعة

(٢) وكان في الأصل : بتسليم الدار

ذلك، وهذا لأن الكفالة بالأجر صحيحة عند محمد رحمه الله عرف ذلك في موضعه

وفي الأساس عن أبي يوسف رحمه الله في موضع أنها جائزة، وفي موضع أنها غير جائزة، وإذا بحثت الكفالة على قول من صحته، فإن دور رب الدار على الأجر من المستأجر فيها، وإلا يأخذ من الكفيل، فيحصل مقصوده، وإنما شرطنا بغير أجره كل شهر مع أن الكفالة بتجهول صحبته عندنا حتى لا يرفع إلى القاضي من مذهب أبي إبي بلقي رحمه الله أن الكفالة بالمجهول باطلة، وببطل هذه الكفالة، فلا يحصل مقصود رب الدار.

فأما : وإنما نصح همه الكفالة إذا لم يكن مشروطة في عقد الإجارة، بأن نواصحا في عقد الإجارة، أو بعد عقد الإجارة، أن بأحد رب الدار منه كفيل بالأجرة على نحو ما ذكرنا، أما إذا شرط ذلك في عقد الإجارة، فيفسد الإجارة، وبفسد الكفالة المشروطة فيها، وتجب بغيره، إذا شرط الكفالة في عقد الإجارة، يجب أن يكون بمسألة عاين الكفيل الذي عرفت في شروط الكفالة في البيع.

٩٨٨٠ : وأعلم أن الكفيل بالأجر إذا تكفل بأجر كل شهر أنه ينصرف الكفالة إلى شهر واحد كما لو كفل عن الزوج لامرأته مئة كل شهر بقدر الكفالة إلى شهر واحد، وإذا أراد رب الدار الحقة والمنفعة لأجرة جميع الدار ينبغي أن يبين منتهى المدته أو سنتين، ثم ما أتته ذلك، ويبين أجر كل شهر، فيضمن للكفيل أجر كل شهر مرادها على عقد الإجارة، أو بقوله له، حتى يكفل له بأجر كل شهر، فيضمن الكفيل أجر كل شهر مادام على عقد الإجارة، أو يقول له، يكفل له بأجر كل شهر ما بقي عند الإجارة بينهما، أو يقول : ما بقي الثمن بينكما، أو كفل بأجرة كل شهر كذا وكذا مئة، فإذا سمن عاين هذا الوجه، يصير ضمناً لأجرة كل شهر، يحد على المستأجر في مدة الإجارة. هذا كذا قالوا : فيمن كفل لامرأة رجل عن زوجها مئة كل شهر، مادام على الكفاح، أو ما بقي الثمن بينهما، وإذا بصير كفيلاً بمئة كل شهر، لم الزوج مادام على الكفاح، كذا هي.

٩٨٨١ : فخرج محمد رحمه الله على مسأله الكفيل بالأجر في حيل الأمن : فقال : إذا اجتمع على المستأجر كثير من أجره، فأخذ رب الدار الكفيل الأجير،

فإن الكفيل أن يصلح رب الدبر على بعض الأجزاء ، فاستأنه على ثلاثة أو أربعة .

الأول : أن يصلح على أن يبرئ الكفيل والمستأجر عن الباقى ، وفي هذا الوجه يبرئان جميعاً ، ويرجع الكفيل على المستأجر فلهذا ، وبه ذهب

الوجه الثانى : أن يصلح على أن يبرئ الكفيل عن الشئ ، ولا يبرئ المستأجر عن الباقى ، وفي هذا الوجه يبرئ الكفيل عن الباقى ، ولا يبرئ المستأجر حتى تكال رب الدبر أن يرجع على المستأجر فلهذا ، ويرجع الكفيل على المستأجر فلهذا انتهى .

الوجه الثالث : أن يصلح على بعض الأجزاء ، ولا يتطوع بالصلح برأيهما . ولا مراعاة المستأجر خاصة ، وفي هذا الوجه يبرئ المستأجر والكفيل عن الشئ

بوجه ثلث فى كتاب الصرف ، وقد ذكرنا أنه إذا وقع الصلح على بعض الأجزاء بشرط برأى الكفيل ، أن الكفيل يرجع على المستأجر بالفضل الذى إذا شرط مراعاة الكفيل والمستأجر جميعاً ، فمر طلب الكفيل حصة حتى يرجع بجميع ما كفل ، فالحقيقة فى ذلك أن يسبح هو من رب المال بما وجب له من أجر الدبر أو ثوباً ، فيكون الكفيل أن يرجع بجميع الأجزاء ، ويطلب له ذلك ، ويسمى ميسرته وبين الله تعالى : لأن الكفيل مسئلة حصة ما فى دمه خارج من الدار ، والثوب ، فيعتبر بالمال ملك دبره فى دمه بالأداء ، وهذا يرجع بجميع الأجزاء ، كما فى هذا ، وأخرى أن يدفع الكفيل شيئاً من الأجزاء بغير الصلح ، يطلب من رب الدبر أن يبرئه ثمانى ، فإذا فعل ذلك ، كان الكفيل أن يرجع على المستأجر بجميع الأجزاء ، لأنه ملك جميع ما فى ذمة البعض بالهبة والبعض بالأداء ، فيعتبر بماله ملك جميع ما فى ذمته بالأداء ، ولا يجوز ما إذا كانت الكفالة بدون أمر إذا لمضى لا يتفاوت .

وال : وإن كان المستأجر إذا سأل الدار كماله صفة شكر مضمون ، فإذا أخذ الكفيل المستأجر ما ضمنه قبل أن يردى الكفيل بنفسه ، فلهذا إليه بحرور ، فكذلك وكما اخبرنا ، والمسلمة على وجهين : إما أن أدنى إليه على وجه الاقتضاء ، بأن قال : اقتصد بذكرى صلت على من اتبعى حكم الكفالة ، والمجواب نسي ما ذكرناه بحرور ، لأنه استعجن ما هو موعود ، فإن ما ع الكفيل ما قص من المستأجر بالخبرهم أو بالدينير ، ونهى رب الدار أقل من ثمن الكبر سلكه ، ورضى بدرب الدار ، جاز ، لأنه استعمل

بالأجر ، والاستئذان بالأجر جائز كالأستئذان بالنسيء ، والفضل جليل للكفيل ، هكذا ذكر مسألة هنا ، وهذا لأن الكفيل لم يقض الكفر على وجه الاقتضاء ، صدر الكفر ملكاً له ، فهذه الفضل بدل ملكه ، فيطيب له ؛ وهذا قول أبي يوسف ومعهما وجهان .

وعن أبي حنيفة رحمه الله : من غلبه الفضل في هذا الفصل ثلاث روايات . في رواية كتاب البرج : قال : يطيب له الفصل ، وقال في الجامع الصغير : أحب إلى أن أحصد بالفصل . وهكذا قال في بعض روايات كتاب الحوائج والكفالة ، وذلك في بعضها : أحب إلى أن يرد الفضل على المأجر .

وأما إن أدى الكفر إليه عسى وجه الرسالة بأن قال له المأجر : خذ الكفر ، وادعه إلى رب الدار ، فأخذه الكفيل وباعه ، ثم رخص الطعام ، فاشتري كرس الدار طعاماً مثل طعامه وقضاه زياد لا يطيب له الفضل ، ويلزمه التصديق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وقال أبو يوسف رحمه الله : يطيب له .

وإن كان لأجر دراهم أو دنانير ، فمض الكفيل من المستأجر ، وتصرف فيه ، وبيع ، إن قبضه على وجه الاقتضاء ، طاب له البيع في قولهم . وإن قبضه على وجه الرسالة ، فافسالة على الخلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله ، وإن طلب الكفيل الحيلة ليضرب له ربح الأجر الذي قبض عسى وجه الرسالة ، ويؤول أضرب عنه ، والحيلة في ذلك أن يشتري متاعاً ، ولا يتولى أن يعطى ثمنه من أجر الدار ، ولا يعين الأجر . ولا يضرب له الأجر ، فإذا أعمله بعد ذلك منه لم يفسد ذلك عليه ربح ماله ولم يجرمه .

هذا تنسب الأئمة الحلولي ذكر الخصائص الحيلة على هذا الوجه ، وهي المسألة التي نقل عن مؤيد وخادمهم أنه أن من كانت له دراهم فيها خبث ، فأراد أن يشتري بها طعاماً ، ويحل له الطعام يجب أن يشتري أولاً ما أراد شراءه من طعام أو عرض ، ولا يعين المدينهم التي فيها خبث ، ولا يضيف العقد إليها ، ثم يتخذ تلك الدين التي فيها خبث ، ويطيب له المشتري .

قال رحمه الله ، وهذه المسألة عني وجوه ذكرها هشام بن سالم في مؤاده ، وعن محمد رحمه الله : أحد وجهها أن يشتري شيئاً ، ويعين الدراهم التي فيها خبث ،

ويضيف العقد إليها ، به نقد مباح ، وفي هذا الوجه المشتري لا يخل له .

والثاني : أن يضيف العقد إلى تلك الدراهم التي فيها خبث ؛ لأنه لم ينفذ من تلك الدراهم ، وإنما نقد من مال آخر لا خبث فيه ، وهذا الوجه من المشتري يكون أعون من الأول ، ولا يكون حيث ابتدئوا على وجه الذي نقد من ذلك المال أن يكون فيه نوع خبث لأجل الإضافة إلى تلك الدراهم .

أوجه الثالث : أن يشتري شيئاً ، ولا يعين تلك الدراهم ، ولا يضيف العقد إليها ، ولكن ينرى عليه أن ينفذ من تلك الدراهم ، وإبه على وجهين : إن حقق بينه بأن نقد من تلك الدراهم كما يرى ، وفي هذا الوجه احتلال المتبايع رحمه الله ، قال بعضهم : المشتري يضيف له ، وقال بعضهم : لا يضيف له ، قال شمس الأئمة الحلواني : وهو الأصح ، وإن لم يحقق بينه بأن لم ينفذ من تلك الدراهم يضيف له المشتري ، لأنه لو لم يبط ، فإنه يضاف بمجرد العزم ، ومجرد العزم لا أثر له ، قال عليه الصلاة والسلام : « إذا عفا عن منى ما تحدث به أنفسهم ما لم يعلموا أو يتكلموا » .

أوجه الرابع : أن يشتري شيئاً ، ولا يعين تلك الدراهم ، ولا يضيف العقد إليها ، ولا ينرى يقبضه أن يقد مباح ، به نقد مباح ، وفي هذا الوجه المشتري حلال طيب له .

قال شمس الأئمة الحلواني : ولو لم يعين تلك الدراهم ، ولم يضيف إليها إلا أنه يعلم أن يقد مباح ، فتوى أن لا يقد بعدم العلم ، إنه يقد لا يبط له المشتري ، وإنما يطيب له إذا نرى أن يقد منها وسكن قبله على ما نوى واستقر ، ثم ما له بعد ذلك أن يقد منها فقدم ، بل لا نرى أن لا يتقاع مع علمه أنه يقد منه لا يطلب منه ، وقد قال في الكتاب : « إذا عفا بعد ذلك لم يفسد ذلك حاله ربح متاعه ، ولم يجرمه عليه ، وهذا يشير إلى أنه لو أعطاه نيل الشراء إنه لا يخل له المشتري ، قال شمس الأئمة : هذا هو .

١٩٨٨٦ - فصل آخر لا بد من معرفته : وهو أن من اشترى متاعاً بمنى فيه خبث ،

(١) وفي ظ. انظر .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٢٠٢٠/٢ حديث (١٩٩٨) وإسناده صحيح ، وهو من سننه ١/ ٨٠-٨٢، ٩٣ حديث (٨٠٦٠) والناظر قطني في سننه ١١١/٤ حديث (٢٤٤) وابن عديم في كتاب الإياد ١/ ١٧٧ حديث (٣٥٩) ، وذكره ابن جبار في « جامع العلوم وأحكام » ٣٧٤/١ .

قل بلوغ الزرع بخلاف الإجازة، فليتها لازمة، وميل: إنما لم يذكر فصل العارية؛ لأن المسألة مختلفة بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، فمحمد رحمه الله له أن يستردّها، وعند أبي يوسف رحمه الله ليس له ذلك.

وإن قال رب الأرض: لست آمن أن لا يفي لي حد النفس بنصف غلتها، وطلب في ذلك ثقة، فالثقة أن يستأجر الذي يريد الاتفاق صاحب الأرض أجر معلوم بمقدار ما بهر حمدان أنه يكون مقدار نصف ما يفي بالخروج والنظر، ويكتبان بذلك مواضعاً ويكون ذلك الكتاب على يد ثقة يتعرف أمر هذه الغلة، فيحسبها على ما فيه، وهذه حيلة واضحة أيضاً، فإن من استأجر أرضاً، ثم استأجر صاحبها ليعمل فيها كان جائزاً.

وكذلك إذا دفع المستأجر الأرض إلى مالكها مزارعة، وكان استدر من قبل المستأجر جاز أيضاً على قول من يجوز المزارعة؛ لأنه يصير مستأجر أرب الأرض ببعض الخارج ليعمل في الأرض المستأجر حلالاً، ولو استأجره بالدرع لم يمس له يجوز، فكذا إذا استأجر ببعض الخارج.

١٩٨٨هـ - وجل أراد أن يستأجر أرضاً، وفيها زرع رب الأرض، لا يجوز، واختلم الشيخ في تعليل المسألة، قيل: إنما لا يجوز؛ لأنه أجر أرضاً لا يمكن للمستأجر الانتفاع بها، وصار كما لو أجر أرضاً سبعة أو أرضاً زرة، وقيل: لأن يدرب الأرض قائمة على الأرض حكماً لكون الأرض مشغولة بالزرع الذي هو ملكه، فقد أجر ما لا يقدر المستأجر على تسليمه، ومثل هذا لا يصح، فإن طلب الوجه للحوار. إذا بلغ أن يبيع رب الأرض المزروع من الذي يريد أن يبيع: أجر الأرض أولاً، ثم يؤجره للأرض بعد، ذلك فيجوز؛ لأن الزرع بالبيع صار ملكاً للمستأجر، فاستأجره ينتفع بالأرض من حيث أنه بمؤزرعه به، فقد أجر ما يقدر المستأجر على الانتفاع به، ولأن الزرع إذا صار مملوكاً للمستأجر فقد زالت به الأجر عن الأرض حقيقةً وحكماً، فقد أجر ما يقدر المستأجر على تسليمه، يصح.

قال بعض سناختنا: إنما تصح إجازة الأرض بهذه الخيلة إذا كان بيع الزرع بيع رعية وجد، أما إذا كان بيع هزل وتلجنة، فلا؛ لأنه إذا كان بيع هزل وتلجنة، فالزرع لا يرون من ملك البائع، فينتى الخبز بعد بيع الزرع كالمحال قبله، وعلامة كون هذا البيع

بيع هزل أن يكون بأش من قيمة الزرع مقدار ما لا يتباين الناس فيه، وإن كان بقيته أو أكثر أو أقل قدر ما يتباين الناس فيه، فهو صحيح، وعنه، بعض مشايخنا على أن هذا البيع إن كان بأقل من قيمته مقدار ما لا يتباين الناس فيه، فهو بيع وغيه وجد عند أبي حنيفة رحمه الله، منجوز الإجارة. وعندهما بيع هزل، فلا تجوز الإجارة عندهما، وبعضهم قالوا: هذا البيع إن كان بأقل من القيمة، فإنه بيع جدي لا اتفاق، فلا ينع جواز الإجارة، وهذا لأتبعها قصد صحة الإجارة ولا صحة لها إلا أن يكون البيع بيع حده، فالظاهر أنها دائر له حدا تحققت لغير صحها.

ثم إذا جازت الإجارة بهذه الحيلة لا يغلو إن لم يريد المود الزرع إلى ملك ربه الأرض، فبعد ثم الأمر، وإن أراد المود الزرع إلى ملك صاحب الأرض، يسمى أن يتنايلا البيع في الزرع، وعند ذلك يعود الزرع إلى ماله رب الأرض، وتبقى الإجارة صحيحة على حالها، وإن صار الزرع ممنوكا قرب الأرض، ولكن الما صار ملكا له على حال بقاء الإجارة، ويجوز أن يكون الشيء ما ماله ابتداء العقد، ولا يكون ماله دوامه، وإذا بقينا الإجارة على الصحة، هل يجب على المستأجر أحرة الأرض في السنة التي فيها زرع المؤجر؟ اختلف فيه المشايخ، قال بعضهم: يجب؛ لأن الإجارة الصحيحة لا تنفك عن وجوب الأجرة، وقال بعضهم: لا يجب؛ لأن به المأجر عن الشفع قد انقطع، ومع انقطاعه لم يستأجر عن تصفع لا يمكن إيجاب الأجر عليه، ألا ترى أنه لو أعاد المأجر المستأجر من الأجر، أو غصبه الأجر منه، فإنه لا يجب الأجر على المستأجر في مدة العارية والعصب، وكذلك إذا غصبه أجنبي، وإنما لا يجب؛ لما قلناه.

فإذا بلغ الزرع وحده وصارت الأرض فارغة الآن يجب الأجر؛ لأنه عايد المستأجر إلى المنافع.

وأخرى أن يبيع المستأجر جميع الزرع من رب الأرض ابتداء إذا كان قد قضى الزرع بحكم العقد الأول، فبعد ذلك إن كان المستأجر قد نقد الثمن الأجر، يبيع الزرع منه ما يشاء، وإن لم ينقد الثمن يبيع الزرع منه بثلث الثمن الأول أو أكثر، ولا يبيعه منه أقل من الثلث الأول، والمسألة معروفة.

وإن أراد أن يكون الزرع بينهما نصيبين، ينبغي أن يقر في استأجر البيع في نصف

انزوع مع رب الأرض ، فيصير الزرع مشترك بينهما ، أو يعامل الزرع مع رب الأرض بالنصف بشرائط المعاملة ، فيصير الزرع مشتركاً بينهما على قول من يرى المعاملة ، وإن كان الزرع مشتركاً بين رب الأرض وبين المزارع وأو ادرب الأرض لأن بواحر الأرض ، فلو كان المزارع يرضى " بالبيع ، فإن رب الأرض مع المزارع يبيعان الزرع من الذي يريد الإجازة ، ثم إن رب الأرض يؤجر " منها الأرض ، فبعد ذلك إن أولاد المزارع أن يكون نصف الزرع له ، فالتأجير يعامل الزرع من المزروع بالنصف إلى أن يدرك الزرع ، أو يقبل البيع معه في نصف الزرع ، وإن كان المزارع لا يرضى بالبيع ، أو كان الرخ كله لغير رب الأرض وهو لا يرضى بالبيع ، فالحيلة أن يؤجر رب الأرض لأرض كذا سنة بعد السنة التي فيها الزرع ؛ لأن السنة التي فيها الزرع ليست بقابلة للإجازة الأرض فيها ، والسنة التي بعد هذه السنة قابلة للإجازة فيها ، فيضيف الإجازة فيها إلى السنة التي بعد ذلك سنة ، ويجوز ، لأن إضافة الإجازة إلى وقت في المستقبل جائزة عندنا عرف ذلك في موضعه .

وهكذا الحيلة لمن أحر دابته اليوم إلى الليل من رجل ، ثم أراد أن يؤجرها غداً إلى الليل من آخر ينبغي أن يضيف الإجازة الناسبة إلى العدد ، ويقول لغذي يريد الإجازة الثانية : أجرنت هذه الدار غداً إلى الليل ويجوز .

وكذلك الحيلة لمن أراد أن بواحر داره وهي مشغولة بمحتاج الآخر ينبغي أن يضيف الإجازة إلى زمان معين أي في المستقبل بأن يضيف الإجازة مثلا إلى رأس الشهر الآتي ، ثم يشغل بتفريع الدار بعد فراغه من عقد الإجازة إلى رأس الشهر ، فإذا جاء رأس الشهر ، وقد صارت الدار فارغة ، تنفذ ذلك العقد من غير تجديد .

١٩٨٨٥ - وههنا فصل آخر لا بد من معرفته ، وهو أن الدار إذا كانت مشغولة بمحتاج صاحبها ، وأجرها صاحبها إجازة حاله غير مضاعفة ، هي تنعقد هذه الإجازة للحال ، ويتوقف تنفيذها إلى وقت دوال الشغل . أو لا تنعقد هذه الإجازة للحال أصلاً ، بل تبطل ؟ علة التشايخ وحسبهم الله على أنها تنعقد للحال ، ويتوقف تنفيذها إلى وقت

زوال الشغل ، وغاصوها على مسألة بيع الجذع في السقف ، ولأنه يتعقد في الحال ويتوقف نفاذه إلى وقت تزج الجذع ، والحاكم الشهيد ذكر في إجازات المختصر : أنه لا يتعقد ، وافرقت بين هذا وبين بيع الجذع في السقف ، والفرق أن محل الإجارة المنفعة ، وهي وقت العقد مشغولة ، فكانها معدومة وقت الإجارة ، وللعقد لا يتعقد على المعلوم بخلاف الجذع في السقف : لأنه موجود ، فحاز أن يتعقد العقد عليه على سبيل التوقف .

بني ههنا فصل آخر ، وهو أنه إذا أحر داره المشغول بمنعه ، وشترط تحصيل الأجرة ، هل يملك رب الأرض الأجر قبل أن نصير فارغة عن الشغل ؟ وهل يملك مطالبة المستأجر بذلك ، قد اختلف المتأينخ فيه : قال بعضهم : يملك ، وقال بعضهم : لا يملك ما لم ينزل الشغل .

وأخرى لجواز إجارة الأرض مع الزرع أن يدفع رب الأرض الزرع معاملة إلى الذي يريد أن يستأجر الأرض ، ثم يواجرها له .

١٩٨٨٩ - ومن أوله أن يزرع كرمه فيه أشجار وتحبلا وأرضا فيها أشجار وتخلل أو بناء ، يعني أن يبيع الأشجار والتخلل أولا ثم يزرع منه ، أو يدفعها إليه معاملة ، ثم يزرع الكرم ، والأرض منه على نحو ما تكون في إجارة الأرض التي فيها زرع .

وكان القاضي الإمام أبو علي التميمي يقول : إن مشايخنا رحمهم الله يترددون في جواز الإجارة في الكرم والأراضي بحيلة بيع الأشجار ، فبعضهم كانوا لا يجوزونها ، وكانوا يقولون : بيع الأشجار بيع هزل وتلجئة ، ألا ترى أن المستأجر إذا أراد قطع الأشجار يمنع عن ذلك فلا نزول للأشجار به عن ملك المؤجر ، فيصير الحال بعد بيع الأشجار كالحال قبله ، وبعضهم قالوا : يحكم التمن الذي قول الأشجار ، فإن كان مثل قيمة الأشجار أو أكثر أو أقل فدر ما يتغابن الناس فيه ، علم أن بيع الأشجار بيع رغبة ، فنصح الإجارة بعده ، وما لا فلا .

وكان شيخ الإسلام إسماعيل الأنزاهي والحاكم الإمام عبد الرحيم بن الكاتب يقولان : بجواز هذه الإجارة على كل حال ، وكانا يقولان : إن بيع الأشجار بيع رغبة ، لأنهما صرحا ببيع الرغبة وتلفظا به ، ولأنهما قصدا صحة هذه الإجارة ، ولا صحة لها

إلا أن يكون بيع الأشجار بيع رغبة ، فالظاهر أنها بشرته بيع " رغبة " إلا أن المشتري يمنع أن قطع الأشجار لا لأنها لم تنصر ملكة له ولكن لاستصلاح عمره في ، وكما من إفساد يمنع عن التصرف في ملكه ، ألا ترى أن صاحب السلاح يمنع عن بيعه في أيام الفتنة من أجلها مع أن السلاح ملكه ، ولا ترى أن من اشترى أشجاراً في أرض الغدير وأراد أن يقطعها فإنه يمنع عن ذلك ويقال له : تحل قيمة الأشجار وأتركها ، فقد منع عن القلع مع أن القلع منصرف في ملكه .

وكان الطحاوي رحمه الله يقول بصحة هذه الإجارة وبصحة بيع الأشجار بشرط ، وهو أن يبيع الأشجار بطريقها إلى بابها ، وإن لم يكن لها باب يشق أن يبين لها طريقاً معلوماً من جانب من جانب الأرض ، وقد ذكرنا المسألة بتماثلها في كتاب الإحالة .

١٩٨٨٧ - ومن أجر أرضه من رجل ، وشرط على المشتري خراجها مع الأجرة لا يجوز : لأن الأجر مجهول ، لأن الخراج قد ينقص وقد يزداد ، فهو بمنزلة ما لو أجر داره سنة بأجرة معلومة وممنها ، وذلك لا يجوز ؛ لأن مرتبه مجهولة ، فيصير الأجر مجهولاً ؛ ولأن خراج الأرض على مالكها ، فإن شرط مالكها على المشتري صاير في التقدير ، كأنه قال للمشتري : أجر لك أرضي هذه سنة بكذا ودرهما على أن تحل علي نفسيان الخراج الذي يلزمه على في هذه السنة ، ولو قال : هكذا لا يصح الإجارة ؛ لأنه يكون عقد إجارة شرط فيه عقد حرفة دين ، فيفسد عقد الإجارة .

والحيلة في أن يجوز هذه الإجارة ، ولا يفسد أن يؤجرها إياه بأجر معلوم ، ويزيد في الآخر قبل ما يرى أنه يلزم الأرض من الخراج ، ويؤجره بجميع ذلك ، ويشهد للمشتري أنه قد أدان له في أن يؤدي عنه من أجر الأرض في خراجها كذا درهماً ، وهذا واضح ؛ لأن الإجارة قد وقعت بأجر معلوم فصحت ، ثم الأجر فوضأه الخراج إلى المشتري من الأجر ، فيكون المشتري وكيلاً للأجر بأداء الأجرة ثلثي وجبت له عليه ، فيصح التقدير . هذا كما قالوا في حرفة الدار : إنه إذا أجر داره من رجل بأجر معلوم ، وأمر الأجر أن يرم في ثلث السنة ما استمر منها من أجر الدار ، فإنه يصح التعويض وعقد الإجارة ، كذا هذا غير أن هذه الحيلة ضعيفة ، فإن الأجر والمشتري إذا اختلفا في

أما الأجران، فإن مقتضى أحدهما أن يثبت أجر حقه، وما هو من رتبتهما، وكذلك الأجر،
وعلى ما في مقتضى المؤدى، فالقول لأجر، لا يصدق المستأجر قيمة الأجر من أداء
أجر حقه؛ لأن المستأجر حصل غير أمين، وهو لا يربط أن يربط أتمه عن ضمان
الأجر، والأجر مكرراً للبناء، فيكون القول بونه.

وقد اختلفوا في موقعة الدار إذا اختلفوا في قول لأجير : لما ذكرناه ، والحيلة الأولى فيها أن يرفع المستأجر إلى رب الأرض جميع الأجرة معجلاً ، ثم يدفع ذلك رد ، الأرض إلى المستأجر ، ويؤكد أنه يؤديه هذه إلى وفاة الخراج ، فيكون المستأجر في ذلك مصداقاً أنه قد أداه بغير ربة سألها إياه ؛ لأن المستأجر لما عصى لأجير ، فقد برئ من الأخير بالتعجيل . فبعد ذلك لما دفع رب الأرض إلى المستأجر ، ووثقه أن يؤديه عنه إلى وفاة الخراج كان المستأجر أميناً على هذا لأن له في ذلك ما دفعه : أثبت كان مصداقاً لكثرة الأمانة ، وهكذا . فخراب في موقعة الدار إذا جعل المستأجر الأخير إلى الأخير بـ الأجير فعملاً إلى المستأجر ، وذلك أن حرّم من الأجير المادون ما المندم في ذلك ، فقال المستأجر : فعانت أنفق ، فلقول قول المستأجر نفسني الذي ذكرناه .

ثم إن محمداً رحمه الله شرب أدواء الخمر مع أبي ولانة فخرج يمشي في جنب المساهل أو سامورة ، قال : نسي الأسماء الحيوانية : فهذا يدل على أن الخمر أضر ، أو من عب الخمر إذا أتى الخمر إلى واحد من أهل القرية لا يبيع أو يوف من ماله ، ولا إذا أتى من أهل القرية قامه أهل القرية : لأنه من نائب السطبان ولا هامورة حتى لم ياله بخان نائب أو ضربه ، فحبطت به الألفاظ . ومن خلف مسددة الخمر ذكره محمد رحمه الله في حبل الأضي ، وصح : إذا جنى انسان ذاة وشروط العتف على انسان مع الاجر لا يجوز . واحيله بذكر ما أن يظهر من محتاج إليه من ادواهم لتعقب بعضهم ذلك إلى الأجر فبما جرحها من مستاجر مجرم ذلك ، ثم يؤكد ذلك الدار المستأجر أن بعضها ينتف الزيادة لأن المستأجر لا يصدق في دعوى الإلفاء ، وأما شرط أن يصح المستأجر مبادئهم ، ويصدق في الأجر ، ثم أوضح يردعه إلى المستأجر ، ويصدق = ثم يفتي على

١٩٩٤: ١٩٩٤

[illegible]

دائمه.

وكذا من استأجر أجيراً، وشرط منهم الأجير على استأجره، لا يحوز، واخذ
أن ينظر إلى منتهى منعه من الأجير، ويذهب ذلك إلى أجرة على نحوه، أي ما في
المخرج.

١٩٨٨ - إذا أجرة أرضاً فبالتأجيل والتأجيل على أن يساهم مرة بالتأجيل والآخر
للمستأجر لا يجوز؛ لأن الشفعة عين، ومحل الإجازة لمنفعة دون العرق، فهو نظير ما لو
استأجر حصة ما يكون الوفاة والبيع له. وكذلك لم يستأجر التأجيل والشجر، ولم يقل على
أن القيمة للمستأجر، لا يجوز؛ لأن منعه لأشجار الثمر، وإنه عين، والعين ليس محل
الإجازة، فإن طلب لذلك حيلة ذكر الخصاف أن رب الأرض يؤجر هذه الأرض بأجرة
مستمرة هو نحو من الأرض، وزيادة على ذلك مقدار ما يحصل من هذه الأرض بغير
ثم يدفع الأجر التأجيل من ماله إلى المستأجر على أن جزء من ألف جزء من الثمار لرب
الأرض والباقي للمستأجر.

وذكر محمد رحمه الله في غير هذه المسألة: أن رب الأرض يؤجر البصرة التي
يصلح لزراعة يبيع من الأرض التي يربها أجرة بها أجرة مثلاً، وزيادة على ذلك مقدار
ما يملكه أنه يكون قيمة الثمار، ثم يدفع رب الأرض التأجيل والأشجار معاملة على أن
يكون لرب الأرض جزء من ألف جزء من الخراج، والباقي للمستأجر، ثم يأخذ رب
الأرض المستأجر ليضع ذلك الجزء لشروط لرب الأرض حيث أحب، فيحصل
منه ما يشاء.

ثم إن محمد رحمه الله بدأ بإجازة الأرض، وبسببها معاملة التأجيل،
واختصاف كذلك. فقلنا بعض المتأخرين أن تقايم الإجازة، مع سهو أسماها، وليس كذلك
بل تقايم الإجازة على ما هو موضوع محمد رحمه الله مستقيم، أما على ما هو موضوع
الخصاف فلا، وهذا لأن تقديم المعاملة إنما يحتاج إليه حين لا يكون يدرب الأرض قائمة
على الأرض دلت الإجازة تكون الأرض مسفونة^١ بالتأجيل، أي هي في يد رب
الأرض، فإن المعاملة لمعنى يدرب الأرض على اثنين فلا يكون يدرب قائمة على

الأرض وقت إيجارها ، وقد وضع محمد رحمه الله المسألة في إجازة البقاء التي تصنع للزراعة والبعضاء التي تصنع للزراعة المكنة الذي لا نخير فيها ، فلا تكون يدرب لأرض قائمة على المكاف الذي ترد عليه الإجازة ، فلا حاجة إلى تقديم المعاملة ، والحصاف رحمه الله وضع المسألة في إجازة الأرض التي فيها الخيل ، وفي هذه الصورة لا بد من تقديم المعاملة حتى لا تكون يدرب الأرض قائمة على الأرض حكماً تكونها مشغولة بالأشجار التي في يدرب الأرض .

ثم إن محمد رحمه الله ، يرى أن منحة الأرض بخلق النحل معاملة إلى المستأجر على أن لرب الأرض جزء من ألف جزء من الخارج ، والباقي للمستأجر ، وبعضه ، بخلاف المختار أن يشترط رب الأرض لنفسه جزء منها من حصة جزء ، وكثير من المكنة اختاروا ذلك ، وهذا لأن الخارج ربما يكون قليلاً ، فإذا كان المشروط لرب الأرض جزء من ألف جزء ، ربما لا يمكن ضبط ذلك الجزء لقلته ، وهذا الحساب يشق ذلك علىهما ، فيبقى أن يكون الحساب من المائة ، فلا يؤدي إلى ما قلنا

ولو شرط رب الأرض لنفسه نصف الخارج كان جائزاً إلا أن محمد رحمه الله جعل نصيب رب الأرض شيئاً قليلاً ، لأنه لو شرط له نصف الخارج ، أو ما أشبه ذلك ، وبإذن للمستأجر أن يضع ذلك حيث أحب ، ربما يندم رب الأرض ، ويختار أن يكون ذلك المشروط له ، فيمنع المستأجر أن يضعه حيث أحب ، فيقع بينهما التنازع ، فشرط له شيئاً قليلاً كيلا يؤدي إلى ما بينا .

قال الخشاف رحمه الله : فيما بعد هذا والذي ذكرنا في الرجل تكون له الأرض فيها نخيل وشجر ، فيؤجره من رجل بأجر معلوم ، وينفع الشجر والنخيل إليه معاملة على أن مـ رزق الله تعالى من غلة ذلك ، فللذائع سهم من ألف سهم إنما يستقيم المعاملة على هذا الوجه فيما بين المالكين .

أما لو وصى أمين الغاضي فلا يجوز لها أن يفعل ذلك بحياة فاحشة ، وكذلك الوكيل على قولهما ، ولكن ينبغي لهم أن يؤجروا الأرض بأجر المال ، ويعاملوا معاملة على الاستقصاء ، حتى يجوز : فلا يمنع المستأجر من الوضع خو ، نفسه ، فلا يؤدي إلى التنازع بينهما .

١٩٨٨٩ رجل استأجر داراً أو أرضاً، وأجرها بأكثر مما استأجرها، لا يجوز له ولطيفه بخلاف الزيادة أن يضم إلى المستأجر شيئاً آخر أى شئ كان، فيكون الزيادة بإزاء الشئ، ويكون فنيب له والمقصوم وإن قل يكفى لطيفه الفصل حتى إن المستأجر لو زاد تدأ من عنده تطلب له الزيادة، والوند مدخل تحت العقد تدأ، وإن كان لا يدخل فيه مقصوداً حتى إن من استأجر تدأ على جدار إنسان ليعاق به شيئاً لا يجوز، ومثله هذا حائر، ألا أرى أن نون الثوب لا يدخل تحت تدأ قد فسد، ويدخل تدأ حتى لا يجوز بيع لون الثوب مقصوداً، ولو باع الثوب انصهرغ ولصعب لغيره، فباعه بأمر صاحب الصبح، والنمر^(١) يقسم بينهما على قيمة الثوب، الأبيض وعلى قيمة الصبح، كذا هذا.

وقد قال محمد رحمه الله في الأصل لا تطيب به الزيادة، إلا أن يعينه يمتنع يعنى يزيد من هذا، فله متاعاً ويؤجر الزكالي، أو يعينه في عمله بشئ قليل بنفسه، أو يمتنع أجراه يعنى يعرف المستأجر الأول المستأجر الثاني على عمل، ومن أناس من عاب على محمد رحمه الله في إيراد هذه الريادة، وهي قوله: أو يعينه في عمله بشئ قليل، لأنه بهذه الإعانة لا يستوجب شيئاً من الآخر، أن يلعب مشرع، والمشرع لا يستوجب شيئاً من الآخر، فلا يكفى ذلك لطيب الزيادة، وإنما الذى يكفى لطيب الزيادة العمل المشروط فى أصل العقد، يعنى ينبغي أن يشترط المستأجر الأول فى الإجارة إثباته عملاً معلوماً على نفسه يمتنع للمستأجر الثاني: لأنه يكفى لإيجاب الآخر، فيكفى لطيب الزيادة، فمما الإعانة بنفسه أو أجراه فلا.

وإن كان عبداً قد دمه قبيحاً، أو كذا دابته، فأجرها، أو أكفها بخرج، أو أكاف من عنده تطيب به الزيادة، وإن كان داراً، فطيبها أو حصصها تطيب به الزيادة، وإن كنسها من التراب لا تطيب له الزيادة، ولو أجرها بأكثر مما استأجرها، يقال: عند الإجارة على أن أكفها، تطيب به الزيادة، ويكون الزيادة بمغاطة الكس، وصار تشهير المسألة كنه أجر المستأجر للمسكن ونقصه لعمل الكس.

قال الخليل رحمه الله بعد هذا وإن جعل للأرض المستأجرة صفة، فذلك زيادة، وكذلك كل ما عمل فيها عملاً يكون فائداً، فله زيادة، فيطيب به فصل الأجرة.

قال ولو جرى لها ماء بعد زينة، قال القاضي الإمام أبو علي الشافعي رحمه الله: إن مشابيحهم لهم في كثر الأسماء مترددين منهم من بعده زيادة كما ذكره إخصافه؛ لأنه يدرى على المستخرج رابع والله أعلم. والله تعالى أعلم. وإنه قال زيادة، وبمعهم لا معدون هذا مائة، يقولون: بأنه لم يرد منه إلا دفع شراب وإلهامه، وليس به زيادة. وله جاري تطيب له الزيادة بهذا. جاري أن يقال: إذا استأجر دابة، أو أعطىها شعراً، أنه تطيب له الزيادة بذلك بالانفاق، وهو نظير ما هو استأجر فرس لا يمكن زده عليها لما فيه من الثواب، ويرفع ذلك الثواب، ثم أجرها من غيره بأكثر مما استأجر، فإنه لا تطيب له الزيادة، وإن كان يسر بسبب هذا الفضل الزيادة، لكن ذلك لم يرد من بعده شيئاً، بل يخص لم يوجب ذلك تطيباً الزيادة فيها.

وأخبرني في غيب الزيادة أن يجعل بدل الإجرة من جسر الأجر الذي استأجر بأجر الأرض، واستأجره طاب حيلة، حشر لا تنفصر، لإجرة يوت أحدهما، فالحيلة أن يجر الأجر أن مزارعة هذه الأرض، ويحدد ما لمعان عشر سبب يزرعها هذه لعشر السنين ببقوة ونفعه ويديره وأعوانه، فمأزوق الله تعالى من غنيتها، فذلك كله له، وإن ذلك صدر له بأمر من ثمة لا يتم، وحسب عرفته للفلان، فإذا أقر بذلك، ولم يرد أن ذلك اخني الثالث، فالأمر على جهة: فإنه يكون أنه أن يرد على ذلك المدة، ولا يفسح عوف أحدهما.

١٩٩٠- قال: وإن أقر، ودر الأرض أن لا يتلك حبيب وحشته من الرزق، وما خرج من الأرض، فالحيلة أن يجر، وجر من قبل المستأجر، وبشر أن فلان استأجر من فلان جميع الأرض التي حدها، كذا عشر سنين سنة كل سنة ركة، أعني أن يؤتى أجرة كل سنة منها عند انقضاءها، وفصل فلان من فلان، جميع ما استأجر كما سمي، ويوصف في هذا أن يكون له، فإنه ضامن فلان من فلان يدرج ما يجب له عليه من أجرة هذه الأرض صدقة صحيحاً جازماً، فيكون لرب الأرض أن يطالب المضمين بحكم هذا الضمان، لأنه قد صحح، فإنه ضامن هو نفسه، وإنه هو الأجرة، ولصحة أن يقال هذا صحيح.

فإن الخلف وحده الله ، وكذلك الخليفة في الدين يقر عبد الحليم أن يكتبها بعد أن
عشر سنين يأمر حتى واجب لازم ، وعرف ذلك أنه أن يكتبها ، ويكتبها من أحد حتى
لا يبين الإجابة بموت أحد من ، وأجابه في الأجر من عاتق ، وبالله عني ، والله

فإن الخلف وحده الله ، روي عن أبي يوسف رحمه الله أنه إن جعل ذلك بعد
مباح من حق الزمي والله ، فكتب أنك تعيب على كذا ، فلم أقر بذلك ، ولم
أقر ، وإني قد فلتك من دعوتك هذه عني سكتي خاتمي مني جها كذا عشر سنين أنيها
عنه فظهر كذا من سنة ١٥٥٠ ، فإن هذا لا يسبق موت أحد من ، فلا لا للحاكم ، وحده
له ، أصل المسألة ما ذكر في كتاب الصلح ، وإذ في الصلح على سكتي دارم حدة
بعد ، ثم مات أحدهما ، لم يتغير ناصح عند أبي يوسف خلافة ل محمد ، رحمه الله .

وأخري أن يقر الأجر والمسنأحر أن ، جلا من المسلمين فذكر في هذه الأرض إلى
هذا الرجل يعني الأجر ، وكذلك يجره ، وأما الأجر ، وإن لا ، وأجر
أما جها الرجل من المسلمين ، ويكتب في ذلك كتاب ، فلا يتغير الإجابة بموت
أحدهما ، عرفت أن عند الإجابة لا يتغير موت أحد من ، إذا كان العاقد مدان
العقد لغيره ، لا لنفسه ، ثم بين أفعال كيف يكتب الصلح في ذلك ، فله في .

في الصحيح الإمام أبو جليل شمس الأئمة الطحاوي : إن الصلح ذكر في هذه
صكوك في مباح ، وقوس على بيان من وقع له العقد ، فجوز الإجابة في العقد مع
جهالة من وقع له العقد ، فإنه قال : إنه أن رجلا من من نوع هذه الأرض إلى
هذا ، وكذلك يجره ، وأن المسأحر استأجره لرجل من الناس ، ذكر في مصر
المباح الاسم دون السب ، وقد عرف في البسوط خلاف هذا ، فقد شرط في معرفة
المانع ، ومعرفة من وقع له العقد ، لصحة العقد ، والصحيح ما ذكر في البسوط ، لأن
الكتاب إنما يكتب ليكون حجة عند الحاجة ، وإذا لم يكن من وقع له العقد معنوقا ،
والشروط لا يتكفي من الإجابة التي هي شرط أو أحد شرط ، ولا من الإجابة بالاسم
والسب في العاقد ، فلا نصح للمهاداة ولا يصح بسا نقصه ، فهذا شيء نصرت
مقتضى رحمه الله .

وكان القاضي الزمام أبو عيسى شمس يقول : إن من يفتار عليه الله حتى يكون

فيمية هو أهول من هذا، حتى إن رجلاً نواجر نصيب عناه في قرية، ولم يكتب الخلود في
الصفاء، وأنتاب أن الطريقة التي هي مستخفة من التخلية، وقد نعرفها المتعاندان،
بعضهم جبروا دلت. وأكثرهم لم يخبروا العالمين بحدودها، فإذا نردوا في هذا
بما ظن في مذكر الخفاف

وهذا أيضا في الكتاب . نفس الوكيل شيء الموكَّل به ، ونفس الوكيل موكَّل
بشيء أو إحداهما ليس بشرط صحة بيع الوكيل وإيجاره ، بل ببيع وإيجاره قبل انقضاء
حائز غير أن هذه الشيء إذا كان مقبوض الوكيل ، لأن أفضر على نفسه ، وكان المستأجر
والمتصرف أو عيب في الاختصاص والسر ، أما أن يكون في الوكيل شرطاً لنفسه

ودعوا أوفى: أي: بانه. يفتح عليه النعامة من قوله وسواقه وبقوله
وبقية: فقد ذكر المقدس، وإبه اسم موضح النعامة، وسبني أن بين ذلك إن كانت
في الضياع غيبة، وإن لم يكن به - فقد - لأنه يحتاج إلى أن يدع الغيبة، والارفة
لأجل السعف والخطب؛ لأن بدون النعامة يدرب الضياع تكون كائنات على موضع
الغيبة نقيم يد على النعامة، ولا نصح إجابة ذلك الموضع، محتاج إلى تقديم النعامة
نصح الإجابة، ومعاملة الغيبة لأجل السعف والخطب تارة كسعادة أنجار الخلق
لأجل قوائم الخراف.

وذكر أيضا أنه سيجري إعادة ذكر مادة هائلة نعمن من طريق الخلق فيها
الأبحاث إلى تلك المدة، وجور الإحرفة

وكان القاضي الإمام أبو علي السني يقول: مشايخت من غرود في الإحارة
الرسدية التي تعذبني، لأنني من إذا كان في يوم حياهه لم يصبني "إني تاء" الخلة في
العام، بل غالب ما كان شخبي كسرين ثم أحدهما: بعضهم حور، وثلث: وأنا
الآخر: وأنا وفيلوا: تبعا أدخلنا في العدم ما لا يكون، فتبكي لهما؛ لأن رايك يزور

الاسم: _____ واللقب: _____

٢٠: من أجل - رحلة الجاندي .

Notes: * P_{max} = Maximal power; ΔP_{max} = Difference between maximal power and power at 100% duty cycle; $\Delta P_{\text{max}}/P_{\text{max}}$ = Difference between maximal power and power at 100% duty cycle as a percentage of maximal power.

المستأخر عن سائرهم ، ولا يعرفون فضل ملكوتهم ، فكأنهم قد انزعجوا عنه ، لا ، ولا
سحر : فقد جعل هذا فضل العذاب من الموت كدشني به ، مثال هذا سحر ، ألا ترى أن
غير مسائي المضيق بأزمات قهر له وأثر له ، ينسب ما به بين روحه ، ومجعل قلبه مذبذب ، وإن
كان في نفسه ، فإنه تعالى أن يعين إلى أحسن التدبير ، ومع هذا أعجب فيه بالعلم لغائب ،
وحيثما كدشنيش ، فكذلك هذا ، فيرد ردة المستأخر على ملك المبدء ، على علمه ، لئلا يذكر هذا
الحال ما هو أحوال أن يكون ، والكفر به من ربه الله جبراً ، لأنه أحوال تلك المبدء ، فكأنه
اعتبر بالكل إذا تفرج أسيرة عامة منه ، أو أحيى منه لا يفرهم حبسها إليهم ، لا يحسن
الإنكاح في ظاهر الزنا ، وجهه ذلك ، لأنه إنكاح مؤقت ، أو أعذر ، فظهر حياته من أجل
حتى جعل له ثمة ، فهو أيضاً ، يعتبر بظهر الحياء في الخلوة به ، جعل ذلك الوقت سيرة
في هذه السيرة

وَبَنَاتُ الْغَنَاقِ الْأُمَمُ أَوْ عَلَى الْمَسَدِ : رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ : هَذَا بَيْتٌ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي
مَنْزِلَةِ الْبَيْتِ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ دُونِ رَحِمِهِمْ خَالِدًا : بَيْتُ الْبَيْتِ فِي حَقِّهِ تَقْدِيرُهُ : وَبِهِ
دُنْتُ التَّوَكُّلَ عَنْ ثَلَاثَةِ أَفْئِدَةٍ : وَهَكَذَا رَوَى الْحَسَنُ بْنُ رِشْدٍ عَنْ أَبِي حَفْصَةَ وَرَحِمَهُ اللَّهُ
يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ : وَكَأَنَّهُمْ : ... وَهَذَا : أَعْلَى : أَدْنَى : ... أَفْئِدَةٍ : بَنِي إِسْرَءِيلَ : بِأَنَّهُمْ
وَأَمَّا مَا قَرَأْتُ فِي سِرِّهِ : أَوْ فِي مَطْلُوعِ الْبَيْتِ مِنْ مَعْبُودَاتِهِ : فَهُوَ الْبَيْتُ لَا
يُحْبِبُ مَوْلَانَا : وَهُوَ لَا يَسْتَحْدِثُ : بِقَبْرِ مَوْلَانَا : وَيَحْضُرُ فِي لَاسْتِحْسَانِهِ : دُنْتُ لَتَوَكُّفِ
كَأَنَّهُ يَكُونُ : أَعْلَى : أَدْنَى : ...

أو ثلث أصحاحات رحمه الله في الإجارة طبعها سنة ١٢٥٠ هـ : أنها تعبر
عقداً واحداً أو بمغزاة فقرة على ما عرفت في كتاب الإجارة ، وأنشأ على ذلك إجارة
دولة بشيخ إجارة سيوليه ، واستنصر الدار للشيخ إدريس طوبه ، ووجد الفساد في هذا العمل
لأنك أنه لا يصح في المدة التي يفسد فيها فضل الأجر في الإجارة ؛ لأنه يمكن ضرره في
حق النفس ، ولا يصح في حق المدة التي يفسد فيها تشبه الأجر في استنفاد أعضائها ؛ لأنه
يقوم غمدها في حق النفس ، وهذا يفتقر اتصال إلى باقي المدة ، فمن جعلها عمداً ،
قال لا يفتقر ، ومن جعلها عقداً واحداً قال لا يفتقر ، والنسخ الإمام طهر أحسن

المريضاني. كأن يئسى يتعدى الفساد إلى باقى المدة. وكان الصدور الشهية يقول: يعتبر
عده وادامته شريطة في حق سائر الأحكام عفاً واحداً في حق تلك الأجرة بالتمجيل أو
بالتأخر في التمجيل.

فإن طلب الحينة لتحويل هذه الإجارة في حق الصغير في تمام المدة، فالحيلة إذا كان
الدار نصفير أن يجعل مال الإجارة بشامه لسنة الأخير، ويجعل بمقابلة السن
المقدمة ماله هو من أجل أجره أو أكثر، ثم يرى والد الصغير استأجر من أجرة تسنين
المتقدمة، ويصح إراءه عندئذ حينة ومحمه وحمهما الله: لأنه هو العاقد خلاصاً لأبى
يومنه رحمه الله. فإن أراد أن يصبر معصم عليه لمحق به حكم محكم، لأن حكم
الحكم المولى في المحتملات نافذ.

وإن حلت حينة لتحويل هذه الإجارة في حق الصغير، فالحيلة أن ينظر إلى أجر
مثل كل سنة بهذه الدار، فيجعل مال الإجارة على اعتباره لسنة استأجره، ويجعل
للسن سنة دفعه شيء قليل صورية ذلك، فإذا كان أجر هذه الدار لى سنة مائة وعاش
الإجارة ألف يجعل بمقابلة عشرين سنة من أوائل المدة شيء قليل، ويجعل بمقابلة العشر
السنين الأخيرة ألف إلا دنت القيس فيجوز، فيحصل القصد، وإن كان ألف درهم أكثر
من آخر ميل العشر مئة لأخرة يجب لا يغش الناس فيه، لا تجوز هذه الإجارة.

١٩٨٩١ رجلان لكل واحد منهما أرض، أراد كل واحد منهما أن يزجر أرضه
من صاحبه. ويجعل أجرها ما يقع أرض صاحبه، فإنه لا يجوز. عندنا خلاف ذلك فمن
رحمه الله: لأن جنس الثمن واحد، ومقابلة المقت بلجنة عند أحد، جنس لا يجوز،
والحينة لتجاوز أن يزجر أحدهم أرضه من صاحبه، فالتأخر أو بدوهم، يزجر الآخر
أرضه بالمثل من جنس ذلك، فيستفاد قصصاً، ويجوز. وإن كان جنس اسعة مختلفاً
بأن ساجر ورأى خدمة عبده، أو ما أفه ذلك، فإنه جائز بالاتفاق لا حيلة.

١٩٨٩٢ رجل استأجر داراً متساعرة، فبث المستأجر أنه إن مكث شهراً أو
شهرين، فبدأ دخل في الشهر الأخير، وعفى يومه، وهو ساكن في الدار، يلزمه
إحارة جميع هذا الشهر الداخل، فالحيلة أن يستأجرها بمارمه كل يوم بخدا، فتقضى سنة
فرغها، ولا يلزمه الإكرام ما سكن، ونيس المارم فونه: إذا دخل من الشهر الأخير يوم

أريومين ، وهو ساكن في القار أن يلزمه أجر جميع الشهور خفيفة الآخر ؛ لأن الأجر لا يجب إلا بعد مضي الشهر ، ولكن أزاله أنه إذا دخل الشهر ، يلزمه إجازة ذلك الشهر ، فإذا أراد أن لا يلزمه أجر ذلك الشهر ، فالحيلة ما ذكرناه

١٩٩٣- رجل استأجر أرضاً متين معلومة بجان مستسى ، وفي الأرض عين يخرج منها القار ، فإراد المستأجر أن ينتفع بما يخرج من العين ، ولا يمكنه إدخال عين القار في الإجازة ؛ لأن صفقة عين القار ، والقار عين لا تصلح محللاً للإجازة ، فالحيلة فيه أن يستأجر منه الأرض سنة معلومة بجان معلوم ، ويشترط فيه أن للمعأجر أن يرد في هذا الأرض ما بدله من غلة الشتاء والصيف ، وبقر المزرع أن يدين العينين في يد هذا المستأجر هي مدة الإجازة طبق واجب له أن يشتمها هذه المدة ، فإذا أقر على هذا الوجه بحمل على أن المستأجر موصى له بهاتين العينين في يد هذا المستأجر هذه المدة ، فإن من أوصى لإنسان بعين القار والغلة سنة معلومة يجوز ، ألا ترى إلى ما ذكر محمد رحمه الله في كتاب الشرب أنه إذا كان لأحد مرعى ، فأوصى بكلاًهما لإنسان يجوز ، وإن كان الكلاً معدوماً ، فهذه أولى ، فيحمل على الوصية في سائرنا ، وإذا حملنا على الوصية ، جاز للمستأجر الانتفاع بها إلا أنه إذا كانت المستأجر قبل استكمال هذه العين ، تبطل الوصية ، فأراد حيلة حتى تبلى هذه العين في يد ورثة هذه المدة ، فالحيلة أن يقر صاحبها أن هذه العين في يد المستأجر يشتمها كذا سنة ، فبأن حدث به الموت قبل تمام هذه المدة تكون في يد ابنته فلان ما عني من السدة ، وإن حدث بهذا الابن الموت أيضاً قبل تمام هذه المدة تكون في يد فلان ، آخر بقية السدة ، وعلى هذا القياس فانهم .

١٩٩٤- ومن كثرى إبلًا شاع به إلى مصر بمائة دينار ، فإن قصر عنها إلى ائمة مكة ، ففكره الأبل سحره ، فإن قصر إلى الرملة إلى أدعات^(١) ، فالكر خمسون . هذه الإجازة فائدة المعقود عليه ، فإن حسن إلى مصر يجب المان استحساناً ، وتقلب الإجازة جائزة استحساناً ، ونظيره ما لو استأجر أرضاً ، ولم يميز ما يزرع ، فزوع

(١) وفي الأصل : هذه المدة معلومة .

(٢) هكذا في طويع ، وكان في الأصل وفي أدعات .

شيئاً انقلب الإجارة جائزة استحساناً، وكذا إذا استأجر دابة للركوب، ولم يبين الراكب، أو استأجر ثوباً لللبس، لم يبين اللابس، ثم ركبها هو بنفسه، أو لبس بنفسه انقلب الإجارة جائزة استحساناً، وكذا هذا، فإن طلب وجهاً حتى لا يجوز الإجارة على هذا الشرط، فالخيلة أن يستأجر رب المتاع الإبل إلى أدوعات بخمسين ديناراً، ومن أدوعات إلى البرمكة بعشرين، ومن البرمكة إلى مصر بشلاتين ديناراً؛ لأن هذه عقود متفرقة لا تعلق لكل واحد بالآخر، ثم إذا جاز هذه العقود، فياذا بلغ أدوعات لصاحب المتاع أن لا يذهب بعد ذلك، وليس لصاحب الإبل أن يمتنع عن الذهاب.

١٩٨٩٥ - قال: رجلان بينهما مال على رجل من ثمن عبد باعاه إياه، أو غير ذلك، فقال: أحدهما لصاحبه قم باقتضاء هذا المال، فأنى مشغول عنه وأريد سفرًا على أن أجعل لك من حقي شيئاً، فإن هذا لا يجوز؛ لأنه يعمل قسراً، هو فيه شريك، والاستئجار لئلا هذا المصل لا يجوز، والخيلة في ذلك أن يبيع الذي يجعل الزيادة من صاحبه شيئاً مما يريد أن يجعل له من المال، فيكون في ذلك بدل ملكه، ثم يوكل الشريك المشتري الشريك البائع بقبض حصته من الدين، ويجعل له أن يقبض من ذلك مقداره ثمن متاعه قضاء بثمان مائة.

وإن قال الشريك المشتري: لا آمن أن يلزمي الثمن، وينوى مالى على المليون، فالخيلة في ذلك كيلاً يلزمه الثمن، إذا لم يخرج من الدين، وإذا خرج بعضه، يلزمه بحصة ذلك أن يأمن الشريك الذي يريد الزيادة للذي يجعل الزيادة له أن يبيع ذلك الشيء، من غريب لا يعرف بذلك القدر من المال الذي يريد أن يزيده، وذلك مائة دينار مثلاً، ويقر هذا الذي يريد الزيادة أن لهذا الغريب المشتري في المحسنة الدينار التي باسمه مائة دينار، ثم يقسم عن الغريب المائة الدينار التي هي ثمن المتاع على أن يدفع ذلك من المائة الدينار التي باسمه على الغريب، ثم يوكل شريكه باقتضاء الدين، ويقبضه في ذلك مقام نفسه، فإن خرج المال كان له مائة دينار، وإن خرج بعضه، كان له بقسطه، وإن لم يخرج شيء، لم يكن عليه شيء؛ لأنه إنما ضمن له من المائة الدينار، فعنى توث المائة الدينار لا يلزمه شيء.

وهذا على قياس ما ذكر في الجامع: أن الرجل إذا كان له عند آخر ودعة، فقال الودع للمودع أو لرجل آخر: أحسن عني فلان فربى على أن يقبض دينه الذي على

من الوديعة، فإنه يجوز، وصير مضموناً عليه مدام قائمًا، يجب عليه أن يأخذ فيؤدي، وإذا هلك لا يضمن، فيجوز أن يكون أصل المال أمانة، إذا هلك، لا يجب شيء، ومادام قائمًا، يكون مضموناً على رجل، وكذلك هذا في التصيب إذا ضمن رجل أن يؤدي دين المصوب منه من المصوب، فمادام المصوب، فبما يكون مضموناً على التماس، يجب عليه أن يؤخذ ويؤدي، وإذا هلك لا يضمن التماس شيئاً.

٩٨٩٦ - قال: وجب له على آخر مال، فمحل أحدًا بنفسه في هذا المال، واستحراجا عني أن يكون له نصف من هذا المال، فهذه إجابة فاسدة^(١) لأنه لا يؤدي، هل يمكنه الرد، بذلك أم لا، ولكنه إذ فعل يستوجب أجر المثل لا يجاوز به الشرط، فإن طلب حيلة، حتى أنه أن استخرج مال، كان له نصف المال، وإن لم يستخرج لا شيء له، والحيلة في بيع الذي باسمه لأن لا ين هذا الوكيل، أو لرجل يجرى به الوكيل بنصف^(٢) هذا المال يعني شرفه له، ويؤكله يقبضه عني ما شرحنا، ثم يوكّل الذي باسمه المال، والمقر له بالنصف هذا الوكيل باقتضاء هذا المال والفهم به، فإن خرج المال كان للمقر له نصه، وإن خرج بعضه كان له بقسطه، لأن ذلك المال صار مشتركاً بينهما، فما خرج يكون بينهما، وما توى، بنوى عليهما، وذلك القدر من المال في الحقيقة يكون للوكيل، فإن قال صاحب المال: لا آمن إن توى المال أن يطالبني الوكيل بأجر مثله، فالحيلة أن يتهدى على الوكيل أنه وكله بالتفاسي بغير أجر، فإن قال صاحب المال، لو أقررت بنصف هذا المال لمن يره الوكيل رجلاً لا ية وم الوكيل بل به ذلك بأك في الضم، أو يحدث به حيث تبطل به الوكالة، ويبقى هذا المقر له^(٣) لم يملكه بالنصف، فالحيلة أن يعدلوا كتاب الإقرار على يد من يقول، ويكتبون مواضعة بينهم تكون على يد هذا الممثل بعمل ثابته، فإن خرج هذا المال يتقاضى هذا الوكيل وقباضه، كان لهذا الرجل منه النصف، وإن خرج بعضه كان له بقسطه، وإن لم يخرج منه شيء، أو لم يضم الوكيل به لم يكن لهذا المقر له شيء، ويرد العمل لكتاب على من يجب رده عليه.

٩٨٩٧ - رجل له صياح في بدي سلطان أو غاصب، قال لرجل: استخرج هذه الصبغة في عني أن لك غيرها، لا يجوز - لأنه عسى لا يمكن الاستخراج، والاستحراج

(١) وفيه: يقال مكان حذف

(٢) وفيه: ألف مكي مقر له.

على مثل هذا العمل لا يجوز ، وإذا ذهب له كان الفساد أظهر ؛ لأن هه المتاع^(١) فيما يحتمل القسمة باطللة عندنا ، فإن طلب حيلة لجواز هذه الإجازة على أنه إن استخرج بها ، فبه المشروع ، وإن لم يستخرجها ، فلا شيء له ، فالحيلة في ذلك أن يكتب هذا الرجل الذي يقوم باستخراج هذه الضبعة على صاحبها سرّاً بعشرها بثوب أو بعرض ، أو ما أئتم به ، ويدفع الثمن إلى صاحب الضبع ، ويكون مواضعة يحكون فيها أمرهم على وجهها ، ويضعون الكتاب على يدي عدل يثقون به ، فإن لم يستخرج به الضباع يرد الكتاب على صاحبه .

قال حسبي الأنسة الحلواني : أجازوا الخصاص بيع المخصوب من غير الغناصب والغناصب جاحد ، وفيه روايتان : في رواية الزبادات^٢ : يجوز ويشرقف إلى وقت الفطرة على التسليم ، وفي رواية أخرى : لا يجوز كما في بيع الآبق ، مما قاله الخصاص على قياس رواية الزبادات^٣ .

ثم قال رحمه الله^٤ : وإن شاء المخصوب منه ، يقر لذلك أن الرجل بعشر المخصوب ، فيكون أجوز ، فإن قال صاحب الضباع : لا أحب أن يكون الشراء باسم هذا الرجل ، قال : يدخلان بينهما عدلاً يكون الشراء باسمه ، فيشترى العشر من هذه الضباع بالعرض الذي يندعه إليه الرجل الذي يريد أن يقوم باستخراجها ، فإن استخرج هذه الضباع دفع العدل كتاب الشراء إليه ، واتشهد له أنه اشترى ذلك له بأمره وماله ، وإن استخرج بعضها ، كان له بغسط ذلك ، وإن لم يستخرج منه شيئاً ، رد كتاب الشراء على صاحب الضباع ، وأقاله البيع ، فكان فيه نون لصاحب الضباع وللمقر له جميعاً .

١٩٨٩ - رجل له ضباع أراد أن يدخل معه رجل فيها ، فيحمل له شيئاً من غلاتها كل سنة على أن يقوم بأمره ، ويدفع عنه جور السلطان كيف أخبته حتى يكون أمره أصبح لهما جميعاً ، ولا يكون لهذا الرجل من رتبة الضباع شيء ، وإنما تكون له غلتها ما دام يقوم بأمره . فالحيلة أن ينظر إلى القدر الذي يريد أن يجعله له من الغلة كم يكون من الخنفة والشعير في كل سنة ، فيسلم هذا الرجل لصاحب الضباع في ذلك القدر مال قليل ، ويدفع إليه رأس المال ، فيأخذ منه ذلك القدر كل سنة ، وهذه حيلة ظاهرة .

(١) مكذوب في ظنهم - وكان في الأصل : المتاع .

مَنْ قَالَ اَنْ يَجْلِيَ الَّذِى يَرِيدُ اَنْ يَقْرَمَ بِأَمْرِ هَذِهِ الضَّيَاعِ : أَرِيدَ اَنْ يَكُونَ لِي بِاسْمِ فِى هَذِهِ الضَّيَاعِ ، حَتَّى يَجُورَ لِي الْكَلَامُ فِيهَا وَالْقَعُّ عَنْهَا ، فَإِنْ شَاءَ كَتَبَ لَهُ كُتَابَ الْإِثْرِ أَوْ كُتَابَ الْمُتَرَاهِ بِالثَّلَاثِ عَنْهَا ، وَوَضَعُوا الْكُتَابَ عَلَى يَدَيِ عَبْدِ يَنْرَاضِيَانِ بِهِ عَلَى نَحْوِ مَا بَيَّنَّا ، فَإِنْ كَرِهَ صَاحِبُ الضَّيَاعِ اَنْ يَكُونَ الشَّرَاءُ بِاسْمِ هَذَا الرَّجُلِ يَكْتُبُ بِاسْمِ الْعَدْلِ عَلَى نَحْوِ مَا بَيَّنَّا قَبْلَ هَذَا ، فَإِنْ كَانَ فِى الْأَرْضِ مَعَ الْخَنْطَةِ وَالشَّعْبِيرِ مِنَ الْغَدَلَاتِ مَا يَبَاعُ بِالْفَرَاهِمِ مِمَّا لَا يَجُوزُ السَّلَمُ فِيهَا ، وَأَرَادَ اَنْ يَحْصِيَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ، قَالَ : يَنْظُرُ اَنْ يَغْدُلَ ذَلِكَ فِى كُلِّ سَنَةٍ مَا هُوَ ؟ فَرَدَّا عَرَفَا ذَلِكَ ، بَاعَ الَّذِى يَرِيدُ اَنْ يَقْرَمَ بِأَمْرِ هَذِهِ الضَّيَاعِ مِنْ صَاحِبِهَا شَيْئًا بِسِمْكَ عَقْدَارِ ذَلِكَ الْعَشْرِ مِئِينَ . وَكَتَبَ لَهُ بِذَاكَ كِتَابًا مُنْحِيًا فِى كُلِّ سَنَةٍ وَعَدَدًا الْكُتَابَ عَلَى نَحْوِ مَا بَيَّنَّا ، فَإِنْ قَالَ صَاحِبُ الثَّلَاةِ : رَجَاءُ لَا تَخْرُجُ الثَّلَاةُ فِى بَعْضِ السِّنِّ ، وَيُزَمُّنِ مَا التَزَمْتُ فِى الثَّلَاةِ ، فَالْثَّلَاةُ لَهَا أَنْ يَكُونَ الْكُتَابُ بِاسْمِ الْعَدْلِ ، حَتَّى إِذَا خَرَجَتْ الثَّلَاةُ الزَّمَّ صَاحِبُ الضَّيَاعِ مَا التَزَمَهُ ، وَإِنْ لَمْ تَخْرُجِ الثَّلَاةُ فِى بَعْضِ السِّنِّ لَمْ يَسْقُطْ عَنْ صَاحِبِ الضَّيَاعِ مَا شَرَطَ اسْتِغَاثَهُ فِى الْكُتَابِ .

وَجَلَّ مَكَارِجُهَا إِلَى مَكَّةَ مِنْ حِمَاةٍ لَا يَتَّقِي بِعَمَلِهِ ، وَيَخَافُ اَنْ نُوْتِ حِمَاةً فِى نَهْضِ الطَّرِيقِ ، فَيُزَمُّهُ الْأَجْرُ ، وَيَحْتَاجُ الرَّجُلُ إِلَى اَنْ يَكْتَرِيَ حِمَاةً مِنْ نَهْضِ الطَّرِيقِ بِجَمِيعِ الْأَجْزَاءِ الَّذِى شَرَطَ لِلْجَالِ فِى كُلِّ الطَّرِيقِ . فَالْحِمَاةُ لَهُ اَنْ يَتَكَرَّرَ يَدُهُ عَلَى أَنَّهُ اِنْ وَفَى بِالْعَقُودِ عَلَيْهِ عَلَى التَّمَامِ ، فَهُوَ كَمَالُ الْأَجْرِ . وَإِنْ لَمْ يَوْفِ كَانَ الْمُسْتَأْجِرُ بِرَيْثٍ مِنَ الْأَجْرِ كُلِّهِ ، وَيَكُونُ سَائِرُهُ أَمَّا لِأَجْزَاءِ : فَلَهَا اسْتِجْمَعَتْ شُرَاطُ جَوَارِهَا ، وَأَمَّا تَعْلِيقُ الْبِرَاءَةِ عَنِ الْأَجْرِ بِعَدَمِ إِيْفَاءِ الْعَقُودِ عَلَيْهِ بِتَعَامُهِ فَلَا اَنْ هَذَا شَرَطُ مُتَعَارَفٍ ، وَتَعْلِيقُ الْبِرَاءَةِ بِشَرَطِ مُتَعَارَفٍ جَائِرٍ عَلَى مَا عَرَفْتَ فِى آيَاتِ الْفَصْلِ - وَوَالَهُ أَعْلَمُ -

الفصل التاسع عشر

فى الدعوى

١٩٨٩٩ - قال الخصم: رحمه الله تعالى، رجل أراد أن يشتري داراً من رجل،
هو لا يعلم أنها للبدن يسجد به، ولا يأمن أن يقسم رجل بجزء من ثمنه، فسادها
منه، ما أخبته، فذلك حتى يستوفى من ذلك ثمنه، وبين رجلين بشارتاً بغيرها من الموضع،
وبكتب الغرب الذي لا يعرف الثرى باسمه، ثم إن الذين يريد الشراء بشارتاً بغيرها من
الغريب علاتيه، ويشهد الغريب قوماً قد أجروا من هذا قبل من بكتك، ويدفعها إليه
محضرة المشهود، ثم يشتري المشتري الدار من الغريب سراً، ويشهد الغريب على نفسه
دوراً فى الشراء، تشتري هذه الدار له بأسره وبأمله، فحينئذ يأتى يدعى فيها دعوى لم
يكن لدى من يذمه خدعة، لأنه لا بد من الشراء، لا تكون يد خصمه، وإنما يكون
خصمه الغريب، وإليه لا يعرف حتى يخلص معه، فيحصل مفسود المشتري، ويجوز
أن يرى بغيرها بغيره، لأنه فى الحقيقة ملكه، أو يرى الغريب الدار من الموضع،
ثم يبيعها من هذا إلى رجل سراً، ثم يوافقها بغيره، أو يشتري هذا الرجل الدار من
الناجح أولاً، ثم يبيعها من الغريب، ثم الغريب يوافقها بغيره، فإذ ملك حبة بغيره
الاجرة، يسقى له أن يركب الغريب لا يحتفظ بغيره منها، وينقلها، ويسلمها إليه
بغيره الشراء، ويوافقها بغيره على ما رآه الذى قد رآه، فمن جاء مدعى لا يكون هذا
الرجل حصه، لأن يد يد أمته، ويحق له أن يرى من الدار كيف شاء، لأنها فى الحقيقة
ملكه.

ثم إن مشايخنا رحمهم الله تعالى على الخصم فى تعاليم هذه الخدعة، فقالوا: بما
علم الخصم هذه الخدعة، كيف الاستحقاق، وربما يكون استحقاقه فى الدعوى،
فيكون فى هذه الخدعة إبطال حقه، وهذا من الحيل فى بطلان الحق، فبغيره على
ما رآه فى صدر الكتاب، إلا أن يكون المشتري يعرف أنه المثل فيها جميعاً للناجح، ولا يكون
مساكين، فبما رآه من هذا بغيره المحسوم، وهو يعرف أنه مفسد فى دعواه.

فحيث لا بأس بأن يعتان بيده الخيلة ، فإنه يكون احتيا لا لدفع الظلم لا لابطال الحق ، فحجوز ، ولم يكن به بأس .

وقد روي عن هذ الله في حبل الأصل : في رواية أبي سلمة بن ، وقال : "أورد الخيلة يشتري الدار من اساتع رجل غريب لا يعرف ، ويكتب الشراء باسمه ، ثم يشهد أنه أجراها من الذي اشترها باسمه كل سنة بكفا ، ويدفعها إليه ، ويشهد أنه بعد ذلك ، إلى أسر من يتق به أنه ^(١) إنما اشترها لنفسه ، وإنما غاره لا حق له فيها ، قال الشيخ الإمام : الأصل المعروف به سواء رده : معنى قوله ' يكتب الشراء باسمه ' يعني يكتب الغريب الشراء باسمه ، هذا الرجل الخائف لا باسم نفسه حتى إذا كان اسم الخائف زطاً واسم الغريب حشور ، ويدكر الغريب أنه زيد ، ويشترى ، ويكتب الشراء باسم زيد ، لأنه لو كتب الشراء باسم الغريب ، فالغريب ربما يدعى الدلو لنفسه ، وذكر هذه المسألة في رواية أبي حفص رحمه الله ، فقال : يكتب الغريب الشراء باسمه يعني باسم الخائف ، ثم قال : يشهد الغريب بعد ذلك أنه أجراها من الذي اشترها ، ومعناه أجراها من الذي اشترها باسمه وهو الخائف .

١٩٩٠ - روي : "أراد أن يشتري دلواً من أحد ، ويحاف أنه يكون البائع قد تصدق بها على بعض ولده ، أو أجنبها إليه ، أو إني غيره ، ما خيلة له في ذلك ؟ قال : يكتب الشراء على الرجل ، ويكتب التسليم به في تصايم البيع . وفيه أن الدار على من يترو به أنه أجنبها إليه ، قال فمسن الأئمة الحلواني . هنا وجهان . أحدهما : أن يضمن ذلك الذي به " . ويحاف منه انترك ، فلا تسمع دعواه بعد ذلك ، والثاني : أن يقر هذا الذي يتهم بين يدي الشهود أن البائع باع هذه الدار وهو بمنكها ، وأما قدر غريب به ، ويكتب إقراره كذلك في الصنف ، فلا تسمع دعواه بعد ذلك ؛ لأنه سلك ذلك البيع ، ورضي به .

وقال فمسن لأئمة الحلواني : هذه خيلة إنما تأتي إذا كان الأبر بالدا أو كان من منهم جنيباً من البائع ، فأما إذا كان وحسب لأب الصنف ، أو أجنبها إليه ، فهذه ليست

(١) وفي الأصل لا

(٢) وفي الأصل بينهم .

بحيلة. ثم لم يذكر الخصاص. ثم الذي يشتم يكتب الشهادة في الصلح قالوا : إنما لم يذكره لأن مجرد كتابة الشهادة لا يطل حقه إلا إذا كتب شهادتها في الصلح، ويذكر في شهادته : أن هذا البيع كان بيعاً، فلا تصح بيعه بعد ذلك لنفسه. لأن البيع إنما يكون صحيحاً إذا لم يكن له فيه حق، أو كان البيع بائراً.

وذكر الصغر الشهيد الأصغر في شرح الطامع الصغير احتياطاً للمضايح ورحمهم الله في هذه المسألة : أنه إن كتب في الصلح بآءه وهو يملكه، وهو كتب شهده بذلك يطل دعواه، فأما إذا كتب في الصلح أقر البائع، أو ذكر أنه منك وهو كتب شهده بذلك. فلا يطل دعواه.

وأخرى ما ذكرنا أن يكتب الشراء باسم رجب عريب لا يعرف. ويكيل العريب المشتري بالدار لحفظ الدار محصورة للشهود، ويسأله إليه، ويشهد له في الدار أنه اشتراها له بأمره وماله. فلا يكون بينه وبين آخر حصة على نحو ما ذكرنا في مسألة الأولى من الفصول، وذكر هذه المسألة في حيل الأهل، وذكر الحيلة على نحو ما ذكر الخصاص هنا.

قال شيخ الإسلام المعروف بالخونهر رداء شرط محمد رحمه الله مع تسليم الذي يشتم البيع فسماته المترك، والخصاص كذلك، وإن كان تسليم البيع باسمه نقطع خصومته مع المشتري. لأنه متى اقتصر على التسليم كان هذا من الثاني بينهم، ويخاف منه إجارة لبيع الموقوف، ومن مذهب بعض العلماء : أن بيع الغصبي لا يجوز بالإجارة، فكان لبعض الفقهاء أن يطله. فالأحرى أن يصح ذلك الشخص المدرك للمشتري حتى يكون مسماه المدرك للمشتري إقراراً منه أنه لا حق له في المشتري وإقرار الإنسان أنه لا حق له في الدار بنقطع خصومته مع المشتري بالانفاق، فهذه الفوائد صمدان المدرك إلى تسليم البيع، قال في الأصل عقيب هذه المسألة : وكذلك في شيء يخاف منه المشتري أبجوز هذا فيه قال : نعم - والله أعلم به -.

١٩٩٠٠ رجل له داران، أراد أن يبيع إحدىهما، فأراد رجل أن يشتريها منه على أنها إن استجفت منه، رجع في الدار الأخرى، وكانت له به ما الخيلة فيه؟ قال، يشتري هذا الرجل الدار التي لا يريد شراءها من معلوم فتدفعها، ثم يشتري الدار

الأخرى التي يريد شرها من هذه المداور ، فإذا استحضت هذه المداور من يده ، وجع بالدار
الأخرى فبأخذها ، وهذا ظاهر ؛ لأنه يبع عرض بعرض ، وفيه إذا استحق أحد الدليلين ،
يرجع باليد الأخرى ، والمثل الثاني هنا هو الدار الأخرى ، وقد أورد محمد رحمه الله
عن هذه المسألة في الخيل المنسوب إليه

١٩٤٠٢ - رجل له صبيعة أو دار يخاف أن يخاصمه فيه إنسان ، فأراد أن يذبح
الخصومة عن نفسه ما الخيلة في ذلك ، فإن بيعها من إنسان بعين ، ويدفعها إليه شهادة
الشهود ، ثم إن ذلك الإنسان يدفعها إليه بحضور الشهود ، ويؤكله بحفظها ومرشها ،
فإذا جرد مدفع ، ينم البيت أنها رديعة في يديه من جهة فلان ، ويدفع عنه الخصومة ، ولا
يحتاج إلى إقامة انبة أنها منك فلان الذئب ، بل إذا أقام اليه بها وصلت إليه من جهة
فلان يكفي لدفع الخصومة ، وكما تدفع الخصومة عن ذي اليد إذا أقام يته أن فلان
أودعها " إياه يدفع إذا أقامها أن فلان أودعها من أم أجراها ، أو أعارها منه ، وهي الخمسة
المعرفة اندوادة " في الكتب .

١٩٩٠٣ - رجل في يديه صبيعة أو دار أو غيرهما ، فادعها رجل والمدعي
طالب في دعواه ، والمدعي عليه بكره اليمين ، فأرد حيلة حتى يندفع عنه اليمين ،
فالحيلة أن يقر المدعي به لولده المدعي ، أو يقره لأجنبي ، فيدفع عنه الخصومة
واليمين ؛ لأن فائدة اليمين السكوت الذي هو إقرار بعد ، وهو بعد ما أقر لولده أو لأجنبي
لو أقر أنه لهذا المدعي ، فإنه لا يصح إنكاره ، ثم يكره اليمين قائدة ، هكذا ذكر
المصنف في حقه ، وقد ذكرنا في أدب القاضي اختلاف السامع في هذه المسألة ،
بعضهم قالوا كما قاله المصنف ، وبعضهم فرغوا بيتا إذا أقر لولده الصغير ، وبينما
إذا أقر لأجنبي ، فقالوا : إذا أقر لولده يدفع منه اليمين . وإذا أقر لأجنبي لا يدفع
عنه اليمين ، وقال بعضهم : لا يدفع عنه اليمين في صورتين جميعاً قطعاً الباب
الحيلة .

قال المصنف رحمه الله : فإن قال المدعي - إن المدعي عليه لما أقر بالصبيعة المدعي

(١) ونظر : اعطاء

(٢) في الأصل : المدعي .

بها فقر ، صار مستهلكاً مالى ، ووجب عليه القيمة ، فلي أن أحلفه مائة مالى عليك قبضة
هذه القيمة قال . على قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله الآخر : لا يمين عليه ،
وعلى قول أبى يوسف رحمه الله الأول وهو قول محمد ورحمته الله : عبء اليمين ! لأن
غصب العقار لا يوجب الضمان على قول أبى حنيفة وأبى يوسف الآخر ، وعلى قول
محمد وأبى يوسف الأول : بوجه . ثم بعض مشايخنا قالوا : هذا الاختلاف في الغصب
المجرد ، فأما الجحود : فيوجب الضمان بالاتفاق ، وأكثرهم على أن الاختلاف في الكفر
على السراء ، وينبغي أن تحب الضمان ههنا بالاتفاق ؛ لأن هذا اختلاف الملك ، والله اعلم
يفضي بالانكشاف الملك : ألا ترى أن الشاهد بالعقار يضمن عند الرجوع بالإجماع لإتلافه
الملك .

فإن كان المدعى عرضاً أو جدوية أو سحواهما سوى العقار ، فالحيلة أن يغير المدعى
عليه المدعى بها على وجه لا يعرفه المدعى ، ثم يعرضه على هذا المدعى يساومه ، فيبطل
دعواه لأنه تساومه ، فقد زعم أنه لا ملك له في المدعى به ، فيبطل دعواه ، وروى عن
أبى يوسف رحمه الله أنه كان ينظر في مثل هذا المدعى ، وكان يقول : إن أبى المدعى
عليه على المدعى ، وذكر ، فسأله المدعى بناء على أنه لم يعرف المدعى به ، مسج
دعواه ، فإن خذف المدعى عليه أنه لو عرض العبي على المدعى ربما يعرفه ، فلا يساومه
حتى لا يبطل دعواه ، فالحيلة فيه ! لم يذكره الاختصاص ههنا ، وذكر في حيل الأصول :
ينبغي للمدعى عليه أن يبحث بالمدعى به عن يد غيره ، حتى يعرضه على المدعى ، فإذا
ساومه ، بطل دعواه ، فإن صمغ الثوب ، ثم عرضه على المدعى ، فسأله " بطل دعواه " ،
وهو تفسير النقيب الذي ذكرنا قبل هذا .

فإن قال المدعى بعد ذلك لم أعلم ! إن الثوب ثوبى حين ساومته ، فإنه لا يصدق !
لأن المساومة من المدعى إقرار أنه لا حق له في هذا الثوب ، فيجعل ما تنقصه انساومه
كالصرح به ، ولو صرح ، وقال : لا حق لى في هذا الثوب ، ثم قبل بعد ذلك : إنما قلت :
لأنى سمعت أن الثوب ثوبى لا يصدق ، كذا هذا .

وأحرى أن يبيع المدعى عليه ذلك الثوب ، ممن يثق به ، ثم يبيع للمدعى ، فذا فعل ،

وقبل المدعى لهبة ، بطل دعواه ، ثم يجرى المشتري ، ويفهم اليانة على الشراء ، فبأخذه
من المدعى ، لأنه يكون أحق به من الموهوب له ، ويعطى دعوى المدعى لما قبل الهبة ، ولا
يكون للمدعى عليه بين في ذلك .

الفصل العشرون

في الوكالة

١٩٩١. من وكل غيره أن يشتري له حاربة مغبية^١ بألف درهم أو بمائة دينار، فبني الوكيل الوكالة، فلما أراها، بدا له أن يشتريها لنفسه، فاطلها أن يشتريها بنفسه أمر غير ما أمر به بأن كان أمره بألف درهم، فاشترها بمائة دينار أو كان أمره مائتي دينار، فاشترها بألف درهم أو اشترها بجسر ما أمر به، ولكن بالزيادة على ذلك؛ لأنه يصير به مخانفاً أمره، فبني عليه، ولا يوقف، لأن السراء لا يوقف على ما عرفت، وإن اشترها بالغير المأمور به من جنسه، لكن صرح أنه اشترها لنفسه، فبأن كان يحضره الموكل يصير مشترياً لنفسه، وإن كان بغيبته فلا، وهذا لأن الوكيل يتراءى مني، بعينه لا يملك شراءه لنفسه إلا بعد أن يميز نفسه، وإذا لا يكتفه بغيبه الموكل، لأنه حرل قصدي، فيشترط له حضرة الموكل، وإذا لم يعزل يصير مشترياً للأمر.

وكذلك لم أشهد قبل الشراء أنه يشتريها لنفسه، ثم اشترها ما عتد، ولم يقل شيئاً، فإن كان الموكل حاصراً في مجلس الإشهاد يصير مشترياً لنفسه، وإن كان غائباً عن المجلس، فإن علم بمقالة الوكيل وبإشهاده قبل أن يشتريها الوكيل، ثم اشترى الوكيل يصير مشترياً لنفسه، وإذا لم يعلم بذلك، حتى اشترها الوكيل يصير مشترياً للموكل، فقد حمل محمد رحمه الله الدرهم والدينارين جسيين مختلفين في هذه المسألة، ولم يجعلهما جساً واحداً لأنهما جعلهما جنساً واحداً لغير الوكيل مشترياً للأمر فيما إذا وكفه بالشراء بالدرهم، وقد اشترى بالدينارين، أو على العكس.

وقد ذكرنا في شرح الجامع في باب أصل المدونة: أن جسامت مختلفان قياساً في حق حكم الربا، حتى جاز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً، ونها عدا حكم الربا بما جنس واحد استسماً، حتى يكمل تصاب أحدهما بالآخر، وانفاس في قيم المتلفات بالخيار إن شاء قومها بالدرهم، وإن شاء بالدينارين، والمكره على البيع بالدرهم، إجماع بالدينارين، أو على العكس، كان يبيع ببيع مكره، وصاحبه الدرهم إذا طفر بدينارين من

عليه ، كان له أن يأخذها بحسب حقه كما لو غفر بدراهمه إلا في ذواية .

وإذا باع شيئاً بالدراهم ، ثم اشتراه بالدينار قبل نقد النسيء ، أو على العكس ، وكان الثاني أقل قيمة من الأول كان البيع فاسداً منتهكاً ، وتبين بما ذكره هنا أنهما اعترا جنسين مختلفين أيضاً فبإسراء حكم الربا ، وكذلك في باب الشهادة اعتبر جنسين مختلفين حتى إن أحد الشاهدين إذا شهد بالدراهم ، والآخر بالدينار ، أو شهد بالدراهم والمدعى بالدينار أو على العكس لا تقبل الشهادة ، وكذلك في باب الإجارة اعتبر جنسين مختلفين ، حتى إن من أسأجر داراً بدراهم ، أو أجرها من غيره بدينار ، أو على العكس ، وفيمة التلي أكثر من الأول تطيب^(١) له الزيادة ، فما ذكر في الجامع أنهما جعلاً جنساً واحداً فيما عدا حكم الربا على الإطلاق غير صحيح .

وأخرى في المسألة : أن يشتري بها بمثل ما أمره به ، ويشترى آخر من خلاف جنسه بأن أمره بالشراء بأثف درهم ، فاشترى بأثف درهم ونوس ، أو ما أنجب ذلك ، فإن في هذه الصودرة يصير مشترياً لنفسه أثفاً ، فإن وكله بالشواء ، ولم يسم له ثمناً ، فإن اشترى بها الوكيل بأحد النقيدين : إما بالدراهم أو بالدينار ، يصير مشترياً للموكل ، وإن اشترى بها سوى الدراهم والدينار يصير مشترياً لنفسه عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله ؛ لأن التوكيل بالشراء مطلقاً ينصرف إلى الشراء بأحد النقيدين بحكم العرف عند علماءنا الثلاثة رحمهم الله بخلاف التوكيل بالبيع مطلقاً عند أبي حنيفة رحمه الله .

قالوا : وهنا حجة أخرى في المسألة أن يوكل الوكيل وكيله بأن يشتري له هذه الجارية ، فاشترى بها حالة غيبة الوكيل الأول ، وأعلم بأن هذه المسألة على وجهين : إما أن لم يثن الأمر للوكيل الأول : اعلم فيه يراك ما صنعت من شيء ، فهو جائز ، وإيه على وجهين أيضاً : إما أن اشترى الوكيل الثاني بمصرعة الوكيل الأول ، وفي هذا الوجه إن اشترى بها بالنقد الذي أمره الأمر من ذلك الجنس أو بأقل منه يتعد على الأمر ، وإن اشترى بها بخلاف ذلك الجنس أو به ، ولكن بأزيد منه يتعد على الوكيل الأول ، لأن شراء الوكيل الثاني بحضور الأول بمزلة شراء الوكيل الأول بنفسه ، ولو اشترى الأول

(١) مكذافي الأصل ، وكان في غيره : مسمية (١) مكذافي طوفوم ، وكان في الأصل : لا تطيب

بنفسه كان الحراب عنى لفصيل الذى قفنا، فهما كذلك.

فرق بين الوكيل بالشراء وبين الوكيل بالمكاح أو انطلاق إذا وكل أخيه، فخص
الوكيل بالبيع من الأول، فإنه لا ينفذ. عنى الأمر على كل حال، وعن
الوكيل بالشراء جعل المسألة على التفصيل، وهو وضع الفرقين وكالاته المسوقة، وإن
اشترى ما حال عبية الركن الأول، فإن كان الوكيل الأول، لم ينفذ الوكيل الثانى لئلا يصير
الثانى مستثنياً للأول؛ لأن هذا الشراء لم يدخل تحت أمر الأمر؛ لأن الأمر أمر بشراء
محض، رأى الوكيل الأول، وهذا الشراء لم يحضره، رأى الوكيل الأول.

وإن نفذ الوكيل الأول لثلاثي اشتم، فاشترى الوكيل الثانى بنية الأول، فبها
وايثاب: فى روايه: ينفذ الشراء عنى الأمر، وعن آخرى: ينفذ عنى الوكيل الأول.

قال الخطيب: قلت لمحمد: حبه الله إذا احتال الوكيل عن هذه احبة حتى
يعير من تزييفه: هل يسه ذلك؟ وهل يدخل عليه إنهم؟ قال: هو موضع عليه ولا
يدخل على إنهم، وهذا لأن بقول الركن لا يلزمه الشراء للأمر لأحاطة، ألا ترى أن
أن يطلع الوكالة محض من الوكيل وأن يمتنع عن الشراء أصلاً، والنتائج رحمهم الله
فى ذلك مختلفون، بعضهم قنوا، لا يسه ذلك ويكون أمراً فيه، لأنه أحاط به
الوجود، وإنه مدموم شرطاً؛ لأنه من علامة المنافقين، قال عليه الصلاة والسلام:
«للمنافق علامات ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا نكح ساء»، وبعضهم
قالوا على قيس قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله: لا ضم، وعن قيس هو
محمد رحمهما الله: بأنهم؛ لأنه فر عن الأشرار المعهود للغير، وهو نظير ما لم احتال لمنع

- (١) أئتمحه البخارى فى صحيحه ٢١٦١ حديث (٢٢٢) ٨١٩/٢ حديث (٢٣٧٧) ٢٠٢/٢
حديث (٢٥٣٩) ٢٠٢/٢ حديث (٢٥٩٨) ١٠٦٠/٣ حديث (٢٠٠٧) ٢٠٢/٥ حديث (٦٢٦٣)
٥٧٤٤١)، مسندى صحيحه ٢٨٢/١ حديث (٥٨) وابن حبان فى مسنده ٢٨٨/١
حديث (٢٤٤) ٢٠٢/٢ حديث (٢٥٥) ٩٠/١ حديث (٢٤٧) والمسند السنخري على
صحيح مسلم ١٢٧/١ حديث (١٠٧١) ١٤٨/١ حديث (٢٠٩) والترمذى فى سننه ١٩/٢
حديث (٢٣١) ٢٢٣/٢ وأبو عروبة فى سننه ٣٠/١ حديث (٤٠) ٢١/١ و٢١/٢ و٢١/٢
مسندى صحيحه ٢٠/١ حديث (١٠٦٦) والمسند فى الكبرى ٨٦/١ حديث (١١٢١)
ودعوى من زعمه الأئمة فى جامعهم ٥٦/١ حديث (٢٠٩١) وأحمد فى مسنده ١٨٩/٢
حديث (٧١٨) وأبو يعنى فى مسنده ١٣٦/٧ حديث (٤٠٩٨) والطبرانى فى الكبير ٢/١
حديث (٦١٩٦)

وحوب الزكاة أو بيع وجوب المسقعة ، وذلك على الخلاف ، وإلى هذا يقول مال
القاضي الإمام أبو دلى النسفي رحمه الله ، ولكن هذا ليس بصحيح ، فقد ذكر الخصاف
عن محمد رحمه الله . أنه موسع ولا يدخل عليه إثم ، وقد ذكر محمد رحمه الله في حيل
الأصل عقيب ذكر هذه الحيلة . ويسمى فيها بيته وبين ربه ، ثم قال : ' ولو لا أن ذلك
موسع له لهم يكن ما وصفت لك حيلة ؛ لأن من حثا لأمر يدخل عليه في بيته مكرمه .
' لا يعد ذلك منه حيلة ، فهذا يبين لك أن قول محمد رحمه الله في هذا نظير قول أبي
حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله .

وبعض مشايخنا قالوا : ' المسألة على التصصيل ' ، إن كان وقت قبول الوكالة في
اعتقاده أنه سي بهذا الشرط . ثم خالف لا يكرهه ، ولا يثمه ، وإن كان وقت قبول الوكالة
في اعتقاده أنه لا يبي بهذا الشرط ، ثم خالف يكرهه ، ويأثم ، وقاسي هذه المسألة على
مسائل ذكرها في السر الكسر ، يغرق بينما إذا اعتقه الوفاء وقت قبول العقد ، ثم أبى
ويشما إذا لم يعتد الوفاء وقت قبول العقد ، فقال : ' لو أن رجلا استعار من غيره شيئا
معدن أن يعيره ، ثم قبل للمعير ' إن هذا الشخص يحس العوارض ، فأي أن يعيره بعد
ذلك ، قال : لا يأثم ، كذلك إذا استقرض رجل من غيره مالا ، فوعدته أن يعرضه ،
فقبل له : ' إن هذا المستقرض مترع مطول يجحد حقوق الناس ، وأي أن يعرضه بعد
ذلك قال : لا يأثم ، فمسألتنا تكون على هذا القياس أيضا .

١٩٩٥ - قال محمد رحمه الله في حيل الأصل : ' الرجل في وكل رجلا
بشئ "جارية بعينها ، فاشترها الوكيل للموكل ، ثم راد بها عيبا ، غر كان ثم يدفعها
إلى الموكل ، فاه أن يردها من غير استطلاع أي الموكل ، وقد عرف ذلك في الأصل .
فإذا ردها ، ثم راد أن يشتريها لنفسه بعد ذلك ، فإن كان الرد بعد القبض بغضاه ، أو قبل
القبض بغضاه ، أم خير قضاه لا يملك أن يشتريها لنفسه إلا يحسن أحر أو يملك ذلك
النس . ولكن بالزيادة عليه ؛ لأن الرد بالعيب يعد القبض أو قبل القبض بغضاه ، أو بغير
نضاه ، فهو فسخ في حق الناس كافة ، فانسح لعقد الأول في حق الناس كافة ، وصار
وجوده والعدم منزلة ؛ ولو انعدم العمه الأول ، وأراد الوكيل أن يشتريها لنفسه . كذا

الجواب على نحو ما قلنا ، كذا ههنا ، وإن كان الرد بعد القبض بغير قضاء تلك أن يشتريها بأي ثمن يريد ، لأن الرد بالعيب مدد القص بغير قضاء مع جديده في حق الثالث ، والموكل ثالث ههنا ، فصار في حقه كان الوكيل ناعه غنياً من البيع ، ولو باعه ثانياً من اتابع يبقى العقد الأول للموكل على حاله ، كذا هـ ، وإذا بقى العقد الأول على حاله انتهت الوكالة بالشراء الأول ، نهايتها ، فلم يبقى وكيلاً وهت هذا الشراء ، فيصير مشرياً لنفسه بأي ثمن اشترى كما لو انعدم هذا التوكيل أصلاً .

١٩٩٠٦ : جبل وكى رجلاً بأن يبيع جاريته وقيل التوكيل الوكالة ، ثم أراد التوكيل أن يشتريها لنفسه ، فالخبة في ذلك أن يقول الموكل لمولى الجارية : وكنتى مع هذه الجارية ، وأجز أمرى فيها ، وما عملت في ذلك من شيء ، فإذا فعل ذلك يبنى لتوكيل أن يوكل (خلا مع هذه الجارية ، ثم التوكيل لأول يشتريها من الوكيل الثاني فيجوز ، وهذا لأن صاحب الجارية أحاز صنع الوكيل الأول ، والتوكيل من صمعه ، فصنع التوكيل منه ، وصار الوكيل الثاني وكيل عز صاحب الجارية لا عن التوكيل الأول ، ألا ترى أنه لو مات صاحب الجارية بمنزلة من جميعاً ، وكذلك لو عزلها بمنزلة من ، وإذا عزل الثاني وحده بمنزلة من ، وإذا عزل الوكيل الأول التوكيل الثاني عنى رواية كتاب الحين " وأدب القاضي للخصف لا باعتبار أن الثاني وكيل عن الأول ، لكن باعتبار أن صاحب الجارية أحاز صنع الوكيل الأول ، وعزل الثاني من صمعه ، فينفذ عليه ، وإذا صار وكيله صاحب الجارية كان للوكيل الثاني أن يبيعها من الوكيل الأول كما لو وكل صاحب الجارية الوكيل الثاني ببيع الجارية بنفسه .

وإن لم يجوز موسى الجارية صنع الوكيل الأول ، فالخبة في ذلك أن يبيعها الوكيل من يتق به بمثل قيمتها حتى يجوز البيع ملاحلاف ، ويدها إلى المشتري ثم ينقله له ، وتنفذ الإقالة على التوكيل خاصة أو بطلب المشتري أن يوليه البيع ، أو يشتريها منه ، فتصير الجارية لتوكيل .

قال محمد رحمه الله في حيل الأهل : عقيب هذه المسألة : فإن كان التوكيل اشتراها عن باعها منه قبل أن يقبضها المشتري ، أو اشتقاله التوكيل ، أو طلب منه أن

سويته، ضمن المنسحق، وذلك كله في فصه اجارية، جرد تلك التاه، وتلك التاهية
التي هي، هكذا، في التاه.

فإن شئت الأنبياء اختلوا من مذكر من الجوارب مستفهم في أمثال الإفاضة، ومن
الوحيال ما يجمع إذا استعمل في التثنية، اسم وقائد، وكان ذلك قبل فهمي المشتري المشتري،
نقطة في الإفاضة على ما ذكر في المتن. أما بعد على أن كل ما فيها من فهمي،
ويشعر بجمع جديد حتى يجمع ما فيها من فهمي، وأما بعد ما فيه، مني
الوحيال، وقد مر في ما أتوسل بالمعجم ديون، أن كل ما في الإفاضة، فإن لم يكن بالوحيال، بل
الإفاضة على ما ذكر في المتن، فمن الأجرة وفيه من فهمي، ولو قبل ما في الإفاضة
الاذن على الوحيال، وإن كان قبل فهمي المشتري وفيه من فهمي.

والفرق أحقر، فإن التجارة المنافع لا تملك بنفس المقصد، ولا جرة أيضاً إلا ملك
فمن يبيع من أسبغاء شعبة، فالوكيل بالإقانة لا يبيع على المولى ملكاً، فملك
الإقانة، أما أن ياب جميع الثمر والمبيع يملكون منفعة، فالوكيل بالإقانة لا يملك على
المولى ملك الثمن، والإقانة عذمة، وحده أن يملكه يبيع من مائة الإجارة أنه لو أراد
الوكيل بإقانة الإقانة حد نفس الأمر، وبعد شيئاً لشعبة، وهذا بخلافه، لا يملك
الإقانة أيضاً

أما ما ذكر من الموقوف غير مستقيم في فصل الشراء. وفي فصل التولية لا ذكر
الشراء والإزالة في الموقوف قبل القبض لا يجوز بلا خلاف. وفي العقد على الاختلاف
وهو المتعلق من طرف ما ذكر في الكتاب صحيح. لأن عالم رواية كتاب الموقوف بيع
الموقوف من الجانب من القبض بغيره لا فإنه. وهي رواية شاذة من صحيح. وعلى هذه
الرواية سوء. يبيع انقضى في البيع قبل القبض ويبقى ما لم يبيع منه قبل القبض
موجوباً خاصة بالروايات في بيعه. وهذه المسألة المتع من الرواية التي فيها إجماع
ثم يجعل بيعه قبل القبض إقالة.

١٩٩٧- رجل لوط ذئب : ربي دار من رجل ، وانه رجل غيبي ، وامراني
 المنبري أن ... عن ذئبه ص ... به ... هب ... أو ... لا ... الخ ...

دبرمه العريب، فقال له البائع : أنا أنبئكم لك رجلاً يضمن لك أدرك، وأؤكداه في
حضر منكم، وفي عجب إذ وجدته، فاشترى ما صنعه، منه يابن، ففطنني أن يوكده، ثم
يعرجه من لوكته، ما حيلة في ثقة له؟ قال : أحالة أن يكون الضمين مع الذي يبيع
البيع من المشتري، ثم ما حب احداً، وهو الغريب بسلام بيع حسين، ويضمن الذرك
عن هذا البائع، ويصح ذلك للمشتري، ويؤمن ما يضاف منه، وهذا لأن الضمين إذا سار
البيع يذرك صاحب الدار وإجازته، بصبر وكبلا من جهة صاحبه لئلا، وحقوق تعدد
ثلاثته مع البائع، لا تجل وإثر لعدده، ولا يمتد المرحل أن يضمنه، فينع الآمن للمشتري
عد بخلاف، وهذه المسألة على هذا الوجه أيضاً في الحبل المنسوب إلى محمد رحمه
الله.

١٩٩٠٨- رجل من لرجل : اشترى في هذه الدار بمائة دينار، فبني اشترى بها ملك
ثلاثة دنانير وششرين دينار، فلم يضمن المأمور أنه إذا اشترىها بعت دينار، فسدد المأمور، فلا
يشترى بها منه، ما أحالة في ذلك؟ قال : بشرى المأمور الدار من صاحبها بمائة دينار على
أنه اختيار فيها بمائة دينار ويصحبها، ثم يحن - الأمر إلى المأمور - ويقول له : قد اشتريت
ملك هذه الدار بمائة دينار، وعشرين دينار، ويجب البيع الذي كان قبده بالخيار، يقول
المأمور لا أمر، قد أوجبت لك، وإن هذا الأمر، ولم يضمنها من المشتري كان له أن يردّها
بالمشتر، فيحصل مقصود المشتري، فقد كان من تعاليم هذه الحيلة : إن الأمر بقول
للمأمور : قد اشترت منك هذه الدار بكذا، فيقول المأمور : هي لك بذلك، وإنما فعل
هكذا - لأنه لو بدأ المأمور، وقال للمأمور : بعت منك هذه الدار بكذا، أو قال : أبيعك هذه،
يكذب، ويأمنع الأمر عن قبول، ولا يتكلم المشتري من ذلك الدار بحكم اختيار بعد
ذلك : لأن خياره قد سقط بحكم الموعود على البيع، فلا يحصل مقصوده، وكذلك إذا
قال الأمر للمأمور : بعت هذه الدار لا يضمن المأمور : نعم لأن البيع لا يتم جد،
ويحتاج إلى قبول الأمر بعد ذلك معنى ما عرف من موضعه، وربما لا يسأل الأمر بعد
ذلك : وبما لا يحد المأمور في البيع الأول يقول الأمر : بعت، ولا يحصل مقصوده،
إنما يحصل مقصوده أن لو يقول الأمر للمأمور : اشترت منك هذه الدار بكذا، فيقول

المشترى : هي لك بذلك ، أو بعثت ؟ لأن بهذا يتم العقد ، ولا يحتاج إلى قبول الأمر^(١) بعد ذلك ، فيحصل مقصود المأمور .

قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : أو يقبض المأمور وحده حتى يقول الأمر : قل للمأمور : اشترت منك هذه الدار ، فيقول المأمور : بعثت ، ثم يشترط قبض المأمور الدار ، وإن كان بيع العقار قبل القبض صحيحاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ليكون أبعد من الاختلاف ، قال في الكتاب : يقول المأمور للأمر : هي لك ، قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني : قوله : هي لك بكذا وقوله : بعثت وقوله : أوجبتها لك في إيجاب العقد^(٢) سواء .

١٩٩٠٩ - الرجل يكتب إلى الرجل وهو في مدينة غير المدينة التي هو فيها ، فأمره أن يشتري له متاعاً بصفه له ، وعند الرجل المكتوب إليه متاع من ذلك الصنف أو لغيره ، وقد أمره صاحبه أن يبيع ذلك ، ما الخيلة في أن يصير المتاع للرجل الذي كتب إليه ، قال : يبيع ذلك المتاع من يشاء به فيما صحيحاً ، ويدفعه إليه ، ثم يشتريه منه للرجل الذي كتب إليه ، وهذا لأنه لا يمكن أن يبيع ذلك المتاع بنفسه من الرجل الذي كتب إليه ؛ لأن الواحد لا يشترى العقد من الجانبين ، ولكن يفعل على الوجه الذي قلناه ، ويجوز ذلك ؛ لأن البيع إنما جرى بين اثنين .

١٩٩١٠ - قال المحققان : قلت : فما تقول : في السامرة ، أكره لهم ما يأخذون من الأجر على شراء المتاع ؟ قال نعم ، قال شمس الأئمة الحلواني : إنما يكره لهم ما يأخذونه إذا أخذوه على وجه المضاربة ؛ لأنهم استأجروا المبيع والشراء ، وذلك لا يصح موجهين أحدهما : أن الله مجهولة . والثاني : أن البيع والشراء لا يتم به وحده ، وإنما يتم به بغيره ، وقد يجد من يبيعه ، ويشتري منه ، وقد لا يجده والاستئجار على عمل لا يمكن الوفاء به لا يصح ، وبهذا الطريق لم يجوزوا الاستئجار على تفرقة الكدس ، وإذا لم تصح هذه الإجارة ، فما يأخذون ، يأخذونه بحكم عقد فاسد ، فلا يطيب لهم ذلك ، فأما إذا وضع لهم شيء من غير شرطه فلا يكره ، نص عليه محمد وحماد رحمتهما الله في

(١) وفي الأصل : المأمور .

(٢) وفي نسخة : القبول .

فأما ما نسب إليه من أن أبا عبد الله عليه السلام قد أضاف إليه من غير وجه انتفاء ذلك قسم الأئمة المحمديين إذ من غير
أجر. انما يطلب له وجه ومما زاد عليه ذلك فلا بد لذلك من جميع الإحسانات المشاهدة ما
يقوى عليه الأمر به، ومما زاد على ذلك فلا بد، وذكر الحكيم
الإمام أبو محمد الحنفي: أن فضل أئمة آل محمد لا يطلب لهم بقاء لأهل بيته من غير
أجر من الحكيم جازم.

[illegible]

وذكر الحصف وحده في حيلة أخرى، فقال إذا كان السائر ماموا بالشرا،
وإذا كان أحد الأخر ينسوي في ينسوي ذلك السائح من السائح للنداء، فحريته من الذي
أقلب منه، ويدعى يسمى اثنين مضار ما يريد أن يأخذ منه، ويطلب له الكبر؛ لأنه من
ملكه، وإذا كان منه سائر منه، بالبيع، وإذا كان أحد الآخر نسي بعد ينفى له أن
ينسوي السائح من الثالث يسمى منسوي، وذلك عشرة مثلا، يحفظ صاحب السائح قد أحرق
السائح عن الفاعل ثم يبيع ذلك السائح من ملكه عما أتى منه، وقد تم به من
السائح من الفاعل من السائر من السائح، ويسمى هذا الفتحول، وذلك هو،
ويطلب له ذلك، لأنه بذلك ملكه، فكل كره هذا الفتحول نحو بيعت إليه الفتحول بالأمثال
يشترى بهم السائح، وأما، ومعهم ما، مع ذلك حيلة أخرى يصيب بهم ما
أخفونه، أما، معهم، يسمى أو ينسوي السائر الفاعل نفسه كناية فيه مثلا، فحريته
منسوي، مع مروح خيار أو دينارين منه، ما يأخذ من الأجر، وقد تم به، وقد تم به،
فحريته مع سائر الأجر يسمى الذي كان معه منه، ويطلب له الكمال.

وكانت حفلة متواضعا، حيثهم الله بسم الله الرحمن الرحيم، وفي حاشية التفسير: وفي حاشية التفسير: إذا
 مع أمعة الناس أن سببه حليم، فتمن إلى أمعاء الأمتعة. ثم يعطي. فالحجاب أو أمعاء.

بظهر ذنت في حمار الحركي، وهو غليظ مألوف في الجاهل إذا أمرت الحسيدي عن بعض
النساء، وجميع يأخذ بجميع النعم، وهو حقد الجاهل من اختري بعض النعم، والتمتع
بأحد في المخصوص، فبها كذا

[illegible]

قال: سمى الأئمة الخدائن، صيرب خصصوا رحمة الله أن يتوسلوا بوجوهنا الذين
 أولاً، ثم يوتوا بالزينة، بغير رأوا أمة ربنا، فيكون وعدهم لا ينافي، لا
 يكون المعروف، حتى لا يمدحهم مع ذلك، الزكبي، وهو يكون هذا الوجه، خصصنا له فيما
 يخص من التوسل، والتوسل، ولكن في شدة هذا الإصرار أن من سألوا، عن الله، أو كذا

للقاضي أن يتعصب خصماً من المديون الغائب، فيقيم الثرما، حججهم عليه، ويشنون حقهم، ثم القاضي يبيع مال الغائب ويزيل عن ملكه، ويقضى له دينه، فكان الخصاف رحمه الله يحرم عن هذا الذنب وشرط الإقرار بالملك في التوبة والدین لهذا.

فإن سمع الأئمة الحنفية : وقد روي عن الخصاف رحمه الله أنه قال في مثل هذه المسائل أن القاضي إذا عرف أنه سيطر في إقراره، كان له أن يطل إقراره، وهذا مذهب بعض العلماء، وكان الخصاف أخذ هذا من مسائل يوجد في "المبسوط" منها أن الثريض إذا أقر لأجنبي مال، ثم إن الأجنبي أقر لوارث القرب بهذا المال، فإنه يصح هذا الإقرار، وكذلك إذا قال لأجنبي : هذا عين لك، فقال لأجنبي موصلاً : ليس لي، ولكن لفلان فملك، فإنه يصح هذا الإقرار أيضاً، والخصاف رحمه الله يقول : إذا اتهم القاضي في إقراره، له أن يطل إقراره، ألا ترى أن القاضي إذا اتهم الشهود في شهادتهم كان له أن لا يقبل شهادتهم، فكذا إذا اتهم المقر في إقراره كان له أن يطل إقراره أيضاً.

١٩٩٤ - رجل أمر رجلاً أن يشتري له ضيعة، فقال البائع : لا أقرني قبضت الثمن من مال الأمر؛ لأنني لا أقر أن يحضر الأمر، ويقول : لم أمر هذا أن يشتريها لي، ويحلف على ذلك، ويقول : قد أقررت قبض الثمن من مالي، فباعه الثمن مني، والحيلة في ذلك أن يكتب هذا ما اشتري فلان فلان بأمره، ولا يكتب بماله، ثم يقول في موضع قبض الثمن : وقبض فلان من فلان جميع الثمن، ولا يقول : من مال فلان، ثم يقر المشتري بعد ذلك أنه إنما نقد الثمن من مال فلان الأمر، ويوكل الأمر بالخصوص في التفرك وكالة مؤكدة، فإذا فعلنا على هذا الوجه لا يكون للأمر أن يرجع على البائع بالثمن، لأنه ما أقر قبض ملك الأمر إنما أقر قبض الثمن لا غير، فلا يكون للأمر عليه صيقل، فلان قال المأمور أيضاً : لست أقر أن يرجع الأمر على بالثمن إن جحد أن يكون أمر بالتراء، فأريد أن أرى أنا أيضاً من المال، فهل في هذا حيلة أن يدفع الثمن من مال الأمر؟ ولا يكون له على المأمور، ولا على البائع في ذلك رجوع، قال : نعم، والحيلة في ذلك للبائع والمأمور جميعاً أن يكتب التراء، يقول : في موضع قبض الثمن، وقبض البائع من فلان جميع الثمن، ولم يقل : من مال الأمر، ثم يقر المشتري في آخر العكس بإقرار يشترط فيه أن الأمر فلان دفع جميع الثمن من ماله إلى البائع، فيكون وثيقة للمأمور، البائع جميعاً؛ لأن إقرار المأمور لا ينفذ على البائع بالقبض من مال الأمر؛ لأنه

إقرار غنى المقر - ملا يبرح عليه ، وأما مورد أم بصير مفرأ على نفسه بدفع مال الأقر ؛ لأنه أضاف لتسليم إلى الأسر له لا إلى نفسه ، فيكون حيلة نهية جميعاً

١٩٩٤ - رجل له مال مائة مائة رجل ، فأقر له به ، ووكله بنفسه ، وأقره فيه منضم نفسه ، ولم ينص لمقر له أو بحجره المقر من الوكالة ، فأراد الحيلة كحيلة يجره من الوكالة ، قال : الحيلة أن يقر الذي باسمه المال أن قانساً من قضاء المضمن بحكم حيلة يأخذ يوكل هذا الرجل بنفسه هذا المال وأن يجعله وصياً فيه ، وإيه وكله بذلك وجعله وصياً بحكم القاضى عليه بذلك ، وإيه ذلك القاضى مهابة عن بعض هذا المال ، وإن يحدث فيه شيئاً ، وحجر عنه في ذلك ، ويؤكد الكتاب فيه ، فإذا أقر عسى هذا الوجه لا يمكن منسخر أن ينخرجه عن الوكالة ، ولا يتكسر أن بعض المال منه به حصة أيضاً ، وإيه قضاة كان مما في قولهم جميعاً .

ولو أن لدى عليه المال دفع المال إلى المقر - فإنه يبرأ إذا لم يعرف ما صنع المقر ، ولكن لو هلك المال في يد المقر يصح المقر : لأن من عليه استحق البراءة بدفع المال إلى المقر ، فإذا أقر بالمال لمقره ، فقد قصده إبطال حقه وحق من عليه ، ليصح إقراره في حق نفسه ، ولا يصح في حق من عليه ، وظاهر هذا ما ذكر في كتاب الشركة أن المتفاوضين إذا اشترقا في شركة ، وكان أحدهما أدان وحلاً ، فلم يعرف المديون من افتراقهما " حتى دفع ذلك المال إلى الذي لم يبق المديونية ، فإنه يبرأ مما عليه ؛ لأن من عليه استحق البراءة بالدفع إلى كليهما ، فلا يظهر افتراقهما ، ففسخهما شركة في حق من عليه ، كما هنا .

فإن طلب المقر له حيلة حتى لا يبرأ المديون بالدفع إلى مقر ويكون المال عليه على حاله ، فالحيلة أن يتقدم صاحب ثمان إلى الدائنين ، ويطلب منهم دفعه على الذي ياد به المال . فإذا أقر له بالمال عند القاضى سأل القاضى أن يحجر على المقر ، ويمنعه من القبض بضمرة الدائنين ، وإذا حجر عليه الدائني بحضوره لا يبرأ هو أعنى المطرود بدفعه ادان إلى المقر كما في الشركة ، إذا علم من عليه اثنين بمصرقتهما ، ثم دفع المال إلى الذي لم يكن المال باسمه لا يبرأ ، كما هنا .

١٩٩١٥ - لو كبل بالبيع إذا باع ، وأرد المشتري أن يحط الوكيل عنه شيئاً من الثمن ، ففعل الوكيل ذلك ، فإنه جائز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، فإن من منعهما أن الوكيل بالبيع إذا أبر المشتري عن الثمن ، أو وهبه له ، أو حط عن بعض الثمن صح ، وبضمن مثل ذلك للموكل من ماله ، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله : لا يصح شيء من ذلك ، وإن طلب حينة حتى يصح عند الكل ، فالحيلة أن يبيع الوكيل للمشتري دراهم أو دينار فدر ما يريد أنه أو الخط ، ويدفع ذلك إلى المشتري ، ثم يبيع اليمين من المشتري بالثمن الذي يريد الجميع به ، ثم إن المشتري يدفع ما قبض بحكم الهبة إلى الوكيل قصف من الثمن ، ويكون ذلك في حق المشتري بمنزلة الخط ويحصل مقصودهما .

ثم اضلم بأن إبراء الوكيل بالبيع المشتري عن جميع الثمن وعن بعضه ، وهبة جميع الثمن من المشتري ، أو بعضه قبل قبض الثمن صحيح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وكذلك حطه بعض الثمن عن المشتري ، قبل قبض الثمن صحيح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، فأما حطه كل الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن لا يصح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لأصلين مختلفين ، وعد محمد رحمه الله يصح ، ويجعل بمنزلة الهبة ، فأما إذا قبض الوكيل الثمن ، ثم وهبه ، أو أبرأ ، أو حط ، أو أضاف هذه التصرفات إلى المقبوض بأن قال ' وهبتك هذا المقبوض ' أبرأتك عن هذا المقبوض ، حططت عنك بعض هذا المقبوض ، لا يصح عندهم جميعاً .

وإن أضاف الثمن ، قلته صحبة ؛ لأن الثمن بعد القبض يأتي في ذمة المشتري في حق جواز الهبة إن لم يعتبر باقياً في حق المطالبة ، فصار الجواب في الهبة بعد القبض كالجواب قبل القبض ، وأما الإبراء فقد ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الرهن لا يصح الإبراء المتخلف إلى الثمن بعد القبض ، وفرق بين الإبراء وبين الهبة ، والفرق أن الإبراء يتنوع إلى نوعين : براءة استيفاء ، وبراءة إسقاط ، ألا ترى أنه يكتب في النصك برئ إلى براءة استيفاء ، كما يكتب برئ براءة إسقاط ، والإبراء حصل مطلقاً ، فثبت أنها معا وهو البراءة بجهة الاستيفاء ، فصار مخصوص عليه ، كانه قال : أبرأتك ؛ لأنني استوفيت منك ، ولولا ذلك يكون صارفاً ، فأما الهبة يتنوع إلى نوع واحد والتقرير معلوم ، وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب الرهن أيضاً : أن الإبراء المتخلف

إلى الثمن بعد القبض صحيح ، حتى يجب على البائع رد ما قبض ، وأما حط بعض الثمن فقد ذكر في بعض المواضع : أنه لا يصح ، وذكره من الأئمة الخلوئي في شرح هذا الكتاب : أنه صحيح عندهما . قال : والله أشار في كتاب الشفعة ، فقد ذكر فيه : رجل اشترى من رجل داراً بثمن معلوم ، وللدار شقيق ، فبعض البائع الثمن من المشتري ، ثم إن البائع حط من الثمن شيئاً ، ثم جاء الشقيق ، فإنه يأخذ الدار بما بقي من الثمن بعد الحط ، فقد صحح حط بعض الثمن بعد القبض كما قبل القبض ، حتى قال : يأخذ الشقيق الدار بما بقي من الثمن بعد الحط ، والمضى في ذلك أن الخط يلحق بأصل العقد ، ويجعل كأن العقد ورد من الابتداء على ما ورده للمحطوف .

١٩٩٦ - رجل يأمر رجلاً أن يشتري له متاعاً من بلد من البلدان ، فخاف أن وكيله أن لم يمت بذلك مع غيره بضمن ، فالحيلة له في ذلك أن يعجزه أن يترك ما صنع ، فإذا أجاز له ذلك يبحث هو بالمتاع على يد غيره ، ولا يصير ، لأنه أمين أعجز له ما صنع ، وكذلك الحيلة إذا أراد هذا الرجل أن يستودع المتاع المشتري من غيره ، ولا يصير ، وأخرى أن يستأجر هذا المشتري رجلاً كل شهر مدتي حتى يصير أجبراً وحده ، ثم يبحث بالمتاع على يده ، ولا يصير ، لأن الأجير الواحد من في عبالة ، والأمين إذا دفع الثوبية إلى من في عبالة لا بضمن ، وصواب استأجره مشاهرة أو مسانبة فالأجير مشاهرة ومسانبة هو في حق هذا الحكم على النسبة ، هكذا حكى عن الشيخ الإمام الأجل عيسى الأئمة الخلوئي رحمه الله ، ومن المشايخ من فرق بين الأجير مشاهرة ومسانبة ، والمسانة في ودبة الواقعات فنصير الشهيد رحمه الله .

وأخيراً أن يدفع هذا الرجل هذه الجارية إلى الحاكم ويطلب منه أن يطلقه في إيداع تلك الأمانة وفي يده غيره إلى صاحبها ، لأن للقاضي ولاية وتدير في من الغائب ، فصار فعل الوكيل بأمر انفاضي بمنزلة فعله بأمر آمر .

١٩٩٧ - وإذا وكل الرجل رجلاً ببيع ضيعة أو حجارة أو غلام أو غير ذلك ، فخاف أن يبيع له نواع ، ودفع الثمن إلى الوكيل ربما يستحق المبيع من يد المشتري ، أو يبيع بالبيع عيباً ، ويؤده على الوكيل ، ويخاف الوكيل برد الثمن ، فالحيلة في ذلك أن يوكل الوكيل رجلاً آخر ، فيبيع ذلك بمقتضى من الوكيل الأول ، وإذا باع ، يجوز البيع ،

ولا يكون الوكيل الأول خصماً، ولا ترجع عليه العهدة؛ لأن الوكيل الأول ليس بعاقده، وحقوق العقد لا يرجع إلى غير العاقد، وإنما شرط أن يكون بيع الوكيل الثاني بمحض من الوكيل الأول؛ لأن الوكيل مالىع إذا لم يقل له الموكل: اعمل فيه برأيك، فوكل هذا الوكيل آخر، فباع الثاني إن باعه بمحض من الوكيل الأول يجوز، وإن باعه بغير محضر منه لا يجوز. فشرط بيع الوكيل الثاني بمحض من الأول لهذا.

فإن قال الثاني للموكل لأول: اضمن لندرك عني، أو طلب المشتري ذلك، فضمن الوكيل الأول الندرك، ثم وجد المشتري بالمبيع عيباً لا يكون الوكيل الأول خصماً له؛ لأنه إنما ضمن الدرك، والعيب ليس بندرك.

١٩٩١٨ - رجع توكل من رجل ببيع حارية، وتوكل من آخر بشراها له، فبذنه لا يملك العقد من الجانبين؛ لما عرف أن الواحد لا يتولى العقد من الجانبين، وهذا بخلاف ما لو وكلت امرأة رجلاً ليزوجهما من رجل، ووكله ذلك الرجل أن يزوجه امرأة، كان لهذا الوكيل أن يزوجهما منه؛ لأن الواحد في باب النكاح يصلح عاقداً من الجانبين عندما ثبت كان أو ركبلاً، فإن طلبا حيلة، فالخينة أن يطلب هذا الوكيل من الموكلين حتى يجيزا ما صنع، فإذا فعلا ذلك يوكل هذا الوكيل وكيلا من أحدهما بالمبيع، والآخر بالشراء، فيبع أحدهما، ويشتري الآخر، أو يوكل ركبلاً من أحد الجانبين، ويتولى هو نفسه من الجانب الآخر.

وأخرى أن يبيع الوكيل الجارية ممن يثق به. ويستقص في النمن، فإذا تم البيع اشتراها من ذلك الرجل المشتري انذى أمره بشراها، وقد ذكرنا نظير هذا فيما تقدم.

١٩٩١٩ - رجل له على رجلين مال وكل واحد منهما كفيلاً، وضامن عن صاحبه، فوكل الطالب وكيلاً في قبض ماله فيلهم؛ وفي الخصومة في ذلك، فقال أحد الرجلين للموكيل: خذ مني ما علي وهو النصف من غنائه نسي، وأبرأني من الضمان عن صاحبي، قال: إن كان الطالب، جاز أمره وصنعه في ذلك، جاز أن يفضل ما يسأله الرجل من الإبراء؛ لأن هذا من صنعه، أما بدون ذلك فلا يصح إبراءه؛ لأنه وكيل بقبض الدين لا يملك الإبراء، ولو لم يكن الطالب أجاز ذلك، ولكن أحد زعماره فإقرار الوكيل أن الموكل أبرأ من ضمان ما علي غريمه، فذلك جاز. فليأخذ منه النصف

الذي عليه خصامه ، ويفر له بهذا ، وهذه المسألة ذاتين عرف أن الله دليل بالإلزام جازم ،
وهكم ، وأورد محمد رحمه الله في آخر كتاب التوكيلة ، ولهذا يستثنى التوكيلة في باب
الحكم الإلهي عن التوكيلة ، وبعض المتأخرين وعدهم أنه قائم : التوكيل بالإقرار لا
يجوز ، وهذا اختلاف ما ذكر في الكتاب .

ولو أن الطالب لم يجز إقراره ، فأنه التوكيل ، على الوجه الذي قلنا : لا يصح
إقراره ، ولكنه يخرج هذا التوكيل من التوكيلة في مطالبته هذا بيمين عن صاحبه حتى
ليس له أن يطالب هذا بعد إقراره ، بما حسم عن خصامه ، ولكن يطالب به شريكه الآخر ،
وهذه أمثلة معروفة في السوط .

١٩٩٠ : وذكر محمد رحمه الله في حيل الأصل من المسائل ما يتعلق
بالتوكيلة ، ونم يذكرها لخصاص في حيل ، فمن جملتها أن المرأة إذا وكلت ، جلا مالمح ،
ومناف الزوج أن تنكر المرأة التوكيل ، ولا يجب له عنها بذلك الخلع ، فإذا استوفى
بذلك من جهتها ، فالخعة أن يضمن التوكيل ، أو غيره ، ما أدرك الزوج من ورده ، باشرط
أنه من ليدن ، وهذا الضمان صحيح من التوكيل للزوج ، لأن التوكيل وعزم أن الخلع قد
صح ، وأما على المرأة ، لأنها وكلت بذلك ، وهي في حدود الوكالة بالخلع معلقة بمس
أحدثت ، أو منعت من بدل الخلع من الزوج صامئة عاصية ، فقد كفل التوكيل مضمون
وجب للزوج ، من إقراره التوكيل والزوج ، فيصح ضمانه .

ومنها : مسلم أوصى إليه دمي ، وقد نزلت أيت حراً كيت ، يصح مسلم بالخمر ،
وهو يخاف عليها الفساد إن لم يبيع ، قال يركي دمي حتى يبيع ، وصح نوكيته ، ولم
يحكم خلافاً ، وهذا الجواب على قول أبي حنيفة رحمه الله لا يشكل ؛ لأن أوصى له
الذي هو مسلم لم وكل دميًا يبيع خمر يبيع ، لم يكن عدو أبي حنيفة رحمه الله ، وإن كان
منفعة ذلك البيع عائدة إلى مسلم ، فلا بد ببيع التوكيل ههنا من الملب ، ومنفعة هذا
البيع تعود إلى الذي كاد أوصى ، وإنما الإشكال على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما
الله ؛ لأن عندهما لو وكل أوصى له " دميًا يبيع خمر " لا يصح ؛ لأنه وكله ؛ لا يملكه

(١) وفي الأصل : لم يجوز .

(٢) هكذا في ظ و ف ، وفي الأصل : وم أوصى .

المؤكد نفسه ، فيها يجب أن لا يصح أيّ شيء ما إلا أن الجواب ، أن الموصى له^(١) إنما لا يملك توكيل الذي يبيع خمره عندهم ؛ لأنه إثمًا يملكه بحكم ملكه في الخمر ، وهو بحكم ملكه في الخمر لا يملك بيع الخمر نفسه ، فلا يملك التوكيل به ، فأما هنا فالموصى^(٢) له إنما يوكل بحكم النيابة عن الموصى ، فيصير نوعه بمنزلة توكيل الموصى ، فهذا صحيح .

فإن كان الخمر لغيره ، فسلم وهو عنده كيف يصح ؟ قال : يخلها . ولا يسهه أو يبيعها ، ولا أن يبيها ؛ لأنه بالإسلام التحق بالمسلم الأصلي ، والحقك في حق المسلم الأصلي هذا .

قال : فإن أراد الموصى أن يسلم ، وعنده خمر كثير ، فباعها من ذمي ، ثم أسلم جاز ما صنع ؛ لأنه حينئذ منه بيع الخمر كان فلا لئلا ، فحكم ببيعته ، فلا يفتن بعد ذلك بإسلامه . قال شمر الأئمة المالكي : معنى قوله : باعه ، من ذمي ، ثم أسلم ، جاز ما صنع نفاذ بيعه حكمًا لا أثره في تأخير الإسلام إلى أن يبيع الخمر ، فإنه لا يرخص الموصى بحال من الأحوال تأخير الإسلام ، لكنه كما خطر بباله أن يسلم ، فإنه يسلم من ساعته ، ولا أن يؤخر إلى أن يعمل عملاً ، ثم يسلم ، والذي قاله أبو يوسف رحمه الله في كتاب الصلاة : الذي إذا نوى أن يسلم ، ثم أسلم ، وصلى بغيره جاز يفتن إلى أنه يجوز تأخير الإسلام عنده ، فأما عندهم : فلا يجوز له الصلاة بذلك التيمم ، ولا يجوز تأخير الإسلام ، بل كما خطر بباله يسلم ، ولا يؤخر ، وكذلك لو كان عميرًا ، فحاشا أن يصير خمرًا بعد إسلامه ، فباعه من أهل الذمة ، ثم أسلم جاز ، ومعناه أنه ينفذ بيعه حكمًا ، فأما لا يرخص له تأخير الإسلام .

ثم قال في الكتاب : ولا بأس به ؛ لأنه يغاير من الإثم ، مما ذكره محمد رحمه الله سلم من حيث إنه إذ فعل بفقه حكمًا ، فأما من حيث إنه يرخص أن يفعل مثل هذا لمشايعا جميعهم فيه نظر ، كما ومثنا .

١٩٩٢ - رجل وكل رجلاً ببيع فضاع له ، ثم أراد أن يعزل التوكيل ، فالحيلة في

(١) هكذا في طوط . وكان في الأصل وم : الموصى

(٢) هكذا في طوط . وكان في الأصل وم : الموصى .

ذات أن يبيعها من يقر به حتى ينزل الوكيل . ثم يستحق البيع من اشترى فيها ، فيعود الفساح إليه بملك حقه بد ، وهذا إذا كان الوكيل غائباً ، فإن كان حاضراً ، أمكنه إخراجه عن الوكالة ، فلا يحتاج إلى هذه الحجة . وكذلك إن وكله بتقاضي دينه ، أو بشراء ضيعة أو غير ما ، ثم كره وكالته وهو غائب .

والثاني بشرائه شيء . معناه إذا غاب ، فأراد الوكيل أن يعزله من غير أن يعلم . فالجواب أن يشتري ذلك الشيء بنفسه هي أنه بالفسخ ثلاثة أيام ، فيعزل به الوكيل ، ثم يتقاضى البيع بحكم خيره ، ولا يكون لموكل أن يشتري ذلك الشيء ، بحكم الوكالة السابقة .

١٩٩٢٢ - قال شمس : لأئمة الحلواني : لخصاف يتبرهن كنهه إلى أن الوكيل ملصق بالزراعة هو الذي يلي قهر نصيب الموكل ؛ لأنه هو الذي نولي العقد ، فيكون القصر إليه كمن في الوكيل بالبيع والإجارة . وهكذا ذكر في كتاب الوكالة . وقال في كتاب المزارعة : إن كان الوكيل في المعاملة من جهة صاحب الخيل لا يكون له قبض نصيب صاحب الخيل ، لأن صاحب الخيل إنما يستحق ما يستحقه بملكه لا بالعقد ، فلا يكون القبض إلى الموكل ، وما إذا كان الوكيل من جهة العامل فبذلك قبض نصيب الموكل ؛ لأن التعامل إنما يستحق ما يستحقه بالعقد ، والمباشر لهذا العقد هو الوكيل ، فيكون القبض إليه . وفي المزارعة إن كان الوكيل من جهة رب الأرض ، فإن كان البذر من قبله ، لموكل لا يملك القبيض ؛ لأن صاحب الأرض ما يستحقه ، يستحق بحكم العقد ، لا بحكم العقد ، وإن كان البذر من جهة المزارع ، لموكل رب الأرض من هذه الصورة يملك قهر نصيب الموكل ؛ لأن رب الأرض في هذه الصورة ما يستحق يستحقه بحكم العقد ، والوكيل هو الذي ولي ذلك العقد ، وإن كان الوكيل من جهة المزارع ، فإن كان البذر من جهة رب الأرض يملك الوكيل بالقبض ، وإن كان الوكيل من جهة المزارع لا يملك - والله أعلم - .

الفصل الحادى والعشرون

فى النفعة

١٩٩٢٣ - قال الخنصاف رحمه الله : ذكره بعض أصحابنا رحمهم الله أحيلة لفلان النفعة ، وبخاصة فيه به ضميم ، قال تسمى الأئمة الخنواى الذى ذكره محمد رحمه الله والذى رخص فيه أبو يوسف رحمه الله ، فقد ذكر بطلان النفعة ، وأما أنه المنع عن وجوب النفعة لا بطلان بعد التمتع ، وكان الدامى إمام أبو عيسى تسمى بغير أكثر من مباحث المتأخرين والمقدمين ملوا إلى قول أبي يوسف رحمه الله ، وجه قول محمد رحمه الله - أن فى الاحتيال لإبطال من التمتع إبطال رفق شرعى أبته الشرع ، لأن الشرع أنست النفعة لتجوز فيما يكون سببه من اندام تدفع به ذى الخصال ، وهو بركة الحيلة يريد إبطال هذا الحق الشرعى ، فيكون كما قلت - فى الإسم إذا أخذ زكاة أهل بيده ، وأخرجه إلى بلدة أخرى بكرة لهذا أنه قصد بها إبطال رفق أبته شرع ، فإن الشرع جعل صدقات تن ببده لغيره على ما قل عليه السلام . فلهذا من أهميهم وردوا فى كتابهم ^(١) ، كذا هذا

أبو يوسف رحمه الله يقول : إن هذا امتناع عن التزام الحق ، والامتناع عن التزم الحق ليس بمرور ، ألا ترى أنه لو أميتت ^(٢) أصلاً حتى لا تترك النفعة لا يكره ، فهذه كمالك . لأن هذا امتناع عن التزام ما ليس محموداً شرعاً ، وهو خصومة ، فإنه إذا رخصت النفعة تشيع بخاسم مع المضئى ، فهو احتيال بهذه الخبة حتى لا تتركه الخصومة ، ولا امتناع عن التزام الخصومة لا يكون مكرراً ، وما قال محمد رحمه الله :

(١) أخرجه النجاشى من صحيحه ٥٠٤/٢ ، حديث (١٣٦١ و ١٢٢٥) ومعه أيضاً فى صحيحه ٥٠٠/١ ، حديث (١٢٩) وابن حزم (٢٣/١٢) حديث (٢٧٥) و ٥٨/٤ حديث (٢٢٤٦) ومن حذوه صحيحه ٥٠٠/١ ، حديث (١٢٩) وفى المدائى خرج (١٢٩) حديث (١١٠) و ١٥٠/١ ، حديث (١١١) وشرحه فى سننه فعينه فى باب ما جاز أن تصدقه كذا من لأهله ، فتره فى تخريج (١٢٩) و ٥٠٠/١

(٢) ومن مكرراً بمرور

كان الشرح أتم حتى النسخة مدعى أدنى المدخل من بعده هـ، فاستدل بأن النسخة لا تحب في المذهب والموروث والمهوره، ولو كان ما ذكر من المعنى صحيحاً لم يجب، ثم استكثر أبو يوسف، رحمه الله، ملائمة النسخة لتسحيح مدعىه، فقال: لا أقرى أن من ابتاع من جمع المال صدقة أن لا نلزمه الزكاة لا يكره، وكذلك إن سافر قبل أن يخلصه، أو قبل شهر أو عاماً لا يكره، والمعنى ما ذكرنا.

هذا انتهى ذكرنا كله قبل نسخ، أما إذا احتل لإبطال النسخة بعد البيع، فقد ذكر شيخ الإسلام مؤيد شرح حبل الأقبيل أنه ليس بأكروه، وهو قوله أن يفسد المفسد المفسد، اشتراها منى، أو قال: ردى في الثمن كذا، أو قال: يريد أن يفسد، أو ما أثبت ذلك، وذكر اختلافهم: أنه يكره، بالانفاق، وهذا لأن الحق قد ثبت للذئب، اتبع، وإبطال ما تباهوا فيه لا يجوز.

فقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله: ويبقى أن لا يكره التكرار بمثل هذه، انكلمات بعد البيع لإبطال النسخة متى مذهب أبى يوسف رحمه الله بعيداً، فإنه كان لا يرى بأساً أن يتكلم الرجل بكلام يعبر به غيره، فصار يرى عنه أنه دخل يوماً محض خنيفة، كان مالك بن أنس رحمه الله سائلاً فوق الناس، وكان محله ذلك، فقال له أبو يوسف رحمه الله: يا شيخ ما فعل في محرم نكرت، طيب ماذا رجع عنه؟ قال: يجب عليه انقضاء، قال أبو يوسف رحمه الله: (هل يكون للظني نائب، وقد مضى رسول الله ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع، فتحريم نائب ونسخه الله، وفعله اقترام، فقام أنه كان لا يرى بأساً بالتكلم بكلام يعبر به غيره، كذا هذا إلا أن متابعنا رحمه الله قد قالوا: إن كان يفعل ذلك أبو يوسف رحمه الله في حق من علم أنه يتحجر بالعلم، فكان بعض ذلك حتى يتصح.

١٩٩٤- قال شمس الأئمة الحلواني: جميع الحصاص رحمه الله مسائل بمصنفه

لمع وجوب التهمة، وبعضها قبل الرعة، فمن جملة ذلك: أن يهب الفهم المدعى من المشتري، ويشهد عليه، ثم يهب المشتري الثمن من النسخ، ويتهدد غيره، وذكر في حبل الأقبيل: ثم المشتري يبرسه مقدار الثمن، فإذا فعل ذلك لا تجب النسخة؛ لأن حق النسخة يخص المصنف، والنسخة لا يكره، شرط العوض لا يجبر معه.

بالتعويض بعد ذلك، ولهذا لا يثبت فيها أحكام المبادلة من رد الموهوب بالعيب، وغير ذلك، فإذا لم يصر مبادلة بقيت هبة محضه، فلا يثبت فيها الشفعة غير أن هذه حيلة يفتكها بعض الناس دون بعض؛ لأنها تبرع، ومن الناس من لا يملك التبرع كالأب والوصى وغيرهما من الوكلاء، وأما إذا كان هبة الدار من المشتري بشرط العوض، فمقبة اختلاف الروايتين ذكر في شفعه الأصل، وفي موضع من البسوط أنها في معنى البيع، ويثبت للشفيع فيها حق الشفعة، وذكر في بعض روايات التوارد أنها ليست في معنى البيع.

وذكرنا أن في الهبة بشرط العوض من اختلافنا بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، فإذا كان في المسألة روايتان أو خلاف لا تصلح حيلة لإبطال الشفعة، ولكن يأتي في هذه الهبة حيلة تأخر عن الشفيع، بأن يبيع المشتري الدار إلا جزء منها، أو يسلم الثمن إلا جزءه، فلا يكون للشفيع حق الأخذ؛ لأن الهبة بشرط العوض إنما تصير بيعاً بعد قبض كل المعنود عليه، أما قبل قبض كل المعنود عليه لا تصير بيعاً، حتى روى عن محمد رحمه الله أنه قال: في الهبة بشرط العوض يثبت للموهوب حق الرجوع من غير قضاء، أو رضى ما لم يقبض الموهوب له كل المعنود عليه.

ومن جملة الخيل: أن يتصدق رب الدار على الذي يريد الشراء، ثم يتصدق المشتري عليه بمثل الثمن كما في الهبة والصدقة، إنما يفارق الهبة في حق الرجوع، أما فيما عدا ذلك فالهبة والصدقة سواء.

ومن جعلتها: أن يقر رب الدار بها للذي يريد شراءها، ثم يقر الذي يريد شراءها بالثمن للبايع، فلا يثبت للشفيع حق الشفعة، وهذا مروى عن محمد رحمه الله غير أن هذا الإقرار ليس بحق، والإقرار إذا لم يكن بحق هل ينقل الملك، أو لا ينقل الملك، فيه كلام عرف ذلك في كتاب الإقرار، فهذا يكون بناء على ذلك.

ومن جعلتها: أن يبيع موصياً من الدار، ويخط خطاً، ويتصدق عليه بذلك الموصع بطريقه، أو يهب ذلك الموصع بطريقه، ثم يبيع بقية الدار، فلا يثبت للشفيع حق الشفعة، وإنما قال: يخط خطاً كيلا يكون هذا هبة الشارع فيما يحتمل النسخة، وإنما لا يكون للشفيع حق الشفعة؛ لأن المشتري صار شريكاً، والشريك مقدم على الجار، وإنما

شرط أن يتصدق عليه بطريقة؛ لأنه إذا لم يتصدق عليه بطريقة، صار انتصدي عليه جاز للدار المشتري، فلا يتقدم على الجار غير أن هذه الحيلة إذا تكونت حيلة لإبطال حق الجار لا لإبطال حق الخليل.

ومن جعلتها ما روى عن محمد رحمه الله أنه قال: إذا كنت الدار مما تحتمل القسمة يجب جزءاً شائعاً من الدار من الذي يريد شراء الدار، ثم يترافعان إلى حاكم يرى جواز هبة المشاع فيما يحتمل القسمة، فيجوزها، ثم لا يخلطها فأش آخر بعد ذلك، وإذا احتاج إلى قضاء فأش فيها يحتمل القسمة، ثم ما لا يخلطها نحو البيت الصغير واختارت بهب جزءاً شائعاً من الذي يريد الشراء، ثم بيع الباقي منه. فلا يثبت للتفيع حق الشفعة، فلا يحتاج فيه إلى قضاء القاضي.

ثم ذكر حيلة لم يغنيه من الأخذ، فقال: يشتري البناء أولاً بشمن وخبص، ثم يشتري العرصه بعد ذلك بصفقة أخرى بشمن غالي، فلا يثبت للشفيع حق الشفعة بالباء؛ لأنها تفتى. ولا يرغب في أخذ العرصه لكثرة ثمنها، وثي كان اشتري البناء بأصه حتى صار ما تحت اخذ له يكون هو شريكاً في الدار، فلا يثبت للجدار حق الشفعة، فحينئذ تكون هذه الحيلة لمنع وجوب الشفعة للجدار.

ومن جعلتها: إذا ذهب البناء من الذي يريد شراء الدار بأصه، ثم اشتري العرصه بعت ذلك لا يكون للشفيع حق الشفعة؛ لأنه لما ذهب البناء منه بأصه، صار ما تحت البناء لعموم هو ب، وصار هو شريكاً في الدار، فيكون مقدماً على الجار، وفي الأراضى والكروم إن أراد الحيلة منع وجوب الشفعة ببيع الأشجار بأصلها أو بيب الأشجار بأصلها، فبصير هو شريكاً، ثم يشتري الباقي، وإن أراد الحيلة لرغبته عن الأخذ ببيع الأشجار منه أولاً بشمن وخبص، ثم يشتري الأراضى منه بشمن غالي.

وأخرى ذكرها في حيل الأصا: أن يهب البيت للمشتري من جانب الجار شيئاً معلوماً حتى ينقطع جوار الجار، ثم يبيعه الباقي، وأخرى أن يشتري شيئاً من الدار بشمن غالي في صفقة، ثم يشتري الباقي بشمن يسير، فلا يكون للجدار حق الشفعة في الصفقة الثانية؛ لأن المشتري شريك في الدار عنه مباشرة الصفقة الثانية، إنما يجب له الشفعة في الصفقة الأولى، وهو لا يرغب فيه لغلاء الثمن.

فإن قال المشتري : أخاف أن لا يبيعني البائع الباقي لو اشتريت منه هذا السهم بشئ عالٍ ، فالجيلة أن يقر البائع للمشتري بسهم من ألف سهم مشاعاً ، ثم يشتري الباقي . وكان أبو بكر الخواري يخطئ الخصاص في فصل إقرار البائع للمشتري بسهم من الدار ، وكان يفتي موحوب الشفعة للجار ، لأن الشركة ما ثبت إلا بإقراره ، وإقرار الإنسان ليس بحجة في غيره ، وكان يستدل بما ذكر محمد رحمه الله أن صاحب الدار إذا أقر أن الدار التي هي يديه لقلان ، فإن المقر له لا يستحق الشفعة بهذا الإقرار ، وطريقه ما قلنا

فإن قال السامع : إنني أخاف أن لا يصبر شريكي بالإقرار ، ثم لا يشتري مني الباقي ، فالجيلة أن يدعوا بينهما من يتفاديه ، فيكون الإقرار بهذا السهم له ، ثم يشتري المقر له بالسهم باقي الدار ، فيحصل الشفعة لهما .

وأخرى إذا أراد شراء الدار بمائة درهم يشتريها في الظاهر بألف درهم أو أكثر ، ويدفع إلى البائع بالآلف ثوباً قيمته مائة درهم أو دابة قيمتها مائة درهم ، فإذا جاء الشفع لا يمكن أن يأخذ إلا ما ضمن الظاهر ، وهو لا يرغب فيه لكثرته .

وأخرى وهي أن يدعي الذي يريد المشتراء أن هذه الدار لابنة الصغير ، وإنها هي بد هذا الرجل بصير حتى ، ثم إن الأب بمصالح الذي هي يديه الدار على أن يدفع إليه مائة دينار ، ولم يقل : إنها من مال ابنة على أن يسلم الذي في يديه هذه الدار لابن المسمى ، فهذا جائز ، ولا شفعة فيها ، لأن الدار إنما تدفع إلى المدعي على ما كان ، وليس هنا بيع ظاهر ، فلا ينبت للشفعة حتى الشفعة ولا يمين على الأب في ذلك ؛ لأن الملك ليس يقع له إنما يقع لابن الصغير .

قلت : فهل في هذا الباب شيء يخلص المشتري عن الكذب ، قال : نعم ، وهو أن يأمر الذي يريد الشراء بمطوخته أن يشتري هذه الدار لابنة الصغير من صاحب الدار بالثمن الذي يتوافقان عليه ، ويكون البيع بينهما سرّاً ، فإذا فعل ذلك يدعي الأب بعد ذلك على البائع أن هذه الدار لابنة الصغير ، ولا يقول : اشتراها أحد ، فيكون صادقاً في دعواه ، ثم إذا أنكر السامع أن الدار لابن هذا المدعي بمصالح الأب على نحو ما بينا على مقدار الثمن ، فيسلم الثمن لصاحب الدار ، والدار للمدعي .

قال شمس الأئمة الحلواني : ليس في هذه تخلص المشتري عن المكذب من كل وجه ؛ لأن الملك إذا يشت لأنه بسبب الشراء ، والأب يدعي ملكاً مطلقاً ، والمثلث المطلق أعلى من ذلك بسبب ؛ لأن الملك بسبب موقت ، فملك الملك بسبب ينبت من وقت السبب ، والملك المطلق يعتبر ملكاً من الأصل ، ولهذا انقضى المستحق في دعوى الملك المطلق يستحق الميراث بالزوائد المتصلة والمتصلة ، ولذا كان الملك المطلق أزيد من الملك بسبب كان الأب بدعوى الملك المطلق مدعياً الزيادة .

وقد صح أن مشايخنا رحمهم الله اختلفوا في أن الشاهد إذا تحمل الشهادة على الملك بسبب ، أو أن يشهد على المطلق ، هل يسمعه ذلك ؟ ميانه في الرجل إذا اشتري من آخر شيئاً وتقابضا ، ثم إن البائع عصب ذلك الشيء ، فأقام المشتري الشاهدين اللذين شهدا عقد الشراء ، وأسرهما أن يههما على الملك المطلق ، قال بعضهم : يسمعها ذلك ، وقال بعضهم : لا يسمعها ذلك ، وكذلك إذا كاذب له علي رجل دين بسبب ، فادعى ديناً مطلقاً ، والشهود حرره المبيع ، هل يعمل بهم أن يشهدوا بالدين بالملك المطلق ، فإنه على هذا الاختلاف ، وكذلك في ملكنا دعوى الملك المطلق من الأب يكون على هذا الخلاف فلا يقع التخلص للأب عن الكذب من كل وجه .

ثم ذكر الحينة التي ذكرناها أن المشتري يشتري شيئاً من أئمة المشتري غالي ، أو يقر البائع للمشتري بشيء من الدار ، ثم يبيع الباقي منه نحو ما بينا ، وبني عليه حكم التحليف ، فقال : لو أراد النفع أن يحلف البائع بالله ما أقررت بهذا الهم كاذباً ، وما أردت بهذا إبطال الشفعة ، قال : لا يحلف البائع ؛ لأن قائدة التحليف النكول الذي هو إقرار ، وهذا لو أقر البائع أنه كاذب في إقراره لا يقبل قوله في حق المشتري ، فلم يكن التحليف مفيداً ، فأما إذا أراد أن يحلف المقر أنه كان له ذلك ، وهذا إنما ينأني على قول من يقول : بأن الإقرار كاذباً لا يزيل الملك ، أما على قول من يقول : بأنه يزيل لا يكون له ولاية الاستحلاف للمقر له ، وذكر بعد هذا حيلة الهبة على نحو ما بينا ، وبني عليه حكم التحليف أيضاً ، فقال : إذا أراد التضييع أن يحلف بالله ما أردت بهذا إبطال الشفعة لا يحلف ، قال شمس الأئمة الحلواني : وقد ذكر في كتاب الشفعة أنه يحلف ، قال رحمه الله : وتمك رواية منكروة والنص صحيح ما ذكرناه لأن الهبة تنقل الملك فلم يكن التحليف مفيداً .

وأخرى لإبطال الشفعة أن يبيع المالك الشئ ببيع الدار ، وإذا قيل أن الشفعة
بيع ، لم يكن له فيها شفعة ، وأخرى أن يبيع الدار من المشتري على أن الشئ بضمن
المشتري عن المالك لمشتري ، فإذا فعل كذلك لا يكون للشئ بشفعة ، وأخرى
أيضاً أن يبيع الدار من المشتري بشرط الخيار للشئ ب ، ثم إذا أجاز المبيع الشئ ب بطلت
شفعته ، وبمثله لو جعل المشتري الخيار للشئ ب ، ثم أجاز الشئ ب بطلت شفعته ،
وهذا لأن الإجازة " ، وحده لذلك العقد ، فصار في هذا الوجه كأن الشئ ب باشر العقد
بشئ ب ، والشئ ب لو باع بنفسه لا شفعة له ، ولو اشترى كأنه له الشفعة ، وهذا هو الأصل
المعروف أن من باع أو بيع له لا شفعة له ، ومن اشترى أو اشتري له كان له الشفعة

وحيلة أخرى هي التي يريد شراء الدار بأمر رجلاً حتى يجيء في الشئ ب ،
فيشتري دارة بضمن كثير على أن المشتري باختيار ثلاثة أيام ، ثم يشتري هذا الرجل بعد
ذلك الدار التي يريد شراءها من ذلك الرجل الذي اشترى دار الشئ ب ، فيصح شراءه في
دار الشئ ب . فلا تجب الشفعة ، لأن وقت وجوب الشفعة كان ملكه وإلا عر الدار

وأخرى ، يمنع وجوب الشفعة ، فقال - بذاخر هذا الذي يريد شراء الدار مملوكاً أو
ثوباً من رب الدار سنة أو شهراً يهدء الدار ويقصصه ، فلا تجب الشفعة ؛ لأن الدار " ^(١)
ملكته بدلاً عن المنافع ، فعلاً كما لو جعل مهرًا ، فلا تجب الشفعة ، قال - أو يحسن
عشر الدار بدلاً عن معنى الشئ ب يريد الشراء لفيانغ شربة ، فوسقوه في المجلس ، فيصير
عشر الدار مملوكاً له ، ثم يشتري من الدار ، فلا تجب للشئ ب فيها شفعة ؛ لأنه صار
شريكاً في الدار وقت شراءه

قال شعير الأئمة الخليلي - جعل الخصمافر حصة له لأجرة مزرعة النهر في
اشتكاح حتى قال لا يشبه الشئ ب حق الشفعة ، وإذا عزم في المسوطة هو بمنزلة
لبيع ، فإنه قال في المسوطة : إذا باع الأجرة من الخصم لا يجوز ، وإذا استعفت
الأجرة بطلت الإجازة على اتفاق الروايات ، كما يفتي البيهقي إذا استعفت البيع ، وإذا
اختلعت الروايات في خصم الزكاة ، وهو قوله أن يؤجر الدار بمقدار ما يبلغ تصائباً هل

(١) هكذا في د. وكذا في الأصل . وهذا لا شبهة في العقد . وكان بيننا في طبرستان .

(٢) وفي د. لأن الدار مملوكة ملكته .

بعده نصفاً قيل انفساً؟ روى عن أبي حنيفة رحمه الله في رواية: أنه ينفذ نصفاً على
القدس، ولكن لا تجزأ الزكاة من لم ينفذ من غيره في قسم، فذهب عنى بدل عند الحاجة.
وفي رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله: لا ينفذ نصفاً قبل القبض،
ويشترط طهر الحول منه، من المائتين إلى حوت الثلاثة، ونحوه، اخرج في المباح.

قال الفاضل الإمام أبو علي القاسم رحمه الله هذا الفصل في غاية الإشكال حتى
كنت متأكد وجهه الله فيه وإتيت

فإن قال السائل: وأرى ما ذكره من أن ينفذ سنة دينار وأخره بدوا المصنوع سنة مثلاً محضرة
فيما بين، فوالله نعمت في دفعه هذا الفصل، أو ما بين هذا المصنوع سنة مثلاً، قال:
في آخره القيمة شهر أبداً، ونقصها منه، ثم سببه منه دينار، فذكره الشفعة،
قلت: وهذا ما ذكره المصنف في المتن، وهو يرجع على ما إذا كان هذا في جرة
من المصنوع لتلك السنة، وما أشبه ذلك، فخص المصنوع بمرجع بجملة ما دفع،
قلت: فإذا كان في الجرة بعد شهر أسهم واحد من نصف سهم من المصنوع، فإذا خص يوم
يوماً اشترى منه باقي المصنوع، وبذلك تسعيرة وتسعون سهماً فافهم المصنوع، فلا
تجد الشفعة، وتفصل الله للدين أشد المصنوع.

١٤٩٧- روى عن أبي حنيفة رحمه الله، وقد قسم وقضيه، فقال المشتري: لا شفعة،
أما ما بين أولي الشفعة، فقلت: هذا ما بين المصنوع والمصنوع، وهو ما بين المصنوع
شفعة، لأنه يجب على الأولي أن ينفذ، حتى طلب التولية، لأن الأصل فيه هو الإخذ
بشهره الأول لا شهر آخره، والإعراس عن الأولي شفعة بغير الشفعة، ويبنى
بالصحة، أي إن كان حجة الشفعة، فقلت: أن يقول: هذه المدة محقة، فاشهد، فقلت: إن
لم يكن، إذا أجمعت معناه من دون شمس الأولي، فقلت: الشفعة: نعم نعمت، نعمت،
وتملك ثم أرسى فافهم، وهو لا يجوز، فافهم، حتى إذا كان المصنوع ما أوجد الشفعة،
فإذا قال الشفعة محقة، نعم نعمت شفعته، وهذا الظاهر: لأن عبارة المصنوع كما بارأه
المصنوع، وإذا كان شفع الشفعة على نفس المصنوع، فافهم.

وأما ما ذكره من أن ينفذ في المصنوع، فافهم، لأن المصنوع هو المصنوع، أو كما يشترط

الحيار للبائع ، فغلب قولهما ، لأن البيع غير بهما ، فكان ظهور صفة لهما ، وإذا قبلنا قولهما ، لا يجب للشفيع الشفعة ، لما عرف أن ثبوت حق الشفعة يستند زوال ملك البائع بسبب صحيح ، ولم توجد هذه الحيلة في هذه المسائل .

وأخرى أن يأمر المشتري رجلاً حتى يقول للشفيع : أيها الشفيع لقد كنت اشتريت هذه الدار من فلان البائع قبل أن يشتريها فلان هذه المشتري ، فإذا قال الشفيع : صدقت بطلت شفعتي ، لأنه لما أقر أن شراء المشتري كان بعد شراؤه ، فقد أقر أن شراء المشتري لم يصح ، فصار مقراً بطلان شفعتي ، لأن حق الشفعة تستند على شراء صحيحاً ، وكذلك لو قال أحد للشفيع : هذه الدار لك ، ولم تكن لفلان البائع ، فقال الشفيع : نعم ، تبطل شفعتي ، لأنه صار مقراً بأن شراء المشتري لم يصح ، فصار مقراً بطلان شفعتي ، وكذلك لو قال المشتري للشفيع : قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار ، وإن أحبطك من ثمنها كذا ، فقال : نعم ، قد أحيت ، بطلت شفعتي .

وكان القاضي الإمام أبو علي النسفي يقول : إنما تبطل شفعتي إذا قال : أحبطك من ثمنها عشرة مثاقير ، وأبعتها لك بتسعين دينار ، فقال : نعم ؛ لأنه أعرض عن الأخذ بالشفعة لما رغب في شراؤه بأقل من المائة ، فأما إذا لم يقل : وأبعتها لك بتسعين ديناراً ، فلا تبطل شفعتي ؛ لأنه لم يوجد عنه الإعراض عن الأخذ بالشفعة ؛ لأنه يجوز أنه إنما قصد جعل العشرة ليأخذها بالمقد الأول ، وكذلك إذا قال الشفيع للمشتري : خطبني عشرة أن قال بعد ذلك على أن يبيعني الباقي بتسعين ديناراً تبطل شفعتي ، وما لا فلا ، ولو قال المشتري للشفيع : قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار ، فسلم لي نصفها ، وادفع إليك نصفها ، فقال : نعم ، أو قال : فعلت ذلك ، فهذا منه تسليم للشفعة .

وذكر هذه المسألة في كتاب الشفعة ، وجعلها على ثلاثة أوجه ، فقال : إما أن صالح المشتري مع الشفيع على عشرة دراهم على أن يسلم الشفعة له ، وفي هذا الوجه تبطل شفعتي ، ولا يلزمه شيء من الدراهم ؛ لأن هذا احتياض عن مجرد حق أخذ الشفعة ، ولا يجوز الاحتياض عن مجرد حق أخذ الشفعة ، وإما أن يصالحه على أن يبيع من الدار على أن يسلم له الشفعة في الباقي ، وفي هذا الوجه : لا يصح هذا الصلح ، ويكون هو على شفعتي في جميع الدار ، وأما أن يصالحه على نصف الدار

شتمنا على أن نسله له النصف الآخر ، وفي هذا الوجه يصح المصالح فيما أخذ ، وهو
عنى شفعته فيما لم يأخذ هكذا ذكره في شفعة الأصل ، وذكر الحدائق رحمه الله في
هذا الوجه . وقال : لا يظن شفعته في الكل ، قال القاضي الإسماعيلي على النسخي وسمعه
الله . وضع المسألة في شفعة الأصل بلفظ المصنع ، ووضعها هنا بلفظ التسليم ،
والتسليم بما لا ينجز ، فصاح التسليم في النصف تسليماً في الكل .

قال تميم الأندلسي الحلبي : ذكر في شفعة الخامع ما يدل على أن التسليم
متجزئ ، وإن تسليم الشفعة في ألبه من لا يكون تسليماً في الكل حيث قال . بد كان
للدار شفعه ثلاثة ، غاب اثنان ، وحضر الثالث ، فأخذ الخامع ثلث الدار ، ثم حضر
الغائب ، وهذا الثلث الذي أخذه الخامع ، وما بقي في يد المشتري من الدار بينهما أثلاثاً .
الخامع يأخذ ثلث جملة الدار ، ولم يجعل رضي الخامع بأخذ النصف ثلثاً للشفعة في
كل الدار حتى لم يجعل شفعته فيما بقي ، كما هو .

ثم إذا كان بلفظ التسليم ، فالمسألة على وجهين : إما أن يقول الشفع : سلمت لك
نصف الشفعة ، أو يقول : سلمت لك الشفعة في نصف الدار ، ففي الوجه الأول .
بطلت شفعته في الكل ؛ لأن جزء الشفعة غير متجزئ ، وفي الوجه الثاني على قياس ما
ذكر في شفعة الأصل و الخامع . لا تبطل شفعته في الكل ، وعلى قياس ما ذكر هنا
ببطل .

ثم قد ذكرنا أن المشتري إذا صالح الشفع عن بيت بعينه من الدار يدفعه إليه
بخصته من الثمن أنه لا يجوز ، والحيلة في ذلك حتى يسلم البيت بالشفعة ، ويسلم الثاني
من الدار للمشتري أن يسري رحلي من قبل الشفع هذا البيت من المشتري ضمن معلوم ،
ثم يسلم الشفع بعد ذلك الشفعة للمشتري فيما بقي من الدار ، فيحصل مقصود كل
واحد منهما ، وسأتي هذه الحيلة في فصل المصالح بعد ما : - أي شاء الله تعالى -

١٩٩٢ - وجل أراد يشتري داراً بمائة ألف درهم ، ذكره أن يأخذها الشفع
بالشفعة ، فالحيلة أن يشتري بمائة ألف درهم ، ثم يدفع تسعة آلاف درهم وتسعة
درهم ، ويدفع الباقي عشرة دنانير أو ثمن أو أكثر ، ويكون هذه حيلة من الجانيين يعني من
جنبه الماتم والمشتري ، أما من جانب المشتري فلا الشفع فهو يأخذ ، إما يأخذ ، فالمتم

المس في العقد وتلك عشرون ألف درهم ، وهو لا يأخذ بذلك ؛ لأنه ثمن غاي ، ولو حلقه الخاتم باقه ثوبت الثمن كان بارأى بينه ، لأن هذه الدنانير بدل تلك الدراهم ، وأما من جانب البائع فلائله لو جاء مستحق ، واستحق الدار ، فإن المشتري يرجع على البائع بسبعة آلاف درهم وتسعمائة درهم وعشرة دنانير لا بعشرين ألف درهم ؛ لأن الاستحقاق يبين أن الثمن لم يعجب للبائع على المشتري ، وعقد الصرف كان بذلك النسي ، وإذا مهر أن الثمن لم يكن ، ظهر بطلان الصرف ، فيظهر أن الاشتراق حصل قبل قبض أحد البديلين ، وإذا ظل الصرف صار كأنه لم يوجد ، ولو لم يوجد ، كان المشتري عند الاستحقاق يرجع على البائع بما دفع ، كذا هنا .

وهذا بخلاف ما إذا كان مكان الدنانير نوياً أو عرضاً من العروض ، ثم ورد الاستحقاق على الدار ، فالمشتري يرجع على البائع بجميع الثمن المسمى في العقد ؛ لأنه إذا كان مكان الدنثار عرضاً ، كان في حق البيع عرضاً لا صرفاً ، فإن البيع إذا حصل بدين ، ثم ظهر بطلان الدين ، لا يخلو البيع ؛ لأن قبض البديل في باب البيع ليس بشرط بخلاف انصرف على ما يابا ، ألا ترى أن من ادعى على آخر ديناً دراهم ، فباعه المدعي بالدرهم وداراً ، ثم تصادفاً على أنه لم يكن عليه شيء ، رجع المدعي عليه على المدعي بالدينار لا تنقاض الصرف ، ولو كان باعه بها عرضاً ، ثم تصادفاً على أنه لم يكن عليه شيء ، رجع عليه بمائة درهم ؛ لأن البيع لم يتغص .

فرع على هذا في جيل : الأصل : فقال : لو أراد المشتري أن يرد الدار بالعيب في هذه الصورة ، يرجع على البائع بعشرين ألف درهم في الدار والنوب جميعاً بخلاف الاستحقاق ، والعرف أن يرد بالعيب في هذه الصورة لا يبين أن الثمن لم يكن واجباً على المشتري ، وإذا مضى الثمن واجباً ، بقى العقد صحيحاً صرفاً كان أو بيعاً ، وإذا بقى العقد صحيحاً صار مشتري الدار مؤبناً البائع عشرين ألف درهم ، ف يرجع بذلك ، أما إذا استحقاق يبين أن الثمن لم يكن واجباً على المشتري ، وأن البيع والصرف حصل بدين غير واجب ، فيظلي به الصرف دون البيع على ما بينا .

فإن أراد المشتري أن لا يلزمه بين من جهة الشفع في الموضع الذي يتوجه عليه البيع ، فالخيلة أن يوكل المشتري رجلاً عربياً لا يعرف حتى يشتري القريب الدار ،

ويذهب ، ويوكل الموكل بحفظ الدار ، ويشهد على ذلك ، ويقر في انصر أنه اشترأه له بماله ، فإذا حضر الشفع لم يكن بينه وبين المودع خصومة .

وأخرى للدفع اليمين أن يكتب المشتري في كتاب الشراء أنه اشترى لورثته الصغير ، فلا يتوجه عليه اليمين ؛ لأن فائدة الاستحلاف رجاء النكول الذي هو إقراره ، وهو لو أقر بذلك في حق الصغير لا يصح إقراره ، وقد ذكر مثل هذه الحيلة في حبل الأصل .

١٩٩٢٧ - رجل ادعى في دار رجل دعوى ، وهو يعلم أن المدعى مبطل غير أن المدعى يستحلفه متعينا ، صاحب المدعى عليه أن لا يكون عليه يمين ، فالحيلة أن يقر هذه الدار لأن له صغير . فلا يستحلف المدعى عليه بعد ذلك ، ولكن تقبل بينة المدعى عليه .

وأخرى للدفع اليمين أيضا أن يجيء رجل غريب ، ويأمر المشتري حتى يشترى له هذه الدار ، ويشهد على التوكالة ، ويجعل جاتر لأمر في ذلك ، فلا يكون بين الشفع وبين المشتري خصومة ، قالوا : وهذا على قول محمد . رحمه الله ، وأما على قول أبي يوسف رحمه الله : فإداب الدار في يده ، فمهم خصم للشفيع إلا أن يشهد على تسليمها إلى الأمر ، ثم يودعها الأمر منه ، أو يعبرها ، أصل المسألة ما ذكر في كتاب المأذون : أن من اشترى الدار إذا باع الدار من رجل آخر ، ثم جاء الشفع ، رأى أن يأخذ الثمن بالشفعة بالبيع الأول كان له ذلك عند أبي يوسف رحمه الله خلافاً لـ محمد رحمه الله ، وكذلك العهد المأذون له المذهبون إذا باعه المولى من رجل ، ثم حضر الغرماء ، لا خصومة لهم مع المشتري عند محمد رحمه الله ، وعند أبي يوسف رحمه الله . لهم ذلك ، فهذا بناء على ذلك .

الفصل الثاني والعشرون

في الكفالة

١٩٩٢٨- رجل له على آخر دين، فكفل إسمان بنفس المطلوب، فغيب المطلوب أو تروى، فآخذ الطالب الكفيل بالكفالة بالنفس، فقال: أنا أودى إليك هذا المال على أن أبرأ من كفالة نفسه، وأبى الطالب بالكفالة بالنفس، هل في هذه حيلة؟ قال: نعم، وهي أن يعرض^(١) الكفيل الطالب هذا المال، ولا يبرئه الطالب من الكفالة، ولكن يكون هذا المال قرضاً للكفيل على الطالب، فمضى طالب صاحب المال الكفيل بالكفالة بالنفس، فالكفيل يطالبه بالمال الذي أقرضه، ولا يصير ذلك قصاصاً بها على الأصل المطلوب: لأن الطالب لم يستوجب على الكفيل ديناً، فإذا لم يصير قصاصاً ما كان للكفيل حق مطالبة الطالب بذلك المال، وكان في هذا مخرج له من مطالبته به.

فإن قال صاحب المال: أريد أن آخذ مالي، ويتحمل مالي، ويصير بهذا الكفيل، هل في ذلك؟ قال: نعم، أن يهب الكفيل ما أقترض من الطالب، ويبرئه الطالب من الكفالة، ثم يقر الطالب أن المال الذي له على فلان لهذا الكفيل، وإن أسبغ في ذلك عاروه، ويؤكد بالقبض، ويقيم فيه مقام نفسه، فإذا فعل عني هذا الوجه يصير ذلك المال للكفيل، فنت: فهل فيه عبرة؟ قال: نعم، أن يقر الطالب بهذا المال لابن الكفيل الصغير، ويؤكده الأُم بالقبض.

١٩٩٢٩- رجل له على غيره مال، فسأل المطلوب الطالب أن يؤجله بهذا المال، أو ينجده عليه، فأجابته الطالب إليه، وخاف الطالب أن يفعل ذلك بغيب المطلوب عنه محل الأجل، فأراد المطلوب أن يسطيه كفيلاً بنفسه، فخاف الطالب أن يجرى الكفيل بالمطلوب قبل محل الأجل، فسلم إليه، وهو يبرأ من الكفالة، فأراد الطالب حيلة تكون الكفالة على وجهها وحالها، ولا يبرأ الكفيل ما تسلم قبل حلول الأجل، فالحيلة أن يقول الكفيل للطالب: إذا حل مالي على فلان، فأنا كفيل لك بنفسه، وإن كان بجمعه

(١) معناه يظرف، وكان في الأصل: وهي أن يعرض.

يقول الكفيل : كلما حل نجم من هذه النجوم عليه ، فأن كفيل لك بنفسه عند محل كل نجم ، فإذا فعل على هذا الوجه ، لم يكن للكفيل أن يبرأ من كفائه قبل محل المال .

قلت : أتجد في الكفالة بهذا الشرط ، وفي نوع خوارق قال : ثم ... حسناً نعمامل الناس وعادة بهم ، ألا ترى أنه ذكر في كتاب الكفالة من قال لغيره : ساداب لك على فلان ، فهو عني ، فلو ذلك جائزاً مستحسناً ، وإذا كان فيه نوع خطر ، وتعتيق وجوب المال بالخطر ، لا يصح مع هذا حوز ذلك استحساناً لتعامل الناس وعاداتهم ، كذا هذا .

ثم قلنا : لو أراد هذا الكفيل أن يسر أميل حلول الأجل لسر له ذلك ، وهذا بخلاف الوكالة ، لأن من وكل رجلاً على أن يبيع عبده هذا ، فعزل الوكيل نفسه قبل مجيء العبد بحضر من الموكل صح العزل ، وكذلك الوكيل يطلق المرأة عند إذا عزل نفسه من الوكالة قبل مجيء الغنم بحضرة الموكل ، والموكل ساكت صح ، وكذلك الغضولي إذا باع مال الغير بغير أمر صاحبه ، ثم فسح العقد قبل إجازة مالك مبيع نفسه ، ولا تقع الترتيق بين هذه المسائل وبين مسألة الكفالة من حيث الظاهر ؛ لأن صحة فسخه وصحة عزله نفسه في هذه المسائل ، إنما كانت باعتبار أنه قصد أن لا تلزمه عهدة ذلك المبيع وعهدة تلك الوكالة ، وله ذلك ، وكذلك في الكفالة منه . ثم لا تلزمه عهدة الكفالة .

وكان الفاضل الإمام أبو علي الشافعي يقول : هذه المسائل تشابهت في الصورة ، واحتلفت في الجواب ، ومشاينا عدوها من جملة الغوامض . قال : وهذه مسائل تنحصر إلى مسألة ، هو أن الرجل إذا أجر داره رأس الشهر ، ثم فسح الإجارة قبل مجيء رأس الشهر ، أو ما عدا السنأجر قبل رأس الشهر ، بأن بانعها من غيره ، هل يصح الفسخ ، وهل يصح البيع ؟ نعم محمد رحمه الله : رويان . ومشاينا رحمهم الله فيه مترددون ، وكذلك في الإجازات الطويلة الرسمية في بلادنا فيه مدة ثم تدخل تحت العقد ، وهي أيام الخبز .

فإذا باع الأجر الشار قبل مجيء أيام الخبز ، ثم جاء أيام الخبز ، هل يصح البيع ؟ وهل يفسخ الإجارة ؟ نعم محمد رحمه الله فيه رويان أيضاً . ومشاينا رحمه الله فيه مترددون ، وأكثرهم في زمانك عني أنه يفسخ الإجارة ، ويصح البيع ، فعرفت أن

هذه المسائل من حاشية الغوامض .

وكان القاضي الإمام أبو علي الشافعي يقول : ما ذكره الخصماء وحده الله هم الكفالة صحيح . وكان يفرض بين الكفالة وبين مسألة نوكالة ، وأخرج أن في مسألة النوكالة ويصح مثل ما هو امتنع عن إتمام العهدة . والعهدة غير لازمة بعد ، فكان له أن لا يقترن ، أما في مسألة الكفالة العهدة قد تضمنت من حيث التقدير والاعتبار ، وهذا لأن الحمل وإن أنصب إلى وقت محض لما ، لكن ذلك المان كونه واجب عليه للمحال معنى ، وإن كان معلقاً بالشروط صورية ، ألا ترى أن المرحوم إذا قبل لأخيه ما ذاب عنه ، على ما ذكرنا ، ثم مرض الكفيل ، ثم ذاب له على فلان من يوم الكفيل ، ويعتبر من جميع ذلك ، ويجعل كأن المال كان واجباً وقت الاحتياج ، وهو في تلك الحالة صحيح ، فكذلك هذا يعتبر المال كالواجب للمحال إذا جعلنا المان كونه واجباً للمحال كانت العهدة لازمة للكفيل من حيث التقدير والاعتبار ، وكان يبرأه نفسه قبل محض الأجل "بمقتضى" فالزوم لا يستلزم عن الالتزام ما يلزمه ، والصدق في الكتاب لإيضاح هذه المسألة ، فقال : ألا ترى أنه لو اشترى داراً ، وضمن له آخر مصر البائس إن أدرك فيها درك كانت الكفالة جائزة ، وليس للكفيل أن يبرأ من هذه الكفالة قبل الدرك ، والمعنى ما ذكرنا ، كذا هذا .

قلت : فهل في هذا غير ما قاله نعم . أنا يقول الكفيل تلطفت : كلما حل لك على فلان نعم ، فأنا كفى لك بنفسه ، فإن لم أوفعه ببلد عند محض تل نعم ، فجميع هذا مال لك على وجه ١٤٩ وكذا ، أو يقول : فإن لم يحضره عند محض الأجل ، فلما ألقى محض لك عليه نفسي ، فوفاك في هذا ، ولم يحضره عند محض الأجل وجب على الكفيل المان ، ومراعاة من قوله . ثم يحضره أي لم يحضره عند طلب صاحب الحق ، ثم قال في الكتاب : لا تعرف في ذلك حلا إلا من أوصاه . ولكن لا تمن من قول غير أصحابنا وحسبهم الله لأن عند بعض الناس تعليق الكفالة بالمال لا يصح ، وعندنا نعلق الكفالة بالمال بشرط تعارف جائز ، وهذه الكفالة معلقة بشرط متعارف ، وهو شرط عدم الموافاة بالمطلوب ، فجهلت ، فالأحرز على قول هؤلاء أن يقول للكفيل : كلما حل لك نعم على فلان من هذه النعم ، فأنا كفيل لك بنفسه ، وبالمال الذي نكث عليه فقلت أنت نعم ،

فيسبر.

قال مشايخنا رحمهم الله : ولم يرد الخصائص رحمه الله بهذا التحرز عن قول من خاشع : لأن هذه الكفالة بالنفس لا تجوز ، وتعني الكفالة بالخطر أيضاً لا يجوز ، وهذا الكفالة بالمال تعلق بحقول الجسم ،^١ وإنما أراد بهذا التحرز عن قول من يقول من خصائص الخصائص : إن تعني الكفالة بالمال بعدم الموافقة لا تجوز ، وذكر هذه المسألة في حيل الأصيل ، قال : المسألة أن يضمن الكفيل للمطالبة إذا لم يشرط بغيره ، على أنه يرى من كل نعم متى دفع المظلوم عند محله إلى الطالب ، فإن قال كلفتك مالك على فلان على أي شيء من ذلك فهو سبب المطالبة إليك عند محله كل نعم متى قبل على هذا الوجه صحت الكفالة بالمال ، والبراءة عن المال عند كل أحد ، أما الكفالة بالمال فلا تبيح مضاعفة غير مضاعفة بشرط ، والكفالة بالمطالبة جائزه عند الكل ، وأما البراءة فلا تبيح البراءة عن الكفالة بالمال محلة بشرط موافقة المصلوب ، فإنه بشرط متعارف ، وتعني البراءة بشرط متعارف جائزه عندنا . وعند بعض الناس يعلين البراءة بالنشرط وإن كان لا يجوز إلا أن هذا ليس بتعليق ، لأن دفع المظالم إلى الطالب عند كل نعم سبب لوهبه له إلى المال كدفع المال ، وتعلين البراءة عن كل نعم يدفع المظالم إلى الطالب صحيح : لأن ذلك من تنقيص الكفالة من غير شرط ، واشتراط ما يقتضيه العقد لا يوجب فساداً ، فلما هذا .

١٩٩٥ - رجل أراد أن يأخذ من رجل كقبلاً بنفسه لا يحمو الكفيل أن يبرأ عن الكفالة بتسليم المكفول به ، فالحيلة له أن يقول ذلك قبل : متى يقول قد فلتت ، لكن بعض فلان على أي كلما دفعته إليك ، فلما قبضت لك بنفسه كفالة مجعدة ، فيها جائز ، وهذه مروى عن الحسن ابن زياد رحمه الله ، وليس عن أحمدنا فيه رواية ، وهو لم كالة في نظيره اختلاف المشايخ رحمهم الله من أهل السروط ، وهو ما إذا وكل رجلاً ، وقيل له : كلما عرفت لك ، فأنت وكيله . على قوله عامة المذبح رحمهم الله : لا تحدد الوكالة ، وعلى قول أبي زيد الشرحي : تنجيد ، ذالك كالة قياساً .

١٩٩٦ - رجل ضمن مالاً عن غيره بأمره ، فأراد الطالب مضاعفة الكفيل ما يأخذ منه بعض المال ، ويرى ، فيرجع الكفيل بجميع ما ضمن على الذي ضمن عنه ، فالحيلة له

إن كان قد جرى عنه ألف درهم أن يعفيه بالألف دينار ، إن كان الدينار يعسر من أخذ الغائب منه ثلثين ، فإذا فعل ذلك رجع الكفيل على الذي ضمن عنه بجميع الألف التي كان ضمنها له عنه ، لأن الطالب لما أخذ بالدرهم الدنانير ، صار مؤثماً للدرهم التي وجب للطالب من الكفيل حكماً ، وإن أخذ الدنانير بالزيادة على قيمتها ، ألا ترى أن من حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي ما عليه من الدين ، فاشتري بالدين ثوباً من المديون ، وتلقى في نفسك برغمي يمينه ، كذا ههنا ، فعلم أن الطالب بأخذ الدينار صار مستوفياً الدرهم التي على الكفيل حكماً .

ولو أوفاه الكفيل الدرهم حقيقة ، كان للكفيل حتى أن يرجوع على الأصيل بجميع ما أدى ، كذا هذا ، وكذلك إن كان ضمن من الأصيل دنانير ، فأعنى رب المال درهم ، وأعلى له هي قيمة الدرهم رجع على الأصيل بالدنانير التي ضمن عنه . وكذلك إن باع الكفيل من الطالب ثوباً ، أو ما أشبهه بتلك الدرهم ، رجع الكفيل على الأصيل بجميع ما ضمن عنه ، وكذلك لو وهب الطالب المال من الكفيل ، وقبل الكفيل ذلك ، كان للكفيل أن يرجع على الأصيل بجميع ما ضمن عنه ، وهذا بخلاف ما لو حلف الطالب عن الكفيل ، أو تبرأ الكفيل عن المال ، حيث لا يرجع عن الأصيل بشيء ، ولكن يرجع رب الدين على المطلوب ، فأخذ منه حقه ، والعرف عرف في موضعه .

ثم قال في الكتاب : قلت : ويطلب للكفيل هذا ؟ قال : نعم ، إنما هذا شيء تركه له صاحب المال .

فما شمس الأئمة الخواري : لم يرد بهذا حقيقة التبرك ، وإنما أراد به التماسحة ؛ لأنه لو ترك حقيقة لكان لا يرجع الكفيل على الأصيل ، قلت : فإن أخذ الطالب من الكفيل خمسمائة وحلف عنه خمسمائة قال : برئ الكفيل جملة المال ، وللطالب أن يرجع بالخمسمائة ثباتاً على المطلوب ؛ لأن مرء الكفيل لا توجب براءة الأصيل عليه ، ما عرف في موضعه ، ويرجع الكفيل على الأصيل بما أدى ، وذلك خمسمائة لا غير .

قلت : فإن أراد المضمون عنه أن يبيع الضامن بهذا هذا المال ما الحيلة في ذلك حتى يطلب له الفصل ؟ قال : يدفع المضمون عنه المال إلى الكفيل على أنه قضى له عما ضمن عنه ، فإذا دعه على ذلك ، وانجز به ، طلب له الفضل ، معنى هذه المسألة أن

الكفالة نوجب ديناً مطاعاً على الكفيل ، ودين الكفيل على الوكيل غير أن دين الكفيل مؤجل إلى وقت الأداء ، فبأنه يزاد الكفيل لا يكون له أن يرجع على الأجنبي ، فإذا أراد تصحيح دينه أصبح الأصحاب يفتضون هذا القول ، يعني إذا أرادوا التصحيح أن يدفع قدر الدين إلى الكفيل ، حتى ينصرف عنه دينه ، ويرجع دينه إلى دينه على وجه التمسك به ، أن قال المصنف للكفيل : خذ هذه الألف ودفعها إلى الطالب ، فإنه يأخذها من الكفيل ويصرف فيها ، لا يطالب به الزوج عبد أبي حنيفة ومحمد ، رحمهما الله ، لأن الألف في دينه ودينه ، والمودع إذا تصرف في الدين ، يرجع لا يطالب له منه ، وإن دفع الألف إليه على أنها فضاء له ، فما ضمن عنه يطالب به ، لأنه إذا فسد كذلك ، فقد استعمل الزوج ، فيجوز ، ووطيء ، له الفضل ، لمن يحصل منه ، لأن هذا يرجع حصل على ملكه ، وقد جعل كذلك بعد ذلك ، بفرض إن استوفى الطالب حمله الدين من الكفيل ، أو ذهب إلى من ، أو استوفى التمسك به ، وذهب التمسك به ، طالب الكفيل بجميع نفسه ، وإن استوفى التمسك به ، وأراد من بعض لا يطالب الكفيل ، وإن كان المحطوط ، ويجب عليه رد ذلك التمسك به ، وإن أريد من الكفيل لا يجب له شيء ، ويجب على الكفيل رد كل ما قبض على الظالم ، وهذه المسألة معروفة في كفاية المسوق

١٩٩٣٢ - رجلان كفالة نفس رجل ففألف واحد ، ودفعه أحدهما إلى الثالث قال : سرعاناً جميعاً من الكفالة ، لأن كل واحد منهما انزلهما التمسك به صاحبه ، وهو أمر وقع محتلفاً محتتماً لا يملك أحدهما من الآخر ، وإذا سلم أحدهما صار مسلماً على ذنبه بجهة الكفالة ، وعن طريقه بجهة التمسك به ، وبنفسه بجهة صاحبه ، فلو أن أحدهما رجع عن شيء من واحد ، فإن كل واحد منهما إذا رجع إلى التمسك به ، فلو أن أحدهما نفذ بجهة صاحبه ، وأراد بغير أحدهما التمسك به ، فإن تفرغ أن لا يسلم إليه ، ولو أنه سلم أحدهما لجميع الثمن ، وأراد فضي السلم ، وصاحبه عاتب ، ليس للبائع أن يمس عن التسليم ، وله بعد المؤثر مخرجاً في النصف عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وجعل الآخر مختلفاً ، فلو كان في الأثرية هكذا فكان في الكفالة ، وقد ذكر هذه المسألة في كتاب الكفالة وقال : هذا ما بينا

وقال بعض الناس : إنه لا يراد الذي لم يسم وهو قول عمر رحمه الله ، لأنه قصيد بينا استثنى التمسك به ، واستثنى التمسك به ، فهو حصص التمسك به ينسبها أحدهما ، لم يكن

قال تميم الأتمة الحلواني: «لا يقع التحور بهذا من جميع الوجوه» لأن هذا تعليل البراءة بالخفوة. ومن مذهب زفر رحمه الله أن البراءة متى علفت بالأخطار لا تصبح البراءة، ولو لم يكن هذا في أصل الكفالة، ولكن كفالة مطلقه، فأذا كان يدفعه أحدهما، فيرتان جميعاً، فأخيلة فيه أن يشهدا جميعاً أن كل واحد منهما قد وكل الآخر في دفع فلان بن فلان إلى فلان بالكفالة التي كفل له بها، فإذا دفعه أحدهما يرتان: لأنهما إذا فعلا معكداً، فإذا سلمه أحدهما صار مسلماً من جهة نفسه الكفالة. ومن جهة صاحبه بالوكالة، فيرتان جميعاً غير أن هذا موضع نزاع؛ لأنه لا يصير مسلماً من الوجهين جميعاً؛ إما أن يصير مسلماً من جهة الكفالة، أو من جهة الوكالة، ولما أن يصير من الوجهين جميعاً فلا. ولكن إذا أراد أن يبرئ ما ينهى أن يقول فكسل وقت التيسيم: سلمته إليك بحجة الوكالة، ثم يجدد القول، فيقول: سلمته إليك بحجة الكفالة وهو حاصر في ذلك المحض، فحينئذ يرتان جميعاً.

ثم معنى قوله: أن يشهدا جميعاً أن يوكلنا شهود وبغير الإشهاد يجوز التوكين أيضاً، لكنه ذكر الشهادة لإمكان إثبات الوكالة، قال تميم الأتمة الحلواني: ما ذكر من أخيلة أن يشهدا جميعاً أن كل واحد منهما قد وكل صاحبه في دفع فلان ابن فلان إلى فلان بالكفالة التي كفل بها، فذلك مستقيم فيما إذا كان ذلك بمحض الطائفة، وفي وجهه حتى إنه إذا دفع أحدهما نفس المظنوب كان عليه أن يقبله، ونم يكن نه أن يقبل على صاحبه، وما إذا لم تكن منه الوكالة بمحض من الطائفة، ولا بوجه فكان ذلك الخوف الذي لم يدفع المظنوب إلى الطالب على قولك فقلت انفس باقي؛ لأنه إذا دفعه إلى الطائفة أحدهما عن نفسه وعن صاحبه، كان للطالب أن لا يرضى عن صاحبه على ذلك القول الذي قال: ذلك، ويكون في حق صاحبه مظنوناً، ويعبر كسار تطوع رجل آخر بتسليم النفس عن صاحبه، وأو: تطوع رجل آخر بذلك كان للطالب أن لا يرضى بتسليمه إليه، ولا يقبله، كذا هذا، وينت عليه لكفالة الخلف.

١٤٤٦) والدارقطني، ص ٢٨/٣ حديث (١٠٠) وعبد البررافي في مصنفه ٢٧٧/٨
حديث (١٤٤٦) ٢٨/٣ حديث (١٥٦٠٩) والطبراني في الكبير ٢٦/١٧ حديث (٢١)
وابن أبي شيبة ٢٢٠/٨ حديث (٣٢٩٢) وأبي يعقوب في الكبير ١٦٦/٦ حديث (١١٧٠٩)
وهو شعب الإيهان ٧٤/٨ حديث (٤٣٤٨) وفي السبع ٢١/٦ حديث (١٦٦٣)

١٩٩٢: - وقد رحل عن الدنيا رجل ألف درهم. وأصيب بأعسر أعينها هذان
 الكتمانين أن خشي وأبعد بينهما حتى لم يجد حجة بأداء المال، وإن كان حصصه تقابل بحبر
 ذلك، وإذا وقع إليه أحداهما الثاني - يرد حبيبها، وليس له مطالب أن لا يرعى حديثه، لم
 ثم كان أن يرد حصصه الثاني، فبعد أن عاد إلى عن نفسه، عن صاحبه كان
 للفتنة أن لا يرعى من حب حبه، لأنه غي عن الطلب - مستعصم بأداء أخيه - - أنه عن
 صاحبه

ولم أن جلا نفسي عن صاحبه بأداء المستحقة خاز للفتنة أن لا يرعى بذلك
 الفتنة، كما دعاها من الكتمانين - لأحداهما - - وكان ذلك من حصصه
 الثمانية. فحدث الحجاب، والامتنان، وإن كان حصصه المطالب يريد، يسبقا بجمع
 أحدهما منه، حتى المطالب حتى يجمع ما شأ

١٩٩٣: - رحل له رجل آخر مال، فآذاه اعداء أن يأخذ كثير من نفوس العرب لا
 يبرأ من الكتمان حتى يجمع المطالب جميع ما له، فالجدة فيه أن يجمع صاحب المال هذا
 المال، ثم يقول للكتمان: كتماناً حاكك عم على فلان. فأن كتمانك دمنه، وقد وكن
 فيما نسبه أو عدمه، فكن ما شأ. وطهر هذا القول من ما نسبه به فلان لأحد
 وحسب لك عليه من الأمر، فأنه كتمانك، أن يبرأ. فأنما معنى بغيره، فأن كتمانك
 وذلك بدر، فكذلك.

١٩٩٤: - رحل رجلان أن يكفوا بشيء في حال، فآذاه الكتمانين أن يستوثق من
 الذي يكتمان به حتى لا يثأرى منه، فطويروا في أحوال الكتمانين بميلاً أحدهم من الذي خبئه الثاني
 وذلك لأنه ما؟ كل من له حصصه، أنه، فكان أنه أن يأخذه كتماناً ثانياً حتى إذا
 شرب به صاحبه، وإذا اتبع اتبعه، فأن أراد أن يأخذ من القصة، وهذا لا يجوز، وهذا
 لأنه من كتمانك حله ما؟ إن كتمانك لا أخيه، وأخذ الرهن إذا أراد، وبذلك
 وهذا كما يفهم من المشي. إن أخذ من كتمان خفيلاً بالبرك جبار. ولم أحد بالبرك
 وهذا لا يجوز، - لأنه من كتمانها الجميع، ههنا

فكذلك: - من ذلك حيلة؟ متى جبر من قال. خيفة جبر أحد من فيه
 أن يقر المظلم أنه أم هذا الكتمان أن يقره عند مال له حال من الناس قد عرفه وقد

بسميه، وإيه قدره بتلك الدالة الذي حسنه عنه هذا العبد، ويكتب بذلك كتاباً، ويشهد عليه، لأنه قد رآه غلبه مال، وأحد الزوجين بالآخر أن ياتى غير أن هذا من الخيبر
لنى عذب بها على اختصاصه، وير ويكذب، ثم قال: ولا يسمى ذلك المال في النكاح
حتى لا يباينه المسمى، ولكن يكون المال من ماله، فلهذا هو ماله، لأن المطلوب
فيه من، وانقرن قول النكاح في مقدار النكاح.

فإن قال المظفر: لا بد أن يكون رهن، فيقول: لا كقول: صاحب المال عائب
والرهن عيب، ولا يخص المال من حيث يقدم الرهن، فلهذا دفع إليه المال ليس أنه
يحبس الرهن، لأنه الرهن، إذ أنى مالاً ليس للرهن، أن يحبس الرهن بعد ذلك

فإن قال الكفيل: لست من أن يره هذا الرهن، فهذا كقول: كلفته بنفسه قال: حد
هذا الرهن من، وسلم الرهن من الرهن، فيغير منه، وير، ويكون بقوله في سند الرهن
فيأخذ الرهن من، ويؤتي كفايته في عني، فالجواب فيه أن يضع الرهن على يدي عدل
يشهد به، ويحتمل له ما سمعه، ويسمى حالا بفتح على المطلوب، ويكتب بينهما
بما سمعه به في المال بما عينا، وقد ذكرنا قبل المذهب قبل هذا، فلهذا هو.

وذكر محمد رحمه الله في حيل الأصل: حيلة جواز أخذ الرهن من المطلوب،
على ما ذكرنا، وذكر في حيل الأصل: أن أبداً حيلة جواز أخذ الرهن قبل الطلب
في سمانة أخرى، والكفيل إذا أراد أن يكفل نفس المظفر في شيء أنه قد يوافق به في
وقت كذا، فإذ قال عليه صحت الكفالة على ما ذكرنا بعد هذا، فإنه والله تعالى.

فإن أراد الكفيل أن يثبت من المطلوب يوافق منه لا يجب أن يأخذ الرهن لا
من كفايته بالخص، لا بالكفالة بذلك، أما بالكفالة بالنفس فلهذا يست، وأما بالكفالة بالمال
فإن الدين بالكفالة بالمال غير واجب التحال، وإنما يجب في الشيء إذا عدم الموافقة
بالمطوب في ثوبت المفسر، لذلك، وأخذ الرهن من سبب سيجب في النكاح من،
والكفالة بدين سيجب في الشيء حائزه، والفرق عرفت في الشرع، ثم الحيلة حتى
يصح الرهنان المذموم من المطلوب بما قد عه ما أن أن يأخذ الكفيل بنفسه المال، فيقول:
أنا ضامن لك بما على فلان، فإن وافقتك به إلى يوم كذا وكذا من الأجل، فلهذا هو حتى

يصير كغيبلا بالمال عن المطلوب للحال ، فيصير الكفيل مريئاً بدين وجب له على المطلوب للحال لا بدين سيحب قبجوز ، ثم تعلق البراءة عن المال بموافقة المطلوب إلى الطالب إلى يوم كذا ، وكذا من الأهل ، فمنعهم البراءة إذا بين لموافقة المطلوب إلى الطالب وقتاً معلوماً ، ومثل هذا جائز عندنا وعند غيرنا

١٩٩٣٧- رجل كفل بنفس رجل على إن لم يوافقه غداً ، فإنه صام من لما عليه ، قال . هذا جائز . وهو خلافية معروفة ، قال شمس الأئمة الحلواني : هذه المسألة مذكورة في كتاب الكفالة ، ولها فروق شتى ، وقد أوردناها الخصاص رحمه الله ، وفروق المسائل من حقها أن تجمع ، فيقول : إما كفل بنفس رجل على أنه لم يوافقه في وقت كذا ، فالمال الذي على المكفول به على الكفيل . فهذا جائز استحساناً ، أما جواز الكفالة بالنفس فلائها مطلقة ، وأما الكفالة بالمال فلائها وإن كانت معلقة إلا أنها معلقة بشرط متعارف بين الناس ، والكفالة المعلقة بشرط متعارف بين الناس صحيحة استحساناً ، وإذا صححت الكفالة بالنفس ، فلو لم يواف به في ذلك الوقت ، فهو صام من لنفسه والمال ؛ لأنه كغيبل بالنفس كفالة معلقة ، فلا يبرأ إلا بتسليم النفس ، وعلق الكفالة بالمال بعدم الموافقة ، وقد وجد .

فإن محمد رحمه الله في حيل الأصل عقيب هذه المسألة : ولست آمن من بعض الفقهاء أن يبرئوه من الكفالة بالنفس لأنه يقول : الكفالة بها مؤجل^(١) إلى وقت نبوت الكفالة بالمال ، فإنه قال : إن لم أوف نفسه^(٢) إلى وقت كذا ، فأنا كغيبل بالمال ، ومن مذهب بعض الفقهاء : أن الكفالة بالنفس إذا كانت موقته لا تبقى بعد مضي الوقت ، ثم الثقة في ذلك أن يضمن الكفيل النفس والمال جميعاً على أنه إن أوفاه بنفسه يوم كذا ، وهو يرى من المال والنفس جميعاً ، وإن لم يواف به حتى مضي الأجل ، والنفس والمال هما عليه جميعاً ، فإذا نحل هذا ، فقد استوثق عما خاف من بعض الفقهاء .

وأما إذا قال : كفلت مالك على فلان على أني إن وافيت به في يوم كذا ، فأنا نرى .

...

(١) مكفلا في ظرف يوم ، وكان في الأصل : إلى يوم كذا مريئاً ، وكذا من الأهل

(٢) مكفلا في ظرف ، وكان في الأصل يوم : موقته مكان . موقته .

(٣) مكفلا في ظرف يوم ، وكان في الأصل : نفسه .

من ذلك المال فهو جائز مستحساناً على ما مر من قبل ، وعند زفر رحمه الله : صح
 'الأول' دون الثاني ؛ لأنه تعليق الثبوت بالخط ، وهذا لا يجوز عند زفر رحمه الله ، هكذا
 ذكر شمس الأئمة الحلي ، وفيه : 'الأصح أن زفر لا يخلط في هذه المسألة ، لأن هذا
 وإن كان تعليق الثبوت بالخط إلا أنه يبين تلمواظة وقتنا معلوماً ، ومن هنا التعليق جائز
 عند زفر رحمه الله أيضاً بدليل المسألة التي ذكرناها قبلاً هذه المسألة ، وإنه لا يصح تعليق
 الثبوت عند زفر إذا لم يبين ما عني به الثبوت وقتنا معلوماً ، والأصح أن زفر لا يخلط في
 هذه المسألة ، لا تلمعي الذي قاله ، لكن لأن هذا ليس بتعليق على حقيقة على ما مر
 قبل هذا .

أما إذا كفل بنفس رجل عنى أنه إن لم يوافق له في وقت كذا ، فالمال الذي لطلب
 على غريم آخر على هذا المذهب صححت الكفالة عند أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمه الله -
 الله ، وهذا محمد رحمه الله . الكفالة الأولى جائزة دون الثانية ، محمد يعتبر اتحاد من له
 الحق ، من عليه الحق لصحة الكفالتين ، وهذا يعتبر في صحة الكفالتين اتحاد من له الحق ،
 لا من عليه ، وهذا اتحاد من له الحق ، وأما إذا كفل بنفس رجل على أنه إن لم يوافق له في
 وقت كذا ، فهو كفيل بنفس فلان رجل آخر للطلب عليه دين صححت الكفالة في
 قولهما ، وخبر قول محمد رحمه الله : صححت الكفالة الأولى ، ولا تصح الثانية .

قال شمس الأئمة الحنوف ، فتر هاتين المسألتين في كتاب الكفالة وذكر هذا
 الخلاف في الكفالة بالمال لا في الكفالة بالنفس إلا أنهم ذكروا : 'الأصح أن كل واحدة
 منهما على هذا الخلاف ، وذكر الإمام المعروف بأحوالهم رآه صيانة الكفالة بالنفس في
 شرح حبل الأصل ، وذكر خلاف على هذا الوجه ، إلا أنه ذكر لأبي يوسف رحمه الله
 قولاً لا يقول محمد رحمه الله ، وقال الخلاف على هذا الوجه مسطور في كتاب
 الحيلة والكنانة

ثم قال الخصاص رحمه الله ، وما الحيلة حتى نحو : الكفالتين جميعاً عند أبي
 الحسنين ؟ قال : الحيلة في المسألتين أن يكفل الكفيل في مسألة الأولى بنفس هذا
 الرجل ، والثاني الذي على ذلك الرجل عنى أنه متى وافى جده الرجل في يوم كذا ، فهو
 برئ من الكفالة الأخرى ، وفي المسألة الثانية يكفل الكفيل بالنفس عنى أنه متى وافى

هذا الرجل في يوم كذا، فهو يرى من الكفالة الأخرى.

قال شمس الأئمة الحلواني: وهذا الشجر: إنما يقع على مذهب، أما على قول
غيره فلا يقع بهذا الشجر، لأن هذا يتعلق بالمرأة بالخطر، وإذا لا يجوز على قوله،
والأصح أنه على قول غيره رحمه الله أيضاً يجوز في هذه الصورة؛ لا بد من قبل.

قال رحمه الله: والذي هو أعمد وأؤثر أن يقول المكفيل أنا كفيل لك، ذلك الذي
لك على فلان، وينسبه على أني إن دفعت إليك فلاناً في يوم كذا، فأنا يرى من نفسه
ومن أمان الذي ضمنته، فهذا يجوز، وإذا دفع إليه يرى.

قال رحمه الله: وعند غيره: إنساني لا يصح أيضاً؛ لأنه يتعلق بالمرأة بالخطر،
فيكون هذا المنحصر علينا، والأصح أن على قول غيره رحمه الله يصح الثاني أيضاً؛ لما
قلنا: قل هذا، وإليه أشار المحقق رحمه الله.

وأما إذا قال: كملت منس فلان على أني إن ثم أو تعبه في وقت كذا، فعلم كيف
ترجم، ولم يقل: على الألف التي هي على المطر، فهذه المسألة تأتي بعد هذا - إن
شاء الله تعالى -.

١٩٣٨- رجل له على رجل مال، فبجبه عليه، وأخذ منه كفيلاً منسبه على أنه
إن لم يواف به عند رجل كل ثوب من هذه الثوب، والكفيل صلب جميع المال على
التحريم، فهذا حائر عندنا، قال: ونسب لمن أن يظله غيرت، لما فيه من تعليق وجوب
المال بالخطو، والحيلة في ذلك أن يضمن الكفيل المال مع النفس على أنه كلف ما سلم
الكفيل المطلوب عند رجل كل ثوب، فهو يرى من ذلك الجمع، ويكون هذا جوازاً من
قولك. وفي قول غيره ما، قال شمس الأئمة الحلواني: هكذا ذكر المحقق رحمه الله،
ولكن شبهة الاختلاف ما في: لأن فيه يتعلق المرأة بالخطر، وإبه لا يجوز عند بعض
الناس، وقد ذكرنا الخوض عن مثل هذه الشبهة فيما تقدم.

١٩٣٩- رجل غصب رجل ما أدرك من ترك في دار اشتراها من إنسان، فأراد
الضمين أن يأخذ من المطلوب رهنًا بما ضمنه لا يصح؛ لأنه إن بهان يدين مسجوب. فلا
يصح، والحيلة أن يغير المبالغ أنه باع هذا داره، وأبى أن، ولا إلتزام آخر منها حتى،
وإنه أمر هذا الضمين أن يضمن عنه ما أدرك المشتري في هذه الدار من ترك، وإنه قد

رهن أنفسهم بصدقة الله، ويسمى الرهن، ويذكر أنه دفع الرهن إلى الضمين، وقبض الضمين ذلك منه. وهذا لأنه إذا أقر السائح بموجب الثمن على نفسه صار الكفيل أئمة الرهن من السائح بدين واجب على البايع للحد لا بد من سيجب، فيجوز.

١٩٩٤- ادعى رجل له على آخر ألف درهم وهو يجحد، فأعطاه كفيلًا بنفسه على أنه إن لم يوف به في يوم كذا، فاطالبه على الكفيل ألف درهم، ولم يقل: الألف اثني على المطلوب، فهذا جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله، وفي قول محمد رحمه الله: لا يجوز، وقول أبي يوسف رحمه الله: مضطرب، هكذا ذكر شمس الأمانة الخنوازي، وذكر شيخ الإسلام المعروف بـ "أخو امرئ" أنه "قول أبي يوسف رحمه الله مع قول أبي حنيفة رحمه الله، والمسألة معروفة في كتاب الكفالة.

والخليفة في جوابها على قول الكل: أن قر الكفيل أن الطالب محق في دعواه، وأنه غنى المطلوب ألف درهم، ثم يضمن، فيقول: أنا كفيل لك بنفسك فلان، فإن لم أدفئك في يوم كذا، فالألف التي لك عليه عني، فإذا قال: هكذا حاز الضمان عندهم جميعًا، ويلزمه المال إن لم يوف به في ذلك الوقت؛ لأنه أقر بموجب المان، وأقراده في حق نفسه صحيح حتى يلزمه، وإن كان لا يصح في حق الأصل.

وذكر محمد رحمه الله هذه المسألة في حبل الأصل، وقال: الخليفة أن يقر الكفيل أن دعوى الطالب حق، ثم يضمن له بالنفس والمال جميعًا على أنه إن وفاه بنفسه المطلوب إلى كذا من الأحن، فهو يرى من ذلك كله، فإذا فعل، هكذا صحت الكفالة، إن عندهم جميعًا، لأن كل واحدة منها مطلقه غير معلقه بالشرط، وما ذكر في حبل الأصل أجود.

١٩٩٥- وجب ادعى دقة عبد في يد إنسان، فأتته منه كفيلًا بنفسه ويتنفس العبد، فقامت أئمة، فأقام الداعي بيعة أن أعبد عبده، قال: فعلى الكفيل بيعة العبد، هكذا ذكره أخصاص رحمه الله، ولا يحتاج إلى بيان أنه هل يجبر صاحب اليد على إعطاء الكفيل بنفسه وبنفس العبد قبل أن يثبت حق الطالب أو لا يجبر؟ ذكر محمد رحمه الله هذه المسألة في حبل الأصل، وقال: المسألة على وجهين: إما أن يقول الداعي: لي بيعة حاضرة، أو قال: ليست لي بيعة حاضرة، ففي الأول: يجبر المطلوب

على إعطاء الكفيل بنفسه ونفسه إليه ؛ لأن قضاءه لا يتمكن من إقامة الشيء إلا بحضرتهم . وفي الوجه الذي لا يجبر ، ولكن إن نسي بذلك كان جائزاً . وهذا على مذهبه . ثم على قول الشافعي رحمه الله : وللقالة بالأطراف لا يصح بحال ما

قال محمد رحمه الله في حبل الأصل ، وإنه أن يأخذ ثوباً بيمينه ويضرب عبده وكبلاً بالخصومة ، قال صاحبنا رحمهم الله : ومعه إذا أسرع انطوب ، فجعل الكفيل وكبلاً بالخصومة متى غاب كان جائزاً ، وإن أبي ، لا يجبر عبده ، وإن قال المدعي لم يبق حاضرة ، هذا لأناطينا المسمى حيث أخذنا من المدعي عليه كفيلاً بسليم نفسه ونفس العبد متى قال : لم يبق حاضرة ، فيجب أن ينظر للمطلوب ، فلا يجبر على إعطاء الخفيل بالخصومة ؛ لأن الناس بما ينفون في الخصومات ، وربما يكون المطلوب في الخصومة أهدى من النوكس ، ثم قال بعد هذا في حبل الأصل : وإن أخذ منه كفيلاً معه ويضرب عبده وكبلاً في خصومته إن غاب عنه ما ، فما يجب عليه أن كان جائزاً ؟ قال : نعم ، لأن على الوكالة بالشرط ، وعلى الكفالة بما يجب عليه ، وإن كان بهما ، وإن لم يكن الوكالات بالشرط حثراً ، وتعليق الكفالة بالشرط والاعتراض بهما يبيح نسي جازراً

ثم قال في حبل الأصل : ونيس له أن يأخذ شيئاً واجب عليه ، وإن يأخذه بسنن ذلك مما وصفت لك ، قال صاحبنا رحمهم الله : أراد أن المدعي وإن قال لم يبق حاضرة لا يجبر المدعي عليه ، وإعطاء الوكيل بالخصومة ، ولكن لو نسي به بجور ، ولكن يجبر على إعطاء الكفيل معه ونفسه له ، متى قال المدعي : لم يبق حاضرة للمدعي الذي قبله .

ثم حثنا إلى مسألة الكذب ، فقال إذا أعطى جارية أو ابنة أو غيره ، ونفس العبد وكبلاً في خصومة المولى إن غاب ، ثم يأخذ منه شيئاً يجب عليه ، فقامت المطلوب ، ومات العبد أيضاً ، فقام المدعي بالابنة أو العبد ، قال : معنى الكفيل قيمة العبد ؛ لأن نفس العبد مضمومة وقد ضمن الكفيل نفسه ، وهو من تلك الموت ،

(١) هكذا في ط و ف د ه ، وقال في الأصل : نوكس .

(٢) هكذا في ط و ف د ه ، وقال في الأصل : دكته صفت مكان مكان جازراً

فقد وجدوا أن نسبة الإصابة بالتهنك تختلف باختلاف عدد الكلى في جسم الحيوان، فحيوانات الكلى الواحدة لا يصاب بها، والحيوانات التي لها كلى واحدة يصاب بها ١٠٪، والحيوانات التي لها كلى اثنتين يصاب بها ١٠٠٪، والحيوانات التي لها كلى ثلاث يصاب بها ١٠٠٪، والحيوانات التي لها كلى أربع يصاب بها ١٠٠٪.

[illegible]

تم أخيرة في ذلك أن يعيد المدعى قضية نفس المدعى عليه ونفس العدة وتبلي
للطعنات في خصومة المدعى في هذه الحوزة فإذ كان وحجب على الطعنات بسبب
هذا العدة فغير قضية بالخصومة في فالجور مدعى.

[illegible][illegible]

بعد مضي عشرة أيام إلا على قول زفر رحمه الله ، فإن عبده يقع العتاق عليها في الحال .

قال القاصي الإمام أبو علي النسفي : قول أبي يوسف رحمه الله أشبه بعرفاء فإن الناس إذا كملوا إلى مدة ، فإنما يمهسون بضرب المدة أنهم يطالبون في المدة لا بعدها ، فكان هذا أشبه بعرفاء ، فإذا طلب الكفيل حيلة حتى إذا مضى رأس الشهر يبرأ عن الكفالة على ظاهر الرواية في قول النكّل ، فالحيلة أن يقول : كفلت بنفس فلان إلى عشرة أيام ، فإذا مضت ، فأنا رىء منه يقع له نفسه على ظاهر الرواية .

وإذا طلب الطالب حيلة حتى إذا مضى الشهر لا يبرأ عند أبي يوسف رحمه الله ، فالحيلة أن يقول : كفلت بنفس فلان إلى شهر ، فإن لم أدفعه إليك وأسر الشهر ، فأنا ضامن ما عليه . فإذا قال : هذا ، لم يبرأ الكفيل ، هكذا قاله الخصاف ، قال شمس الأئمة الحلواني : هذا من جملة الحيلة ، ولا فائدة فيه ؛ لأنه لو كفّل بنفس رجلاً ، ولم يوقت له وقتاً ، فإنه يتأبد ، وإذا أراد التأيد ينبغي له أن يطلق الكفالة إطلاقاً حتى لا يحتاج إلى هذا الشرط .

وأما إذا قال : كفنت بنفس فلان شهراً أو عشرة أيام ، ولم يقل : إلى شهر أو إلى عشرة أيام ، فقد اختلف المتأخرون ، منهم من قال : هذا ، وما لو قال : إلى شهر سواء ، حتى لا يطالب الكفيل في المدة ، ويرأى بمضي المدة ، على ظاهر الرواية ؛ لأنه لا فرق بين قوله : شهراً وبين قوله : إلى شهر كما في باب اليمين ، ومنهم من قال في هذه المسألة : يطالب الكفيل في المدة ، ويرأى بخلاف قوله . إلى شهر ، وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله ، وإلى مال الشيخ الإمام عبد الواحد الشيباني رحمه الله .

ثم إذا كان يبرأ عن الكفالة بمضي المدة في هذه المسألة عند بعض العلماء ، علو طلب الطالب حيلة حتى لا يبرأ بمضي المدة ، فالحيلة ما ذكرنا قبل هذا في قوله : إلى شهر ، ثم ذكر بعد هذه المسألة المعروفة أن الكفالة لا يوجب براءة الأصيب عنداء ، والمحرقة توجب ، وعند الشافعي رحمه الله : توجب براءة الأصيب كالحالة ، فإن أراد الاتفاق فالحيلة أن يضمن الكفيل المال عن المطلوب على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه بذلك وعلى أن الطالب أن يأخذ أيهما شاء بجميع المال .

١٩٩٤٣- وما يتعلق بمسائل الكفالة ما ذكر في حيل "الأصل" : إذا أخذ الطالب من المظروب كفيلًا بنفسه وكفيلًا في خصومة إن غاب، فذلك جائز؛ لأن الكفالة بالنفس حصلت مطلقاً، وإن وكالة بالخصومة حصلت معلقة بشرط أن يقبض المطلوب، وتعين الوكالة بالشرط صحيحة، فإن كان الطالب إنما أخذ منه كفيلًا بنفسه وكفيلًا في خصومة إن غاب المطلوب على أنه ضامن لجميع ما يذوب عليه، جاز ذلك كله؛ لأنه كفيل بنفسه المطلوب، وفيه جائز، وعلى الكفالة بما يجب عليه إن غاب المطلوب؛ ووجب عليه التطالب حق، وتعلق الكفالة بشرط متعارف جائز.

قال: ولست آمن أن يطلعه بعض القضاة؛ لأن عند بعضهم الكفالة يجب على المطلوب متى "غاب" لا يصح؛ لأنها كفالة مستقة بالشرط، فأعيلة الطالب أن يأخذ منه كفيلًا بنفسه ضامناً؛ لما يجب عليه من حق الطالب على أنه إن وافاه به إلى كذا من الأجل، فهو يبرئ ومن ذلك كله، وإن لم يواف به؛ فذلك كله عليه، وعلى أن الكفيل إن لم يواف به إلى ما سبب من الأجل فهو وكيل المظروب في جميع ما يطالب به هذا الطالب، ويقر المطلوب أنه أمره بذلك كله، ويقر الكفيل أنه قبل ذلك كله.

ومن جهة ذلك؛ أنه إذا ادعى الكفيل أنه سئم المظروب إلى الطالب وأنكر الطالب، وجاء هر^(١) الكفيل بشاهدين، شهد أحدهما أنه سئم إليه في موطن كذا، والآخر أنه سئم إليه في موطن كذا غير ما ذكره الأول، لا نقل هذه الشهادة عندنا خلافاً لبعض العلماء، وكذلك إذا اختلفا في الزمان، وأما إذا سكتا عن ذكر المكان والزمان فنقل شهادتهما بالاتفاق، والمسألة معروفة.

ومن جملة ذلك: وجلان ضمنا عن الزوج عداً بآبائه فلاق من صاتي درهم إلى ألف، جاز؛ لأنهما لو كفلا عن رجل بما يجب عليه لفلان صحت الكفالة، وإن لم يبين مقدار المكفول به، فإذا بينا ثلثي أن يصح، وكأنه إنما بين المقدار هذا تحريزاً عن قول أبي لبلى رحمه الله، قال: فإن كانا ضمنا وب وصقت على أن على أحدهما الثلث من ذلك وعلى الآخر الثلثين جزاً، قال: فإن كان أحد الكفيلين أراد أن يقسم الكفيل الذي معه

(١) وكان في الأصل: "عما مكاد من".

(٢) هكذا في "م" و"ف"، وكان في الأصل: هذا.

بأمره فيما ضمن من النعم يريد به أنه أراد أحد التفضيلين أنه إذا أدى شيئاً يرجع بما أدى
 عن صاحبه أو على الأصل، فالجواب أن يشهد على إقرار الذي عليه لأمره ومضى
 إقرار صاحبه أنه كف عن الذي عليه الأصل. وكان "صاحبه" كما كف عن الذي عليه
 الأصل بأمرهما حتى إذا أدى كان له أن يرجع بما أدى إن شاء على الأصل، وإن شاء
 على صاحبه التكفل؛ لأنه كف عنهما بأمرهما.

الفصل الثالث والعشرون

في الخوالة

١٩٩١٤ راجع له عن آخر ما قاله في الديون أن يحيله عنى بمبره بالمال عنى أنه
 إن مات المحتال عليه مملوكاً لا يرجع المطلب على المحتال عليه، والمطلوب أن يعر
 المحتال والمحتال له في كتاب الخوالة "أن هذا الحيل أحال بهذا المال على مملوك
 وسجين، وحلله مملوكاً لا يعرف، وقبل ذلك الرحل الحرة، ثم إن هذا المحتال أحال
 هذا المحتال له على هذا المحتال عليه، فإذا فعل على هذا الوجه، ثم مات، هذا المحتال
 عليه مملوكاً لا يكون للمحتال له على الحيل الأول حق الرجوع؛ لأنه ما أحاله عنى هذا
 إلما أحاله على آخر لم يعرف موت ذلك مملوكاً.

إذا أراد المطلب أن يحيل المطلب بالمال على غيره له، فقال المطلب للمطوب.
 أنت عندي أوتير من المحتال عليه، ولا آمن أنك تقوى ما لي إن أحدث لي به عليه، ويطلب
 حيلة عنى لا يبر. الأصيل، فالمحيلة أن يضمّن العريم المطلبون لطلب عن المطلب ما
 عليه من الدين. فاجبر الأصيل، وكان للمطالب أن يأخذ أئيمه شاء، فيحصن
 مقصودهما جميعاً، وأجرب أن يركب المطوب المطلب حتى ينقض الدين، ويجعله
 قصاصاً ماله، فيحوز، أما التوثيق ببعض الدين فجواز، فاعو، وأما جعل المصون
 قصاصاً فإنه فظاير أيقناً، لأن مريض قصاص الدين هذا عنى ما عرفت في موضعه.

فإن كان المطوب أخذت أن يضمّن المطلب من غيره، ويعد له ضام قبل أن
 أنفذه نفسه، ويكون القول قوله في ذلك، عنى هذه المسألة أن المطلب لما ركب
 المطلب ببعض الدين من غيره، ولم يفل، أنفذه لنفسه يقي بعض المطلب للمطوب
 أولاً، ثم يحتاج المطلب إلى تجديد القرض أو دفع القرض لأهله؛ لأن المطلب في
 يد التوكيل أمانة، والقصر لنفسه نفس صحت، ونقص الأمانة لا ينوب عن قبض
 الضمان، فيحتاج إلى تجديد القرض لنفسه. وقد قال: هؤلاء التبرص قبل أن أتد، ص.

لنفسه ، فقد ادنى هلاك الأمانة قبل حدوث سبب الضمان ، فيكون القول فونه ، وإذا عرفت تفسير المسألة ، فانه لا بد أن يأمر المطلوب غريمه هذا أن يضمن عنه المال للمطالب عني أن يأخذ به أيما شاء ، فإذا فعل ذلك ، صدر إلان عليه ، فبدأ أخذ الطالب من غريم المطلوب شيئاً يصير أخذاً لنفسه ، ولو هلك يهلك عليه .

وحكي المحاكم لإمام أبو محمد الكوفي أنه قال : ههنا حيلة أخرى أن يقول الطالب للمطالب : اقض من علي غريمي لنفسك ، فإذا قال : هذا ، لا يمكنه أن يقول : ضاع مني ؛ لأنه كما قبض ، قبض لنفسه ، وينوب القبض الواحد مكان قبضين بخلاف ما نوه قبل : أقضه لي ، لأنه يحتاج إلى قبضين : إلى قبض للموكل - وإلى قبض لنفسه ، ونظير هذا ما قلنا في الزمان إنه إذا قال للزمن : بيع الزمان والقبض ، الله ، على من ضمنه ، فباعه الزمن ، وقبض منه ، فالمقبوض يكون أمانة في يده من أول ما قبض ، ثم يصير رافة ضمه بعد ذلك حتى لو هلك في أول ما قبض يهلك أمانة ، وبمثل لو قال للمزمن : بعه شريك قباعة المزمن ، وقبض الزمن واقبض في أول الرحلة فمقتضاء ، حتى لو هلك يهلك علي المزمن .

فإن قال المطلوب : لا أرضى أن يكفل عني أحد ؛ لأنني أنسب إلى الأمان ، فالوجه أن يحتال الطالب بمال علي غريم المطلوب علي أن الغريم إن لم يوافق الطالب المال إلى وقت كذا ، فالمطوب هو من المال على حاله . فيحصل مقصودهما ، ويجوز هذا ؛ لأن المطلوب ضمن للمطالب عن المحتال عليه بنحو مضمون على المحتال عليه - والله تعالى أعلم - .

الفصل الرابع والعشرون في الصلح

ذكر محمد رحمه الله في حبل الأصيل رجلين علي رجل ألف درهم ، صاحبه
مبا على ما أوردتم ، يذهب إليه في حال سكر كذا من سكره ، فإن لم يفعل ، فعليه
مائة درهم ، جاز هذا الصلح في قولنا وقول أبي يوسف رحمه الله ، فهذا المائة على
هذه الصورة والوضع ، يذكروا دعما ، رحمه الله في كتاب الصلح إنما هي من جبنفس
كتاب الحبل ، ولحق بمب أن المصوب إذا أدى مائة في الوقت المشروط من غير أن يفي ،
وإن لم يؤد فمب مائة درهم ، وإذا انقضى وقت فمب مائة درهم ، الصلح من هذه الحس ثلاثة
مهمون أحدها ، إذا كان لرجل عنى أصر ألف درهم ، قال : صاحب المال للمعير ،
حفظت عنك خمسمائة لئلا يجرى حسمه ، أو قال : تؤمن إلى خمسمائة غدا ،
وقبل الآخر ، وذكر أن الصلح واحط حاتم إن أدى المدين إليه غدا خمسمائة أو لم
يؤد .

الثاني : إذا قال : حفظت عنك خمسمائة على أن تعطيني خمسمائة ، وثالث
مبجل ، قال ألف ملئت عنى حالها ، وجعل الآخر ، ذكر أن المدين إن جعل خمسمائة ،
فهي برز ، عن الخمسمائة الأخرى ، وإن لم يعط ، فالألف عليه حالها ، وهذا
استحسان ، والقياس أن الألف عليه على حالها ، عن خمسمائة أو لم يعط ،
والقياس أنه مائة مائة

الثالث : إذا قال : حفظت عنك خمسمائة على أن تعطيني مائة مائة ، وثالث
عن هذا ، وأورد به خلافا ، وقال سبي قول أبي حنيفة رحمه الله ، إن عصى خمسمائة ،
يؤدى عن الأخرى ، وإذا ألف عليه عنى حالها ، وعطى الصلح ، وقال أبو يوسف
رحمه الله : لا يصلح الصلح ، وعلى المصوب خمسمائة ، على خمسمائة أو لم يعط

فهذه حيلة ما أورد به محمد رحمه الله في كتاب الصلح ، مما يلى مائة كتابه
أصيل ، وهو رتبها ونكسها ، بالذكر ، وإنما ذكر محمد رحمه الله قول أبي يوسف رحمه

انه عهد ليحيى أن هذه المسألة علم ، لأنفاثي ، ولا خلاف فيها كما هو محسنة كتاب المصلح ، وإنما مسألة كتاب احبب مخالفت ، قال : هو ذو رحمة الله ، وقال : ان امرئ قبلي رحمه الله ، عوجه قول المخالف أن الجير امة عمار د على لانة إلى تمام المائتين معلقة بشرط أداء المائة في الوقت المشروط ، وتعويض البراءة بساتر انك ووط ما طلي ، وكذا ، بعد الشرط ، ولنا أن هذا شرط معتاد معترف من غير تكبير منكرو ، ونحقيق البراءة بالشرط المعتبر لهواه ، من غير تكبير منكرو جائر ، إذا انه اراد من غير تكبير منكرو حجة عرف ذلك في ماصح كثيرة ،

وإن شاء الله ، فإنه حتى يدور هذا المصلح بلا خلاف ، فالحقيقة ما أنشأ إليه محسد رحمه الله ، فقال : يحفظ رب المال على انديونة تماعنة درهم ينثر مائة درهم مصالحة من هاجن المائتين على صانة يوديب إليه في وقت كذا ، فإذا لم يصدر فلا مصلح بينهما ، ومن هذا المصلح حائر بلا خلاف ، قال شمس الأئمة الحلواني في هذه الحجة نوع نظر ؛ لأنه عليه تعويض البراءة عمار د على لانة إلى تمام المائتين أيضاً ، وذكر شيخ الإسلام في شرح اجير : أن هذا المصلح حائر بالانفاق ، وقرر لذلك حجة التفسير ، فينظر في ترجمه الامثلة .

وقد كتب في انواعنا المسموعة : إذا كان لي حتى على امرئ ألف درهم مباحة منها على مائة درهم إلى شهر ، فإن لم يعطها إلى شهر ، فصاننا درهم ، فهذا لا يجوز ، وإن كان هذا المصلح خطأ ؛ لأن المخطوط محمول ، وهو حسنة إن دفعه مائة درهم الوقت المشروط ، وإن لم يوفه ، فلم يحفظ تمامائة ، وحيدة المخطوط تبع صحة الخط ، فيجب أن يكون جواب في مسألة الجبل كذلك ، فيكون في المسألة يوتيد ، فلا فرق بين المائتين ،

١٩٩٥ - وجب كتاب عبد ، على ألف درهم إلى سنة كذا ، فإن لم يوفد إلى سنة كذا ، فعليه ألف أخرى ، ههنا اكنة بانهية ؛ لأنه على جرب ألف أخرى ؛ وإيه تحليل محض بشرح أن لا يودى ، لأن ألف إلى سنة كذا ، وتعني التملك شراشه ، وما يدل ، وإن طلب التولى لذلك وجهها ، فالحيلة له أن يكاتب العبد على ألف درهم ، ثم إن التولى يصالحه بما كاتبه على ألف درهم ، يوديب إليه سنة ، وإن أم يودى ، فلا مصلح بينهم ، ههنا

جائز ؟ لأن مثل هذا الشرط يجوز في البيع حتى إن من باع من آخر عبداً على أنه إن لم يقدّمه إلى ثلاثة أيام ، فلا بيع بينهما ، فالبيع جائز ، فكذلك الكتابة بالطريق الأولى ؛ لأن في الكتابة معنى التعيين ، ولجئ في التعليقات من النسخة ما لا تجرى في البياعات

قال شمس الأئمة الحلواني : وقد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله : أنه لا يجوز هذا أيضاً ، ووجهه أن فيه تعليق البراءة عما زاد على الألف إلى تمام الألفين بشرط أداء الألف في الوقت المشروط ، والخيلة في ذلك للمولى أن يكتابه على ألف درهم إلى سنة كذا ، ويكث حتى تمس تلك المدة ، ثم يصاحقه على الألفين ، ويزيد في الأجل ، وتكون هذه كتابة مستأنفة بالألفين فيجوز .

فإن كان المولى كتبه على ألفي درهم متجعة ، وأراد أن يصالح مولاه على النصف من ذلك معجلاً ، فهذا جائز في قول علماءنا رحمهم الله ، وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله : أنه لا يجوز ، وأجمعوا أن في سائر الديون المرجلة لو وقع الصلح على النصف منه معجلاً لا يجوز ، فالخيلة في أن يحوز هذا الصلح بالاتفاق أن يأخذ المولى من مكناته بجميع ماله عليه ثلثين ديناراً أو عرساً ، ويغلى انكاتب في تمه . فيكون المكنات بذلك موفياً حقاً واجباً عليه ، وبعض إلى مواده ، ولا يدخل فيه قول أحد يظنه .

١٩٩٤٦ - إذا اشترى الرجل من آخر داراً بألف درهم ، فأراد الشفيع أخذها بالشفعة ، فصالحه المشتري على أن أعطاه نصف الدار بنصف الثمن ، فهذا جائز . اعلم بأن محمداً رحمه الله أورد هذه المسألة في كتاب الشفعة ، وجعلها على ثلاثة أوجه : أحدها : أن يصالح المشتري الشفيع على أن يسلم الشفعة على دراهم مسماه ، ولي هذا الوجه لا يصح الصلح حتى لا يجيب للشفيع على المشتري شيء من الدراهم ، ولكن يبطل شفيعه .

الثاني : أن يصالحه على أن يعطيه نصف الدار بنصف الثمن ، وإنه يجوز ، وللشفيع أن يأخذ نصف الدار بنصف الثمن ، لأنه ترك بعض حقه ، واستوفى البعض ببدل معلوم ، ومضى المسألة إذا طلب الشفيع الشفعة في كل الدار من الاستثناء بكل الثمن ، ثم وقع الصلح بينهما على نصف الدار بنصف الثمن ، فأما إذا طلب الشفيع من

الابتداء، النفعة في نصف الدار، فتبطل شفعته في الكل.

الثالث : أن يصاحبه المشتري على أن يأخذ بيتاً من الدار بعينه بما يخصه من الثمن، وإنه يبطل لهالة الحصة.

فإن طلقا وجهاً حتى يسلم لتشفيع ذلك البيت، وما بقي للمشتري، فالحينة ما حر في فصل الشفعة، وذكرنا حيلة أخرى، وهي أن يشتري الشفع هذا لبيت من المشتري ثمن مسمى، ثم يسلم الشفع للمشتري ما بقي من الدار إلا أن في هذه الحيلة نوعان، لأن شراء الشفع البيت لا يكون إلا بعد سابقة الاستبام. وباستبام الشفع شراء الشفع يبطل شفعت في جميع الدار، فقد عرف في كتاب الشفعة أن الشفع إذا استام من المشتري شراء بعض المشتري أو كله يبطل شفعه في الكل، وبما لا يبقى المشتري بعد ذلك بيع لبيت من الشفع. فلا يحصل مقصوده، والحيلة في ذلك أن يبدأ المشتري ويقول للشفع : هذا البيت بيع لك بكذا، فيقول الشفع : قد أخذت، وقد رهنيت، أو قد غلقت.

١٩٩٤٧ - رجل يدعى داراً في يدي رجل، وأراد ذوا ليد أن يصاحبه من غير إقرار؛ لما أنه يخاف أنه لو أقر بالدار للمدعي، فإنه يأخذها منه، ولا يصاحبه. قال : الصلح جائز عند أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله، وكان بعض الفقهاء يبطل كل صلح لا إقرار فيه، والحيلة في تجويزه على قول الكل أن يواضح المدعي عليه اجتناباً فقولنا، حتى يصالح هذا الفضولي مع المدعي عن الذي في يده ائدار، ويقر الفضولي للمدعي بالدار، فيكون هذا صلحاً عن إقرار الصالحين، وذلك جائز بالاتفاق، فيحصل الشفع للمدعي عليه؛ لأن المدعي عليه ما أقر بالدار للمدعي إذا أقر به الفضولي، وإقرار الإنسان لا يكون حجة على غيره، بعد ذلك يظهر إن كان الصلح بأمر المدعي عليه نفذ عليه، ورجع المصالح الفضولي ببطل من الصلح، وإن كان بعير أمه وإن ضمن المصالح بدل النصع، أو أصاف الصلح إلى ماله، نفذ على المصالح "الأجنبي". ولم يتوقف على المدعي عليه، ولا يرجع المصالح الفضولي على المدعي عليه ببطل الصلح، وإن لم يصح المصالح بدل النصع، ولا أصاف الصلح إلى ماله نفسه، توقف الصلح على إجازة

المدعى عليه .

ثم فإن في ذكر هذه الحيلة : ويضمن المصالح المتوسط ما أدرك ذا اليد من فرك في الدار المدعى بأن استحققت الدار من يد ذي اليد ، وهذا الضمان ثابت بدون شرط ، فإن الدار متى استحققت من يد ذي اليد ، فالمصالح يرجع على المدعى بما أعطاه من بدل الصلح ضمن المصالح المدعى ذلك أو لم يضمن ، فإن استحق نصف الدار يرجع المصالح عليه بنصف بدل الصلح ، وكذلك إن استحق ربعها أو ثلثها ، يرجع المصالح على المدعى بما يخصه ذلك من بدل الصلح إلا أن الخصام ذكر ذلك تأكيداً لا شرطاً .

وإن كان المدعى ادعى نصف الدار - ووقع الصلح على نحو ما بينا - فاستحق من الدار ، استحق النصف ، لا يرجع المصالح على المدعى بشيء ، لأن من حجة المدعى أن يقول للمصالح : صاخذك على نصف الدار ، وقد بقي في يد ذي اليد النصف ، فإن طلب المدعى عليه والمصالح حيلة ، حتى لا يستحق شيء من الدار إلا ويرجع المصالح على المدعى بما يخصه من بدل الصلح ، فالحيلة أن يقر المدعى أن له نصف الدار ، وللمدعى في يد الدار النصف ، ثم يصالحه الفضولي بعد ذلك على كذا وكذا ، ويكتبان ذلك في كتاب الصلح ، فإذا فعلوا على هذا الوجه ثم استحق نصف الدار فما تونه فالمصالح يرجع على المدعى بما يخصه من بدل الصلح .

فإن بين هذا وبينما إذا لم يقر المدعى أن نصف الدار للمدعى عليه ، ثم ادعى أن نصف الدار فما تونه ، فالمصالح لا يرجع على المدعى بشيء ، والفرق أن المدعى لما أقر أن نصف هذه الدار للمدعى عليه قبل الصلح لا يمكن أن يقول عند الاستحقاق : إن الاستحقاق ورد على النصف الذي لم يقع فيه الدعوى ؛ لأنه أقر بذلك ذلك للمدعى عليه صريحاً ، فلا بد وأن ينصرف الاستحقاق إلى التعيين ، وكان المستحق وقع فيه الدعوى في نصفه ، فعد الاستحقاق يرجع المصالح بما يخصه من البدل ، فأما إذا لم يقر أن نصف ملك المدعى عليه يمكن أن يقول : الاستحقاق ورد على النصف الذي لم يقع فيه الدعوى - فصرفناه إليه صيانة للصلح بقدر الممكن ، فلم يكن الاستحقاق دأ على شيء وقع فيه الدعوى ، فلا يرجع المصالح على المدعى بشيء من بدل الصلح .

١٩٩٥٨ - رجل مات ، وترك ابناً وامراً ، وفي أيديهما دار جاء رجل ، وادعى أن

[illegible][illegible]

وذكر ترمذي الأئمة غير حمزة هذه المسألة في شرحه حبل الأمل ، وقال :
طريقه أن يقرا إحدى هذه ثم يخطها معها على كتابه فيكون له أثر في
الدار ، قال ابن حبان : إنه كان صريحاً بذلك ، ثم قال : قلت في القاموس فيما على ما
صريح به ، وقال : قلت : قلت ما هو الذي يقرأ على أن يكون له أثر في الدار ، وقال :
سبح الله .

١٩٤٩- رجاء محمد - ولدت في دمشق وحضرها والده في دمشق. ولدت في دمشق.
المرأة من حبيبتنا من الثورة على زوجها في دمشق. ولدت في دمشق.
الأولاد: ولد لهم بكر في دمشق في دمشق. ولدت في دمشق.
رجاء ان كان ما أتت من والدهم أكثر من نصيبها من الأرباح، حازت وحصلت من

من الدراهم بالمثل ، ونباقي بمقابلة العروض غير أن ما يخص من الدراهم يكون صرفاً ، فيشرط قبض البدلين في المجلس ، إذا كانت الورقة مقرين بالتركة غير معين نصيبها ، لأن نصيبها من التركة أمانة في هذه الحالة في أيديهم ، وقصص الأمانة لا ينوب عن قبض الضمان .

ولو صار نصيبها مضموناً على الورقة ، بأن كانوا حاضرين للتركة أو مقرين إلا أنهم ممنوعون نصيبها من التركة ، الآن لا يحتاج إلى قبض البدلين في المجلس ؛ لأن قبض المصعب بنوب عن قبض العبدان ، وإغنا يحتاج إلى قبض بدل التصنيع لا غير ، وإن كان ما أخذت مثل نصيبها من الدراهم لا يجوز ، لأنه يبقى العروض سائلاً عن العوض ، وكذلك إذا كان ما أخذت من نصيبها من الدراهم لا يجوز ؛ لأنه متى العروض مع بعض الدراهم خالياً عن العوض ، فلهذا يجوز هذا الصلح بطريق المعاوضة ، وبطريق الإبراء عن الباقي أيضاً ؛ لأن التركة عن ، والإبراء عن الأعيان ماطلة

قال احكام أبو الفضل : إغنا بطل التصنيع على مثل نصيبها من الدراهم ، وعلى أن من نصيب من الدراهم حالة التصديق ، وما حالة الماكرة فالتصنيع جائز ؛ لأن حالة الماكرة تمنع على المال لقطع المنازعة وتقضية حقه ، فلا يتمكن الربا ، وإلى هذا أشار صاحب المحرر ، وجهه الله في كتابه ، الأصاح ، وإن لم يعمم مقدار نصيبها من الدراهم التي تركها الزوج لم يجوز الصلح ؛ لأنه فاسد من وجهين ، صحيح من وجه ، فكانت العبرة لحالت الفساد ، وإن صولحت على عرض أو دنائير جز وأد حل ، لأنه لا يتمكن الربا في خلافه الجنس ، وهذا هو الحيلة في هذا الباب .

وإن كانت تركة الروح دنائير وعروضاً ، صولحت على الدناير - فهو على التمام مباح أثنى قد : في الدراهم ، وإن صولحت على دراهم ، حاز على كل حال ، وإن كان في التركة دراهم ودناير وعروض ، فصولحت على دراهم أو على دنائير ، لا يجوز إلا إذا كان بدل الصلح أكثر من نصيبه من ذلك البقد حتى يكون الشئ بالمثل من ذلك النقد ، والباقي بلزك العروض والنف ، الآخر ، وإن صولحت على دراهم ودناير ، جاز على كل حال ، ويصرف الجنس إلى خلاف الجنس ، وهذا هو الحيلة في هذا الباب إلا أن ما يخص الدراهم من الدناير ، وما يخص الدناير من الدراهم معروف ، فيشترط قبض

الشعير ، ولا يطل في حفصة الزبيب ، وإن لم يدخلوا الدين في الصلح صح الصلح عن باقي الشركة ، وفي الدين على الغريم بينهم على فوائض الله تعالى ، وهذا نوع حيلة في تصحيح هذا الصلح أن يستنوا الدين ، ويذكروا في الوثيقة ما خلا الدين .

فإن أرادوا إدخال الدين في الصلح ، فالوجه أن تستقرص المرأة من الورثة مثل نصيبها من الدين ، ثم تحيلهم بذلك على الغريم لمعطيتهم من نصيبها ، وبطل الغريم ذلك ، ثم يصالحونها عن بقية المال ، فيصير جميع الدين والدين ملكاً لهم ، أو يحجلوا للمرأة نصيبها بمعنى الورثة من الدين من أموالهم منطوعين عن الغريم ، فإن قصدها الدين من غيره منطوعاً جائز ، ثم يصالحونها على ما بقى^(١) ، والإفراض المنع في حق الورثة حتى إنهم لو لم يصلحوا إلى منفيهم من الدين يرجعون بما أدوا على المرأة ، أما لو عجلوا نصيبها منطوعين لا يصلون إلى ما أدوا ، لأن جهة الغريم ، ولأن جهة المرأة ، لأنه لا وجوع للمتطوع على أحد .

وإن أمت الورثة أن يفرضوها نصيبها من الدين ، فالحيلة أن يستفرض الغريم نصيبها من الدين من رجل ، ويعجل نصيبها من الدين ، ثم يصالحونها من المال العين ، وإن أئى الغريم أن يستفرض نصيبها ، فالحيلة أن يبيع الورثة ، أو واحد منهم عرضاً من عروصه من امرأة ما يساوى عشرة خمسين التي نصيبها وهو ، وقد يفعل الوارث هذا لأجل هذه المنفعة وهي صحة الصلح ، وخروجها من الدين ، ثم يحيل المرأة بشئ تلك العرض على الغريم ، ثم يصالحونها من المال العين ، وإن كانت المرأة لا تميل إلى ذلك مخافة أن ينوى المال على الغريم^(٢) ، ويرجع الوارث عنها بشئ العرض ، فالحيلة أن يقر المرأة باستيفاء نصيبها من الدين الذى على الغريم ، وتشهد على نفسها بالاستيفاء ، ثم يصالحونها من المال العين على ما وصفتنا

وأخرى أن يصالحوها من المال العين سوى ما باسم زوجها فلان من الدين . ثم تقر هي في أسفل النصك أن جميع ما باسم زوجها فلان من الدين وهو عني فلان وفلان

(١) هكذا في ظ و كان في الأصل و ف و م . هـ ما يجوز .

(٢) هكذا في ظ و ف و م . و كان في الأصل : على الغريم . ثم يصالحونها من المال بشئ العرض .

كذلك كذا كله . كان نعلان وفلان تسمى جميع الورثة ومنكهم لأحق لأحد مواضع فيها ،
 وإن استزوجها في ذلك عارية ومعدونة لهم ، فالإقرار بتأدين للمعدن لا يحد إلا أن حق
 البعض يكون للمعدن ، وإن كثر موروثا ، لأن الورثة معتبر بالذي ثبت بعنفها ، ولو
 ثبت بعنفه كان حق البعض لها ، فكذا ههنا ، فيسفي أن يوكل المرأة الورثة المقتصر
 بنين حتى يثبت لهم حق الفرض إلا أن في هذا تحيلا^(١) وفي أمي سننها أمر بالتكذب .

و أما إن لم يكن الذم معلوما وقت الصلح ، ودفع الصلح حاربا على بعض من
 ذكرها من الوجوه ، لم يظهر دين للميت ، أو ظهر عن الميت غير يدين وجن ، هل يمكن
 داءلا بمص الصلح ؟ لا ، إرادة لهذه المسألة : قال القف أبو بكر الأعمش رحمه الله : لئن
 أن يقول لا يدخل ، ولعلنا أن يقول يدخل ، لم على قول هؤلاء : إذا دخل لم يظهر
 تحت المردح إن كان له أظهر عيلا لا يوجب له المردح ، وإن كان له ، فظهر ، وإن كان
 اثنين معتنى من الصلح لا يفسد الصلح ، وإن لم يكن معتنى يفسد ، وإذا شرطوا في
 هذا المصاح أن لو ظهر على الميت دين ، فلا شيء عليه لا يصح الصلح ، وكذلك لو
 شرطوا فيه أن لو ظهر للميت دين ، فلا حصه لها من ذلك الدين ، لا يصح الصلح .

وفي فتاوى شمس الإسلام ، لأوجبي : لو شرطوا في هذا الصلح أن لو جميع
 المصالح شيئا من التركة ، فلا شيء عليه ، أنه لا يصح الصلح ، ولكن هذا ليس
 بمسألة : لأن هذا شرط أن لا يملكه إلا هو ، إلا شرطوا أنه لو ظهر على الميت دين ،
 فلا شيء عليها .

١٩٩٥ - في النسق : قال عثمان بن ميادة : سألت أبا يوسف رحمه الله عن
 امرأ أدمت ميراثها على ورثة زوجها ، فصالحوا ورثتها حاضرون لها ميراثه على أقل من
 نصيبها من المهر . وفي البراءة ، ونصيبها من الفيراث من المهر هم أكثر قال : الصلح
 جائز ، وإن جاز : لما حكينا من الأحكام أنه يهد رحمه الله قبل هذا ، ثم قال : لا طلب
 للورثة إن عاهدوا ، وإن أقات المرأة بعد ذلك جنة أنها امرأتها ، بطلت الصلح

وإن صالحها الأبن من ميراثها على دراهم ودينار ، ولا يارث نصيب غيرهما ،
 وفي التركة دراهم ، وذهب في ذلك الأئمة أن لا يصح وإن كان يكون مأمورا

الميث من الذهب أو الفضة حاضراً عند الصلح ، أو يكون غصباً نى صمان الأيمن .

قال : قلت لأبي يوسف رحمه الله : ما تقول : في رجل ماب ، وترك بنتين ، وعليه دين ، وله دين وأوصوه ، فصلح أحد الابنتين الآخر على كذا درهماً على أن الدراهم التي لأبهما بينهما على حالها ، وعلى أن البنتين ينشئ بينهما مهورها ضماناً وهو كذا درهماً ، قال : الصلح جائز ، وإن لم يسم من عليه الدين ، فالصلح باطل .

١٩٩٥١ - ولو أوصى بخدمة عسده سنة ، فماتت الموصى ، فأراد الورثة أن يشتري من الموصى أنه وصيته في العبد لا يجوز ؛ لأن حق الموصى له لا ينس له ولا مالية فيه بطليل أنه بطل غوته ، فإنه إذا مات لا يورث حق وصية كما لا يورث حق التسميع بالشفعة دل أن حقه لا مالية فيه ولا من ، وعقد البيع والشراء عقد خاص يرد على ماله ممن وبه الأثر ، ومن هذا قلنا : في بيع التمتع باطل ، والإجارة لا تعتمد بلفظ البيع ، وما ذلك إلا ؛ لأن البيع والشراء عقد يرد على ماله مالية ، والمتاع لا مالية فيها ، فلا يرد على البيع ، كذا هنا في مسائلنا ، وبطل عليه حق الشفعة ، ومن المشتري إذا اشترى من التسميع حقه بما كان الشراء باطل . وكان ذلك شايحاً للشفعة . وبطلان حقه ، وإنما كان الشراء باطل ؛ لما قلنا .

قال في مس الأئمة الحنفية : وجدت هذه المسألة مشككة ليس لها في الأئمة من يمتنعها ، وإنما تشكل هذه المسألة لأن كان هذا لأحد أن البيع لا يرد إلا على ماله ثعبنة وصحية يدللنا من ذكرنا من المسائل ، ويشكل هذا بحالة انطلاق ، فإن المرأة إذا قالت تزوجها . اشترت طلاقاً منك بكذا ، فعاد الزوج : بطل يصح ، ويقع الطلاق ، وإذا لم يزوج طلاقها سب باطل ، أو يزوج بعضها سباً باطل ، واشترت منه يصح ، ويجب المدل . ولا مالية لنفسها أو لانتبه ، وكذا لا مالية لطلاقها ولا مغبة ، ومع ذلك صح بلفظة البيع ، فصحة الطلاق بلفظة البيع تنفي جواز عقد الإجارة ، ولفظة البيع جواز مع المتاع ، وحواش بيع الوصية .

قال في مس الأئمة : هذا وكان متباحاً فكلفوا لفرق بينهما ، ولم يتمكن ذلك ، وإن المكر من أعياه المرفق بينهما حتى يرجع من قبل العيب ، رحمه الله ، وقال : إن الإجارة لا تعقد بعقد البيع ، وعلى قدام قوله في انعقاد الإجارة بلفظ البيع : ينبغي أن

يقال يجوز بيع الموصى له وصيته من الوارث بمال ، ولكن ظاهر المصنف بخلافه

وإذا لم يجر ثلواث أن يشتري من الموصى له وصيته بمال ، كيف الخيلة والثقة للوارث فيه ؟ فالجواب فيه أن مصالح الوارث الموصى له من وصيته على دراهم مسمأة يدفعها إليه فجزء ، ويطلق حق صاحب الخدمة ، يصير الجبد ثلواث يصنع به ما يشاء من بيع أو غيره ، وكان ينبغي أن لا يجوز هذه الصلح ؛ لأن هذه الصلح وقع على خلاف جنس حقه ، والصلح إذا كان واقعاً على خلاف جنس حقه يعتبر "معاوضة ومخاطبة" ، ونعذر اعتسار هذا الصلح غليظاً ؛ لأن الموصى له ملك خدمة العبد بغير عوض ، ومن ملك منفعة الشيء بغير عوض لا يملك تملكه من غيره كالتعير ، والجواب عن هذا أن يقال : بأن الصلح متى بعد : اعتساره تملكه فإنه يعتبر إسقاطاً من كل وجه ، ألا ترى أن الصلح غير القصاص جائز ، وإنما يجوز إسقاطاً من كل وجه ، فكذلك هنا يعتبر هذا الصلح إسقاطاً حقه .

قلنا : وإسقاط الحق عن صانع يستحقه الأساس جائز ، كما في الشرب ومسيل الماء ، وإذا جاز بطريق الإسقاط ، أرادت أن الموصى له : قال : أسقط ، حقي في الخدمة بكذا ، فاستقط حقه في الخدمة ، يدل عليه أن رجلاً لو أوصى بسكنى داره سنة أو أبداً ، ثم إن أحد الورثة مبالغ الموصى له عن حقه على سكنى دار أخرى شهراً يجوز ، وإن كان تملك السكنى بالسكنى لا يجوز ، ومع هذا صح الصلح ، وإنما صح بطريق الإسقاط والترك ، لأن الموصى له بعقد الصلح ترك حقه الذي أوصى له بما يعطى له من سكنى دار أخرى شهراً .

وعن هذا قلنا : إن أحد الورثة إذا مبالغ الموصى له عن حقه بمال إن ذلك الحق لا يسلم لهذا الوارث المصالح خاصة ، بل يكون ذلك الحق به وبين سائر الورثة عنى فرائض الله تعالى ؛ لأن الموصى له بالصلح ترك حقه ، فعاد حكم الإرث ، وكذلك لو أوصى بمخاض بطن أمته وهو الجبن للإنسان صحة الوصية ؛ لا عرف في موضوعه ، فإن كان اشترى بس المبت من الموصى له ذلك الجبن بدراهم مسمأة لا يجوز الشراء ؛ لما بينا أن

الخبز ليست له تعمية ولا مانية : لانه لا يدرى له ولد فهو بيع ، وعند البيع لا يرد الا عام ، والاشقة والمالبة ، والخلافه ان يصح له ابن ابيته من وجهته غير ان يصح له بيعه ، وطريق آخر ان يصح له تركه حقه في الحسين بما اخذ من ائمه ، ومالك ان يرد له الخبز للمكتمل بالطرف ، وهي الامه ، فيجوز كما في خدمة العبد ، وكفى العبد

١٩٩٥ - رجل له على اخر مال ، وصاحبه على ان يوزع عنه على اذ يصح له ان يرد له هذه المدة ، فقام يصح له ذلك ، والا يصح بوجهه ، وقال : ان كان له مال كان له ان يرد به عنده ، لان الله جعل رادته مؤقتة ، وقد عصى نعتها شرط منعها من بين الناس وهو إعطاء الكعبل ، وتعلق البراءة المؤبدة بشرط سعير فيما بين الناس ، فكذلك تعلق البراءة المؤقتة

تم في اوله من ان يطلع بعض من يرد له ، وهو من لا يرى تعيين البراءة بالشرط ، متعارفا كان أو غير متعارف ، والخبر في ذلك ان يكن الكعبل في امره ، فيمنع امان من المظنوب مستقفا عن محله شيء ، ثم يوحد بعد ذلك : فانما المظنوب له : فإني لا أحل في حق الكعبل والأصل جميعاً ، ويكون هذا الخبز محبباً ، لأننا غير معاف به شرطه .

فإن كان الكعبل عتياً ، فدا المينة حتى يصح " هذا المأجل على قوماً الخ " قال : المظنوب ان يصح له ان يرد له المظنوب ، نعم ان يرد له ما عتبه من المدين على ان فلا يكون ضمن هذه المالا سنة وبين يده ، فالصالح تام ، والا فلا يصح بينهما ، ومعنى ان يرد له المظنوب : أخرت ما على غنى المظنوب على أن يضمن فلان منه في هذا المال إلى عشرة أيام من عدا لشهد ، أو من شهر إلى شهر ، ثم المأجل على بعد ما رآه ، وذلك ان كمال فلان من المظنوب بالماء في عشرة الأيام صح الشاهد ، وإن لم يضمن فلان من المظنوب ، حتى مدت عشرة أيام ، بطر المأجل ، ويكون هذا الصلح جازاً عند الكل ، أم عندنا فمما ذكرناه ، وأما عندنا فلان المأجل رادته مؤقتة ، فإنه يرد به المظنوب ، وتعلق البراءة المؤبدة بشرط متعارف ، وهو شرط التعجيل إلا لا يجبر عنه عبرة إذ لم

بصيرب للمتعجل معه ، بأن قال : سأخفف على الأعداء على حسنة عنى أن تعجلاني
 حسنة ، ومعنى : علم أن تعجلني حسنة إلى عشرة أيام ، وبين للمعجل
 معه ، بأن قال : سأخفف عن الأعداء على حسنة عنى أن تعجلني حسنة في
 عشرة أيام : فإن لم يعجلني عشرة أيام ، فلا صلاح يشاء كان حذراً ، وقد كان الجوراء
 غير منى هذا المقصود من البراءة المؤداة ، فكذلك في المرأة المؤداة هو أنما حيل ، إن كان
 الناجيل معلوماً بغيره الكف ، ولم يبين لذلك ومثلاً لا يصح الناجيل : وإن كان ذلك
 مرجح الناجيل

١٩٩٥٣ : وماذا محمد رحمه الله من سائل يصح في حب الأصل ، وأنه
 مذکور في المصنف : رحمه الله ، إنما دعى رضى في هذا غيره دعوى : مصباح وب الدار
 الثاني من دعواه في عبادة : أوجه : انتهى : انتهى : قال : أنه لا يرد المبدأ ، ويكون على
 دعواه ، فإن أراد بعبادة أنما يستوفى من المدعى حتى لا يرد عليه العبد ، ولا ربح عليه
 بشئ ، فالجواب في ذلك : أن عبادة عنى هذا بعد ثم يترأسه أنه قد قبض العبد ، وأنه
 بعد ما قبضه فداق به نعى بعبادة ، وذلك لأنه قد خرج من يده حتى لا يملكه إلا بعبادة ،
 وهو حيلة في غشاه ، أنما عبادة : وبين به ، ولا يملك هذا : لأنه كذب ، وإنما حص
 المصدرة : بالذکر دور الهبة والبرج ، إن كانت الهبة والبيع فإنه من الزدنا لعب : لأن
 الهبة والبيع يصح في العال : بالصدقة لا يفسح في العتد

فإن قيل : هذا هو الجواب عن الزدنا من كل عبادة : انتهى ، فيكون حله في المصدرة ،
 وفيما بينه وبين ربه

فقد : لأن لا يقع البراءة من كل وجه ، فإن من مذهب أبي نسي رحمه الله
 في البراءة عن كل عبادة لا يصح ، ولكنه لم أراد حيلة بطريق البراءة عن العتد ينشأ أن
 يحصل عتد هذا العتد : أنه مقبول في غلظ المصنف : من خلك نرى دعواه : هذا
 لعب : عنى أبي بريد : عن العتد التي أحسبت غلظ كعب : فإن الزدنا : عند نصيفة
 له يوت فحيلة عند الكل : فيحصل منه للمدعى عليه ، ولكن يدخل فيه ، هذا : عبدة
 نوع : من وجه آخر ، فإن المصنف إذا كان من يذكر لا يجوز على قول المتأخرين : رحمه
 الله ، فإن وجد الله عن العتد عتد له أن يرجع ثم هذا المصنف إلى فافى يرى مذهب

الشافعي رحمه الله يبيّن الصلح .

وأخرى أن يقول المدعى عليه للمدعى حتى ينهد على نفسه : إنه متى خاصمه في هذا العمد سبب العيب ، فهو حر ، ولكن يدخل في هذه الخيلة نوع وهو أيضاً من مذهب الشافعي رحمه الله إذا كان الصلح عن إنكار .

١٩٩٥٤ - ومن جملة ذلك : رجل ادعى في دار غير ، دعوى ، فصالحه رب الدار على مائة ذراع من الدار المدعى بها ، فهو جائز ، هكذا ذكر في حيل : لأصل ، ونم بحث فيه خلافاً ، وذكر هذه المسألة في صلح : أبسوط وقال : على قول أبي حنيفة رحمه الله : لا يجوز هذا الصلح ، وعلى قولهما : يجوز ، وأكثر مشيخنا على أن الصلح ما ذكر في كتاب الصلح : أن المسألة على الاختلاف ، ومن المشايخ من قال : في المسألة روايتان على قول أبي حنيفة رحمه الله ، ويصح كلا الروايتين .

وأما إذا صالح على مائة ذراع من دار أخرى فإن على قول أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز هذا الصلح رواية واحدة ، وعلى قولهما : يجوز ، قلت : فكيف يستوفى رب الدار حتى تسلم المائة الذراع للمدعى . ويجوز هذا الصلح بالاتفاق ، قال : ذراع الدار التي يأخذها المدعى ، فإذا بلغت ألف ذراع صالح رب الدار المدعى على عشر الدار الأخرى ، فيجوز عندهم جميعاً ، لأن البيع عندهم يجوز على هذا الوجه ، فلأن يجوز الصلح ، وإنه أسرع جواراً ، أولى ، وقال : فإن ذرعت الدار ، باع ذراعها ، خمس مائة يصلح من دعواه على خمس الدار ، لأن المائة الذراع سمها ، ويكون جائزاً ، لأن البيع يجوز على هذا الوجه ، لأن البدل معلوم . فالصلح أولى . وكذلك لو أراد رجل شراء مائة ذراع من دار جعل ذراع الدار سهماً ، ثم اشترى مائة ذراع من سهام حتى يكون ذلك شائعاً في جميع الدار ، فيجوز البيع عند الكل .

١٩٩٥٥ - وإذا شج رجل رجلاً عمداً ، وطشبه الشاج من المشجوع الغفور وعفا ، ثم مات المشجوع من الشجة ، فإن الشاج يصير النية ، لأنه عفا من غير حقه . فلم يصلح ، وصار عند أبي حنيفة رحمه الله ورواه كعده ، وإما قلنا : عفا ليس بحق ، لأنه عفا عن الشجة ، ولما اتصل الموت بالشجة نبين أن حقه في الدم ، لا في الشجة ، والحكمة على قول أبي حنيفة رحمه الله . أن يقول المشجوع للشاج : عفو ذلك عن الشجة

وما يحدث منه، أو يغفل، فتعوزك من الخيبة، والمبائت معرويه في كتاب - الدببت - .

١٩٩٥٦- رجب ادعى قبل رجب - حقا، فصاحه المطلوب على دار له بفئة أخرى
أو على صديقه لم يرها المدعى، أليكون للمدعى الخبر؟ قال: نعم؛ لأن هذا شراء في
دعم المدعى؛ لأن ما أحده المدعى أحده عرفت عن حقه من نعمة، فإن لم تكن له
بزعامة، وكذا ذلك من زعم المدعى عليه هو شراء، أيضا. أما إذا كان الصلح علم، فخرار
فطاهر، وأما إذا كان غير إنكار، لأن في رعيه أنه فداء من الجبن، وتبيين حكم المال
لأنه وجد بسبب ذلك، وإذا كان للجبن حكم المال كان له، الفصل حكم الشراء في
زعم المدعى عليه أيضا، ولهذا كان هذا الصلح قنالا للشيخ فراضيهما، وإن ثبت أن
لهذا الصلح حكم الشراء كان فيه خيد، لرؤية أيضا

فإن طلب المظلة حينة، حتى لا يكون للمدعى أن يردحها، ولا أن يردح عليه،
فحيلة أن ينهد المدعى على نفسه أنه فاد، ففصل الدار أو الصيغة التي وضع الصلح عليها،
وتصدق بها على بعض ولده، أو على أجنبي، ودفعها إليه، أو يقر أنه وهبها من بعض
ولده أو من أجنبي، ودفعها إليه، فإذا فعل ذلك سقطت رويته؛ لأنه أثبت لغيره حقا
لأن ما فيها يثبت له خيار الرؤية، ومن له غير الرؤية إذا ثبت لغيره حقا لازما فثبت له
خيار الرؤية بسقط حله عرف ذلك من كتاب البيع. وأخرى أن لم المدعى أنه قد أنى
هذه الدار أو هذه الطريقة

١٩٩٥٧- وحي الشئ من آخر دار، وقبضه ولم يقبل الشئ حتى اطلع على
عنه، فقال: الرابع من الأربع من أن يقبل الرابع من الأربع من الذي انقضى باعه،
فهذا لا يجوز؛ لأنه لو اشترى الدار من المشتري بأقل مما دفعه قبل فقد التزم لا يجوز،
ذلك، إذا ما ألح؛ لأنه فصل على أن يقبله الشئ بالبيع، رد بالعيب بتراسه، وأمر
بالعيب بعد القبض بالتراس عقد جديد من حق الثالث، وحرره له ما دفعه قبل ما دفع
من نقد الثمن - في الشراء، فبغير بيعا مديدا في حق هذا الحكم، فلهذا لم يجوز.

من قال حدث بأربع عيب آخر عند المشتري كان الفصل على هذه الوجه جائزا؛
لأن الشراء نقل مما دفع بغيره في هذا الوجه، ويجعل ما استعطف من الثمن يراى ما فاته
عند المشتري فجوز الصلح، وهذا الأمل في جنس هذه المسائل أن في كل موضع جاز

الفصل الخامس والعشرون

في الوهن

١٢٩٥٩ - جل اراد أن يوهن بذهب داره أو بذهب سبائكها غداً ولا يجوز هذا .
 المسألة معروفة ، فإن غلبا حلة ، فحيلة في ذلك أن يبيع بذهب داره أو بذهب سبائكها .
 فإن المقي يريده استده و عليه على أن المشتري يده بالخيار ثلاثة أيام ، فإذا نهى هذا البيع .
 في المدة ، فسحق البيع في يده على حكم الوهن ، ذلك لأن ذلك ، غلب .
 لشحن ، وإن دخل بذهب بذهب من انفس بذهب ، وهكذا ذكر الفصاح مذهب في
 حقه

فهذه المسألة هي أن المشتري في حقه شرط للمشتري بعد الفسخ مشهور .
 انفس لا بالقبضة ، وهذا قد مر من جهة الله في يوج اذاع في مذهب الفصحى بالبيع
 وغيب ، والزيادة ، وأن المشتري في خيار كسره للبيان بعد البيع مذهبون بالقبضة ، لا
 لئمن كما فعل الفصح والزم خيار الزيادة ، وأرد بالعبت متصفاً بغير انفس كسره .
 ففسق في ، وذكر هذه المسألة في حقه الرخص ، وقال : حيلة أن يبيع المتعسر بذهب
 داره من انفس على أنه خيار إلى وجهه إذا تسبأتم كسره ، فإن رد ذلك بذهب ، فلا بيع
 يسبأتم ، وإن لم يرد ، فاختار باطل ، والبيع لازم . وقد عرف مثل هذه غسناً في كتاب
 البيع ، ولكن هذه الحيلة لا تؤثر على كون البيع حيلة وسبأتم الله ، لأنه لا يوجب انفساً على
 الخيار أكثر من ثلاثة أيام ، وكذلك إن سبأتمها خياراً للبيع ، ففصح البيع بعد ما
 في بذهب ، لا يجوز ، فيه واحد . لأن ههنا بيع مكره ، وسبأتم الحيلة ، وهكذا ، أو نحوه
 تسبأتم بذهب الذي بغيره بغيره ، إن كان له من حيله بذهب ، وبغيره في الغرض إن كان
 ذلك فصح .

١٢٩٦٠ - رجل أراد أن يوهن من رجل بذهب ، وأراد أن يبيع الوهن بأكثر من
 الوهن بذهباً أو بذهباً أو بذهباً أو بذهباً ، فالحيلة له أن يوهن ذلك
 انفساً ، وبفسقه ، ثم يستعير الرهن بذهب الذي من الرهن ، وإذا انفسه ، وإذا لم يوهن

الانتفاع طاب له ذلك، ثم العارية لا ترفع الرهن، ولكن مداها ينتفع به الرهنين لا يظهر حكم الرهن، حتى لو ملك لا يسلط الدين، وإذا فسخ من الانتفاع يعود رهنًا كما كان بخلاف الإجارة، فإن عقد الإجارة، يطل الرهن، والمساواة معروفة.

ثم ذكر الخصاص رحمه الله، أنه إذا ترك الانتفاع بالدار، وفرضها ثمود رهنًا، فقد بين أن مع ترك الانتفاع لا يخرج شرط، إذ هو رهنًا، وإن في الميسر، وإذا ترك الانتفاع به عادرهنا، وظاهر ما ذكر في الميسر، يقتضي أنه إذا كان الرهن دوا، فاستعدها الرهن من الرهن، ونقل إليها متاعه، ثم ترك سكنها بعد ذلك بزمان أنه يعود رهنًا، وإن لم يفرض الدار، وشرط الخصاص التفرغ، فينبغي أن يحفظ هذا من الخصاص رحمه الله.

١٩٩٦ - رجل له على رجل ألف درهم، وفي يده رهن مائة له على الرهن، فقدم إلى الحاكم، وقال: لي على هذا ألف درهم، وخاف أنه لو أقر بالرهن ربما يحدد المظنون بالدين والرهن، ويقول: هذا الممن الذي أقر أنه رهن ملكي، وليس رهن، ويكون القول قوله في ذلك، فالجبة أن يدعي الدين أولاً مطلقاً، ولا يقر بالرهن، فإذا أقر المظنون بالدين يقر المطالب بعد ذلك بالرهن، وإن أنكر المظنون الدين، فإنه لا يقر بالرهن، حتى لا يكون لمظنون أن يأخذ منه الرهن.

قلو أن المظنون جحد الدين، ويدعي الرهن، وقال: لي في يديه كذا، ولم يقل: إنه رهن، فقال في الكتاب: فليقل المصالح الحاكم: سل هذا الرجل، عن هذا الشيء، رهن بالآلف؟ فإذا سأل إن أنكر أن يكون رهنًا، وأراد أن يحلف المطالب ماله عندى هذا الشيء، الذي يدعيه، قال في الكتاب: يحلف المصالح بالله ماله عندى هذا الشيء، الذي يدعي غير رهن، ويكون صادقاً في حجة؛ لأنه ليس له في يديه هذا الشيء غير رهن.

قال شمس الأئمة الحلواني: وهذا من جملة الإصرارات التي توسع بها الخصاص رحمه الله، وقد وجدنا في الميسر ما يخالف هذا، فإنه ذكر فيه أن حلف لا يخرج، ونوى به الخروج إلى موضع كذا لا يصدق، وكذا إذا حلف لا يأكل ونوى ضعفاً دون ضعام لا يصدق، وما ذكر هنا يخالف، لا عرف في الأصول، فيكون هذا إلى الخصاص رحمه الله.

قال المروني : أريد أن أنصح بالرهن مدام في يدي ، ولا يكون للرهن أن يأخذني بشك الانتفاع ، فاختل في ذلك أن يطر الرهن هذه الأرض أو هذه الدار لرجل من الناس دفع إليه ، أو أقرى أن أرضها بكذا ، وأنصح للمروني الانتفاع بها ، ثم يرهها من هذا الوجه ، وبأنه لا الانتفاع ، وإذا قبل على هذا الوجه لا يكون للرهن أن ينع المروني من الانتفاع بعد ذلك ، لأنه وكيل بالرهن ، وأنتع إنما يكون للمالك .

ثم قال : ومن جاء الرهن ماله كان له أن يأخذها منه . ولكن ليس له أن يعرض للرهن ، قال شمس الأئمة السرخسي . ما ذكر هنا خلافاً لرواية الأصول ، فإن الوكيل بالرهن لا يمتد الأسر داد على رواية الأصول .

فإن قال المروني : لا أخاها على هذا ، ولكن أشترى بهذا المال شراء صحيحاً ، فليزجها إن كنت أرفها ، أو أسكنها إن كانت داراً ، وله على عذته أنه إذا جاءني يائي ردديها عليه ، وفسحت البيع فيها ، وقال صاحب الملك . كنت آمن أن يحدث حدث ، يذهب ملكي ، فاختل في ذلك أن يتراضى برجل عدل ثقة لهما جميعاً ، فتكتب الشراء باسم ذلك العدل ، ثم يكتبك بينهما مواضع أن صاحب هذا الشيء متى رد انتحن إلى وقت كذا ، رد العدل ذلك الشيء إلى صاحبه ، وتكون هذه المواضع عند العدل ، إن ردها صاحب هذا الشيء ضمن في الوقت الذي سمعناه رد العدل ذلك الشيء على صاحبه ، وإن مضى الوقت ، ولم يحضر ضمن عمل العدل في ذلك بما في المواضع ، ومنع كل واحد منهما من ظنم صاحبه .

فإن قال صاحب هذا الشيء : هذا الشيء يساري أكثر مما لهذا الرجل علي ، ولست آمن أن يحدث حدث ، فذهب ملكي ، فالوجه به أن يبيع منه من الصبة مقدار ما يساري هذا المال علي أن المشتري فيه باختيار ، فبقي قصده لتتري نقص البيع في مدة الاختيار . فيبقى هذا الشيء في يدي أنتشري بجزئه الرهن ، فلا يكون لصاحب هذا الشيء إخراج ذلك الشيء من يده إلا بقضاء الدوام .

١٩٩٦ - رجل له على غيره مال مؤجل ، فمعه به ضبعة أو أرباً ، فمال المرأته

للراهن مسلط على بيعه عند محل الأجل ، وقال الراهن : لا أمر أن أسلمك على بيع ذلك ، فتنازع عني عند محل الأجل ، فلا تبصر منك شيء ، وبيع رهني ، فاختلعة في ذلك أن يحضر الرهن على يدي عدل ، ويسلمه عليه ، وبيعه عند محل الأجل إن لم يحضر الراهن المال ، وإن حضر المال لم يبيع ، لعدم ذلك ، فشق التحريم للراهن .

١٩٦٣ - رجل نه على آخر ما ونسقط رذلك المثل رهن عند الطالع ، فقدم الطالب المطلوب إلى القاضي ، وأدعى عليه ذلك المثل ، وأمنت عن الرهن أن يذكره . فخاب المطلوب أنه لو أقر بالمال بجمد الطالب الرهن ، ويحلف على ذلك ، فليزعم المثل ، ويذره ، ويحلف فيه أن يقر بالمطلوب شيء يسير من الدين ، ويقول على صاحبه رهن كذا بهذا الدين ، فإن أقر الطالب بالرهن حثيثاً بغير المطلوب ببيع الدين ؛ لأنه أقر بما كان يحلفه ، وإن حشد الرهن ، وحصد عليه وسع المطلوب أن يحلف به عليه ، فبقي مال إذا كانت قيمة رهنه مثل ما حشد أو أكثر ؛ لأن الطالب لا يحشد الرهن صرحتاً بالرهن ، وبذلك الرهن يسقط الدين ، فكان حادفاً حذفت

فإن كان المطلوب هو الذي قدم الطالب إلى القاضي وأدعى أنه له عنده عنده أو حاربه ، وأنت أن يقر بأن ذلك رهن ، فحذف الطالب أن يقر أن له عنده هذا العدد أو هذه الحاربه فيحصد المطلوب الدين ويحلف عليه وبأخذ الرهن منه إذ لم يقر بالرهن ، قالوا به ثم قال ، أن يقول الطالب للقاضي : أد سألته عن دعوى المطلوب ما زلت في يدي هذا العدد الذي يدعي يجب له أخذه ، فإن سئل عن معنى هذا الكلام يقول ، قد يكون الخسر في يدي الرهن على الرهن أو على غير ذلك مما ليس مدعيه أن يأخذه ، فإني قبل اتفاقنا ذلك من ، وإلا لا ف ما هنا في يدي ما ألتا يجب له أخذه ، وسوى في قومه ماله في يدي هذا المبد ، يجب له أخذه حتى يزدي إلى مالي ، فإن حلف على ذلك ينوي في بيته أن لا يبر . لأنه مطلوب ، فيكون الدين حالي بيمينه . أو يقول الطالب للقاضي : مال الكدعي هل هذا المبد رهن مائة ؟ فإن أنكروا سعه أن يحلف ماله في يديه هذا المبد الذي يدعيه ، وينوي ماله هذا المبد الذي يدعي في يدي غير رهن .

١٩٦٤ - ومن أراد أن يرهن شيئاً من العقار ، ويكون الرهن في يدي الراهن ، أو

كان ذلك في يد الآخر، فأراد أن يرهنها، وليس يمكنه أن يقبضه اليوم، وأراد المرتهن أن يفسخ الرهن حتى يؤخذ الرهن بتسليم ذلك إلى المرتهن متى شاء، ويحكم له القاضي بذلك، من في ذلك حيلة؟ قال: نعم، والحيلة: أن يقر له في كتاب الرهن أن المرتهن قبض الرهن، وصار في يديه، ثم يذكر بعد ذلك في الكتاب إقرار الراهن أنه بعد ما قبض فلان هذا الرهن انتزعها فلان من يده فهوراً له ومتعدياً عليه، فلفلان المرتهن أخذ فلان برد هذا الرهن إلى يده ليكون في يده على الرهن الموصوف، ويؤكد الكتاب، فإذا فعلاً على هذا الوجه كان للمرتهن أن يفسخ الرهن من الراهن في أي وقت شاء، فهذه حيلة ظاهرة تغير أنها كلف وذكور.

ثم إن اخصاف رحمه الله جعل التخليه قبضاً، وإن كان الرهن يعد من المرتهن حتى يصح إقرار المرتهن بالقبض، وصحح تسليم الراهن بالتخليه في مسألتنا، ومباينتنا بجمعهم أنه يقولون: بأن ما ذكر في النواذر يخالف هذا فإنه ذكر في النواذر: أن الرجل إذا باع شيئاً، وخلي بينه وبين المشتري، فإن كان يقرب من الضباع، صار المشتري قابضاً بالتخليه، وإن كانا يبعد منه لا يصير قابضاً، وما ذكر اخصاف رحمه الله: يشير إلى أن بالتخليه يقع القبض، وإن كان المعقود عليه يبعد منها، والأصح ما ذكر في النواذر قياساً على الخلو، في باب النكاح، فإنها لا تصح مع البعد قياساً على التخليه في التعلقات، فإن القبض لا يتحقق بالتخليه في التعلقات إذا كان يبعد منه، وكذلك في باب الإجارة في تسليم مساقع الحمار لا يصير قابضاً بالتحية مع بعده، فههنا كذلك.

قال شمس الأئمة الحلواني: وأما من عن هذا عاقلون، هم أنهم يشيرون الصفة بالسوء، ويكتنون المصك في مصر، ويقر المتبايعان بالتسليم والقبض، وذلك مما لا يصح به القبض إلا رواية شاذة عن أبي يوسف رحمه الله أنه يصح القبض بتلك التخليه، ولا يؤخذ بتلك الرواية ولا يعمل بها.

١٩٩٦٥ وجعل في يده الرهن وأراد المرتهن أن يفسخ الرهن عند القاضي حتى يجعل له بذلك، ويحكم بأنه رهن في يديه، فاحيله فيه أن يأمر المرتهن رجلاً غريباً حتى يدعي رغبة هذا العبد، ويقدم المرتهن إلى القاضي، فيقيم المرتهن بينه

تدريس الانساني نه، مي عدد، فبمع لفاضلي بنه علي الشهي. ولفضي كورم ج
لخره، ويطمع عه حرمومة العربيه. فهدا شديده من احصاء ادي حرمه. فهدا ان انبيائه فاني
نورهم بنسوته. واني كالي انا انا

[illegible]

وبعض استبحا فطرا. في شأه زربان في إحدى أو بانيه. فصل هذه
اسم. وهذا لا فارهه. فقد استحققه. فإذ تدار عليه حفظا إلا يفرقه سدة وإيات
ذلك لما هو منار خصل من ذلك. كما في المديعة وأتاهها. وفي رواية أخرى. لا
يجب للمسا في هذه البنية لإحداث أثر من على الثعالب. وأيه مال التبيح الإمام تبي
لأنه السرخس. وهو. لأن في صورة قبول هذه البنية لاثبات أثره على. فإذ فورا
على الثعالب. ولا حاجة لخاصية ليد في إثبات ثبوت له مع الخصومة من شبه. فإذ
تحرره ليد تندمج. خصوصه هذه كما في أقامه شبه أنها رتبة في شبه. فإذ أجدت في هذا
في السبر الكبير في نظرية. فقال لعدا شرمون. إذ أمر. ووقع في النجبة. فإذ
المرتب على الصلة. فإذ البنية أنه ربح علة لعدا. وأخذ. لا يكون هذا فورا. على
الغاش بالره. الأره لا تحتاج إلى نسيان البعر. فإن كون النجبة في رده وقت الأسم
كتاب له. فإذ بهذا أن يكون البنية لإثبات المره على العتب في مسألة لا وجه. إزبه.
ذكر بعد هذا الأسم المعروف أن الخلف. وهي خائس. إذ كان لا تكن لا مفضيا. على
لعدا. يحد في النجبة. وهي لعدا.

[illegible]

ولو لم ينعقد البيع لو اراد حتى يستحق شيء منها لم يصره ، لأن ما لم يستحق يبق
في يده محبوباً بملك الثمن .

ثم إن خصاصه رحمه الله ذكر في هذه الجلبة أنه يفترط التحريم سنة أو سنتين ، وهذا
إذا بني على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله . فإن صاحب الرهن أن يستحق بعض
الدوا ، والباقى لأولى الأهل ، أخرج في ذلك أن يكتب كتاب الشراء ، ويكتب على
الراهن بالدين كتاب الإقرار ، يضعه على يدي عدل ، ويمسك المرتهن كتاب الشراء
بنفسه ، فإن احتاج المرتهن إلى كتاب الدين دفع كتاب الشراء إلى العدل ، وأخذ منه
كتاب الدين .

الفصل السادس والعشرون

في المزارعة

١٤٩٦٧- المزارعة فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، قال الخصاص: والحيلة في ذلك حتى يجوز على فوا الكحل أن يثارها إلى فاضي يرى المزارعة جائزة فيحكم بجوازها فتجوز عند الكل؛ لأن هذا قضاء في فصل مختلف فيه، وإن لم ينه أمر الفاضي بئس أن يكتب كتاب إقرار منها أو فاضياً قضى عليهما بتنفيذ هذه المزارعة. ويجوز عند الكل فجاً بينهما بإقرارهما؛ لأن إقرارهما حجة عليهما.

وأخرى أنه يكتب كتاب إقرار يسهل إقرار فيه أن رقية هذه الفضية لفلان الذي هو منكها. ويقرن به أن هذه الأوقاف في يد فلان، وأن مرارعتها له كذا كذا سنين، فيبرعها ما بداله من غلة اشياء والضيعة ببدله ويغفقه وأعيانه. فما رزق الله تعالى من عليتها في هذه السنين فهو كله له، ويقرن أيضاً أن ذلك مما له بأمر حتى واجب لازم، فإذا أقر على هذا الوجه، فقد إقرارهما عليهما، وتكون التوبة للمزارعة. ثم إن هذا المزارع يحتال فيحب الآرض في تحف الغلة أيضاً بحيلة الله أو غيرها.

قال شمس الأئمة الخلواني: ما قد اختلف رحمته الله في هذه الحيلة التي ذكرها أولاً أنها يرفعان الأمر إلى فاضي يرى جواز المزارعة يتأبى إلى أنه يحتج إلى فاضي سولي حتى يقضي بذلك بينهما فيجوز. وفي كلامه ما يدل على أنه لا ينفذ حكم الحاكم المحكوم به، وكان الفاضل الإمام أبو حنيفة السفي يقول: بعض مشايخنا قالوا: "أعني تمويه حكم الحاكم لتحكم فيه"، قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الخلواني: الصحيح من المذهب أنه يجوز حكم الحاكم المحكوم به مثل هذه المجتهدات، والليل عليه

(١) هكذا في ف، وكذلك في ط، وإبراهيم، وفي غيره ما عير واضح

(٢) هكذا في الأصل وط، وإبراهيم، وفي غيره ما عير واضح: عن تمويه حكم الحاكم المحكوم به من هذه المجتهدات، وقالوا: يحتاج إلى حكم قاضي أو ولي. وكذلك في إطلاق الخصاص، الصحيح من المذهب أنه يجوز حكم الحاكم المحكوم به هذه المجتهدات

أنه ذكر في كتاب الصلح في مواضع: أنه ينفذ حكم المحكم في كل شيء، إلا القصاص والحدود وللعان والطلاق المضاعف والمزارعة ليسا من جملة المستثنى منه، وكذا ذكر في غير كتاب الصلح: أنه ينفذ حكم الحاكم إلا في الحدود والقصاص والعنان، ولكن لا يفتى العوام بهذا كيلا يتجاوزوا الحد، ولا يشيطوا به. وكان المعنى فيه أن حكم المحكم إنما حصل فيما اختلف فيه السلف ورحمهم الله. فإذا حكم بقوله واحد منهم وجب أن ينفذ حكمه كما في القاضي المولى إلا أن حكم هذا المحكم لا يلزم في حق القاضي المولى حتى نوزع حكمه إلى قاضي مولى رأى إبطاله، فأبطه صح إبطاله.

١٩٩٦هـ - والتلليل على صحة ما قلنا يقيناً ما ذكره الكرخي في مختصره: إن العامي إذا وقعت له حادثة، فاستفتى فقيهاً وصف له ورعه وفقهه، فأجابته الفقيه، فسكن قبل هذا العامي إليه، ثم استفتى فقيهاً آخر، فأجابته بفهمه جاز للعالم أن يأخذ بقول الأول، فلما أخذ قول المفتي الأول في حق العامي فلأن ينفذ حكم المحكم فيما اختلف فيه السلف ورحمهم الله أولى، وكذلك أيضاً ذكر الكرخي: أن الرجل إذا كان يعتقد أنه لا ضهارة في الطارح من غير السبيلين، ثم تحول رأيه، فأخذ يقول من رأى الطهارة منه، فإنه لا يصح بإعادة الصلاة في حقه، وكذلك إذا كان لا يرى مراعاة الترتيب فرضاً أو كان لا يرى محاذاة المرأة الرجل في صلاة مظلمة مشتركة موجبة فساد صلاته، ثم تحول رأيه، فإنه لا يؤمر بإعادة الصلاة في حقه، فلما جاز التقليد في هذه المواضع، فلأن يجوز تقليد المحكم في المسائل المجتهد التي اختلف فيها السلف ورحمهم الله كان أولى، سئل الإمام نعم الدين عمن دفع كرمه وأرضه معاملة ومزارعة إلى إنسان يلزم إلقاء السرقة وإصلاح السنة وحفر الأنهار وكبس الشقوق، فاشتراط ذلك في العقد بفلسه، ولو سكت عنه لم يلزم ذلك الأفعال والمزارع، ولو وافقه، فله أن لا يفي بذلك، وأراد رب الملك أن يزرعه ذلك ما الوجه فيه؟ قال: يستأجره على ذلك كله بعد إعلامه بأجرة يسيرة غير مشروطة في العقد، فيصح ذلك، ويلزمه، ولا يفسد العقد، قيل له: فكيف الشقوق وإصلاح السنة وحفر الأنهار عمل، فأجاب إلقاء السرقة فيحتاج فيه إلى جمع أوقاف كثيرة من السرقة أو لا، فلو اشترى منه كان شراء معدوم ليس في ملكه، ولو أسلم فيه، فهو متفاوت؛ لأن بعض ووث، وبعض عذرة، وبعضه ثواب ونحوه، فلا يكون مضبوط الوصف، فلا يصح السلم ولا الشراء.

ولو استأجره عنى العمل إلى ملكه، فلفظون مقدم، والمكون المقول عنه غير معلوم، فمما وحه الصحيحة قال: المشروء النفل عن النفاة وتوحيها، وتماوت ذلك مليل لا يؤدى إلى التفرع، وللجملوع قبل الجمع عبر متقوم، وبالجمع يتقوم على ملك السأجر بأمره، والمقصود عليه هو العمل وهو المقصود. وكانت إجابة صحيحة، وإن من فيه العيز وكان يعتبر هو العمل كاستعمال السفاء ليحمل إليه كذا غيره من الماء فإنه يصح دلت، وكانت الأجرة متساوية للعمل والقيام، وإن كانت أعيناً لم يتناولها العقد، ولم يكن شراً، لها، وترك أعماله مكن البذل عنه لم يضر حتى جاز العقد، وإن لم يبين أنه يفضل هذه المياه من خصوص كذا، وأنه أن يقل من أى موضع شاء، ولم يوجب ذلك جهالة الميعود عليه، لما ذكرنا أن هذا تفاوت لا يؤدى إلى التنازع، وكذا إذا استأجره ليحتطب له كذا وقراً، أو يحش له كذا وقراً، فهو جاز على هذا، فكذا هذا.

١٩٩٦٩- إذا شرط في المزارعة أن صاحب المزارع يرفع قدر البذر، ويكون الثمن بينهما هذه المزارعة فاسدة لأن هذا شرط يقطع الشراكة في الخارج عسى، ومثل هذا الشرط يوجب فساد المزارعة، والحيلة أن ينظر صاحب البذر إلى مقدار مدوه، وإلى مقدار ما يخرج من مثل تلك الأرض عنه حتى يعلم أن بذره من الخارج لم يكن، فإن كان قد مد منه من الخارج العشر بشتر له لنفسه المشر، وإن كان مد بذره المثل، يتشترط لنفسه اثنتي، وعلى هذا القياس - فافهم -.

١٩٩٧٠- وفي القاضى: إذا دفع بذراً إلى نسان ليرده في أرضه بنصف الخارج، فالمزارعة فاسدة إلا رواية عن أبي يوسف رحمه الله، والحيلة لأن يحد بلاء خلاف أن يبرى صاحب الأرض من صاحب البذر بنصف بذره، ويرثه صاحب البذر عن الثمن، ثم يقول صاحب البذر لصاحب الأرض: أزرع أرضك بهذا البذر كما على أن الخارج بينهما نصفان. وهذا لأن البذر إذا كان مشتركاً، فالخارج يخرج عن محل مشترك بينهما، فيكون مشتركاً بدون الشرط، فمع الشرط أولى.

الفصل السابع والعشرون في المضاربة

١٩٩٧ - رجل أراد أن يدفع ماله مضاربة إلى رجل آخر أن يكون له مضموناً على المضارب... الخفاء فيه أن يدفع من ماله المال المضارب المال كله إلاًء... ثم يشاركه بذلك الثمن... فيكون رأس رب المال مائة مائة ورأس مال المضارب جميع المال... فيشارك على هذا الوجه على أن يدفع جميعاً... مما يرقى أنه تعالى في ذلك من شيء... فهو بينهما نصفان... فلهذا جئنا... ونحكي لك ذلك لأنك لا تريد أن تكون أنت المضارب... المال ودفعه إليه سار ما أقرضه ديناً على المضارب أن يملك المال ويشاركه ما سئله المضارب... ملكاً له... ويبنى على ملك رب المال ثمرة... فإذا شارك به المالك... في ذلك المال... أن يملك به... بهذه شركة عند رأس مال أحدهما... جميع ذلك ينظر إن شرط البيع... ما على... أن رأس المال... جاز... هذه الشركة... في ذلك... لا يجوز... فقد شرط المضارب أن يملك من الربح أكثر من رأس ماله... بعد ذلك ينظر إن شرط العمل على الذي كان له أقل في المضاربة... فيها حينئذ لا اتفاق... يعتبر... المضارب فيها شرطه من الزيادة... وإذا شرط المضارب على الذي كان له أكثر لا يجوز... وإذا شرط العمل على المضارب... وعند رأسه ربحه... لا يجوز.

والآخرى أن يدفع من رأس المال المضارب كل المال... ثم إذا المضارب يدفعه إلى رب المال مضاربة... ثم يشاركه... يستعين بالمضارب في العمل... ثم إذا حذر... والربح على ما شرط... وسبب قول زهير رحمه الله: لا يجوز... إذا شرط العمل... ذلك... ربحه الله... على هذا الوجه... في حجة... وهكذا ذكره محمد رحمه الله في بعض... حجة... وذكر في بعض ما خلاصه رحمه الله... وقال... الموضع.

كله لنفسي عمل ، فخلافاً لمحمد رحمه الله في هذه المسألة من هذا الوجه من خصائص حيل محمد رحمه الله ، فوجه قول محمد رحمه الله : إن المضارب لو استحق الربح ، فإذا يستحقه ، أن يدفع له كل رب المال منقولا إلى المضارب من حيث إنه عمى بأمره حتى يصير المضارب هو العامل من حيث الحكم والاعتبار ، فيستحق الربح ، ولا يمكن أن يجعل عمل رب المال منقولا إلى المضارب ، لأن رب المال عامل في ملك نفسه ، فلا يمكن أن يجعل ممثلاً لغيره حتى يتقل عنه إليه ، بل يكون عاملاً لنفسه ، ألا ترى أن الآخر إذا استعان بالمستأجر حتى لا يعمل عمل المستأجر منقولا إليه حتى لا يستوجب الأجر الآخر ؟ لما قلنا من الغرض ، فهما كذلك ، وإذا عذر أن يجعل عمل رب المال في عمله منقولا إلى المضارب لم يجز أن يستحق الربح ، لأن الربح لا يستحق إلا بعمل أو رأس مائه ، ولم يوجد واحد من هذين بخلاف أحد الشرطين ؛ لأن أحد الشرطين في النصف إن كان ملاقى ملك نفسه ، ففي النصف عامل في نصيب غيره ، فأمكن أن يجعل عمله في نصيب ماؤه منقولا إليه .

وجه قولهما : إن المضاربة تنعقد شركة محضة ، لأنها تنعقد شركة ، ونتم شركة بدليل أنها تصح من غير بيان المدة ، ولو كان ينعقد شركة ، ويتم إجازة المكان لا يجوز من غير بيان المدة والمرارعة ، وبذلك أنه لو عمل المضارب ، وإذا لم يربح لا يستحق شيئاً كما في سائر الشركات ، فدل أنها تنعقد شركة ، ونتم شركة ، وكانت شركة محضة إلا أن رأس المال من أحدهما دراهم ، ومن الآخر عمل ، والشركة كما يجوز إذا كان رأس ماله من جسر واحد ، يجوز إذا كانا من جنسين مختلفين ، وإذا ثبت أن المضاربة تتمخص شركة ، فنقول في الشركات : إذا عمل أحد الشرطين بأذن صاحبه دون الآخر يكون الربح بينهما على ما شرط ، ويصير عمل العامل منقولا إلى صاحبه حكماً واعتباراً ، كذا هنا .

١٩٩٧ - فإن : ولو أراد أن يدفع ماله مضاربة ، ونيس عنه ، لإعتاق ، والمعروض لا يصلح رأس مال المضاربة ، كيف يصح ؟ فالجيلة أن يبيع صاحب المتاع متاعه من رجل بثوبه ، ويأخذ الثمن ، ويدفعه إلى المضارب مضاربة ، فتجوز المضاربة ؛ لأن رأس المال دراهم ، ثم المضارب يشتري ذلك المتاع بالمرامه ، فيكون جائزاً ، ويكون المتاع على

المضاربة ، ولو كان مقصودهما الشركة ، فالكلام فيه أظهر ببيع عرضه بنصف العروص من صاحبه ، ثم إذا كل واحد منهما يبيع نصف عرضه بنصف عرض صاحبه ، فتصير العروص مشتركة بينهما شركة ملث ، ثم يأخذ كل واحد منهما صاحبه بالتصرف ، فهي في الظاهر وكالة ، وفي الحقيقة نصيب بحكم الملث - والله أعلم - .

وتترك الحجر في مسألتها هذه أصلياً والنهي ، فلا يحجر عليه انفاص

ومن الشيوخ من سئل في هذه المسألة : فقال : هذه اليمين منه دليل ذكائه ونظنه .
 فلا يصح الحجر - وحكى ان أبا يوسف رحمه الله حذر على مبلر بائع ، وكان وصيه
 صديق أبي يوسف رحمه الله ، جاء إليه ، وقال له : قد اشتريت كمسة في شهر رمضان ،
 فقال : لا تكسرنى هذا ، فأبى لم يسهته بخله إلى العبد . وكذا لم تكسمني أخرى يوم العيد
 صابوك . ونواشريت أخرى حزن مالي صرف ، فقال له أبو يوسف رحمه الله : أنت أولى
 بالحجر عليك أخطأت عمه ، فعمم أن ما كان دليلاً على خطئه وذكائه ، إذا وجد منه يستدل
 به رشاده ، فلا يحجر عليه .

الفصل التاسع والعشرون

في الوصية والوصية

١٩٩٧٩ - رجل جعل رجلًا وصيه في ماله بالكوفة ، وجعل رجلًا آخر وصيه فيما له بغداد وأخر فيما له بالشام . قال أبو حنيفة رحمه الله : هؤلاء ، كلهم أوصياء في جميع تركاته بالكوفة والشام وبغداد . وعلى قول أبي يوسف رحمه الله : كل واحد منهم يكون وصيًا في المكان الذي أوصى له خاصة ، وقول محمد رحمه الله : مضطرب في الكتب ، فيحصل أن عند أبي حنيفة رحمه الله الوصاية لا تغلب التعقيب بوج واحد ويمكن واحد ، بل يقسم في الأنواع وفي الأمانة والأمانة كلها ، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله : ينخصص بالنوع والمكان ، وقول محمد رحمه الله : مضطرب .

هكذا ذكر شمس لأئمة الحلواني في شرح حين انقضى فيه رحمه الله ، وذكر جميع الإسلام المعروف بغير غوامض : أنه في شروحه حيل الأصل " قول أبي يوسف مع أبي حنيفة رحمه الله ، وقد ذكر محمد رحمه الله : أنه يقسم وصيًا في المكان الذي خصه ، وفي النوع الذي خصه . ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله : إذا صار كل واحد منهم وصيًا ، وبما في جميع التركة لا يتفرد أحدهم بالتصرف . وإن كانت الوصايا متفرقة بخلاف ما إذا وصى رجلًا ببيع عبده ، ثم وكل آخر ببيع عبده فذلك ، فإذا وكل واحد منهما منفرد بالبيع ، ولا يتفرق فيه ، والفريق عرف في كتاب أم كاتبة وفي كتاب الوصايا .

فإن أراد أن يكون لكل واحد من الأوصياء وصيًا في جميع التركة يتفرد بالتصرف بالاتفاق ، فالمحيلة أن يجعلهم أوصياء في تركاته علم أن من حضر منه ، فهو وصي في جميع تركاته ، وعلى أن لكل واحد منهم أن يقوم بوصيته ، ونفذ أمره فيها ، فإذا فعل فلو هذا الوجه صدر لكل واحد منهم وصيًا عما متصرفًا بالأضاق ، واعتصار الشريط الوصي . وإن لم يحصل بهذه المحيلة . ولكن برئيل الكوفي الجندى أن يعمل برأيه ، ويتقاضى ويبيع ما رأى يحسنه ببغداد ، ويوكل الجندى الكوفي كذلك أن يعمل برأيه ويتقاضى ، ويبيع ما رأى بنفسه بالكوفة ، فذلك جائز ، وتفرد كل واحد منهما بالتصرف

في بلدته انت: شرط الموضوعي.

فإن أراد الموصى أن يكون كل واحد من الأوصياء وصياً فيما وصى إليه خاصة ، لا يدخل مع الآخر في شيء من الأقاليل ، فالخيلة أن يقول : «وصيت إلي فلان فيما بيني بعدد خاصة دون ما سواه من الماله» ، وأوصيت إلي فلان آخر فيما بيني بالنسبة دون ما سواه من الماله ، وإذا قال : «هذا الوجه ، بنصفه» ، وصاية بين واحد من الأوصياء بالمال الذي في ذلك المكان الذي عتبه لهذا الوصي بالاتفاق اعتباً لشرط الموصي ، فإن تضمن الثمة الخارطة : وفي هذه الخيلة نوعان نظر ، لأن قوله : «إني فلان لمظ عام يغتضي ثبوت ولاية التصرف لفلان عاماً» ، ثم تخصيصه عام بفردا يكون في معنى الآخر الخاص ، والمخير الخاص إذا ورد على الإذن العام لا يستبره فإنه ذكر في المأثور المأثور إذا كان تعبدية في الجارة إحداهما ، ثم حجب منه في بعض النسخة ، فإنه لا يصح الآخر ، فكان هذا ينبغي أن لا يصح التخصيص ، ويصير وصياً عاماً .

ومسألة أخرى يترددون فيها المشايخ أن من أوصى إني (جاء) ، وسئله قَتْنَا له
عنى الناس ، ولم يحمله فَبِمَا فجاءنا من عليه بعض المشايخ عني أنه يصح هذا التعبير ،
وأكثرهم عني أنه لا يصح ، ويعبر حسباً في الكل ، فعلمت أن في هذه المسألة نوح
شمية .

١٩٧٥- أوصى النبي رجب على أنه إن لم يقبل بمصره، ففلان رحلي آخر ومعه :
فهذا جابر هذا . وهذا لأن في الوكالة دوا وحماية إثبات المولاية ، وكما نظير الإمارة ،
والإمارة على هذا الوجه جائزة عندنا ، وأصل ذلك ما روي : أن رسول الله ﷺ بعث
جيثم بن رافع عليهم زيد بن حارثة ، وقال : إذا أصيب زيد ، فجعفر أميركم ، وإذا
أصيب جعفر ، فعباد الله أميركم .^١ فنعلم أن ما كان فيه بشارة المولاية يصح تعليقه على

(١) آخره ابن حبان في صحيحه ٥٢٢/٦٥ حديث (٧٠٤٨) وابن أبي عمير في مصنفه ٦/٦٢٢ باب (٦٩٦٦) ٥٤٤/٧٠٤ حديث (٣٧٨١٧) واسناني في التكملة ٦٩/٥ حديث (٨٢٤٩) والبيهقي في الكبرى ٩٨/٩ حديث (١٧٩٧٦) أحمد في مسنده ٣٠٠/٥ حديث (٢٧٦٠٥) ٢٩٩/٥ يضاف اليه في صحيحه ٨٤٢/٥ حديث (٢٩٤٥) وابن أبي عمير في مصنفه حديث (٦٦٩٥) وذكره البيهقي في مجمع فتاواه ١٥٦/٦ ١٥٧/١٠ وأبو عبيد في علمه لأوليائه ٩/١١ في التبيين في أخبار فزوين ٥٦١/٣ وابن سعد في الطبقات ٤٦٢/٣ ولفظ في في تاريخه ١١٤٩/٦ في الفهرست ١٢٣/٥.

هذه الوصية ، ومن الناس من لم يحذر ذلك ، وقال : قد الوصي إليه مجهول ، وجهالة الوصي إليه تمنع صحة الوصية فصار الوصي إلى أحد هذين الرجلين ، فخطبة على ثوبه ، على قول الكل أن المولود وصيه ، إلى فلان ودليل على أنه أن أم يغيا واحد منهم ، وقيل الآخر ، فنادى قبل مسمار وصي وحده ، فيحور هذا بالتمام ؛ لأنه لا أوصي ؛ لهما صائر الوصي معاً ، فنجو ، ثم يغاؤا ، فإحداهما من الوصية لعدم خبرته ، فيحور عندهم .

قال شمس الأئمة الطنوشي : وفيها نوع شبيه بقاء ، لأن المولى قبل مجهول ، فصار الذي قبل مجهولاً ، ولم كان قبل . وإن قلنا لهما وصياناً ، فهذا جدير بقاء ، ثم إن قبل أحدهما ، ولم يقبل الآخر صائر الوصي قبل وصياناً ، وإن قلنا سارا وصيين ، ولا يشترط أحدهما أن يقبل ، عند أبي حنيفة ، حقه ، وإن أراد أن يقبل أحدهما ما ينصرف بالانقضاء ، بخلافه ، فذكر في وصيته ، وإن قبل جميعاً ، فإنه لكل واحد منهما ، أن يقاضي وحده ، ويبيع ويسري وحده . ويقضي ويقاضي وحده ، فيكون كما شرط .

قال : وإن قيل : الذي قدمه الوصية يعني الوصي في ذكر الوصية أن يكون الأخير وصياً معه إن قيل : قال : نعم ، والجهة حتى لا يصير الآخر وصياً في هذا الوجه أن يقبل الوصي . أجابت إني فلان ، فلان ، على أنه إن قبل فلان خاصة ، فهو وصي في جميع تركته ، وليس إلى فلان آخر من وصائفي شيء مع فلان ، وإن لم يقبل فلان ، فلان وصي في جميع تركته ، فيكون الأمر على ما قاله صائر الشريعة .

١٩٩٧- : حل الوصي بوصا إلى رجل ، ثم مكث زمناً ، ثم أوصى موصياً إلى رجل آخر ، وهذا وصياناً في أنه صابراً لها . وقد ذكرت قبل هذا خبرين أم حبيفة وأم يوسف ، حبيبة أمه ، فدل أبي حنيفة لا تختص الوصية بـ "سبع دون نوح" . علم قول أبي يوسف وحده الله يتحصص . وفرقنا بين الوصية والوكالة على قول أبي حنيفة رحمه الله . قال شمس الأئمة الحلواني : فهذه المسألة تعده على أن الإبقاء إلى الثاني لا يكون عزلاً للأول ، وهذا فصل اشتمل فيه العلماء ، قبل بمصهم : الإبقاء إلى

(٩) هكذا في نسخة . وكان في الأصل : م : فلان

(١٠) هكذا في نسخة . وكان في الأصل : م : الوصية

إنشائي يكون عزلاً للأول؛ لأنه لما أوصى إلى الثاني، فقد فرض اعتماداً على الأول، وقد مضى عليهم: إن أوصى إلى الثاني مع تذكير بالإبقاء إلى الأول يكون عزلاً للأول، وإن كان من غير تذكير لا يكون عزلاً. أمّا في مذهب أصحابنا رحمه الله لا يكون عزلاً كتب ما كان إلا أن يعزله، فيقول: أخرج فلاناً عن الوصية ورجعت عن ذلك حتى نوصي إلى عشرة نفر، وبين كل وصيتين حرج أو أكثر، فإيهام جيف يكونون أوصياء في جميع المال حتى لا يتعدد أحدهم، بل يشتركون عند أبي حنيفة ومحمد وحميد الله، وكذلك التوكال من وكل رجلاً ببيع عبده، ثم وكل رجلاً آخر ببيع ذلك العبد كذا وكثيرين، ولا يكون توكيل الثاني عزلاً للأول إلا أن يعزله غير أن التوكيل لا يعزل ما تم بهتم بالحرز، وتفرق عرف في موضعه.

١٩٩٧٧- وهذا أوصى بعين من أعمال ما له الإنسان، ثم أوصى بذلك العين لأخر، طلباً لا يكون أيضاً للأول بالاتفاق، بل يعبر عنه واحد منهم بوصى له، لكنه حتى لو أخذهما كان الكل الآخر، وقيل: الرد يشتركان فيه، فلم يجعل الوصية الثانية مطلقة للأولى. ومناها المذهب أن كل وصيتين يتصور اجتماعهما في عين واحد، فالتأية لا تفعل الأولى، وكل وصيتين لا يتصور اجتماعهما في عين واحد، كـ، لو أوصى بإعتاق عبده، ثم أوصى ببيعه، أو أوصى برقبة هذا العبد بعه ما أوصى بعتقه، كانت الثانية مبطلة للأولى، ثم قال في هذه المسألة: فإذا رد أحدهما الوصية تان كل ذلك انقضى للموصي له الآخر بخلاف ما إذا أوصى بعين من أعيان مثله لرجلين، فرد أحدهما لا يكون للأخر إلا نصيب ذلك الشيء.

والفرق بينهم وهو أن في هذه المسألة الوصية جعل لكل واحد منهما النصف لا غير، وطلان حتى أحدهما لا يوجب زيادة في حق الآخر، أما في المسألة الأولى أوصى لكل واحد بحصة ذلك الشيء، إلا أن أعطينا لكل واحد النصف بحكم الإجماع، ففعل زواجهما إجماعاً يتكامل في الآخر.

ذكر بعد هذه الحيلة إن أراد أن يوصي إلى رجل، وقد كانت له مائة إلى غيره، وقد أراد أن يعطى كل وصية كتاب، منه ذلك اليوم، فقال: ينبغي أن يذهب أنه أوصى إلى فلان، وأعطى كل وصيته كتاب منه قبل ذلك، أخرجه عن وصيته كتاب منه قبل

ذلك [١]، وأخرج كل وصي ذلك الوصي إليه غير فلان منّا من وصيته، فإذا صرح.
ونصب على ف، فـ، بغضات له مريد الأول، لأنه صرح، الزمطل، وهو يملد، ذلك

١٩٩٧٨ إذا أوصى إلى رجل من تركته، ونصبه وصياً، وأشرف عليه رجلاً
منى على هذا الوصي، فقام الجواب عندهما أنك تفرق، ولا ينهر أحدهما
بالنصرف عندهما، وعبد أبي يوسف رحمه الله، بفرد، وعنه رواية أخرى، أن الوصي
لا ينهض بالنصرف، والمشرف ينهض

١٩٩٧٩ قال الخصائص رحمه الله، الوصي إذا جاف بعض الغضب: بمأته غدا
وسئل "إليه من تركته الميت"، ويسأله البيه على أنشد من ذلك، وما لغو على أنه،
وما ففى من اللغو، ولا قبل قوله بما قبل فيه قيل الأوصياء، أو يستحللنه على
ذلك، كيف توجه فيه، وذكر محمد رحمه الله هذه المسألة في جمل الأصول، وقال: إذا
جاف الوصي جمل بعض الغضب: في أن يسأله عبد رسول إليه من تركته الميت، وسأله
امسألة على نحو ما ذكرنا، أو بما سأل من جمل الغضب، أما فطلب ليه على ما
انقضى، وما قضى من الدين من الجمل، لأن الوصي أمين، لا يفرج عن عهده
الأمانة، فيكون مضافاً بدونه اليه كالمودع، إذا دعى رد المودعة على مالكها، وأما
الاستحلاف بعد من طلب صاحب الحق ودون طلب نفيه من جمل الغاضى كالمودع إذا
قال: ردودت ابنة على صاحبها، فأراد التماس أن يحلف من عيم على المودع أو نفيه
فإن ذلك حيلة من الغاضى، كذا هو، ثم بين حيلة فقال: يقول: عبد الوصي بيم تركته
ميت، وفاء الديون، ولا بقى الوصي بشيء، ولا يشترط بمهنة، ولا شيء.

قال شمس الأنس، الخراساني: أجمع أصحابنا عليه أنه أن الوصي معصوف في
قوله: رسول إلى من تركه الميت، ولم يعللتم، غير ذلك، لأن الوصي لا
يكو، أنفى خلا من الغاضب، وأخص بصديق في قدر مقصوب، وفي هذا قوله،

أما ما من المقربين في هذا خط.

١٩٩٨٠ هي فـ، وحسن مكان، وصي.

١٩٩٨١ هكذا هي طـ، أما في الأصل، بداند.

كذلك هذا ، وأجمعوا أيضاً : أنه إذا أقر أنه أنفق ما أنفق^(١) على ورثته ، أو لم يمتزج من أملاكه إنه يصدق في غفلة وعلمه وعمره مثله ، حتى لو قال : إذا قال الوصى أنوارث . رحمت هذه الدار بكذا وكذا ، فإن النفاذ يرى أمام تلك الصنعة ، ولا نقول : هي نفقة^(٢) مثل وهذه الدار نصرتكم مثل هذه لومة التي أقر بها الوصى إنه عتق ، فأما ما كان أكثر من نفقة مثله ، أو مرمية مثله فلا يصدق ، لأن الظاهر يكذبه في الفصل الثاني ويسدقه في الفصل الأول .

وبذلك كان على الميت دين مشهور ، فقال الوصى : فصيته ، وصنفه الغريم ، فلا ضمان عليه ، وإذا لم يكن الدين مشهوراً ، لكن كان الميت أقر بالدين بين يدي الوصى ، ولم يشهد على ذلك شهوداً ، ولكن الوصى عرف وحده ، فإنه لا يصدق في قصده ذلك الدين ، ويجب عليه الضمان إذا ادعى أدواه ، والحيلة في ذلك حتى لا يجب عليه الضمان ما ذكرناه أنه يقول في قصده ذلك الدين رجل آخر ، وهو نظير من ثابت له شهادة بالدين على إنسان ، فجاء شاهد ، وحبر هذا الشاهد أن المطلوب قد قصصنا ، أو أنه الطالب ، أو وجهه منه ، فحبرك ما كان عند ذلك أن لا يشهد عند القاضي بالدين ، هل يسع لهذا أن يشهد أن يشهد بالدين ؟ قال بعض متبنيهم الله : يتعوز عن ذلك فلا يشهد ، وقال بعضهم : يحبر الضام بالأمر على وجهه ، ويخرج من الوسط . وكذلك الواجب إذا طعنوا من الوصى أنفسهم ، والوصى يقول : أقر الميت عندى بالدين ، هل يقسم التركة بينهم ؟ قال بعضهم : قسم ، وقال بعضهم : لا يقسم ، بل يرفع الأمر إلى القاضي حتى إن القاضي هو الذي يقسم بنفسه ، فهو ههنا كذلك ، وقال بعض المشايخ : بقضى الوصى ذلك الدين من مال الميت سرّاً ، ولا يقر بقضائه ، ثم يقول : هذا التقدر وصل إلى من تركه الميت .

وقيل : ينبغي أن يجعل مقدار ذلك الدين في كيس فيصعب على يديه ، ويقال : صبا حتى يجهى صاحب الدين ، فيأخذها ، لما أنه ضمر بجس حقه ، ولا يقسم الوصى شيئاً ، ولكن بشرط أن يتعاقب الوصى عنها إذا كان عالم ، بأخذ الغريم ذلك المال .

(١) كذا في ط . أقيم مكانه فيب

(٢) وفادى الأصل : طعة مثل أو هذه الدار .

يصمن ، وقيل : ينبغي أن يودع مقدار ذلك المال من رجل ، فيصم به رب الدين ، فبأخذه من المودع بغير أمره ؛ لأنه غفر بحس حقه ، ويصير قصاصاً بماله ، ولا يضم الوصي شيئاً .

وقيل : ينبغي للوصي أن يبيع من رب الدين شيئاً من المركة بمقدار ذلك الدين ، ويتضمن في قضى الثمن ، فيجحد المشتري الذي هو عريم البيت أن يكون له عليه ذلك الدين ، ولا بحث في يمينه إذا حلف .

قال : فإن أراد المفاضي أن يستحلف الوصي ما قضيت ديناً ، ولا وصل إليك من تركة الميت ، ولا أمرت بشيء منها ببيع ، ولا وكلت بشيء قال : إذا كان مظلوماً ، وكان قد وضع التركة مواضعها على حقوقها ، وبسعه أن يحلف ، وينوي غير ما استحلف يعنى يتولى متاعاً لم يكن في التركة أصلاً من متاع الهند ، أو غير ذلك ، وإنه لم يصل إليه حقه ، ولم يبه ، وإن كان ظالم لم يبيع الأشياء موضعها لم يبعه أن يحلف على شيء من ذلك . وهذا لما عرف أن البس على نية الخالف إن كان مظلوماً ، وإن كان ظالماً ، فعلى ية المستحلف .

١٩٩٨٠ - المبرور إذا كان عليه دين ، فأراد أن يقضى دين أحدهم ، ولم يكن لبقية الغرماء أن يرجعوا عليه ويضمنوه ، فالخيلة أن يضع قدر المال الذي عليه لهذا الذي يريد أن يقضى منه بين يديه ، ولا يدفعه إليه بنفسه ، ولكن يتفاهن عن ذلك حتى يفضضه هو ، ويذهب بحقه ، ولم يعلم بقية الغرماء ، ولم يكن لهم أن يطالبوا المبرور ، بل يسعون الغرم .

١٩٩٨١ - رجل له على آخر دين ، فأراد أن يوصي له بالدين الذي له عليه ، وله ماله يخرج مقدار الدين من ثلث ماله ، وخاف أن يحد ورثته التركة . ويرجعوا عليه ثلثي الدين الموصى به قال : يشتري رب الدين إن لم يكن مريضاً ممن عليه الدين شيئاً بمقدار الدين على أن المشتري بالخيار في ذلك عشرين سنة مثلاً ، ويقضى المشتري ، فإن مات الذي له الدين حاز أنبيع عليه . ولزمه الثمن قصاصاً بالدين ، وإن أراد أن يقضى البيع عادم حياً ، كان له ذلك ، ويكون الدين له على حاله .

فقال شمس الأئمة الختواتي : هذه الحيلة يتأتى على قولهما ، لا على قول أبي حنيفة رحمه الله ؛ لأن عند أبي حنيفة اشتراط الخيار زيادة ثلاثة أيام لا يجوز ، وعندهما : يجوز على ما سألناه ، وذكر هذه المسألة في حيل الأصل ، وقال : الخيلة أن يشهد المريض أنه قد استمر في ماله على فلان ، فيصح إقراره ، وإن كان هذا إقراراً بالدين من المريض ، لما عرف أن المدعى يقضى بأمانتها إلا أن هذا إقرار الأكسبي ، والإقرار بالدين للأجنبي صحيح ، أو يقر المريض أنه لم يكن له على فلان شيء قط ، فيجوز ذلك ، ولا تمنع حصرمة الورثة معه بعد وفاته ؛ لأن بعد هذا الإقرار كان لا يسمع خصومة المودع لمكان التناقص ، فكأنما حصرمة من قام مقامه .

قوله : في المسألة الأولى : أنه إذا أقر أنه قد أسوفى ماله على فلان ، إنه يصح إقراره ، وقوله في المسألة الثانية : وإذا أقر أنه لم يكن له على فلان شيء قط ، إنه يجوز معناه أن الطالب بهذه الحيلة يصل إلى مراده ، لأن سمعنا أن هذه الحيلة جائزة ، لأن ذلك كذب وزور ، ولا يجوز استعانة الكذب ، والمطلوب بهذا لا يبيعاً بديانة ، والدين الذي كان عليه يصير ميراثاً نورثة للطالب بديانة .

١٩٩٨٢ رجل أوصى إلى إنسان ، ودفع إليه ألف درهم ، وأمره أن يشتري بها عبداً ، فبعثه عنه ، ونم يشهد له على ذلك ، ثم مات ، وقد صار في أيدي اليهودية أتباع هذه الأئمة من ماله ، فاشترى الرضى بألف عبداً ، وخاف أنه إن أقر بهذه الحيلة ، قالورثه بجحدون الوصية ، يأخذون منه الألف ، وإن لم يقر ببعض المال ، ولكنه قال : أصغت هذا العبد عن الميت ، فالولا يكون له ، ولا يكون للميت ، والحيلة فيه حتى يعنى العبد ، ويكون ولاه للميت أن يقر الوصي أن رجلاً حرّاً من المسلمين أقر أن الب قد كان دفع إليه ألف درهم ، وأوصى إليه أن يشتري بم أحبباً بعتة منه ، وهذا آخر دليل ما أوصى إليه من ذلك ، وقبض الألف ، ثم إن فلاناً لموصى نفي بعد ذلك ، وإن الحرف الذي أوصى إليه الميت اشترى به وفاة الميت الموصوف بما أقر به فلان . وأعتقه عنه ، بيعتق لعبد من الميت ، ويكون ولاه للميت ، ولا يكون نورثة على هذا الرجل حبل ؛ لأنه ما أقر بقبض شيء من الميت .

وأخرى أن يقر الوصي أن الميت قد كان أوصى إليه في حياته أن يشتري له عبداً

يألف درهم بعد موته من ماله يعنى من مال الوصى ، ويعتق عنه ، ولا يقرب يقضى المالك من الميت من تركته ، ثم يقول : قد اشتريت هذا العبد بألف من مالى بعد موته ، وأعتقته عنه على أن أرجع بالألف التى فقدت فى هذا الميت ، فيحصل الغصود ، وهو نبوت الولاء للميت ، ولا ضمان عليه ؛ لأنه لم يقرب يقضى سى ، ولا ضمان على العبد ، ولا يرجع الوصى على الورثة ؛ لأنهم لم يقربوا مالا مراً ، ولو أقر مالا مراً رجع عليهم بألف ؛ لأنه وضع المسألة فيما إذا كان له مال كثير .

قال شمس الأئمة الحلواتى . وهذه الخيلة تصح من المسألة التى ذكرنا قبل هذا أن الميت إذا أقر بالدين بين يفتى الوصى ، وخاف الوصى أنه لو أقر أنه قضى ذلك للدين من مال الميت أن الورثة لا يصدقونه فى الدين . ويستمره ذلك المالك أن يقضى الوصى الدين صراً ، ثم يقرب أنه أوصى إليه بأن يقضى دينه من ماله يعنى من مال الوصى ، وإيه قضاء من مال نفسه ، وبه حق الرجوع فى التركة ، فلا يصدق على الورثة فى الرجوع عليهم ، ولا يحب عليه ضمان ، لأنه ما أقر بالتبصر أصلاً .

١٩٩٨٣ - رجل أوصى إلى رجل ودفع إليه ماله وقال له : افعل على كذا وفعلنا . على كذا ، فادفع من هذا المال إلى فلان كذا ، وإلى فلان كذا ، وأوصى إلى ناس شتى بعض ماله أيضاً ، وأقر نوصى بإعطائه ذلك ، ولم يشهد على شئ ، من ذلك ، لا على الإيصاء ، ولا على الإقرار بالدين . ولا على وهبها ، ثم مات المريض ، فحاز القرماء والوصى لهم إلى الوصى وطلبوا حقوقهم ، فحاز الوصى إدفع ذلك إليهم ، وأقر أنه قبض من مال الميت كذا ، ودفع إليهم ، فالورثة لا يصدقونه بالوصايا والديون ويقسمونه ، ويكره القرماء والوصى لهم أن يقربوا يقضى ذلك من الوصى بالحيلة فيه أن يكتب هذا الوصى كتباً على كل من يعطيه شيئاً أنه نص من هذا الوصى جميع ماله على فلان الميت أو جميع ما أوصى له به فلان الميت ، ولا يذكر أنه قبض ذلك من مال الميت ، أو من مال الوصى ، ولا يقرب الوصى أنه دفع من مال الميت أو من ماله نفسه ، وبإحدى الكتاب على كل واحد منهم بمساق ليدرك ، وهذه حيلة واضحة ؛ لأن الضمان إنما يجب على الوصى إذا أقر أنه دفع من مال الميت ، ولم يقرب بذلك ، فلا يجب عليه الضمان .

١٩٩٨٤ - ولم يتعلّق بمسائل الوصاية من ذكره محمد رحمه الله في حبل لأصل ، ولم يذكرها الخصاف رحمه الله أن شهادة التومسي للمبطل لا تقبل ، وشهادة التومسي لابن أيب يدين له على المبتدأ ، هل تقبل ؟ إن كان الابن صغيراً لا تقبل بالانفاق ، وإن كان كبيراً ، فذلك عند أبي حنيفة رحمه الله ، وعندهم تقبل ، والمسألة في الوصايا معروفة ، هذا إذا كان الابن كبيراً ، حال ما قس التومسي الوصية ، وإن كان صغيراً ، وشهد له بالدين بعد ما تم ، لا تقبل ، شهادة بالاجماع ، هكذا ذكره بعض الأئمة اخلواس ، وهذا لأن التومسي يقبل الوصاية بصغير شخصاً ، وحتى قبل ان يولد له تكون الورثة كباراً ، فصار حصصاً في جميع ما فرس إليه . فهو وإن شهد بعد ما تم الورثة ، فإن يشهد وهو شخص بالقبول انساني ، وشهادة الخصم لا تقبل ، والحيلة حتى تقبل شهادة التومسي نسبت أن يخرجهم الخاصي عن الوصية أو يخرجك أنفسهم إذ لم يبعلا ، وجعل لقاصد مكتنهما وصيين في حال الميت . فتجوز شهادتهما للميت حيث : لأن في حالة الوصاية إنما لا تقبل شهادتهما للميت ، لأنهما يخرجون إلى أنفسهم معاً ، وما يشتت سميت ، حتى يفصح يخرجون التومسي ، وهذا المعنى قد زال بخرجهما عن الوصاية ، فتقدم شهادتهما .

ثم قال : في هذه الحيلة يخرجهمما القاصي عن الوصية ، أو يخرج حال أنفسهم إذا لم يقبل ، فقد حوز بخرجهما أنفسهم عن الوصاية ، وإن كان بغير محضر من التومسي ، وتم ط لذلك تم طاً ، وهو أن يكون قس فروعهما ، وإن كان هكذا اعتبر أن التومسي وكل بعد الوفاة ، فيعتبر بالوكيل حالة الحياة : والوكيل حالة الحياة ينكح بغير راج عنه عن لو كان قبل القبول بمحضر من الموقل ويعبر بمحضر منه ، وبعد انقضاء لا يملك ذلك إلا بمحضر منه ، كذا الوكيل بعد الوفاة .

قال : وجس لهما حيلة حتى يخرج جن أنفسهم عن الوصاية بعد انقضاء بغير محضر من التومسي ، غير أنهما إن أحد أن لا تلزم لهما شهادة المتصرف في مال الميت لو كان رجلاً متى يكون المباشر المتصرف في مال الميت هو الوكيل ؟ لأن التومسي يملك التوكيل فتكون المهدة بعد ذلك ، على الوكيل توك التومسي

وحكى عن الشيخ الإمام أبي عبد الله الخزازي رحمه الله، أن لها حجة حتى يخرجها القاضي عن الوصية بعد ما قبلها، وهو أن يدعي لأحدهما ديناً على الميت، ويقول: نحن نرفع ذلك من الشركة، أو نقول: بعض هذه الشركة ما شاركنا من الميت حال حياته بكذا وكذا، ونحن نأخذ ذلك من الشركة حتى ينضمهما القاضي أنهما بأخذنا ذلك من شركة الميت قبل الإنابة بين يدي القاضي، فخرجهما عن الوصية؛ إذ للقاضي أن يخرج الوصي عن الوصية عند تحقق التهمة إلا أن هذه الحجة تنضمها في الغناء لا بجوابهما وبين ربهما، لأن دعوهما ديناً على الميت، ولا دين لهما على الميت كدم محض إلا أن القاضي لا يعرف إلا الظاهر، وكانت هذه حجة في الغناء، فقد جعل شهادة الوصي معتبرة بعد ما خرج عن الوصية، وإسناده متصوفاً في الزيادات.

وفي أدب القدرى: أن شهادة الوصي بعد الغنى لا تقبل، لأن الوصي محدود الوصية بصير حصصاً، وشهادة الموصى لا تقبل بغلات الوكيل على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، فإنه لا يصير حصصاً عنه بمجرد تركه ما لم يتخلى، أما الوصي بخلافه، وقد نص على القول هذا، فصار في المسألة روايتان.

قال في الوصية إذا كان يعلم أن ترحل على الميت ديناً فليضاه، ثم جاء بعد ذلك يشهد أن الدين الذي أنقصه المطلب كان له حقاً على الميت لا تقبل شهادتهما؛ لأنهما بهذه الشهادة يدعوان عن أنفسهما مغرمين؛ لأنهما صدرا ضمانين لما أتيا من المال لا لم يكن الدين مشهوراً، وهذه الشهادة يدعوان الضمان عن أنفسهما، وإن شهد بذلك قبل أن يدعوا الدين، إكه تقبل شهادتهما، وكذلك إذا شهد الإنسان بوصية، فهو على هذا الشخصين الذي قلناه.

١٩٩٨٥ - سائر: القاضي إذا أراد أن يدفع إلى الورثة أصولهم، ويكتسب عليهم الأبرار من كل قليل وكثير، أمّا أوتى الوصي أن يسمى ما جرى على يديه، وما ألق، وما أعطاهم، أو يكتسب عليهم الأبرار من كل قليل وكثير، ولا يسمى شيئاً؛ لأنه لا يأتي أن يحضر صاحب دين أو وصيه أو وراثته، فيضاه ما سمي أنه دفع إلى الورثة، وإذا كتب برأته عن كل قليل وكثير، فليس لهؤلاء أن يفسدوه، فهو أوتى الوصي، ولكن

الأثرية للورثة أن يسمى ذك، فربما يخفى الوصى بعد تركته، فإذا كتب له الوصى على
فى قليل وكثير، لم يكن لهم سبيل سوى ما يظهر عليه من الجنبه بعد ذلك، وإذا سمعوا
من وصلى عليهم، كان لهم أن يحاصروا فيما يظهر من يده من التركة بعد ذلك

١٩٩٦: رجل يدعى انس، ويصاظمهم ويكتب عليهم الصكوك، وله ورثة،
فأراد أن يسمى به صبه فى كل صك معه؛ لأنه لم يكتب الوصية بكل وبين كلها فى الصك
واحد، ربما يصح ذلك الكتاب، فهذا يمكن إثبات الوصية حينئذ، وحيدة أن يكتب فى
آخر كل صك أن فلان من فلان أمر أن فلان ابن فلان وصيه فى فرضي جميع من بين
المدون ما فى هذا الصك وغيره معه، وأنه يكتب هذا فى آخر كل صك، حتى إذا شاء
انقبض أدلى بإثبات الوصية بالماضى، وإن أحب أن يجمعه ويلا فى حياته كتب: وفلان
وكيله أوصى فى بعض ذك، والمقصود فيه فى حياته.

وإن كان الصك لرجلين يكتب: وقد أمر فلان ابن فلان أنه إن مات واحد منهما،
أو حدث به حدث الموت، فالباقى منهما يكتب فى بعض هذا الشيء وغيره، والمقصود
من كونه ذك، ووصيه فى ذك، وفى غيره بحد، وأنه لا يجوز، وهذا لأن أحد
صاحبي الدين لو فرض هذا إلى غيره حار، ولم يكتب بذلك فى آخر الصك بكذا، إذا
فرض أنى غيرك

١٩٩٧- ويسر للوصى أن يركب هذا الوارث، أما إذا كان كبيراً فلا ولاية
لوصى على المكدور، فكان الوصى إذا كان الوارث شيئاً مخالفاً لغيره من حفظه وليس
للأجس أن يركب، مثال غيره غير أمره، فكذلك الوصى، وإن كان الوارث صغيراً
فلا ولاية له من الصغير، ولو فعل صبيحاً لأن صبيح ماله فيصنعه، وإن أعطى
عنه صدقة لغيره، القياس أن ليس له ذك، ولو أعطى بعض، وفى الاستحسان: أنه إن
بعض عنه صدقة، كطرقه، وإن أعطى، لا يصح، وهو قول من حنيفة وأبو يوسف
وحماد الله، وقال محمد وزفر وحماد الله: أحسن أنه أن يعطى حتى إنه لو أعطى
بعضه، وكذلك على هذا الاختلاف الأب والجد، لأنه يمكن له أب، ولا وصى أب،
وإن كان الأب صغيراً، وأب موسى يحب غنى الأب، أن يؤدى عنه صدقة العظمى،
وحفظاً كتاب العورم

ثم ذكر في الكتاب: وكذلك الوصى كوصى عن الولد، وهو صغير من ماله، فهذا الباب الأول سواء في الغيب من غير أنه في الاستحسان لا يضمن؛ لأنه طعام يأكله وهذا عديم، عند زفر ومحمد، خاصة عاتق، يضمن. قال شمس الأئمة الخاتون: وقد انفقت الروايات عن أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما أنه في الأب والوصى أنه إذا وصى عن الصغير من ماله لا يضمن، ومن يؤمر الأب أو الوصى: إذا وصى عن الصغير من ماله أم لا؟ وهل يلزمه في ذات الله تعالى أن يضمن عنه أم لا؟ في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله: احتفت الروايات في هذا الخرف، في رواية سري بين صدقة القطر وبين الأصحية أنه يؤمر بالأصحية عنه، كما يؤمر الأب أو الوصى أن يعطى ثلثه صدقة القطر من ماله، وفي رواية فروق بينهما، وقال: لا يؤمر بالأصحية عنه من ماله، ولا يلزمه في ذات الله تعالى.

وأما إذا كان الأب موصراً والأب الصغير محسراً هل يضمن الأب أن يوصى عن ولده أم لا؟ فمن أبي حنيفة رحمه الله: فيها روايتان، في رواية قال: عليه أن يضمن من ولده كما يعطى عنه صدقة القطر، وفي رواية قال: لا يجب على الأب أن يوصى عن ولده الصغير المحتج. ثم ذكر في الكتاب في الأصحية غير أني استحسن في هذا أن لا يضمن؛ لأنه طعام يأكله، وينزل تحت هذا النقط أنه إذا وصى عن الصغير من ماله أنه لا يصدق بدهم، ولكن يدخر ويهدى لهذا الصغير، وليس للوصى أن يوكّل غيره، وهذا إذا كان لصبي بحيث يأكل من ماله.

فأما إذا كان صغيراً لا يأكل من ذلك الطعام. مما يشبه المتأخرين مختلفون فيه، قال بعضهم: يتناول هذا الوصى اللحم بمضموم يأكل مثله ذلك المتعبد، فيتناول الوصى باللحم والمتعبد مطعوم يأكله الرضيع نحو المائدة السكر، ويتناول الحنطة جنبوس بنه الصغير، وقال بعضهم: إذا كان هذا الصغير من أقرباءه من يضمن نفقته عليه، يتصدق بهذا اللحم على أقرباء الصغير الفقراء. وإن كان أقرباءه مباسبين ولا أقرباءه أقرباء، يضمن منسوب عن أقرباء هذا الصغير، يتصدق بذلك اللحم عن أولئك الفقراء، وكذلك الأب والجد أبي الأب في هذا مجرله الوصى في الأحكام كلها.

١٩٩٨- قال: ولا يجوز للوصى أن يشتري شيئاً من مناع أبنت الذي من نفسه

لنفسه ، واعلم بأن شراء الوصي مال اليتيم لنفسه من نفسه عند محمد رحمه الله لا يجوز سواء اشترى بمثل قيمته ، أو بأضعاف قيمته ، وفإن أبو حنيفة رحمه الله : كذلك إلا أن يكون في ذلك منفعة لليتيم ظاهرة ، بأن يشتري ما يارى عشرة عشرين ، أو يبيع من نفسه من مال اليتيم ما يارى عشرة يخفضه ، فيجوز تصرفه وعقده على اليتيم ، وفول أبي يوسف رحمه الله مضطرب في ظاهر الرواية مع قول أبي حنيفة رحمه الله ، وحكاة انصاحوا في محتصره أنه مع قول محمد رحمه الله ، وقد قيل : كان قول أبي يوسف أو لا مثل قول أبي حنيفة رحمه الله ، ثم رجع إلى قول محمد رحمه الله .

وإن أراد التحرز عن قول محمد رحمه الله في هذا البيع والشراء ، فاطلعه فيه أن يبيع من رجلي يتي به ، ويضع وفاء من حسن عهده بمثل ثمنه ، ثم يشتري منه ، ويشتره بعد انقضاء كفا ذكرناه في الوكيل بالبيع إذا أراد أن يشتري ذلك الشيء .

ولأب أن يشتري ذلك لنفسه من نفسه متاح انه التصغير إذا كان بمثل قيمته ، أو أقل من قيمته بشئ يسير ، لا تساع ولا يثه عتد ، وعند زفر رحمه الله لا يجوز له أن يشتري لنفسه من نفسه من مال ابنه بحال من الأحوال ، والإجارة على هذا الاختلاف عندما للأب أن يوجر نفسه لعمل من الأعمال من ابنه ، أو يشتري من نفسه بنفسه من مال ابنه شيئاً بأجر مثله ، أو بأقل مما ينبغي فيه لا تساع ولا يثه ، وعند زفر رحمه الله : لا يجوز ، وهو محض القياس

وأما الوصي إذا أجر نفسه لعمل من الأعمال من اليتيم ليكون أصلح للأجر ، أو أنصحه في العمل ، وأقلهم أجراً ، وفيه منفعة ظاهرة لليتيم ، أو ستأخر لنفسه من نفسه شيئاً من مال اليتيم بأكثر من أجر مثله بأضعاف ، في ظاهر الروايات : لا يجوز ، لأن تصرف الوصي على اليتيم إنما يجوز ، ويتفد بشرط الأحسن ، وما هو أصلح لليتيم ، وهذا المعنى معنوم هنا ؛ لأن الوصي ما يأخذ لنفسه من مال اليتيم خير مما يعطى . ويبدل له ، لأنه يأخذ لنفسه من منكه مالا متقوماً بنفسه ويبدل له منافع نفسه ، والمنافع عندما لا تقوم إلا بعقد أو شبهة عقد .

قال شمس الأنعة المحلواني . وكان قاصداً يقول على قياس المعاصرة : ينبغي أن يقال : بأن تنوع أن يوجر نفسه في عمل من أعمال اليتيم بأقل الأجر ، ويصح إجارة

نفسه منه ، فإنه قد نزل في أم موسى له أن يجعل بعضه وصيا له في مال أبيهم ، والمصارعة
إجارة ، والمصاريب أجور ، والمال ، وإن كان يغير ، أن يكون الجوارب في الإجارة ، هكذا
حتى توسع بعض صحاباء حبيب الله ، فقالوا : يجوز الوصي أن يجره غيره في أمه
اليتيم ، ما في الأجر ، وإن يكون نصيب الأجر كله في الوصية .

وهي حكاية يحكي عن ثعلبة بن محمد بن إبراهيم بن عبد الله : أنه كان وصيا لثعلبة
وحنبل بن أبي فراسه مصابغ لثعلبة أو غفاري في طريقه ، فخرج معهما في أمر حاجته إلى تلك
القرية ، وبلغ قريته ، فأتى من الحنبل من ثعلبة ، ومن البطاطج من حفصة
لثعلبة ، ومن الحنبل ، وفادهم بين يديه . فتناول من ذلك العنب والتين ، ففعل به : هذا من
مال أبيهم ، فممنعت إلى فوقهم ، وحين ذلك من ذلك حتى ألجوا عليه ، وطلبوا منه
الدية ، وجه من أبيه ، ففعلوا به في ذلك فقال ثعلبة رحمه الله : ما نزلنا
له من القصة أكثر مما نزلنا له من ماله بأمره ، فكذا لا تصح ذلك عليهم ، فأورد عليهم
مسألة الترتيب : " حتى استكتبه .

وقال له : أما بعد استعانة دابة بعملها عسلا من ثعلبة لثعلبة ، ففعل حتى
جاءه من الحد الذي حد له حتى صار مخالفا ، وعظمت الدابة ، فإلى صبيها في مال
الوصي ، وفقر الوصي ، ففعل الوصي ، أبل عن ماله ، وأجره ، وأجره ، ففعل حتى ظهر
بذوقه ، أن الإجارة لا تصح .

وفريق من الإجارة والمصارعة ، ولما في أن في فصل المصارعة الوصي ممن يصرط
عنه شيئا من مال أبيهم ، ولما يصرط لنفسه المصارعة استورط من أريح ، ويمنع ذلك
من حمله في ملك الوصي ، وليس به ضرر على الوصي . ما يحصل له صفة مضره ،
وهذا المعنى صحت المصارعة ، فأما في الإجارة ، ففكر عن يستحب نفسه من مال أبيهم
سنا ، ويمنع له من نفسه صفة ، وقاله : يأخذ نفسه جبرا عما يعطيه ، فلم يكن نصيبه
عمن ربه إلا من ، فلهذا المعنى لم يجز .

ثم ذكر من اجتمعت في الوصي ، وأجره ، نفسه ، وهو من ثعلبة بن إبراهيم . والله أعلم

سبب من ماله أتيتم لنفسه مستقيم على قول محمد بن الفضل . . . وكذلك قال أبو بصير
 حنيفة رحمه الله: فيما إذا أبر نفسه غير مستقيم، على قول أبي حنيفة رحمه الله، فيما
 إذا استأجر نفسه من ماله نفسه. لأن فيه مفعلة طاهر ذاتية لأنه مرد أن يجعل ما يقع
 الصبر مفعلة على أن يجوز على قوله: إذا كان يجره لا ينهض في منبها، وهكذا
 في الفقه يرى في شرحه. وفي موصى به شيخ الإسلام أبو بصير إذا أبر موصى به ماله لا يبر
 من آخر من عمله، حتى إذا كان للصبر فيه مفعلة طاهرة يجوز.

وأما أبو بصير إذا أبر ماله موصى به لا يبره ولا يبره على ما إذا كانت المفعلة به
 مفعلة طاهرة: قال سمي لأربعة الموصى: قال في ظاهر المبطل إن لم يكن
 من جهة الموصى لا يجوز، وإنما ذلك من جهة أبي بصير يجوز، وأما ما ذكره وكالة الأقرب
 أن يكون الخواب على الغالب من هذه، لكن أجاب في المسوط على ما ذكره. وحقيقة
 في ماله، ويكتب في كتاب الموصى من هذا الكتاب في هذا الفصل اختلاف المتابع،
 منهم من قال: يجوز كما في دفعها إلى آخر. وممن من قال: إن كان أشد من جهة الموصى
 لا يجوز، لما فيه من إيلاف بقره ماله. وإن كان الموصى من قبل الموصى جاز عند أبي
 حنيفة رحمه الله، لأن الموصى بصبر ومناحر أو من أبي بصير، ويكون ذلك بمنزلة من جاز
 الموصى الصبر، وذلك جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله على ما صرح به عدة المتابع
 على أنه إذا كان الموصى لنفسه ماله أو بغيره الذي غير الموصى بماله موصى به من ماله، فإنه لا
 يجوز، وإن كان من نصبه من خارج خبر الموصى.

وكذلك أخذ أبو القاب إذا كان الأب موصى، ولم يكن له وصي، يعتبر الخواب به
 كالخواب في الأب، لأنه بمرتبة الأب في المصالح ولا يهتد، فتجوز نصبه فإنه في حاشية
 موصى به الأب، على والله.

وسألو أن يحدوا حتى لا يحدوا عليه شيء في قول إذا استثنى من متاع ابنه
 الصغير، فإنه يفعل على الذي وصفت في أمر الموصى، وإن كان

١٩٩٨٩- الأب إذا استثنى من نفسه متاع صغير شيئاً، كيف يبره غير الموصى؟ قال

الوجه فيه أنه يخرج الأب مقدار المصروف من ماله نفسه، وذلك منه دين مثلاً، ثم يقول
 الأب: إني استثنيت من نفسي متاع ابني كذا عمالة دينار، وهذه مائة دينار، وقد أبره فيها

من مالي ثمنًا لهذا الذي اشتريته، وقبضتها لا يني يكون له في يدي، ويشهد على ذلك، قال شمس الأئمة الخليلي: ما ذكره صاحب الكتاب إشارة إلى أن الأب لا يبرأ عن الثمن ما لم يقرر الثمن، وشهد على أنه قبض هذا الثمن لابنه من يده.

وروى عن محمد رحمه الله: أنه قال: لا يبرأ ما لم يشهد بذلك الثمن لابنه من مال نفسه شيئًا، وكذلك على هذا إذا أنفق من مال ابنه الصغير في حاجة نفسه حتى وجب عليه ضمانه، أو غصب شيئًا من مال صغيره حتى وجب ضمان ذلك على، ثم أراد أن يبرأ على ما هو إشارة صاحب الكتاب، إذا شهد أن هذا مال ابنه، وأنه قبضه له من نفسه بخبر، على قياس ما روى عن محمد رحمه الله: لا يبرأ ما لم يشتر الابن بذلك المال، فقدى عليه من متاع نفسه شيئًا.

وأجمعوا أن الأب إذا وهب لابنه الصغير شيئًا أنه يصح، ويتوب قبض من قبض الابن، فكان صاحب الكتاب قال: هذا على الهبة، وأجمعوا أنه إذا أوجب للصغير على الوصى شيء من أذرعه، أو الفدينير، فأقر الوصى ذلك القدر من ماله نفسه، وأشهد الوصى على أنه قبض نصفه، لا يبرأ، لكن صاحب الكتاب فرق بين الوصى وبين الأب، فقال: الوصى لا يذام حتى إنه إذا كان مالا مشتركًا بين الوصى وبين الصغير، فقام الوصى بنفسه لا يصح، ولو كان مثل هذا من الأب يصح، فظهرت التفرقة بينهما.

وفي الهبة روي: الثمن الذي لزم الأب بشرائه مال ولده، لا يبرأ الأب منه حتى ينصب القاضي وكيلًا عن الصغير يقبضه، ثم بعد قبضه يأمر القاضي بالترد على الأب حتى يكون في يده عن ابنه ودبغه، واجد أبو الأب في هذا نظير لأب إذا كان الأب قد مات، ولم يوصر إلى أحد.

الفصل الثلاثون

في فعل المريض وما يتصل به

١٩٩٠ - قال المحصاف رحمه الله تعالى: مريض عليه دين لبعض ورثته: وإذا أنقر له بدينه، فقد عرف من أصل أصعلا أن إقرار المريض لبعض ورثته لا يصح. والخية في ذلك حتى يصل هذا الورث إلى دينه أن يقر المريض بالدين لأجنبي يثق به، فيقول: الأجنبي: أي هو لي وإنما هو لورثك فلا نه. هذه الخية من رعة من - للالحامع غير أن هذه الخيلة إنما تقتضي على قولنا: أما عند رفر رحمه الله. لا يثني: لأن عنده لا يصح هذا الإقرار، فالخيلة التي تشأن على قول: الشكر أن يقر المريض بالدين لأجنبي يثق به، ويأمر الأجنبي أن يفسق الدين. ويدفعه إلى الورث، فإن قال الأجنبي: أخاف أن يخلص الحامع بالله هذا الدين واجب لك علم المينة، وما أتت لبيت منه، ولا من شيء منه على ما يستحلف عليه غرما، فبئس، ولا يجوز لي أن أسلف عليه، والخيلة في ذلك أن يأمر المريض بهذا الأجنبي، حتى يبيع عبدا من أعبان الله يعني ما لا لأجنبي من الورث، بالدين الذي له على امرئ، فهو دينه، وقيل: الورث ذلك، صار دين الورث على المريض للأجنبي، فإذا حلف أحاكم كان حلفه على أمر صحيح.

ثم ذكر المحصاف رحمه الله: أن القاضي يحلف لأجنبي المقر له بالدين بأنه هذا الدين، يجب لك على البيت، وما أمرته منه، وإن لم يكن لهذه الشهادة طالب، وإنما كان كذلك: لأن اليمين هنا إنما تقع للميت، والقاضي نائب الميت، فيستحلفه احتياطاً، وإن لم يكن لها طالب.

وكان القاضي الزمام أبو علي النسفي يقول: كذا عرفنا أن الدين إذا تقدم وحرمه حتى يتوهم سقوطه، بهذه الأسباب، فوهم الميت يستحلف ما به ما سقطت، ولا يحلف بوجه من الوجوه، وكذا نطق أن الدين إذا ثبت بإقرار المريض في مرضه الذي هو قريب إلى الموت أنه لا يستحلف بالخبر، بل يعطى حقه خير مجبر، لأنه: ذكر في الباب: وط في

مواضع . أن المريض إذا أغمى موضعه بالدبون للضراء . فإنهم يعطون ذلك ، وهم يشترطونهمين ، والمخصاف . سمع الله ذكر اليمين ههنا ، فهذه شيء استغفد من جهته . قال : وإن لم يكن للأجسي شيء يبيعه عن الوارث . فالحجة أن بسب الوارث للأجسي عبثاً من أعيان ماله . ثم يبيع الأجسي ذلك المعين بعد ما ينظر من الوارث ينزبه على نحو ما بسا .

وحجة أخرى في هذه المسألة أن يحصر الوارث متاعاً أو شيئاً يكون قيمته مثل الدين الذي له على المريض ، ويسمى ذلك الدين من المريض محصور . من أنه قد يكون ركداً ، ويسلمه إليه ، فيعبر مال الوارث ديناً على المريض بالبيعة ، ثم إن المريض يبيع ذلك المعين من إنسان لآيه ، مرة ، ثم الموهوم له به ، ذلك المعين من الوارث ، ويرجع إلى الوارث متاعه . ويصير مال الوارث ديناً على المريض بالبيعة ، فينفي الوارث ذلك من المريض كالأجنب . وهذا لأن الوارث إنما يفارق الأجسي فيما فيه نسيئة ، أما ما لا نسيئة فيه فتوارث والأحسب فيه سواء . وهنا الدين يثبت للوارث على المريض بالبيعة . وهذا يثبت بالبيعة لا نسيئة به ، فيستوفي الوارث ذلك الدين بالبيعة ، ويصل عنه ماله إليه .

قالوا : وهذه حيلة حسنة ، لأن فيه نوع شبهة ، لأنه فيه يتكرر وجوب الدين ، لأن الدين كالـ واحد على الميت قبل البيع ، وبالبيع يجب دين آخر . والوارث استوفى الدين الحادث لدى ثبت نسيئة ، ولم يستوف ذلك الدين قبل ذلك ، وإذا بقي ذلك الدين في التركة لا يحز لسائر الورثة الانقاع بالتركة قبل قضاء ذلك الدين . فهذه صالحة حيلة في الظاهر لا في الباطن . وكان احصاف رحمه الله في الأمر على الظاهر .

ثم إن المصنف قال : أول هذه الحيلة يبيع الوارث متاعاً من المريض بأشدين الذي له عليه ، فلم يملك فيه حلاً ، فهذا دليل على أن غرض المريض عبثاً من أعيان ماله الوارث . صحيح بلا خلاف . وهكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الفزارة في باب مزرعة المريض مسألة المريض يشتري شيئاً من أعيان ماله وراثته مطلقاً غير ذكر الخلاف . وفي المناوي المرتبة : ذكر الخلاف في الشرع والبيع جميعاً ، وأحال على باب إقرار العبد لولاه من المأذون الكبير في شيخ الإسلام .

وأخرى في هذه المسألة لم يذكرها المحصاف رحمه الله ، وهي أن يرفع الأمر إلى

فأضي يرى الإقرار فلوارثه ، الذين أصبحوا ، لأن بين العلماء اختلاف في هذه المسألة عندنا لا يجوز هذا الإفراء ، وعند الشافعي رحمه الله : يجوز ، فإذا قضي فأضي ساطعاً لا يصير مثقلاً عليه على ما عرفت في كثير من المواضع

١٩٩٩ - قال : إذا جعل لبنت له صغيرة شيئاً ما متاعاً ، وإما شيئاً ، فلو ما أنشبهه . ولم يشهد على ذلك ، حتى مرض ، أو أم يأمّن الورثة أن لا يسلموها له ذلك ، فإن : أما ما كان من حلي أو متاع ، أو ما أنشبه من المنقولات ، فيدفعه سرّاً إلى من يشاء ، ويعلمه أن ذلك لابنته ولاتة ، ويرضى إليه . بأن يدفع ذلك لها ، فإن كبرت دفعه إليها ، أما الدار والضيعة إذا كان معروف للمريض لا يمكنه أن يفعل بالعقد ما فعل بالثقب ، ذكر ينهي أنه أن يدفع إلى من يشاء به سراً ، ويقول له : هذا المال مال ابنتي ولاتة ، فاشتر هذا العنار مني بها بهذا المال ، ثم يبيع العقد من ذلك الرجل بحصيرة المشهود ، ولا يقول فثبت الرهن عند الشراء . فاشترى هذه الضيعة لابنته هذا ، وكذلك لا يقول المريض هـ . النسيج : بنت لاشي ، بل يصفق الكلام إطلاقاً ، فإذا كبرت لاتة فاشترى يدفع الضيعة إليه .

قال شعبان الأئمة الخمراني : وقد اختلف مشيختنا رحمهم الله في قصص أن من جهز ابنته للصغيرة ، ولم يسلم إليها ، ولم يشهد على ذلك حتى مرض . هل إذا أن يدفعه إلى رجل سراً يدفعه لابنته من نحو ما بين : هل يحل لذلك الرجل أن يأخذ منه ؟ أكثر المشايخ على أنه لا يحل ؛ لأن النكاح لا يصدق المريض أن هذا ملك ابنته الصغيرة ، فكذلك لا يصدق هذا الرجل . ولا يصدق أن يأخذ ذلك منه ، فيحل به حق سائر الورثة إلا أن الخصم أنشأ في فصل الحنفى والمتاع : أنه يحل لذلك الرجل أن يأخذ ، فون خاف الأجنبي أن يلزمه بيمين إن كان المريض وهب الثمن من ابنته ، ثم دفعه إلى الك : رى : فاشترى لها بذلك المال قال : ليس عليه في يمينه شيء .

وكذلك لو استقرض المريض من إنسان مالا ، ثم وهب لابنته ، ثم دفعه إلى الرجن حتى اشترى الضيعة منه لابنته ، فهو جائر ، وليس على ذلك الرجل في ثمنه شيء ؛ لأنه عرف في الميسرة : أن العقد لا يتعلق بيمين ثلث الدرهم ، بل يتعلق بمثلها .

دنيا هي الدعة، ولا يكون هو في احلف بانخرا، حينئذ

قال شمس لانمة الطوسي: هذه حبيبه يصح على قولها، فاما على قولنا نبي حبيبه، رحمه الله: بع الربض من وكني واوزه لا يصح؛ الا تصح هذه الحياة علاه.

١٩٩٧- من لا وادرت له إذا أراد أن يوصي بجميع ماله حياً، عدنا، فإن خاف أن يرفع الأمر إلى حاكم يرى بطلان وصيته، يجب زاء على الثالث، فاختلعه في ذلك، أن يضر لرجل يثق به بالدين بمقتدر ما يأمر جميع ماله؛ لأن الإقرار بالدين للأجنبي صحيح، وإن أتى ذلك على وجه ما ذكره من أن يوصي في نفسه أنه إذا كانت أمواله تصرف ماله إلى الموصي، التي أراد أن يوصي بماله فيها هذا إذا كانت أمواله تقوداً، وإن كان ماله منتهياً، فبغيره، أي إن ماله للأجنبي أيضاً، يضر بالأعيان لأجنبي، وبأمواله يضر بالأعيان إلى الموصي التي أراد أن يوصي له بها، فإن خاف ذلك الأجني أن يضره، يجوز باع عبثاً من أعباء ماله من المريض وشراء المريض ذلك، فعين من على أنه بالخيار مدة حتى ينفذ، إن يري من مرضه نفس إن شاء.

١٩٩٣ الميضية إذا كان في يمينه دار أو صينغ لم يصح درسته ، و حذف أنه لو أقر بذلك فهو ميت لا يصح إقراره ، فالجواب أن يقول لأخيه : هذه دارك ، فيقول الأخييه : هذه الدار لوارثك ولأني ، وليست لي ، وقد ذكرنا هذه مسألة في أول هذا الفصل

قال: إذا كان لا يرفعه المريض، أم حُرِّثَ أخيراً على المريض دبره، فإذا أوفى المريض أنه لم يفر بذلك، لا يجوز إقراره ولو رُث، فأطعته أن يجيئ برب الدين ممن يتق به، فيفر المريض بحضرة الشهود أن وارثه فلائاً وكله أن يقبض ماله على هذا الرجل، إلى قبضه منه، وهو أنه ينزل لو ارشى فلائاً، ثم ينكر وارثه الموكنة، ويرجع وارثه على ذلك الرجل، فإذا رجع ذلك لملك الرجل أن يرفع على المريض، وبذلك خاف الرجل أن يلزمه البصير، فالتوجه أن يبيع الوارث منه شيئاً بماله كما هو معتاد من قبلي.

١٩٩٩- رجل له أم وعمى ورسه وله عصية، وله أموال وعشار منه عذاف، إلى مات، والعصية تشارك الأم في أمواله وعشاره، فاخيلة له حتى يسر حصته منه لأمه أن يسج جميع عفا، ثم من أمه في محنته، ويقبض منها المم، ويتصدق به عليها، فإن مات الابن أولاً، يسلم للأمه جميع عقدراته، وتم يسر كها العصية في ذلك، وإن ماتت الأم

أولاً، ثم مع مال الأم إلى نسب، ثم تترك في الكتاب خمس النسخ، ثم العسني به
حالياً، وإن كان اسعد بالنس قبل لقض حائراً حتى يرضع منهم من حيلة
القضاء إن الرأه غير التمن من انفس لا يجوز، وتثبت عليك بداه، وتثبت التصدق
بعد القضاء على من هذا.

فإن كان للأم ولبن مع نسبا هذا سن وبات، فذوال الأس أن يكون ماله لأمه خويصة
منه سات أولاً، وأثبت الأم أن تكونه واليه لهذا الأس خويصة إن كانت الأم أولاً، فإن
الحيلة في ذلك أن يبيع الأم حبيب أمه من الأم، ويقض النسر بها، ويصدق به
عليه، ويكون النسر على ذوال الأس والحدا عشرين سنة، ثم أكثر من ذلك، ونسب الأم
حبيب أمه من لبن غني لها ما خبر عشرين سنة أيضاً وأكثر، فإن مات ابن أولاً،
ثم النسر، لا تعرف أن موت من له الحبر يوجب سقوط خيار، فيتم البيع، ويصرف جميع
أمواله للأم، ويبيع الأم لابنتها حبة، فيكون خيارها قياً، فيبيع لبها بالخيار،
وإن ماتت الأم قبل الابن أولاً يتم زواجها، فيبيع جميع ما لها من النسر، ويصدق الأم
بجميع ما يحكم الخيار، فيحصل مغن وحماً.

ثم هذه الحيلة لا تأخر غير قول أبي حنيفة رحمه الله، وإن عاد بشرح طاهر من
الجنة أيام لا يجوز، وبمعي قولها شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام ويرى حائراً،
ولكن إذا تيسر هذا حيلة عدها، وذلك أن يبيع العدة ونسبه على ماله في مدة خيار،
وإذا بدأ تغير به سقط الخيار، وكذلك إذا تصرف في بيع مدة الخيار نفسه فإبطال ذلك على
استيفاء ملكه، بسقط الخيار أيضاً، وطعنا على التناول عن أن لا يتغير العدة وحده من
مثل هذه مدة الخطوبة، أو ما يفسد في البيع، والحيلة التي ذكرنا على قول النكاح أن
يبيع كل واحد منهما أمه من نفسه من الآخر بموافق له يرضع استنصرى، ولا ينظر إليه
الشرن، حين مات من له خير، فلو أنه لا، ثم النسر، لأن خيار المرأة لا يورث، وإن
مات الآخر، فيصح من له خيار انعقد بعكم خيار الرقية، قال رحمه الله، في هذا الحيلة
أبداً نوعاً في هذه في أسئلة الأولى

١٩٩٩- فأن كان بين رجل وأخته نزاع في الأرض أن يبيعها، وما من الذي

للأخ - ونم تأمن أن تمت الأخ لبلها، فيصير نصيب لولد الأخ، فطقت حبة حتى إذا مات الأخ فسها، يعود نقد ما إلهى، فطباها أن شيع نصيبها من الدار، وذلك، ذلك من الأخ بنسب معلوم، وبغض الشئ من الأخ، ويتنصر الأخ لشئ من، ثم يوصى الأخ فيها ثلث الدار، وإن مات الأخ فإلهى، رجع ذلك الدار لبل بعدكم الوصية، وإن مات هي أولا بطلت الوصية لها، وكان ذلك على ملك الأخ، وحده حيلة القاهرة إلا أنه ينسب ط أن لا تكون الأخت وزنة للأخ، لأن الوصية لمورث لا تصح.

١٩٩٩٦ - رجل له ثم ولد أراد أن يجعل لها داراً وصية أو متعة، وذلك لا يمكن من ثمن ماله، وذلك في صحتها منه، فاختبه في ثلث أن يفر، فولى بين يدي النسب، فإن هذه الدار التي جعلها كذا، وإن هذا متاع وسببه وصنفه وربره الشهود حتى ينظر إليه لرجل حرته عرقه وسلكه، وإن ذلك الرجل الثاني هو بنت هذا الشئ - أودع ثم ولدى ثلاثة أحلابة ذلك بعد من إياه في فسر، أو داهم - وإياها قبضت دلت، وإن ذلك الأخير هي بنتها وهذه تودت ثم من - فإذا نفي على هذا الوصية فحصل انتفاء، وهذا ما عرف أن المولى إذا كان له لم يكن يفسد الوصية، صحح قولها، وإذا مات المولى لا يملك الإبتاع، ولا يمكن للموعدة أن يترعو، ذلك من بدنها، وكان لها أن تمنع ما أراد المولى بهام ما لا تنفع

١٩٩٩٧ - رجل صحيح له أولاد خمسة بين وإبناؤه وله صباغ وعقارات، فأراد أن يفر دسب بضعة، وبسائر ما كان له من إلهى، فاشتبه على أنه إن حدث له ولد يشارك إلهى في ميراثهم، ولا يدعونه في ميراث الذين أقروهم بعرض لصبعة، فأرجعه في - إلا أن يشهد على نفسه لابتية هذين بضعة، ويفر لهما بها، أو يكتب لهما بذلك سراً على نفسه، ويؤتي إلهما بذلك، ويكتب على هذين الذين الذين كتاب إقرارهم بغير به بأن شهادة البقية، ويسماها ويعدداها، صارت لأولاده الباقين، وهم ثلاثة بنين، ويشتد على ما يكتب الإقرارات، ويشهد عليهما بذلك، فإن حدث به حدث موت كان سائر قضاه لئله الباقين، وإن حدث له ولد، دخل معهم في الميراث، لأنه لا يصدق هذا أن الابن على ما نفي من ضياعه، ويتأخذ إقرارهما على نفسه، وهذا حجة واضحة لا يمتدح فيها إلى زيادة بيان

الفصل الحادي والثلاثون في استعمال معاريف الكلام

١٩٩٨- يجب أن يعلم أن استعمال المعاريف مخزراً عن الكذب لا بأس به جاء عن عمرو رضي الله عنه أنه قال : في معاريف الكلام ما يغني الرجل عن الكذب . ورضي الله عنه أنه قال : في المعاريف الكلام شذوذة عن الكذب أي مبهمة ، وفي ذلك طريقان : أحدهما : أن يتكلم بكلمة ويريد لها غير ما وضع لها الكلمة من حيث الظاهر إلا أن ما أراد يكون من حتمات لفظه . فإنه فيما روي عن رسول الله ﷺ : أنه قال : الحجة لا يدخلها المعجزة ، فسمعت عجوز ذلك ، فجعلت تبكي حتى بين وبينه الله ﷻ صفة أهل الجنة حين يدخلونها ، فقال : أهل الجنة حرد مرد مكحول ، فقد نلفظ عليه السلام بلفظ . وراية غير ما وضع له اللفظ من حيث الظاهر ، ولا أن ما قرأه عليه السلام كد محتمل لفظه ، والمعجزة هي ما وضع له اللفظ من حيث الظاهر . وعن عني رضي الله عنه : أنه بارز يوم الخندق عمرو بن عبدة ، فقال له علي رضي الله عنه : أليس إليك ضمنت لي أن لا تصنع عني بميرك ، فمس هؤلاء الذين دعوتهم ، فالتفت لي مستعيد بذلك ، فضرب عني ساقيه ضربة قطع رجليه ، فملى رضي الله أن يراد بقوله : نص هؤلاء الذين دعوتهم الصف الواقعة من الكفرة بعدهم ، وقد أوفوا لإعانة هذا الذي خرج للرازي في الأرض ، والكافر على أن غربة جماعة من أصحابه .

الثاني : أن يقيد الكلام به لعل أو عسى ، فإن ذلك منزلة الاستثناء ، ويخرج الكلام به من أن يكون عزيمة ، بلعنا أن رسول الله ﷺ قال في حق بني قريظة : لعنا

(١) أخرجه الترمذي في مسنده ٦٩٧/١ حديث (٢٥٢٩) ومعه من ريشة الأزدي في جامعته ٤١٦/١١ حديث (٢٠٨٧١) والدارمي أيضاً في مسنده ٢٣٠/٢ حديث (٢٨٢٦) والبرقي في مسنده ٩٠/٧ حديث (٢٦١٤٤) وأبو الشيخ في العظمة ١٠٨/٣ حديث (٥٨٢) وأبو داود له من إسناده ١٦٩/١ حديث (٤٢٣) وذكره اللطاعي في الترخيب والترجيح ٢٧١/٤ حديث (٤٩٢٨) وذكره المعنوني في كتفه المختار ٢٧١/١ حديث (٧١٤)

أمرهم بذلك^(١)، ولم يكن أمرهم بذلك، ولم يكن ذلك كذب منه عليه الصلاة والسلام لتفديد كلامه بـ "نعل" و "عسي"، وقصة ذلك أن بني قريظة كانوا في عهد رسول الله ﷺ إلى أن جاء الأحزاب ومعهم جيش من أخطب رأس بني النضير، فماروا بيني قريظة حتى نقضوا العهد بينهم وبين رسول الله ﷺ، وبايعوا يأسقين على أن يقرروهم على المدينة، والأحزاب يقاتلون رسول الله ﷺ، واشتد الأمر بذلك على المسلمين، بيانه في قوله تعالى: ﴿إِذْ جَاءَكُمْ مِنْ قُرَيْشِكُمْ وَمِنْ أَسْلَفِ جُنُودِكُمْ إِذْ رَأَيْتُمُ الْأَصَارُ يُفْلَغُ الْفُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ إِنَّا طَغَوْنَا فِي الْبَلَاءِ لَبِئْسَ الْمُؤْمِنُونَ وَذُنُوبُهُمْ زُنُوبٌ أَلَا شَفِيقًا﴾^(٢)، فجاء نعيم بن مسعود رضي الله عنه، وأخبر رسول الله ﷺ بذلك وهو كان يومئذ مشركًا، فقال عليه السلام: «ف فعلنا أمرناهم بفعلك» يعني أمرنا بني قريظة أنه أن هذه المباحة من بني قريظة كانت عن موافقة ومواعدة بيننا، حتى يحبط بالأحزاب من كل جانب، فلما خرج نعيم من عند رسول الله ﷺ قال عمر رضي الله عنه: إن أمر بني قريظة أمون من أن يؤثر عنك شيء لأجل صنيحتهم، فقال عليه الصلاة والسلام: «لا تخرب خدعة يا عمر»، وكان ذلك سببًا لنفوق كلهم وإنهزمهم.

١٩٩٩- ومن شريح رحمه الله كانت له بقلعة حسنة كان يركبها إذا خرج للقضاء، فركبها يومًا، فمر برجل عيون، فأعجبته البعلة، فقال: ما أقره هذه البعلة، فربعت البعلة من ساعدها، فعلم شريح ما أصابها، فقال: ما أبالوربعت لا يقوم حتى تقام، فقال العيون: أذا أنا، فقامت البعلة، فشریح أراد قوله: ما أبالوربعت لا يقوم حتى تقام معي صحيحًا حتى يميتها الله تعالى، وإنه كذلك، فجمع بين الأشياء لا

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٣٦٨/٢ حديث (١٧٢٧) وفي ٣٦٩/٥، وفي أسباب وزاد الحديث ٢٦٩/١-٢٨٣ حديث (٢٢٩).

(٢) سورة الأحزاب الآية ١٠.

(٣) أخرجه السخري ١٣٦١/٣ حديث (٣٤١٥) و ١٦٢/٢٥٣٩ حديث (١٥٢١) وابن حبان ١٥٦ حديث (٣٣٧٠) والصب في الأحاديث المختارة ٢٩٩/١ حديث (٢٣١٨) وأبو عوانة في مسند ٢١٠/٤ حديث (٦٥٣٦) والترمذي في مسند ١٩٢/٤ حديث (١٦٧٥) والدارمي في مسند في زبدته ٢٨٩/٣ وأبو داود في مسند ١٣/٣ حديث (٦٩٣٦)، والنسائي في الكبرى ١٠٠/٥ حديث (٨٥٦٣) وابن ماجه في مسند ١٤٥/٢ حديث (٢٨٢٣) وابن أبي شيبة في مصنفه ٣٣٩/١ حديث (٣٣٦٧) وغيره.

تتقوى إلا متصورة الله تعالى، ولكن أراد صريح أن يرد عن العيون، ويحقر البغلة في عينه، فقال ما قال: ليرى ذلك الرجل أنها لا تقوم إلا أن يقبضها إنساناً للمكسل فيها أو الوهن في وركها وعجزها، والعيون فهم ذلك، فيه دليل على أنه لا بأس باستعمال المعارض.

٢٠٠٠ وعن إبراهيم رحمه الله: أنه سأل رجلاً: وقال: إن أفلتاً أقرنى ثلثي مكان كذا وكذا، وأنا لا أقدر على ذلك، فماذا أصنع؟ فقال له إبراهيم: قل له: والله أبصر إلا ما سئدني غيري، وفي رواية: إلا ما أصرني صيري، وعني إلا ما سئدني ربي إلا ما بصرتني ربي، يعني الله عز وجل، فأمر إبراهيم الرجل بـ أمر يضع عنده السامع أن في بدو كلامه، يبينه من كَيْ تَبَيَّنَ في المكان الذي يبيت، ويحتاج إلى قائد يقوده، ويمش أمامه، والتكلم يعنى به معنى صحيحاً وهو: شئ ضعيف إن قولني الله تعالى أطلقته، وإن أعجزني سعت، فيه دليل أنه لا بأس باستعمال معارض الكلام، والدليل على أنه لا بأس باستعمال المعارض أن الله تعالى أباح من المعارض ما لم يبح صريحاً، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَجِدُ عَلَيْكُمْ فِيْهَا عَزَازَةً مِنْ خِطَاةِ الْبَاسِ...﴾ إلى أن قال: ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَارِدُوْهُنَّ مِنْ بُرَىٰ﴾ الآية، فالمرأة إذا كانت معتدة لا يحل لرجل أن يخطبها صريحاً، ولو قال لها: إنك جميلة حسنة مثلك يصلح لثني ومبغض الله تعالى من أمره ما شاء فلا بأس، وإن كان هذا نوع خطبه.

٢٠٠١ وعن إبراهيم: أنه كان إذا دخل بيته للاستراحة يقول لحده: إذا استأذن أحد في الدخول، قل: ليس الشيوخ هنا، وعن النكاذ، الذي أنت قائم فيه، وعن أيضاً: أنه كان إذا استأذن منه ثقل المدخول عليه كان يركب على دار قرين أو وسادة، وإن يقول لحده: قل: إنه الشيخ قد ركب ستي يقع عند السامع أنه ركب على دابته لحاجة له فرجع، وعن أيضاً: أنه إذا كان سئد من شئ، كان يضع يده على الأرض، ويقول: ليس الشئ الذي تستشير به، ويريد به موضوع وضع يده، ويقطع السامع أن ذلك الشئ ليس يحضره أو في داره.

٢٠٠٢ - روى عقبه بن العيص ^(١) قال : كنا نأتي إبراهيم رحمه الله وهو خائف من الحجاج ، فكنّا إذا خرجنا من عنده يقول لنا : إن سألتم عني فاحلفوا بإله ما تدرون أين أنا ، ولا في أي موضع أنا ، وأعنوا ، أنكم لا تدرون أي في أي موضع من الدار في مقدمتها أو مؤخرها ، وأني في أي موضع أنا فيه قائم أو قاعد ، فتكونون قد صدقتم ، وهذا لأن الإنسان إذا كان في داره ، فالذي هو من خارج الدار لا يدرى أنه في أي موضع من الدار ، وكذا لا يدرى أنه قاعد أو قائم ، فإذا حلف على الوجه الذي قلنا ، وعنى ما ذكرنا يكون صدقاً في بيته ، ويقع عند السامع أنهم لا يدرون أنه في أي مصر من الأمصار ، فيقع التحرز عن الكذب ، ويقع الأمن للخائف ، فهذا من جملة استعمال المعاريض أبلغاً .

٢٠٠٣ - وعن إبراهيم : أنه قال : في رجل أخذته رجل ، فقال : إن لي منك حقاً ، فقل : لا ، فقال : الحلف بالمشي إلى بيت الله وأعني مسجد حيك ، وأما قال إبراهيم : فذلك : لأن المساجد كلها بيت الله تعالى ، قال الله تعالى : ﴿ هِيَ بَيْتُ اللَّهِ أَذُنُ اللَّهِ ﴾ ^(٢) ، والمراد بالمسجد ، فإذا نوى على الوجه الذي قلنا ، قال السامع بطل أن حلف بالمشي إلى الكعبة ، ويكون الخائف نائياً عن مسجد حيه ، ففي هذا الحديث دليل على أنه لا بأس باستعمال المعاريض .

فلما قيل : كيف يستقيم تعليم هذه الحيلة من إبراهيم للمدعي عليه ، والجواب لا يخلو : إما أن كان المدعي حقاً فيما ادعى قبله ، وأد كان مبطلاً ، فإن كان مبطلاً كان للمدعي عليه أن يحلف بأي يمين استحلها المدعي من غير تأويل ، وإن كان المدعي مخطئاً ، كان لا يجوز لإبراهيم تعليم هذه الحيلة إما كان ينوي به حق المدعي ، ولأنه كان لا ينفعه هذه الحيلة على تقدير كونه المدعي مخطئاً ، لأن المدعي إذا كان مخطئاً كان مخالف في الإتيان منه ظالماً ، فاليمين على نية المستحلف على ما عرف في كتاب الأيمان .

والجواب عن هذا أن يقال : إن إبراهيم إنما علم المدعي عليه هذه الحيلة في موضع كان المدعي مخطئاً في دعوى أصل المال مبطلاً في طلبه منه للحال ، بأن كان الحق لموجلاً ،

(١) هكذا في ظروف ، وكان في الأصل : عقبه من العيص .

(٢) سورة النور : الآية ٣٦ .

أو كان المدعى عليه معسراً ، وانطأ بطلب الأداء في الحال ، ولو ادّعى أن بحلفه بالمتى
إلى بيت الله تعالى على أصل ما نطق ، ولم يمكن إثبات ذلك للمدعى عليه ، ولا أن يحلف
به ، فاعلم إبراهيم المدعى عليه هذه الحيلة كيلا يلزم تسليم^(١) شيء ، للحال لعلّه أن المدعى
عليه كان محققاً في الاستناع عن التسليم للحال على الوجه الذي بينا .

٢٩٠٠٤ - وعن الزبّان بن سمرة قال : جعل حذيفة رضي الله عنه يحلف لعثمان
رضي الله عنه على أشبه بالله تعالى ما قاله ، ولقد سمعنا قائلها ، فلقينا ، فقلت له : يا
أبا عبد الله ما هذا ؟ قال : تحلف له أنه إن رضي الله عنه على أشبه ما قاله ، فإنه قد
قلتها ، فقال حذيفة رضي الله عنه : إني أشتري ديني بمعضة بمعضة حتى أن يذهب
كله ، قال : قد حس الأثمة أن حلواني : لم يكن بين عثمان وبين حذيفة رضي الله عنهما
حميم في مدة ، فقبل لعثمان رضي الله عنه : إن حذيفة رضي الله عنه وقع قبله ، فخطب
عثمان رضي الله عنه بذلك ، واستحضر حذيفة رضي الله عنه مراوأة لبيدائه ، فحلف
حذيفة رضي الله عنه ، فحلف على الوجه الذي بينا ، وكأنه قال : يعنى ما فتنب في مكان
كذا ، وفي شهر كذا ، أو عني ما الذي ، فإن ما قد يكون محتمل الذي فتنب من باب
استعمال المدعى ، وقوله : إني أشتري ديني بمعضة بمعضة حتى أن يذهب كله معاً
أترك بعض المورع محافة أن أفتن بشيء أشد منه ، وأجعل ذلك فيه لعرضي وديني ،
ومثله مباح عند الضرورة . ألا ترى أن من أكره على إجراء كلمة الكفر يباح له ذلك ثقة
لعرضه ودينه ، وكذلك المضطر يأكل الميتة ويحمل ذلك ثقبه لعب^(٢) .

٢٩٠٠٥ - وسأل رضي إبراهيم وقال : إني أزال من رجل شيء أخيفه : فكيف
أعتمد إليه ؟ فقال إبراهيم : قل : والله ليعلم ما قلت . من ذلك من شيء ، وأعني بما
الذي ، وإنه خرج موافقاً لما قلنا من تأويل حذيفة رضي الله عنه إلا أن هذه الحيلة
إنما تنأى إذا كانت اليمين بالعربية ، أما إذا كانت بالفارسية فلا .

٢٩٠٠٦ - وعن عقبة بن العبر : أن رجلاً أتى إبراهيم ، وقال : إن اسمي في
الشبهات ، وإنني أعرضت على جهة فتمقت ، وهم يريدون أن يحلفوني بالله ، إنه دابة التي
أمرت علي ، فكيف أحلف ؟ فقال له إبراهيم : أركب دابة ، واعتزق عليها عني

(١) هكذا في نسخة ، وكان في الأصل وفه تسليم .

ج ٢١ - كتاب الجبل - ٣٤٨ - الفصل ٢١: في استعجاب معارضين الكلام

بطرك راتبا، ثم أحضرت أنبا الدابة التي أعرضت عليها يعى على معنك، ومعنى هذا أن السلطان إن كان يعرض الجبل كل سنة مرة أو مرتين، وربما كان يكتبه أساميسم في الدين يعرف عدد الرجال والفرسان إذا أراد أن يريهم، أو يعطيهم من العطايا، وربما كان يكتب اسم الرجل أنه فارس ذاب كذا، وكان الرجل ربما تلقى فرسه أو يسبح، فستنفق عنه، ثم إذا جاء أن العرض كان لا يمكن أن يخبرهم أنه من الفرس، ولو ادعى الهلاك ربما لا يصدق عليه، وكان إذا اتهمه السلطان هذا العرض، وليس ذلك الفرس الذي عرض عنه كان يعلقه بالله هذا الفرس هو العرس الذي عرض هو عليه، فكان هذا الرجل الذي أتى إبراهيم كان عرض على عرس ذلك، فهلك ذلك الفرس، واستعجاب فرس آخر، فخاف أن يعلقوه، وطالب منه حيلة، فعلمه أنك اعترض على مرة دم المروج، وانكب على وجهه عاياه، ثم إذا جاءه، أحلف أنه الدابة التي اعترضت عليه، وأعرضه الدابة التي اعترضت عليها عرس فرس المروج، فحينئذ يظن السامع أنك تريد الدابة التي عرضت عليها، يقع التعرز عن الخنث، لأن الاعتراف قد يكون للعرض، وقد يكون من العرض.

٢٠١٧ وعن ابن سيرين عن عبيدة السلماني رضي الله عنه قال: خطب على رضى الله عنه، وقال في خطبته: والله ما قتلت عثمان، وما كرهت قتله، وما أمرت، ولا نهيت، فدخل عليه بعض الناس الله أعلم به، وقال له في ذلك: فولا، فلما كان في مقام آخر قال: من كان سنانى عن قتل عثمان، فله قتله وأنا معه، فقال: قال ابن سيرين: هذه كذبة فرسية ذاب وجوه، أما قوله: ما قتلت عثمان، فهي حقيقة صدق، ودوله ما كرهت قتله، بمعناه أن قتله كان بفصاء الله تعالى وقدره ما كرهت له المروجة التي ألتها بالشهادة، وقوله في المقام الآخر: الله قتله وأنا معه بمعناه، وأنا معه مقتول، ألت كما قتل هو، فقد كان أعبر رسول الله ﷺ علياً أنه يستشهد.

٢٠١٨ - وعن علي رضي الله عنه أنه قال: والله لا أغسل ضمير رأسي حتى أجعل

نصر^(١) كجوف الحمار المبت: وأعرك أرض عمان عرك لأديم، وفي رواية أرد عمان، وأسوق العرب مصداق، فبلغ ذلك ابن مسعود رضي الله عنه، فقال: إن الكلام على بطن، وظهوراً، وفي رواية: إن علياً بكلم يكلام لا يصدر عنه، مصداق أي لا يصحونه مواضع هامة مثل الفت لا شعر عليه، وأنى شعر بقله، فعلى رضي الله عنه: ابتلى بصحبة قوم لهم همم مختلفة، فكان يحتاج إلى التكنم بمثل هذه الكلمات الموجهة ما ورد^(٢) هذا الحديث من عفى رضي الله لين أنه لا بأس باستعمال هذا المعنى.

٢٠٠٩ - وعن بنت عتبة بن أبي محيط: أن رسول الله ﷺ رخص بالكذب في ثلاثة مواضع: في الرجل يصلح بين اثنين يكذب، وفي الرجل يكذب لأمر الله، والكذب في الخرب^(٣)، قال مشايخنا: ثم يرد بهذا حقيقة الكذب؛ لأن الكذب حقيقة على البتات حرام لا يحل بحال، فقد ورد عن رسول الله ﷺ آثار كثيرة في حرمة الكذب من جملة ذلك، قوله عنه السلام: **كُذِبَ الثُّلُوثُ الكَذِبُ**^(٤)، ومنها قوله ﷺ: **إِذَا كَذَبَ الْعَبْدُ كَذَبَ تَبَاعَدَ أَمَّاكَ عَنْهُ مِثْلَ مَنْ تَخَّرَ رِثْلَهُ**^(٥)، وأخبرت الذي روته بنت عتبة مؤول، نقل بأوله الصحافي، والتعقيب إلى جعفر الهمداني، قالاً: فأدله في الذي يصلح بين الناس أنه إذا كان بين اثنين عداوة، ثم أحدهما زيد، واسم الآخر عمرو، فبجىء الصالح إلى زيد، فيقول له زيد: إن عمرو وأخاؤني فاسق كاذب، ولو لا أنه قد برئى، وأكرمى في وقت كذا، وإلا لقمت في حقه كذا وكذا، ثم يجىء الصالح إلى

(١) مكذاف خط، وكان في الأصل رفوف: مصر.

(٢) مكذاف في الأصل، وكان في غير: عازره.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقاً ١١٠٢/٣ وإسحاق بن راهويه في مصنفه ١/١٨٣ ونسائي في الكبرى ١٩٢/٥ حديث (١٢) وابن خزيمة في تهذيبه ١/٣٤١/١ وفتح ابن حجر في الفتح ١٥/٣٠٠/٦ و١٥٩/٦ و٣٣٨/٦ و٣٤١/٦ وعون الخليل ١٣/١٢٩.

ر باريك توري ١٥/٦٦٢.

(٤) ولم يوجد هذا الحديث في البحث عنه.

(٥) أخرجه الترمذي في سننه ٣٤٨/١ حديث (١٩٧٢) أخرجه الطبراني في الأوسط ٦/٢٤٥ حديث (٧٢٩٨) وأبو نعيم في حلية الأولياء ١٩٧/٩ وذكره الهادي في فضائل النضر ١/٢٣٤ والتفري في الترهيب والتريب ٣/٣٦٩ حديث (٤٤١٣)، والهيتمي في مجمع الزوائد ١/١٤٧، ولو أخرج في التخريف من الآثار ١/٣٤٤.

عمرو، ويقول له: إن زيدا قال: كذا وكذا، ويظهر ما أتى عليه زيد من الخبر، ويكتفينا ما ذكره من السورة، فإذا سمع عمرو ذلك لا بد وأن يذكر بعض فضائل زيد، وبعض مساوئه، ثم يعمي، إلى زيد، ويظهر ما أتى عليه عمرو، وما ذكره من فضائله، ويكتفينا ما ذكر من مساوئه، فيصالح بينهما بالجميل، فهذا هو الذي يعمل، وهذا ليس بكذب على الحقيقة؛ لأنه ذكر ما سمع منها من القائل.

وتأويل الحديث في الرجل مع المرأة إنما تطالب الرجل بالكسوة، فيقول: هو على أشرفي بك، أو عسى أن يكون، أو يمتشي موصولا بكلامه، وإذا لم يبق لها ما قال، فالمرأة تظن أنه كذب وهو لم يكذب، فإن هذه الالتفات يخرج عن الكذب، قال عليه السلام: «والخروج من الكذب أربع إن شاء الله تعالى وما شاء الله تعالى ولعل وعسى».

تأويل الحديث في الحرب أن يقول المسلم للكافر الذي خرج إليه لطيراز عيسى ما قال على رضى الله عنه لعمر بن عبد وده، وعيسى إبراهيم حين الله صنوات الله عليه أنه يقول يوم القيامة: لا تطالبوا مني الشفاعة، فإنني كذبت ثلاث كذبات قلت: إني سقيم، ويل لعنة كبيرهم هذا؛ ولما ربه هذه أحسن وتأويله عندنا أن معنى قوله: إني سقيم سأستقيم كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَلَهُمْ مَيِّتٌ﴾^(١) معناه ستموتون، وقوله على فعله كبيرهم وقف بعض الفراء رحمه الله على قوله: فعله وبشده بقوله: كبيرهم هذا، ويكون معناه بل فعله ما فعل، وقوله: لمارة أحنى معناه أحنى غي الكبد - والله أعلم بالحقيقة -.

(١) اخذتة الأخيرة منه أخرجهما عبد الواق في مصنفه ٢٨٤/٧ وابن السكيت في أخبار نزيهين ٢٨٤/٧، وأما الخطة الأولى فلم توجد أصلا.

الفصل الثاني والثلاثون

في المنعرجات

١٠٠٠ هـ ، من أهدى إلى غيره مائة لاسفاه السورود والشحب ، فإنه يندرج إليه
 من جناب الهدى ، ومن جناب الهدى ، إنه ، كما في قوله السلام : "فهدوا لخوانسار" ، وإن
 أهدى إليه لأنه قد خوفه ليدفع ترء عن عسده ، فإنه حرام من جناب الهدى إليه لا يحل
 بالمهادي إليه أحده بالاختلاف ، وهل باح لمعانف الإلهاء ؟ لا ، بل قد يندرج بهم
 إليه على أنه يحل له ذلك ، وقد بعضهم : لا يحل ، والخلفاء عنه بالله علقه بالرجوع ،
 فقال : رجعت ثم يحل ، وإن أهدى إليه أي : ويأمر به ، بين وبين السلطان وبعبه في
 حاجته ، فإنه على وجهين : أحدهما أن تكون حاجته حراماً ، وإيه حرام من الخافين لا
 يجوز لأخاه ولا لغيره من الإلهاء .

والثاني ، ان تكون حاجتنا مباحة ، فان لم يسر على نهج الله فمريضاً أنه يعجزه ايوب .
ثو حاجته ، وكن عرف ذلك بطريق الدلالة أنه بهديه لذلك ، فقد خُلف شياخ فيه
عاجتهم على أنه غير مكرره ، وإن سر على ذلك ، صرحاً عند الإلهاء لا يحسن فقهه لمحمد
ليه ، وهما جعلناهم في الإلهاء ؟ فقد اختلف فيه ، وخبره من حل الأخذ والإعطاء
عند الكفر أن من أجبر صاحباً نكحاً يومئذ إلى المرأة بقوة بعده بالمال انشأ به يد لدفع
ليه . فتصريح الإحارة ، ويسحق الاجير الأحرار . ثم انشأ عراً بالقياد إن شاء استعمل في
هذا فعل ، أو من خلق آخر

قَالُوا: وَهَذِهِ الْحَبْلَةُ بِمَا نَصَحَ إِذَا كَانَ الْعَصِي الَّذِي أَمَرَ، عَنْهُ مَسْأَلَةٌ يَصْلُحُ

لاستخرج

(١١) أخرجه أبو يعقوب في مسنده ٩/١١ - (١٢١٩) وأبو يعقوب في الأول ٥/١٧ - حديث: ٢٧٩/٩
[٢٧٩/٩] وأبو يعقوب في مسنده ٩/١٧ - حديث: ٢٧٩/٩ - أبو يعقوب في مسنده ٩/١٧ -
حديث: ٢٧٩/٩ - أبو يعقوب في مسنده ٩/١٧ - حديث: ٢٧٩/٩ - أبو يعقوب في مسنده ٩/١٧ -
حديث: ٢٧٩/٩ - أبو يعقوب في مسنده ٩/١٧ - حديث: ٢٧٩/٩ - أبو يعقوب في مسنده ٩/١٧ -

٢٠١١- المجرور خطأ إذا عفا عن الجراح في مرض موته، ثم مات من تلك الجراحة يعتبر عفو، من الثلث؛ لأن الواجب في الخطأ هو المال، فإذا عفا، فقد نزع به، ونزع المريض يعتبر من الثلث، فإن صلبا حية حتى يصبح من جميع المال بقدر المجرور أن قتلنا الجراح لم يجرحه، ويشهد على نفسه بذلك، ولا يسمع دعوى الورثة بعد ذلك على الجراح، ولا يبينه أن الجراح هو؛ لأن الورث قائم مقام المورث، وكان لا يسمع هذه البيئة من المورث بعد ما أقر على هذا الوجه لكان التناقص، فكذلك من أنوارث هكذا ذكر الاختصاص.

فإن قيل: كيف علم هذه الحيلة، وإثباتها لا يحل؛ لأنه كذب محض.

تجيب: هذا أعلم الحيلة في القضاء يعني لو كان فعل مثل هذه الحيلة نعمه في القضاء؛ لأن القاضي لا يقف إلا على الظاهر، وهو نظر ما ذكر في حل الأصل فيمن ادعى على آخر مالا، فصالح العلوب الطالب من المال الذي ادعاه على درهم بسيرة في مرض استطال، وأقر الطالب بحضرة اليهود، إنه لم يكن له عيب شيء، ومات لا تقبل بينة الورث أنه كان للميت عليه دين، وجعل هذا النوع من الحيلة حيلة في القضاء لا قيمته وبينه.

قالوا: وهذه الحيلة من المجرور إما تكون حيلة في القضاء إذا كان الجراح أجنبيا، أما إذا كان من أهل البيت، فإن لاقى الورثة لم يقبلوا البيئة على إثبات الجراحة من الجراح، قال: وقد ذكر في التيات مسألة تدل على هذا.

وذكر في الأصل: إذا جرح إنسان عمدا، ثم أشهد المجرور على نفسه أن قتلنا لم يجرحه يعني الجراح، ثم مات للمجرور من ذلك، هل يصح هذا الإشهاد؟ قالوا: هذا على وجهين: إما أن يكون جراحة فلان معلوما معروفا عند الناس والقاضي أو لم يكن معروفا، فإن كان معروفا، فهذا الإشهاد منه لا يصح؛ لأنه يشهد على ما هو كذب بيقين، والكذب لا يتعلق به حكم، فصار وجود هذا الإشهاد وعدمه بمنزلة.

فإن قيل: ينبغي أن يجعل^(١) جرح الجراحة كناية عن الإبراء حتى لا يلغوا كما جعل جرح الجراحين كناية عن القسح كيلا يلغوا.

(١) هكذا في الأصل، وكان في فروع ينبغي.

فقلنا: صحيح السبب إذ يجعل كلمة عن الفسخ نسيب إذا كان السبب نفس
الفسخ كلبيع وشباهه، وأما إذا لم يكن نسيب قابلاً للفسخ فلا يجعل الجور كتابة عن
فسخ السبب كما في استكاح، وما جحد الخراجة، والخراجة بعد وفورها لا تحتل
الفسخ، فلا يمكن أن يجعل كتابة عن إسقاطه ولا أن يجعل كتابة عن الإبراء الذي ينفقه
الدين؛ لأن نفي الجراجة لو تحقق لا يكون سبباً لمنفوق الواجب بالخراجة، لأن الواجب
بالخراجة لا يجب من غير جراجة.

وأما إبانته يمكن جراجة فلان معلوم عند القاضي وأساس كان إلا تهذه محبيحة؛
لأنه شهد على ما هو محتسب للصدق، وإن قام لورثة يسه بعد ذلك على أن فلاناً
جرحه أم تغيل هذه البيه، لأن التخصيص يجب حقاً للبيت من وجه، ولهذا يورث عنه
والميت قد أكذب الشهود فيم يشهدو له لما قال: لم يجز حتى فلان، وما ذكر في
"الأصل" تبيّن أن ما ذكره الخصاف رحمه الله إذا يكون حيله إذا لم يكن جراجة فلان
معلوماً للقاضي والناس، أما إذا كان فلا.

٢٠١٢- ولو أن رجلاً ولي إلى رجلاً، ثم أن الأسفل عاب، وأراد الأعمى أن
يتنفس عقد الموالاة ليس له ذلك، والحيلة أن يرسل إليه رسولا بعد ما تنقض عقد الموالاة
بحر أن فلاناً قد فسخ عقد الموالاة التي كانت بينكما، وإذا ما خالوا دون أو... إلى يوم
التنفس، أو يوكن وكلا حتى يذهب، ويتنقض معه عقد الموالاة على محو ما ذكرنا في
تشفو ضيق، وإن كان الذي يريد تنقض الموالاة الأسفل والأعلى غائب، والحيلة أن
يوالي غيره، وإن جاز، ويتنقض به عقد الموالاة مع الأول، وهذا لأن المولى الأسفل لا
يجوز أن يكون مولى لقوم متفرقين، وهذا الموالاة بحتمل الفسخ، فمن ضرورة ثبوته
مع الثاني انتقاضه مع الأول، وهذا بخلاف المولى الأعمى إذا والى مع غيره حيث لا
يتنقض عقد الموالاة مع الأول؛ لأن الأعمى "يجوز أن يكون مولى متفرقة، فلم يمكن
من ضرورة عقد الموالاة مع الثاني تنقضه مع الأول، وهذا هو الفرق إلا أن هذه الحيلة من
تناسي إنما تنفع إذا لم يكن الأعلى عقل عنه، أم إذا عقل على فلا؛ لأن بعد ما عقل
الأعمى عن الأسفل، فماتت الأسفل عقد الموالاة مع غيره، وإن لم يرد أن يوالي

الآنحوي، وإنما حازت هذه القسمة، لأنها جرت بين اثنين.

وحيلة أخرى أن يبيع حديدته من أحده، ثم يشتري من المشتري حصه كل واحد منهما مفرراً.

٢٠٠٦- إذا قال المريض: احجوا حتى نلت مالي حجة واحدة، أو قال: حجة ونتم بقل واحد، فنفع الوصي إني رخص ما لا مقاماً الجفر على نفسه في الطريق فافهم وجانباً بركة فافهم، وبقي منه شيء فقبل حيث لا يتكلم للمأمور، الاحتراز عنه، والتمس أن يصير ضماناً لما أنفق على نفسه، وفي الاستحسان: لا يصير ضماناً، وكان عليه أن يرد ما بقي من يده على الوصي، وإن كان الميت أوصى أن يكون الباقي للمأمور، فإن كان حين رجلا فيحج عنه كانت الوصية بالساقى جائزة لخصوصها للمأمور، وإن لم يدين من يبيع عنه كانت الوصية باطلة، والحيلة في ذلك أن يفتن الوصي الوصي أعطى ما بقي من التفتة من سنته، فإذا أعطى الوصي المأمور ما بقي من التفتة بجودة بمنزلة ما لو قال المريض الوصي: أعطيتك مالي من شئت - وافته أحده -.

كتاب الشروط^١

هذا الكتاب يشمل على ثلاثين فصلاً.

الفصل الأول : في الأثرية .

الفصل الثاني : في الشكوك .

الفصل الثالث : في إطلاق .

الفصل الرابع : في العقد .

الفصل الخامس : في التدبير .

الفصل السادس : في أمهات الأولاد .

الفصل السابع : في الكتابة .

الفصل الثامن : في الولاء .

الفصل التاسع : في الودائع .

الفصل العاشر : في العواري .

الفصل الحادي عشر : في الإشهاد على النشاط النقص .

الفصل الثاني عشر : في الهبة والصدقة .

الفصل الثالث عشر : في الأوقات ، هذا الفصل يشمل على أنواع .

الفصل الرابع عشر : في التقديرات ، هذا الفصل يشمل على أنواع .

الفصل الخامس عشر : في التصفية .

الفصل السادس عشر : في التقسمة .

(١) هناك في ظروف ، وكان في الأصل الشيكوك .

الفصل السابع عشر : في الإجازات .

الفصل الثامن عشر : في الأقاليم .

الفصل التاسع عشر : في المراكبات ، هذا الفصل ينتهي على أنواع .

الفصل العشرون : في الكصالات

الفصل الحادي والعشرون : في الحيازة .

الفصل الثاني والعشرون : في المصالحات ، هذا الفصل يشمل على أنواع

الفصل الثالث والعشرون : في البراءة .

الفصل الرابع والعشرون : في الزحف .

الفصل الخامس والعشرون : في المرفوعة والمعانة

الفصل السادس والعشرون : في الخصومة .

الفصل السابع والعشرون : في التركات .

الفصل الثامن والعشرون : في المقاطعات

الفصل التاسع والعشرون : في المزايدات .

الفصل الثلاثون : في الخلع والنياب .

المسمى في هذا الكتاب من المشتري المسمى في هذا الكتاب جميع هذا المسمى المذكور
جسمه وموعدته وقدرة وصفته في هذا الكتاب بأنها وأقرباها في هذا المشتري هذا ذلك كله إياه
ورى إليه من ذلك كله برامة فضرر واستيفاء لا رمة يستعاط وإيراد وقصص المشتري
هذا جميع ما وقع عليه عقد البيع المذكور بتسليمه لهذا المشتري في هذا الكتاب ذلك
كله إياه ما وقع من كل منع ومنع، ونظر ما من مجلس هذا العقد بعد صحته وقامه
ونفذه وبمبانيه ونفذه واستحقاقه حقوق الأبناء، ودفع كل بعد إقراره من هذا المشتري
أنهما إيا ذلك كله وشرفه ورضايه، فدا أدرك هذا المشتري من ذلك في ذلك أو في
شيء منه أو في شيء من جنس حرقه، فعلى البيع هذا بتسليم ما يوجه له عليه تباع
المسمى في هذا الكتاب، وأشهد على أنفسهما بذلك كله من كتب اسمه في آخره بعد أن
قرأ عليهما بلسان عرفاه، وأقرأ أنهما قد فهماه وأخطاه عليهما، ودفع كل في حال
صحته أبدتهما وكمال عظم لهما طاعون غير مكرهين لا علة بهما، ولا توجد بهما من
مريض، ولا غيره يمنع صحة الإقرار وقد قد التبعات، وذلك كله في يوم كذا من شهر
كذا سنة كذا.

فهذا النصك أصح في جميع الأشياء، ثم تختلف الألفاظ باختلاف الأحوال،
وسألت بعض ذلك بعد هذا إن شاء الله تعالى -

١٠١٨- ثم إن محمدا رحمه الله تعالى في الأصل : إذا أراد أن يشرى
دارا يكتب : هذا ما اشتري فلان بكذا بكذا : يكتب هذا ما باع فلان مع أن كل واحد منهما
يجوز أن يكتب بكذا، ولكن واحد من الطرفين ينظم الآخر، لأنه لا يتحقق اشتراء دون
البيع، ولا يتحقق بيع دون الشراء، فمصلحة تركها ماله، فإن رسول الله ﷺ
حين اشترى غلاما من عباء ابن جلدس هوذة أمر أن يكتب : هذا ما اشتري محمدا
رسول الله من عباء بن خالصة ابن هوذة، ولم يأمر أن يكتب : هذا ما باع عباء بن

١١) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقاً ٢/٢٣١ باب إتيان المبتاع ولم يكتبه ونصهما، ويعكر
عن القيد من خالفه قال : كذا في المسمى ٣٣٣ الخ والخبر من في سنة ١٠١٣ حديث
(١١١٦) وابن ماجة أيضاً ٢/٧٥٦ حديث (١٢٥١) و٢/٢٦١ حديث (١٠٢٨) والبيهقي في
الكبرى ٢/٢٢٧ حديث (١٠٥٣) و٢/٢٢٨ حديث (١٠٦١) و٢/٢٢٩ حديث (١٠٦٢) والبيهقي في
٢/٢١٠ صاحب منتهى المختصر ٢/٢٢٩، وجوزة في في نسخة الأحاديث ٢/٢٢٩
وبن جرير في الاستيعاب ١٢٢٧/٣ وفي تحقيق أبيه ٢/٢٢٩ و١٢٢٧/٣.

حرلاد بن عوف من محمد وسون لله بجمع . وذكر محمد بن حمه الله أيضا : يكتب : هذا ما
 انشري . ومع يضل : يكتب : هذا ما انشري . وأهل البيت فيكتبون هذا الكتاب ب
 خبرين : لأن قوله هذا يشاهد إلى الماضي الذي يكتب فيه : وفيه كسرة ما انشري لا حذفة
 الشراء . ولأن ما في قوله : هذا ما انشري . يحصل الإتيان . ويحصل التثنية : يكتب :
 هذا كتاب ما انشري . يعني : هذا ما انشري . إلا أن محمد بن حمه لله اختار هذا ما انشري
 تركه ذلك . فإن لم يلبس عليه الصلاة والسلام . ح . أمر بكافة شري العبد . من العبدان
 خالد بن عوف . أمر أن يكتب : هذا ما انشري . محمد وسون لله بجمع . وما يقول بأن ما
 قوله : هذا ما انشري . يحصل التثنية .

قدما، الاحتمال يتغير "بزيادة لفظ الشك"، و.ع.أ.، وإن كان ذلك، فمفيد
لشئنا، بحسب. شئنا هذا المشي هو الحدود من الجانب بالحدوده شيئا وحقيقيا

وذكر محمد رحمه الله أيضاً عن ذكر لقنن بن الربيع الأسدي، واسم أبيه، وحده
بذكر اسم جده، وهذا على قول أبي يوسف رحمه الله، أنما على قول أبي حنيفة
ومحمد رحمه الله لا بد من ذكر الجد، وهذا في ذكر الأسير، والتمس المتعريف،
والتعريف لا يحصل بدون ذكر أحمد بن محمد، خلافاً لأبي يوسف رحمه الله، وإن كان
المشتق أولاً، مع أنه لا بد من ذكر الجد، وهذا في ذكر أبيه، ولكن يذكر اسمه،
ولا حاجة إلى ذكر اسم، وإن ذكر اسم أبيه، وذكر قبيلة مكان ذكر جده، فذلك كافٍ
في التعريف، وذكره في هذا، بحيث لا يوجد على نفسه، واسم أبيه، لا
يحتاج إلى ذكر، وإن ذكر قبيلة الأعمى، وإن لا يكفي، ولا بد من ذكر الجد مع
ذلك، وإن ذكر مع ذلك اسم الجد إلا أن في ذلك التسوية، واسم نفسه غيره،
فإن لا يكفي، ولا بد من ذكر شجرة أحمد، وإن ذكر اسمه واسم أبيه، واسم أبيه
جده وقبيلته، وإنما ذكر صناعته، فذلك كافٍ، لا يحتاج إلى غيره، كما ينبغي، فذلك
في قول الخليفة ولزاد في قول الخاص، فذلك يكفي للتعريف، وإن كانت صناعته بغير
أن يشارك غيره فيه، فإنها لا يكفي للتعريف عند أبي حنيفة رحمه الله.

٢٠١٣- واجهته من قبل في الجبال القرم، لأن الخليفة تمسك بالحذرة، ولكنه لم

كتب الحليّة، فذلت أو لم يذلت؛ لا يحسن به زيده تعريفاً، وكذلك سائر الأنبياء التي
 ليست من سبب التعريف، لو كتب، فذلت أو لم يذلت، وإن ذلت فيه، ولم يكتب شي.
 آخر، إن كان يعرف بذلك الكمية لا محالة، فذلت بكفي، وذلت نحو أمي عبقة رحمه
 الله وأمه له، وكذلك إذا كتب من ذلت وهو يعرف به لا محالة كالس أمي، فذلت
 بكفي للتعريف، وفقد كرم هذه المسألة في كتاب أدب القريض.

وان كان المباح أو المحذور عيني رجلي، يكتب: «فلان الهندي أو الهندي عيني
الأمير فلان بن فلان» إذا كان من أمته عيني، يكتب: «فلان الهندي أو التركي
محوك فلان بن فلان» وهو مأذون له من جهة مولاه هذا في جميع أنواع
التحية، أو دكس: «بن فلان» عند فلان.

ومن العلماء من قال: لا يكتب في المصنف عبد الله؛ لأن روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تكتبوا في المصنف عبد الله».

٢٠٢٠- ثم يكتب في الكتاب: الدار الفلانية بحمدوها الأربعة، وإن كانت
الدار معروفة مشهورة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله

وقال أبو يوسف ومحمد بن حنبل في كتابي: إذا كان من ماله ما يوفيه من نفسه، لا يحتاج إلى فخر، وهو لا يكتب، وهي من البائع مطلقاً للمشتري، لأنه لم يبيع ذلك، فهو من غير ما كان له من ماله، فهو استحقاق للمشتري من يده يوم ما من الدهر، لا

[illegible]

يرجع على التبايع ما نحن فيه زهر وابن أبي ليلى، جميعاً والله وأهل شعبة؛ لأن إمرار
المشترى في البيت حجة عليه في منع الرجوع ما ذكره، ولا يكتب وهو، عند التبايع
أخيراً عن قول عز لا نظر للمشترى، ولا يكتب؛ أي في يده أيضاً عند إتمامه وعامه
أهل الشريعة، وكان في زهر وأخروعه يكتب وهو في يده، قال لأن من مذهب بعض
المفسرين أن من باع ما ليس في يده لا يجزئ، ويحججون بنهي النبي عليه السلام
والإسلام عن بيع ما ليس عند الإنسان^١، أي عن بيع ما ليس في يده، فعلى من يبع
الشيء فخره في هذا المذهب، فلهذا ذهبه، فيكتب ذلك، ثم يقرأ قوله.

وعلماؤنا احتجوا بما روي في النبي عليه الصلاة والسلام كتب كتاب فراء العبد
من عده بن جليل برهه دقة، وأنه يكتب فيه: والله يدعي بغيره: لأنهم ما يبرئهم من إلى
فأص يري أن الإقرار بالبدع للبدع إقرار بفرق له لأن من هو الله يدعي على تلك فيفضل
حقه، فيستري بالجميع ما يذهب عنه الاستحسان أخذ بقول من هو في شيء أو أهل
الدين، فلا يكتب ذلك احترازا عما قد نظر للمعنى، ولكن يكتب: وقد ذكرنا ما
أنه منك. وهي بديه على معنى ما ذكرنا في أول هذا الفصل.

نہ ان محمد ارحمہ اللہ تم بیکر ہی الاصل . اُمہ پائی حد پیدا فی الزکات .
وکن ابو یوسف بن خالد وعلال یق لال : پیدا من باب الدار . نہ یکنب احد البی علی
بیل الدار علی . تم بیکم ما یلی ذلک الی اخرہ

وَأَبْدَحَتْهُ يَأْقُوبُ بَوْمَةً رَحِمَهَا فَذَكَرَ بِفِرْعَوْنَ بِأَبِي الْحَيِّ النَّبِيَّ أَحْمَدَ رَحِمُوهُ

(١٠) أمّ جردة أمّ عمار بن نضلة؟ ٥٩١/٢ بيع الطعام قبل أن يفسخ، وفيه ما يفسد عمله. أن
 حدث وفيه شيء ١٥٤/١ حديث (١٠٦) أو ذكره في الحديث (١٠٦) حديث (١٥٤)
 والزمين في سنة ٥٣٥-٥٣٦/٢ حديث (١٠٦) أو زاد في سنة ٥٣٥/٢ حديث
 (١٠٥) أو الثاني في الكعبة ٥٣٤/٢ حديث (١٠٥) حديث (١٠٥) حديث (١٠٥) في
 العمري ٥٨٨/٢ حديث (١٠٦) أو من مائة ٥٣٧/٢ حديث (١٠٦) أو الثاني في
 ٦٤٧/٢ حديث (١٠٦) أو الرابع من السنة ٥٣٥/٢ حديث (١٠٦) أو الثاني في
 المصنف ٦١١/٢ حديث (١٠٦) أو من مائة ٥٣٧/٢ حديث (١٠٦) أو الثاني في
 (١٥٤/٢) من مائة ٥٣٥/٢ حديث (١٠٥) أو من مائة ٥٣٥/٢ حديث (١٠٥) أو
 الأول ٦٦٦/٢ حديث (١٠٦) أو من مائة ٥٣٧/٢ حديث (١٠٦) أو الثاني في
 أو من مائة ٥٣٥/٢ حديث (١٠٥) أو من مائة ٥٣٥/٢ حديث (١٠٥) أو الثاني في
 أو من مائة ٥٣٥/٢ حديث (١٠٥) أو من مائة ٥٣٥/٢ حديث (١٠٥) أو الثاني في

الشروط ، ثم ما يلي القلة ، وبإصحابها نحو المنوب . ثم من عين القلة ، ثم عن يسارها ، ومن انضمام من قال : بعد ما بجانب القوس من القيلة ، وإن ترك هذا الترتيب ، وكتب كما يكتب اليوم ، فلا بأس لحصول التعميم بالتحديد بالحدود الأربعة ، وهو المقصود من ذكر الحدود ، وكان السني ودلال يكسان في ذكر الحد هنا الأول ينتهي إلى دار فلان ، ومحمد رحمه الله يقول : إلى ، أحد إلى ؛ لأن قوله : ينتهي لا يعني الفرجة الواسطة

الأنرى أنه يستفهم أنه يقال : انتهى إلى فلان وإن لم يصل إليه ، وقوله : ينتهي إلى الواسطة ، إن كان لا ينتهي الفرجة ، فالجواب الصلاة والسلام : لينتهي منكم أولو الأحلام والنهي^١ ، وتراد به المقرب دون الانفصال ، وفيل - بلاصق ويلانز أولي الكفاية^٢ لأنها ينتهيان الفرجة والواسطة ، وإن كان بين المدرج فرجة

ذكر الطحاوي : أن المكتوب بالخيار إن شاء كتب : حد هذا الأول ينتهي إلى الفرجة إلى بها وبين دار مع معروفة فلان ، وإن شاء ، كتب : حد هذا الأول ، ينتهي إلى الفرجة العاصلة يسارها وبين دار معروفة فلان .

فإن الطحاوي - وهذا أولى من الأول - لأن ذلك يوهم أن تكون العرصة بين الدارين ، فيكون بعضها داخل في الدار المبيعة ، وأخذ لا يدخل في الحدود ، فيكتب : ينتهي إلى الفرجة العاصلة يسارها وبين دار فلان حتى ينتهي هذا الموضع ، ثم بعض أهل الشروط يكتب : الأول ينتهي إلى دار فلان ، وأصحابنا كرموا ذلك ، وقالوا : ينبغي أن يكتب : ينتهي إلى الدار المعروفة لفلان ، أو إلى الدار المنسوبة إليه ؛ لأنه لو كتب : ينتهي إلى دار فلان ، كان هذا يفرض أن المبيع ونشترى أن تلك الدار ملك فلان ، فلو

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه ٤٤٦/٥ حديث ١٧١٦/٢ أو حكاه في المستدرج ٣٤١/١
حديث (٦٩٦) ابن أبي شيبة في صحيحه ج ٢ ص ٥٥٠ حديث (٩٦٤) و ٥٦٦/٢ حديث (٩٦٦) وأصحابنا في الأحاديث المختارة ٢/٤٠٠ حديث (١٩١٩) في الترمذي في سننه ٤٤٠/١ في إرجاء ما نسب لمطيقاً ، وأبو عتبة ١٢/٢ والدارمي في سننه ٣٢٤/١ حديث (١٦٦٦) وأبو داود في سننه ٣١٢/١ حديث (٩٧٦) وأحمد في سننه ١١١/٢ حديث (١٧١٤٣) والبيهقي في سننه ٢٧٤/٩ حديث (٣٨٣٣) و ٣٤٧/٢ حديث (٦٥٤٤) ، وعبد الرزاق في مصنفه ٥٢/٢ حديث (٢٤٤٦) وابن أبي شيبة في مصنفه ٣٠٨/١ حديث (٣٥٣٧)

استدري واحد منهما تلك الدار من فلان بوقتاً من الذهب ، واستحق من يده ، لا يرجع بالثمن على فلان عند ذفر وإس أبي ليلى . وأهل المدينة ، فيكتب على نحو ما بينا ، استلزاماً عن هذا .

وإذا اخترنا أحد حدودها بنهي إلى دار فلان بلاق دار فلان ، وبم يكتب أحد حدودها دار فلان ؛ لأن على إحدى امرأتين عن أبي يوسف : يدخل الحد في المحدود في البيع ، فيؤدى إلى فساد البيع ، إذا جعل لحد أو طريق العامة هذا ؛ لأنه يصير جامعاً بينما يجوز بيعه ، وما لا يجوز بيعه مع احتمال الثمن ، ويثبت الخيار للمشتري ، إذا جعل الحد دار فلان ، إذا سلم فلان داراً ، إليه يبدأ البيع ، ينتفض الثمن لمبايع ، لأنه يصير بعض الثمن بمقابلة دار الجار . ولهذا اخترنا ينهي . بلاق ، إلى ، يلاسن ، وإنما أعدنا لفظة المشتري بعد ذكر حدود الدار ، لخلافاً لبعض أهل الشروط ، فزعموا لا يعتدون ذلك ؛ لأن من عادة أهل النصارى : أنه إذا تدخل بين الحبر والمخير عنه كنساة ، فزعموا يعيدون الحبر للتأكيد ، وإزالة الإبهام . قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ ذَلِكُمُ الَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا قَضَيْتُمْ جَاهِدُوا ، وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ، ألا ترى كيف أعد إن ربك . وهذا كثير التغير في كتب الله تعالى .

ثم إن محمد بن رحمه الله ذكر في الكتاب : اشترى من الدار التي في موضع كذا ، وأهل الشروط يكتبون جميع الدار ؛ لأنه عسى يذكر الدار ، ويراد به البعض ، فمطلق اسم الكل جائز ، فيكتبون جميع الدار لإزالة الوبهم ، وذكر محمد رحمه الله أيضاً في الكتاب : اشترى الدار المحدودة في كنائس هذا ، وكان الشئى وعلا بكتاب : في هذا الكتاب ، قال : لأن قوله : كنائسنا إضافة الكتاب إلى البائع والمشتري ، فيكون إفرازاً منهما في الكتاب عنى ملكهما ، فربما يضرعه المانع في كون الكتاب في يده ، ويحول بينه وبين الكتاب ، فلإزالة هذا الوبهم يكتب هذا الكتاب .

وذكر أيضاً : أنه يكتب : اشترى الدار المحدودة بحدودها كلها ، وكذا فإن يكتب أبو حنيفة ومحمد بن ميسرة الله ، وأبو يوسف رحمهم الله : أن يقول : أنه لا يكتب بحدودها ؛ لأنه لو كتب ذلك يدخل الحد في البيع ، وفيه فساد على باعراً ، وأبو حنيفة

ومحمد رحمهم الله قالوا القياس ما قاله أبو يوسف رحمه الله ، نحن نتركها للميراث
بالتعرف ، فإن في التعرف لا يراد بنوهم . محدودها إدخال الخدم في البيع ، وإخراجهم
إدخال ما وراء الحد

وذكر أبو زيد الشيرازي في شروطه أن في دخول الحد تحت البيع مذهبنا :
محدوده فيس والتمتعان ، الميراث أن يدخل تحت البيع ، وفي الاستحسان : لا
يدخله ، وإن كان على جواب الاستحسان ، على قول أبي يوسف رحمه الله : لا يدخل
الحد تحت البيع مع ذكر قوله : محدوده أن لا يدخل تحت البيع على قوله بغير ذكر
قوله : محدوده ، فيصير ما ذكره أبو زيد ، ولعله عن أبي يوسف رحمه الله أن الحد لا
يدخل تحت البيع . ولعله في بعض نسخ الشروط إذا كتب أحد حدوده كدار
فلان والتمتع فلان ، وذلك لا يكف ، الشراها محدوده : لأن الحد لا يدخل
تحت الشراء ، وإذا كتب أحد حدودها بنسب إلى دار فلان أو بالزوجة فلان ، فلا يكف
الشراها محدوده .

وبعض المحققين من مشايخنا ذكروا في كتاب الشروط أنه ليس في كتابة أحد
حدودها يلازم دار فلان بلا قيد ، فلا بد من قيد فيه ترك الاحتياط ، لأن الحد لما كان
لا يدخل تحت البيع ، على أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله ، وإحدى الروايتين عن أبي
يوسف رحمه الله ينفي الجزاء الملاقاة به ، فلان على ملك مانع الدار . فلا يملك المشتري
من التصرف فيه بقاء ، وبغير ذلك ، ويكون للبيع ولأبيه بقض تصرف المشتري فيه . ونقص
لما الذي عليه ، وفيه من التصرف على المشتري لا يدخل ، وكذلك يوجب سقوط حق
التمتع بسبب الحواش ، لأنه قد فصل بين هذه الدار وبين الدار الأخرى جزء لم يدخل في
البيع ، ولم يعب الدار الأخرى . ويكتب في مذهبنا أن الحد لا يكون كذا ، فكان فيه
ترك الاحتياط ، أما ما كتبه أحد حدودها دار فلان فبها ترك الاحتياط على قول أبي
يوسف رحمه الله ، على إحدى الروايتين من حيث إن الحد يدخل تحت البيع ، ومن حيث
إن التمتع والمشتري يصيران مقرر من ملكية دار فلان فيفسد عليه ، بات أن يبيع
ما من له المشتري أمدهما بغير ما من الدار تلك الدار . على قول رفر وابن أبي ليلى رحمهما
الله وأهل المدينة إلا أن ذلك أمر موقوف .

وذكر أيضاً : أنه يكتب أرضها ومناها ، فقد ذكر الأرض ، وإن كان اسم الدار يطلق على الأرض لا محالة إنما ذكرها للتأكيد ، وذكر البناء ولا بد من ذكره ؛ لأن اسم الدار لا يطلق على البناء لا محالة ، ألا ترى أن من حلف لا يدخل هذه الدار ، فدخلها بعد ما تهدمت وصارت صحراً بحث في بيته ، ولم يذكر محمد رحمه الله سفلها وعلوها ، واختار المتأخرون ذكر ذلك هو الصحيح ؛ لأنه متى لم يذكر العلو لا ينتفى ، وهم كون العلو ملك غير البائع ، ومتى لم يذكر السفل لا ينتفى وهم أن كون تحت الدار سرداب هو ملك البائع .

ثم كان الشئني وهلال يكتبان سفلها وعلوها ، ولا يكتبان سفلها وعلوها ، قالوا : لأن قوله : سفلها وعلوها ينصرف إلى سفل البناء وعلوها ، ومما مملوك كان للبائع ، فيصير بائعاً ملك نفسه ، وقوله : سفلها وعلوها ينصرف إلى سفل العرصة وعلوها ، فربما يشوه مترهم أنه أراد به العلو إلى عنان السماء ، فيكون بائعاً كلهوا ، ويبيع الهوا لا يجوز ، فلهذا اختار سفلها وعلوها ، وغيرهما من العلماء اختاروا سفلها وعلوها .

وكذلك كان يكتب أبو زيد الشروط قسماً : لأنه ربما يكون تحت الأرض سرداب ، ويقول : سفلها ، وإنه ينصرف إلى اسم البناء ، واسم البناء لا يتناول السرداب ، لا يحتمل أن السرداب هل هو له ؟ وهل دخل تحت البيع ؟ ويقول : سفلها ، وإنه ينصرف إلى العرصة يعلم أن السرداب له ، وإنه دخل تحت البيع ، وإنما كتبوا علوها حتى ينتفى وهم أن يكون العلو على البناء ، والآخر عليه حق التعليق .

وما قال : من وهم أن يدخل تحت البيع العلو إلى عنان السماء فاسد ؛ لأن كل واحد يعرف أنه لا يراد بهذا غير ما يدخل تحت القعد ، وإنما يراد به ما يدخل تحت المقعد وهو البناء .

وذكر محمد رحمه الله طرقها ، ولم يلحق بأخره من حقوقها ، وأهل الشروط يلحقون بأخره من حقوقها ، قالوا : لأنه لو لم يلحق بأخره ذلك يدخل تحته طريق العامة بأن يكون باب الدار على طريق العامة ، وإنه يجب التمسك ؛ لأنه يصير بائعاً ما لا يملك .

قال الطحاوي في شروطه : إن ذكر الطريق خارج عن حد الاحتياط ألحقوا بها من

حقوقها أو سم بالحقوق، فمما قلناه : وإن أخذوا، قلناه يجوز أن لا يكون لهذه الدار طريقاً أصلاً، وإن كان إلا أن، وإن أراد أن على طريق العامة، فيصير الماء، ليس له.

وبعض المتأخرين من أهل العلم قالوا : إن لم يكن لهذه الدار طريق أصلاً، وإن كان باب الدار على طريق العامة، فلا احتياط في ترك ذكر الطريق كما قاله المحققون، حتى لا يصير بانعداماً لا يملكه. وإن لم يكن باب الدار على طريق العامة، فلا احتياط في ذكر الطريق؛ لأن الطريق لا يدخل تحت البيع من غير ذكر في ظهر الرؤية إلا رواية رواها إخصاف عن أبي يوسف رحمه الله، فكان الاحتياط ههنا في ذكر الطريق، ولكن يلحق به من حقوقها.

وإن كان لها طريق مافى إلى طريق العامة يكتب، وطريقه النافذ إلى طريق العامة، وإن أخرج بها من حقوق كذا قولي.

٢١٠٢٦ وذكر مسيل ماءها أيضاً، ولم يلحق بآخره من حقوقها، وبعض أهل الشرع يلحقون بآخره من حقوقها، والظاهر في قول الاحتياط في ترك مسيل الماء؛ لأن رداً لا يكون لهذه الدار مسيل ماء أصلاً، أو كان المئزراب على طريق العامة، فيصير بانعداماً طريق الماء، فيوجب ذلك خفلاً في العوض.

وبعض المتأخرين قالوا : في مسيل الماء على نحو ما قالوا، في الطريق، وإن لم يكن له إنداد مسيل ماء أصلاً، أو كان، ولكن كان المئزراب على طريق العامة لا يكتب مسيل الماء، وإن لم يكن المئزراب على طريق العامة يكتب مسيل ماءها، ويلحق بآخره من حقوقها، إذ يجوز أن يكون مسيل الماء من هذا الموضع إلى طريق العامة، فيصير بانعداماً طريق العامة، ولأنه ربما لا يكون موضع نصب الماء من المئزراب مكانه، فهو ثم يلحق به من حقوقها يوهم أن المئزراب رقة الطريق وإنه لا يجوز.

وذكر من اقتضاها أيضاً : لأن لند و مرافق أخرى سوى مسيل الماء والطريق، فلو لم يذكر المرافق لا يدعى من سوى الطريق، ومسيل الماء تحت البيع، فيزدى إلى تعيين ماءه إنداد عليه.

ولا يقال على هذا : فإنه ينبغي أن يكتب في ذكر المرافق، ولا يذكر مسيل ماء ولا

الطريق ؛ لأن جميع ذلك يدخل في البيع بذكر المرافق ؛ لأننا نقول في تفسير المرافق اختلاف الرواية ، في بعضها لم يجعل الطريق من المرافق ، والكتاب من حقه أن كتب على أوئق الوجوه ، فكتب فيه الجمل والتفصيل .

ولم يلحق محمد ورحمه الله بالمرافق الحقوق ، وأهل الشروط يلحقونه فيكتبون ، ورافقها التي هي من حقوقها ، وإنه أحرمه .

وذكر أيضاً : وكل قليل أو كثير هو فيها أو منها ، وأهل الشروط لا يكتبون . أو بل يكتبون الواو ، وكل قليل وكثير هو فيها ومنها ، قالوا : لأن كلمة "أو" للتشكيك ، فيتناول أحدهما غير عين ، وإنه سجنهول جهالة توقمهما في المنازعة ، فيوجب خطا في البيع ، إلا أن محمد اختار أو ابتاعاً لعدم رضى الله عنه في كتابة الوقف ، فإنه كتب . ولا جناح على من وليه أن يوكل أو يوكل عديقه له غير مشمول ، ولأن كلمة "أو" قد تكون بمعنى الواو ، يقال : جالس الحسن أو ابن سيرين ، وكتاب الله تعالى يؤيده ، قال الله تعالى : ﴿وَأَرْسَلْنَا إِلَى مِائَةِ الثِّبِ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(١) ، معناه ويزيدون ، وعن أبي يوسف رحمه الله بحرف الواو كما ذكره أهل الشروط .

ولم يلحق محمد رحمه الله بقوله : وكل قليل وكثير هو فيها أو منها الحقوق ، وأهل الشروط يكتبون : وكل قليل أو كثير هو فيها ، أو منها من حقوقها ، وهكذا قال أبو يوسف رحمه الله : في رواية ؛ لأن اللفظ يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه ، وما لا يجوز عند زفر رحمه الله حتى يفسد ، وعند أبي يوسف رحمه الله حتى يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه من الأمتعة والخشب وغير ذلك ، ولا يتناول ما لا يجوز بيعه كالخمر والخنزير ، وكان الاحتياط في أن يلحق بها من حقوقها حتى لا تدخل هذه الأشياء في البيع ، ولا يدخل الزرع والشجر في بيع الأرض ؛ لأنها ليسا من حقوق الأرض .

وذكر أيضاً : وكل حق هو لها داخل فيها ، وخارج منها ، هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ورحمهم الله ، وبعدهم يوسف بن خالد وجمال كذا كانا يكتبان ، وغيرهم من أصحابنا يكتبون : وكل حق هو لها داخل فيها ، وكل حق هو لها

خارج منب ، قالوا : لأنه لم يقرب عنى ذلك أنه قد بدول فصار صرف بأنه داخل منبها ،
وخارج منها ، وأحق إحد لا يصور ثم يكون داخل خارجا ، ينبغي أن يكس : وكى
حق هو لها داخل منب ، وكى حتى هو فيه حرج منها يكون اختي الموصوف بانه حرج غير
أنه موصوف بالخروج ، والموصوف بالخروج غير الموصوف بالدخول ، والوجه لما ذكر
محمد رحمه الله : أن العطف يقتضى إعادة المذكور ، لا تقديرا أو عندراك ، يقال : هذا
حرج وهذا وكبر معناه . وهذا هو فصار من حيث التقدير كما قال : لكل حق هو خارج
منب قالوا : وينبغي أن يكون ثمة هنا وكل حق هو خارج منها وذلك منبها على سبيل
التاكيد : لا ، جميع حقوق داس تحت لبيع مذكر الحقوق المرافق ، وبذلك يولد : لكل
قايلا أو كبر هو قايلا ومنب .

ولم يذكر محمد رحمه الله هذا ، وأقل الشروء : أن يأتى بذلك ،
وإن لم يذكره محمد رحمه الله : لأن يدرك الفناء بمسبب السمع عند أس حنيفة رحمه الله
اختلافها بها . وثالثا لم يذكره محمد رحمه الله تحرا عن قول أس يوسف رحمه الله .
والسؤال فى أن يرد أس سماعة ، قد يرد يوسف ومحمد رحمه الله قالوا : انما يملوك
لبيع ، الأثرى أنه لا يجر وأد يجر فيه دينة ، والجميع بين خبيرين هما يملوك له كذا ،
له فى البيع لا بفعل البيع ، أبو حنيفة رحمه الله يقول : انما أس يملوك له بدليل أنه
يبيع من الخضر إذا كان بغير سماعة ، وإن غير يملوك له من الوجه الذى قالوا . فهو يملوك
للعامة فيصير كالشراء بينه وبين غيره .

ثم قد ذكر النسخ ، فقال : بكذا ، وأعلم بأن النسخ لا يختص إما أن يكون مورو أو
مكلا أو معدود أو مزبور عا أو عروضا أو حيوانا أو عقارا ، فإن كان مورو ، فلا يخلو
إما أنه يكون من الثغرة بحر الدارهم والنداجر والعارس أو من غير البشر ونحو النمر بن عوفان
والخديد والنظير رستم الوزنيات ، فمن كان من النسخ ، فإنه من الدارهم يكتب كذا
وكذا دارهم ، ويكتب نوعها كذا فضة أو مغنوشة شيئاها النحاس أو المصاعص دهم
كذا أو دقة بيت دل ، ويكتب صفتها أنها جارية أو دقة أو دقة . وذكر غيره أنها كذا
وكذا دهم حرج سماعة ، أى يرد كل عشرة مائة سبع مائة .

وإن أراد كتيبه ما ذكرناه فإن كان فى البلد نقد واحد من الدارهم ، فيستلحق أن يبيع

معتبر في اليد، وصير ذلك كالمندوب، فلا حاجة إلى ذكر نصفه، وإن كان فيها نفوذ معتبرة، فإن كان الكل في الرواج على التسماء، ولا صرف للبعض على البعض بحجر البيع، ويعمل المشتري شائع نحو شوبير شفاء، ولكن لا بد للكتاب من أن يكتب أحدهما، ويكتب مقدم وورقه، وإن كان الكتاب في سراج على نسبه، إلا أن لشخص صرحاً على الله تعالى، ذات الخطر عليه أو العدة قبل هذا ولا يجوز بيع إلا بعد بيان أحدهما، فيكتب الكتاب، ويقع عليه البيع، ويكتب صفته وقدره وورقه، وإن كان أحد الضواريح يتصرف في بيع اليد، وصير ذلك كالمندوب، فإنه يحتاج إلى بيان صفته، ولكن يحتاج إلى بيان قدره وورقه

وكان ينبغي أن لا يحتاج إلى بيان ثوب، وبما فيه إلى وزن البند الذي وقعت البيعة فيها، وأجوب أن يقول: ينصرف إلى وزن ذلك البند إلا أن يرى أنذرهم سبحانه باختلاف البند، فإلا، وإذا أفرغهم سجد على يرضى وزن اندراجهم ثم يوزن سرقته، ويرى بقع لا اختلاف بينهما في إسناده في مكان العقد فلا بد، وأن يكتب وزن البند تذاً حتى لا يقع لمنازعة بينهما على.

وإن كان ثمن من المائتين مكب كذا وكذا دقائير، ويكتب ثباً بخياره أو نسيابورية أو هروية، وما أشبه ذلك، ويكتب آخره: ما صدقة أو فرائض أو مصالح لا رسوم فيها، ليكتب أنها حرة أو وسط أو نصف، ويكتب قدرها كذا ديناراً، ويكتب كيفية ورثتها أو يودعه يوزن، مثاقيل مكة أو يوزن، حرم رزم أو سرقته، أو ما أشبه ذلك، لأن المثاقيل في البلدان تختلف

وإن كان الثمن ذهباً صاعاً أو نفسه حائفة بكث الذهب، ونقضية وبيع وإن صدق وطوزن لا مخالفة كذا ذكرناه، ولكن لا بد من كتابة اسم المبرم أو المسمى، لأن هذا الاسم لا يطلق على غير المبرم، فيكتب في المذهب كذا مثقالاً من الذهب الحاضر الأحمر الخبز الحاني عن المثل، وإن كان في المذهب عشرين مثقالاً، فهو أو قال: ذه منى أو ما أشبه ذلك، ويكتب في المعصية كذا در مسيح من المنة الحيدة الحاصلة عن المثل، ويكتب مع ذلك مدعاً به، أو مدعاً عليه، لأننا تنوع هذين التوحيين، وغذلت في سائر الأمور ونات بكب ما وقع عليه العقد وورقه ووصته وقدره.

وإن كان الشيء مكتوباً بكتب ما وقع عليه العقد، وكتب الخطة إن وقع العقد على الخطة، وكتب نوعاً منياً أو يريه سفية أو يحارية، وكتب صفاتها حمراء أو بيضاء جعدة أو وسطية أو دقينة، وكتب قدره، فكتب كذا كذا مثلاً مثلاً كذا، وفي الشعر كذا بكتب نوعه وصفته وقدره بغير كذا، ولا يكتب لوزن في الخطة والتسمير؛ لأنهم يكتبون بالنسب، ولا يجوز تغير الحكم المتصور.

وفي كتاب أبي يعقوب عن أصحابنا: في إسلام الدرهم إلى الكيلات وزناً، وفي الوزينات كيلاً ورويات عن أصحابنا: روى الحسن: أنه يجوز، وروى الطحاوي: أنه لا يجوز، فكان الاحتياط في ذكر الكيل ليعبرج عن هذا الاختلاف هذا إذا كان الخطة والشعر حالاً، وإن كان مع جلا بكتب مع ما ذكرنا من الأشياء، مدار الأجل، ومكان الإبقاء نحو: أي قول أبي حنيفة رحمه الله.

وإن كان الشيء من الأعداء، فإن كان من الأعداء إن كان العقد، والعدليات بكتب في العطار، كذا درهم غطرية بخزينة معدودة سوداء جيدة، وكتب في العدليات كذا عدليه وسميه بخاريه، ومعدودة بكتب نوعها إن كان نوعاً مختلفاً، وكتب بقدره كذا إذا كان يختلف هذا النوع من اختلاف السلالة.

وإن كان الشيء من المذخورات نحو الكرواس والكتان، وأشباه ذلك، فإن كان شيء، فالبيع به جائز، ولا بد من الإشارة إليه، فذكره في الكتاب ويذكر صفته، ويذكر شيئاً من أجزائه، وحده رأياً مجلس هذا العقد، وإن كان بغيره، فإن كان حالاً، لا يجوز، وإن كان مؤجلاً يجوز كما في السلم، فكتب ما وقع عليه العقد، وهو الكرواس مثلاً ونحوه، وكتب صفاته وقدره وسد بهما سدي أو سري، أو ما أشبهه، وقدره وبيان قدره ببيان درعته وبين درع كذا وذراع المائ أو ذراع الكرواس، أو ذراع السدي، وبين الأحمر وقدر الأحمر، وبين مكان الإبقاء أيضاً إذا كان له حمل ومئة نحو: أي حنيفة رحمه الله.

وإن كان الشعر حيواناً أو عرضاً من العروض لا يصح تأجيلها أصلاً، ولا يثبت

(١) هذا في ذوم والأصغر، وكان في الظاهر.

(٢) هكذا في ذوم والأصغر، وكان في الظاهر.

ديناً في الذمة أصلاً ، ولما يصح تمناؤها عليها ، وفي كل موضع كان المفسر معيلاً لا بد من الإشارة ، لأن إعلام الحاضر فعين بالإشارة ، فيذكر في الكتاب ذلك ، ويذكر صفته ، ويذكر عيناً إشارة إليه محضاً مجلس هذا العقد .

وإن كان الثمن من المحدودات كالدار والأرض ، وإعلامها يذكر حدودها مشترى الدار التي في موضع كذا ، ويحدها بالدار التي في موضع كذا ، ويحدها أيضاً .

٢٠٢٢ - وإذا وصل إلى موضع القبض يكتب ، وقد قبض كل واحد من هذين المتعاقدين جميع الدار من صاحبه ، وهو جميع ما ذكر سرته أياه منه ، ويسلمه إليه ، ويكتب عند ذكر الدار ، فم ، ذكر كل واحد من هذين المتعاقدين فيما ابتاع من صاحبه ، فكذا على ما يأتي بيانه بعد هذا - إن شاء الله تعالى -

ثم إن أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد رحمهم الله ، وكذا هلال بعدهم كانوا لا يكتبون بعد هذا شراء صحيحاً ، وإن أبى زيد الشروط ، وبعض من بعده من أهل الشروط كانوا يكتبون شراءً صحيحاً بأن يتأنا لا شرط فيه ، ولا خيار ، ولا فساد ، ولا عدة وفاة ، لا على وجه الرهن ، ولا طليعة ، بل مع المسلم بالمسلم ، وإنما يكتبون شراءً صحيحاً ؛ لأن غرضهما الشراء الصحيح ، فيكتبون ذلك تأكيداً لما قصداه ، ويكتبون صفة الثمن لتسلم أنه ليس بموقوف على إجازة الغير ، ويكتبون الشرط حتى لا يدعى أحدهما أن البيع كان بشرط فاسد ، وهذا لأن على ظاهر الرواية وإن كان القول قول المنكر للشرط إلا أن على رواية النوادر القول قول مدعى الشرط ، فيكتب ذلك احتياطاً ، ويكتبون : لا فساد فيه ، ولا عدة وفاة ، وما أشبه ذلك ؛ لأن على رواية النوادر القول قول من يدعي الفساد ، لأنه ينكر زوال ملكه احتياطاً .

وكان الطحاوي يقول : ولا يكتب ولا خيار فيه ، فمن اعتصم من قال : أكتب أيدياً بالخيار ، دما في مجلس العقد ، فعنى قول من يقول : هذا شرط أن لا خيار فيه يكون شرطاً خيراً مقضياً العقد ، فتركت ذلك ربما يرفع إلى من يرى ذلك القول فيبطله ، قال الطحاوي : ولكن يكتب بيع المسلم من المسلم تبرئاً بالنسبة ، فإن لنس عليه السلام لما كتب كتاب الشراء على العدة من خالفه بن عروة أمر بكتابة ذلك ، ولأنه إشارة إلى أنه مع خيال عن جميع أنواع الفساد كما هو بيع المسلمين بخلاف بيع أهل الذمة .

ولكن هذا المعنى ليس صحيحاً ، لأن ذلك مستلزم من قولهم : لا فساد ، وأصحابنا
 إذا لم يكتبوا غرضاً صحيحاً ، ولم يكتبوا مع العلم من التسليم ، ولم يكتبوا الفساد ،
 وعبر ذلك - لأنه لو كتب كان هذا بطلاً من المشتري بصفة البيع ، ويكون المشتري منتك
 البائع ، فهو مستحق المشتري من بدل المشتري بعد ذلك لا يكون له أن يرجع على البائع
 لأنه من خلوه قول زفر وابن أبي ليلى وحسبهما الله وأهل المدينة ، ولو اختلف في بيعه ،
 ثم عاد إلى بدل المشتري ، لم ير بالتسليم إني السامع ، فلا يكتب هذا شيئاً لا يكتب شيئاً
 البائع .

ثم قال محمد بن حماد رحمه الله : وقد فلتان ابن فلان يعني المشتري الشرع الله ، ويرى إليه
 به وهو كذا كذا بعه ، وقد صدقة ، وإنما لم يكتب بعه : وقد فلتان ابن فلان الثمن ؟
 لأنه إذا لم يذكر فضي الثمن ، فإذا قال السامع بعد ذلك قد نسي ، ونكس ثم أفضى ، فإن
 يعني في قول أبي يوسف رحمه الله ، فلا بد من ذكره بضم السامع ثم زاع عن قول أبي
 يوسف ، قد نسي ، فإنه ذلك جواب محمد رحمه الله في ذلك ، ويرى إليه به : لأنه
 أجمع وأجز منه ، فإنه يمين عن زيادة شدة ما عن المشتري وأبى هذا بالسامع ، وذلك
 بالرفع والنقص ، وأنه يمين عن صحة القبض ، فإن البائع إذا كان وكلاً ، فإن على قول
 بعض الثمن ، لا سراً ، مشتري يدفع ثمنه ما لم يكن مأذوناً بالنقص من المثل ،
 فإذا كتب : يمينه به فاعلم ، لم يأت بالنقص ، وصحة القبض .

وكان يوسف بن حماد يكتب : ويرى فلان يعني المشتري إلى فلان يعني البائع من
 جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب ، وقبضه منه فلان إلى فلان زائماً وفياً ، وهو كذا
 وكذا وزن صحيح ، وهذا لأن قبض البائع بطله : ويرى إليه به ، يشترط من حيث الثمن لا
 من حيث القبض ، ولا يفت على المعتبر كل أحد ، يكتب قبض البائع الثمن حتى يثبت
 قبضه نفساً ومعنى يكون أمين وأقطع تسحب .

وكان أبو عبد الله الشرطي يكتب : وقبض فلان ابن فلان يعني السامع من فلان ابن
 فلان يعني المشتري جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب تاماً وأميناً يدفع فلان ذلك إليه ،
 ويرى إليه به فلان ابن فلان يعني المشتري وهو كذا فلهذا وزن صدقة ، لأنه ما وجب
 التصريح بالنقص وحب التصريح بالدفع أيضاً حتى يكون قبض البائع الثمن يدفع

المشتري، فإذا عني قول ابن أبي ليلى: من طهر بجنس حقه من مال غريمه لا يكون له أن يأخذه، وإذا أخذه أو علكه، لم يكن حاصلاً، فيكتب دفع المشتري ثمراً عن قول ابن أبي ليلى رحمه الله.

وكان الملاحى يكتب ودفع فلان ابن فلان إلى فلان ابن فلان أنتمز كله تاماً وجباً، وفيقصه منه فلان، ويراه من جميعه؛ لأنه ما وصفت الفصيرح بالقبض، ولدفع حصلاً وجب تقديم اندفع على القبض، لأن القبض حكم المدفع، والحكم بآخره من السب، فيجب أن يكون اندفع سابقاً على القبض، إلا أن حيث ذكره الملاحى نوع خلل، لأن قوله: ويراه من جميعه يقتضى براهه مبتدأه لا يسبب القبض، والبيع إذا ثراً المشتري عن الثمن بعد قبض الثمن يصح إبراءه، ويلزم البائع رد ما قبض من الثمن، فلا صوب أن يكتب دفع فلان الثمن إلى فلان تاماً وأبياً، وقضه منه فلان، ويرى إليه ما وهو كذا، درهماً حتى يكون المدفع مغدماً على القبض، ويثبت صحة القبض بذلك إبراءه المبتدأه، وإثباته باماً وأبياً للتأنيده، ويكذب في تصدق رواته المتأنيدين.

ولم يذكر محمد رحمه الله في الكتاب قبض أبيه وكما يحتاج إلى كتابة قبض نفسه ليكون حجة للمشتري يحتاج إلى كتابة قبض أبيه كقول حجة لبائع، فلا بد وأن يكتب، وقد اختلف أهل الشروط فيه، فكان النسخي والعلاني وأبو زيد الشروطي يكتبون: وسلم فلان ابن فلان إلى فلان ابن فلان جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب.

وكان الملاحى يكتب: ستم فلان إلى فلان جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب، وأنه أحسن، وإنما كتبوا: وسلم فلان ولم يكتبوا: وقبض فلان؛ لأنه لا يخفى من قوله: وقبض فلان إذن البائع المشتري قبض الدار.

وفي مذهبه بعض أساس أن المشتري بعد ما نقد الثمن لا يملك فسخ المشتري إلا بؤن البائع، ولو قبض بغير إذن كان كالعاصب، وكان للبائع إخراجه من يده، فاختاروا نطق التسليم؛ لأنه يفهم منه إذن البائع بالقبض ثمراً عن قول: هذا لفلان.

ولم يذكر محمد رحمه الله قبض في الكتاب، وقوة التبيين للبيوع، ولا بد من ذلك؛ لأن من أهل العلم من لم يصور بيع ما لم يره، وعمر ما لم يره، ومنهم من جوز بيع ما لم يره، ولم يجوز شراء ما لم يره، ومنهم من يقول: يجوزهما إلا أنه يقول

تتبعوا الخيارات للمشتري دون البائع ، ومنهم من يقول : منعت الخيار في البيع للنازع ، وعلى
المشتري للمشتري ، فلا بد من كتابة ذلك فيعوز البيع يسمى الخيار بالاتفاق .

ثم اختلف أهل الشريعة في كتابته ، فكان الشنقي يكتب : وقد أقر فلان بفلان
أنهما قد رآنا جميع الدار المحدودة في هذا نكتب بحدودها وحقوقها ما هو داخل فيها
وما هو خارج عنها ، وبين لهما جميع ذلك وجميع ما فيها من قابل وكثير وغيره ،
وزيادة عند عقدة البيع المسماة في هذا الكتاب ، وقبل ذلك منه ، فتابعا على ذلك .

وأبو زيد يكتب : وقد نظر فلان يعني المشتري إلى جميع الدار المحدودة في هذا
الكتاب ، ورخص بها ، وما قاله المشتري أحسن وأصح ، وما قاله الشنقي من رؤيتها
البيع عند عقدة البيع أمر لا بد منه ؛ لأن من مضى ببعض العتق ، أو من باع ، أو
اشتري ما دأب ، ولم يكن معايد له عند البيع ، بل كان غائبا عنه لا محذور ، فتحوزنا عن
قوله وكتبنا رؤيتهما عند عقدة البيع ، فأما رؤيتهما قبل ذلك غير محتاج إليهما ، ذكره
للتأكد ، وما قاله من كتابة رؤيتهما جميع الدار محدودة وحقوقها ، ما فيها من قابل
وكثير داخل فيها وخارج منها أمر لا بد منه . فإن من مضى علمنا نار حبهم ، فإن
المشتري إذا نظر إلى خارج الدار ، ونسب ما سرى ذلك بغير خيار يؤبه ، وعلى قول
زفر رحمه الله هو على خياره حتى ينظر إلى جميع خارج الدار . وإلى جميع داخل الدار
وإلى جميع أرضيها ، ومن الحسن من زيد رحمه الله هو على خياره حتى ينظر إلى
كل قليل أو كثير منها ، وإلى سائر أرضه وإلى سائر بناءها وغير ذلك منها فتحوزنا عن
الاختلاف وكانت هذه الأشياء .

ولم يذكر محمد رحمه الله أيضا تفرق المتعاقدين بأبدانتهما وكان الخصام رحمه
الله لا يكتب ذلك أيضا ، وعامة أهل الشريعة كانوا يكتسبون ذلك ، لأن عند الشافعي
رحمه الله للمتعاقدين حيدو الفحس بعد لقرع من البيع قبل التفرق ، وعندنا ليس لهما
حب . مجلس . فوي يقع بينهما مناعة بأن يعتقدوا مذهب الشافعي رحمه الله ، فيقول
أحدهما : فسخت العتد قبل التفرق ، وأدعى الآخر الإجازة ، فكنما تفرقها بأبدانتهما
بعد إنبه ، وهذا البيع قطعاً لهذه المنفعة .

واختلف أهل الشروط في كتابة ذلك فيما بينهم ، فأبو زيد كان يكتب وتشرقا جميعاً بألفينهما بعد البيع المسمى في هذا الكتاب ، وصحته ووجوبه عن تراخي منهما ، والمطحاوي كان يكتبه وتفرقا جميعاً بألفينهما بعد هذا البيع المسمى في هذا الكتاب عن تراخي منهما جميعاً سجيعة وإنفاذ منهما له ، وما ذكره المطحاوي أقرب إلى الاحتياط في حق المشتري حتى يصير المشتري مفرأً بصحة الشراء فلا يفسد عليه الرجوع بالتمن على البائع متى استحق المشتري من به المشتري يوماً من الدهر على قول بعض العلماء على ما مر .

٢٠٠٢ - ثم قال محمد رحمه الله : فما أدرك فلان ابن فلان من درك في هذه المدة ، فعلى فلان ابن فلان خلاصة حتى يسلمه له ، اختلفوا في قوله : فما أدركه فلان ابن فلان مذكور بالنصيب أو بالرفع ، والنصيب أوضح معناه ، فما لحقه من أدرك ولم يرد محمد رحمه الله ، وقوله : فعلى فلان ابن فلان خلاصة حتى يسلمه له تخليص المبيع له لا محالة ؛ لأنه شرط ما يمكنه الوفاء به عسى ، ولهذا المعنى ^(١) قال ترمذ : رحمه الله : من شرط الخلاص ، فهو أحق معناه من شرط تخليص المبيع لا محالة عند الاستحقاق ، فهو أحق ، وإنما سماه أحق لأنه شرط ما لا يمكنه الوفاء به عسى ، ولكن أراد به : تخليص البيع إن أجاز المستحق البيع ، ورد التمتر إن لم يجز استحق ، وهذا شرط يمكن الوفاء به .

وقد وقع في بعض نسخ الشروط على نحو ما بينا صريحاً ، فقال : فعلى فلان خلاص ذلك حتى يسلم له ، أو يرد التمن عليه ، قال نعمة : وهكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف وجميعهما الله ، وكان يوسف ابن خالد التمنى وعلان يكتبان : فما أدرك في هذه المدة لأحد من هذه في هذا الكتاب ، وفي شيء منها ، ومن حفرقها من درك من أحد الناس كلهم ، فعلى فلان خلاص ذلك كله لفلان ابن فلان حتى يسلمه له ، وبخاصة له من كل درك وثيقة .

وكان أبو عبد الشروط يكتب : فما أدرك فلان ابن فلان يعني المشتري في ذلك . أو في شيء منه ، أو في حفرقه ، أو في شيء من حفرقه من درك ، فعلى فلان يعني

(١) مكلفاً في ط ، وكان في غيرها أولاً بهذا المعنى .

الناج نلهم ذلك مني ما يجوز به نسب جميع النعم في هذا الكتاب

فإن هذا هو الذي لا يرد عليه أني قد كتبت لساناً ما كتبه يومئذ، ولعلني لا أرى به
وهذا أنه يكتبه المراك مصداقاً لغير المشتري، بل لطفاً، فبذلك هذا المشتري، وكل من
يملك هذا من المشتري، يجب من الأمانة، وهو السداد، والهدية، والصدقة فيكون صدق
الإنسان، وعظمهم لا يمانع من حق المشتري من باقي الناس، ويكون هذا
مشرط الرجوع للمشتري من هذا المشتري، علمي في هذا المشتري عند ورون الاستحقاق
وعدم إجابة الاستحقاق، وإنه يشترط أن يرجع عند الاستحقاق إلى من سدد
والعالم بالحق، وإنه المشتري إنما يرجع على باقي صورة مع أنه ليس بآدم، لأن
حلف على صورته، ولهذا بقضى من هذا من أبيه

وأما على الثاني، مستحق، وغار عن الرجوع، ليس عند
الاستحقاق، بل من أبيه لا يمانع من هذا، بل الوجه الذي كان يكتب يومئذ
وهذا، فما هو من أني لم يرد على البيع ما لا يقصبه البيع، بل يقصبه البيع
فتحيز عن ذلك بالحق، ذلك على المشتري.

ومن الناس من يكتب عند أدركه أن فلاه من أحد بعده، فعلى فلان
الناج خلاصاً، ولا يبقى له يكتب على هذا، ويرجع إلى أن أساء ورنه المشتري، أنه
بالصدق في عيهم، ولم يرد، فهم قد سدد من يشتري المال من حبيبه، وقد فكر ما أنه لا
رجوع لغيره، عند الاستحقاق على البيع، إن هذا البيع، على الوجه، فقد شرط
على الثاني، لا يقصبه المبيع، فيسدد البيع، ومن الناس من يكتب على فلان، من
الصدق عيادته، ولا يبقى له يكتب على هذا الوجه، أن عند أبي حنيفة رجحه أنه
العهد، الصلح العديم، وإنه ليس بمشترى، فالمشتري على نذاع من هذا الوجه، وإذا
شرط ذلك في البيع، شرط لا يذاع العهد، فيجب فساد العقد.

فإن هذا هو الذي لا يرد عليه أني قد كتبت لساناً ما كتبه يومئذ، ولعلني لا أرى به
وهذا أنه يكتبه المراك مصداقاً لغير المشتري، بل لطفاً، فبذلك هذا المشتري، وكل من
يملك هذا من المشتري، يجب من الأمانة، وهو السداد، والهدية، والصدقة فيكون صدق
الإنسان، وعظمهم لا يمانع من حق المشتري من باقي الناس، ويكون هذا
مشرط الرجوع للمشتري من هذا المشتري، علمي في هذا المشتري عند ورون الاستحقاق
وعدم إجابة الاستحقاق، وإنه يشترط أن يرجع عند الاستحقاق إلى من سدد
والعالم بالحق، وإنه المشتري إنما يرجع على باقي صورة مع أنه ليس بآدم، لأن
حلف على صورته، ولهذا بقضى من هذا من أبيه

الكتاب : لأن من العلماء خلافاً في بيع المستحق من الأشربة ، ولم يجز المستحق البيع ، ما يجب له من بيع المستحق ، ففقدنا عليه رد النعم ، وقال عثمان ابن مسعود : من عبد الله العتيرين ، عليه رد مثل الدار النيرة في أرضها من الرفعة والمطخ والقيسة والمزرع والجناب ، وقال بعضهم : رد قيمة الدار النيرة ، سواء كان النعم عليها أو أقل أو أكثر ، ولما اختلفوا في رد هذه النعمة كان الأسوط أن لا يكتب ما يجب عليه عند الاستحقاق حتى لا يظلم في حق يرد خلاف ذلك ، وكان المكتوب عنده شرطاً لا يلزمه إلا بعد.

وهذا كله إذا لم يجز المستحق البيع ، وإن أحسن المستحق البيع ، فعلى أول بعض العلماء : لا تعمل الإجازة أصلاً ، على أن عند بعض العلماء بيع الغنم لا يعمل ولا يف على الإجازة ، وعندنا إن كانت الإجازة قبل قضاء القاصي للمستحق بالعين تعمل إجازته ، فكان على النائم تسليم العين إليه ، إلا رواية روى عن أبي حنيفة : أن الخصومة من المستحق ، وطلب الحكم من القاصي دليل انقضاء ، فبقتضى به البيع كما ينتهي بصريح النقص ، فلا يعمل إجازة مستحق بعد ذلك .

٢٠٢٤ - وإن كانت الإجازة بعد قضاء القاصي ، فقد ذكر في بعض المواضع أن علم قول أبي حنيفة رحمه الله : لا تعمل الإجازة ؛ لأن البيع يفسخ بقضاء القاصي بالعين للمستحق ، وعلى ذلك لا تعمل الإجازة ، لأن البيع لا يفسخ عند قضاء المستحق ، وبقضاء القاصي بالعين للمستحق ، هكذا ذكره في بعض الكتب .

وقد كتبت في شرح الريدان : أن في طاهر الريدان لا يفسخ البيع ، وتعمل إجازة المستحق ، وعن أبي يوسف رحمه الله : أن أخذ المستحق العين بحكم القاصي دليل للنقص ، فقتضى به البيع ، ولا تعمل إجازة مستحق بعد ذلك ، فعلى قول من يقول : بأن العقد يفسخ ، ولا تعمل إجازة المستحق ، فإذا شرط تسليم الدار ، وإنما يكتفه التمسك إذا اشتري الدار من المستحق ، ثم يسلمها إليه وشرط على هذا الوجه ففسد العقد ، وكان الأسوط أن يكتب : فعليه تسليم ما يرد عليه من الدار ، في هذا الكتاب ،

وكذلك لا يكتفى فيه رد الثمن ؛ لأنه إن ورد الاستحقاق على كل الدار ، فمردا
يجب رد كل الثمن ، وعند بعض المتأخرين يجب عليه رد مثل تلك الدار صورة ومعنى ،
وعند بعضهم يجب قبضة تلك الدار إن ورد الاستحقاق على جميع الدار ، وإلا ورد
الاستحقاق على بعض الدار ، فهو على وجهين : إن ورد الاستحقاق على شيء ، لا معينه
نحو اثنتي أو أربع ، أو ما أشبه ذلك ، فالمشتري بالخيار عبدا ، إن شاء رد ما بقي ،
ورجع على البائع بجميع الثمن ، وإن شاء أمسك ما بقي ، ورجع على البائع بشئ
المستحق ، وإن ورد الاستحقاق على شيء ، فإن كان قبل القبض ، فالمشتري بالخيار
على نحو ما ذكرنا ، وإن كان بعد انقضاء ، فلا خيار للمشتري ، ويرجع بشئ المستحق
بمزيله ما لو اشترى شيئا ، وامتنع أحدهما بعد القبض هكذا ذكر الطحاوي في
سروطه .

وقال المحقق رحمه الله : المشتري بالخيار ، إن شاء أمسك الباقي ورجع بشئ
المستحق ، وإن شاء رد البائع ، ورجع بجميع الثمن ، وعلى قول بعض العلماء : يستند
البائع في الكل ، وعليه رد الثمن ، فعلى قول من يقول : الواجب رد مثل تلك الدار ،
وعلى قول من يقول : الواجب رد قبضة الدار كان اشتراط الثمن شرطاً لا يلزم العقد ،
فمفسد به انعقد فلا يكتفى ذلك تحملاً عن قوله ، وعندنا إنه يجب رد جميع الثمن في بعض
الأحوال . ورد حصص الثمن في بعض الأحوال ، فإذا شرطنا عليه رد جميع الثمن مطلقاً ،
فقد شرطنا عليه شرطاً بحال مقتضى العقد ، فيوجب وساد العقد ، أما إذا كتب : وعلى
البائع تسليم ما يرضيه له عليه البيع انفسى في هذا الكتاب ، فإى شيء يقتضى به على
البائع ، إذا ورد على الاستحقاق ، ولم يجوز المشتق البيع كان ذلك مردب هذا البيع
عند الكل كما كتب في الكتاب ، فلا يكون لأحد من القضاة إبطال هذا البيع متى دفع
إليه ، فكان هذا أحسن من هذا الوجه .

وكان أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله يكتبان بعد ما كتب الذرك ، فعلى فلان
خلاصة حتى يسلمه له ، أو يرد الثمن عليه مع قبضة ما يحدث فلان يعني المشتري ، أو
يحدث له ما مره يعني بأمر البائع من بناء وخرق وبيع ، إنما كتبت هذه البائع قبضة

الأنسبة : لأن على قول بعض العلماء : بما يرجع المشتري على البائع بقصة هذه الأنسبة بعد الاستحقاق إذا صغر البائع ذلك ، أما إذا لم يصغر فلا ، وإنما كسب أمر البائع ، لأن بعض فقهاء المدينة يقول : البائع وإن صغر للمشتري صفة هذه الأنسبة ، ثم ما يرجع المشتري عليه بذلك إذا أمر البائع بذلك ، فكتبنا حسمان البائع ، وأمره بذلك فهو ممن قول هؤلاء .

ومن الناس من يكتب : ما يحدث فلان المشتري من بناء وغرس ، وغير ذلك ، وهذا ليس بصواب ، لأن المشتري قد يحدث في الدار ما لا يكون له الرجوع بقصة ذلك عند الاستحقاق فهو حرم البئر ، ونصيب البانوع والمخرج ، وما أنشبه ذلك مما لا يمكن تسمية إلى ثلثين ، وإذا شرط ذلك على البائع ، فقد شرط ما لا يقتضيه العقد ، ولأحد العاصمين فيه منفعة .

وكان الطحاوي يقول : الأحوط أن لا يكتب صفة ما يحدث المشتري ، ولكن يكتب : فسأ أدرك فلان ابن فلان في هذه الدار المحدثه ، أو في نسي من حقوقه ، أو فيما يحدث من بناء ، أو غرس ، أو زرع ، فعلى البائع تسليم ما يجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلم ذلك إلى فلان ، لأن العلماء يحلفوا في إمداد المبيعة إذا استحققت بعد ما نسي المشتري فيما بناه ، أو غرس ، أو زرع ، فلا استحباب فيه روايتان : روية شاذة ، قالوا : البائع إذا كان حاصداً ، فالمشتري يرجع على البائع بقصة هذه الأنسبة ، فإنصاً ، ويكره البناء والزرع ، لغرسه ، فبائع بما ضمن من المبيعة للمشتري ، ثم استحق بقصة هذا بالخيار إن شاء أخذ البائع بقصة ذلك ، ورفع عن أرضه ، وإن شاء حسمه لنفسه ، وغرم له قيمته ومطلوعاً .

وإن كان البائع عتاق كان للمعتق أن يرفع المشتري ، حتى يرفع هذه الأنسبة عن أرضه ، ولا يتغير قدم البائع ، فإذا قلعه مشتري ، سلمه المشتري إلى البائع إن قدر عليه يوماً من الدهر ، وقسمه قيمته مقدماً ، لأنه سلم إليه كذلك ، وإن شاء المشتري مع المشتري عن قلعه ذلك وجب ذلك لنفسه وغرم له قيمته ومطلوعاً ، ولم يرجع المشتري على البائع بشيء ، غير النقص الذي أعطاه ، وبمطلوع الرواية قالوا : المحرز إذا أخذ

المشتري برفع البناء والأخرى برفع ذلك عن أوصه، ويكون النقص له ثم له الخيار، إن شاء دفع النقص إلى البائع، ورجع عليه بقيمته قائماً، وإن شاء أصبكت النقص لنفسه، ولم يرجع على البائع بشيء.

فإذا كان عندنا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء في بعض الأحوال دون البعض، فإننا كتبنا الرجوع مطلقاً، فقد أثبتنا له حق الرجوع في جميع الأحوال، وأنه شرط لا يقتضيه العقد، ولأخذ المتعاقدين فيه منفعة ترجب فساد العقد عندنا.

وزعم بعض أهل المدينة أن المشتري إذا بنى، ولم يعلم أن الدار ملك المستحق حتى كان بانيها على جهالة وغرور، ثم ظهر المستحق، فالقاضي يقول للمستحق: أنت بالخيار إن شئت، أعطيت المشتري قيمة بناءه مبنياً؛ لأنه بناء على جهالة وغرور، والبناء لك، وإن شئت، لم تقصن له قيمته، ويكون المشتري شريكك، ولا يؤسر المشتري برفع البناء، ولا يرجع له على البائع، وإن كان المشتري يعلم أن الدار ملك المستحق، ومع ذلك بنى، فللمستحق أن يأخذ البناء من المشتري بقيمته مقلوفاً، ولا شيء له على البائع، فإذا لا رجوع للمشتري على البائع في قول هؤلاء، فإذا شرطنا رجوع المشتري على البائع، فقد شرطنا شرطاً لا يلزم موجب العقد على قول هؤلاء، ليرجع فساد العقد.

ومن مذهب الشافعي رحمه الله: أنه لا رجوع للمشتري على البائع بقيمة ما يحدث، وكان هذا شرطاً لا يلزم موجب العقد على قوله أيضاً، فيجب التجرؤ على كتابة قيمة ما يحدثه المشتري صيانة للعقد عن الفساد عندنا، وعند غيرنا، ولكن يكتب: فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلمه إلى المشتري فلان، حتى إذا رفع إلى القاضي من القضاة لا يقضى بفساد هذا البيع، ويقضى على البائع بما يوجب البيع المسمى في هذا الكتاب على مذهبه، إلا أن ما قاله الطحاوي: إن كان يحصل صيانة العقد عن الفساد، لا يحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وغرم وزرع؛ لأنه لم يكتب ما أدركه في ذلك أو في شيء منه بمر البائع، فلا بد من ذكر ذلك عند بعض أهل العلم، وكذلك لم يكتب مقدار الفضة ما فيها يجب على البائع من قيمة هذه الأشياء، ولا بد من ذكر ذلك لصحة الضمان، والرجوع للمشتري

على البائع عند ابن أبي ليلى رحمه الله : لأن عنده لا يصح الضمان ما له يكن فدر
 المنصون به مضمونا ، فذهينة في ذلك أن يكتب لهذه الأثرية كتاب على حدة ، أو يكتب
 ضمان هذه الأثرية في صك الشراء ، يكتب أن هذا الضمان من البائع ، لم يكن
 منبروحا في هذا البيع ، وإنما ضمن ذلك بعد البيع ، ويذكر قدر قيمة هذه الأثرية ،
 ويقول : من درهم زلو ألف ، أو ما أشبه ذلك بذكر مقدار متعبر أنه لا يزيد قيمة هذه
 الأثرية على ذلك ، فيقع التحريم عن فساد العقد ، ويحصل صيانة حق المشتري فيما
 يحصل من بئنه وغرس وزرع

٢١٠٢٥ - قال محمد رحمه الله : يشهد بعض شهداء الله ، وقال
 بعض أهل الشروط : ينبغي أن يكتب هذا اللفظ في أول النص ، ويكتب : هذا ما شهد
 عليه أتهود المسمون بأخر هذا النص إلا أن محمد رحمه الله اختار ذلك في آخر
 النص ، لأن الشهود إنما يكتبون أمامهم ، في آخر النص ، وذكر شهادتهم في موضع
 الذي يسترئون أمامهم فيه ، والنصر محمد رحمه الله ، ولم يذكر شيئا آخر ، وأبو حنيفة
 وأبو يوسف رحمهما الله كما يقتضيان على هذا أيضا ، وهو وشهد ، وأهل الشروط
 كيوסף ابن خنالك وهلال ، وأبي زنادوا على هذا ، فيوسف بن خنالك وهلال كتب
 شهد أتهود المسمون على فلان بن فلان بجميع ما في هذا الكتاب ، وعلى إفرهما
 بمرقتما جميع ما في في هذا الكتاب في صحة صهما وإقرارهما ، وذلك في شهر
 كذا ، في سنة كذا ، وأبو زينة كتب : وشهد الشهود المسمون على إقرار فلان وهلال
 بجميع ما سمى ، ووصف في كتابنا ، وعلى مرفقتما جميع ما سمى به بعد أن قرئ
 عليهما ، وأنقرأ عليهما قد فهماه حرفا وحرفا ، وأشهدناهم بجميع ما في الكتاب ، على
 أنفسهما في صحة عقوبتهما وأدائهما ، وجوز أن يدرج طاعتين راغبين غير مكرهين
 لا يوجب عليهما في شيء من أمورهما ، وهما ساموران على أموالهما غير مكرهين
 عليهما ، وعلى كل واحد منهما في شيء من ذلك ، ولا عداوة بين من مريض وغيره ،
 وكتب في شهر كذا ، في سنة كذا .

ويوسف بن خنالك وهلال اختارا كتبه شهداءهم على لإثبات جميع ما في

الكتاب. وأبو زيد يندد بالمتأخرين من مشايخنا من يقول بأن الكتاب يشتمل على ما يقف عليه اليهود حقيقة، وهو لفظ البيع والشراء، وقبض النفس وقبض فيع، وغيره العافيين بابتدائها وجمال ذلك. وغير ذلك. وعلى ما لا يقف عليه اليهود حقيقة، وهو تمتد، بمعنى التلجنة والسمنة في البيع وتخزين الثمن بخلاف ما أتوا شعاعا في المد أن البيع تلجنة، ويظهر أن البيع في العلابية ما رسمه، ويتأخران في الأمر أن المد أنه وهم، ويظهر أن في العلابية ألفي درهم، وكذلك رؤية المتأخرين ذلك مما لا يقف عليه اليهود حقيقة، لأن الشاهد لا يقف على رؤية غيره سوى أنه ينظر أنه أقبل إليه بصره، ويحسب الإنسان بصره على شيء، ولا يقف عليه، ولا يراه، وكذلك في تقاضيهما ما في هذا الكتاب مما لا يقف عليه اليهود عليه حقيقة، وإنما يعرف اليهود هذه الأشياء بأدوار التعاقبين بها، وإنما تصح عمل الشهادة على ما يحصل به معرفة الشهادة فيه عند قبضه فان للشهود وثوقا، عليه حقيقة يكتب شهادتهم على الإلزام فيهم، فأنهم قد وقفوا عليه حقيقة، وما لا صرف السامع عليه حقيقة يكتب شهادتهم فيه على إقرار الشاهد في، مكتوب. شاهد الشهود المصرون بجميع ما في هذا الكتاب ما يمكنهم أن يفتروا على حقيقة، وعلى إقرار العافيين عالم بقدر على حقيقة

ثم إن يوسف ابن حنبل وهلال كبا، في صحة ميمما، وجواز إقرارهما، وأبو زيد كتب في صحة من عقله ما وجوز وأدومهم والطحاوي كتب في صحة عقابهما وجواز أمرهما، وما كتبه الطحاوي أرفق وأحوط، وهل يكتب معرفة اثنين بالشايعين بوجوههما وأسمائهما وأنسابهما والشمى وهلال كما لا يكتان ذلك، وغيرهما كن يكتب ذلك، وبعض المتأخرين من مشايخنا قالوا: إن كان الشايعان معروفين عند الناس مشهورين، فلا حاجة إلى شهادة ذلك، وإن كانا غير مشهورين فلا بد من أسمائهم وأسمائهم، فلا بد من معرفتهما بأسمائهما بوجوههما أو بكنائهم أو بالشهادة عليه عند غيبتهما وموتتهما، فتأخر إلى أن الشهادة بذلك هما، أسمائهما، فلا بد من معرفة أسمائهما وأسمائهما، ولا يجوز الاعتماد على إقرار

المتعاقبين ، فمضى بقى كل واحد منهما فمضى وبه باسم غيره ، وبسبه يريد أن يزور على اليهود ليخرج البيع عن مالك تغيره فلا اعتماد على قول المتعاقبين من اسمهما وبسبهما يؤدي إلى إبطال ملك غيره مما عسى ، وهذا قليل وكثير من الناس عنه غافلون ، فبهم يسمعون لفظ البيع والشراء ، والإقرار بالتقاضي من رجلين لا يعرفهما ، ثم إذا استشهدوا بعد معرفتهم أحد المبيع يشهدون على ذلك باسم ، وهم يكن لهم عالم بذلك ، فيحب الحور عن ذلك صيانة لأهل ذلك الناس عن الإيضا ، وصيانة لنفسه عن الكذب والحلابة .

ثم طريق الشهادة ، من إخبار جماعة لا يصور اجتماعهم على الكذب عند أي حيلة رحمه الله ، وعندها الطريق شهادة رجل أو رجلين أو ثلثين ، وإذا أراد فعل الشهادة على السب ، ولغفه أخرج في إحصاء تلك الجماعة ثلث نفره أو حنيف رحمه الله شهدتهم لفصول تعلم ، ينفي أن يشهد به ، الشهود شاهدين على نسبهما ، ويشهدان على شهادتهما حتى إذا أحضر إذا أداء الشهادة شهدوا على شهادتهما بالنسب ، وشهدوا على ، في الكتاب بشهادة الثنية^(١)

وهي تحمل الشهادة على المرأة لا بد من رؤية وجهها عند عصر الشايخ ، ويعترف الشهود أنها ثلاثة لا يحمل أداء الشهادة^(٢) عليها ، وأما رجل عتيقاً أو مرنه إذا احتج الشهود إلى الشهادة بالاسم والنسب ، فطريق صالحة تعمل ما ذكرنا في الرجل أن يهرل من شهادة جمعه لا ينصب اجتماعهم على الكذب عند أبي حنيفة رحمه الله ، وشهادة شاهدين عندهما ،

وفد ذكرنا هنا الفصول ، في كتاب الشهادات ، إذا كان المذكر كعبلاً قال : وإن كان لشترى أحد كعبلاً من تبايع كيف يكتب ؟ فثلاثة على رجلين : إما أن أخذ الكفيل بالمذكر ، وبه يقر في ثلثي الخبر ، وإما أن أخذ كعبلاً بجميع ما يجب للمشتري

(١) وفي غير إحصاء المتعاقبين

(٢) هكذا في طرط ودم ، وذلك في الأقسام شهادة رجلين أو رجلين وبغيره

(٣) هكذا في طرط والإحصاء ، يعني في آتاهم

(٤) وفي طرط بغيره

على البائع من حق سبب هذا البيع من الثمن وقبض البند والزرع والغرس وأما ما كان ،
فالكفالة جائزة ؛ لأن هذه كفالة بدين سيجب ، وإنما جائزة ، عرف ذلك في كتاب
الكفالة غير أنه في الوجه الأول إنما يجب على الكفيل عند الاستحقاق ؛ لأن الثمن لا يجب ،
ولا يجب عليه شيء من قبضه البند والغرس والزرع ؛ لأن المدرك إنما أطلق برونه في
العرف ؛ لأن الثمن عند الاستحقاق ، فنصرف بالكفالة إليه ولا تصرفه إلى شيء آخر ، ثم
يكتب بعد التعرّض من كتابته الشراء ، مما أدرك فلان من المدرك في هذه الدار ، فعلى فلان
معنى الشائع ، على فلان يسمى الكفيل خلاص ذلك إن شاء أخذهما جميعاً ، وإن شاء
أخذهما بشيء واحد بعد واحد حتى يسلمته هذا الدار ، ويرد عليه ثمنها وهو كذا .

هكذا ذكر محدّد رحمه الله في الكتاب ، وإنما كتب : إن شاء أخذهما جميعاً ثم عرّض
عن قول ابن أبي ليلى ، فإن من عليه أن الكفالة توجب براءة الأصل كالحالة لا مال إلا
أن يشترط في الكفالة أن لا يأخذ شيء ، وإن شاء ، وإما كتب : وإن شاء أخذهما بشيء
واحد بعد واحد ثم عرّض عن قول ابن سمرمة ، فإن الكفالة عبدة لا توجب براءة الأصل ، لا
أخذ إذا اتبع أحدهما طلبة براءة الآخر إلا أن يشترط في الكفالة أن لا يأخذ كليهما واحداً
بعد واحد ، وقوله : فعلى فلان وفلان خلاص ذلك ، فقد ذكرنا في هذا بجزء فيه أن
يكتب : وما لا يجوز ، فلا يعبد ، وإنما ذكر تقدير اثنين في قوله : أو يرد عليه الثمن ، وهو
كذا احترازاً عن قول ابن أبي ليلى ، فلو عده الكفالة ماله جهون لا يصح .

قال شيخ الإسلام في شرحه : وقالوا : وهذه شرائط أخرى لا بد من كتابتها ، فعرض
حملة ذلك أن يكتب : كفل يملك من غير أن يكون ذلك شرطاً في البيع ؛ لأن بيع
شرط أحد الكفيلين لا يجوز فيأبى ، وقد أخذ من رحمه الله ، فيكتب ذلك عرّضاً عن
قوله .

ومما : أن يكتب أن الكفالة كانت بأمر البائع ؛ لأن من مذهب عثمان بن أبي
الكفالة بغير أمر المكفول عنه لا يصح ، فيكتب : أمر البائع احترازاً عن قول .

ومما : أن يكتب إجازة المكفول له ، وهو المشتري الضمان في محسن الكفالة
مجانبة ؛ لأن من مذهب أبي حنيفة ومحمد : أحدهما ، أنه أن الكفالة للغانب لا تجوز إذا
لم يقبل عنه إلا هي مسوية معنصوصة عرف ذلك في كتاب الكفالة ، فيشرط إجازته

تكملة في مجلس الصناديق حذرًا عن قولها

ومنها أنه متى أنكر أن كل واحد منهما على البائع والأصغر كغلب على صاحب نفسه بأمره، لأنه لو بيع أحدهما، والآخر معبر، فلا يخل من منتهى إلى حقه، فيجوز له تقبيل بنفسه أو غيره حتى يأخذ به ما لم يفسد الغالب فيض إلى حقه من جهة البائع، ويكتب التكملة بالأمر حذرًا عن قول البني.

ومنها أنه يكتب أن كل واحد منهما أصغر البيع والتقبل وكيل عن صاحبه فيحصر به بعد المشتري قبل كل واحد منهما بسبب هذا البيع حال حياته وبعد وفاته، بأن يرضى أو لا يرضى، وكله صحيحة على أنه من محضه، يعود وكيل بعد ذلك لا بد من ذكره ليقع التوثيق للمشتري؛ لأنه ما لم يوجب المال على الإصطبل، لا يجب على الكاهن، لأن الكاهن لا يرضى إلا في الأهرام، وهو لا يرضى إلا على المشتري حال غيبة البائع والتقبل، وأما في المشتري إثنان حقه على البيع يعود على الكاهن، لأن الكاهن لا يرضى إلا في الأهرام، ولو كان الكاهن وكيلًا في الخصومة، سواء كانت بكفالة أو غير، أو غير أمر عدلي حيلة رخصه الله، فكذلك روى أبو يوسف رحمه الله عنه، فلا يحكمه مطالبه الكاهن.

وقال أبو يوسف رحمه الله في الأهرام، يرضى الله بأمره، فينصب الكاهن من بعده على البائع، وإن كانت غير أمر لا ينصب له قبل غيره ما عدا عن البائع، وقال رحمه الله: ينصب خنثيًا، مع أن كانت تكملة الأمر أو غير أمر.

وقال في الأهرام من هذا الوجه، يرضى أن يكتب وكالة قبل وأما بعده، احترازًا عن هذا الخلاف، وكان ينبغي أن يجعل الكاهن وكيلًا عن البائع في الخصومة، تمكن المشتري من إنبات حقه على البائع حال غيبته، حتى يتمكن من مضادة الكاهن، فأنما لم يرد إلى جعل البائع وكيلًا عن البائع بالخصومة، لأن البائع أصغر من أن يرضى عليه المشتري بسبب بيع المصغر في هذا الكتاب، وقد ذكرنا ذلك وحملًا فائدة لم ينفع لنا ذلك.

هذا إذا كهل بالملك، ولم يرضى عن الشيء، أو إذا كهل بجميع ما يرضى.

للمشتري على البائع سبب هذا البيع يكتب انكسافاً بالتسوية التي ومسا، وبين مقدار ما كتبت به من قيمة البده والعرض والبرع، فبذلك من توهم إلى الب. وبذلك عدد ما يعتد أنه لا يرد فيه البناء والعرض والبرع عليه والله أعلم .

أخذ الإقرار بمن يعاد منه من البيع، فإنه يقع برصه، ولا منازعة فيه، وهو أن يكون لتسليم الب. أو زوجة أو بنت بصر أو له دعوى في بيع مسرا، أو غير ذلك، فيكتب بعد الفراغ من كتابة العقد: وأمر فلان ابن فلان أن هذا البائع، أو صلاته بنته دون زوجة هذا البائع، في حال من حاله مع شرائه صحة الإقرار بقرارة صير وشروطه في هذا البيع، ولا مانع له أو جميع الدار المسمى المحدودة في هذا الكتاب كان ملكاً له. وهذا البائع وحاشاه، وإليه راع هذه، وأنه لا حق له في ذلك كله، ولا دعوى في شيء منه، وإن الش. رنى هذا ص. ر. الحق بذلك كله. ومن سائر الش. ص. م. م. م. وإليه منى ادعى في ذلك دعوى على هذا المشتري، فله عراه بأخالة مردودة، وعنده هذا الفتر له في ذلك متناهية، فاشتموا على أنفسهم بذلك كله

أو يكتب: أقر فلان على نحو ما بينا أن جميع ما وصف في هذا الكتاب من المسح، وقضى التسليم المسح، ونسب الدرك من هذا البائع في البيع كان غيره وإليه راع. بذلك كله لهذا البائع، وأنه لا حق له في ذلك كله، ولا دعوى إلى آخر ما ذكرناه.

أو يكتب من أوله: أنشئ في فلان الفلاني من دلال الفلاني بفلان الفلاني، ربا كره في قبض الش. آخر فلان وإداه أيضاً.

٢٠٠٢- وإذا كان المورد عليه فري، إن كانت متلازين كتب جميع الدارين المتلازين المتلذين من جميعهما في كورة كذا، في محله كذا. كتب مر. ثم بعد الفراغ من ذكر الحدود يكتب محدودهما، قلاهما، وهو قهما أو شهما وساهما، صنفهما، على صا وجميع مرافقهما، وفي حق مر قهما داخل فيهما، وحاجر مسما، وكل قليل وكتب هو لهما فيهما، ومنهما من حقهما، ثم يتم الكتاب على حسب ما مر

وإن كانت متاعدتين إن كانتا في سكة واحدة ذكرت ذلك جميع الدارين المتبينين المتبين من صنفهما في كورة كذا، في محله كذا، في سكة كذا. ثم يكتب لكل واحدة

منهما حدودها على حدة، ثم يتم الكتاب على حسب ما مر

وإن كانا في سكتين، فإن كانت السكتان في سحنة واحدة يكتب: أما الدار
ثم الحدة منهما: فموضعا في كورة، كذا في محلة كذا داخل سكة، كذلك بحضرة
مسجد كذا، ويذكر حدودها، ثم بعد الفراغ من ذكر حدودها كتب: وأما الدار الأخرى
منهما: فموضعا في كورة كذا في سكة كذا من هذه المحلة، ثم يذكر حدودها، ثم يتم
الكتاب، فإن كانت السكتان في محتين كتب: وأما الدار الواحدة منهما فموضعا في
محلة كذا، وأما الدار الأخرى فموضعا في محلة كذا، ثم يتم الكتاب.

فإن كان التمن موصلا قلت: بعد ذكر التمن أنه أنف دهم حصة الدار المحدودة
ولاً من هذا التمن ست مائة وحصة الدار المحدودة آخر أربع مائة، ثم يتم الكتاب.

٢٧، ٢٨ - إذا كان المقود عليه بيت معين من دار مكتب اشترى منه جميع البيت
الصيني أو جميع البيت المشعري أو جميع بيت الطابق أو جميع المطبخ أو جميع بيت
الخطب أو جميع بيت الخلاء، وجميع بيت الخشب، وإن كان اشتراؤه مع غيره يكتب
جميع بيت كذا مع عنوانه أو يكتب بما عليه من العنوان من جميع الدار المشتملة على البيوت
التي موضعها في محلة كذا في سكة كذا، ويكتب حدود الدار، ثم يكتب موضع هذا
البيت من هذه الدار أنه على عين الناحية فيها، أو على يساره أو مقابلته، كما يكون وهو
بيت ثمانين أو الثلاثين من البيوت المبنية أو المنسوبة، ويكتب حدود هذا البيت، ثم
يكتب بحدوده كله وحقوقه وطريقه في ساحة الدار إلى باب الدار الأعظم، وينبغي أن
يبن عريض الطريق، وإن كان ذلك مقدار الباب الأعظم عتقا إلا عند بعض الأسماء هو
غير مقدور، فكان مجهولا، فيوجب ضد العتق، فيذكر عريض الطريق احترازا عن قول
عنا ثقتنا.

فإن كان اشترى السفلى دون علوه يكتب: وهو سفلى عدوه لقران البائع، ولم
يدخل شيء منه في البيع ذكر قوله: لم يدخل شيء منه في البيع مع أن العلو لا يدخل
في بيع البيت إلا بتكره صريحا، إن ذكر كذلك لكيلا يتوهم منه أن العلو يدخل في
بيع البيت كما يدخل في بيع الدار، فذكر ذلك ليقطع هذا التوهم والله أعلم.

٢٨، ٢٩ - إذا كان المقود عليه قطعة مقنونة من الدار يكتب: اشترى جميع الحصة

القدر المسمومة المعلومة من الدار ، ويعد الدار ، وهذه هي النصف منها : وهي على بين الدار من باب هذه الدار ، وهي كذا بيتاً وصفاً ونقطة من ضمن هذه الدار ، وهي كذا دو ، كذا بالحق طولاً في عرض كذا ، ويشمل عليها حدوداً أربعة : أحدها : لزيق بيت شتوي من هذه الدار ، والثاني : نزيق بيت صيفي من هذه الدار وكذا وكذا .

وإذا استثنى بيت من الدار المشترقة بكتب : اشترى منه جميع الدار المستثناة عن البيوت إلا بيتاً واحداً منها معلوم أو من حلال بيتاً واحداً ، أو غير بيت واحد ، وهذه الدار في موضع كذا ، وهذا البيت المستثنى منها في موضع كذا من هذه الدار ويحده . إنما احتج إلى تحديد البيت المستثنى ، وإن لم يكن مبيعاً ، لأن جهالة توجب جهالة المشتري منه وهو البيع ، فإذا شترى هذا المشتري المسمى في هذا البيت من هذا البيع المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها كلها ، وأرضها وبناءها وسفلها وأعلىها ، وطرقها ، وكل لبيل وكثير هو فيها من حقوقها ، وكل داخل فيها وأخارجها من حقها إلا هذا البيت المستثنى منها بحدوده وحقوقه وأرضه وبناءه ، وطريقه إلى باب الدار الأعظم إلى أحدها كلها ، وإنما يذكر طريق البيت ، لأن بدونه لا يتمكن البائع من التطرق إليه فيضربه ، وذلك في غير ما وقع عليه البيع ، فيوجب فساد البيع كما إذا باع الجذع في السقف .

وعند ذكر الحق يكتب . وقد رأى اشترى هذا البيت المستثنى وعرف لابد من كتابة ذلك ، ويذكر رؤية المشتري أيضاً ، هكذا ذكر محمد رحمه الله في الأصل ، وهذا لأنه لابد من رؤية المشتري بنفسه خيار الرؤية ، ويجوز البيع بجماع العلماء والبيوت في نفسها متغايرة في الانتفاع ، فبدون رؤية المشتري لا يصير المشتري معلوماً ورفع جهالة المشتري لا يصير المشتري منه وهو المبيع معلوماً ، فتشترط رؤية المشتري لهذه ، وهذه المسألة من خصائص شروط الأصل ، فإن في عدمه تكتب يشترط رؤية البيع لا عبر

وكان بعض أهل الشروط يكتفون في هذه الصورة : اشترى منه جميع الدار التي في موضع كذا بكذا على أن المباع بيتاً واحداً منها ، وأنه خطأ ، لأن بيع جميع الدار على أن المباع بيتاً منها فاسد جهالة تمن الدار ، لأنه بغير مشترط ما سوى البيت من الدار بما

يخصه من الثمن لو قسمه ثلثين على الدار سوى البيت، وعلى البيت بخلاف بيع جميع الدار إلا بيتاً منها؛ لأن هناك يصير مشتركاً ما سوى البيت بجميع الثمن، وأنه جائز، وكذلك إذا كان المثنى غرفة، فهو على هذا، يحد الغرفة إن كان معها غرفة أخرى، وإن لم يكن معها غرفة أخرى يحد البيت الذي هي عليه - والله أعلم -.

٢٠٢٩ - إذا كان المعقود عليه نصيباً في دار غير مقسوم يكتب: هذا ما اشتري فلان ابن فلان من فلان ابن فلان جميع سهم واحد من سهمين، وهو النصف مشاعاً من كذا، أو جميع سهم واحد من ثلاثة أسهم، وهو الثلث مشاعاً من كذا، أو جميع سهم واحد من أربعة أسهم وهو الربع مشاعاً من كذا، يكتب حدود ذلك الموضع الذي فيه النصيب المبيع، ولا يكتب حدود النصيب المبيع بخلاف ما إذا كان المبيع منزلاً معيناً من دار، أو شيئاً معيناً من ضيعة، فإن هناك يكتب حدود المنزل المبيع كما يكتب حدود الدار الذي فيه المنزل المبيع، والفرق وهو أن المنزل مكان معلوم معين من الدار، فيكون له حدود معلومة كما للدار، فأما النصيب الشائع في الدار غير معين، فلا يكون للنصيب حد معلوم، وهو معنى ما نقل عن الزنى، فلا حد للشائع، ولأن تحديد الدار يكون تحديداً للنصيب؛ لأن النصيب شائع في جميع الدار، فيقع الاستثناء عن تحديد النصيب المبيع، فأما المنزل غير شائع في الدار، فتحدد الدار لا يكون تحديداً للمنزل.

٢٠٣٠ - وإذا انتهى إلى قبض البيع يكتب: وقضى جميع الدار؛ لأن النصيب شائع في جميع الدار، فلا يمكن قبضه إلا بقبض جميع الدار بخلاف ما إذا كان المبيع منزلاً معيناً من الدار، فإن هناك يكتب: وقبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب؛ لأن المنزل مكان معين من الدار، فيمكن قبضه بدون قبض الدار.

وبعض المحققين من مشايخنا قالوا: يكتب قبض النصيب فيكتب: قبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب، وهو سهم من سهمين من جميع الدار المحددة؛ لأن البيع إما واجب على البائع تسليم المبيع لا تسليم غير المبيع، وقبض النصف شيئاً متصور، ألا ترى أنه تصور نصيب الشائع، فقد ذكر محمد رحمه الله في كثير من الكتب: إذا غصب رجلاً كذا، وإن جلاز إذا غصب شيئاً، يكون كل واحد منهما غاصباً نعملاً ثانياً، فعلم أن قبض الشائع متصور، فيكتب قبضه من الوجه الذي

ذكرنا

و قد انتهى إلى رؤية الله يعني يكتب : رؤية جميع الدار ، وفيما إذا انتهى من
 شيئاً من دار يكتب رؤية ليل وحده ، لأن ليل يمكن معه من الدار يمكن رؤيته ، وأما
 انصبيه سأل في جميع الدار فلا يمكن رؤيته إلا رؤية جميع الدار ، ثم يكتب :
 حدوده كله أرض وسائر ، هكذا ذكر محمد رحمه الله ، وقد روي في التواتر عن أبي
 حنيفة رحمه الله : أنه قال لا يكسب حدوده من الشائع ، وكان يقول : تحببنا نغار محمد
 للنصف الشائع ، وكان أبو يوسف رحمه الله يكتب : كان من بيع سمرقند يقولون : لم
 تشب حدود هذا السهم بفساد الكتابة : لأنه يوم الإقرار ، فالشر يكون له الحدود
 المعروفة دون الشائع ، ذكر في شرحه في مباحث الشريفة النص من كذا حدود هذا
 النصف ، فمما قاله مشايخ سمرقند خلاف قول أصحابنا ، وخلاف قول الطحاوي فلا
 يؤخذ به .

عد ، إذا كان كل الحدود سلك الشائع ، فإن كان ملكه قدر ما يبيع يكتب : اشترى
 جميع ما ذكر النصف أنه جميع ملكه وحده وحضه من جميع ما بين حدوده فيه ، ذلك
 سهم واحد من سهمين ، وإذا يكتب جميع ملكه احترازاً عن قول ذفر رحمه الله ، فإن من
 ما به أن أحدهما يشترى لإحدى سهمين ، أحدهما من سهمين يصرف البيع إلى سهم واحد ،
 من نصيبه ، ونصيب شريكه ، فيصير بالذم نصيب نصيبه ، فيكتب جميع ملكه وحده
 ليعبر بالذم بجميع ملكه بالذم في الذم . والله أعلم .

وإن كان النصف الآخر هذه المشتري يكتب : وهذا كذا النص الآخر المشتري من
 هذا الحدود بهذا المشتري يشتري شيئاً ، أو غير ذلك ، وصار الآن جميع الحدود ملكاً
 له ، وإن كان اشترى النصف شيئاً ، وأما النص الثاني كتبت ملك شراء النص
 غنى ، وبما ، ويكتب من الإهداء ، وأقر هذا البيع إقراراً غير منوط في هذا البيع ، ولا
 محتمل ، أنه آخر من هذا المشتري جميع ما غنى له ، وهو النص ، وسأله من جميع هذه
 الدار الحدود بحدود ما وقع عليه عقد ، إلا حارة ، هذا سنة كانه يكتاد هذه ليست
 به يوم ، سافعه ، بذلك نعمل الأجرة ، وتصرف وصحة اندرك ، ويتم الكتاب .

٢٠٠٣١ إذا كان الموقوف عليه موقوف على بيت ليس له شئ يكتب : اشترى من جميع

الغرفة التي على البيت العنبري أو على الست الشئوي أو كذا من جميع الدار المختلطة على البيوت ، ويحد الدار ، ثم بين مرصع البيت الذي عليه ابعوا منها ، ويحد ذلك البيت ، ولا يحد العلو ، أما يحد البيت ، لأنه الميع من وجه ، لأن أثر العلو عليه ولا يد من تحديده ، وأما لا يحد العلو ، لأن يتحديده البيت بفتح الاستعانة عن تحديده العلو ، فاشترى جميع هذه الغرفة التي من علو هذا البيت المحتود في هذه الدار المحدودة فيه بناء ذلك كله دون سفلي هذه الغرفة ، فإن سفلي هذه الدار الغرفة لم يدخل في هذا البيع ، وطريق هذه الغرفة على السلام النطيشي أو الخنفس الرومي الذي هو عن يمين الدار في ساحة هذه الدار ، ويكتب في دهنير هذه الدار كما يكون في باب هذه الدار الأعظم في داخل ذلك ، وخارجة ، فإن كان حول هذه الغرفة عرف ينبغي أن يكتب حدوده ، يكتب أحد حدود هذه الغرفة غرفة فلان والثاني والثالث والرابع

ولم يذكر محمد رحمه الله في شروط الأصل قدر ذراع البيت الذي عليه الغرفة وكذلك لم يذكر انطخوي ذلك في شروطه ، والخصاف كان يشترط قدر ذراع البيت الذي عليه العلو طولاً وعرضاً وسمكاً . هكذا حكى عن نجم الدين النسي رحمه الله حتى لا يقع شبهة مازعة مني الهدم السفل في مقدار حصة ، وقد بعض مشايخنا : لا يدمى ذكر ذراع علو أيضاً ، لأن العلو قد يكون بمقدار السفل ، وقد يكون أنقص منه ، فسعى أن يذكر ذلك حين لا يتعارف إذا تهدم العلو ، وأراد أن يسي ثانياً .

قال محمد رحمه الله في الأصل : ثم يكتب بحدودها كله ، وبعض أهل الشرع عابوا على محمد رحمه الله وقالوا : لا معنى لقوله ' بحدوده ' ، إذ ليس للعلو حد ، ولكن ليس هذا مني ، فليعلم حد كما للسفل حد إلا أن اخذ هو النهاية ، والعلو نهاية كما أن للسفل نهاية إلا أنه تحديده السفل بتفسير العلو معلوماً ، فيقع الاستعانة به عن تحديده انعمو ، ويصير تحديده السفل تحديداً للعلو لأن لا يكون للعلو حد .

ثم قال محمد رحمه الله : يكتب أرضها ، يكتب بناءه ، وأرضها ، وذلك لخصاف لا يكتب ذلك ، وكان يقول : لا أرضي للعلو ، وإنما هو على انهماء ، ألا ترى لو تهدم العلو قبل القنص ، سقط البيع ، وألا ترى ، باع مساحة العلو بعد الهدم العلو لا يجوز ، فلا فائدة في كتابة أرضه ، ولا أرضي له ، ونكلاً مقول : أرضي انشي ، ما كان أثره ذلك .

التمني- عليه، وقيل: إن علياً لم يكن أفضل أُنس له من هذا النوح، فجاء أن يكتب ما ذكره.

٢٠٠٣٦- عداد كذا أعلم كله على سفل البائع. فأما إذا كان بعض العلو على سفل البائع، وبعضه على سفل غيره يكتب المشتري عوضاً لبعضه على سفل البائع هذا وهو قوله على ثلاثه، ويلزمه قدر الزاد على سفل قلبه إذا كان كذلك لم كان هذا العلو على يمين من هذه النذر يكتب المشتري العن الذي بعضه على البيت العتيق، وبعضه على البيت الشنوي من هذه النذر المشتري على ثلثه، ويعد البيت، ويلزمه فضل البيت على كذا - والله أعلم -

٢٠٠٣ إذا كان العقود عليه دار لها سائط ينتجب : استعري سه جميع ائدار
المستمنة على استعريوت ، وجميع السائط التي لها طرفي حشبه سائل حاتفه هذه الدار ،
والطرف الآخر على سائط دار استعري سائل هذه ائدار التي وقع عليها عقدهم السبع .
وعنه السائط التي طرقة كذا اذ ائدار ، وسلكه كذا اذ ائدار اذ تسحب به الأبرص هو سنده
كذا . وعرضه كذا اذ ائدار ، وانفذهم من الأرض كذا اذ ائدار ، وليه عن الحسب كذا ائدار
محسود ذلك كله وجوده وعرفته : بيت الكتاب : والله اعلم .

إذ كان المفعول عليه السبايا وحده، يكتب النسخة فيه جميع الحواشي لذى الأمر، فاحذف عنه حاشيته على حواشي دار فلان وذلك كما في المراجع كذا وتفسيره كالآتي، وإذ كان أحد طرفي القوة متعصية في انكحائه، وبين مفاد السبايا طولاً وعمقاً، وبين عدد الخنوع على نحو ما بناه - والله أعلم - .

٢٠٠٥ - إذا كان المعتمد عليه مغفلاً دين عبده أو علم انون منبهه بكتبه: انشركى
 بينين من ثمار انى هى مستندة على انبوت، ويذكر اخذوه الأربعة لثان، ثم اخذنى
 النبيون منى مغفله لهذا النعم، والآخر علم مغفله لهذا النعم، ويذكر كل مغفله على حده
 كما إذا انفرد سم لستين أو العليم وافه أعلم

٢٠٠٦- إذا كنت المدير مسئولاً على الإجمالي والمالية والحدائق يمكنك التفرغ
لجميع الأعمال الخاصة بالحدائق والحدائق المائية في أي موضوع ١٩٠ و٢٠٠
إذا كانت الإدارة متفرغة على الخاصة بكتب التفرغ منه جميع الإدارات المتفرغة على التفرغ

وعلى الحمام التي هي في موضع كذا ، ويسمى - بعد نسبة مرفق الدار الخدم على ما
 تأتي بيانه في شراء الخدم - وإذا كانت مستعمدة على بيت الطحانة يكتب : اشترى
 منه جميع الدار على بيوت ، وعلى بيت الطحانة الدائرة على رضى واحد بحجرين أو
 على رضىين أو على أرواح ثلاثة ، أو ما أتتبه ذلك الشئ هي في موضع كذا ، ويذكر بعده
 ذكر موافق الدار مرفق بيت الطحانة على ما يأتي بيانه في شراء بيت الطحانة وحده ، وإن
 كان يحيط : محبوب يذكر ذلك ، وإن كان حراس الدمن يذكر ذلك ، وعلى هذا القياس
 كل شئ يكثر في الدار - والله أعلم - .

٢٠١٣٦ - إذا كان المعنود عنه حائطا واحداً في دار ، يجب ان يعلم بأن شراء
 الحائط لا يخلو من ثلاثة أوجه : أحدها : أن يشتري الحائط مع أرضه ، وفي هذا الوجه
 يكتب : اشترى جميع الحائط ليس من كذا من جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدد
 الدمن ، ثم يكتب : وهذا الحائط من هذه الدار في موضع كذا ، ومن هذا الحائط كذا
 ذراعاً ، وعرضه كذا ذراعاً ، ويرتفاعه في الشهر كذا وبدايه فيه موضع كذا متناه ، كذا
 اشترى هذا الحائط محدوده وحقوقه وأرضه وسائر كل قليل وكثير إلى آخره ، وهل
 يكتب بقرينة ؟ قال الطحاوي : إن كان الحائط ملازماً للدار : المشتري أو متصلاً بالطريق
 العظمى لا يذكر لاستغناء عن الطريق ، وإن لم يكن كذلك لا بد من ذكر الطريق .

لو حده الناس أن يشتري الحائط بدون الأرض على أن يثله ، وفي هذا الوجه
 يكتب كذا كان يكتب شري الحائط ، أو دمه إلا أن في هذا الوجه يكتب : ما ضل أرضي
 هذا الحائط المحدود به ، فإن لا شيء مبالغ به محل نعيم ، ولا يكف بقرينة
 لأنه لا يحتاج إلى الطريق إليه إذ كان يثله ، وقد كان هكذا يكتب أبو حنيفة وأصحابه
 رحمهم الله ، وإن كان بعض أهل الشروط يكتب : اشترى منه جميع بعض أحيائه ليكون
 دليلاً على أنه على المشتري نفسه وخله ، وكان الضحاوي يقول : هذا خطأ : لأن لو
 كتب : اشترى منه جميع بقصر الحائط ، والحائط غير مشغول بصير متناً ما ليس
 بموجود فلا يجوز كماله اشترى دقيق هذه الحطة أو دمن هذه التسمية ، ولكن يكتب
 على أن يقتضه على نحو ما بينا .

المادة التاسعة. أن بشرى الخاتمة مطلقاً، والحكم فيه أنه يدخل ما تحت الخاتمة من الأرص في البيع من غير ذكر إلا على قول المحقق رحمه الله، فيكتب الخاتمة بأرضه، ويأخذ من بآخره حكم الحكم.

٢٠٣٧- ذكر في شروط: "أصل": إذا كان المنعقد عليه بناء دارة، وذكر صورته ككتابة هذا، فقال: يكتب المشتري منه جميع انباء الفانم بعنه من جميع الدار المستف بسفين أو بسف واحد، وبه يشتمل على صحن دار ويبوت للمقام فيها وبست الخلاء وبست السلب، ثم يكتب بعد ذكر الحدود: "بشرى منه جميع بناء هذا المنزل بما اشتمل عليه بنائه من الأحجار والأجرات التي في أسباسة وأخشب التي في قواعده أو غلبة والعلوية وأسفلاته وأوداجه ودعجه وعوارضه وأبوابه وسطانه وسهامه وهراجه وقصب ولبنانه وسيرير الخشبة المركبة في وسائله أدوات بنائه وصنعه وتزوره وجصه وغير ذلك من أنفوس أسباسة إلى منتهى سمكه الأعلى دون أرضه، دون أرضه غير داخل في هذا العقد، وإن ترك استثناء الأرض لم يضره؛ لأن البناء لا يستتبع الأرض، ويكرر إقبايك، ليكن: أكد وأقن، ويجوز أن يكتب: "بشرى منه جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي بموضع كذا، ويكتب بعد ذكر الحدود: "بشرى هذه الدار المحدودة في بناءها كلها سفنها وغيوها دون أرضها، فيها تم تدخل في هذا البيع، ولا يكتب في هذا محدودها

ثم الحال لا يحلر به أن كانت أرض هذه الدار لهذا المشتري، وفي هذه يكتب في آخره قبل ذكر الإسهاد: "أقر هذا، شائع أنه لاحق له في أرض هذه الدار، وأما جميع حدودها وحقوقها في يدها المشتري دونه ودون مائر الناس أجمعين، وأن جميع ما كان له عليها، وعلى غيره منها قبل هذا البيع المذكور به، فهذا ذلك كله لهذا المشتري بأمر حق واجب لازم عرفه له، وجعل إلى هذا المشتري جميع ما وجب، ويجب له من حق في هذه الدار في حياته، وبعد وفاته أقامه فيه مقام نفسه على أنه قلما مبيع شيئاً مما جعله إلى هذا المشتري من وصف فيه، فإن ذلك لم يفلان المشتري، هذا عند فسخه دونه، وبعد فسخه بقاءه كذا، وقبل هذا المشتري جميع ما أقر له به، وجميع ما جعله إليه بما ذكر فيه منافاة مواجبة

وإن لم تكن أرض هذه الدار لهذا المشتري ولا في يده ، وإنما هو لغيره ، وقد أراد بشرائه المقام في هذه الدار فلا بد له من سبب يتمكن به من الانتفاع بأرض هذه الدار ؛ لأنه لا يتبها المقام فيه إلا بالسكنى في أرض ، وطريقه إما الإعارة ، أو الإجارة ، فالإعارة غير لازم ، فكان صاحب الأرض بسبيل من أن يخرج المشتري من الدار ساعة فساعة ، فلا يتم له المرام منه ، فينفي أن يشتغل بالإجارة ؛ لأنها لازمة ، فيتمكن من المقام فيها مدة يريد بها ، ولا يحل بعد ذلك إما أن كانت الأرض للمالك معروف أو كنت أرض الوقف ، ويحوز الاستحجار فيها ، ولكن إن استأجر من المالك بكتب ذكر الاستحجار من مالكها فلان ابن فلان ، ولا يحتاج فيها إلى بيان أن الأجرة المذكورة فيه أجر مثلها ، ويحوز إلى مدة شاء على ما بآتيك رسم كتابة الإجارة

وإن استأجر من المتولي بأن كانت الأرض الوقف بين فيه أنها وقف مسعد كذا ، أو على جهة كذا ، وبنه استأجر من متولى ذلك الوقف ، ولا يطول مدة الإجارة الأرفاف في المدة الطويلة عند عامة مشايخنا المتأخرين ؛ لما يأتي بيته بعد هذا ، ويكتب فيه : أن هذه الأجرة يرمنه أجر مثل هذه الأرض ؛ لأن المتولى لا يملك الإجارة بغني فاعش ويكتب انتهاء مدة الإجارة ونهايتها هذا إذا اشترى الياء للمقام فيه ، فأما إذا اشترى للهدم ، ونقل نفوضه بكتب فيه ، كما كان يكتب في شراء الحائط لهدمه ، ونفس نفوضه ، فقد ذكرنا .

٢٠٣٨ - إذا كان المقود عليه طريقاً في هذه الدار ، فهذا على وجهين : الأول : أن يشتري الرجل بقعة من الدار معينها قدر عرض الباب الأعظم إلى الباب الأعظم ، وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار ، ثم يكتب حدود تلك البقعة كما لو اشترى بيتاً معيناً من دار ، فإن ذكر نوعان الطريق طولاً وعرضاً ، فهو أوثق .

الوجه الثاني : أن يشتري قدر الطريق شائعاً في جميع مساحة الدار ، وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار ، ثم يكتب حدود مساحة الدار ، ولا حاجة إلى كتاب حدود مساحة الطريق ؛ لأن الطريق لما كان شائعاً في مساحة الدار كان كالنصيب الشائع من الدار بعد الدنو دون التعصيب ، كذا ههنا ، وإن بنوا مقدار عرض الطريق ، فهو أوثق ، وإن لم يبنوا كان المشتري قدر عرض باب الدار الأعظم .

وبعض أهل الشروط لم يجوزوا ، وترك ذكر الدار عان في الطريق ؛ لما أن في التقدير بيان الدار نوع إيهام ؛ لأنه عسى يبدل الباب بباب آخر ، ويجوز ذلك محمد رحمه الله ، هذا إذا اشترى رقة الطريق ، وأما إذا اشترى حق المرور دون رقة الطريق ، ففيه زيادات ؛ على رواية الزيادات : لا يجوز ، وروى ابن سماعه عن محمد : أنه يجوز .

وإذا أراد كتابة بيع حتى يمر على قول من يجوز ذلك يكتب على أن له حق المرور بقدر باب الدار وبيع مسيل الماء ، وهو الموضع الذي يسيل فيه الماء . وكذلك بيع حق مسيل الماء لا يجوز ، اتفاق الروايات .

في شروط الأصل : إذا باع رقة الدار ليميل فيه الماء ، بين الموضع وحدوده ، جاز ، وإلا فلا .

٢٠٣٩ - إذا كان المعقود عليه عرصه دار بناها للمشتري يكتب : هذا ما اشترى كما كان يكتب اشتراكا مع البناء إلا أن هذا لا يكتب ؛ وما بها ، لأن البناء ملك المشتري ، فكيف يشتري ملك نفسه . هكذا ذكر محمد رحمه الله في الأصل ، وبعض أهل الشروط قالوا : الأحسن أن يكتب : اشترى أرض دار بناءها للمشتري ؛ لأن اسم الدار مطبقاً ينصرف إلى التسمية في العرف . والمقصود من الكتابة التوثيق ، فينبغي أن يكتب من الألفاظ ألف ما يحصل به تعريف المشتري ليحصل به تمام التوثيق - والله أعلم .

٢٠٤٠ - إذا كان المعقود عليه نصف دار نهضتها الآخر للمشتري يكتب : هذا ما اشترى فلان من فلان ابن فلان اشترى منه جميع المـهم أنواع المـهم من مـهمين ، وهو النصف متافقاً من جميع الدار التي ذكر السائح هذا أن سهماً من هذين السهمين منك المشتري هذا ، والمـهم الآخر منها واحد . ذكر السائح هذا أنه منكم رحق في يده ، وأنه يبيع هذا السهم الذي ذكر أنه هو يملكه من هذا المشتري ، وموضع هذه الدار في موضع كذا حدودها كذا ، ولا حاجة إلى تحديد النصف المبيع ، فقد ذكرنا قبل هذا أن تحديد النصف الشائع يحصل بتحديد الجميع - والله أعلم - .

٢٠٤١ - من ردت وارثت نصيب الآخرين يكتب : هذا ما اشترى فلان ابن فلان من أبيه فلان ومن أخته فلانة وهم أولاد فلان ومن وادته فلانة بنت فلان جميع حصصهم من جميع الدار لـهم . في موضع كذا حدودها ، كذا المشتري هذا المشتري جميع

حصة من هذه المبادر محدودة فيه وهي ستة ونصرون سهماً من أربعين سهماً متباعاً
سوروة بينهم من فلان ابن فلان حين مات عن زوجة وهي فلانة من بنت
وعى اسين وهما فلان وفلان هذا المباح وهذا المشتري. وصارت ثلثة بينهم على هذا
السهام لأمهاته هذه الثلثة. والباقي من أولاده هؤلاء المذكورين مثل حظ الأنثيين. أصل
الفريضة من ثلثة أسهم. وقسمت بينهما على أربعين سهماً للمراة منها خمسة أسهم.
ولكل من أربعة عشر وللأبنة عشرة. وهم يوم العمد في أيديهم غير مقسومة على هذه
السهم. وحصة فلان هذا المشتري وهي أربعة عشر سهماً مضافة في يده لا حق لغيره
الورثة فيها هؤلاء ثلثة ثلثة يبيعون حصصهم من هذا المشتري بالتمس المذكور فيه
على أن يكون هذا الثلث بينهم على سهامهم هذه. فذاً بشرى هذا المشتري حسب ما فهم
يحدود هذه السهام المعقود بها إلى آخره.

٢٠١٤٢- شراء المبادر الورثة من الورثة المتأخرين يكتب: هذا ما اشتري فلان ابن
فلان الفلاس من علي وفلان وفلانة أولاد فلان ابن فلان الفلامي ومن أسهم فلانة بنت
فلان ابن فلان اشتري منهم جميعاً صفقة واحدة جميع ما ذكر هؤلاء الماعاة الأربعة أنه
مشتريه شركة ميراث من فلان حين مات وحلف ورجعته وهي فلانة هذه وابنتي وهما
فلان وفلان هذان وابنته وهي فلانة هذه وأولادها له سواهم. وخالف من قدم كذا حرج
الدار التي هي من مرفع كذا حدودها كذا. وصارت هذه الدار المصددة سوروة بينهم
على مراضة الله تعالى. لأمهاته هذه الثلثة. والباقي من أولاده المذكورين مثل حظ الأنثيين.
أصل الفريضة من ثلثة أسهم. وقسمت بينهما على أربعين سهماً للمراة منها خمسة أسهم. وتكن
ابن أربعة عشر سهماً. وللأبنة سبعة أسهم. وهذه الدار يوم هذا العقد في يد هؤلاء
الورثة على هذه السهم مضافة غير مقسومة. وهم يوم هذا العقد من هذا المذكور
صفقة واحدة بالشأن المذكور فيه على أن التمس بينهم على هذه السهم في آخره.

٢٠١٤٣- إذا كان المعقود عليه حائراً يكتب: اشترى من جميع المحدثات التي في
كمرة كذا في محبة كذا هي. فيقول كذا. ويكتب في سوق كذا. أو على رأس كذا فتالة
خزان كذا ويحده. ثم يقول: يحدوده وحقه وأرضه وما له من الحق له لني يخلق عليها

بأنه يحفظه ويحفظه، فإذا كان معه على كعب وسفله ويحفظه أو القدر الذي عليه، فإن كان شيئاً على سائر الأماكن كتب جميع الخرافات المبهمة على سائر الأماكن وهو كذا في موضع كذا، أحده حذو ذواته فوقه أو حذو صدره من وجهه من جهة الماء، والثاني لو بقى حذو ذواته، والثالث تربيتي هو هذا القبر من وجهه من الماء.

٢٠٠٤٤- إذا كان المقبره عليه حذو أخرى من جميع الأماكن يسمى بحفظه الأربعة المحيطة به ككتاب الخرافات، فإنه يتضمن على كذا عدد من الخرافات في سفله وكذا عدد من أرباع الحافات والحجرات والغرف في سفله والخرافات الأربعة بعلوه، ثم يكتب بحذو ذواته وحفظه وأربعة بيضاء ودويراته "أو غيره" وأسماء التي تسمى بابه بطرقه بسم الله والحمد لله، فإن كان له علوان أحده فوق الأخرى يكتب جميع الخرافات المبني على ثلاثة سفوف. أحده: بسفله، وآخر: بعلوه، وأسماء، وكانت بعلوه الأسماء، أو يتم الكتاب.

٢٠٠٤٥- إذا كان المقبره عليه رابطاً بمكان يكتب جميع الأرباط التي تسمى "شتم" على جميعها: كبر، وكذا عدد من الأرباط والأوتار في سفله، وبين بسفله الرباط على وكلها حول صفحتي ذواته، على حجرات وعرفاب في بعلوه، أو يتم الكتاب.

٢٠٠٤٦- إذا كان المقبره عليه برج أحدهم وهو مصنف بسفوف أو ثلاثة سفوفه لسفل ولعشرين يكتب جميع برج أحدهم يسمى المشدود فوقاتها وتدريب "شدا" يمكن أحده حذو ذواته، فبذلك جميع ما فيه من الخرافات وحذو ذواته والفراخ والسفوف والبراقع والخشب، وإذا كانت فوقاتها ينفذ على سفوفها من سفوفها من الخرافات التي تشترى حتى يحوز بيعه، فإن بيع ما لا ينفذ على سفوفها لا يجوز، قالوا: ينبغي أن يشترى برج الحمام كلاً؛ لأن الحمامات بأوس إن شاء الله وجدهم ذواتهم، ولهم أربع، فما في أنهار وبحر حذر غلب الرقيق، فلا يتناول جميعهم البيع، ويحفظ بأقسام البيع بغير بيع احتياطاً، حذو ذواته.

٢٠٠٤٧- إذا كان المقبره عليه بيت الدفنة يكتب. اشترى من جميع بيت الدفنة

انتم من على سماء مهيبة و تحفا وانتم من انوار انوار هي في مخرجكم كما في جنة .
 و بكت : محدود و مذكور في كلها و انتم و جنة و مذكور في الآية و انتم و انتم و انتم .
 انتم من على سماء مهيبة و تحفا وانتم من انوار انوار هي في مخرجكم كما في جنة .
 و بكت : محدود و مذكور في كلها و انتم و جنة و مذكور في الآية و انتم و انتم و انتم .
 انتم من على سماء مهيبة و تحفا وانتم من انوار انوار هي في مخرجكم كما في جنة .
 و بكت : محدود و مذكور في كلها و انتم و جنة و مذكور في الآية و انتم و انتم و انتم .
 انتم من على سماء مهيبة و تحفا وانتم من انوار انوار هي في مخرجكم كما في جنة .
 و بكت : محدود و مذكور في كلها و انتم و جنة و مذكور في الآية و انتم و انتم و انتم .

[illegible][illegible]

معرفة فيه ويرجع حشيشه ونخله

٢٠١٤٩ - إذا كان المعود عليه بيت المصفاة يكتب جميع بيت الطحانة المنشقة على رحي واحد دورة بجميع أدوات أرحاها المركبة من الحديدية والخشبية والخجيرية وغير ذلك الصلابة لإقامة عمل النطحن الحواريات وقد عرف العاقدان هذا هذه الأدوات شيئاً فشيئاً، وأحاطا بها، علما بإحاطة شافية نافذة للمجهلة، وأقرا بمعرفة جميع ذلك كله إقراراً صحيحاً.

٢٠١٥٠ - إذا كان المعود عليه بيت الخبز يكتب: وفيه خبز حشبي أو خبز قان أو ثلاثة، كل خبز له عيان ومع الحفقات خنقات حزفة ويكتب بعد ذكر الحدود بختبقاته وزينة الحزفة، الكار منها كذا، وعدد الأوساط كذا، والمصدر كذا، وكلها فائمة بأعيانها في بيت الخبز هذا، وقد عرفها العاقدان شيئاً فشيئاً، وأحاطا علماً به، ويتم الكتاب.

٢٠١٥١ - إذا كان المعود عليه تراء بيت جواز كذا عدد من بيتين يكتب: اشتري منه بيت جواز كذا عدد الذي يدعى كذا، وجميع بيت التراب المنشقة على التواب الأربعة التي يدعى كذا، جميع الحدود الثلاثة التي تسمي عليها الكواعد للتجفيف طولها كذا، وعرضها كذا، وجميع العبي التي يعمل فيها الفست التي كنها بها كذا سحر قد في محلة وزين في جميع لها يدعى جواز كذا عدد، ريشة من على كل واحد منها حدود أربعة، فأحد حدود بيت الجواز تزين كذا، وأحد حدود هذه الجدران تزين كذا وأحد حدود هذه العيين تزين كذا اشتري منه جميع بيت الجواز كذا عدد هذا وجميع بيت التواب هذا، وجميع هذه الجدران الثلاثة، وجميع هذه العيين بحدودها وحقوقها كلها وأرضها وبأعمالها وحارزها بما فيها ومساكنها ومذقها ومكربها ونادقها وسيدتها وحجرتها والواحة المركبة فيه وسائر آلاتها والحواسر التي الذي له ما سجد له القدمه فيه، وكذا مسكنها فيها في حقوقه وحقوقه والله أعلم.

٢٠١٥٢ - إذا كان المعود عليه رقيقاً يكتب: اشتري جميع المملوك الذي الذي يسمى فلان، ويعليه، ويبلغ في محله حتى يخرج عن حد الجهانة كذا درهماً شراً،

السلم من السلم لا داء فيه ولا عائلة ولا عيب ونقص فلا بد أن يمنع جميع الثمن بأشربة
فلا بد أن يمنع ويمنع المشتري جميع هذا العيب من هذا البيت بتسليمه ذلك إليه فليمنع
منه بغيره، وبغيره هذا المشرىط هذا البيت من كل عيب به من سمي هذا البيت كل
عيب، فما أذكره إلى حرره، وأقر هذا المأوك عند الشهود المسيس فيه أنه عيبه، فما
لهذا السابع، وأنه باعه وهو له مائة، وشبهها على أناسهما وشرا، الحاربه على هذا إلى
آخره.

وهي شراء العبد، وأمر أنه وأولادهما يكتب المشرىط في جميع المأوك الذي سمي كذا
وأمر أنه المساء كذا وأولادهما فلا بد أن يمنع وعلازمهم صغار لا يجبرون، عن أنفسهم
ويصالحهم، فالمشرىط جميع هؤلاء يتخذ بيع المسمن من الممنوع إلى إقرارهما أنها تحوان
وأولادهما كذلك فهذا المنع، وأنه باعهم وهو يملكهم من هذا المشرىط.

ولا بد في هذا المشرىط من أن يعرف الداء والعائلة، فيقول: الداء كل عيب يظن
ظهر شيئاً منه أم لا وهو جمع الطفحال والكند والرقه والسعد وحساد الحصى والجذام
والجحر والنواسير والحفصة والعمق وجمع الرحم وعرق النساء، والناموس، والجرب
والخنازير وما أمسبها، والجحر والوسواس، وتبدل في الغرث والبياض في العين
والأصبع الزائدة وأصم والشلل، والشلل، والفرج والتسج، والكيكة ليست بد، ولا
عانة، والكم، والجرب، والعائلة، الإباقي والسرقة وقنع الطربو والبني والزن في الأنة
فهذا كلها عائلة، ونجست بد، ولا عائلة إلا في الرقيق، والساء في المأوك، ١٩

٢٠٠٥٣- إذا كان المأوك عليه المحضة بكتب المشرىط جميع المحضة التي في
موضع كذا، بجميع ما هو منسوب إليها من المأوك أو المأوكين أو المأوكين أو المأوكين
الغلوغلو، وهذه المحضة كذا، فلو لا في عرض كذا، فإما، وبعد المحضة، وتقدر
وتقدر، ٢٠

٢٠٠٥٤- إذا كان المأوك عليه المحضة بكتب المشرىط جميع المحضة التي هي في

(١) هكذا في نسخة، وكذا في الأصل وفي النسخ.

(٢) هكذا في الأصل وفي نسخة، وكذا في نسخة، وفي نسخة.

(٣) هكذا في الأصل وفي نسخة، وكذا في نسخة، وفي نسخة.

مرصع قذا يصح ما يسيب إليها من جوانب الأربعة ويحدها .

٢٠٥٥ - إذا كان المرقود عليه الملاحة يكتب : اشترى جمع الملاحة بجمع ما ينسب إليها من الحيوان ومجموع ماؤها ومجموع نفع ونحوها ويحدها .

٢٠٥٦ - إذا كان المرقود عليه غيباً أو بشراً ليس لها أرض تسمى منها ، ويحدها المضاعفة يكتب : اشترى من الغيب الذي في مكان كذا والعين الذي في مكان كذا ويذكر الحدود ، ويذكر وهي عين مرقودة مستأجرة كذا ، إذا أزرع كذا ، وعندها : كذا ، وإذا في النهر يكتب : استأجرها ، عطفها بالأدفع ، يكتب : أنها مضوية بالآخر إن كانت ، ويكتب في : ما بين ماؤها وماؤها ، ويكتب : اشترى هذه البئر وهذه العين مع ما حولها من الأرض شذو كذا أزرع من كل جانب ما أزرع وسط وإن بين ماؤها ، يكتب : وماؤها ، وهي طاهر عذب غرائب ليس بمين ، ولا ملح أجاج ، فهو أحوط وأحسن ، ولا يكتب لئلا الذي في العين والنهر في النبع ، لأنه ليس بمعين له ، فكيف يبعه - والله أعلم - .

٢٠٥٧ - إذا كان المرقود عليه أرضاً فيها عين لغير أو النقط يكتب : اشترى الأرض التي يقال لها : كذا وعين التي فيها الفير والنقط في هذه الأرض : اشترى هذه الأرض مع هذه العين التي فيها ، والفير الثامن والوسط الثامن في هذه العين . وإذا كانت الدبوت : لأن عند بعض العلماء ، لا تدخل العين في بيع الأرض ، لأنه لا يمكن الاستغناء من حيث المراجعة ، فكنت من خلاف جسد الأرض ، يكتب استأجر : كذا ، ١٥٠ ، ١٥٠ ، وإذا كتبتا الفير الثامن والنقط الثامن : لأسهم مودعين في العين كالمسح في المصلحة ، فلا يدخل في البيع من غير ذكر ، وإذا كان في : كذا ، الذي في : كذا ، والعين الفير والنقط في العين . حيث إن الله لا يذكر في البيع الفير والنقط يذكر ، لأن الماء في البئر ليس بمملوك يصاحب البئر ، فكيف يبيعه . ولا كذا ، الفير والنقط وإن كذا ، بشر أو لعين اسم يذكر ذلك الاسم ، ولا بد من ذكر حد البئر أو العين - والله أعلم - .

وإن باع أحدهما النهر جاز ، ويكتب منسحقاً ومنه : وطوله وعرضه وعمقه ويذكر أن من كل جانب منه كذا فرسخاً وإن كان اسم مسمى باسمه يكتب ذلك الاسم ، ويذكر حدوده لأحد له ، وإن اتفق على ذلك للحدود ، فلا بأس بترك تقدير المذرعان ، لأن المعرفة

قد خصصت بالبحرود، هي المقصود.

بإذن الشريفة أميرة مع الأفاضل كتب الله و ذكر مولاهم بمرحمة و علمته و ما يسره به
السر و قد علمنا بحريته من قبل جناب تم تكليف الأثر هي التي معه و بعد ذلك : لأن عدم
التعريف بالتحديد ، ويتم الكتاب .

١٠٥٨- إ.د. كان، معقود غلب قاة بك : خبري جميع الغناء الى في قرية كند
ومنتحها في موضع كذا : احررها من الجاهل كذا : ذرا عا جلدودها وحفر فيها وارصها
ونداها ونفها : وعلاها وكذا السر : الا ان السر لا يكون له نوا ، ولكن يكتب في كذا
مرسه وعلا له : وعلا بالذراع ، يكتب مرته من احدين ايضا بالذراع

١٠٥٩- إذا كان الموقوف على قضاء عبادة رحي في بيت: ذبح محمد، رحمه الله في الأصل: أنه يكتب به هدايات الشري في ذاتي من فلا: جميع الضمان التي بدلت لها ورحم. في دست في كذا من عمل كذا هي قرية كذا، وأثبت الدين على هذا المبلغ فما بلغ كذا بالرحم التي فيه ومقتضى هذه النسخة من كذا ومقتضاها هي كذا، وبين قولها وعرضها عليها

ولم يذكر محمد بن حمزة الأريحي أثره على حذفي اللغة، وكتب لصحابي ذلك أنها كذا، ورأى من كل جنب بدراج كذا من احباب الاقيين كذا زوالها، وعن الحبيب الأيمر كذا ذراعها، وصورها كذا ذراعها، وعرضها كذا ذراعها، وعمقها كذا ذراعها، فباعها بضعاً، وبلغ ذراعاً ففان يترجمها، وكان كذا وصداً، وما ذلك، وأحاطها بخلها، وما ذلك.

وكانت أبو زيد الشبلبي على يقين أن يكتب : أشمري بجميع الفناء بحرفها ، فإن
 الطحاوي ، وما كتبه أخرونه ، لأن من بعدهم اختلافه ، فسمى هو ، أي حينه وحين
 انه : ليس للفناء حذو ، وعلى قولهم : الفناء حذو فمضى طبعها ، فلا يصح أحدهم ،
 أما علم فمضى أن حذو حذو حذو : فمضى ، وأما علم فمضى ، ولأن معناه ما مضى
 صحبه لا يوقف عليه من حيث الحقيقة ، فمضى : يأنى المعنوم ، للجهول في حقيقة
 و : حذو . ولأن من حذو حذو حذو : حذو حذو حذو : حذو حذو حذو : حذو حذو حذو ،
 علمه إذا كان في أرض مملكة للمسلمين فلا .

وإذا لم يكن القضاء حرباً على هذا الأسلوب، يكون جافاً بـ: الوجود والمعدوم في

صنفه واحد، وإنه لا يجوز، فيجب التحرز عن هذا، وذلك بأن يكتب على نحو ما بينا، ولم يذكر صنفه الماء على نحو ما بينا قبل هذا، فذلك أحسن، وأوثق، ثم يذكر الحمد والأيمة، ويذكر حدودها كلها والبيت المكي على هذا الفتاة والرسم الفوارية فيه بأدوابها والآله المحجرب والخلعة والخبذية ومكراتها ودلائلها وحقوقها ونوابتها^١ ونواحرها^٢ بأحمتها والآواحب المقرونة في أرضها ومثمن أحسانها وموقف أدوابها في حقولها، ورسم الكتاب على نحو ما ذكرناه.

٢٠٦٠ : إذا كان معروف عليه ضرباً بغير أرض، وبغير أصل الثمر، فهذا البيع لا يجوز، لأن الشرب عبارة عن تعيب الماء وحصته، والماء قبيح، فلهذا ليس منه كماله، ويبقى ما ليس يسلط له في يجوز، ولأن الماء مما يجل ويكثر، وكان البيع مجعولاً، فهو جب فساد البيع.

قال بعض مشايخنا: يجوز أن تعارف ذلك كدابلح ونفس، وأشياء ذلك، فإن أهل بيت النواحي تعارفوا ذلك، وإذا اجوارها، وقد قال عليه السلام: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسناً»^٣، وبه كان يفتي القاضي الإمام أبو علي حسين بن المطهر النسفي وغيره من المتأخرين، لا يجوز ذلك وهو الصحيح، لأن النقيض الصحيح، إذا يتوكل بتعامل صحيح البلدان لا يتعامل ببعضه.

٢٠٦١ : إن كان المعروف عليه شيئاً من قرية رجر، من مياه قرية تعارفوا بيع المياه بصبغها، اشترى جزء من كذا جزء من مياه قرية كذا، ويأخذ كلها على كذا سهم، وهذه المياه مأخوذة من عيونها التي فيها وهي معلومة عند أهلها وهي مقسومة بينهم على ضياعة المذكورة، فيه قسمة معلومة عند أهلها لا يخفى عليهم شيء، من ذلك، اشترى هذا الجزء من جميع هذه الأجزاء من مياه هذه القرية بحسبتها من ضياعها المذكورة، فيه شيء من لشركاء هذه القرية مقسومة بينهم بقادير معلومة عندهم بخشود ما وقعت

١١٠ : كذا في طوم، وذلك في الأصل وهو نوابها

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک ٨٣/٣ حديث (١١٦٥) وأحمد في مسنده أيضاً ٣٧٩/١
حديث (٣٦١٠) المطهر في الأوسط ٢٨/٢ حديث (٣٦١٤) ويزار في مسنده ٢١٣/٥
حديث (١٨٩١) والمطهر أيضاً في مسنده ٢٣/٦ حديث (٢٢٦) والمطهر في التكميل ١٩
١١٢ ح ١٢٣ (٨٥٩٣)

عليه عقدة هذا النوع وحفره، ويتم الكتاب.

وفي بعض القرى على هذا: اشترى أرضاً كانا يترسها من الماء وهو كذا فتحاته أو كذا بوماً من كذا بوماً، وقيلة من حصنة الماء الجاري في نهر قرية كذا بانه أصلياً نائباً عراجياً ديوانياً بجميع محاريبه ومسائله وحقوقه الذخلة فيه والخارجة منه من أعلى عيون وأبنى قداماً حتى يتبين إلى أرض حدودها على ما يتعارفه شاربه هذا النهر فيما بينه من مقادير الماء في شربهم.

وفي بعض القرى على هذا: اشترى منه جميع ما ذكر أنه منك وحصنة من الأرض التي بموضع كذا سهم منه مشاعاً من جميع كذا سهم ماء التي هي سهام منه هذه القرية مشاعاً فيما بينهم، ويقدر سهام منه هذه القرية بخرف كذا غرافة كل غرافة كذا سهم، وجميع هذه الشباع في مواضع متباينة من ذلك الأرض على شاطئ نهر كذا ومنها ومنها ومنها.

وفي بعض قرى سفن تراء محدودات مفروزة ومحدودات، مشاعاً بينهم منه، ويكتب في ذلك: اشترى جميع الشباع المشتملة على حوائط وأراضي بعضها حراجية مشاعاً، وبعضها غير حراجي مقسوم بقرية كذا من قرى نفس، وجميع ما ذكر أنه جميع حصته، وكذا سهم منه من حصنة سهام أنا، لهذه القرية كل سهم منها يعرف بمقداره وعشرين حريقاً بالمساحة منها كذا سهماً من جماعة هذه القرية مشاعاً بين أربابها على أقدام تدعى أقرحها وهي كذا قرحة كل فرح على كذا سهم، وهي معروفة بين أهلها كذا سهم في أقرحة فلان، وكذا سهم في أقرحة فلان، توزع الأخرجة وتؤنس السلطان على هذا الماء، ومنه سهم منه هذه القرية التي يجري في نهرها على أصل نولدي غلبها، وأما غير الحراجية المسومة لصحائط موضع كذا وكذا، وتجرم الأرض ويحدها وترسها من مور كذا، والله أعلم.

١٠٦٢- إذا كان المقود عليه أجرة يكتب: اشترى منه لأجرة التي في موضع كذا، مدودها كذا، اشترى بها بقتيبا المقام فيها أصولاً، وهو وإن كان فيها قصب، محصور، دخل في هذا البيع ذكره أيضاً، وتعبه، المحصور هو موضع فيه حزم.

١٠٦٣- إذا كان المقود عليه سهمية يكتب: اشترى جميع السفينة المتسومة كذا

وهي سفينة من خشب كذا ألواحها كذا وعوارضها كذا، اشترى من هذه السفينة المذكورة بألواحها وعوارضها ودقائها ومراديبها وهي كذا وكذا مردباً ومجادفها، وهي كذا وكذا مجدائاً وخشبها وليودها وحصرها^(١) وفلوسها وجميع أدواتها وألوانها التي تستعمل بها للدخلة فيها والخارجة منها بعد نظر هذين المتبائن إلى جميعها، ومعرفتها جميع ذلك معرفة صحيحة نافذة للمجهالة.

٢٠٦٤ - إذا كان المقود عليه حائزاً تحت بيت للمقام فيه أو سريره تحت أو تحت فناءه الذي يجلس عليه صاحب الخانات يكتب فيه جميع الخانات المبنى، والبيت المبنى الذي تحته، أو تحت فناءه، أو السرير الذي تحته، أو تحت فناءه الذي يجلس عليه التاجر لتجارته، ويتبقى طول هذه السرير إلى متبقي طول سفلى هذا الخانات، ثم يذكر الموضع والحدود، ويتم الكتاب.

٢٠٦٥ - إذا كان المقود عليه بيت الطراز يكتب: جميع بيت الطراز المبنى للتمثل على كذا وحدة لعمل المحركة^(٢)، أو يكتب جميع المحاكاة المبنية المشتتة على كذا وحدة لعمل المحركة، ثم يذكر الموضع والحدود.

٢٠٦٦ - إذا كان المقود عليه وحدة واحدة معينة يكتب فيه جميع الوحدة الواحدة البينية أو البسارية أو الأمامية من جميع بيت الطراز المشتت على كذا وحدة أحدها هذه المقود عليها، ويذكر موضع بيت الطراز المشتت على كذا وحدوده، ثم يذكر حدود هذه الوحدة.

٢٠٦٧ - إذا كان المقود عليه كل خانة يعمل الشعريين أو العاين يكتب فيه جميع الكاوخانة المبنية المشتتة على كذا موضعاً لشركاء الشعريين ولشركاء العاين، وعلى كذا موضع لعمل السائل^(٣)، ويذكر الموضع الكاوخانة وحدودها، ويتم الكتاب.

(١) هكذا في الأصل وظ، وكان في فوم آخرها.

(٢) هكذا في ظ، وكان في الأصل "هذه أصل المحركة" وفي ف "وهذه يعمل المحركة"، وفي م: "هذه تعمل للمحركة".

(٣) هكذا في ظ، وكان في الأصل: السائقي.

وشراء التكرارات والمكتبات التي هي لأرباب الصناعات .

٦٨ - ٢٠٠ - فمن جهة ذلك سكنى الحمامين وأدواتهم ولكتابة ذلك وجهان :
أحدهما : وهو الأيسر أن يكتب على صدر كاهن : جمع السركار الذي يكون في الحمام
من الحديدية والحجرية والخشبية والقوطيات^(١) وغير ذلك بالفارسية ، يكتب ذرع ما هو
ذرع منها طولاً وعرضاً ، ويألف في أوصافها ، ثم يكتب بعد هذه النسخة المكتوبة
بالفارسية ذكر الشراء ، وصورته : هذا ما اشترى فلان ابن فلان الحمامي اشترى جميع
هذه الأعيان والسركار المذكورة الموصوفة في هذه النسخة المكتوبة بالفارسية على صدر
هذا الكاهن ذكر البائع هذا أنها ملكه وحقه وفي يده وكلها قسمة في الحمام المعروف
بحمام فلان وهي مسنة وقت العقد ، وقد عرفها العاقدان هذان بجمعتها شيئاً فشيئاً
وأحاطا بها علماً نافياً للجهالة ، اشترى منه جميع ما بين يده فيه بكذا دينار ، ويتم
صك الشراء ، بعد ذلك يقر إن كان الحمام للنسر والسركار للنسر يكتب بعد تمام صك
الشراء ، وذلك كله بعد ما استأجرها المشتري هذه الحمام بعدد وحقوقه من مالكة
فلان أو من فلان المقيم في تسوية أمور وأوقات السركار فلان مذم معلومة بأجرة معلومة ،
ويذكر القبض والتسليم حتى يصبح تسليم السركار ، وإن كان الحمام والسركار لرجل
واحد يكتب ذلك كله بعد ما استأجر هذا المشتري هذا الحمام بعدد وحقوقه من مالكة
بائع السركار هذا - والله أعلم - .

الوجه الثاني : أن يكتب بالعربية أو بالفارسية : اشترى فلان من فلان جميع
التكرارات القائمة وأدوات الحمام وألانه بأعيانها القائمة كلها في الحمام الذي هو في موضع
كذا حدوده كذا ، وأما التكرارات فتسب ثلاث أعداد سري خشيته سنة ، أو خمسة ، أو
ما أشبه ذلك على حسب ما يكون كلها مرصوعة في سكاكوزة هذا الحمام ، بيت منها
لوضع النجسين ليأبهم عليها طول كل واحد وعرضه وارتفاعه كذا وواحد منها لحلوس
الحمامي عليه وواحد يجلس الشامي عليه وتابوت خشبي لجمع البعة فيه وتابوت آخر
لوضع الخسوت عليه والمعايق الخشبية والحبال المدودة لنشر الأرز عليها وتغيبها وجدار
خشبي مع بابيه ، الباب الخاص في السكاكوزة ليزن أولى الخسمة والحزمة ثيابهم فيه

(١) هكذا ط ، وكان في الأصل القوطيات ، وفي د القوطيات ، وفي م القوطيات

والأرض التي في البيت الوسط والخشب الكبير الخشبي المرسوم المشدود توجد في بيت من هذا الحمام إلى الأخرى في البيت الخاربي من هذا الحمام وصوب نحاسي معروف بالقرن في بيت الأرض وفترسيه مائدة الفترس المبسوطة من الأجر في وجه الحلة ، ودنو وحبل ليف ونكرة وثابت الراس على في الهواء المقام المنقى عليه وكرفان حرمان أو حشيتان أو حجران جلوس المنجمنين^(١) عليها وقت الخلق والحمامة وجميع الأبد وهي أربعة كتاب : أحدها عشرة أذرع طولاً في خمسة أذرع عرضاً في كذا ذراع ارتفاع ، والثاني والثالث والرابع وخمسون عدداً من الإزارة ، وثلاثون عدداً من الموهومات ، السجارية ثلاثة أذرع طولاً في عرض كذا لها كذا ، وعشرون عدداً منهم حتى يدعى الإزاري ، وكذا عدداً من الطسوس المنخدة من النحاس ، وكذا عدداً من الطسوس المنخدة من الردي كذا ، وكذا اسفلاً متحداً من كذا وزها كذا ، ومرة بقاعتها الأبنوسية ومقرأخر ، وكذا زوج نعلين من خشب ، وعشرة أزواج مرطبات يكتب ثوبا ومختلف صيدى وكذا وكذا ، ولا يذكر أخير الحمام ، وفيه مصفاة للعند ، ويذكر بعد ذلك ملك الثمر ، يتماوه وبعد ذكر القبض كذا بعد أن كان هذا الحمام مستأجراً في يد الخشبي منه ، لا أحسان من مائة فلان ، وعلى هذا أدوات مائة الصانع ، ونهني أن ستقصي في ذكر صفات الأمان ومقاديرها وما يعرف بالفترسيه ، فيكتب كذلك حيث مخرجاً وأنه أعلم .

٢٠٠٦٩ سكنى الحارث وأدواتهم ، فللكثافة وجهان أيضاً ، فإن اخترت انكاتب الوجه الثاني يكتب : اشترى فلان من فلان جميع سكنى لبازين وأدواتهم التي مكانها وقاها في الطابوت الذي في موضع كذا حدوده كذا ، فأما السكنى فتوزن مركبان في هذا الحارث أحدهما خبز الرقاق والآخر لمرغمان وجب مدفون في الأرض يقرب هذين التورين وأجود مدهوشة على وجه الأرض ، يرف منى لوضع الخطب عليه بثلاثة حادوخ وذلك بناءه من الألواح ، والخشب جلوس صاحب الدكان عليه ونسر

(١) هذه سكنى

(٢) هكذا في ذ ، وكان في الأصل كرسات

(٣) وفي ذ الخشبيون

آخر عليه السلام (الآيات فلسفية مخمسة، وحيدة النور، (نبت كذا: حديقه أخرى
يطعمي كراهن، وبعده ومحجوران، (نبتوت خشي مربع، وهرن الحماي كعنه الخديدين
بسلامة الحديقه وعموده الخشي مضب طرفاه ششبه وسخايب الخماي من الصغر كذا
كدام يكف قطعاً قطعاً مضب بز حصة اشم وقطعة منها نون ثلاثة أمتاء، وقطعة منها
نون مؤنث، وقطعة مضب نون ماء واحد، وقطعة منها نون شمس من وقطعة منها نون
عشرة، تسار، وقطعة منها نون خمسة أسنان، وطبق ميزان الدرهم، وميزان الدرهم
بكفتيه الفخيزين وعموده الحديدي وسنجان الدرهم، أحدها نون مائة درهم،
والأخرى نون خمسين درهماً، (الأخرى نون خمسين درهماً، (الأخرى نون عشرة
درهم، (الأخرى حصة درهم كذا وكذا مسح للشر أحسن عليه وقعه عشرة وإجاة
بجيرة حره المعجن وماون خشي وكها معية سمر ولها يومئذ عرقها الخديقان وأقرا
برؤيتها ومعرفتها معرفة صحيحة.

٢٠٧٠- كروية القفصاج واللاتيم يفتح بالمكنة ذات فمح به الأزرل ، فأنما استكس
فصراج بمز الحماوت الداخلة ديت الشديح ورق من الحماوت الخنرج والبرنج رب الحماوت
مختلفة أو دكان السفسف ، كذا وتدار ، وأما الأذوت وسنبره وسنبره وأفسر وكذا من السعالين
الحررة طة المنقوشة والمدية والخضبة التي يعنى عليها السعالين ، والسكاسين وكذا وكذا .

٢٠٧١- كردار الحيوانين" وأما السكس يطبخ فيه كذا قدرًا حجريّة منصوبة فيه
مقطبها السحابة الشهبية وتأتي لتصفين الماء الحسل القصباء، ودونان على السب
وطاه، والادوية والنصائر العنبرية والصغرية والمجل، والخصر الصفري ومعرفة
نظامه وقصاع حزقة وصغرية وحسية ومهراس لاقية ومحاكية بمنتهى وفوت ندره
المري وخل وحوان كمر، وإجده نجسية لما اخذت، وسعينة بكل علمها وتدين ينصيح
به كردار البتلايين وهيب قدر معرفة، وبيلي رفعه طرقات السكس كالذي سبق في
صيرهم.

(١١) هكذا قيل، وكناليس (الاسم) فقه، وفهم، وفهم كنية، وفهم كنية.

(۱۲) عہد میں عدالتوں کی طرف سے جرم کا معاف

(٢) عفا! عفا! عفا! وفي الأمان معي، وفلهم سيدي، فاعرف انهم ارجاء.

٢٠٥٢٢ - ممكنی ائدهانین وكر دارهم يگنڤ: انستري طاحونة الجوز، بادوانچه،
و قاحونه اتسمم بادو نها و الحباب منها الكبا: كذا منها الاوساط كذا، و منها الصغار.
كذا، و اوارى لعنقه الشواب الفيم و قصعة الفحامين و در آخره كذا اوقية عشرية، و كذا
اوقية رماحية، و كذا بصفيه و سادده كثيرة، و شدة مسجوة و حديدة تعرف بمصران و ميز
الدرهم، من الحكنى الكانوى و الزوف و نحوها

۲۰۰۶۳ مکتبہ المدینہ پبلیشنگ، کراچی، پاکستان، آوارہ و غریب و محتاج و محتاجہ

[illegible]

١٠٧٥- أودون، القناعين وكودز هم: ثبوت متفر عن باب خباوت نوصيم
الكبير ان عيب ودكف مبني من خضب على باب الحقبوت الداخلي مسني من
الألواح. ومجمعه نو، خباوت انشاغل مبني من الألواح وحاطا بين اخباوت اللاخل
و خباوت احارج من خضب ورفوفه وكرمان حصير سادة الكاز منو، كذا وي- من
شملت والصفاء، منها كذا، ونسب منلماغه بصري، باب و حطاطيفه و مركز حرفه

ونصحة خشب كبيرة لوضع الكيزان^(١٦) ومحمد^(١٧) للبيع ومناويل حمر ومبطل شبه فعلائية
بجميع الغلة وفشاش وسكين وفرط الله طرفاً ورتاين ومحتل كثيرة تكبير الحمد.

٢٠٠٧٦ - كردار الحدادين والكبير وأدوات^(١٨) الحدادين وكانونهم ومنفخ ومحمم
وبرد وجدع مركب ومطرق وعلاء وكلوب وكلبان^(١٩) ومنخم والراح وظله ودكان وكذا
وكذا.

٢٠٠٧٧ - كردار الهديدي^(٢٠) وأثوفه أو كانونه المبني ببناء حلقوه وورفره الخشبية
في الحانوت ، وكذلك تعدد عرقياً^(٢١) لجمع الإنسان فيها وأدواتهم ، فهي ماله قدر صغيره
حرفية يدهي ، ويكجه جفرات يسع في كل واحد منوان من الصعراطة وعشره أعداد قدر
كبير لتهديد يسع في كل واحد منها عشره أمناه من التهديد وكذا وكذا.

٢٠٠٧٨ - كردار الراسين وأدواتهم فنور مبني من اللقي والطير حمقه ، ذراعان
بنوعه بخاري ، وكانون مبني مركب عليه إجانة حرمية نعل داوس^(٢٢) المحرقة فيه ،
وحلبد ورته وكذا الإحراف الرأس والأكارع به في التنور ، وكذا عدداً قدر آخر في الطبخ
الرأس والأكارع في التنور وكذا عدداً فصاعداً صفرية وخرفه وقدر طوسي كبير واسع
الرأس لأزر المجان ، وأوقية واحدة صفرية ، أو حديدية شبيهة ومعرفة لبيع أزر المنجان
وتابوت صغير لحس الغلة فيه .

٢٠٠٧٩ - سكتي الفصارين وأدواتهم وكذا عدداً من المدقة المشخدة من خشب
العناب وخشبان كيرنان موضوعتان في حفا الحانوت من خشب^(٢٣) وكذا اللقي الكورايين

(١) هكذا في ظ ، وفي ظوم "وشارة كبيرة" .

(٢) هكذا في ظ ، وكان في الأصل وف لوضع ، لكيزان ، وفي م الكيزان .

(٣) هكذا في ظ ، وكان في الأصل محمل ، وفي ف وم محمد البيع .

(٤) هكذا في ظوم ، وكان في الأصل وم أثوات الحدادين .

(٥) هكذا في ظ ، وكان في الأصل وف وم كلبان .

(٦) هكذا في ظوم ، وكان في الأصل الهديدي .

(٧) هكذا في ظ ، وكان في الأصل وكذلك تعدد آخره في جميع الأشبان .

(٨) وفي م داوس .

عليه كل واحد منها كذا ذراعاً بدارعان بفاري، وكذا عدداً من الماردى الصالحة للضعيف
الكريم عليها كل واحد منها كذا ذراعاً بدارعان بخازن وكذا عدد من الماردى الصالحة
للتجفيف الكرم ليس عليها وثون الحاسى صغر لطبخ الشا صبح فيه ولم يكن كان أجنبية
داب صف واحد بدالكها المبنى على كادونها المركب المنى جيبا وكذا وكذا

٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - حطيرة المنقبة : وهي على وجهين : إما أن كان في قعرها متغير ،
ودفن فيها المرنى أو لم يكن ، إما أن كانت ، فإنه يكتف هذا المتغيرى فلا فلا ابن
فلان ابن فلان ابن فلان اشترى منه جميع الحطيرة المينة الصالحة لانقاذ المقابر فيها التى
موضعها في ارض من كذا من ناحية كذا بما يلي درب كذا ، ويذكر الحدود ، ثم يقول :
بحدودها كلها وحقوقها وأرضها وبها ، وحسين م : فيها لى هي لها من حقوقها
ويتم انصت على المثال في سائر الأثرية ، وإن كان في أصلها معاً ، ثم بنيت عليها كما
هو اليم في بلادنا ، فإنه يقول : اشترى منه جميع الكرم ، القام ، حطيرة ، المقابر التى
ذكر هذا البائع أن جميع كرمها دين أصنامها وملوكها في يده ، وهذا الكرم : إحدنا
رب مينة في وجه أرض هذه الحطيرة ، قد زرع ابن النذر عان المرفوعة بين أهل كورة
بخازن . ثم يتم الأصل على المثال الذى مر في سائر السه والكردار دون لأرض

وإن كان المبيع كردار فبعضه دون أصلها ، بأن تان أصناما أو ثوباً ، كردارها متناً
لإنسان مثل الصاعات ابنى على سابقية النهر لوالى بخازن ، بجاع صاحب الكردار جميع
الكردار من ارضان ، فأز دكيب صحت اشترى ، فإنه يكتب : هذا ما اشترى فلان ، بر فلان ،
من فلان ابن فلان اشترى منه جميع الكردار والأبنية من جميع القسبة ابنى هي كرم
محوط فيه فيه قصر ، بنيت دائرات أرض كلها منه : زرع دون أصلها . فإن أصنامها غير
دائن في هذا المند الذى ذكر البائع هذا أن جميع ما فيها من الكردار والأبنية له وملكة
في يده ، ويذكر المواضع والحدود ويصف البناء والكردار بعد الفراغ عن ذكر الموضع
والحدود . فنقول : أما البناء فبنيه فهو قصر منى سقف يسقف ومرط ، مطبخ واحطان

(١) هكذا موط ، ولا ذكر غيرها من حيث كذا

(٢) هكذا موط ، وكذا من الأصل بون

(٣) هكذا من الأصل ، وكان في غيرها حطيرة

الأربعة الخيطية بهذا الكرم وهي مبنية بأفين، أو ثلاث سافات من أسفلها إلى أعلاها
وغيرها، وأما الكر دار فهو جميع ما في هذا الكرم من الأشجار النابتة القائمة فيه المثمرة
وغير المثمرة، وجميع ما فيه من القصبان والردجين الثلاثة وألوان من وجه أرض هذه
الضبعة من كرمها وأراضيها مقدار نصف ذراع أو ذراع واحد على حسب ما يكون،
فيذكر صفة الذراع، ويقول: بالذراع المعروف بين أهل كورة بخاري وأهل كورة كذا،
وإن كان يدري العامين يذكر ذلك؛ لأن بينهما تعاضداً، وجميع المساحة المنصوبة بهذه
الأراضي، والأغراض القائمة على مبنائها وإن كان فيه شيء من الغلات ذكر ذلك، ولا
يذكر هنا حدودها ولا يحفظونها؛ لأن البناء والكر دار منقول لا يكون له حدود ولا
حقوق ولا مرافق، ثم يقول: وقد أقر العاقدان هذا بمعرفة جميع ما دخل في هذا العقد
شيئاً فشيئاً معرفة صحيحة أخرج المتقود عليه عن حد إجهالة إلى حد المعرفة، ثم يقول:
اشتري منه جميع هذا الكر دار، والأشعة الموصوفة كلها فيه من جميع هذه الضبعة المبن
موضعها وحدودها في هذا الكتاب بكذا ديناراً، ثم يتم الكتاب على المثال الذي تقدم،
وإن شئت ذكرت في آخر الكتاب لصحة السليم والسلم وذلك بعد ما أقر المشتري
والبايع أن جميع أهل هذه المحلولة فيه في يد هذا المشتري يومئذ بحق الاستحجار من
متونيه بأجر مثل مشابهة كل سنة يكخذ حتى يصح تسليم المقود عليه، لأن قبض البناء
والكر دار لا يتصور إلا بعد قبض الأصل - والله أعلم -.

٢٠٨١ - شراء القرى والتلال وأراضي الكروم وما يتصل بها.

شراء قرية خالصة يكتب فيه: اشتري منه جميع لقرية الخالصة المتصلة على اندار
الكبيرة ومنازل الأكراه والبيوت والمستغلات والساعات والمرايط والمسار والمطاحنة
والأراضي الصحاحية السفية والنجمية والحدائق والكروم والبساتين والزرعات والرح
والحبال والتلال والأودية المدعوة كذا وهي من عمل كذا عن قرية كورة كذا، ويشتمل
عليها كلها حدود أربعة إلى أن يكتب: اشتري جميع هذه القرية الخالصة الموصوفة
الحدود فيها بحدودها كلها وحقوقها وما وقفها وأراضيها وأبنيتها وأشجارها المثمرة

ورواحبنا وفصبانها وأوهنطها وغراسها ودغيمها ومشاحرها ومعصيبها أو كانها
وأجدها وتلالها وأودينا وشبها تجاربه ومائله في حقوقها وجميع أدوية الطاهرنة
فب : إلتها التمر شجاج بيا لإقامة الطحن الحرة منها والحشبية والحديدية ، وكثر ذلك
فأمة : أعينها قد عرفها ، إلتان : نظر هذا إلتان وإلوا رة إلتان وإلتانها وإلتانها ونظرا فيها
بطرفها ومسانكها وحقوقها وكل قليل وكثير فيها من حقوقها ، وكل دخل فيها وخرج
منها من حقوقها إلتانها من المساجد والتدبير ، ويكت : تعليم الفرار للعامة وطرق
العامة وحبض العامة ، وما لا يجوز ، ورد البيع عليها فيها ، وهذا الإحلاق كذب عد
أكثرهم ولا حرج ، إلتان ذكر حديد المستنبات ، إلتان : لأن هذه الأشياء تكون مشهورة
وبالشهرة يقع الاستفهام من التحديد ، ولأنه لا تجرى "الفاضة بسبب إجهالة في هذه
المواضع ، فلا حاجة إلتان تعريفها ، وبعضهم أضاعوا معرفة جميع ذلك إلتان إقرار
المواقف ، وكما لا يكتسبون : مد عرف هذان المواضع جميع ذلك ، وإفرا
معرفة ، ومنهم من شرط بيان المواضع والتدابير والتحديد في المستنبات وهو الأحوط ،
فيكتب إلتانها من المساجد إلتانها يدعي المسعد الأكبر وهو علي ، إلتان رقتي كذا
ويبين حدوده ، وإلتان يدعي الأصغر وهو سعد وحدوده كذا ، وإلتانها من المنبرين ،
إلتانها يدعي الأصغر وهو سعد وحدوده كذا ، وإلتانها ، وإلتانها ، وإلتانها ، وإلتانها ،
إلتانها ، وهي ردة سائر هذه القرية وحدودها كذا ، وإلتانها " في موضع كذا
ويحددها ، وإلتان حوضين إلتانها في موضع كذا لشرب العامة من ماءها ، وإلتانها
موضع كذا لموضع العامة والاعتدال وإلتانها رقتي على مسجد كذا في موضع
كذا يحددها ، وإلتانها في موضع كذا ، ويكتب يدعي هذا التحديد ، وقد عرف
هذا العلف ، إلتانها في موضع كذا ، وإلتانها في هذا المكان ، وإلتانها ، وإلتانها ، وإلتانها ،
سبحية ، وإلتانها عند ذكر لشرب من حقوقها : لأن هذا الشرب مبدؤه من إلتان
لعامة إلتان لم يدخل في المناسم ، ولا يجوز إدخاله في العقد .

(١) هكذا في ط ، وإلتانها ، وفي الأصل مقاصده .

(٢) هكذا في ط

(٣) هكذا في ط ، وإلتانها ، وفي الأصل : لا يجوز

(٤) هكذا في ط ، وإلتانها ، وفي الأصل : لا يجوز

وبعض أهل الشروط كانوا يكتبون: وشاذبها وسرافيب وأماهاها، بعضها يكرن
معلوكا غنائم، بعضها عسى لا يكتبن فتوك له، ويكون له حق اجراء، الله فبها، فيطر
إن كان رقبتها مملوكة لتساع يكتب ذلك مضمنا، وإن كان له حق اجراء، الله فيها يكتب
محميا من حقو فبا - والله أعلم - .

٢٠٠٨٢ - شراء الفرية مع ما فيها من الدواب والعلفان: شترى قرية كذا ما فيها من البقر وآلات الزراعة والرقص والنداب من ذلك فلان الهدى الأثمناء . وفي بلد كذا بقر وكذا عماراً ، وكذا من آلات الزراعة وعلفان الهادية . بها كذا غنم . ويذكر العصفرة .
 إن كان فيها دولار ، يكتب : والدولار الهادي . بها كذا غنم
 والآلة . وقد عرف العصفرة ذلك ، فإنه كان فيها نخل ، أو تمر ، أو طريق خاص لم يدخل
 في البيع استثنيت فعلت : إلا تلامي موضع كذا هو لعلان ارتفعه كذا . لأنه لم يدخل
 في هذا البيع ، إلا أنه في موضع كذا ، فله لعلان ، وإلا طريقاً خاصاً في موضع كذا
 هو لعلان ، ولم يدخل في هذا البيع ، وكذا إذا استثنى أشجاراً في موضع خاص تركها
 لنفسه كتب : إلا أشجاراً في حائط كذا ، وبها غير داخل في هذا البيع .

٨٣-٢٠٠- إذا كان المفعول عمية يستأن أو كبدًا ، فإن كان في حائط مصر يكتب :
 داخل حائط كذا عا بني ديب كذا علي حافة نهر كذا . وإن كان في القرية يكتب : في
 قرية كذا من كورة كذا من سواد كذا احمر دها كذا . ثم يكتب بحذوذه وحمولة كذا
 م أرضه وبنائه وأشجاره الشجرة ، غرس الشجرة وزراجه أو مائة أو غراب أو ثماره وسواها
 وشربه يحارب به مائة في حقوله وقل داخل فيه وحارح منه من حقوله بكذا . وإن كان
 قسما مرة أو رطة أو زرع يكتب بعد قوله . وعمر سنة في الزرع وزرع الفانعة فيه وهي
 الثمار ونساره الفانعة فيها وفي الرطاب ورطابه الفانعة فيه ، ويراد في ذلك كله وقت بدا
 صلاحه يخرج عن حد الاختلاف ، وإن كان فيه زرع محصور أو نمره محذوفة ، وقد
 دخل في البيع يكتب وررع حطة المحصورة فيه وشرة المحذوفة فيه ، وإن احتما فيه
 يكتب : وجميع ما فيها من زرع قائم أو حصيد ، وفي المحصور يكتب : والمحوسار الذي
 على الماء وهي شرة أشجار جوز أو نوت ، أو خلاف أو عنة من كذا وحمة من كذا
 يكتب كذا يكون ، ثم يكتب يحن فرارها من الأرض وفيها محاربه .

٢٠٠٨٤ - إذا كان الموهبة عليه قطعة من أرضي كرم، يكتب فيه جميع قطعة كرم
بغير استثناء على أنفسها، ونصبان أو أرض صاحبها وحريه وأهله، ويصبح الكرم كذا
وحدوده كذا وحدود هذه القطعة كذا اشترى هذه القطعة بحدودها وحقوقها كلها إلى
أخيه، وإن كان جميع حدود هذه القطعة من ذلك الكرم أو كتابها، يكتب أحد حدوده
بأنين كرم هذا الجاني، والعلم بينهما ميدان أشجار كذا، والثاني بريق شط الخوص الكبير
من كرم هذا الجاني، والثالث بريق رافوس من كرم هذا الجاني، والرابع
من كرمه أيضاً، وإليه مدخله، وفيه طريقه مسلماً إلى باب الكرم لأعظم، وهذا الطريق
معلوم تقديراً، والموضع المدين العاقدين وقد أقره.

٢٠٠٨٥ - شراء كرمين أو قروء اشترى منه جميع الكرمين اسلاف قبيل المشطين
على كذا المدين مما حافظ به من هذا في الثباين يذكر ذلك، ويثبت أن أحد هذين
موضع كذا واحد حدوده كذا، وأما الآخر فإن كانا متعولين في الكبر والصغر،
والأشمتى على ما فيه ذكرت ذلك، اشترى منه جميع الكرمين اثنين يعرف أحدهما
بالكرم الكبير والآخر بالكرم الصغير وهما متلازمان، أو يكتب: وهما متباينان، إلى كذا
تلك وأحداهما متبني على كذا، ويتبين ويحدده الآخر منسب على كذا ويبيحه ويحده

٢٠٠٨٦ - وشراء دار وكرم أو كروم: اشترى منه خمسة واحدة جميع الدار
المتصلة بدار البيوت وكذا جميع الكرم المشتري على كذا وهما متلازمان أو يكتب: وهما
متباينان، أما الدار: ففي موضع كذا ويحدد، وأما الكرم: ففي موضع كذا ويحدده
شترى منه جميع هذه الدار وجميع هذا الكرم الموصوفين المحدودين فيه بحدوده
وحقوقها كلها، وأرضها وما وراءها وأشجارها هذا الكرم المتحددة منها وغير المتحددة
ورواحيه ونصبانه وعمرانه وأرضه وأرضه وشربه وسوائه في حقوقه وطريقهما متباينهما من
حقوقهما وكذا فلان يكتب: من حفرتهما، وإن داخل فب: خارج منهما من
حقوقهما بالكف درهم، وإن لم يكن الشئ مفصلاً أضمت، وإن كان مفصلاً كتبت على
أن ثمن هذه الدار أربع مائة درهم، وثمن هذا الكرم ستمائة درهم، ويتم الكتاب

٢٠٠٨٧ - شراء خمسة اشترى منه جميع البضعة المضمطة على منار وكروم
وأرض وما يحيط به إلى هي قرية كذا أما المتلازمان فهي خمسة منار إلا كرم، ويحدده، ثم

بذكر سائر ما على هذا الوجه .

٢٠٨٨ - شراء الأراضي يكتب المشتري منه جميع الأراضي الصحابة البيضاء التي في موضع كذا ، فإن كانت فيه أشجار كثبت المشتعلة على أشجار كذا ، وإن كانت لها حوائط كتبت المحرطة بحوائطه ، وإن كانت محرطة بخشبات ذكرت ذلك ، ويكتب بعد ذكر موضعها ، وهي بقدر ثلاثة حوائط بذر حنطة ، وبها يعرف مقلد أراضي هذه القرية وبعد الفراغ لو كتبت واتفق هذان العاقدان أن غرابها هي الأهل كذا ، وهي عشيرة لا تخراج فيها ، فهو حسن .

٢٠٨٩ - شراء قطع أراضي متباينة المشتري منه جميع عشر قطع أراضي صحابة متبينة مواضعها كذا ، ويشترى على كل واحدة منها حدود أربعة ، فأحد حدود قطعة واحدة منها بها وهي في أركان كذا ، وهي بقدر ٥ الدريع كذا وأحد حدود قطعه بين آخر ثمر صابيا ، وهذا على ثمر كذا ، وهذا بقدر حوائط بذر حنطة أربع كذا ، وأحد حدود ثلاث قطع متلافة منها بها في زقاق كذا وهي بقدر كذا لزريق كذا .

٢٠٩٠ - شراء الأرض أو المزارع يكتب بعد ذكر الثمن . شراء صحبة جبانة ، نافذة بها صالها من الشروط المفسدة والمعاني الباطلة مزارعة على أنها ألف ذراع بدواع كذا كل ذراع بكذا درهما ، وإن لم يكن الثمن مقصلا سكك عن هذا ، ثم يكتب بعد أن زرع ذلك بينهما فلائ من حلال القسم بشرائيهما ، فبلغ ذرعهما كذا بالذرعان الموصوفة فيه ، وإذا نقصت ، أو زادت كتبت مبلغ ذرعه كذا ، وصار ثمة كذا ، ويستأجر فيه للمشتري ، ورضى به ، وأمضى البيع ، ونفذ كذا ، فقصه القائم إلى آخره .

وفي الجربان يكتب ثمنها كذا جربها بالجربان المعروف بين أهلها بالذراع المعروف الذي يزرع بها الأراضي .

٢٠٩١ - شراء المنغلة المشتري جميع المنغلة التي هي في موضع كذا بجميع ما هو المنسوب إليها من الأشجار والأقراص وأصول الرطاب والخصيرات وشرها عجاره وحسانه في حقوقها ، وكذا شراء ، هي فيها زرع أو قالير يكتب : اشترى منه جميع الأرض المزروعة حنطة أو شعيرا ، أو ما يكون ، ويقول بعد ذكر الزرع : وزرعه انعام

فيه وقائمه القائم به وإن كان للأرض ذكر ، فإن كان باع الأرض مع حصته من الغلة وهي مدركة حاز : لأن التسليم ممكن بالرفع والقسمة ، وإن لم تكن مدركة لم يجوز إلا بيعه المزروع في الأرض والمعامل في الكرية لغوت التسليم ويذكر في هذا ورزعه القائم فيه ونساره القائمة فيه بإذن فلان ابن فلان الأكار المزروع والعامل فيه ويذكر عند قبض الثمن إن أنه أيضاً ، ويكون له من الثمن حصته على ما بينا من المقدار في العدة ، فلو لم يكن من رأيه تعدد الثمن ، وترك الغلة ، وطلب الحفظ ، فوجهه أن يبتا حصته من الغلة درهماً أو نحوه ، ويأذن بالبيع في الكل ، ثم بعد تمام البيع يتعاملان البيع في حصته بذلك الثمن الذي صممه لهذا ، ثم يدفع المشتري الأرض إليه مزارعة والكوم معاملة ، فإذا لم يكن من رأيهما المزارعة والمعاملة لم يفعلوا ذلك وتركوا الغلة إلى أن يرفع ، فيأخذ الأكار حصته ويخرج .

٢٠٠٩٢ - شراء ثمار كرم يكتب فيه جميع الثمار التي في كرمه ، وهذا الكوم في موضع كذا ، وقد ذكر البائع أن جميع الثمار في ملكه اشترى منه جميع الثمار القائمة الذي في جميع هذا الكوم فله حصته فيه وهي ثمار قد بدا صلاحها بكذا درهم شراء صحيحاً ليعده ^(١) من غير نسيئة .

٢٠٠٩٣ - شراء ذرع في قرية يكتب : جميع الزرع القائم في قرية كذا ، ويكتب بدر الصلاح ، وشروط العطف تحرزاً عن الاختلاف في جواز بيع ما لم يرب ، صلاحها ، أو ما شرط تركها ، ثم بعد ذلك إن أراد المشتري ترك الثمار فيه إلى وقت الإدراك ، وترك الزرع حتى يشهد ، فله وجهان : أحدهم : الإباحة والإعارة ، فيكتب أن فلان البائع هذا أباح لهذا المشتري ترك الثمار المبيعة المسماة في هذا الأشجار إلى وقت كذا من غير شرط كان ذلك في هذا البيع ، ويتم الكتاب ، فهذا إذن صحيح وإباحة صحيحة غير أن البائع أن يرجع في ذلك ، ويمنع المشتري عن ترك الثمار ، فالتعق في ذلك أن يكتب على أن البائع هذا متى رجع عن هذه الإباحة وعن هذا الإذن ، فهو مباح لهذا المشتري بإباحة جديدة مستقبلية أو يكتب ، فهو مأذون له في ترك هذه الثمار بإذن جديد مستقل ، أو يكتب أن فلان البائع هذا أعار لهذا المشتري هذه الأرض ليشرك هذا الزرع فيها إلى وقت

(١) حكنا في ظهرك ، وكان في غيرها ليعدها .

كذا نرى به كبر طلب^{١١} منه فهو يحوي به نبيذ يا غنى و جديده مستفلة.

والطريق الثاني الإجماع، وإن أحرم - لأنها لأدعية لا تغدو إلا على التراجع
عنها، فيكتب، ثم إن هذا المشتري استأجر من هذا البائع هذه الأراضي، حارة غير
مستقلة، في هذا السبع، لا لمصلحة مدة كذا، وإنما كذا، وحضرها كذا، ما نسبه
القبيلة من لدن هذا التوقيع المذكور، كما اشترك هذا النوع في هذه المدة، وذكر قبض
الأمر، وبعض الآخر، فيقول: الأول، مشتبه في التوقيع، والتمتع، والعقود، فتداني لا
يستقيم في نفسه، لأن استئجار الأرض، ترك التملك، عليه لا يجوز.

وَنَوَ كَانَتْ الْأَرْضُ عَشْرِينَ ، فَجَاءَ نَعَارُ ، وَرُوحٌ يَكْتُمُ ف : أَتَمَّ إِذَا سُرِدَ شَهْدَا
وَنَمَا ، هـ رَطَبٌ إِلَّا عَشْرًا ، وَعَنْهَا وَنَعَارُ هـ ، طَلَبَا لِمَنْ حَسِبَ أَنْ يَصْدُقَ قَوْلُهُ أَنْ
يَدْخُلَ فِي هَذَا الْبَيْعِ وَيَذْكُرَ غَدَاكَ الْفَصْلُ - بِرَقَصٍ : كَلِمَةُ إِلَّا عَشْرًا نَعَارُ هـ وَرُوحُ هـ ،
وَنَمَا هـ فَجَاءَ لِمَنْ يَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَيْعِ أَقْرَابُ لِمَنْ يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ هـ سَمِ يَكْتُمُ : هَذَا
الْمَشْتَرِي يُتَمَرَّى مِنْ هَذَا أَيْ نَعْبُ يَعْنِي بَعْدَ تَرْفَعُهُ عَنْ مَحَلِّ الْبَيْعِ الْأَوَّلِ هـ ، غَيْرَ مَشْرُوعٍ فِي
الْبَيْعِ الْأَوَّلِ ، وَلَا مَلْحَقًا بِهِ فَجَاءَ فِي الْعَصْرِ الْفَصْلُ مِنْ هَذَا الْبَيْعِ وَالرَّهْطُ وَالشَّعَابُ
كَذَلِكَ هـ جَاءَ هـ .

[illegible]

٢٠٠٩٤ - شراء سكني لكرم بدود ذر من اشترى منه جميع سكني لكرم الذي هو في موضع كذا ، حدود هذا الكرم كذا وسكانه بصير مينا على ديرة وكذا بيت علوه وسفله وأربعة حوايط الكرم المبينة بالطين والبس من سفله إلى أعلاه ، وذلك كذا من الماصرة " مشوكها المشاور " على رأسها ، وكذا أشجار جوز وأنجار خلاص وأنجار شعاع وزراحي وقرشي وأرهاط ولالات ، فإن كانت فيه زيادة على هذا أو نقصان عن هذا ، بين ذلك على الوجه .

٢٠٠٩٥ - شراء سكني الفاص في سنان معصوب يكتب فيه : شهد انشهود الموم أنشر هذا الكتاب أن جميع البستان الذي في موضع كذا ، ويحده كان ملكاً لفلان ، وفي يده ونحت تصرفه بملك ثابت وحق لازم ، وأن فلاناً أحدث يده فيه بأمر فلان المولى من غير أن حري يضم بيع ونصرف فيه وأحدث فيه أبنية وغرس أعراساً ، وأسكن ذلك كنه مدة ، ثم رده أمر لسلطان بقهر مده عنه ، وبمديته إلى مالكة ، فامتنل ذلك . وسلم انسان بما كان فيه من أحدث يده عليه ، وفي له فيه أبنية وأعراس ، ورفع ذلك إلى لسلطان ، وأمر ببعده من صاحب البستان برضا ، فتراسا على أن اشترى هذا المعصوب منه ذلك كله من فلان ، وقد عرفنا ذلك كله شيئاً فشيئاً ونظر إليها ، وأقرا بمعرفتها بكذا درهما شراء صحيح جائز إلى آخره من التفاهس والفرق وضمان الفرق .

٢٠٠٩٦ - شراء سكني الأرض اشترى منه جميع سكني الأرض الذي في موضع كذا ويحدها ، ثم يكتب ، وهذه السكني خمسون حدوداً وعشرون مساه ومائة ودر سرفين مخلوطة بالتراب مجموعة على رأس هذه الأرض وجميع ما كتب من الأرض من التراب مقدار ذرع من وجه الأرض . ويكتب في كل هذه الأشياء وهي قاتعة في ذلك كله قد نظر إليها هذان العفدان وعرفنا ، وأقرا بمعرفتها بمراسمتها ومقدورها وصحاب على وجه أخرج هذا المعهود عليه من حد الجبالة إلى حد المعرفة .

٢٠٠٩٧ - شراء الأشجار في كرم يكتب فيه : اشترى جميع شجرة الجوز في البستان الذي في موضع كذا حدود البستان كذا وهذه الشجرة من هذا البستان في موضع

كذلك مما يلي الخط الذي بين هذا السناد، وبين سناد فلان، بينهما وبين هذا الخط كذا
كذلك، دراقيلد، كذا، ي مع جميع هذه الشجرة من هذا ال... ان حدودها كانت،
و أرضها وشربها محاذية ومساكنه من حفرتها وطرفها في هذا السناد، وفي باب البساتن
الأعظم

[illegible]

هكذا كان يكتب أكثر أهل الشريعة والفقهاء يكتبون أيضاً منذ ذكر إيفاء الشيء ،
وقبض فلان البائع جميع الشيء المذكور ، وذلك كما يوفاه هذا المشتري وهو الوكيل ،
وذلك كما من حال هذا الوكيل ، ولم يكتب أبو حنيفة رحمه الله ، ولا محمد رحمه الله
عنه ذكر الشراء ، والله ، فذلك عند ذكر إيفاء الشيء لم يكتبوا من حال هذا الوكيل ، وذلك
لأن الشيء في الشراء بالماء ، في شيء المشتري ، وهذا وما يجب ، في ذمة الإنسان به فاه
لا يتصور أن يكون مالا للغير ، وكيف يصح كتابتهم الشراء لفلان بمائة عني أن في ذكر
هذا صرر للبائع عني ؛ لأن الموكل ربما يحضر ، وينكر الوكالة ، ويسترد المال من البائع
لإقراره بكون المال للموكل ، فيباح البائع إلى الرجوع على المشتري بالمال ، وربما
يكون المشتري مغيباً ، فلا يصل لبائع إلى شيء من قبله لإبلاسه ، فلا ينبغي أن يكتب
فلان له ، وذكر محمد بن رحمه الله في الأصل في آخر هذا الكتاب ، ما جاء في خلاف
ابن مفلان من ذلك فيما اشترى نه فابن ، فعلى هذا البائع كتابه ، ذكر محمد بن الدرر نعم
دون الوكيل ، لأن كان حقوقي العقد ، يرجع إلى الوكيل ، لأنه هو المعقد ، قبل إنشاء ذلك

ذلك ؟ لأن الوكيل بالتسليم يخرج من البيع ، فالاستحقاق يكون من يد الموكل . والذوق يكون عليه أيضاً ، ولهذا لا يكون للمستحق أن يخاصم الوكيل ، ولأنه تكون خصمته مع الموكل .

وحكى الخصاص : أن محمد بن الحس رحمه الله كتب الرشد كتاباً بهذه الصفة
 حين كان بالرقبة ، فكتب : فما أدرك أمير المؤمنين من درك ، فعلى فلان الساع كذا ،
 وبعض أهل الشريعة يكتبون عند ذكر الذرك : فما أدرك كل واحد من هذا المشتري ،
 وهذا الموكى في ذلك من درك ، فعلى هذا البائع تسليم ما يقضيه المعلم إى من يجب
 تسليم ذلك إية من فلان وفلان أعنى الوكيل والموكل .

وكان العياوى يقول : الأخوة عندي أن لا يكتب المشتري إعلاناً بمرء وماله ،
 فإنه لو حضر فلان وأتكم الأمر وأتم كافة كان لقول قوله . وكان له أن يرجع على البائع
 ما ضمن الذى أقر أنه قبض من ماله ، ثم يرجع الساع عني التمسوى ، فيأخذ منه الثمن ،
 ويكون الدار للمستوى ، ونحن يكتب الوكيل الشراء باسم نفسه بشرط علم ظهر الصك أن
 الدار لفلان ، وعلى هذا شراء الدار فلان رضى صغير بأمر والده .

هذا إذا كان الوكيل وكيل المشتري ، وإن كان الوكيل وکیل البائع يكتبه . في صدر
 البياض : هذا ما وكل فلان بى مالك الحدود فلان بى الوكيل ووكله ، وأقامه مقام
 نفسه فى بيع المنزل المبنى فى موضعه وحنوده فى الصك المكتوب عقب ذكر الوكيل هذا
 من هذا المشتري المسمى فيه بالثمن المذكور ماله وحب وقبض الثمن له من المشتري ،
 وتسليم المفقود عليه إليه وصمان الدرك عنه له وكالة صحيحة قبلها منه قبل لا صحيحاً
 هى تأييد كذا ، وبشرك فرجة ، ثم يكتب بعد الفرجة هذا ما اشترى فلان ابن فلان الفلانى
 من فلان ابن فلان الفلانى هذا الوكيل المذكور اسمه ونسبه فى الذكر المكتوب على صدر
 هذا البياض اشترى منه جميع المنزل المبنى فى سقعين انشمال علوه على كذا ، وسعاه
 على كذا ، ذكر تسامع هنا أن جميع ذلك ملك موكله هذا المذكور اسمه ونسبه فى ذكر
 التوكيل المكتوب على صدر هذا الكتاب وحفه وفى يده ، وأنه يبيع ذلك منه من هذا
 المشتري بحكم هذا التوكيل المكتوب على صدر هذا الكتاب ، وموضع المنزل كذا
 وحدوده كذا ، ويتم الكتاب .

ويجب أن يعلم بأن الوكيل إذا كان أهلياً مرتبة من الموكل يكتب اسم الوكيل أولاً في الصك ، فيكتب هذا ما اشترى فلان لموكله فلان ، وإذا كان الموكل أعلى مرتبة من الوكيل يكتب اسم الموكل أولاً ، فيكتب : هذا ما وقع الشراء لفلان بشراء وكيل فلان .

ومن كتب السلاطين يكتب : هذا ما وقع الشراء لـ فلان العادل الأعظم ، ويكتب ألقابه تمامه واسمه ونسبه بشراء معتمده فلان بأمره ووكيله إياد من فلان ابن فلان اشترى له جميع الدار المختمة على البيوت والندى يرات والطارات المبية جهته الأربع بالأجر إلى ذكر قبض الثمن وقبض المبيع ، ويذكر عند قبض المشتري ، وقبض المشتري هذا جميع ما ورد عليه المصدق المذكور لأجل السلطان الأعظم هذا ، ونتم الكتاب .

٢٠٠٩- شراء الأب داراً لابنه الصغير من أجبي مال الصغير : ذكر محمد رحمه الله في الأصل صورة كتابته هذا ما اشترى فلان ابن فلان لابنه الصغير فلان من فلان جميع الدار المشتملة على كذا ، ولم يزد عليه ، وأهل الشروط يكتبون لابنه الصغير فلان بولايته عليه ، لأنه صغير لم يبلغ في حجره وعياله ، ولا بد من كنفه هذه الجملة ، أما قولنا بولايته عليه لأنه قد يكون الابن ، ولا يلي عليه أبوه ، بأن يكون الابن رقيقاً ، والأب حرّاً ، أو يكون الأب مسلماً والابن كافراً ، أو كان الأب فاسقاً على قول بعض العلماء ، فإنه لا ولاية للفاسق على ولده عند بعض العلماء ، وأما قولنا : إنه صغير لم يبلغ ، لأنه يحصل أن المراد من هذا الصغير الصغير من حيث الاسم وليس لأنه لم يبلغ ، بأن يكون له رجل ابان ، فيقال لأحدهما : الكبير ، وللآخر الصغير ، وإن كان كل واحد بالغاً ، وأما قولنا في حجره وعياله : فإنه على قول بعض العلماء : إذا لم يكن الابن في حجره وعياله ، فالأب لا يلي عليه .

ونم يذكر محمد رحمه الله : اشترى لابنه الصغير مال الصغير ، وبعض أهل الشروط يكتبون ذلك ، وقد ذكرنا في فصل الوكيل أن في الشراء الصغير لا يكتب : اشترى بـ ، وأهل الشروط يكتبون عند ذكر الثمن ، وذلك ثمن مثل هذه النسخة : ثمن

(١) هكذا في طه ، وكان : غيرها جميعاً الأربع .

(٢) هكذا في الأصل وف . وكان في طوم . ولم يرد عليه

وَدَتُّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِ أَنَّ الْإِنْسَانَ الْمُسْتَبْرَأَ يُدْرَى بِجُلِّ الْعَمِيَةِ ، فَاسْتَعْنَى بِهَذِهِ الْوِزَارَةِ ، لِأَنَّ
شَرَّ الْإِنْسَانِ لِأَجْلِ الْمُصْغِيرِ بِمَا نَفْسُهُ يَجُوزُ كَيْفَ مَا كَانَتْ ، ثُمَّ يَكْتُبُ فِي آخِرِهِ : وَنَفِدَ فُلَانٌ
الَّذِي عَلَيْهِ نَامٌ وَأَخْبَأَ مِنْ مَدِّ ابْنِهِ فُلَانٌ ، وَإِنَّمَا يَكُنْ ، هَذَا أَنْ يَكُونَ حُجَّةً مُصْغِرَةً ، وَهِيَ :
الْأَمْرُ ، إِذَا أَوْدَعَ دُرَّةَ الْأَمْرِ ، تَرَجَّحَ عَلَيْهِ ، بِمَا أَفْعَى ، أَبُوهُمْ مِنَ النَّسَبِ ، وَيَكْتُبُ هَذِهِ الْوِزَارَةَ
بِنَدْمٍ وَرَحْمَةٍ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يَكْتُبُ : وَقَدْ خَلَّصَ فُلَانٌ ابْنَهُ هَذَا جَمِيعَ هَذَا الْقَفْرِ ، وَخَلَّصَ عَلَيْهِ سَلِيمَ
الْمَالِ ، هَذَا دَتُّ كَلِمَةُ ابْنِهِ فَلَا غَيْرَ مِنْ كُلِّ مَالٍ ، وَنَدْرَجُ ، فَهَذَا ذَلِكَ كَمَا فِي يَدِهِ مَوْلَايَةِ الْأَوَّةِ
الْقَائِمَةِ لَهُ عَلَيْهِ بِحَقِّهِ لَهُ الْوَلِيُّ أَنْ يَبْعَ ؛ فَمَا أَوْدَعَهُ هَذَا الْمُسْتَبْرَأُ ، وَهَذَا الْمُصْغِيرُ مِنْ نَسَبِهِ ،
فَعَلَى هَذَا اسْتَعْنَى بِسَبْعِ مَرَّةٍ فِيهِ الشَّرْعُ .

قال الخفاف في شروطه : وإن شاء الأب جعل ابنه ذكراً أو أنثى ، أو جعله حراً أو
عبد ، أو بقاءه بقبض ما مضى به ما سماه في هذا الكتاب ، والخصومة في ذلك
عليه أنه كلما علمه عادة وكبلاً ، وفيه نظر له ، حتى يملك الخصومة في ذلك حال عينة
الأب باتفاق الدلاء ، وإن كتب : وجعل لأبيه هذا أن يورث من ثوب يده من شيء ، فقل
وكله ما كان صحيحاً ، وفيه نظر الابن أيضاً - وإن أعل -

١٠١٠- خزانة الباب لانه انهم فير قال الباب من الأجشى . كتب : هذا ما اقتنيت
فلان لابه الصغير إلى آخره ذكرنا مجال نفسه صله منه وعظفه له : ديم اقتنيت .

ورأيت من نعمة الشيخ أن من يحج المديح عمر النيفي بحمد الله في هذه الصورة
ويؤمن اذكوره فيه مكان قيمة الفقرة عيه يومئذ، وعندي أنه لا حاجة بانى ذكر ذلك .
شراء الاماني لانه اقيمير بال اسماء معجبه، وبك كان يغنيها عنى .

٢٠١١- نساء الأبي داود من نفعه لابه الفسحجر يكتب فيه : هذا ما انقضى
فلان ابن فلان الفلاني من نساء لاه فلان بولائه عليه وهو حبيب له سلم في حجر
والديه وهبته جميع الميراث المستعنة على كذا وكذا. وهذا الثمن من قبضة هذا العار
بوفد. وإذا بكت دية حتى لا يدعى إلا بعد ذلك أن قيمة الدية أقل من الثمن بحيث
لا يباين الميراث فيه : ثم يكتب بعد ذكر انتقاص : وفيض هذا العار الثمن بغيره من

نفسه من ما إن أبه انتفى في يديه يحن ولايته عليه وهو صغير لم يبلغ وهو في حجره وعيانه ، ويرى هذا الصغير من الثمن المذكور فيه برائة قضى وأسيده ، وفيه من نفسه لأب الصغير هذا ، جميع هذا المعهود عليه قسماً صحيحاً ، ومصاديقه في هذا المعهود عليه بعد هذا البيع قد حفظ وأمانه لهذا الصغير ، وهذا هذا العاقد لابنه الصغير هذا الدلت في هذا المعهود عليه ضماناً صحيحاً ، ويتم الكتاب .

وإن كان الأب قد أبرأ الصغير عن هذا الثمن يكتب . وأرأ العاقد هذا ابنه الصغير اتسمى فيه ، تشتري له عن جميع الثمن المذكور فيه إبراء صحيحاً صلياً عنه وعطية له وأكداً لإظهار شفعة الأبوة عليه ، ودعت إبراء لهذا الصغير عن هذا الثمن المذكور فيه برائة الإبراء ، وقضى هذا العاقد يقضه من نفسه لابنه الصغير ، هذا جميع ما وقع عليه المعهود التسمي فيه قسماً صحيحاً فارغاً عن نزاع شاذل ومراجيع لحفظه على هذا الصغير بولاية الأمومة إلى وقت وفاته ، وإيلاس الرشد منه ، فصارت به هذا العاقد فيما وقع هذا المعهود عليه به ، لحفظ والأمانة بعد ما كانت به الملك والأمانة ، ولذا هذا العاقد عن مجلس هذا العقد بعد صحته وقامه قيام طرخ ورغبة ، وهذا ذات على نفسه من أثبت اسمه أخره حاز مسعة بدنه وقيام عقله ، وحوار أمره له ، وهذه طائفاً غير مكره لا حلة به يتمتع صحة إقراره في يوم كذا من شهر كذا ، فإن أرادت أم أن تشتري لولدها "الصغير شيئاً" فإنها لا تلي ذلك ، فينبغي لها أن تشتري لنفسها ، ثم يتصدق عليه ، وتكتب كتاب الصدقة باسم الصغير .

أحمد محمد رحمه الله في "الأصل" كتاب شراء الأب دار نفسه من نفسه لابنه الصغير ، ولكن بلفظ البيع ليعلم أن كلامه بيع وشراء ، ويذكر أحد هما كتابة بديلاً خلافاً لأبي على الشافعي حتى إن في بيع ماله من أمه يكتب قوله . بعت ، وفي شراء ماله منه لنفسه يكتبه ، قوله : اشتريت عندنا ، وعند أبي على الشافعي لا بد من اللطيف به ، واشتريت ، وهو قوله : إن الأب في بيع ماله مباشر نفسه وفي الشراء صغير عن الابن ، ولهذا كانت المعهودة على الابن عند البعدين ، وفي شراء ماله ابنه "لنفسه مباشر لنفسه ،

(١) هكذا في ط ، وكذا في غير ما : لابنها .

(٢) وفي م : بعد البعده ، واشترى ماله ابنه لنفسه .

وفي البيع صغير عن الابن ولو اوحا. في لغة واحد لا يمتنع عاملا بنفسه حقيقة وصغيرا، فلا بد من لفظين ليكون عاملا بنفسه في أحد اللفظين حقيقة صغيرا من غيره من لفظ آخر.

وإن نقول: اللفظ الذي يكون به مباشر، وتلزم له إمتهدة في أم في من اللفظ الذي يكون به صغير، والنقوى يتلطم الضعيف، أما الضعيف لا يتلطم القوي، وعن هذا قال بعض ما يخطأ: إن في بيع الأب ماله من ابنه، لو قال: اشترت لاني لا يتعد اسم ما لم يقل: بنت، وفي شراء الأب مال ابنه لنفسه لا يصح بقوله: بنت مال ابني من نفسي، ولا يتعد اسم ما لم يقل: اشترت، ثم بين وجه التكنية، فقال يكتب: هذا كتاب من فلان ابن فلان يريد به: لأب فلان يريد به الابن أنى بعثك انداء الذي في موضع كذا حدوها كذا، فقد ذكر هذا كتاب من فلان، ولم يذكر هذا مانع فلان كما ذكرنا قبل هذا، هذا ما اشترى فلان، والتقياس أن يكتب فيما تقدم هذا كتاب ما اشترى فلان، ما ذكرنا في هذا الفصل: لأن في الشراء استحسانا الكتابة بقولنا: هذا ما اشترى فلان يحدث رسول الله ﷺ على ما ساء، وروينا في صدر هذا الفصل، ولا أثر في البيع، والله جل في يقينية القياس.

٢٠١٠٦ - شراء الأب لنفسه شيئا من مال الصغير. هذا ما اشترى فلان لنفسه من نفسه جهة بيع، وأشار إلى هي لابه فلان وهو صغير لم يبلغ في حجر أبيه وعياله وأموه هذا على عليه بولاية الأولاد اشترى بها كذا، وهو مثل قيمتها لا وكس فيه ولا ضغط، ويكتب عند ذكر القبض: وقبض هذا العاقد لانه الصغير فلان هذا جميع هذا الثمن من مال نفسه، والأحسن أن يرن ثمن بحضرة الشهود، ينقذه لانه كما لو كان عليه دين فخر ظاهر الابن، فيرد بيان يرنه عند الشهود ويقبض له.

٢٠١٠٣ - شراء الوصي للثمن من الأختى. اشترى فلان الوصي في ثركه فلان البت من جهة الميت هذا، أو من جهة قاصي بلد كذا، كما يكون لفلان وهو صغير لا على الأمر نفسه نفسه، وإنما يلي عليه هذا الوصي بحكم هذه الوصاية اشترى له بماله نصيبا قاله وتلصقا له وقرأ له على وجه الأحسن يمثل قيمة ما ورد عليه انقضاء من فلان ابن فلان جميع كذا.

٢٠١٠٤ - بيع النوصى عفار البتيم : يكتب فيه : هذا ما اشترى فلان ابن فلان الفلاني من فلان ابن فلان الفلاني وهو وصى من جهة الحاكم فلان من تسوية أمور الصغير فلان ابن فلان الفلاني اشترى منه جميع المنزل المبنى المختل على كذا ، ثم يقول : ذكر هذا البائع أن جديمه الملك هذا الصغير المسمى به وحقه ، وأنه يبيع ذلك على هذا الصغير بإخلاق صحيح بإذن صريح صدر له في ذلك من جهة القاضى المذكور فيه المتولى لعمل القضاء والأحكام بكونه كذا ، ونواحيها نافذة القضاء والإمضاء والأمانة فيها بين أهلها دام الله توفيقه بعد ما ثبت عنده بإخبار جماعة من جيران هذا المنزل المعقود عنده أن النظر والمصلحة والشفقة في حق هذا الصغير بيع هذا المنزل عليه ليصرف ثمنه إلى ما هو أرفع له وأرفق ، إذ قد كان هذا المنزل قد تآذى إلى الخراب ، ولم يكن في الإسلام عليه خير ونظر لهذا الصغير ، وإن الثمن المذكور فيه يومئذ مثل ثمن المعقود عليه لا وكس فيه ، ولا منقط ، ثم يذكر موضع المنزل وحدوده ، ومن الكتاب إلى آخره كما ذكرنا .

وإذا كان المعقود عليه صبيحة ، فيكتب أن النظر في حق هذا الصغير بيع هذه الصبيحة عليه إذا لم يكن في إمساكها عليه خير له ثقله ورجحها وترفعاتها ، وقتها إيصال له إليها وكثرة التوتب والمأن التلطائية المذكورة على أبواب الأملاك حتى صدرت أغلب انقياعات ومالا على ملاكها بحيث لا يرغب في قبولها مجبأ إلا قليل من الناس ، وإن الثمن المذكور فيه يومئذ مثل ثمن المعقود عنده لا وكس فيه ولا شطط ، ثم يذكر الموضع والحدود ، ويتم الصنت وإلى آخره .

٢٠١٠٥ - شراء الزجل شيناً من مائ الصغير من والده : يكتب : هذا ما اشترى فلان ابن فلان الفلاني اشترى منه جميع المنزل المبنى المختل على كذا ، ذكر البائع هذا جميع ذلك الملك اب الصغير المسمى فلان ، وهو ابن أختي عتق سنين وحقه ، وفي يده هذا البائع بولاية الأبوة بمثل ثمن المعقود عنده ، لا وكس فيه ، ولا وكس ، ولا شطط لما رأى فيه من المصلحة . والنظر في حق هذا الصغير : ثم يذكر الموضع والحدود ، ويتم الكتاب .

٢٠١٠٦ - شراء النقيم للبتيم بأمر القاضى : يكتب : هذا ما اشترى فلان النقيم في

نسوية أمور فلان الصغير ثابت القامة عليه من جهة القاضي فلان، اشترى له من فلان ابن فلان بمال هذا الصغير لهذا الصغير بطلاق صحيح صدر له بهذا الشراء من جهة هذا القاضي؛ لما فيه من المصلحة والنظر لهذا الصغير بحسب ما له وتشير أنه - والله أعلم -.

وفي القيم بالبيع يكتب: وذكر المانع أنه يبيع ذلك على فلان الصغير من تركه والده فلان بأمر القاضي فلان إياه به بعدما أخبره بقوله من جيران هذه الدار الذين لهم بصيرة وعرفه بقيم الدور وأن الثمن المسمى به مثل قيمتها، وأن يبيعها على هذا الصغير غير أنه من إمساكها بصيرورة أكثر الدور وبالأعلى أرباب لكثرة منزلها ولنداعى هذه الدار إلى احتوائها. وليس لهذا الصغير - يصف إلى عمارتها وزم ما استرم منها، وهم فلان وفلان وفلان - فاعتمد القاضي على إخبارهم، وأطلق لهذا القيم ببيعها بشرط أن يكون الأمر كما رجع إليه، وأحسر هو به، ولا يكتب في هذا صحت الدرك، ثم يتم الكتاب.

٢٠٦٧ - شراء الوصى من نفسه ولتيم، وشراء الوصى لنفسه من مال التيم على قول من يحيزه، هو كشراء الأب لنفسه من ولده الصغير ومن نفسه لولده الصغير، تكن يكتب فيه في الشراء، وهذا الثمن أكثر من قيمة هذا المعقود عليه بكثير، وفي البيع يكتب: ربيعة هذا المعقود عليه أكثر من قيمة هذا الثمن بكثير، فإنه شرط [عند^(١)] من يحيزه، ويلحق به حكم الحاكم؛ لأنه مختلف فيه.

٢٠٦٨ - شراء الصغير من أبيه باده - هذا ما اشترى الصغير فلان ابن فلان لئلا يكون له بهذا الشراء من جهة أبيه فلان بن من قيمته لا وكس فيه، ولا شغل من أبيه فلان، ويتم ذلك.

٢٠٦٩ - شراء التولى أو القيم للوقف بمال التوقف. هذا ما اشترى فلان القيم حتى وقف كذا، أو يكتب التولى في وقف كذا من جهة القاضي فلان بمال هذا التوقف فنجتمع عنده من غلانه ثلثين مالاً هذا الوقف معونة له على الترافع من فلان ابن فلان ابن فلان الأغنياء جميع كذا، والأحوط أن يرد مهناً، وكان المواقف شرط في وقفه هذا أن يشتري بالجميع من غلانه منقل آخر ينقبض إلى ما وقفه إذا أمكن ذلك.

٢٠١٠ - الشراء من متولي التركات : يكتب فيه : اشترى فلان المتولي لأموال التركات المجهولة بكونه كذا من قبل السلطان فلان وذكر البائع أنه يبيع ذلك على بيت مال العامة من تركة فلان إذا مات ، ولم يخلف وارثاً لا صاحب فرض ولا عصة ولا فاقه رحم المستحق بيت المال تركته .

٢٠١١ - شراء المتولي مسدوداً اشتراه مال الوقف : يكتب : اشترى فلان ابن فلان الفلاني من فلان المتولي لأموال أوقاف كذا ، وذكر أنه يبيع جميع ما بين يديه وهو من جملة ما يتولى أموره وذكر أنه يبيعه بإطلاق صحيح نه من جهة القاضي فلان ، ومن وقف الأرباب يزيد باتفاق من هو يسأل منه ، وكان اشتراه من مال هذا الوقف ، ولم يكن موقوفاً عليه في الأصل ، وفيه تمييز لمال هذا الوقف والمنع طعام والصالح العام ، أو يكتب : وكان وقفاً لم يستجمع شرط صحته ولزومه ، ورأى القاضي المصنعة في بيعه ، أو يقول : كان وقفاً من جهة وقف كذا من شرطه أن يستبدل به إذا كان الاستبدال أصلياً لهذا الموقوف عليه ، وأرجى لهذا الوقف ، وأنفع له في الأجرة .

ورأيت في قرية وقعت على أرباب ، ثم بيعت بكتب فيه : اشترى جميع القرية المدعوة كذا ، وكان فلان وقفها على أرباب معلومين ، وعرض صك الوقف على الأئمة الذين عليهم مدار القوى ، فاتفقوا جميعاً أنه غير صحيح ، ولا يجوز العمل به ، ولم يجز فيه أيضاً حكم حكم بصفة هذا الوقف ، وقد تداعى ذلك إلى الخرب لقصور النلة عن العمارة والمؤن والنواب والخرجات ، وانقطاع المرافق عن أرباب هذا الوقف ، وهو بما بيع ذلك بإطلاق صحيح ثابت له في ذلك شرعاً باتفاق من هو بسبب من بعد الظرف في ذلك ، وعين المصلحة العامة . لمنع العام والصالح العام إلى الأرباب ووقوع الحاجة والضرورة إلى البيع والاستبدال ، لأنهم بما هو أنفع وأزكى لأرباب هذا الوقف .

٢٠١٢ - وفي بيع قيم وقف المسالك ، وهي والمنافع " هي يكتب : اشترى هذه القرية إلى آخرها من فلان المتولي لأموال مصالح سكة كذا أو قرية كذا بنقطة دلال القاضي وذكر أنه يبيع جميع ذلك وهو من مصالح هذه السكة أو هذه القرية ولا يعرف واقفه وأفق من هذه السكة أو القرية أن الصواب في بيعه وصرف ثمنه إلى مصالح هذا

الموضع^(١) لتصور خلقه وتناعيه إلى الخراب وخفاء أول حاله واحتمال أنه صار مشترباً بال مصابيح هذا الموضع ، وذلك بإطلاق فلان القاضي بعد نظره في ذلك وتأمله .

٢٠١٢ - وفي اجتماع الأصالة والوكالة والرصافة في عقد واحد يكتب : هذا ما اشترى فلان ابن فلان الفلاني من فلان ابن فلان الفلاني وهو وكيل أخته البالغة المأقولة المسماة فلانة بنت فلان الفلاني ثابت الوكالة في ذلك كله ببيع حصتها من جميع ما بين يده فيه وبالقبطي والتسليم في ذلك كله ، ومن المسماة فلانة بنت فلان ابن فلان وهو ومن ابنتها الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان فافذة الرصافة في أسبابها من جهة أبيها ، وهي تبيع حصة هذه الصغيرة من جميع ما بين يده فيه بحكم هذه الرصافة ، وفيه قربان لآلها على وجه الأحسن ، اشترى منها جميعاً صفقة واحدة جميع كذا .

آخر في مثله هذا ما اشترى فلان ابن فلان الفلاني وكيل فلانة بنت فلان زوجة ابنة فلان وهو أيضاً وكيل أخواته الثلاثة المسميات فلانة وفلانة وفلانة بنات فلان ابن فلان وكانت زوجة ابنة هذا وأخواته الثلاث هؤلاء ببيع أنصباهم من جميع ما بين يده فيه والقبطي والتسليم ، وهي أيضاً وصى أخيه الصغير فلان ثابت الرصافة في أسبابه مطلق التصرف في ذلك اشترى منه جميع كذا ، ويتم .

٢٠١٤ - شراء دار موروثة من ورثة ، ولهم صغير يبيع حصة كبير فلان القاضي هذا ما اشترى فلان ابن فلان الفلاني من فلان ابن فلان الفلاني ومن فلانة بنت فلان الفلاني اشترى منها صفقة واحدة جميع ما ذكر هذا البائعان أنه ملكهما وملك الصغير فلان ابن فلان مشترك بينهم شركة ميراث عن فلان ابن فلان على ستة عشر سهماً لفلانة هذه وهي زوجته سهمان ، ولهذا البائع سبعة أسهم ، ولهذا الصغير سبعة أسهم بالبنوة ، وهذه البائعة تبيع حصة نفسها من ذلك بحكم ملكها ، وهذا البائع يبيع أيضاً حصة نفسه بحكم ملكه وحصة هذا الصغير بإطلاق صحيح صدر من جهة القاضي فلان بعد ما ثبت عنده أن فلاناً نزل وخلف من الورثة هؤلاء فلانة زوجته ، وهذا ابنه ، وخلف من الشركة هذه الدار التي بعد فيه ، وصارت موروثة بينهم على فرائض الله تعالى على السهام المذكورة فيه ، وبيع حصة هذا الصغير أرفع له من إسمائها

(١) هكذا في 'ظ' و'ه' و'م' ، وكان في الأصل : هذه السكة .

لأنه فيها إس، الخواب، أو لما يخاف^(١) عليها من هوق، الثوب والخنايات والنمن المذكور فيه من قبلة هذا المفعول عليه، ويتم الكتاب.

٢٠١١٤ - شراء سكنى الكرم بالوقف وأشجاره، فيه من المتولي بإقرار أهل السكة وضمان الذمة فيهم . هذا ما اشترى فلان من فلان المتولى لأموال الأوقاف . المتولية إلى مصالح سكة كذا ثوبه صحيحة ثابتة في ذلك من جهة الحكم، وذكر هذا المتولي أنه يبيع^(٢) جميع ما بين يمينه فيه بشن مثله لا وكسر فيه ولا شطط بإطلاق صحيح ثابت له في ذمة شراؤه . لا يصح لأموال هذا الوقف هذا أهل هذه السكة الموقوف عليهم الذين سموا آخر هذا الكتاب، فاشترى من هذا المتولي جميع سكنى وهي لأبنية والأشجار والزراعيين والفرائس التي هي في هذا الكرم الذي موصاه بقرية كذا، ويحده فاشترى منه جميع هذه السكنى التي في هذا الكرم، وهي الأبنية والأشجار ولقوائمه والزراعيين والمراس وكل ما هو معروف بالسكنى دون أرضه، فإنها لم تدخل في هذا البيع وهو وقف كذا، وقد شرفا جميع هذه السكنى بأبنائها، ومقاديرها جميعاً هذا البيع على جميع ما هو معروف بسكنى هذا الكرم بكذا درهماً شراؤه صحيحاً جائزاً، قد باناً، وكذا في أن يرفع من ذكر الغرض^(٣) والفرق.

ثم يكتب: ثم يغبل هذا المتولى من هذا المتولي جميع أرض هذا الكرم في غداً أخرى غير مسروقة في هذا البيع، ولا ملحقه به بحدوده وحسنه كلها وأرضه وبها وشربها بجاريه ومسكنه في حقونها وشرقيها بمسكنه في حقونها وكل قليل وكثير فيها من حقونها وكل داخل فيها وخارج منها من حقونها دون سكتها التي وقع هذا البيع عنها مدة كاملة اثنا عشر شهراً متوالية، أو لها كذا، وأخرها كذا بكذا درهماً، وهي أجر من جميع ما وردت عليه غرض هذه القابلة ابتاع بها أنوجه مائة في جميع هذه المدة بمائة وهي شيء على من شاء، ومتى شاء، وفرض هذا المتولى جميع هذه الأجرة معجلاً بتعجيل هذا لتفصيل ذلك له، وإيقاع إياه، وفرض هذا التفصيل جميع ما

(١) هكذا في ط، وكان في م . كما يحذف، وفي لا جانب

(٢) وكذا في م . يبيع

(٣) هكذا في ط، وكان في غيرها اللغز.

وزدت عليه عقدة هذه القبالة متساوياً هذا المتولى ذلت كله إليه فترعاً عن كل مانع وحذرع ، وذلك كله في يده يوم سلم بحق هذه المتولية ، فهي بعد هذا القبض في يده هذا المتولى بحق هذه القبالة ينفع بها بوجوه منافعها في جميع هذه المدة على أن ما أدرك هذا المتقبل من ذلك كله من ذلك ، فعلى هذا المتولى وعلى كل من يقوم مقدسه في ذلك بتساوياً ما يجب في ذلك من حق لهذا المتقبل

ثم إن أهل هذه السكة وهم فلان وفلان أقروا جميعهم وفراى عن طوع ووعبة زفراً متكملات شرائط الصحة عبر مشروطة في هذا البيع وهذه القبالة ، ولا ملحاً بهما ، ولا بأحدهما أن ذلك كله كان بأمرهم ورصدهم وذنهم لهدبين المتعاقدين في ذلك كله ، وإلهم ضمنر جسيماً وفراى عن هذا المتولى بأمره لهذا المتسرى المقبل جميع ما يدرك في ذلك كله من ذلك بسبب هذا البيع ، وهذه القبالة على أن كل واحد منهم كميل ضامن عن أصحابه في ذلك لهذا المتسرى المتقبل ، وهو محير في ذلك إن شاء أخذهم كنهم بذلك ، وإن شاء من شاء منهم لا مراة لهم ، ولا لواحد منهم ، ولا لهذا المتولى حتى يسلم تلك المتسرى ضماناً جازراً ، وفي ذلك هو ذلك مع إجابة في مجلس هذا الإقرار والضممان ، ويتم الكتاب

٢٠٩٦ - الشراء من وكيل لوصى يكتب في ذلك - اشترى فلان من فلان وذكر هذا السامع أنه وكيل ببيع جميع ما بين ، ووصف بالتسليم المذكور فيه والقبض والتسليم ، وإن موكله هذا وصى في تركه فلان من جهته ، أو من جهة الفاضل فلان ، وإن ما يبيعه من جملة هذه التركة ، بالتسليم المذكور فيه فمن مثله لا وكس فيه ولا شطط ، وإليه يبيع جميع ما بين يده به لقصه ، ديون الميت ، ونفذه وصاياه .

٢٠٩٧ - الشراء من قيم المعنوة اشترى فلان ابن فلان من فلان الخيم مقام فلان المعنوة والمأفون بالتصرف في أملاكه وأسبابه لعنه ، وتمكن الخلل في عقله وبإقامة القاضى فلان إياه مقامه وهو يبيع جميع ما بين يده به على هذا المعنوة بإطلاق شرعى صدر له في ذلك من جهة القاضى فلان نظراً ، في ذلك بالتسليم المذكور فيه ، وهو نفس مثله لا وكس فيه ولا شطط ، ويكتب في آخره قبل الإشهاد : وقد توافع هذان المتبايعان هنا لبيع الموصوف منه إلى الفاضل فلان وهو حذر القضاء بين المسلمين ، فأجاز هو هذا

البيع وقضى لصحته وحكم بغوذه وإزومه في مجلس رضاه بين الناس ، ويتم الكتاب .

٢٠١١٨ - شراء المسلم من متولى بيعة اليهود : يكتب فيه : اشترى من فلان المتولى لمصالح بيعة اليهود بكورة كذا نائب التولية من جهة المحكم جميع الكرم المشتري لمصالح هذه البيعة من مال هذه البيعة ، وهو في يده بحكم هذه التولية باعه لمصالح وأما في ذلك ، وكان فيه لهم ضرر وظاهر باعه ، اشترى بثمنه لهذه البيعة من الأراضي ما هو أنفع له من هذا الكرم ، ويتم الكتاب .

٢٠١١٩ - شراء واحد من اثنين يكتب : اشترى منهما صفقة واحدة جميع ما ذكر هذان الشاهدان أنه مشترك بينهما نصفين أو كذا ، وهو جميع كذا ويكتب بعد ذكر الاتفاق بالابدان : وكان بيع هذين^(١) الباتين جميع ما وقعت عليه صفقة هذا البيع من هذا المشتري ، وقضيهما منه جميع هذا الثمن ، وسلمنا إليه جميع هذا البيع بإذن كل واحد منهما لصاحب المسمى بيعة في هذا الكتاب في ذلك كله ، فما أدرك هذا المشتري ، فعلى كل واحد منهما تسليم ما يجب عليه في ذلك سبب هذا البيع والدرك المصوتين به ، وهذا الذي ذكرنا لأجل التحرر عن قول زفر رحمه الله ، لأن عتده بيع كل واحد منهما لا يقع على جميع النصف الذي هو ملكه ، بل يقع على نصف تنازع نصف ذلك من ملكه ونصف ذلك من ملك شريكه ، ولا يكون عنده شروع صاحبه في بيعه معه إجارة لبيع حصته ، فيكتب هذا ليكون رضاء منهما ببيع كله ، ولو أراد أن يكون كل واحد منهما بائعاً حصته كتبت بعد نفي الشرط المعسدة على أن الذي باعه فلان من جميع ما وقع عليه هذا البيع هو جميع ما ذكر أنه جميع حقه ونصيبه فيه ، وهو سهم من من سهمين وهو النصف مشاعاً بين جميعه وثمنه نصف هذا الثمن المذكور فيه ، والذي باعه صاحبه فلان من ذلك هو جميع حقه وملكه وحصته من ذلك وهو كذا ، وثمنه كذا يكتب عند ذكر قبض الثمن ، وعند تسليم البيع ، وإذا كتب على هذا الوجه لم يحتاج إلى ذكر الإذن إلى فدهناه .

وإن ضمن كل واحد منهما الدرك عن صاحبه يكتب : كل واحد من هذين

(١) هكذا في ظوف وم ، كان في الأصل : وكان بين هذين .

التي لا دين لها كذا في ضمان من غير مصلحة به وأمره ما أحبه في هذا المشتري على غير شرط كان في هذا البيع ما أدركه من ذلك في هذه الأدلة إلى آخره.

٢٠١٤٠ - شراء واحد من ثلاثة بشر لأحدهم النصف، ولآخرين النصف، ويكتب بعد ذكر حدود المشتري هذه الألف المحدود في كتابنا ههنا من فلان كذا ومن فلان كذا ومن فلان كذا، وتقدمه النفس، ويرى إليهم سه، فنقبض فلان من ذلك كذا وفلان كذا، وما أدرك فلان من ذلك في هذه الأدلة، فعلى فلان وفلان نسيم ما روجبه له على البيع المسمى في هذا الكتاب.

٢٠١٤١ - شراء اثنين من واحد إن كان عبيتهم على الشراء كتبت: هذا ما اشترى فلان افلاني وفلان الفلاني من فلان فلاني صفقة واحدة جميع كذا. وإن كان على التفاوت بالأثلاث والأربع أو بالخمس والثلثة لأحساس ونحو ذلك كتبت بعد نفي الشروط للمصلحة على أن الذي يتباعه فلان ههنا من هذه الأدلة هو واحد من كذا سهمًا من جميعها مساهمًا فيها كذا من الثمن المذكور فيه، والذي ابتاعه صاحبه فلان ههنا هو كذا سهمًا من كذا رتبه كذا، ويكتب في موضع النقص: ونقبض هذا البائع من كل واحد من اثنين المشتريين ما عليه من هذا الثمن وهو ما بين فيه، ونقبض كل واحد منهما في ذلك كله من ذلك، فعلى هذا البائع لكل واحد منهما ما يقتضيه العلم، وروجه الحكم.

٢٠١٤٢ - شراء واحد لثلاثة، ولآخر بأمره: هذا ما اشترى فلان النصف لنفسه، والنصف لفلان بأمره، ونو كتبه إياه من فلان ابن فلان.

٢٠١٤٣ - بيع واحد منك نفسه وملك آخر بأمره: يكتب: هذا ما اشترى فلان الفلاني من فلان الفلاني، وذكر هذا البائع أنه يبيع النصف المشتري من جميعه، بين يعه بحق المالك، وأنتم من بحق دار كذا من جهة فلان وكله بيع ذلك كله مع نصيبه فيه بأنتم المذكور فيه ونقبض الثمن ونسليم البيع وضمن أدرك، وأطلق يده فيه، وأجاز.

(١) هكذا في م. ويكتب في غيرها: بالثمنين.

(٢) هكذا في م. وفيه م. وكان في الأصل: أو نصيبه لفلان شر قبله، وأمره إليه.

عاجنم إليه ، فقبل به هذه الوكالة مشاهمة ، وعلى هذا إذا اشترى من وارت حصه
نفسه وحصة صغير بحكم وصايته عليه ، ويكتب أوله على هذا الوجه ويقول : والتصف
على فلان المصغر بحكم وصايته عليه إذ هو صغير لا على أمر نفسه بقفه إلى آخر
شروطه .

٢١٢١ - شراء واحد من جماعة من كل واحد محدوداً على حدة ضمن على حدة
في ملك واحد : يكتب : اشترى فلان من كل واحد من هؤلاء الباعة المسلمين في هذا
الكتاب ما بين ، وجدة به في مدة سنة على حدة ، والمدة موددة ، انتهى ، وما زاد من هذه
الأشربة طباع في قرية كذا ، فاشترى فلان هذا من فلان جميع الأرض التي هي كذا و بين
موسمها وحدودها كذا درهماً ، واشترى من فلان جميع الأرض التي هي كذا وكذا
درهماً ، وهذه الدراهم كلها غطرية خيفة مبداء عقيقة محدودة ، وهي مثل قبضة ما ورد
عليه هذه البياضات لا وكس في ذلك ، ولا شطط ، واشترى هذا المشتري القسم في هذا
الكتاب من هؤلاء الباعة المسلمين فيه بكل واحد منهم بجم ما بين شراء إياه فيه بالنظر
لما ذكر فيه في صفقات متفرقة من كل واحد منهم صفقة مفردة من غير أن يكون شيء
من هذه الصفقات شرطاً في شيء ، مباحود ما وردت عليه هذه الأشربة وحقوقها ،
وكذا أشربة صحيحة جائزة نافذة لا رمة بانه لا شرط عليها بفلسها ولا معنى يعلها ولا
عامة بوعدها ، وقضى كل واحد من هؤلاء الباعة من هذا المشتري جميع ما وجب لكل
واحد منهم على هذا المشتري بسبب ما اشتره من كل واحد منهم تاماً وافياً بإيفاء هذا
المشتري كل واحد منهم ما وجب له عليه ، ويرى إلي كل واحد منهم من ذلك برائة قبض
واستيفاء ، وقبض هذا المشتري من كل واحد منهم جميع ما شراهه قبضاً صحيحاً
تسليم كل واحد منهم ما باعه له إليه فارغاً عن كل مانع ومنازع ، ونفوقوا جميعاً عن
مجانس هذه العقود تفرق الأبدان والأقوال بعد إقرار هذا المشتري برؤية ذلك كله ورضاه
به ، فيما أدرك هذا المشتري في ذلك كله من ذلك ، فعلى كل واحد من هؤلاء الباعة ما
يتزوجه فيما باعهه من تسليم ما يوجب الشرع وأشهدوا ، ويجوز أن يشترط في هذا المشتري

فلان من غلات ومن فان فاشترى من فلان جميع النكره ويحده ومن فلان جميع النادر ويحدها، ومن فلان جميع النخوت ويحده، ومن فلان جميع الخيام ويحده، ثم يتم على ما هو.

٢١٢٥ - النكره من النعوثي. هذا ما فاشترى فلان الفلاني، وذكر هذا الناع أنه يبيع جميع ما بين يده. عليه على ملك فلان من غير أمر، أي، به ليكون موقفه على إحاطته إن رأى ذلك ورده إن أحب ذلك، وهو جميع النادر التي مرصعها في مكة فدا. ويتم إحارة ذلك الشراء، فمر غلات طائفاً أنه أجبر لهذا المشتري المذكور في بعض هذا الصلح جميع ما صنع هذا الناع المذكور فيه من بيع هذه النادر المذكور فيه. وقصر النمن وسليم النبيع وقسمان النكره. ونفذها وأمنهاها، وزعمى بذلك كانه وصارت هذه النادر كلها ملكاً لهذا المشتري وحفاله سبب هذا الشراء. هذه الإحارة. ولما منى ادعى في ذلك إلى آخره، وقد قصى قاص جائر القضاء بصحة هذا الإجازة ولزوم هذا العقد ونسبوا اثنتي في ذلك كله لهذا المشتري بعد حصره معتمراً، ويتم النكاح.

٢١٢٦ - البيع لث بعد سماع الوفاء بكتاب. هذا ما كان باع فلان الفلاني من فلان جميع النادر وبين مرصعها وحدودها بعد هذا كذا ألف درهم غصريقه على جهه لوعاه وأربغة كما هو العرف بين أهل كورة كذا. وإل فلان اشترى ذلك منه بهذا النمن، ونشأ بها وشرفها، وأشهدا في صحت كتابه في ذلك، ثم إن هذا البائع وكل فلان يبيع هذا النعود ويبعها حقيقاً، وقصر نمته وسليمه إلى مشربه، وقسمان النكره فيه وكالة مسبعة مطلقة عمدة في الرجوع عنها، وبعدها نفذها انصرف في ذلك كذا، وشتم وحاجة مست، وقيل هذا الوكيل منه هذه الوكالة منافقة، وضمن له القيام بما فرضي له. ثم إن هذا الوكيل باع هذا كل من هذا المشتري بحق هذه الوكالة وألقى ترهب غلورية، وهي ثمن مائة يومين لا وكس فيه، ولا غلط بيناً، فداً بالاً، فداً خائفاً عن لشرونا المقصود، فاشترها منه هذا المشتري بهذا النمن، وقد صار كذا الذي فيه مائة

.....

(١) حكدا في ص. والأصل، وكان في ه. ثم : مشري.

(٢) وفي ط. الإجازة.

هذا المحدود بالبيع الأول محسوباً من الثمن باقتنائهما ، وتراضيهما عن ذلك ، وتبني الوكيل فلان هذا من هذا المشتري ما بقى من الثمن الثاني وهو ألف درهم شرطية بوضعه ذلك إليه . ويرى إليه من ذلك كله براءة قبض وإيفاء^{١١} ، وقبض هذا المشتري جميع ذلك بتسليم هذا الوكيل ذلك كله إليه قارحاً عن كل مانع ومنافع وفرقاء ، وبذلك ضمان القديك^{١٢} الإقرار^{١٣} أن جميعه صار لهذا المشتري بملك ثابت ، وأمر لازم لا حتى فيه لهذا الوكيل ، ولا لهذا الوكيل ، ولا لأحد من الناس ، ويتم الكتاب .

٢٠١٢٧ - الشراء من أمين القاضي على المدينين المحبوس والمشتري وصى الصغير ، والدين له على المحبوس ، اشترى فلان الوصى في أمور الصغير فلان من جهة الحكم^{١٤} من فلان المأذون ببيع ما بين يديه فيه من جهة القاضي فلان إنفاً صحيحاً لولاية القضاء . وهو يبيع بهذا المأذون جميع ما بين يديه فيه على فلان لقضاء الدين الثابتة لهذا الصغير على هذا ، وهي كذا درهماً ، وجرى الحكم من هذا القاضي بذلك لهذا الصغير عنه ، وحسن فلان لا امتناعه عن قضاء هذا الدين وطعه^{١٥} في إلتلاف عن الصغير ، وكان في هذا البيع نظر في حق هذا الصغير وهذا المحبوس جميعاً ، والثمن المذكور فيه من قيمة هذا المبيع لا وكي فيه ولا شرط ، اشترى منه جميع الكرم ، ويحده ويسوقه إلى موضع التعاهر ثم يكتب^{١٦} وجعل هذا المشتري وهذا البائع جميع هذا الثمن قصاصاً من جملة ما لهذا الصغير على هذا المحبوس . ورضى كل واحد منهما بذلك ، فصار هذا البائع فبصاً لمن هذا البائع ، وصار هذا المشتري قابضاً كذا درهماً من دين هذا الصغير ، ولم يبق لهذا الوصى ، ولا لمن يقوم مقام هذا الصغير سبب هذا الدين من هذه الدين حتى مطالبة ، ولم يبق لهذا الأمر البائع ولا لهذا المحبوس على هذا الوصى المشتري دعوى في ثمن هذا البائع ، وقبض هذا المشتري جميع ما وقعت عليه عقبة هذا البيع بتسليم هذا البائع وفرقاء ، فما أدرك وأشهدا ، ويتم الكتاب .

شراء دار من رجل بالدين الذي تلمس المشتري على بائع الدار - قال محمد : حرم الله

(١١) وفي م : واستيفاء .

(١٢) وفي م : من جملة الحكم

(١٣) هكذا في ط ، وكذا في الأصل وفي م : طمحه .

في الأصل : يكتب فيه : هذا كتاب لفلان ابن فلان أنه كان لك علي كذا درهماً وهو جميع ما كان لك مني ، وإني بعثتك بثلث كاه الدار التي هي في بني فلان ، ويجري الكتابة إلى موضع ذكر الثمن ، ثم يكتب بجميع الدين الذي لك علي ، وهو كذا درهماً ، ولا يكتب : وقضت منك ، لأنه لم يقض حصة ، ولكن يكتب : وقد برئت مني من الثمن .

كتاب أهل السيرة : هذا إقرار بالقبض في السيرة ، وقضى ما في دمة الغير لا يتصور ، ولكن يقول : يجوز أنه يكون قابضاً لنفسه دين الغير إن كان لا يجوز أن يكون قابضاً دين الغير من نفسه لغيره ، فيجعل قابضاً الثمن لنفسه وبه قضى حكاة ، فيها كتب : برئت إلى انثمن ولا يكتب : وقضت منك ، لأن هذا اللفظ عند الإطلاق يصرف إلى القبض على رلم يوجبه .

ولم يذكر محمد رحمه الله في الكتاب أنه كان لك كذا من الدين من صدك كذا تأريحه كذا أو شهوده الدين في انصلك ، حتى يصير الدين معلوماً ، لأنه وضع فيما إذا لم يكن به صدك ، ولا عليه شهوده ، ولكن لأبد من ذكر سببه حتى لا يشتبه إذا كان عليه دين .

وقال الطحاوي : يكتب هذا ما اشتري فلان إلى ذكر الثمن ، فيذكر كذا درهماً الدين الذي لفلان علي ، وما ذكرناه أصح .

وبعض متأخري كتب : بغير ثمن ، قال : لأن الدرهم لا يتعين من العفود ديناً أو كان عيناً ، فإنه يجب مثلها شيئاً ، ولا بد من قبض الثمن ، وبمعي أن يتحقق القبض حركتها لذاتية ، فلهذا كتب : قضي الثمن ، وما ذكره محمد رحمه الله أولى ، ثم يكتب : وقضت هذه الدار مني ، وبرئت إليك منها ، ثم يام الكتاب به على الزم به إلى أخيه كما غيره من الأثرية .

قال : من أراد الذي عليه الدين أن يكتب برائة باله بن كيد ، يكتب : قال : يكتب : هذا كتاب لفلان ابن فلان أنه كان لي عليك كذا وهو جميع ما كان لي عليك ، وبرت بعني دار كذا ، وقضت بها منك ، وبرت ، إلى منها ، ومن الدين الذي كان لي عليك أفلم

يقول قبلك ألقب ولا كثير إلا أنه استوفيته منه ، ويرث إلى منه ، فما ادعت قبلك من دعوى في هذا الدين ، أو غيره بعد هذه الأثرية ، فأنا فيما ادعت من ذلك مبطل ، وأنت بما ادعت من ذلك برى ، كله ، برى ، وإن كتب أبراءة ؛ لأن المشتري اللداني كان يحتاج إلى حجة الشراء ، فكذلك البائع يحتاج إلى صك البراءة لتكون حجة معه ، فلهذا كتب ثم كتب في آخره في هذا الدين أو غيره .

قال أهل الشروط : إنه خطأ ؛ لأنه إن كان المراد به ما كان واجباً عليه قبل هذا الشراء ، فهو برى بهذا الشراء ، وإن كان المراد به ما يجب عليه بعد الشراء فإنه لا يبرأ منه بهذا ، وإن كان المراد به غيره مما لا يجب أصلاً ، فهو مبطل في دعوى ذلك - والله أعلم .

٢٠١٢٨ - شراء التبرع محدوداً من التركة ، وفيها دينه : يكتب ، اشترى فلان من فلان جميع كذا ، وهو من ثروة والد هذا السامع . ولهذا المشتري دين ثابت في ثروة هذا التوفي بحجة شرعية وهو كذا درهماً ، ودينه هذا يحيط بكل هذه التركة بإحاطة منعت وبيع الملك فيها لو ارته ، وإن ابنه هذا يبيع من المشتري هذا جميع ذلك بالثمن المسمى فيه فاضياً بثمان دينه هذا ، وهو مثل قيمته يومئذ لو أكثر فلان غيره لا يرغب في شراؤه يمثل هذا الثمن ، ولا يصل المشتري إلى حقه إلا بشراء ذلك ، ويقول عند التناقص : وقد سقط ثمن هذا المشتري هذا الثمن خاله في هذه التركة من الدين بقدره ، وقبض المشتري جميع هذا ، وقعت عليه عقدة هذا البيع بتسليم هذا البائع ذلك إليه - والله أعلم -

٢٠١٢٩ - اقشراه بالدينه : يكتب عند ذكر قبض الثمن : وأقر هذا العاقدان أنهما قاضاً جميع هذا الثمن بثلثه من الدية التي وجبت له عليه بجناية خطأ فيما دون النفس لم يبلغ أرض المرفوعة حتى وجب عليه دون عاقلة مقاصة صحيحة ، برى المشتري هذا من هذا الثمن براءة مقاصة ، ويرى البائع هذا عن جميع ما كان عليه من أرض الجناية له براءة مقاصة ، ويتم الكتاب .

وإذا كان البيع شرطه اختيار يكتب شراء صحيحاً جائزاً عنى أن هذا البائع ، أو على أن هذا المشتري كما يكون في جميع ما اشتراه بما سمي فيه بالخيار ثلاثة أيام آخرها

غروب الشمس من يوم كذا العاشر من شهر كذا ، ويكتب عند ذكر الدرك فيما أدركه هذا المشتري من دنت كله بعد حوازيه البيع وتجاهه فعلى البائع هذا كذا ، وفي شرط ترك البعد ، أو رد الثمن في الأيام الثلاثة يكتب على أن المشتري هذا إن لم يقبل هذا لبايع هذا الثمن ثلاثة أيام ، فلا بيع بينهما ، أو على أن هذا البائع يرد هذا الثمن على المشتري هذا ثلاثة أيام ، فلا بيع بينهما ، وعند تمام البيع يسقط الخيار يكتب : شهد من أنت اسمه آخر هذا الكتاب أن فلانا كان استرضى من فلان جميع الدار التي هي في مبيع كذا حدودها كما بكذا ، درهمًا على أن هذا البائع ، أو على أن هذا المشتري بالخيار ، وكتب بذلك كاتب ، ويشرح ذلك الكتاب ، وتاريخه ، ثم يكتب ، ثم إن فلانًا تصوى هذا البيع ، أو يكتب أحاز هذا البيع ، أو يكتب استقط هذا الخيار ، فلم هذا البيع ، أو يكتب وصفت مدة الخيار من غير صرح فلم هذا البيع ، وله أعلم

وفي الفسخ يكتب : ثم إن فلانًا في هذه الأيام الثلاثة أبطل هذا البيع ورده ونسخه بحضر من فلان بحق الخيار الذي كان به حتى صار لا بيع بينهما في هذه الدار ، ورد هذا المشتري هذه الدار على البائع هذا على ما كان قبضها منه ، وهذا إذا كان له بها المشتري ، فإن لم يقبضها لم يفتح إلى ذكر هذا ، ويكتب أن المشتري لم يقبضها

٢٠١٣ - الأثرية عنى وجهه انه لا يكتب فيه ما لا يملك من الشروط المسندة والعادة الموهبة ولا ثلوه ولا وثيقة العمل ولا مواعنة ولا من ولا تلعة ، ولا يكتب عديدين خذ انتهي ، فوته وهو ممن مثل سبيع ما وكت عليه عفة هذا البيع يوم وقعت لا وكس فيه ولا شطط ، واختلف اشياخ من صفه هذا لعقد ، منهم من جعاه بيها جائزًا لا يفسح إلا بترافهما ، ومنهم من جعله بيعًا فاسدًا بمقت الملك عند الخبث في الأصل والرواية ، ولا يرد هذا العقد إلا ما يرد العقد الفاسد ، وذكر الشيخ الإمام ، ثم قد علم الدين النسفي رحمه الله في فتاواه : أن هذا البيع له حكم الكرهين ، وهذا البيع هو بد المشتري كالممنوع في يد المرتبة لا يملكه ، ولا يطاق له الانتفاع

٢١) هكذا في طوم ، وكان في الأصل وفي الموهبة .

٢٢) هكذا في الأصل وفي الموهبة ، وكان في م . الموهبة

به إلا بإذن مانعه وهو ضامن لما أكل من تمره ، واستهلك من عبته ، وسقط الدين به لملكه في يده ، إذا كان به ، وبه ، بالدين ، ولا ضمان عنه في الرضا إذا ملك لا يصنعه ، وللبائع استرداه إذا قصي دينه ، ولا فرق عندنا بين هذا وبين الزم من حكم من الأحكام ، وهذا لأن المتعديين وإن سباهم بغير الكسب عزمهم الزم ، والاستيثاق بالدين ؛ لأن البائع يقول بعد هذا العقد لكل من سأل : زهنت من ملكي من فلان ، والمشتري كذلك يقول زهنت من ملك فلان ، والعمرة في باب التصرفات والعقود لمعاصد والمعاني لا للألفاظ ، ألا ترى أن أصحابنا قالوا : الكفالة بشرط براءة الأصيل حيا ، وأخواله بشرط مولية تحيل كماله ، واللهية بشرط : العوض إذا انصه به الفحص بيع عندنا ، وعند زهر والشافعي ، ردهما لله : هو من الابتداء بيع ، وربة آخر بخضرة التهود مع تسمية المهر : كالح ، وإعارة الكيل والموزون ، إفراض ، والاستصناع الفسد إذا ضرب فيه الأجل سلم ، ويقاقره كثيرة

وكان السيد الإمام أبو شجاع على هذا ، ومن قدم القاضي على المغني من بخارى سمرقنة استثنى في هذه المسألة فكتب أنه ، من ، وليس سم ، فخرج السيد الإمام لوانته فتواه ، وحكى أن السيد الإمام قال : قلت للقاضي الإمام الحسين النازدي : قد قضيت هذه البيعات بين لس وفيه حنفية عظيمة وقتل أنه وهي ، وإن أيضا حتم ، ذلك ، فالصواب أن تجمع الأئمة والمشايع أن يتفق على هذا ، ويظهر ذلك في بيان الناس ، فقال القاضي : المغني فتوات ، وقد ظهر ذلك عند الناصر ، فمن حالقنا فليبرز وليتم دليله .

وأوصى السيد الإمام عند وفاته وبه السيد الإمام محمد الثاني أن لا يحالف فتواه في ذلك ، ومضى وفاته على ذلك وأما اليوم على هذا ، وكثير من المشايخ صطلحوا على هذا التبع ، وقضوا بخرائه ، وبجلى "أرواوند للمغني ، ويلزم الوفاء بالوعود ، ولرد عند وصول التمن إلى المشتري مع سلامة التروث له ، وكانوا يأخذون خط الوفاء ، من المشتري ،

نسخة خط الوفاء : بكتب : أقر فلان ابن فلان أنه اشترى من فلان جميع كذا ،

ويجده ، بحدوده ، وحقوقها كلها بكذا ، ووقع التقابض بينهما من الحائنين ، والتفرق بالأبدان ، ولا أقوال وضمان العرق ، ثم أقر أنه واعد هذا البائع مواعدة غير مشروطة في هذا المبيع ، ولا ملحقة به أنه متى نقد هذا البائع مثل انقضاء لهذا المشتري ، وطلب منه أن يبيع كل مه به ، ويضطر النحن ، ويسلم إليه المبيع أجابه إلى ذلك من غير تأخير ولا تقصير ، وصدقه هذا البائع في هذا الإقرار ، وقيل : مواعدته هذه ، وأشهدا على أنفسهما بذلك كله من أثبت اسمه آخره ووثقه .

قال نجم الدين : والبرم تعطل هذا الاصطلاح ، ولهذا النوع من العرض وهو سلامة كل الدين ، والطلاق تناول القلة ، وجه آخر وهو الإقرار بالدين ، ورهن الثمن بإباحة الانتفاع به ، والتناول من زوائد الرهن والأذن متناول لزوائد

أثر قلان طامعاً غير مكره ولا مجبر في حال صحة بدنه وقيم عقله وجواز أموره له وعليه ، لا علة به من مرض ولا غيره يمنع صحة إقراره أن لقلان امر فلان عنه كذا كذا دهنًا غطريفية جيدة وليجبه تصفها كذا بحق واجب وأمر لازم ، وسبب صحيح حال غير موجب ، يأخذ به متى شاء ، وأبى شاء ، وكلما شاء ، لا براءة له عنه إلا بأذن هذا الذل إليه ، وتوفيره ، غلب وهو موثر قادر على إيفاء هذا المال المقر به لا حاجة له في دفع هذا الإقرار ، ثم إن هذا المقر أقر إقراراً مستأنفاً صحيحاً جائزاً غير مشروط في الإقرار الأول ، ولا متعقاً به أنه رهن من هذا المقر له بجميع هذا الدين جميع كرمه النش هو على محلة كذا ويحدها ، فأقر أنه رهن بهذا الدين جميع هذا الكرم بحدوده وحقوقه كلها كذا دهنًا صحيحاً جائزاً نفذاً مقبوضاً ، حوراً فارغاً عما غلب عن القبض لا شرط فيه بنفسه ، ولا خيار يطله ليكون وثيقة بجميع هذا الدين إلى وقت قصاه ، وقبل هذا المقر له هذا الإقرار قبولاً صحيحاً مشافهة ، ثم أقر هذا المقر إقراراً مستأنفاً صحيحاً غير مشروط في الإقرارين السابقين ، ولا في أحدهما أنه أذن بهذا المقر له أن يسكن هذه الدار لو كانت داراً بنفسه ، ويسكنها من أحب ، ويقول : في التكرم أن يتناول من أنزله ومن رطبه ومن نماره ما أحب ، ويناولها من أحب مادامت هذه الدار ، وهذا الكرم مرهوناً عنه بهذا الدين من غير غرامة عليه ، ولا ضمان بذناً صحيحاً جائزاً على أنه كلما رجع عن هذا الإذن ، فهو مأذون له بذلك إذناً محله مستقبلاً مادامت هذه الدار مرهونة في يد هذا المقرين بهذا الدين ، وقيل هذا المقرين مه هذا الإذن قبولاً صحيحاً ، وأشهدا على

أنفسهما بذلك من البت أنه آخره، ويتم الكتاب.

٢٠١٣١- بيع التولية : وهو بيع ما اشترى بالثمن الذي اشتراه من آخر ، ونسخة كتابها هذا ما شهد عليه كشهود المسمون آخر هذا الكتاب ، شهدوا جميعاً أن فلان ابن فلان قرع عتدهم ، وأشهدهم على إقراره بذلك كله في حال صحة بطنه وثبات عقله ، وجواز أمره له وعليه طائفاً وأغنياً أنه كان اشترى من فلان ابن فلان جميع الناب الذي في موضع كذا بحدودها وحقوقها وأرضها وبنائها ، وكذا يالف درهم . وكذا شراء صحيحاً ، وكفا وإثما كانا نقاض بئاريخ كذا ، ثم إن هذا المشتري ولي فلان ابن فلان جميع ما وقعت عليه عقدة هذا البيع والشراء بهذا الثمن الذي اشتراه به تولية صحيحة لا شرط فيها ولا خيار ، وأن فلاناً قبل من فلان هذه التولية قبولاً صحيحاً ، وأودع جميع هذا الثمن المذكور ، فقبض فلان منه هذا الثمن قبضاً صحيحاً ، ويرى إليه منه براءة قبض واستيفاء ، وقبض فلان ابن فلان المولى هذا جميع ما وقعت عليه عقدة هذه التولية قبضاً صحيحاً ، يسلم هذا المولى ذلك كله إليه ، وضمن فلان هذا لهذا المولى المدرك في ذلك كله ضماناً صحيحاً ونقراً به ، ويتم الكتاب .

إذا اشترك غير ، فيما اشترى يكتب كما في التولية ، فإذا انقضى إلى التولية من النسخة الأولى كتب ههنا ، ثم إن هذا المشتري اشترك فلان ابن فلان في جميع ما وردت عليه هذه العقدة بالنصف المتباع أو الربع أو نحو ذلك على ما يتفقان عليه بنصف هذا الثمن المذكور فيه أو بربع هذا الثمن المذكور فيه اشترى كما صححنا جازئاً نافذاً دائماً ، وأن فلان ابن فلان ابن فلان قبل من هذا الاشترك الموصوف فيه قبولاً صحيحاً ، وأودع نصف هذا الثمن . فقبضه فلان هذا منه قبضاً صحيحاً ويرى إليه منه براءة قبض واستيفاء ، وضمن فلان الشريك هذا جميع ما وقعت عليه عقدة هذا الاشترك الموصوف فيه قبضاً صحيحاً ، وضمن له المدرك في ذلك كله ضماناً صحيحاً ونقراً . ويتم الكتاب .

٢٠١٣٢- بيع المراجعة : يكتب : هذا ما شهد عليه الشهود ، ويذكر كالأول إلى موضع ذكر التولية من الأول ، ثم يكتب : وأن فلان ابن فلان التمس من هذا المشتري أن يبيع جميع هذه الدار منه مربعة بربع خمسين درهماً عشرين ، وأن هذا المشتري باع منه جميع ذلك مربعة بالالف وخمسين درهماً يبيعاً صحيحاً لا شرط فيه ، ولا خيار ، وأن

الآن انظر الآن إلى ما نحن فيه من هذا الأمر. فمما وجدنا في بعض النسخ أن ما هو عليه الآن قد
 مع التبريد المعبر وهو كذا فمما وجدنا في بعض النسخ أن ما هو عليه الآن قد
 بالمتن. وهذا هو الآن من هذا الأمر. فمما وجدنا في بعض النسخ أن ما هو عليه الآن قد
 كذا فإنه قد عثر على كل ما فيه من التبريد. وفي بعض النسخ أن ما هو عليه الآن قد
 صحيح.

فصل في الإقالة

٢٠١٣٣- إن يكتب على ظهر صك الشراء فهو أنه صر . وهذه نسخته : هذا ما شهد عليه اليهود المسمون آخر هذا الكتاب شهد به أن فلان ابن فلان البائع المذكور في بطر هذا الصك سأل من المشتري المذكور فيه أن يقبله هذا البيع والشراء الذي جرم بينهما في هذه الدار المحصورة ، وأن هذا المشتري أجابه إلى ذلك ، وقاله هذا العقد الموصوف فيه ، وأن هذا البائع قبل منه هذه الإقالة قبولاً صحيحاً في مجلس هذه الإقالة شاهداً ، وقضى هذا المشتري من هذا البائع جميع هذا النسخ الذي كان أرفه إياه ، وذلك كذا قبضاً صحيحاً بإبقاء هذا النسخ ذلك إياه ، وبرئ إليه منه براءة قبض واستيفاء ، وقضى منه هذا النسخ جميع هذا المعقود عليه الذي كان ملطه إلى هذا المشتري على حاله الذي كان ملطه إليه قبضاً صحيحاً يستقيم هذا المشتري ذلك كنه فيه ، وضمن هذا المشتري لهذا البائع الدرك فيما جرت فيه هذه الإقالة ضماناً صحيحاً ، وتفرقا عن مجلس هذه الإقالة بعد صحبتها وتغامها تفرق الأبدان والأقوال عن صحة منهما وتراض طائمين وافقين ، وذلك يوم كذا .

وإن أفردت كتابتها ، أضالت وهذه نسختها هذا ما شهد إلى قوله : إن فلان ابن فلان كان يشتري من فلان ابن فلان جميع الدار التي إلى أن يذكر . لتناقض فيما إذا كان نفاضا ، ثم يكتب أن هذين المستعين تحديداً هذا العقد الموصوف فيه الذي كان جرى بينهما مثل ذلك التمن الذي كان مسمى مقبوضاً بتراضيهما إقالة صحيحة لا رجعة فيها ولا مشروية ، وأن هذا المشتري استرد من هذا النسخ مثل ذلك النسخ الذي كان أرفه إياه وذلك كذا ، وقبضه منه بكما له وتغامه بتدفع هذا البائع إليه ، وبرئ إليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء ، وسلم إلى هذا البائع جميع ما وقعت عليه هذه الإقالة قبضه هذا البائع منه قبضاً صحيحاً ، وضمن هذا المشتري لهذا البائع الدرك في جميع ما جرت فيه هذه الإقالة ضماناً صحيحاً ، وتفرقا عن مجلس هذه الإقالة بعد صحبتها وتغامها تفرق الأبدان

والأقوال، ويتم الكتاب.

وإن كنا لم يتضاهيا، فوجه كتابه أن يبدأ بما بدأت به السلسلة الأولى، ثم يكتب عند ذكر التقاضي: وأن هذا المشتري لم يكن قدغن، لمعقود عليه ولا أدى شيئا من ثمنه وأن هذين المعاقدين تقايلا هذا العقد، أو صرف فيه بتراضيهما إقالة صحيحة، فنسط هذا التمن عن هذا المشتري، ولم يبق له حق في هذا المعقود عليه الذي في يد هذا المباع، وتفرقة ويتم الكتاب.

والمحق بهذا القسم خاصة حكم الحاكم، لأن الإقالة قبل القبض لا تجوز عند بعضهم، أو يذكر الإقالة سبب عيب وجده فيكون فسخا عند الكل فيجوز، فيكتب في وجود العيب، ثم إن هذا المشتري وحده بهذا المبيع عيبا كذا، فرده عليه، ويكتب هذا الفرق في غير المفروض على هذا الوجه، مما أدرك هذا المبيع في ذلك كله، أو في شيء من ذلك محدث كان من هذا المشتري من إقرار وتضمنه، وفيه ذلك من سبب يكون منه، فعلى هذا المشتري في ذلك تسليمه بقتضيه الحاكم.

هذا الذي ذكرنا من صورة الكتابة في الإقالة اختيار المتأخرين من أهل الشروط، وكان أبو زيد القيرواني يكتب: هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا يعني المبيع ولائنا يعني المشتري أقرا عندهم في صحة عقولهما وأبدانهما وأحوال أمورهما، وذلك في شهر كذا من سنة كذا أن فلانا المسمى في هذا الكتاب كان اشترى من فلان المسمى في هذا الكتاب في شهر كذا من سنة كذا جميع الدار التي في سنة كذا، وبه حكم جميع ما كان في ذلك الشراء، فإنه سيأته أن يقيله هذا المبيع إلى آخره.

وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله كانوا يكتبون هذا كتاب لعنان ابن فلان يعني البائع المستقل لعنان ابن فلان يعني المشتري المقبل، وكانوا يحكون فيه عن ذلك الشراء، ثم يكتبون، وبذلك سألتني أن أقبلك لشراء وأود عليك ذلك هذه، ونرد على نعمناه فعلت ذلك، وأقبلك البيع، ولم يذكر محمد رحمه الله في شروط الأصل خبر الإقالة، ولا بد منه، فالإقالة لا تتم بدون الأصول كالبيع، وأكثر أهل الشروط بعد هذا كانوا يكتبون جميع ما يكتب في أصل البيع من رؤية المعاقدين والفرق

بأبدانها.

وكان التمسى وأبو زيد لا يكتبان ذلك، قال الضحاوي: وهذا إغفال منهما، لأن الإقالة بيع مستقل عند بعض العلماء، فيكتب فيه كد يكتب في الساعات.

ولم يذكر محمد ورحمة الله في شروط الأصل الدرك في الإقالة، ولا بد من كتابته، وإن درك في الإقالة ما أخذ به المشتري قبل الإقالة، يمنح صفة الإقالة، واختلفوا في كتابته، كان للضحاوي يكتب: وما أدرك البائع من درك فيما وقعت عليه هذه الإقالة المسماة في هذا الكتاب، وفي شيء منه ومن حقوقه ومن قبلي، ومنى بسبب إقرار وشاهد وتلجئة وتخليك وجدة وحيلة، إن كتب اختلفا في ذلك، واختلف بأمرى يطل ذلك هذه الإقالة المسماة في هذا الكتاب، فعنى فلان يعنى "المشتري تسليم ما توجب الإقالة المذكورة في هذا الكتاب، أمر بتسليم ذلك فلان البائع على ما توجب الإقالة، وكان التمسى يكتب: فما أدرك فلاناً يعني البائع في هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب، وفي شيء منها ومن حقوقها من درك من أحد من الناس كلهم من قبلي، وبشيء من قبل شيء، إن كتب أحد نقه" أو أخذ به محدث لى بأمرى، وبشيء بوجه من الوجوه، فعلى تسليم ذلك كما توجب الإقالة المسماة في هذا الكتاب - والله أعلم.

٢٠١٢٤ - إقالة الوكيل بالبائع: يكتب فيه: هذا ما شهد إلى قوله: إن فلان ابن فلان وهو وكيل فلان في جميع ما سمي ووصف فيه من الإقالة والتعهد والقضي والتسليم والضمان أقر عندهم وأشهدهم على إقراره أن فلاناً كان لشري من فلان جميع كذا، ويحده بحدوده كذا، وضمن كذا شراء صحيحاً، وإنهما تقابضا البدين، وإنه بنا لهما في التقابل والشراء، موكل فلان البائع فلاناً بذلك وقيل هذا الوكيل منه منه الوكالة، فنه أقاله بوكالة البيع الفى كان جرى بين فلان وفلان في جميع ما بين يمه فيه بالشئ المسى فيه بإقالة صحيحة جائزة، فقبل منه هذه الإقالة مواجهة قبل تفرقها، واستعمالها بغيرها، ودفع فلان إلى هذا الوكيل جميع هذا الشئ، وهو كذا من مال هذا البائع، فقبضه منه تاماً وأتياه، وسلم فلان إلى فلان جميع ما كان وقعت عليه عقدة

(١) مكنا في الأصل رم. وكذا فرط. بعين.

(٢) وفي الأصل ثمة.

هذا السبع ، فقصه منه ، وذلك على الحال الذي كان عليه يومه . ففت هذه المقعدة ، لما أدرك فلاناً فبسا ، وفت عليه مقعدة هذه الإزالة وفي شربها من مرة من قبل فلان ونسمة ، فعلى فلان تسليم ما يجب لفلان عليه في ذلك ، على هذا وكل المسيرى . فيجب بطريق الشجعة والإقرار به ، وينبغي بالأشربة ذكر هذا الإقرار ، فقد يظهر رجلاً . بعد ، وبكلام صريحاً لخطوبه إسماعيل ، ثم تفيح الخسرة في أحد إقراره فبسا بذلك فلان . يتسكك يظهر ذلك عليك فلان يذنبه إليه ، وهذه نسخة هذا ما شهد في قوله : فلان فلان . أنما إليه جميع ضيعته المذمومة على ١٩٠ وبين موضوعي . وحقوقها وحقوقها ٤٩٠ . وكتب له على نفسه وأنت كتاب مراء بكلاماً ورحمنا ، وفي بقصر نمسا ، وتسليم الضيعة إليه ، وإنه أقر بقصر ذلك منه بأربع كداه ، وإذا ذلك لم يكن بيع ، فغف ، ولا إزائه منك . وقصر منه منها ، ولا شيئاً منه ، ولا تسليم أنه جميع هذه الضيعة ، ولا شيئاً منها ، من كان ذلك تلجست منه إليه نولت لشيء حاده . وإنه لم يكن ملك عليه هذه الضيعة ، ولا بدت له حق فيها ، ولا شيء منها ، ولا حقوقها ، ولا في ضمن الدين أقر هو بقبضه ، وإنه متى أقر قبضه ، بهذا المسبب أو بسبب آخر ، حقا في شربها ، ذلك ، عهد في دعواه مقرر ، وبته التكتاب .

فإن كان قبض الضيعة طاهر ، وأراد ردّها غنبة إلا أن يكتب . فإنه كان قبض منه جميع هذه الضيعة ، وإنه ردّها عنه ، وسلمها إليه ، فأقر أنه جميع هذه الضيعة حادوها وحقوقها ذلك فلان دونه ودون الناس أجمعين ، وإن سمس له جميع ما يدرك فيها من ذلك بيمينه ، ومن قبله من إقراره بالجملة وعينه وبيع وتلك وتلك وحديث كان منه من ذلك يستحق ذلك ، أو شيء منه كان غنبة أو يحلصه من ذلك ، أو يرد عليه ما يلزمه ، وإذا فبسا هذا . فافهم أنه لا يضمن بغير هذا .

٢٠١٣ - فمأخوذ من أهل الشروط ذكره في صكوك الأشربة بعد ذكر المذكر قبل الإتيان بزموا فقد تفيح أحدهما إليها ، فمن جملته ذلك . فمأخذ الإقرار على يخطاب ما عتبه فبسا ولعت عهده السبع أو البيع كان برصه ، وأنه لا مبرعة له ، وهو أن يكون . السبع بن أو زوجة . ومن أوله دعوى في ذلك بيمينه أو إقراره ، أو نحو ذلك . فيلحق بذكر المذكر ، وأقر فلان من فلان أن هذا السبع ، أو فلان من فلان ، وجه هذا السبع ما عتبه في حال استحقاق شرط صحة الإقرار ، وقد ذكرنا وجه ذلك في أول هذا .

الفصل.

وفي بيع الكرم إذا كان في الكرم نخل، وفي بيع الأرض إذا كان في الأرض ورع،
ونخل أرض مزروع يكتب: اشترى من فلان كل الفلة مع الكرم بدون معاملته فلا، كل
ذرع مع لأرض ياذن مزارعه فلا، ويكتب عند قبض الثمن: قبض هذا البائع جميع
هذا الثمن لنفسه، ولهذا المزروع ياذنه له به، ويرى في ذلك كله برءة قصص
واستفاه.

وجه آخر يكتب: قد سلم فلان مزراع لهذا البائع هذا البيع الموصوف به على
ما سمي فيه، وفي ذلك كله، وأجاز لهذا المشتري دفع هذا الثمن إلى هذا البائع،
وأبى هذا المشتري منه، وكان هذا تسليم من فلان، وهذا بيع على حاله الذي كان عليه
يوم وقعت عقدة هذا البيع بين هذين، ويكتب في بيع ترهون والمستأجر ياذن
فلان المرسى، واذن فلان المستأجر كما ذكرنا في المزراع والمعامل، وفي بيع المستأجر
... بآل يكتب: فلي الإشهاد، وإذا كان هذا البائع أجز هذا المحدث من فلان سنة كذا
أو لها كذا، وأجزها كذا، ثم حقه دين معلوم، وقد ظهر ذلك عند القاضي فلان بيته
فأبى عنه بذلك، وإن لا وفاء سنة إلا من كان هذا المستأجر، فإساعه بقضاء دينه
بطلب ثريه، فعرض هذا القاضي بقبض هذه الإحارة، وإتخاذ هذا السبع في مجلس
قضاء بين الناس شهد الشهود على إفراز هذين، فأي، وعرف قضاء هذا القاضي
بجميع ذلك.

ومن جملة ذلك: ذكر الإبراء عن المعبود، وقد أبى هذا المشتري المسمى فيه بهذا
الملك المسمى فيه من جميع عيوب ما وقع عليه هذا السبع الموصوف فيه بعد تسمية هذا
البائع جميع عيوبها عيب، ومعرفة هذا المشتري جميع عيوبها عيباً فعلياً على حقها
وصحتها، وعادها إبراء صحيحاً واجباً تماماً في الإبراء عن عيب واحد يسمى ذلك،
فيكتب: وقع أبى هذا المشتري هذا البائع عن عيب فلان في هذا البيع.

ومنها: ضمان إنسان الذرك من البائع للمشتري، ويكتب في هذا: وقد مسن
فلان، أو يكتب: وقد كفّل فلان من غير شرط كان في هذا البيع بأمرة
لهذا المشتري جميع ما يجب لهذا المشتري على هذا البائع بسبب البيع المذكور الموصوفين

فيه . وقدر له أيضاً بنفس هذا البائع بأمره كفاية صحيحة نافذة جائرة لا فساد فيها ، ولا خيار على أن كل واحد منهما كغيبل صامع عن صاحبه بأمره ما يلزمه من ذلك على أن هذا المشتري إن شاء أخذهما بجميع ذلك جميعاً ، وإن شاء تنى كعب ثداء ، وكله ثداء مرة بعد أخرى لا برأه لكل واحد منهما دون صاحبه بجميع ذلك حتى يستوفى جميع ذلك ، وكل واحد منهما وكل لصاحبه بنوكيل كل واحد منهما من ذلك بخصوصه ، هذا المشتري في كل ما يدعي قبل كل واحد منهما في ذلك من حق وكالة صحيحة جائرة نافذة حتى تنقضي هذه الخصومة فيما بينه وبين ما وكل واحد منهما من هذا البائع ، والصامن عنه وصى صاحبه في ذلك بعد وفاته خاصة دون ما سواه من الأمور التي يختلفها ، وقيل هذا المشتري ، وهذا انضمام له هذه الوكالة والوصاية والكفالة والكوصة لمخاطبه وكل واحد منهما كغيبل صاحبه مواجهة متافهة قبل انضمامهم واشتغالهم بغير ذلك .

٢٠١٤٦ - السلم : فهذا ما أسلم فلان إلى فلان أسلم إليه عشرة دراهم غطرية سوانة عتيقة جيدة رائحة معدودة مئة مائة بحضرة محاض هذا العقد مصنفها حمسة دراهم غطرية في وفر حطة بيضاء مئة مائة سفية ، أو يكتب بحسنه ربعه ، أو يكتب خمرية حمدة ، والوفر ثمان عشر قميصاً بالقميص اثنتي عشرة منك ، وبه يكال المحبوب في بلدة سمرقند إلى أجل شهر من ثمان ترويع هذا الكتاب سلماً صحيحاً جائزاً تأهب لا حيد فيه ، ولا فساد ، ولا شرط على أن يسلمها إليه بعد محض الموصوف فيه في داره في مصر كذا وفصل هذا المسند إليه جميع ذلك من وب السلم هذا مواجهة وتبصر جميع هذه الدراهم اثنتي عشرة من هذا السلم الموصوف فيه قبل انضمامهم واشتغالهم بغير ذلك ، وتفرقا عن مجلس هذا العقد بعد صحته ولما مفرق الأيدان والأقوال عن تراخي مهما بوجوه هذا العقد ، وبتم الكتاب لا يذكر الدار ، لأن المبيع غير مذهب

وجه آخر : ذكر إقرار المسلم إليه به يكتب : هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخره شهدوا جميعاً أن فلاناً أقر عدهم ، وشهدهم على إقراره طناً أن عليه وفي ذمته لخلاف ذما من الخطة الجيدة لسنية البقية بكل كذا من جلا إلى شهر عاني أن يوفيه إليه في موضع كذا بميت عند سلم صحيح جرى بينهما على اجتماع شرائط صحته ، وصده هذا المقر نه في ذلك ، وذلك يوم كذا بشرائط صحة السلم بيان حسن ونس المال وموضع

وقدره، وتسليمه إليه في مجلس العقد، ويأخذ جنس المسلم فيه ونوعه وصفته ومقداره
بمعبّر يؤمن فقده، والتأجيل بأجل معلوم، ويأخذ مكان الإيفاء عند أبي حنيفة رحمه الله
فيما له حل ومؤنه، وأن يكون بالتأجيل اختيار فيه، وأن يكون المسموع فيه عند الرجوع لا
ينقطع بين العقد والأجل، وإعلام قدر رأس المال شرط عند أبي حنيفة رحمه الله، فمن
أسلم في حنطة وشعير، فلا بد عنده من ذكر رأس مال كل واحد منهما - ولفته أعظم -

ودعه كتابة ذلك: أسلم كذا درهماً في كذا قفيز من حنطة وكذا قفيزاً من
شعير كذا عشرة دراهم منها بعينها حمزة مما سواها في هذه الحنطة وخمسة منها وهي البقية
من هذه الدراهم بعينها حمزة مما سواها في هذا الشعير، وما كان مختصاً به من ذلك ألحق
به حكم الحاكم عنى ما سر، وما يجوز وما لا يجوز من ذلك واتفاقاً واختلافاً يعرف في
المنهات، وفي الطائفت الرجاسة يكتب: أسلم إليه كذا درهماً في كذا عنداً من
الطائفت الرجاسة ألف عدد منها كذا يدعى بالفارسية كذا وألف منها أوساط يدعى
بالفارسية كذا وألف منها صغار يدعى بالفارسية كذا كل عشرة من الكار ووزنه كذا،
والأوساط والصغار على هذا، وفي العنب أسلم في كذا من العنب الأبيض الذي
يدعى كذا، وكذا من العنب الأسود الذي يدعى كذا، وفي التين أسلم في كذا وفرا
من بين - أبيض من ببر الحنطة أو كذا من بين الشعير أو كذا من كفر كذا من البز
المعروف بين أهل كورة كذا - والله أعلم -

الفصل الثاني

في النكاح

٢٠١٣٧- إذا تزوج الأب بنته البكر البالغة^(١) أو التي لم تكن بالبالغة يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة بتزويج ولها فلان إياه بدينها ورضعها، وأمرها إياه بمهر كذا، كذاها صحيحاً جائزاً أن تلقا بحضرة جماعة من العدول، وروحها هذا كنف، لتأوى الحسب وعيبره قادر على إيفاء مهره ونفقتها، ليس بينهما سب يؤدي إلى نفي النكاح أو قصده، والمهر المسمى فيه مهر مثلها فهي امرأته بهذا النكاح الموصوف فيه، ولهذا العقد في له عليه من واجب ودين لازم، وذلك كله في تاريخ كذا

وجه آخر هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شجعوا جميعاً أن فلاناً تزوج أمته البالغة المسنة فلانة برضاها من فلان فمحصن من الشهود المسمين على صداق كذا تزويجاً صحيحاً، وأن فلاناً تزوجها على هذا الصداق المذكور به في ذلك المحض تزويجاً صحيحاً، وصارت فلانة زوجة فلان بهذا التزويج الموصوف فيه، وذلك كله بتاريخ كذا.

وإن كان أب الزوج قبل هذا العقد لابته والآن سأل بكتب: "وأن فلاناً من فلان واند فلان هذا الزوج قبل هذا العقد لابته فلان هذا المصداق المذكور فيه بأمره إياه في ذلك المجبر فيولا صحيحاً،

وجه آخر أن يكتب: "قرر الزوج بالنكاح وتصديق المرأة إياه بذلك، أو إقرار المرأة به وتصديق الزوج إياها بذلك، وإقرار الولي وتصديق الزوجين.

وجه آخر في تزويج البكر البالغة أن يكتب: "وولي ثري زوجها إياه أيها عبد الله سما لها، وضمنها بالصداق المذكور فيه قصصت، أو يكتب: "فكنت" وهي بكر عاقلة

(١) هكذا في نسخة وم. وكذا في الأصل الكبيرة البالغة

(٢) هكذا في م. وكذا في الأصل وم. يكتب

بالغة صحبة العقل والبدن، وكان ذلك وسكرتبه عشهة فلان وفلان وهما يعرفانها باسمها وسماهها فلانة - فلان أم أنه يسبب - هذا العقد المصروف فيه، وكتابة اسم الزوج وإعلامها الصديق أمر لا بد منه؛ لأن بدونه اختلاف معروف في أن سكرتبه من يجعل رعايته.

وإن كانت الابنة صغيرة يكتب: زوج فلان فلانة بتزويج أبيها إياه بولاية الأبوة، وإن كان الزوج صغيراً يكتب: هذا ما زوج فلان ابنته الصغيرة المسماة فلانة بولاية الأبوة من فلان ابن فلان الصغير على هذا كذا تزويجاً صحيحاً جائزاً نافذاً ولزماً يحضر من التوبة: العدول المرضيين، وقيل هذا النكاح بهذا الصداق لهذا الصغير والمهر فلان بولاية الأبوة قبولاً صحيحاً في مجلس هذا العقد، وهذا الصغير كتب: لهذا الصغيرة والمهر المذكور فيه مهر منتهى.

وإن ضمن الأب المهر من ابنة الصغير يكتب: وضمن فلان والد هذا الصغير بهذه الصغيرة جميع هذا المهر من ابنة الصغير هذا ضماناً صحيحاً، وأجرت ذلك راند هذه الصغيرة، ورضى به شفعة في هذا المجلس، وإن أدى الأب شيئاً من المهر معجلاً من ماله، يكتب: ثم إن فلان والد هذا الصغير تبرع بداء كذا ديناراً من ماله نفسه من جملة هذا الصديق فيه إلى فلان والد هذه الصغيرة، فقبضها هذه بولاية الأبوة قضاءً صحيحاً، ووقعت الشهادة لهذا الزوج من جملة هذا المهر بهذا المهر وبقي له عليه بعد أداء هذا المداي كذا.

وإن أدى الأب شيئاً من المهر معجلاً وضمن الباقي يكتب: ثم إن فلاناً والد هذا الصغير تبرع بداء كذا ديناراً من ماله نفسه من جملة هذا الصديق، وضمن لزوجته هذا الصغير ما بقى لها عليه من هذا الصديق، وذلك كذا ديناراً ضماناً صحيحاً، ورضى به من أه ولايته المرضى، وأحضر من أه ولايته الإجماع لانه في الشريعة خطأ أنو ذلك ويتم الكتاب.

وإن طلبوا من أب المرأة هبة بعض الصداق أو الإفراء، مستيفاً ذلك، أما الإفراء في الإفراء بالتقصير يا طلل إذا كان الإفراء به في مجلس العقد؛ لأن أمن المجلس يعرفون أنه كذب حقيقة، وإن كان الإفراء بالتقصير في مجلس آخر، ففي الصغيرة يصح الإفراء

بالتقصير، وفي الكبيرة كذلك إن كانت بكرًا، وإن كانت ثيبًا لا بد من أمرها ورصاها، وأما الهبة فإن كانت صغيرة لا شك أنه لا يصح، وإن كانت كبيرة نصح الهبة إذ كانت بأمرها ورصاها، فيكتب . وذهب فلان والد هذه المرأة بأمر ابنته هذه من جسلة هذا الصديق في مجلس هذا العقد لهذا الزوج كذا درهمًا، وقبل هذا تزوج من هذا الأب هذه الهبة لنفسه فهو لا صحيحًا، وبقي لها عليه كذا دينارًا نقالبه بها عند نوجه الخطأ لهذا لها.

هذا إذا عرف أمرها الأب بالهبة بإخبار الشهود، وإن لم يعرف ذلك إلا بفعل " الأب يكتب : وذكر والد المرأة أن ابنته هذه أمرته بيه كذا من هذا المهر لهذا الزوج، وأنه يهب بأمرها، ويضمن له المدرك من جهتها إن حدثت المرأة الأمر بالهبة ولك شأربخ كذا والأحوط في ذلك أن تحضر المرأة مجلس النكاح ويزوجها وليا بأمرها وهي تهب نفسها بعض المهر للزوج - والله أعلم - .

وجه آخر في تزويج الأب ابنته الصغيرة والزوج ياتع يكتب : تزوج فلان فلانة بنت فلان بتزويج أبيها هذا الحق ولابنته عليها بالأبوة، فإنها صغيرة لا تلي أمر نفسها بنفسها، وإنما يلى عينا أبوها بولاية الأبوة، فزوجها أبوها هذا من فلان هذا على هذا أن كذا على أن كذا كذا، إن معجل، وكذا منها مؤجل كذا سنة، وعلى أن يفتي الله تعالى فيها ويحسن صحيحها ويعاشرها بالمعروف كما أمر الله تعالى به ونبيه . ويجب عليه بعد المهر مثل الذي لها عليه من ذلك بعد أن كان بالصدق المذكور . فيه على ما وصف فيه من عاقله واجله وفاء بصدق مثلها من نساءها للرجوع في مفساد صداقتها إلى مقادير صداقاتها، وفي فلان هذا النكاح على ما وصف فيه من عاقله واجله بمعاينة من فلان يراه على جميع ذلك .

إذا كان الزوج للصغيرة جدها أب ثيبا يكتب : هذا ما تزوج فلان حالته فلانة بنت فلان بعد موت أبيها فلان بولاية جللته إلى آخره .

وإن كان الزوج أخا الأب وأم، أو الأب يكتب : هذا ما تزوج فلان أخيه الصغيرة المنسمة فلانة بنت فلان ابن فلان بولاية الأخوة لأب وأم أو لأب إذ لم يكن لها ولي

أقرب منه وحكم يصحح حكم من حكاه المسلمون عند حائز لحكم بعد خصومة مدعنة رفعت فيه ، إنه الحق فيه حكم الحاكم ، لأن في جواز تزويج غير الأب وابنة الصغرة اختلاف بين العلماء .

وإن كان الزوج عدا يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة بنت أخيه فلان بولاية العمومة لأب وأم أو لأب ، ويدعى بآخره ما ذكرناه في تزويج الأخ

وإن لم يكن للمرأة ولي ، فزوجت نفسها باذن القاضي يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة سعى صداق كذا محضر من الشهود العدول بتزويجها نفسها منه باذن القاضي فلان تزويج صحيحاً ، ولم يكر لها ولي حاصر ولا غائب ، وإن تزوجت نفسها بغير اذن القاضي بالحق بآخره ، وحكم يصححه حاكم من حكاه المسلمون ، ويكتب وقبضت من هذا الزوج كذا من جملة هذا الصداق المذكور ، وفي لها عليه كذا

٢٠١٣٨ - وفي تزويج المحدث يكتب : هذا ما تزوج فلان عبد فلان ، أو يكتب مملوك فلان فلانة بنت فلان ابن فلان وهو حرة سائمة باذن سيده فلان ، وأمره إياها بهذا العقد الموصوف فيه محضر من الشهود العدول على صداق كذا بمقد صحيح نافذ لازم بتزويج أنيها فلان ابن فلان إياها منه برضاها وتزوجاً صحيحاً ، ويتم الكتاب .

وإن كانت المرأة مسنبرة يلحق ما حره حكم الحاكم ، لأن في تزويج الأب ابنة الصغرة من المهر خلاف معروف بين أبي حنيفة رحمه الله وصاحبه .

وفي تزويج الأمة يكتب : تزوج فلان فلانة مملوكة فلان ابن فلان ، أو يكتب أمة فلان ابن فلان تزويج سيده فلان ابن فلان إياها منه على صداق كذا بلى آخره .

وقد حوت العادة في الترسانين أن الأرواح أو بأسماء يبيعون الضيقات والمعدرات من النسوة بثمن مديد ، ويجمعون لثمن فصيهاً بالهرة فينفي للكتاب أن يكتب بعد التسمية إن كان اشترى من الزوج هذا ما اشترت فلانة بنت فلان من زوجها فلان ابن فلان ، اشترت منه جميع الصيغة التي هي كرم مودود من يدهم أو خمس ذرات أرض صاحبه فلان عه موصيها قرية كذا أو جميع لثمنك لثمن ذي سلف أو ذي سلف واحدة على حسب ما يكره المشتري على دار ، ويستين كذا يحدد المشتري بالحدود

الأربعة ، وبين لهن ، ويكتب جميع ما يكتب في كتب الأثرية على ما يأتي بيانه في فصل النكاح . إن شاء الله تعالى .

وإذا انتهى إلى ذكر بعض النعم يكتب : ثم إن هذين المتعاقدين قد صفا جميع هذا النص المذكور فيه بجميع الصداق الذي كان لهذه المشتري على زوجها هذا البائع ، وصداقها مثل هذا النص مقاصة صحيحة ، ويرثت المرأة المشتري هذه من هذا النص براءة مقاصة ، ويرى زوجها هذا البائع من جميع صداقها بحكم هذه المقاصة ، ثم يكتب : وقبضت المرأة المشتري هذه جميع ما بين شرائه قبضاً صحيحاً بتسليم البائع هذا ذلك إليي ، وصحت به الدرك في ذلك ضماناً صحيحاً ، وذلك بتاريخ كذا ، وإن كان هذا التاريخ بعض صداقها ، وهو الذي يشترط نفعه في النكاح قبل الزفاف ، ويسمى بالفارسية صحت يمان يكتب : قاصاً جميع هذا النص بتله من جدلة صداقها ، هو جميع ما شرط به جبهه إليها ، ثم يذكر قبضها المشتري ، ثم يكتب . وقد بقي لهذه المشتري من ذمة زوجها البائع هذا من صداقها كذا وكذا ديناً لازماً وجهاً واجباً وصداقاً ناشئاً لازماً بالنكاح القائم بينهما الحال ، وذلك بتاريخ كذا .

وإن كان هذا النكاح من والد الزوج يكتب : هذا ما اشترت فلانة من والد زوجها وهو فلان كذا وكذا إلى آخر ما ذكره ، ويكتب عند ذكر المقاصة ، ثم إن هذين المتعاقدين قاصاً جميع هذا النص بجميع صداقها المسمى لها في عقد النكاح على زوجها فلان ، وهو كذا درهماً وكذا ديناراً مقاصة صحيحة ، وقد كان والد الزوج هذا ضمن لها جميع صداقها الذي له على زوجها ابنة فلان صديقاً صحيحاً حملة منه ، وتحملاً لهذه المؤنة عنه ، ويرثت المشتري من هذا الثمن ، ويرى والد الزوج ، والزوج عن جميع مهرها بحكم هذه المقاصة ، وذلك بتاريخ كذا .

الفصل الثالث

في الطلاق

٢٠١٣٩ إذا اختلعت امرأتى من امرأتى بالظهر الذى لها عليه وبغضة ههنا، بأن كانت المرأة مدخولة، وأراد الرجل أن يكتب كتاباً، يكتب هذا كتاب لفلان ابن فلان يعنى الزوج من فلانة بنت فلان، هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله، وكان الخصام والطحاوى والسنى وهلال وأبو زيد الشرحبلى ورحمهم الله يزيدون فى ذلك زيادة، فيكتبون: هذا كتاب لفلان يعنى الزوج كتبت له فلانة بنت فلان، وإنما كانوا يكتبون هكذا لما نقل عنهم أن الكتابة على الوجه الذى كان يكتب أبو حنيفة رحمه الله يشبه كتاب الرسالة، فإن فى الرسائل هكذا يكتب هذا كتاب لفلان من فلان، وكتاب اختلعت كتب وثيقة وليس بكتاب رسالة، فيزاد به هذه الزيادة فيخرج من كتابه، الرسالة.

ثم يكتب: أنى كرهت صحبتك أو طابت امرأتى، كذا: أن يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله، وكان الخصام وهلال والشامى "وأما أهل الشروط يكتبون: أنه تزوجت زوجة، صحيحاً بولى هو أقرب عصبنى إلى ربه وأحرار مسلحين عداواً، بأنقرن ومهر مسمى عاجل وأنى لم أقبض منك مهر الذى تزوجنى عليه ولا شيئاً معه، وإنك دخلت بى وبما عنتى وأنى كرهت صحبتك وطابت امرأتى من غير إضرار منك بى ولا إساءة كانت منك، وإذا يكتب: أنى كرهت صحبتك نبيان أن الشوز من قبل المرأة حتى يكون أخذ الخداء مساماً للزوج فى القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى، فإن الشوز إذا كان من قبل الزوج إن كان يجوز للزوج أخذ الخداء فى القضاء بكرة له ذلك فيما بينه وبين ربه إلا أن عامة أهل الشروط يزيدون من غير ضرار منك، ولا إساءة منك، قالوا: لأن يدون هذه الزيادة لا يثبت كون الشوز من قبل امرأة ينفق لجوازها كرهت صحبتك لإساءة ضررها من الزوج بما، فيكتب هذه الزيادة ليثبت للشوز من

قبلها يبين ، ثم يكتب : وإن سألته أن تجعلني بجميع الدين الذي لي حيث من مهرى وهو كذا وكذا ذمها ، هكذا كان يكتب أبو حنيفة رحمه الله عليه وأصحابه ، وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون : وأنى سألته بعد ما حلفا أن لا يقيم حدود الله تعالى أن تطلقني طلقاً بآية تجميع مهر الذى عليك ، وإنما كتبوا بعد ما حلفا أن لا يقيم حدود الله تركة بكتب الله تعالى ، وإن الله تعالى قال : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقِيَمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾

وإنما اختاروا لفظة الطلاق على لفظة الخلع حتى كتبوا : وأنى سألته أن تطلقني تطلقته بآية ، ولم يكتبوا أن نخدعنى ، لأن حكم الطلاق بالجمع عليه فإنه طلاق ما تن بالاجتماع وحكم الخلع من ذماء فيه بين الأصحاب واللفظ رضى الله عنهم ، وبعضهم جعلوه فسقاً ، وهو أحد قولى الشافعى رحمه الله ، وبعضهم جعلوه طلاقاً بآية ، ولا شك أن ذكر المجمع عليه أولى من ذكر المختلف فيه .

وإنما كتبوا : بجميع مهر الذى لى عليك ، وهو كذا ، وكذا حتى يصير مقدار الساقط بالخلع معلوماً . ويخرج عن حد الاختلاف : لأن جهات الساقط جمع صيغة التسمية ، فيذكر ذلك لصحة الخلع بالاجتماع ، ويكتب : ويجمع نفقنى ما دت فى هدتى ؛ لأن المتونة عندنا تستحق النفقة حايلاً كانت أو حاملاً ، وهو قول عمر وعبد الله ابن مسعود رضى الله عنهما ، فيذكر ذلك حتى لا يخاطب بها عند علمائنا رحمهم الله .

وإنما اقتصرنا على كتابة المهر ونفقة المنة ولم يذكرنا ما لا رائلنا ، وإن كانوا لو ذكروا لصح فى هذه الصورة ؛ لأن وضع هذه الصورة أن الشوز من قبل المرأة ، والنشوز إذا كان من قبل الزوج ، حل للزوج أحد الزيادة على ما أعطاهما للزوج ثباته وقسمائنه وبين ربه ؛ لأن حل أحد الزيادة على ما أعطاهما الزوج ذبانه وقصاء على رواية الجامع الصغير . أما على رواية كتاب الطلاق لا يحل أحد الزيادة فيما بينه وبين ربه ، وإن كان النشوز من قبل المرأة ، فاقصروا على المهر والنفقة ليعلم أن أحد الفداء حلال للزوج مانعاً الزوجات .

ثم يكتب : ففعلت ذلك ، إنما يكتب هذا حتى يشتم الإيجاب من الزوج ؛ لأن

(١) هكذا فى طه وكما فى غيرها تطلقه .

(٢) سورة البقرة الآية ٢٢٩ .

مطالاف إني وقع بإيحاب الزوج ، ثم يكتب : « حلفني بيمينه التي لي عليك ، وهو كاذب ، وحسب نفقة عدني ما عدت في عدتي ، إنما عاد ذلك لثأثيه ، ثم يكتب : وقد برهيت بك ، وقبالت مني بنت قولها الخلع ، فبم الخلع على ثرويات كلها ، وهذا لأن الواحد لا يتولى مرفق الجميع ، وإن كان قبله مقدراً معلوماً في روية ، فعلى هذه الرواية إذ سألت المرأة من الزوج أن يخاصها ، على جسيم ، « ألها عابه من النهار ، ويخاصها لزوج لاسم الخلع ، « اني رافا ، فبم ورغبت ، « خذ به ذلك نسيم خلع بائناً ، الثرويات ، ثم يكتب : « فاعتصمت به منك . فلا حق لي قبك ولا دعوى ، ولا طلبة مني ، ولا نفقة ، « غير ذلك يكتب تأكيداً ، وتعالى الله

ثم هل يكتب شعار النبوة إنا لله وإنا إليه راجعون ، فكتبه غفر له مهرة ، انتهى في هذه الترجمة ؟
والأصح ، فأن لا يكتب ، وأبو زيد النيراضي كان يكتب : وعلى أنى ضامن ، أفركت
فيه من ذلك من قبل أحد بني ، قال فلطفتوني رحمه الله : هذا غير صحيح ؛ لأن سببها
أن يكون له من التصرف في شهر مع غير الزوج ، وتصرفها في الشهر مع غير الزوج لا
يصح ، لأن فيه غشك الدين من غير من حقه الدين ، فلا معنى لذلك الحديث في هذه
الأمور ، وإذا استبرأ ذكر له وإنا كان من الخلق عياناً ، وبه فحق فيه ، لأنه لا يسبب من

جيبا

ثم المرأة إذا كانت حرة، وقد خافت على نفسها، وقطعت شاربها، أكتابه حرة، و
 وأبوابه للزوج حرة عن المهر، ونفقة المدة بالإجماع، أما عن انهو فظاهره، وأما محرمه
 بغيره المدة، أو عندنا بالشرط، وأما عند غيرنا في قوله بزوج من نفقة المدة، أي في الشرط إذا
 كانت الزوجة حرة، وإن كانت المرافة حرة، أي كان لها نفقة المدة بالإجماع، فقصده
 في كتابة براءة الزوج عن النفقة لا يكاد مجمعا عليه؛ لأن عندنا في كان يسر عن نفقة
 المدة بالشرط، فعدم غيرنا، وهو من لا يرى البراءة عن الخوف النجوه لا يبرأ؛ لأن
 نفقة المدة مجهولة.

ولم يذكر محمد - عليه السلام - في السيرة أنه بكى ، تلك حادثة
في وقت السيرة ، وبعض المتأخرين اختاروا ذلك ؛ لأنه الخلف في وقت السنة مباح ، وهو

غير وقت السنة مكرره، فيكتب ذلك حتى يعمم أن هذا الخلع وقم نصفه الإباحة أو نصفه الكراهة.

هذا الذي ذكرنا إذ خلعها على مهرها ونفقة عديتها، وإن خلعها على أحدهما، فإن خلعها على مهرها، فلها نفقة العدة، وإن خلعها على نفقة عديتها برأ عن المهر عند أي حجة - رحمه الله - وعندهما: لا، والمساك معروفة.

وجه آخر أن يكتب ونفقة للمرأة مه أقر فلان ابن فلان الفلاس في حال جواز إقراره طائفاً أنه خالع من نفسه زوجته المسماة فلانة بنت فلان بتطبيقه وأخذ على مهرها وهو كذا، وعلى نفقة عديتها، وعلى كل حق هو لها عليه وعلى كذا إن شرطاً ما لا غير، وعلى براءة كل واحد منها عن صاحبه عن جميع الدعاوى والخصومات عداً صحيحاً جائزاً نافذاً خالياً عن الاستثناء، وعن جميع المعاش المبطنة، وأنها اختلعت نفسها عنه بهذه الشروط المذكورة، فيه اختلافاً صحيحاً، وذلك في تاريخ كذا، ويكتب ونفقة للزوج منها أقرت فلانة طائفة أنها اختلعت من زوجها فلان على صداقتها، وذلك كذا بتطبيق واحدة بائنة، أو يكتب على بغية صداقتها، وذلك كذا بتطبيق واحدة بائنة، وعلى جميع نفقة عديتها مدامت في العدة، وعلى كل حق هو لها عليه، وأبوته عن جميع دعاويها وخصوماتها كلها إبراءً صحيحاً، فلم يبق لها عليه، ولا له عليها دعوى في شيء من الأشياء، ولم يبق بينهما نكاح ولا علق في علاقته سوى العدة، وصداقتها زوجها في ذلك خطباء، وبتم الكتاب.

وإن شرطوا في الخلع حالاً زائداً على مهرها يكتب خالعها على جميع مهرها، وعلى كذا درهماً، أو ديناراً خلعاً جائزاً، وإن كانت الزيادة في خلع هرصاً يكتب، وعلى كذا، ويبين أوصافه، ويبين طوله وعرضه، وبين قيمته إن كان من ذوات القسم، وإنما قبلت ذلك في مجلس الخلع، وبفض الزوج العين المسمى في الخلع بتليها ذلك إليه، وأبوته عن دعاويها كلها، وبتم الكتاب.

وإن كانت الزيادة في الخلع ضياعاً، فقد قيل: الأحوط أن يجعل الزيادة دراهم أو دنانير، ثم بعد عام الخلع يشترى الرجل ذلك الضيع بمثل تلك الزيادة المشروعة، وبجملان لئمن نصيباً بتلك الزيادة حتى لا تقع المنازعة عند استحقاق المبيع إذا أراد

الزوج المرحوم عليه، فيكتب الكتاب أقر فلانة في حان جواز إقراره طائفاً أنه خالع من نفسه امرأته المسماة فلانة على جميع مهرها، أو يكتب: على بنية مهرها ونفقة عتدتها، وعلي أن تدفع المرأة إليه من خالص ماله كذا من الدينارين النيسابورية، وذلك خمسون مثلاً، وإنما قبلت ذلك منه في مجلس الخلع إلى آخره، ثم إن الخالع^(١) هذا اشترى من مختلعة هذه جميع الضبعة التي هي قرم أو عشر ذبرات أرض، أو جميع الدار المختلعة على اليوت وبن موضع المشري، ويحد المشتري بالحدود الأربعة على ما سبق في فصل الأثرية بحمسين ديناراً من الدينارين النيسابورية شراء صحيحاً، وأن المختلعة هذه باعت ذلك منه بئناً صحيحاً، ثم إن هذين المتعاقدين قاضاً هذا ضمن المذكور فيه بما وجب له عليها من بدل الخلع^(٢) مقاضاة صحيحة، ووقعت البراءة بينهما براءة المقاضاة وقبض المخالع المشتري هذا ما بين عراضه، ولم يبق لكل واحد منهما على صاحبه لا دعوى، ولا خصومة، وبتم الكتاب

٢٠١٤ - وفي الخلع قبل الدخول يكتب: اختلعت من زوجها قبل دخوله بها، وقبل علونه بها بتطليقة واحدة على ما يحصل لها عليه من الصداق بعد الطلاق قبل الدخول بها، وهي نصف صداقها المسمى لها وهو كذا، وعلي براءة كل واحد منهما عن صاحبه عن جميع الدعاوى والمطالبات في النكاح وقهره، وخالصها موافق ذلك مراجعة، ويتم الكتاب، ولا يكتب مهناً نفقة العدة؛ لأنه لا عدة في الخلع قبل الدخول، ويكتب من الجانب الآخر خلع زوجته فلانة، ويكتب في القبول، واختلعت هي منه بذلك كله، وإن لم يكن في النكاح تسمية؛ وكان الخلع قبل الدخول والخلوة، يكتب على ما يحصل لها عليه من المال، ولا يسمى المهر؛ لأن الواجب فيه المنعة، أو يكتب: اختلعت منه قبلي دخوله بها، وقبل علونه بها على كل حق يجب للنساء على أزواجهن في نكاح لا تسمية فيه اعتلافاً صحيحاً.

وإن كانت المرأة صغيرة قال محمد رحمه الله في الأصل: أرايت أن الجارية

(١) وفي ط الخالع.

(٢) وفي م تعالى يجب لها من بدل الخلع.

التي لم تبلغ إذا أراد زوجها أن يطلقها^(١) بالمهر، هل يجوز ذلك؟ قال: يجوز الطلاق، ولا يجوز للمهر، معناه يقع الطلاق، ولا يسقط للمهر، فيكون الواقع رخصاً إن تلفظ بلفظ الطلاق، وكان ذلك بعد الدخول بها، ويكون بانثاً إن تلفظ بلفظ الخلع، وإن كان قبل الدخول بها، ويكون الواقع بانثاً تلفظ بلفظ الطلاق أو بلفظ الخلع، وإن خالها الأب من زوجها وضمن للزوج ما أدركه من تركه يجوز، وتقديره كأن الأب قال للزوج: طلق ابنتي على مهرها على أنها إن بلغت، وأجازت، فأبطلت عليها، وإن لم تغير، فأبطلت على، فإن أراد أن يكتب بذلك كتاباً يكتب كما يكتب لو كانت بالغة واختلعت نفسها على مهرها غير أن مهرها يضيف الأمر في الكتاب إلى الأب، ويكتب عنه: إنني كرهت تزويجك ابنتي؛ لأن كراهة الصغير لا عبرة لها، ويكتب: رسالتك أن تخلع ابنتي بجميع مالها عليك من مهرها على أني ضامن لك ما أدركك فيه من تركه، فإن كان الخلع قبل الدخول والخلوة بها يكتب: ولم يكن دخل بها، ولا خلوة بها، فإن كان بعد الدخول بها يكتب: وقد دخل بها، وإنما يكتب الدخول وعدم الدخول؛ لأن حكم الطلاق بعد الدخول يخالف حكم الطلاق قبل الدخول، هذا جملة ما ذكره محمد رحمه الله في الأصل في هذه الصورة.

وبعض أهل الشروط يكتبون: هذا ما اختلعت فلان نفس ابنته الصغيرة فلانة من زوجها فلان، فإن كان بعد الدخول بها يكتب بعد الدخول بها بتطبيق واحدة على بقية مهرها، وذلك كتاباً، وعلى نصفها^(٢) ما دامت في عهده بعد ما صارت نفقة العدة مقدرة مختاراً معلوماً، وذلك كتاباً، وعلى كل حق يجب للنساء على الأوزاج بعد الخلع رقبته خلعاً صحيحاً، وعلى أن الأب ضامن له ما أدركه من تركه، وإن فلان ابن فلان يعني الزوج قبل هذا الخلع في ذلك المجلس قبل ولا صحيحاً، ويتم الكتاب، وإن كان بعد الدخول بها يكتب على بقية مهرها، ولا يكتب على نفقة عهدها.

وحكم هذا الخلع وقوع البينة وثبوت الحرمة إلا أن الصغيرة إذا بلغت، كان لها أن ترجع على الزوج ببقية صداقها، ويرجع الزوج على أب المرأة بذلك بحكم ضمان

(١) وفيه أن يطلقها.

(٢) وفيه وعلى نفقتها.

المركب .

وبعض أهل الشروط يخبرون في خلع الصغيرة أن يقرأ الأب بقبض صداقتها ، ونفقة عيب بعد ما صارت نفقة المدة مقدرة مقدراً معلوماً ، ثم يكتب إقرار الزوج أنه طلقها تطليقة واحدة بائنة ، وصورة ذلك أن يكتب : أقر فلان ابن فلان يعني والده الصغير في حال جواز إقراره طائفاً أن ابنته الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان كانت امرأة فلان ابن فلان ومتكوتته ، ثم إن فلاناً زوجها هذا لم يعجبه صحته لتصفها ، فطلقها تطليقة واحدة بائنة بهذا التطليق ، وكان لها على زوجها من هذا الصداق كذا درهماً وجب لها عليه ، ومن جهة نفقة المدة كذا درهماً ، فقبضت جميع ذلك ، لا بشئ الصغيرة هذه بولاية الأب قبضاً صحيحاً بإقرار الزوج هذا جميع ذلك إلى ، ولم يبق لهذه الصغيرة على زوجها هذه دعوى ، ولا خصومة بوجه من الوجوه وجب من الأسباب أقر بذلك كله إقراراً صحيحاً ، وصده زوجها هذا فيه خطأ ، فوادى كسب سلك هذا الوجه ، ثم إنها بلغت ، لا يكون لها حق الخصومة مع زوجها في مهرها ونفقة عدتها ، لأن الأب قد أقر بقبض ذلك ، وله ولاية قبض ذلك ، والله أعلم .

وإن كان بينهما صغير فليكتب : خالعهما حتى أن تمسك المرأة الولد ، وتقوم بحضائنه ستة أو سبعة ، وتنق عليه من مالها في مدة الحضائنه ، فهذا حائر عند بعض أهل الشروط ، وكان الفقيه أبو القاسم الصغار لا يجوز ذلك ، لأن مقدار النفقة وما لا بد للصغير منه من المظنوع مجهول ، فالحيلة في ذلك أن يقدر ما يكفي هذا الصغير من النفقة بالدرهم أو بالدينير ، ويستترط ذلك عليها في الخلع ، فأقر الزوج لها نصف ذلك القدر إلى ما لا بد للصغير منه في تلك المدة أو يجعل ذلك المفسد نجرة لها على التزوية في المدة المضروبة له ، ثم يوكل الزوج أن يقرأ نفسها عما يحصل باقي له عليها عند وفاة الصغير ، أو زوجها بزواج آخر أخيراً قبل انقضاء مدة التزوية .

فإن أراد أن يكتب بذلك كتاباً يكتب : أقر فلان يعني الزوج أنه خالعه من نفسه زوجته المسماة فلانة بتطليقة بائنة على بقية مهرها ونفقة عدتها ، وكل حق هو لها عليه وعلى مائة دينار حمراء ، بسمهورية جدة تدفعها إليه من مالها محالمة صحيحة خفية عن الاستشفا ، والشروط انقاصه ، وكان نهائنه المتحللة من هذا الخلع ابن صغير فليكتب ،

فطلب هذا المخالف من محتبه هذه أن تمكده، وتقر بحضرة سنة واحدة كاملة، أو ثلث يوم كذا، وأخرها يوم كذا. وتصرف المائة دينار إلى وجد لها عيه بعض خلق إلى ما لا يمكنصرف في هذه المدة، فقلت سمير ذلك في لا صحيحاً

[illegible]

وإن كان الإنسان مصيباً بكتاب: طلب إصلاح هذا من مخالطه هذه أوضاع هذا
الصغير المرحوم ورحمته وحضارته سنة واحدة بالثقة التي وحيث له عليل، أو يكتب
استحقاقه إذا رأى أوضاعه، فالأمر في الرطوبة، وعلى أن يبينه وحفظه سنة واحدة
على نحو ما تقدم.

فإن هذا الخلع وكلها وقد معها مقادير نفسها في البر، عسما عما يحققه نالها
عليها إن سالت لم تزل في القضاء مادة الثرية وكثافة صحيحة لإقامة على أنها كنز حوليها من
هذه الزكاة عدلت فيه، كجيلة على ذلك كله كما كانت، وإذا كبت الثمر كيل على هذا الوجه
نظر للمرأة؛ لأن المصير لو كان قبل التقصير، من حصة، مرجع لزوج عسما حصة ما
يبنى من بعد من إدامة البيت، فكانت ذاك حتى إنه بذات الصميم في هذه المدة، وهو
ببراً نفسه، فلا مرجع الزرع - عسما يمشي - وفاته أعظم -.

[illegible]

وإن كان في هذا الحين، فالحق على إرضاعه وحمده وذوقه، فهذا جائز عند منغذ من أصحاب الشرع، وكرهه ذكر نجم الدين السمعاني في الفتاوى في قوله: فإن نية. وقد قال أبو القاسم: إنه لا يصح؛ لأنه تصرف في مال لا يملكه عليه. وهو

الحسين في حكم عقدة الإرضاع، قال ثمة: إن شرط النفقة على المرأة في الجنتين والرضيع باطل؛ لأنه مجهول، وشرط إرضاع الجنتين إذا ولدته كذا، لأنه تصرف على ما لا ولاية له عليه، وشرط الإرضاع مدة معلومة في الرضيع انقضاء حائضه، قال ثمة: فاحتمل في ذلك تقدير مال عليها في عهد الخلع، ثم استنجاهها إياها بإجازة مضادة إلى ما بعد الولادة.

وفد ذكر ابن مساعة في نواذره عن محمد بن حمزة الله: في امرأة اختلعت بهاها عليه من أشهر، ورضاع ولده الذي هي حامل به إذا ولدته يستين، فهدا جاتر - والله أعلم -.

٢٠١٤١ - خلع الوكيل يكتب أولاً التوكيل في صدر البياض هذا ما كل فلان فلاناً وكله، وأقامه مقام نفسه في خلع زوجته فلانة تطليقة واحدة يائنة على الشرائط المذكورة في ذكر الخلع 'لكنوب في هذا البياض عجب ذكر هذه الركلة توكيلة صحيحة، وأنه قبل منه هذا التوكيل في هذا الجنس خطائاً، وذلك يوم كذا، ثم يكتب ذكر الخلع هذا ما خلع فلان ابن فلان وهو الركن المذكور في ذكر التوكيل في صدر هذا البياض بالخلع المذكور فيه خلع من نفس موكله فلان هذا امرأته المسماة فلانة بنت فلان ابن فلان بعد الدخول به تطليقة واحدة يائنة على ما كان لها عليه من بقية مهرها، ونفقة عدها ما دامت في عده، وكل حق يجب للنساء على الأزواج قبل انفراقهم وبعداه، وأن ولان هذه قبلت منه هذا الخلع 'بذل البدل فوراً صحيحاً منافه بعد ما صدقته في كونه وكيلاً من جهة زوجها فلان هذا في هذا الخلع، وبسم الكتاب.

ولو كان الوكيل من قبل المرأة يكتب في صدر البياض أولاً: التوكيل هذا ما وكلت فلانة بنت فلان فلاناً وكله، وأقامتها مقام نفسها في زوجها فلان، ثم يكتب بعد ذلك الاختلاع ما أدرك من ترك في مهرها، ونفقة عدها بأن جحدت امرأة التوكيل واشتهودت له ما أو عابوا، وأرادت مطالبة الزوج بالمهر ونفقة العدة يكتب: ضمن فلان وكيل المرأة هذا ما أدرك فلاناً يعني الزوج من ترك في مهر فلانة، وهو كذا درهماً ونفقة عدها، وذلك كذا، حتى يختمه من ذلك، أو ترد عليه جميع مهرها، وهو

كذلك وحسب لغة عدتها، وهي ثلث - والله اعلم - .

٢٠١٢ - صحيح الفصولي يكتب: هذا ما فيها، عليه الشهود اربعة وثلاثون خمر هذا الكتاب أن فلاناً تزوج الفصولي - سأل فلاناً أن يطلق، جواب: ثلاثة على ألفي درهم من مال هذا الفصولي عني أن يطلق هو هذا الخلع بهذا المثل عبر أمرها، وتكليفها إياه به على أنه صامن له أن يدفع ذلك إليه من ماله نفسه، فأجاب فلان، وهو الزوج المذكور هذا الفصولي بما سأل، وعلق أمره بهذا المثل، وفي الفصولي هذا هو الخلع بهذا المثل من إيهية، وكانت هي من زوجها بهذا الخلع، وله بنت يسيرة وحيدة، ففرض الزوج هذا المال المذكور من فصولي هذا بإيفاء ذلك إياه، وبوي الفصولي عن أمه، لم يبق قبل في هذا المبلغ مرة ففرض وأبسط، إلا أن الزوج لا يبرأ من مهرها هذا خلع، وكان لها أن تطالب الزوج بمهرها متى شئت، فإن أراد تزوج أن يصح الفصولي ما أتتكم من ذلك في مهرها حتى إذا رجع امرأته على الزوج بالنكاح، فالزوج يرجع على الفصولي، والله يكتب: ويسمى الفصولي هذا ما أترك الزوج من ذلك في مهرها، فإنه قد فصحت موه، هذا فيصحت ثلثاً تكون إيفاءه عبر حق، وإياه بشقيمت، لأن الفصولي ما أم أنها فصحت مهرها كان في زعمه أنها لو فصحت ثلثاً تكون فصحة بعير حتى، بعير الفصولي مضمونة عليه، وهذه كفالة مصالحة إلى زمار، الزوج، وإياه صحيحه فالكفالة نية - رب له على فلان - والله أعلم - .

٢٠١٣ - في طلاق المرأة من المذلول وفي المذلول إن كان الطلاق واحداً يكتب: هذا ما شهد عليه الشهود اربعة وثلاثون خمر هذا الكتاب أن فلاناً طلق امرأته المساء فلانة بنت فلان على دونه وحلوله به تطليقة واحدة يأنه لا رجعة فيها، ولا يبرئة، ولا تعليق بشرط، ولا إضافة إلى وفده في استئصال، ولا غير ذلك عوض، فبانت منه حكمها، التطليقة، وإن كان لطلاق أكثر من واحدة، ففي الاثنين يكتب: طلقها تطليقتين، وهي ثلاث يكتب: طلقها ثلاثاً واحدة فبانت منه، ويكتب في الثلاث: وحرم عليه حرمه غيبته لا تحمل له حتى تزوج غيرها، ويدعي بها، وبنتها وتنفق عليها - والله أعلم - .

وفي الصحيح بعد الدخول به يكتب: أن فلاناً قال لزوجته فلانة بعد ما دخل به^١ أنت طالق تطليقة واحدة بائنة ولم يكن منه بعد ذلك - جمعة لها - وثلاث في غداها الواجب عليها بعد الطلاق أفر يجتمع ذلك يوم الإشهاد، وذلك يوم كذا.

وفي طلاق بعد الخلوة الصحيحة في الدخول بها حصة يكس: هذا ما شهد عليه الضمير ويسمونه آخر هذا الكتاب أن فلاناً طلق امرأته بعد ما حللها - خلوة بصحبة عدليه عن مواعيد الشرعية والطوعية ككتاب تطليقة واحدة - ثلاثة قاعدة حاضرة، فحرمت على بهذه التطليقة، ويرجى لها عليه كمال ما مرى به من النكاح، وهو كذا، ونفقة عدتها وهو كذا، ونحوه كتاب

وإن كان الخرج لا يرى قيام الخلوة الصحيحة مقام الدخول في حق تأكد ضمير، وجوب عفة المرأة، وامتنع من أدائها بعد ما طالت بذلك. يعني لها أن ترفع الافر إلى قاضي يرى ذلك، حتى يقضى لها بكمال المهر ونفقة العدة عنيها، لا بعد ذلك يكتب في الكتاب. ثم إذا فرغنا من هذه القاعدة، القاعدة الصحيحة طالبت زوجة بجمع ما مرى لها من المهر في وثيقة عدتها، فامتنع من أدائها ذلك، لا أنكار يرى مذهب من يقول: بأن الخلوة الصحيحة لا تقوم مقام الدخول في حق هذين الطرفين، وهم تأكد جميع المسمى وجوب عفة العدة، ثم فعدا إلى قاضي فلان أو يكس من غير تعيين: فرافعه إلى قاضي عدل حائز الحكم فيما بين المسلمين، وطالبت بذلك ودعت بالخلوة الصحيحة والطلاق بعدها، فأنظر بالخلوة الصحيحة، ولكن أنكر تأكد جميع المسمى وجوب عفة العدة، فعصى عبه لها^٢ هذا المسمى بكمال المسمى ونفقة عدتها إن كان يرى ذلك، وكان في جهده، أن الخلوة بالمرأة المنكوبة كالمخبر بها في - تأكد جميع المسمى وجوب عفة العدة، فعصى بذلك لها عبه في وجهه بأكمل ما مضى وقضاء أمته، وأنها علمت ذلك جميع مجسده، وذلك في يوم كذا

٢٠١٤٤ - إذا أراد الزوج أن يجعل أمر امرأته بيدها فهو يستعمل على أنواع. أحدها: التبرؤ من مطلقاً غير معلق بشرط، وإنه فسدان في وقت، ومطلقاً بصورة كامة

(١) وكما في كتاب النكاح

(٢) كذا في - في يوم كذا، وإنه في الأصل بين كتاب

هذا النوع في المرتة هذا ما شهد عليه الشهود المسنون آخر هذا الكتاب أن فلاناً جعل أمر امرأته المسماة فلانة بيدها شهرًا أو ستة أو لها كذا، وأخرها كذا على أن تطلق نفسها في هذا الشهر، أو في هذه السنة متى شاءت واحدة بائنة أو ثلاثاً، أو فوض الأمر إليها في ذلك، وإنها قبلت منه هذا الأمر قبولاً صحيحاً في هذا التفويض قبل استنفالها بعمل آخر وقبل قبضها من المجلس، وذلك في يوم كذا، صورة كتابة هذا النوع في المطلق شهدوا أن فلاناً جعل أمر امرأته فلانة بيدها على أن تطلق نفسها ما شاءت من واحدة أو ثلاث، ومتى شاءت أبداً، وإب قبلت منه هذا الأمر إلى آخر ما ذكرنا.

الثاني: تعليق التفويض بالشروط وفيه أقسام: أحدها: تعليق التفويض بالقبية، وصورة كتابة هذا القسم شهدوا أن فلاناً جعل أمر امرأته فلانة بيدها معلقاً بشرط أنها متى شاب عنها من كورة كذا، أو من أي مكان يسكنان فيه غيبة صغر ومتى متى غيبته عنها سيراً، وكذا على ما شرطاه، ولم يعد إليها^(١) في هذا المدة، فإنها تطلق نفسها تعليقاً واحدة بائنة بعد ذلك متى شاءت أبداً، وفوض الأمر في ذلك إليها، وإنها قبلت منه هذا الأمر قبولاً صحيحاً في مجلس التفويض، ويتم الكتاب.

القسم الثاني: تعليق التفويض بترك نقد المهر إلى وقت كذا، صورة كتابة هذا القسم جعل أمرها بيدها في تعليقاً واحدة بائنة معلقاً بشرط أنه إذا مضى شهر أوله كذا، وأخره كذا، ولم يؤد إليها جميع ما نفل تعجيله لها من صداقها وهو كذا، فإنها تطلق نفسها بعد ذلك متى شاءت أبداً واحدة بائنة، وفوض الأمر في ذلك إليها، وإب قبلت منه هذا الأمر في مجلس التفويض.

القسم الثالث: تعليق التفويض بشرط فحارها، أو بشرط الحصر، أو بخبره إليها ضرباً مروجاً مزمعاً يظهر أثره على ظهرها وبينها. وصورة كتابته على نحو ما ذكرنا.

النوع الثالث: توريث خلاف كل أمر أو بترجها على هذه، شهدوا أنه جعل أمر كل امرأة تدخل في نكاحه بأي طينة تدخل من عقد وكل أو فصولاً أجاز مكانه بقوله، أو فحنه، أو تزوجه بإياها بتمسه بعد امرأته الحالية المسماة فلانة في تعليقات الثلاث على أن تطلق فلانة هذه تلك المرأة التي دخلت في نكاحه متى شاءت من الأوقات أبداً،

وقرر في الأمر في ذلك إليها، أو يكتب: يختلفها^(١) ما شاءت من طلاقها الثلاث، وأنها ثبت ذلك منه فيولا صحيحاً في مجلس هذا القويض.

وفي القويض بشرط إذا وجد الشرط، وأرادت أن تطلق نفسها، فلهذا ذلك، وإن طلقت نفسها، فالأولى أن يكتب وثيقة على ظهر وثيقة القويض، فيكتب: شهدوا أن فلاناً يعني الزوج بشرط الشرط الذي كان القويض معلقاً به على الوجه الذي كتب في بطن هذا الكتاب وحاز أمر فلانة زوجة فلان بحكم ذلك القويض بيدها وأنها طلق نفسها بمشهد هؤلاء الذين أئتمروا أسمائهم وذلك بتاريخ كذا.

(١) مكلف في ظروف دم، وكان في الأصل: تنطقها.

فهرس المحتويات

٢	كتاب ما يمنع الإنسان منه وما لا يمنع
٣	وبين ما يحل للإنسان أن يفعله وما لا يحل
	الفصل الأول
٥	في المحدثات في طريق العامة وهي الطريق الخاص
٥	النوع الأول: إذا أراد رجل حدث طئة في طريق العامة
٨	نوع آخر:
١٥	نوع آخر ليس يتصرف في منكره تصرفاً بتقصيره جازاً
١٧	نوع آخر:
	الفصل الثاني
١٩	في الانتفاع
١٩	بالأعيان المشتركة
	الفصل الثالث
٢٢	في الأتجار المدنية قصداً: إلى ملك الغير
	الفصل الرابع
٢٤	في السرقات
٢٩	كتاب الخبطان
	الفصل الأول
٣١	في الدعوى في الخلف
	النوع الأول: إذا تنازع ثنائي في حدث يدعى كل واحد منهما أن الحافظ له .

ولم يكن الحائط متصلًا. أحدهما إلا أنه متصل بخاريهما ٣٠

وإذا اتصل هذا النوع: ٣٤

نوع آخر: ٣٤

نوع آخر: ٣٥

نوع آخر: ٣٦

إذا اتصل به أيضًا: ٣٧

إذا اتصل بهذا النوع مساندة السباط ودعوى استحسان الحائط

يجب ذلك ٣٨

الفصل الثاني

في جدران وجدران يربط أحدهما أن يضح عليه حمولته أو يزيد في حمولته ٤٠

وإذا عمل بهذا ٤١

الفصل الثالث

في إخراج بين اثنين إهدم أو هدمه أو هدمه أحدهما ٤٣

الفصل الرابع

في سفل لرجل: عوده لآخر وفروجه وأحكامه ٤٨

إذا اتصل بهذا النوع: ٤٩

إذا اتصل بهذا النوع أيضًا: ٥٥

الفصل الخامس

في ضرب الحائط والإقتراب به والصالح عليه ٥٧

الفصل السادس

في المنقورات ٦٠

كتاب الحيل ٦٥

الفصل الأول

في بيان جوار الخيل وعدمها ٦٧

الفصل الثاني

في مسائل الوضوء والصلاة ٦٩

	الفصل الثالث
٧٢	فى الرقاة
	الفصل الرابع
٧٧	فى الخج
	المص الخامس
٧٨	فى النكاح
	الفصل السادس
٩٠	فى الرجل نجس، أمته مؤكدة، فأراد أن يتغيبه ولا بدعيه
	المص السابع
٩١	فى الطلاق
	المص الثامن
٩٥	فى الخلع
	الفصل التاسع
١٠١	فى الإيلاء
	المص العاشر
١٠٦	فى الأيمان
١٠٦	النوع الأول فى المتكاح
١٠٣	النوع الثانى فى الطلاق
١٠٦	النوع الثالث فى المجامعة
١٠٧	النوع الرابع فى العتق
١٠٨	النوع الخامس فى الكلام
١٠٩	النوع السادس فى البيع والشراء
١١٤	النوع السابع فى أخذ الدين واقتضائه وإعطائه ومعارفة الغريم
١١٨	النوع الثامن فى الخلف إذا حمل للمحلول به وقتها
	النوع التاسع فى الرجل يحلف يهدى ما يملكه أو يصدقه وفيه بعض مسائل
١١٩	وهذا هو الغريم

١٢١	لنوع العاشر في الأكل والشرب (الذوق)
١٢٣	من جنس هذه المسائل :
١٢١	النوع الحادي عشر في مسائل النخعة :
١٢٥	من جنس مسائل النخعة ما ذكر في حين الأصل
١٢٥	النوع الثاني عشر في المسكنة والهجور والخروج
١٢٨	النوع الثالث عشر في مسائل الكسب وما ينصل به :
١٢٩	النوع الرابع عشر في مسائل الخمرة :
١٢٩	من هذا الجنس ما ذكر في حين الأصل
١٣١	النوع الخامس عشر من هذا الفصل في المنفقات :
	النفقس عتادي عشر
١٣٥	في الملبس والعنف : الكتاب
	الفصل الثاني عشر
١٤٧	في الوقف، راحة :
	الفصل الثالث عشر
١٥١	في الشفعة
	الفصل الرابع عشر
١٦١	في النهج
	الفصل الخامس عشر
١٦٥	في الرجز يطلب من غيره معدنة
	الفصل السادس عشر
١٧٣	في البيع والشراء
١٨٩	معامل الأسرى
	الفصل السابع عشر
١٩٢	في القديت
	الفصل الثامن عشر
٢١٤	في الإجازات

٢٣٩	فصل السبع عشر في الدعوى
٢٤٥	فصل العشرون في الوكالة
٢٤٦	فصل الحادي والعشرون في الشفعة
٢٤٦	فصل الثاني والعشرون في الكفالة
٢٤٥	فصل الثالث والعشرون في أصوله
٢٤٧	فصل الرابع والعشرون في الصنع
٣١٤	فصل الخامس والعشرون في الرهن
٣٢٢	فصل السادس والعشرون في المزارعة
٣٢٥	فصل السابع والعشرون في الكفارة
٣٢٨	فصل الثامن والعشرون في الخلع
٣٣٠	فصل التاسع والعشرون في النكاح والتوفيق
٣٤٦	فصل الثلاثون في فروع الميراث وما يفصل به
٣٤٢	فصل الحادي والثلاثون في استدال معاً ببعض الكلام

الاعتداء على الناس والممتلكات	
في المفترقات	٣٦١
نسبة الشرط	٣٦٧
المفصل الأول	
في الأثرية	٣٦٩
فصل في الإقانة	٤٥٧
المفصل الثاني	
في النكاح	٤٦٤
المفصل الثالث	
في الطلاق	٤٦٩